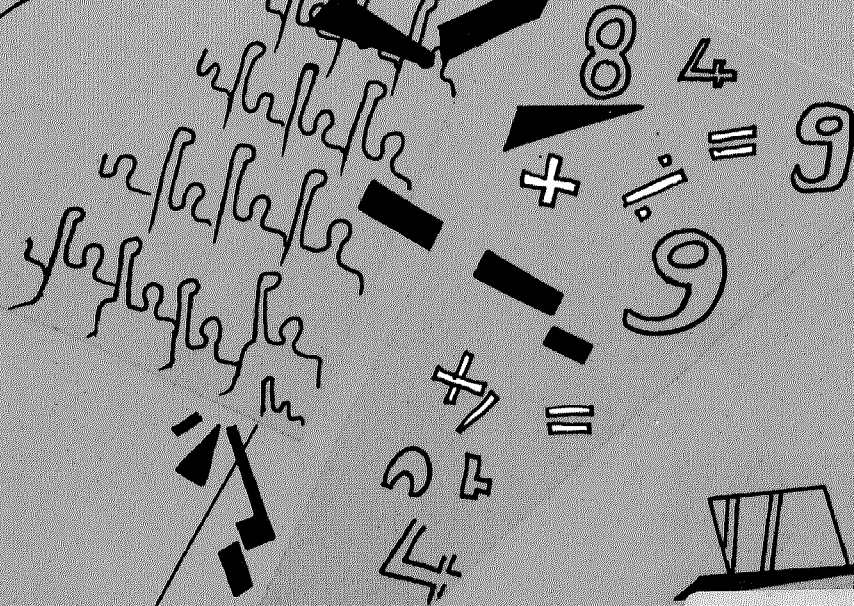


الاتحاد السوقياتي

في ظل غورباتشيف



0018791

Bibliotheca Alexandrina

أردن

الاتحاد السوفياتي
في ظل غورباتشيف

حقوق الترجمة
محفوظة لدار الواحة

الطبعة الأولى
أيلول 1991م

دار الواحة

بيروت - لبنان
ص.ب. 6107 \ 14

تصميم الغلاف: بوغوص سركيسيان

2467

الاتحاد السوقياني

في

ظل غورباتشيف

تأليف أرنت مادل

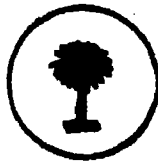
ترجمة بولا الخوري



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)

Beit el-Hayat al-Kutubiyah

الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية	
رقم التصنيف	947.0854
رقم الشيفرة	1.1.1
رقم التسجيل	٢٥٩٥١



دار الواحة

هذه ترجمة كتاب :

Ernest Mandel

Beyond Perestroika:

The Future of Gorbachev's USSR.

Verso . London - New York.

وهي الطبعة الأولى للكتاب الصادرة عام 1989

وقورنت الترجمة المذكورة بترجمة فرنسية تحت عنوان :

Où Va L'URSS de Gorbatchev?

La Brèche - PEC, Montreuil.

وهي ترجمة مزيّدة صدرت في العام نفسه .

وقورنت أخيراً بالطبعة الإنكليزية المزيّدة .

Beyond Perestroika..

Verso - London - New York

الصادرة عام 1991

كلمة الناشر

لم يَطْلُع القارىء العربي، وبشكل دقيق، على حقيقة الأحداث الجارية في الاتحاد السوفياتي منذ استلام ميخائيل غورباتشيف السلطة عام 1985، إلا بشكل عابر من خلال بعض التقارير الصحفية، ومن وجهات نظر عامة.

لذلك، كان لا بد من عمل لإبراز هذه التطورات وكشفها، لكي يتسنى للقارىء الحكم على حقيقة الأحداث الجارية حالياً، وفهم خلفيات ما يحصل من أحداث تبدو مفاجئة، وأبرزها الانقلاب الأخير.

وهذا الكتاب يدرس الحدث السوفياتي، بأبعاده الداخلية، الاقتصادية؛ الاجتماعية؛ والسياسية - الأيديولوجية، وبأصدائه ومفاعيله الدولية، لناحية العلاقة بالقوى العظمى في العالم، وصدى التغييرات التي أحدثها غورباتشيف في أوروبا الشرقية، وفي دول العالم الثالث، وفي العلاقة بالأحزاب الشيوعية الستالينية عبر العالم.

وإذ يُقدم الكتاب تحليلاً خاصاً لصعود غورباتشيف، ولدوره المُطلق لسيرورة التحولات الحاصلة منذ العام 1985، فإنه لا يكتفي بإبراز الدور الشخصي لهذا الرجل، بل يعمل على رسم محاور تطور المجتمع السوفياتي وتناقضاته منذ وفاة ستالين.

وفي سياق تحليل نقدي للبيريسترويكا والglasnost، في تقاطعها وفي تنابذها، يضع الكتاب بين أيدينا مادة غنية، لفهم التحولات السوفياتية الراهنة، وفرضيات عمل، لمتابعة هذا الحدث الذي يهزُّ العالم. ولا تني التطورات السوفياتية تؤكد العديد من توقعات الكتاب منذ صدوره بالإنكليزية عام 1989.

وهذا الكتاب الذي نضحه بين أيدي القارىء العربي، تُرجم إلى عشر لغات. واعتُبر بين الكتب الأكثر مبيعاً في الستين الأخيرتين.

المؤلف

ألف هذا الكتاب المفكر البلجيكي الاقتصادي السامع أرنست مائدل، وهو مُنظر سياسي وصاحب شهرة عالمية.

يشغل حالياً منصب مدير الدراسات السياسية في جامعة بروكسل الحرة، وعضو في قيادة الأمانة الرابعة، ووجه بارز من وجوه الحركة العمالية في بلجيكا.

ساهم في السجلات الاقتصادية والسياسية الكبرى التي أثارها الحركات الثورية في كوبا والجزائر ونيكاراغوا والبرتغال، إلخ...

زار أخيراً الاتحاد السوفياتي، وألقى محاضرات باللغة الروسية. ويشترك حالياً وميخائيل غورباتشيف، في الهيئة المشرفة على تحرير مجلة نظرية عالمية تُعنى بقضايا الاشتراكية.

ألف مائدل كتب ومقالات عديدة ترجمت في العالم أجمع، وعُرفت إنتشاراً واسعاً، بما في ذلك في الصين الشعبية منها: مدخل إلى الاشتراكية العلمية (مليون نسخة) والنظرية الاقتصادية الماركسية (مئتا ألف نسخة)، وهذا الأخير هو عبارة عن مصنف اقتصادي في مجلدين، ويعتمد كمرجع في أبرز جامعات العالم.

ترجم من مؤلفاته إلى العربية: النظرية الاقتصادية الماركسية، مدخل إلى الاشتراكية العلمية، دينامية فكر تروتسكي، الرد الاشتراكي على التحدي الأمريكي، النظرية اللينينية في التنظيم، ونصوص حول الأمانة، عدا مقالات ودراسات أخرى عديدة.

إهداء :

إلى بيار فرانك (1905 — 1984)
وإميل فان كولن (1916 — 1987)

تحية للذكرى أربعين عاماً من الصداقة الحميمة
والنضال المشترك، لا سيما حول «المسألة الروسية».

«أما شروع المصلح بتنظيم الأمور على نسق جديد، فأمر في غاية الصعوبة فضلاً عن كونه محفوفاً بالمخاطر وغير مضمون العواقب. إذ أن المصلح يستعدي بذلك جميع المستفيدين من النسق القديم، ولا يلقي من الذين يستفيدون من النسق الجديد إلا تأييداً فاتراً».

- مكيافيلي -

المقدمة

— I —

إن التحولات الجارية حالياً في الاتحاد السوفياتي تشكّل الحدث العالمي الأكثر أهمية منذ انتصار الثورة الصينية عام 1949. إنها تُحدث تبديلاً عميقاً في الوضع العالمي. أما آثارها فستطبع هذا الوضع لسنوات، إن لم يكن لعقود، مخلفة بصماتها على الدينامية السياسية والاجتماعية في القطاعات الرئيسية من العالم. ولمجرد أن النظام السياسي في الاتحاد السوفياتي قد فقد تدريجياً قوته الدافعة للجماهير الشعبية في البلدان الرأسمالية الأساسية - علماً أنه يحتفظ دائماً بهذه القوة من حيث وضعه الاقتصادي - الاجتماعي - فهذا بحد ذاته كافٍ لفهم التبدّل التدريجي الجاري اليوم على مستوى واحدة من ثوابت الوضع الناشئ عن الحرب العالمية الثانية.

فضلاً عن ذلك، سوف يتناغم السجال الدائر حول المجتمع المفتوح في الاتحاد السوفياتي مع سجال آخر سيعززه الركود الاقتصادي القادم في الغرب. وستنبثق عن تقاطع هذين السجالين نماذج اجتماعية مرجعية جديدة.

والتحول الأساسي المشار إليه لا يتعلق باتساع الإصلاحات الديمقراطية التي تحققت فعلاً أو تلك التي يمكن أن نتوقع تحقيقها في مستقبل قريب. كما أنه لا يتعلق بالدور الشخصي لغورباتشيف ونجاحاته الأكيدة في مجال «العلاقات العامة» علماً أنه لا ينبغي التقليل من أهمية هذه الظواهر. إن التحول الأكثر أهمية، وكما يبدو من بعيد، يتعلق بيقظة البروليتاريا السوفياتية المتنامية من حيث نشاطها الجماهيري، وقد قدمت الإضرابات العامة المتتالية في ياريفان، عاصمة جمهورية أرمينيا السوفياتية، المثال الأكثر تقدماً حتى اليوم عن هذه اليقظة.

إن تزايد الأندية غير الرسمية والتهايزات الأيديولوجية الجارية داخلها لا تؤثر على الانتليجنسيا وحسب بل على الطليعة العمالية أيضاً. معلنة بذلك عن بشائر تسيّس هذه الطليعة (أو تسيّسها من جديد). ومن تعبيرات هذه اليقظة الإضرابات والالتهاصات السياسية الراضية لتنحية بوريس يلتسين.

لقد غابت البروليتاريا السوفياتية والبروليتاريا الأميركية منذ أكثر من أربعين عاماً عن الفعل السياسي الذي يتوفر فيه حد أدنى من الاستقلالية الطبقية، وهما اللتان تشكّلان أكثر من ربع البروليتاريا العالمية وتتميزان بكونهما الأكثر عدداً ومهارة. ورمى هذا الغياب بثقله على موازين القوى على الصعيد الدولي. وكان أحد أبرز العوامل الموضوعية التي كبحت النضال العالمي في سبيل الاشتراكية.

وإذ تسعى البروليتاريا السوفياتية الآن إلى إيجاد قنوات للتعبير السياسي وتشعر بالتحرك في هذا الاتجاه، فإنها تحدث تغييراً رئيسياً في الوضع العالمي. وهو التغيير الذي لا يضاهيه أهمية إلا استئناف البروليتاريا لفعلها الطبقي المستقل في الولايات المتحدة الأميركية، وهو فعل سيكون له هو الآخر أن يحدث في الوقت نفسه تغييراً في الوضع العالمي. فضلاً عن ذلك، سيكون للأحداث الجارية اليوم في الاتحاد السوفياتي أن تمهد الطريق أمام هذه الصحو، وستبين لنا إمكانية تحقيق هذا التغيير، بل إن تحقيقه محتوم على الرغم من كل الظواهر المناقضة لذلك.

وتكفي الإشارة إلى واقعيتين اثنتين تم إنجازهما حتى يومنا هذا لفهم الدينامية التقدمية للتطورات الجارية؛ فمن ناحية لم يكن انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان نابعاً من خيار سياسي قام به غورباتشيف وحسب، بل كان نابعاً أيضاً من تنامي المعارضة الشعبية لهذه الحرب في الاتحاد السوفياتي نفسه. ومن ناحية أخرى أصبح التدخل العسكري السوفياتي في أوروبا الشرقية على غرار ما حدث في ألمانيا الشرقية عام 1953، وفي المجر عام 1956 وفي تشيكوسلوفاكيا عام 1968، مستحيلاً من الناحية العملية، نظراً لوضع الرأي العام في الاتحاد السوفياتي حالياً. أما المفاعيل التي ستترتب على هذين التغيرين على المدى المتوسط فلا مجال لحصرها.

— II —

ما يميّز التحليل المقدم عن الاتحاد السوفياتي في ظل غورباتشيف في هذا العمل هو أنه لا ينطلق من الدور الشخصي لهذا الرجل، ولا من مآل مبادراته ومشاريعه (المعلنة أو الضمنية) لتفسير التحولات الجارية. إن غورباتشيف والغورباتشيفية هما، من وجهة نظرنا، نتاج لتنامي التناقضات التي طبعت المجتمع السوفياتي منذ موت ستالين أكثر مما هما المسببان الأوليان لهذا التنامي. وإننا نستبعد تحديداً كل تفسير لهذه التحولات ينطلق من اعتبارها انعكاساً مزعوماً لتاريخ روسيا على الأقل منذ حقبة الغزو التركي، هذا التفسير الذي يستحيل بالنسبة إليه حدوث أي تغيير أساسي في هذا البلد ما لم يبدأ من القمة ويمبادرة الأمير.

إن تفسيراً مماثلاً لماضي روسيا ليس في أغلب الأحيان أكثر من عقلنة للخوف من «عدم الاستقرار» و«الفوضى» و«الفوضوية»، أي من الحركات الجماهيرية التي تنطوي على قوة كامنة ثورية. بل إنه لا يعدو كونه عقلنة لمشروع إبقاء الجماهير في حالتها السلبية، بحيث ينبغي أن يقع انخراطها في تلك الحركات، في حال حدوثه، تحت إشراف دقيق من السلطات العليا.

إن هذه النظرة للتاريخ الروسي والسياسة الروسية تستهين بوزن الامتداد الشعبي لثورات الماضي بشكل خطير، ناهيك باستهانتها بعنفوية الثورات الثلاث الكبرى التي حدثت في القرن العشرين ويمدّى اتساع هذه الثورات: ثورة 1905، وثورة شباط/ فبراير - آذار/ مارس 1917، وثورة تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر 1917. إنها لا تأخذ بالاعتبار ذلك التحول الاجتماعي الهائل الذي عرفه البلد منذ الثلاثينات والأربعينات. فلم يعد الاتحاد السوفياتي اليوم مجرد مجتمع محدث، متحضر بعمق، وأكثرية سكانه مدنية منذ جيلين، لا بل منذ ثلاثة أجيال. إنه بشكل خاص، مجتمع يحتل بفعل امتلاكه لخاصيات مهنية وثقافية وعلمية موقع المجتمعات الأكثر تطوراً، حيث أن ربع علماء العالم هم من السوفيات، فضلاً عن أن نسبة 40% من البروليتاريا فيه تحمل دبلوماً للتعليم العالي التقني، وهي تتميز بالفضول العلمي والاهتمام الجمالي اللذين لا نجد لهما مثيلاً في غالبية البلدان الأخرى. وهذا ما تؤكده كمية المجلات العلمية والأدبية والمصنّفات الشعرية الصادرة في هذا البلد، دون ذكر الروايات القيمة.

ضمن هذه الشروط، لا يعود الحفاظ على المستوى المعيشي المتدنّي وعلى النظام السياسي الاضطهادي والباعث على التخيل، وعلى بنى السيطرة والرقابة الدنيئة الواسعة الانتشار والتي بات انعدام جدواها بارزاً للعيان - لا يعود إذاً، ومع مرور الزمن، أمراً محتملاً بالنسبة للأنتليجنسيا فحسب، بل بالنسبة لكل الجماهير الشعبية أيضاً.

إن غورباتشيف والغورباتشفية هما بشكل أساسي حصيلة التناقض بين جميع القوى الدينامية، وجميع الشرائح الاجتماعية والبنى المحافظة في المجتمع السوفياتي، حيث تتطور في هذا المجتمع أزمة سستام(*) مخصصة منذ عقدين، وتظهر تعبيراتها الأكثر وضوحاً في الانخفاض شبه الثابت في معدل النمو الاقتصادي كما في البؤس الاجتماعي والخوان النفسي اللذين لا يقلان خطورة لكوهما بمسّان مصالح عشرات الملايين من المواطنين والمواطنات. وتتضافر أزمة السستام

(*) Système: عربيّاتها بسستام بانتظار إيجاد ترجمة لها وذلك حرصاً على عدم اختلاطها بمعاني عربية أخرى مثل نسق Ordre ونظام Régime، فضلاً عن ضرورة التمييز بين نظم Organiser وتنظيم Organisation وسستم Systématiser وسستمته Systématisation (م).

هذه مع وعي واضح لها في صفوف قسم هام من أوساط اجتماعية مخصوصة منذ عشر سنوات على الأقل، فضلاً عن يقظة الرأي العام الذي ما زال مع ذلك مذرراً ومفتتاً، هذه اليقظة التي تجري بشكل بطيء ولكن لا مردّ له. إذاً هذه هي الأسباب الأساسية للتحوّلات الجارية في الاتحاد السوفياتي، على خلفية التغيرات الاجتماعية في العقود الأخيرة.

يشكّل غورباتشيف الإجابة التي يقدمها الجناح «التحديثي» في البيروقراطية المهيمنة على التهديدات التي توجهها أزمة الستام ويقظة الرأي العام لاستقرار سيطرته على المدى الطويل. إن تأطير هذه التغيرات بإشراف بيروقراطي - وتسريعها عند الحاجة - حتى لا تتجاوز البيروقراطية، لا بل حتى لا تطيح بها، هو الهدف التاريخي الذي يسعى الجناح الغورباتشيفي في البيروقراطية إلى تحقيقه.

والسؤال الذي يطرح نفسه: كيف اتّفق لذلك الزخم الإيجابي الذي طبع ثورة أكتوبر أن أتاح المجال، وفي ظل سطوة الدكتاتورية الستالينية، لهذا التطور السريع المدهش ولهذه الثورة الثقافية الواسعة في الاتحاد السوفياتي، ليعود مسار هذا الاتجاه فينعكس فيها بعد؟ تكمن الإجابة بشكل أساسي في إمكانيات النمو التوسعية التي توفرت للبيروقراطية بفعل الاحتياطي الطبيعي والبشري الهائل الذي يمتلكه الاتحاد السوفياتي. إن نفاذ هذا الاحتياطي بشكّل تدريجي كان يفترض الانتقال السريع في النمو التوسعي إلى النمو التكتيفي. غير أن الإدارة البيروقراطية بفعل تبذيرها وسوء اشتغالها المتنامي قد شكّلت عائقاً أمام هذا التقدم. هذا هو السبب الكامن وراء تباطؤ النمو «واتجاهات الجمود» - كي نستخدم تعابير غورباتشيف - في جميع مجالات الحياة الاجتماعية.

ومن هنا الدعر المتنامي في صفوف الغورباتشيفيين الأكثر تنوراً، «ما لم تنجح الإصلاحات الجذرية في عكس اتجاه الأمور سوف يصبح الاتحاد السوفياتي خلال سنوات قوة من الدرجة الثانية على الصعيد التكنولوجي، الأمر الذي ستطول نتائجه، فيما تطول، مجال الدفاع الوطني»، هذا هو بيان المبادئ الذي يُشكّل دافعهم ومحرّكهم. وليس بإمكان المرء أن ينفي انطباقه على الواقع.

لا ينبغي على الإطلاق التقليل من أهمية دياكتيك «الإصلاحات من فوق، والتمايزات في القمة، واتساع الضغط الجماهيري والعمل الجماهيري المستقل وتعمّق الإصلاحات» كما يطرحه جناح غورباتشيف.

وإذا كان الزخم الأول لعملية التحول قد خرج من أعماق المجتمع السوفياتي، فإن المرء لا يسعه أن ينكر ذلك المفعول التفجيري الذي قد تحدّثه سلسلة من المبادرات الغورباتشيفية الموقّعة. وهذا ما يفترض تحليلاً دقيقاً لهذه الشخصية، يخرج عن نطاق المهاترات، ولا يقتصر

على التردّي بين الموافقة العمياء أو المعارضة الهوجاء، وهذه مسألة كان تروتسكي قد حذّر منها في كتابه الثورة المغدورة.

— III —

يبقى ميخائيل غورباتشيف، وانطلاقاً مما أسلفنا، شخصية مميزة على مستوى الدور السياسي الذي لعبه في عملية التحول الديالكتيكي الجارية في الاتحاد السوفياتي بأكملها. إنه دون شك واحد من كبار السياسيين الموهوبين المحنكين في عصرنا هذا. وكلمة «سياسي» نستخدمها هنا بمعناها الشائع، أي بشيء من الابتذال للتعريف التالي: «الرجل - أو المرأة - الذي يولي الأولوية في حياته لممارسة السلطة». وليس ثمة حاجة للبرهان على الحنكة التي يُعرب عنها غورباتشيف في أساليب المناورة والانتهازية الشخصية. يكفي أن نذكر أنه كان أحد الوشاة المخلصين لبريجنيف قبل أن يصبح قاضياً صارماً الأحكام، وأن الكا.جي.ب. نفسها قد ساهمت في إيصاله إلى السلطة.

غير أن ما يميز السياسيين الأفذاذ، هو بالضبط قدرتهم على الجمع بين الحنكة الانتهازية و«الهدف الجليل» الذي يعملون لبلوغه وترسيخه على المدى البعيد. حيث إنه يخدّم مصالح الطبقة الاجتماعية - أو شريحة منها - التي يمثلها هؤلاء السياسيون على المستوى التاريخي إذا جاز التعبير. إنهم يعملون على إجراء إصلاحات جذرية للسلطات التي يتهاون معها ويسعون لتوطيدها، وهي إصلاحات يبدو لهم أن هذه السلطات تصبّح، في غيابها، مهدّدة بأزمات تنطوي على مخاطر خارقة للعادة، لا بل قد تنطوي على الإطاحة بهذه السلطات نفسها. وهكذا يزاجون بين الانتهازية وتُعد النظر، وبين فن المناورة وتفهُم الواقع بطريقة خاصة بكل منهم، باعتباره فرداً مميزاً. وبهذا المعنى يقفز إلى ذهننا هذا التماثل بين شخصية ميخائيل غورباتشيف وشخصية فرانكلين روزفلت، مع الأخذ بالاعتبار كل التحفظات الواجبة عند إجراء مثل هذه المقارنات التاريخية، فضلاً عن الحدود التي تفرضها هذه المقارنات.

فالإنسان يحتلان موقع الصدارة السياسية في أهم بلدين في العالم ويمارسان السلطة بوسائل تعتمد أساساً على لعبة التلاعب/ الإقناع، أي دون الاعتماد بشكل رئيسي على جهاز القمع. والإنسان يواجهان، كلّ بدوره، مجتمعاً مخصوصاً يتعرض لأزمة عميقة، بعدما عاش انطلاقة لا نظير لها في التاريخ، وهي أزمة تتواصل بفعل طرح «القيم» الأساسية التي قامت عليها هذه الانطلاقة على بساط البحث من جديد.

والإنسان مقتنعان بأنه من الضروري بمكان إجراء إصلاح سريع وعميق تفادياً للانفجار الاجتماعي، بل للثورة الاجتماعية. والإنسان يواجهان كتلة من القابضين على زمام السلطة، أو على الأقل أغلبية هذه الكتلة (اليورجوازية الكبيرة في الولايات المتحدة، وقمة البيروقراطية

- النوموكلاتورا - في الاتحاد السوفياتي) التي لا تُقدَّر اتساع الأزمة وعمقها، ولا ضرورة إجراء الإصلاحات الجذرية. والإثنان يسعيان لتحريك قطاعات من الجماهير الشعبية للتغلب على عناصر المقاومة في مجتمعيهما، مع جهدهما للمحافظة على ضبط هذه التحركات على الشكل الذي يقيها متلائمة مع ديمومة السستام القائم. والإثنان يكسبان بفعل ذلك صدى شعبياً متنامياً. والإثنان يُعربان عن كونها محترفين في استخدام الوسائل الإعلامية من أجل نشر دعوتها الشعبية.

وأخيراً تشترك هاتان الشخصيتان بفن المناورة والكتمان، وهي ملكة نادرة تمتازان بها، وتقوم على إخفاء السمات الأساسية لمشروعها عن الجماهير وعن جزء من شركائهم بعناية، وعلى التأكيد بشكل مقلد وفي مناسبات عديدة على عكس ما ينوون القيام به. إلى جانب هذه التشابهات، ثمة اختلافات في الوضعين بارزة للعيان. لقد كان أسهل بكثير على روزفلت أن يقنع الرأسمال الأمريكي الكبير في نهاية المطاف بقبول مشروع إصلاح الرأسمالية الأمريكية عبر إدخال سياسة النيو- ديل (وهي النسخة الأمريكية لما يسميه الفرنسيون بالدولة ذات المشيئة المطلقة) مما على غورباتشيف في محاولته إقناع النوموكلاتورا أو إغرائها بالقبول. ففي واقع الأمر تتميز البورجوازية بكونها طبقة مهيمنة، واثقة بنفسها، راسخة بعمق في السستام المهيمن بفضل الملكية وسلطة المال. أما النوموكلاتورا فليست طبقة مهيمنة، إنها فئة من طبقة البروليتاريا، اغتصبت سلطتها، وهي لا تحكم في الواقع إلا بفعل سلبية هذه الأخيرة. فهي بالتالي أقل ثقة بنفسها، وأكثر هشاشة، وأقل قدرة من البورجوازية على تقنية التحرك الشعبي الواسع.

فضلاً عن ذلك كانت الطبقة العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية أقل تفتتاً عام 1933 مما هي عليه الطبقة العاملة السوفياتية عام 1985، وبالتالي كانت مستعدة للتحرك بسرعة ولممارسة ضغط على البورجوازية. فبدا روزفلت بالنسبة لهذه الأخيرة أهون الشرور بالمقارنة مع المخاطر التي يهدد بها حزب عمال يستحيل التحكم به لا بل حركة نقابية جماهيرية تتميز بروحها القتالية وتشرف عليها قاعدتها بشكل فعلي. أما في الاتحاد السوفياتي فإن الحركة الجماهيرية المعقدة قد تتأخر أكثر، نظراً لسليبتها العميقة التي خلقتها ستون سنة من حكم الستالينية، الأمر الذي يترك المجال فسيحاً لمناورات النوموكلاتورا.

والاختلاف الرئيسي يكمن في أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت البلد الأغنى في العالم، حيث تمتلك البورجوازية احتياطياً ضخماً يتيح لها القيام بتنازلات حقيقية للجماهير. أما اقتصاد الاتحاد السوفياتي اليوم فيعاني من ضيق شديد، والاحتياطي المتوفر بكثرة بالطبع لا يمكن توظيفه في مصلحة الجماهير إلا بعد إجراء تغيير جذري في سستام الإدارة والسلطة،

وليس بتفادي هذا التغيير. وهذا ما يجعل فرص نجاح مشروع غورباتشيف أقل بكثير من تلك التي أُتيحت لمشروع روزفلت.

إن هذه المقارنة، بتشابهاتها كما باختلافاتها، تلقي الضوء في آن واحد على الأبعاد التاريخية لمشروع غورباتشيف وعلى احتمالات المعارك السياسية القادمة في الاتحاد السوفياتي.

— IV —

غالباً ما تُختصر التحولات الجارية في الاتحاد السوفياتي بالتعبيرين التاليين: البيروسترويكا والغلاسنوست. والبيروسترويكا هي مجموع الإصلاحات التي يسعى غورباتشيف وفريقه إلى إدخالها في الستام الاقتصادي. أما الغلاسنوست فهي مجموع الإصلاحات السياسية الجارية، التي يمكن القول، مع بعض التحفظات، بأنها تسير باتجاه إضفاء ديمقراطية جزئية على الستام.

لقد حاول غورباتشيف في مرحلة أولى إدخال إصلاح بيروقراطي بشكل رئيسي على الستام السيطرة البيروقراطية (أو تظاهر باختبار هذا الإصلاح)، فسعى إلى استئصال أسوأ عيوب هذا الستام (الفساد والإدمان على الكحول)، عبر مبادرات فورية وإجراءات إدارية، لا بل عبر القمع الخالص. وسرعان ما برزت بوضوح حدود هذه المحاولة وانعدام فعاليتها شبه الكلي.

ونتيجة ذلك انخرط غورباتشيف في مرحلة جديدة من مسيرته تتميز بكونها تجمع أكثر فأكثر ما بين الإصلاحات الاقتصادية والدعوات إلى إضفاء الديمقراطية على الحياة السياسية والمبادرات الآتية من تحت، علماً بأنها كانت محدودة ومحكومة بإشراف فوقي إلى حد بعيد. هكذا أصبحت الغلاسنوست، من ذلك الحين، شرطاً مسبقاً لنجاح البيروسترويكا.

ويتلاءم هذا التحول في السياسة الغورباتشيفية أيضاً مع تحليل أسباب فشل المحاولة السابقة لإصلاح الستام، أي تلك التي قام بها ن. س. خروتشيف. إن غورباتشيف وحلفاءه الأقربين يؤكدون على أن خروتشيف قد فشل لأن الجماهير لم تمتلك الحركة والمبادرة الكافيتين لدعم إصلاحاته، الأمر الذي أتاح للجهاز أن يستوعب هذه الإصلاحات في البداية ليعود ويوقفها فيما بعد، حتى توصل إلى إلغائها جزئياً في نهاية المطاف.

بمقدورنا أن نضيف أنه منذ الكونفرنس التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفياتي بدأت ترسم ملامح مرحلة ثالثة من سياسة غورباتشيف، حيث اتسعت الغلاسنوست لتشمل الشروع بإجراء تغييرات في المؤسسات السياسية. وهي تتلاءم أيضاً مع نفاذ الصبر المتنامي في صفوف الجماهير السوفياتية إزاء التباطؤ في وضع الإصلاحات موضع التنفيذ وضحالة

نتائجها. وقد أدى نفاذ الصبر هذا إلى تحركات جماهيرية سياسية كالتى قامت بها جماهير بلدان البلطيق وجمهوريات القوقاز والتي لا تزال تؤطرها الاتجاهات القومية بشكل خاص (ولكن ليس بشكل حصري). هذا وتنتج مقاومة الجهاز نحو المزيد من التصلب. وقد اتضح ذلك على امتداد عملية التحضير للكونفرنس التاسع عشر والنقاشات التي أثارها. وكان خطاب ليغاتشيف الختامي، بشكل من الأشكال، أحد التعبيرات الأكثر كثيفاً عن هذه المقاومة من وجهتي النظر السياسية والرمزية. ومنذ خريف 1988، بدأت تظهر محاولات في الجهاز لاستعادة سلطته، لا بل محاولته القيام بقمع محدود وانتقائي.

يمكن تلخيص مفاعيل البيروسترويك في مجال الزراعة وبعض الخدمات بالصيغة التالية: «التخصيص»^(*) الجزئي». يضاف إلى ذلك تشريع السوق السوداء والعمل الإضافي والعمل الرمادي في قطاع الخدمات. إن الهدف في هذا المجال واضح، والمشروع معلن بشكل صريح. يبقى أن نتظر لنرى إلى أي حد يمكن تحقيقه. فحتى اللحظة الحالية لا تتخطى مفاعيله الفعلية مفاعيل سياسية (نيب)^(**) مصغرة.

تختلف طبيعة البيروسترويك اختلافاً كلياً في مجال الصناعة الكبيرة والتجارة الخارجية وسستام التخطيط بمجمله. فالمشروع هنا يبقى غامضاً وهذا أقل ما يمكننا قوله. وبمقدورنا والحالة هذه أن نضعه في إطار الاحتمالين التاليين: إما «اشتراكية السوق» أو استخدام بعض الإيالات البضاعية في خدمة التخطيط «الاشتراكي». فضلاً عن ذلك تتميز الإجراءات الملموسة بتناقضها، عدا أن تنفيذها يصطدم بعراقيل شبه معيئة. أما المحصلة العملية التي أسفرت عنها هذه العملية فهي الفشل الواضح: لم ينطلق النمو الاقتصادي بشكل فعلي من جديد، ولم تتحسن الإمكانيات التموينية الموفرة للسكان بشكل حقيقي. أما مستوى معيشة الشغيلة فقد تراجع عوضاً عن أن يتقدم.

من هنا الخوف الحقيقي الذي يشعر به الغورياتشيفيون إزاء احتمال الالتحام «الموضوعي» بين الاستياء الجماهيري الصامت ولكن الحقيقي، وديماغوجية «محافظي» الجهاز الشعبويين التي تعبر عن سياستهم القائمة على الإعاقة العملية. ومن هنا خوفهم من فشل البيروسترويك على أرض الواقع. ومن هنا هربهم إلى الأمام - بفعل الصدمة تقريباً - نحو

(*) Privatisation: وترجمها تخصيص حسب ما اتفق عليه غالبية المرين المختصين. وهي تمثل سيورة الانتقال من إدارة القطاع العام للاقتصاد إلى آليات القطاع الخاص وقوانين السوق (م.م.).

(*) NEP: وهي اختصار لـ «السياسة الاقتصادية الجديدة»، التي أطلقتها الدولة السوفياتية بعد انتهاء الحرب، وقد حلت محل سياسة «شيوعية الحرب»، وتتميز بإدخال بعض آليات السوق إلى التجارة الداخلية والصناعات الصغيرة (م.م.).

توسيع الغلاسنوست بغية دفع البيريسترويكا من جديد، ونحو دعوة الجماهير إلى التحرك - بشكل محدود وإشراف فوقى بالطبع.

غير أن البيريسترويكا، كما تدركها الجماهير الكادحة، تحتوي على سلسلة من العناصر السلبية التي لا تستطيع الدعاوة الغورباتشيفية نفيها، والتي تفسر شكوك الشغيلة وترقبهم لا بل موقفهم السلبي. فالآثار المباشرة للبيريسترويكا على مستوى معيشة الجماهير تذهب باتجاه الإجراءات التقشفية، فيما تتنامى التفاوتات الاجتماعية، وهو الأمر الذي يصدم بعمق حس العدالة الأولي لديهم ولا يحثهم إطلاقاً على القيام بجهد إنتاجي أكثر كفاءة. ويتهدد تنظيم العمل بالتغير ويتقويض أسس التماسك والتضامن الطبقيين الأوليين، وهما اللذان ترسّخا في المصانع الكبرى والمشغل خلال حقبة بريجنيف. وتحوم المخاطر بشكل خاص على العمالة الكاملة مُعبّرة عن نفسها في مشاريع التوسعات الواسعة، التي لا تطاول الموظفين وحسب، بل المنتجين والمنتجات - وبشكل رئيسي العاملات كما ذكر في الكونغرس التاسع عشر للحزب الشيوعي - الأمر الذي يعبر إزاءه الشغيلة عن نفور عميق ويتسبب بمقاومتهم العلنية. كل ذلك سيؤدي إلى إضعاف حس المسؤولية عند الجماهير وإلى سوء اشتغال الاقتصاد.

ضمن هذه الشروط يتعمق التضاد بين البيريسترويكا والغلاسنوست أكثر فأكثر، فضلاً عن أن أحدهما تغلّبي الأخرى وبدلاً من أن تشكلا عنصرين مكوّنين لمشروع واحد. وسيدفع منطق صراع المصالح الاجتماعية بالشغيلة إلى الإفادة من الإمكانيات التي توفرها الغلاسنوست من أجل بلورة تطلعاتهم ومطالبهم واستيائهم. فكلما اتسعت حريات التعبير والتظاهر، تغلغل التحرك العمالي عبر الثغرات المفتوحة في حصن الدكتاتورية البالي. تتسع الإضرابات والمطالبة بتشريع حق الإضراب، وتطفو على السطح بُنى التنظيم الذاتي، كما حدث في ياريفان. ويطالب الشغيلة بالاعتراف بهذه البنى سواء في إطار النقابات (القديمة و/أو الجديدة) أو في إطار السوفيئات التي أعلن غورباتشيف بتهور عن إنعاشها من جديد. أنهم يلجأون في مناسبات عديدة إلى المجال الديمقراطي الذي اكتسبه لإعادة طرح إجراءات البيريسترويكا الملموسة التي تتعارض مع مصالحهم على بساط البحث.

فضلاً عن ذلك يؤدي التناقض بين البيريسترويكا والغلاسنوست إلى تناقض آخر على مستوى دينامية الغلاسنوست نفسها، وهي دينامية لا يزال يعرفها حتى اليوم، وقبل أي شيء آخر، مبدأ الحفاظ على الحزب الواحد. وهذا ما يرتبط بالحفاظ على الرقابة التي لا تزال رقابة فعلية على الرغم من الحدود التي فرضت عليها، كما يرتبط بغياب الحرية النقابية الحقيقية، وبوزن جهاز الكا. جي. ب. في الحياة الاجتماعية (وبالتحديد عبر إشرافه المباشر على التظاهرات العامة). ويترتب على ذلك انعدام سيادة السوفيئات، أي السلطة الفعلية

لأنه (لجماهير العمال بالمعنى العام للتعبير). حيث تفترض مثل هذه السلطة، مسبقاً، حق الجماهير في تقديم مرشحيتها وانتخابهم. فضلاً عن حقها وقدرتها على التوافق حول برامج سياسية بديلة، مميزة عن برامج قيادة الحزب الشيوعي السوفياتي.

ينطوي غياب التشريع لستام التعددية الحزبية - أي تعددية الأحزاب التي تقبل الاعتراف اعترافاً فعلياً بالدستور الاشتراكي، بغض النظر عن خلفيتها الايديولوجية - على تقييد قاطع للديموقراطية الداخلية في الحزب الشيوعي نفسه. وينطوي تحديداً على غياب حق الاتجاهاات، وحق الأقلية في التحلق حول برنامج واحد، حيث أن كل اتجاه أقلّي داخل الحزب الشيوعي السوفياتي يمكن أن يُعتبر حزباً آخر قائماً بالقوة. إن التجربة الستالينية وما بعد الستالينية قد بيّنت إلى أي حد يمكن أن تصل التكاليف المخيفة التي تتكبدها البروليتاريا السوفياتية والعالمية، والشعب السوفياتي والبشرية بأكملها نتيجة انعدام الديمقراطية.

سوف تزداد هذه التناقضات حدة، وسوف تعبّر عن نفسها بشكل متزايد بأنعال سياسية، بما فيها ظهور تحركات جماهيرية خلال الأشهر والسنوات القادمة. وهي قد بدأت منذ الآن على أي حال.

- V -

لا تقل سياسة غورباتشيف الخارجية تناقضاً عن سياسته الاقتصادية والداخلية وهي حكومة بضرورة مادية: زيادة الموارد الضرورية للنمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة الجماهير، عبر كبح السباق إلى التسلح، والحصول على قروض ضخمة من الامبريالية بغية تمويل استيراد التكنولوجيات الرائدة. فالمبادرات المتلاحقة الخاصة بنزع السلاح؛ وانسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان، ومشاريع الحلول السلمية الخاصة بـ «الصراعات الإقليمية» الملحة على حساب الثورة في أميركا الوسطى وحركات التحرر في جنوب افريقيا وأماكن أخرى، واقتراحات «تعميق» التعايش السلمي لا بل التعاون مع الامبريالية، كل ذلك يتلاءم مع الغاية نفسها.

يستحيل علينا أن نوافق على هذا التوجه الجديد أو نرفضه جملة وتفصيلاً. إنه يحمل دون شك بعض العناصر الجديدة، غير أنه لا يزال منطبقاً بالبراغماتية الانتهازية التي ميّزت السياسة الخارجية لستالين وخروتشيف وبريجنيف، وهي سياسة براغماتية ما زالت سارية المفعول منذ أن أخذت البيروقراطية على عاتقها مهمة الاضطلاع بكل مستلزمات «بناء الاشتراكية في بلد واحد».

إن المبادرات الخاصة بنزع السلاح النووي وانسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان، والاجراءات العتيدة المماثلة في كمبوديا وأثيوبيا، وبشكل خاص الخطوات الأولى باتجاه سحب الجيش السوفياتي من أوروبا الشرقية - إنها كلها إجراءات ينبغي دعمها على وجه الاجمال. فهي تقدم لجماهير الشغيلة في العالم أجمع صورة جلية عن الوضع الدولي، فتظهر الامبريالية كمصدر أساسي لمخاطر الحروب التي ما زالت تنوء بثقلها على الجنس البشري. وتُفقد الدعاوة القائلة بأن الاتحاد السوفياتي لا يقل عدوانية عن الامبريالية - لا بل إنه أكثر عدوانية «وخطورة» منها - مصداقيتها إلى حد بعيد، الأمر الذي يفسح المجال واسعاً أمام المبادرات السياسية المعادية للامبريالية والمعادية للرأسمالية، خاصة في البلدان الامبريالية نفسها.

غير أن الآثار الايجابية لهذا الانفتاح الغورباتشيفي تتعارض جزئياً مع المراجعة النظرية الجديدة التي أطلقها غورباتشيف ومعاونوه ومستشاروه. فبغية «عقلنة» التحول نحو «التعايش السلمي المعمق» جرى تطوير «التفكير الجديد» الذي يرى أن الاحتكاكات الامبريالية باتت «سلمية»، ويرى أن مناطق الصراع بين الدول، بل بين الطبقات الاجتماعية، قد تقلصت. كما يرى أن الرأسمالية قد خففت من غلواتها لا بل قد حُلَّت تناقضاتها الداخلية، ويرى أخيراً أن عصرًا من الوفاق والتعاون الطبقي قد حلَّ محل الصراع الطبقي.

هذا ما يدفع الاشتراكية - الديموقراطية العالمية والبورجوازية الليبرالية الأوروبية لأن تمهّلاً وتعلنا: «لم نقل لكم ذلك منذ سبعين عاماً، لم نقل لكم إن الثورة العالمية هي أسطورة، وأسطورة ذات نتائج ضارة. لقد كان تأسيس الاممية الثالثة خطأ كارثياً. فوحده المسار التدرجي يؤدي إلى التقدم الاجتماعي، وليس المسار الثوري. لقد ماتت الماركسية وقد أعلن موتها في موسكو (وفي بكين) نفسها» إن إعلان هذا النصر، المتسرع والمتبجح، يخفي بصعوبة ذلك الخوف المتنامي من «عدم الاستقرار» الذي قد يتعمم على أوروبا الرأسمالية وغيرها، بفعل «عدم الاستقرار» المحتمل في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية. إنه الخوف الذي لا يعبر عنه إلا هذا الشعار: «أيها المحافظون (والحكام) في العالم أجمع، اتحدوا».

مع ذلك إذا ما درسنا بعناية تاريخ القرون الأخيرة، نلاحظ أن الثورات هي نتاج التناقضات الاجتماعية والسياسية الحادة وليس المؤتمرات التي يدبرها «قادة الأوركسترا» القابعون في الظل كائناتاً من كانوا. فالفهم المادي للتاريخ يتعارض مع الفهم البوليبي للتاريخ. فحتى لو لم يعد ثمة إمروؤ واحد يقوم بدفع الثورة في موسكو (وهذا ليس بالأمر

الجديد برأينا. إنه هو الحال منذ أكثر من نصف قرن) فسوف تندلع الثورات، والكثير من الثورات.

غير أنه، وحتى ذلك الحين، سوف تعزز العقيدة «الجديدة» الآتية من موسكو الغموض الأيديولوجي، وتشجع على الشك بالنضال المعادي للرأسمالية، وهذا بالتأكيد أمر سلبي. وقد يؤدي ذلك الالتقاء ما بين المراجعة النظرية والضغط السياسية على حركات التحرر لدفعها إلى الاعتدال وإلى القبول بالتنازل أمام الامبريالية والرأسمالية في أكثر اللحظات حرجاً في الصراع الطبقي العالمي، قد يؤدي إذن إلى هزائم ثورية خطيرة، الأمر الذي سيكون أكثر سلبية بعد. ولنأمل في أن يشكل تطور الاتحاد السوفياتي والنضالات الجماهيرية في باقي أصقاع العالم قوة مضادة موازية لهذا المنحى.

— VI —

إلى أين يتجه الاتحاد السوفياتي في ظل غورباتشيف؟ ما هي المؤديات المحتملة للتحويلات الجارية حالياً في هذا البلد؟

فلنستبعد بادية ذي بدء احتمال عودة الرأسمالية إن بشكل «عفوي» أو بفعل خطة مبيتة لدى غورباتشيف، أو بفعل الإرادة الشعبية. فالاعتقاد بإمكانية عودة الرأسمالية «عفوية» فقط بفعل التنازع التراكمي لإعادة الملكية الخاصة إلى بعض القطاعات الاقتصادية، واتساع إولات السوق، وضغط السوق العالمي هو ضرب من ضروب الاستهانة بالدور المستقل للعامل السياسي والدولة وللثورة الاجتماعية في الثورات المضادة. وهذا ما لا يقبله عقل. فكما أنه لا يمكن القضاء على الرأسمالية بشكل تدريجي، كذلك الأمر لا يمكن أن تتم إعادتها تدريجياً.

أما الاعتقاد بأن غورباتشيف أو الجناح «الليبرالي» في البيروقراطية بمجمله يرغب أو قد يرغب بإعادة الرأسمالية، فهو الآخر ضرب من ضروب الاستخفاف الكامل بطبيعة امتيازات هذا الجناح وسلطته وأسسها ومداها. إن 90% منه سوف ينخر بهذه العملية أكثر مما سوف يكسب. إن هذا الافتراض يشبه القول بأن هذه الشريحة قادرة على المجازفة، وعلى طريقة الممارس - كيري نفسها التي ستعيد بواسطتها الرأسمالية، بالقبول بسلطة حقيقية للسوفيئات، أن بالإحاطة بها هي بالذات من قبل البروليتاريا.

تبقى الفكرة القائلة بأن العمال، الذين يشكلون أكثر من ثلاثة أرباع الشعب السوفياتي، سوف يُبدون استعداداً للتخلي عن المصانع الكبرى، التي بنوها هم أنفسهم

وبكثير من التضحيات، لصالح أصحاب الملكيات الخاصة. وذلك أيضاً كمن يفترض أن العمال قد يكونون مستعدين للاستهتار بمصالحهم المادية الأولية جداً. إن هؤلاء سيُعلمون كل من يحمل هكذا افتراض بعدم استعدادهم لذلك على الإطلاق.

ولكن ماذا بصدد المؤديات الأكثر واقعية للتجربة الغورباتشيفية؟ إذا كان الضغط المتنامي للجماهير على الرغم من محدوديته الدائمة وقِيَّتَتِ المستمرة - كافياً لإبطال فعل الإعاقة والتخريب اللذين تقوم بهما الشرائح الأكثر محافظة والأكثر حموداً في البيروقراطية؛ وإذا تم تجديد الجهاز وتحديثه تدريجياً بفعل التأثير المركَّب للغلاسنوست وإدخال العناصر الشابَّة إليه، وإذا ما طالت تجربة غورباتشيف بما فيه الكفاية دون أن يجري وضع حدٍّ لها بشكل حاسم ودونما تبديد البخار الذي تحزَّنه، وإذا ما تدفقت القروض الرأسمالية، فيما تكون البيريسترويكا قد أُنْتُ ثمارها، بما في ذلك على مستوى معيشة الجماهير (بعد خمس سنوات؟ عشر سنوات؟ من يدري؟)، في هذه الحالة تكون تجربة غورباتشيف قد حققت نجاحاً مظهرًا للجناح الإصلاحي في البيروقراطية.

الواقع أنه بين السيناريوهات الأربعة التي سنستكمل عرضها فيما يلي يبدو السيناريو الأول الذي أشرنا إليه الأضعف احتمالاً. فهو يستهين إلى حد بعيد بوزن عناصر المقاومة التي ينبغي لهذا الجناح أن يتغلب عليها، فضلاً عن التناقضات الاجتماعية والسياسية التي تعترض أي حل «إصلاحي» لهذه التناقضات.

أما الاحتمال الثاني فهو إمكانية الالتفاف على غورباتشيف بفعل تضافر تجذُّر جزء من الكوادر القيادية في الحزب الشيوعي السوفييتي وتحركات جماهيرية معادية للبيروقراطية أكثر اتساعاً بكثير مما هو حاصل اليوم. وقد ينجم عن ذلك «ربيع موسكو» على صورة ربيع براغ. وعندها ترى القوى المحافظة في غورباتشيف أهون الشرور مقارنة مع مخاطر الثورة الآتية من تحت. إن هذا المآل لمسار غورباتشيف هو الآخر ضعيف الاحتمال وإن كان أكثر احتمالاً من الأول. إنه يتوقف بشكل رئيسي على مدى التحركات الجماهيرية واتساعها في الستين أو الثلاث سنوات القادمة، ومدى التمايزات والتجذُّر واتساعها داخل الحزب الشيوعي نفسه.

إن السيناريو الثالث المحتمل لمآل المسيرة الغورباتشيفية هو الأكثر تشاؤماً؛ إنه سيناريو الفشل. إذ لم تتطور التحركات الجماهيرية أبداً، بفعل تدهور شروط حياة الطبقة العاملة وعملها تحديداً، وإذا كانت البيريسترويكا عبارة عن فشل اقتصادي، فقد يُقدَّر الجناح المحافظ في النوميكلاتورا أن الغلاسنوست تنطوي على مخاطر لا طائل تحتها. ويستطيع عندها أن يوقف

بشكل حازم عملية إضفاء الديمقراطية. وهذا لا يفترض بشكل آلي إبعاد غورباتشيف علماً أنه احتمال لا ينبغي استبعاده. لكنه يفترض في جميع الأحوال تهميشه وقلب المسار المتبع حالياً بحزم، بما في ذلك احتمال القيام بتصفيات - ولئن كانت انتقائية ومعتدلة - في الأوساط الإعلامية ومجموعات المعارضة.

ولكن حتى في هذه الحالة، لن يكون هناك عودة إلى الوضع القائم السابق. فثمة قوى كثيرة قد استيقظت، وثمة شهيات كثيرة قد استثيرت، وثمة عيون كثيرة قد تفتحت، وثمة أفواه كثيرة قد بدأت بالصراخ، وثمة حريات كثيرة في النقد واستقلالية العمل قد تم اكتسابها، حتى ليستحيل كمها وكنمها وإغماضها وتغطيتها بطبقة فولاذية دكتاتورية على النمط البريغميني، حتى لا نقول على النمط الستاليني. فأي قمع يبلغ اتساع قمع الثلاثينات هو أمر بعيد عن التصور ضمن هذه الشروط، وأي «تطبيع» على الطريقة التشيكوسلوفاكية سوف يصطدم بمعارضة أقوى بعشرات المرات من تلك التي جرت في تشيكوسلوفاكيا. غير أن تأثير أي فشل واضح لاصلاحات غورباتشيف، وأي إيقاف للغلاسنوست، على شلّ التحركات وإثارة الاحباط - وإن على المدى القصير - سيكون بكل تأكيد كارثة بالنسبة للاشتراكية، سواء في الاتحاد السوفياتي أو على الصعيد العالمي.

ويبقى الاحتمال الرابع؛ إن التأخرات التي قد تحصل على مستوى تحسين شروط حياة الطبقة العاملة وعملها سوف تُغيّر تدريجياً، من اليوم حتى ستين أو ثلاث سنوات، من تشكيك هذه الطبقة الترقّي واستيائها الحاد لتدفعها باتجاه تحركات جماهيرية مستقلة تزداد اتساعاً. وسوف تستوعب الجماهير في الوقت نفسه الامكانيات التي توفرها الغلاسنوست لاطلاق حركة تنظيم ذاتي أكثر فأكثر مُركّزة. وترشح نفسها للممارسة المباشرة للسلطة. ويتخذ شعار «كل السلطة للسوفييات» محتواه الكلاسيكي كاملاً، في سياق اجتماعي - اقتصادي أكثر ملائمة بكثير مما كان عليه هذا المحتوى في الأعوام 1917 و 1923 و 1927. وتنبثق قيادة سياسية جديدة، شيوعية، بالمعنى الأصيل والحقيقي للتعبير من البروليتاريا والانتليجنسيا الاشتراكية الجذرية لتساعد الجماهير على تحقيق أهدافها الرئيسية. وتتنصر الثورة السياسية بالمعنى الماركسي للتعبير.

لا ينفي السيناريو الثالث والرابع أحدهما الآخر على المدى الطويل. بل إن واحدهما قد يغدّي الآخر. فتعزيز الدكتاتورية - أي فشل غورباتشيف - قد يؤدي في نهاية المطاف إلى التسبب بانفجار جماهيري ثوري. ومع ذلك يبدو لنا هذان المآلان أكثر احتمالاً، حتى في تداخلهما، من سالفيهما. فهما ينطلقان من تقويم أكثر واقعية لعمق التناقضات الاجتماعية التي تمزّق المجتمع السوفياتي.

إنهما ينطويان بشكل خاص على مفاعيل التماس بين البقطة الجماهيرية في الاتحاد السوفياتي وتأثيرات صعود النضالات العمالية والشعبية في البلدان الامبريالية، التي من المحتمل أن يحفزها الركود القادم في هذه البلدان.

والنتيجة تتلخص بكلمات قليلة. لقد بدأ الاتحاد السوفياتي يتحرك بعد ركود، ولن يقوى أحد على إيقاف حركته. لقد انكسر الجليد بصورة نهائية. فهل يتحول ذوبان هذا الجليد إلى جدول صغير، أم إلى شلال، أم إلى تيار جارف لا يُقَي ولا يذُر؟ من السابق لأوانه أن نجيب عن هذا السؤال، لكن من الثابت أن ثمة ما يتحرك! لقد زال كابوس الستالينية وكابوس البريجينية إلى غير رجعة؛ وصار بوسع الشعب السوفياتي والبروليتاريا والأمية والبشرية بأسرها أن يتنفسوا الصعداء. لم يعد العالم على ما كان عليه من قبل.

15 آذار/مارس 1989

آرنست ماندل

الفصل الأول

التناقضات الموضوعية في المجتمع السوفياتي وظواهر الازمة المتنامية

سادت لفترة طويلة في الغرب وجهتا نظر خاطئتان حول الواقع السوفياتي. الأولى تصوّر الاتحاد السوفياتي كمجتمع متحرّج وتوتاليتاري، حيث يشكّل الإشراف البيروقراطي على مجمل الحياة الاجتماعية سبباً للجمود والثبات شبه الكلي. فقد نجحت البيروقراطية باحتواء كل شيء في سستامها، بما فيه العمل في السوق السوداء والفساد والجريمة وسوء الإشتغال الاقتصادي. وجاذبية النموذج الاستهلاكي الغربي. ويقدم عدم تسييس السكان برهاناً أخيراً على نجاحها. وانطلاقاً من هذا الواقع يستطيع الستام إعادة إنتاج نفسه إلى ما لا نهاية. ويزايد جزء هام من «المنشقين» اليمينيين على هذا التحليل. مثل الكسندر زينويف⁽¹⁾، فيما تسود وجهة النظر نفسها في صفوف أغلبية البورجوازيين المختصين بأوضاع الاتحاد السوفياتي.

أما وجهة النظر الثانية فتصور المجتمع السوفياتي، على العكس من ذلك، كمجتمع دينامي بشكل رئيسي. حيث يكون التقدم الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة، ومهارة الشغيلة وارتقاؤهم الاجتماعي المتناميان مبررات لغياب أي معارضة سياسية شعبية، وفي الوقت نفسه للضغط المستمر لصالح إصلاحات تقدمية لا يمكن للبيروقراطية أن تتخلف عنها إلى أبد الأبد. فالأمر المطروح على جدول الأعمال منذ وفاة ستالين عام 1953، هو موجات متلاحقة من الإصلاحات، التي تجعل الاتحاد السوفياتي يقترب أكثر فأكثر من نموذج المجتمع الاشتراكي كما تخيله كل من ماركس ولينين. أما إصلاحات غورباتشيف وهي الأخيرة في سياق سلسلة طويلة، فتبيّن حيوية الجسم الاجتماعي وصحته الأساسيين. وسيفقد مجرى الإصلاحات الجذرية وإضفاء الديمقراطية مجرى لا رجعة فيه. ولم تسدّ وجهة النظر هذه في

(1) أنظر بوجه خاص كتاب ألكسندر زينويف. HOMO Sovieticus الإنسان السوفياتي؛ وللكتاب نفسه الشيوعية كأمر واقع.

أوساط الأحزاب الشيوعية المقربة من السوفييات وحسب، بل إنها تظهر بشكل متزايد في أوساط الشيوعيين الأوروبيين، لا بل لدى جزء هام من الاشتراكيين - الديمقراطيين الأوروبيين، وفي طلبتهم الحزب الاشتراكي - الديمقراطي في ألمانيا الشرقية وحزب الشغيلة⁽²⁾.

إن التحليل الموضوعي للواقع السوفيياتي وتطوره خلال الثلاثين سنة الأخيرة يفضي إلى الاستنتاج بأن وجهتي النظر هاتين هما خاطئتان. إنهما لا تأخذان بالاعتبار الطبيعة المتناقضة للمجتمع السوفيياتي وتطوره المتناقض، الذي هو عبارة عن تركيب من الدينامية والجمود. وتنجم الدينامية عن النمو الاقتصادي والاجتماعي، نتاج ما تبقى من مكاسب ثورة أكتوبر، وهو نتاج ضخم على المدى الطويل. علماً أنه لا زال يتباطأ عاماً بعد عام. وقد أدى هذا النمو إلى تحويل البلد تحويلاً عميقاً بالمقارنة على ما كان عليه في الأربعينات والخمسينات، وحتى في الستينات.

أما الجمود فهو ينجم عن الهيمنة البيروقراطية على الدولة والمجتمع. ويشكل هذا العيب الأساسي عائقاً أمام النمو المستقبلي. حيث إنه يحرم البلد، وقبل كل شيء جماهيره الكادحة والشبيبة والنساء والانتليجنسيا الخلاقة «والأقليات القومية و«الفقراء الجدد»، من جزء هام من ثمار النمو السابق⁽³⁾.

هذا هو التناقض الذي يحكم اليوم الوضع في الاتحاد السوفيياتي⁽⁴⁾، وهو الذي يحدد مستقبله المباشر، وهو الذي يفسر مشاغل فريق غورباتشيف، وخاوفه لا بل ضيقه - هذا الفريق الذي أصبح بإمكاننا أن نجري كشف حساب بتجربته بعد انقضاء ثلاثة أعوام

(2) أنظر بوجه خاص تعليق القيادي الشيوعي التشيكي المهاجر ملينار في المجلة الألمانية الغربية بيوميليزموس، نيسان/أبريل 1986؛ بالمقابل يعبر خوريس ميدفيدف في كتاب له صدر حديثاً، غورباتشيف، عن رأي أكثر زهداً وتشاؤماً، وكذلك الأمر بالنسبة لماري لافيتيه في لوموند ديبلوماتيك، شباط/فبراير 1986.

(3) حول الأسس النظرية الماركسية التي ينطوي عليها هذا التحليل للواقع السوفيياتي، أنظر بحثنا «البيروقراطية والانتاج السلمي» في مجلة الأمية الرابعة أيار/مايو 1987.

(4) يشكك جان رادفاني أيضاً في كتاب شديد الأهمية ونحت عنوان معبر جداً الاتحاد السوفيياتي في خضم الثورة، على الطابع المتناقض للمجتمع السوفيياتي ويشير إلى أنه قد سادت في السابق نظرة وحيدة الجانب للمجتمع السوفيياتي على نحو مبالغ فيه سواء في الغرب أو في الشرق. لسوء الحظ يأتيه وضوح الرؤية هذا بشكل متأخر قليلاً. ففي عام 1982 نشر الكاتب نفسه كتاب عملاق المقارنات حيث لم يشر حتى إلى غالبية التناقضات الصارخة التي يدينها غورباتشيف نفسه اليوم.

عليها - وهو مصدر حملته الشعبوية لصالح «الإصلاحات الجذرية» وعجزه عن تحقيقها بشكل كاف لإعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي والتقدم نحو الاشتراكية.

منذ العهد البريجينيقي، يمر الاتحاد السوفياتي بأزمة نظام فعلية. ولقد لفت المراقبون، بمن فيهم أكثرهم سطحية. إلى ظواهر تنتمي إلى البنية الفوقية ومعبرة عن هذه الأزمة: عدم قابلية الجسم القيادي للعزل وبالتالي شيخوخته وذلك على جميع المستويات، السياسة المسماة بسياسة استقرار الكوادر، جمود متنام بمواجهة الخيارات السياسية، جمود الأيديولوجية المسيطرة وعدم فعاليتها المتنامية. أما النقاد الأكثر جدية فيربطون هذه الظواهر بأزمة البنى الاقتصادية والسياسية التي تعصف بالمجتمع السوفياتي.

■ تباطؤ النمو الاقتصادي والتأخر التكنولوجي المتفاقم

إن التعبير الأكثر وضوحاً عن أزمة النظام هذه هو تباطؤ النمو الاقتصادي فمُنذ أكثر من عشرين عاماً لا يزال هبوط معدل النمو منتظماً من خطة خمسية إلى خطة خمسية تالية:

جدول رقم (1)

نمو الدخل القومي (معدل سنوي لكل خطة خمسية)	
1971 - 1975 : 5,75 %	1951 - 1955 : 11,2 %
1976 - 1980 : 4,75 %	1956 - 1960 : 9,2 %
1981 - 1985 : 3,5 %	1961 - 1965 : 6,6 %
	1966 - 1970 : 7,75 %

جدول رقم (2)

النسب المئوية لكل خطة خمسية ⁽⁵⁾				
1981 1985	1976 1980	1971 1975	1966 1970	
20	23	36	43	الناتج الاجتماعي الاجمالي
17 - 18	21	28	41	الناتج المادي الصافي المستخدم
15	18	24	33	الناتج المادي الصافي تبعا للفرد الواحد
20	24	43	50	الناتج الصناعي القائم
* أرقام مؤقتة				

جدول رقم (3)

النسب المئوية للنمو السنوي								
- 1986 1990	1985 - 1981		1980 - 1976		1975 - 1971		1970 - 1966	
الخطة	الواقع	الخطة	الواقع	الخطة	الواقع	الخطة	الواقع	الخطة
3,5 - 4	3,2	3,4	3,8	4,7	5,1	6,7	7,1	6,9
3,9 - 4,4	3,7	4,7	4,4	6,3	7,4	8,0	8,4	8,1 - 8,5
-	-	-	2,1	-	6,2	7,5	7,4	-
2,7 - 3	1,1	2,5	1,0	3,0	0,5	3,7 - 4	3,9	4,5
2,5 - 3	2,2	3,1	3,4	3,9	4,4	5,5	5,9	5,4
3,5 - 4	3,5	1,5 - 2	3,4	3,2	7,0	6,7	7,5	8,2
4,2 - 4,8	3,2	4,2	3,2	5,5	6,0	6,8	5,7	6,0

(5) الدليل الاحصائي السنوي، موسكو، سنوات مختلفة. مرجع مذكور في كتاب انريك بابلازويلو مانسو. «بانوراما شاملة عن الاقتصاد السوفياتي، 1965 - 1985». في الـ ICE، تموز/ يوليو 1987؛ اللجنة الاقتصادية لأوروبا في الأمم المتحدة. «دراسة حول الوضع الاقتصادي في أوروبا»، سنوات مختلفة، يوردها بالازويلو مانسو، المرجع المذكور.

وكما يشير جاك سابير، وفرنسوا سيرو (صاحب أفضل كتاب حتى اليوم عن الاقتصاد السوفيياتي) فإن هذه الأرقام تضخم في الواقع النمو الفعلي للاقتصاد السوفيياتي، إذ أن مفهومي «الناتج الاجتماعي القائم» و«الناتج المادي الصافي المستخدم» يمثلان مجموع أرقام الأعمال. فإذا شهدنا من سنة لأخرى تضخماً في استهلاك المواد الوسيطة (من خلال التبذير أو تنامي انعدام الفعالية) للإنتاج النهائي نفسه، فإننا نحصل على نمو في الناتج الاجتماعي القائم والناتج المادي الصافي المستخدم. فضلاً عن ذلك تبدو الفرضية القائلة بإمكانية وجود مؤشر أسعار ثابت إجمالاً أو في انحدار خفيف إمكانية غير واقعية إذا ما أخذنا بالاعتبار قدرة المديرين على زيادة أسعار المواد المسممة جديدة، وهي تشكل في الواقع بين 25% - 30% من الإنتاج الجاري. ويستنتج سابير أنه ينبغي «إزالة تضخيم» هذه المؤشرات الرسمية ويقترح الجدول النهائي التالي:

جدول رقم (4)

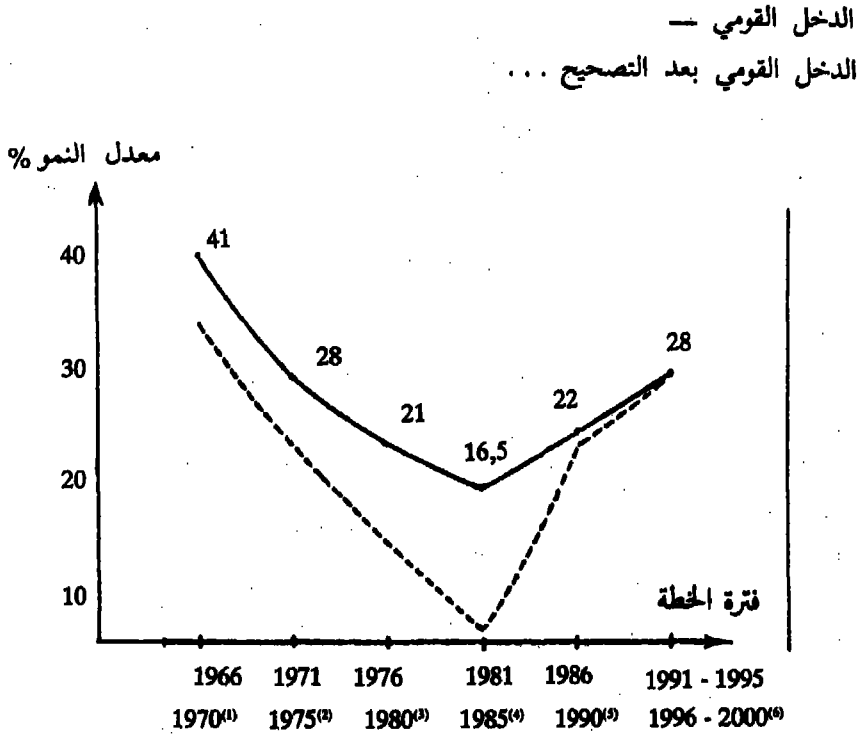
معدل النمو السنوي المتوسط ⁽⁶⁾ (معطيات مصححة)		
1980 - 1984	1975 - 1979	
1,7 %	2,64 %	الناتج الاجتماعي القائم الناتج الصناعي إنتاجية الصناعة
0,63%	2,24 %	
0,07%	0,47 %	

ويذهب آبل ج. اغانبيغيان المستشار الاقتصادي الرئيسي لميخائيل غورباتشيف، إلى أبعد من ذلك، إذ يؤكد بوضوح أن معدل نمو الاقتصاد السوفيياتي كان في منزلة الصفر طوال الخطة الخمسية الحادية عشرة (1981 - 1985)، آخذاً بالاعتبار ارتفاع الأسعار المرتبط بالتغيرات التي طرأت على نوعية المنتجات وحلول المنتجات الغالية محل المنتجات ببخسة الثمن دون تحسين النوعية بالنسبة للمستهلك. وهذا ما يبينه الرسم البياني التالي:

(6) جاك سابير. «أزمة وتحولات في الاقتصاد السوفيياتي» في البديل الجديد، العدد 4، كانون الأول/ديسمبر 1986؛ فرانسوا سيرو، الستام الاقتصادي في الاتحاد السوفيياتي.

رسم بياني رقم (1)

تطور نمو الدخل القومي^(١)
(معدل النمو على امتداد الخطة الخمسية)



(1) - (الخطة الثامنة)، (2) - (الخطة التاسعة)، (3) - (الخطة العاشرة)، (4) - (الخطة الحادية عشرة)، (5) - (الخطة الثانية عشرة)، (6) - (معدل وسطي - الخطتان الثالثة عشرة والرابعة عشرة).

(7) آبل ج. آغانبيغان، البيروسترويك: التحدي السوفياتي المزودج.

أما الدليل الذي يؤكد هذا الاتجاه نحو الجمود فنجد على مستوى الأرقام المطلقة حيث حصل هبوط في الإنتاج، وتحديدًا بالنسبة لإنتاج الفحم في الأعوام 1979، 1980 و 1981؛ وإنتاج الصلب في الأعوام 1979، 1980 و 1982؛ والآلات - الأدوات لقص المعادن في الأعوام 1979، 1980، 1981 و 1982، والسيارات في عامي 1981 و 1982 ومن جديد في العام 1985، والنفط والفحم والصلب والورق والاسمنت وحتى الساعات وأجهزة الراديو⁽⁸⁾. ويضيف أغانيغيان أن الإنتاج قد انخفض بالحجم المادي بين عام 1979 و 1982 بنسبة 40 % للمنتجات الصناعية.

إن هذا الانخفاض المنتظم في معدل النمو يضع قادة البيروقراطية السوفياتية بمواجهة خيار مقلق، فعندما يساوي حجم النمو الفعلي 4% أو 4,5% أو يتخطى هذه النسبة، فإنه يرفع كل عام حجم الاستثمارات (استكمال تصنيع البلد وتحديثه) وحجم الانفاق العسكري (المشاركة في سباق التسلح لبلوغ «التوازن العسكري» أولاً ومن ثم الحفاظ عليه مع الامبريالية) ورفع مستوى الجماهير، حتى ولو بمعدل متواضع. وعندما يهبط معدل النمو إلى 3% أو ينخفض عن هذا المعدل، لا يعود بالإمكان بلوغ هذه الأهداف الثلاثة على التوالي، وهي التي حددتها البيروقراطية لنفسها منذ وفاة ستالين، نظراً للتطور الديموغرافي المتواضع ولكن المستمر. إن تباطؤ النمو الاقتصادي هو أبعد من أن يكون نتيجة للتنامي المتسارع للاستهلاك الشعبي، إنه يترافق في الواقع مع تباطؤ أكثر وضوحاً منه في مصاريف الاستهلاك:

الجدول رقم (5)

معدل النمو السنوي لمصاريف الاستهلاك بالنسبة للفرد الواحد في الاتحاد السوفياتي ⁽⁹⁾ (بالقوة)				
1981	1976 1980	1971 1975	1966 1970	
1,8	2,2	2,9	5,1	الاستهلاك الإجمالي
1,8	2,1	2,8	5,4	سلع
1,4	1,0	1,6	4,3	منها المواد التموينية:
2,1	3,1	3,0	7,1	دائمة
2,7	5,4	10,0	9,1	وغير دائمة
1,9	2,5	3,0	4,3	خدمات
2,1	3,4	4,6	5,8	منها الشخصية
1,3	1,6	1,5	2,9	التعليم
-0,2	1,4	1,4	3,2	الصحة

(8) مارشال غولدمان، تجدي غورباتشيف؛ ص 66.

(9) ج. شرودر، «مستوى المعيشة السوفياتي» في «الاقتصاد السوفياتي في الثمانينات»، الجزء الثاني.

والحق أن الوضع أفضل بالنسبة لسلع الاستهلاك الدائمة :

جدول رقم (6)

تجهيزات منزلية بالوحدات، لكل مئة عائلة.			
1984	1975	1965	
96	79	59	أجهزة راديو
96	74	24	أجهزة تلفزة
91	61	11	برادات
70	65	21	غسالات
37	18	7	مكائن كهربائية

هكذا فإن من الأخرى بانخفاض معدل نمو إنتاج هذه السلع أن يعكس حالة إشباع في الحاجات التي جرت تلبيةها والتركيز على حاجات بديلة. لكن النوعية السيئة للعديد من هذه المنتجات فضلاً عن النقص في قطع الغيار يؤدي إلى مشكلات عدم كفاية لدى المستهلكين.

وتبقى مشكلة السكن إحدى المشكلات الحادة، علماً أن الوضع يتحسن ببطء على هذا المستوى.

جدول رقم (7)

المساحة المأهولة في المدينة بالنسبة للفرد الواحد ⁽¹⁰⁾		
10,2 : م ²	1965	
11,2 : م ²	1970	
12,2 : م ²	1975	
13,1 : م ²	1980	
13,9 : م ²	1984	

(10) الجداول مستقاة من Narodnoie Khozjaistro و Narodnoie Khozjaistro SSSR v 1972g.، Osteuropa، آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر 1986، SSSRv 1984. والمعطيات المتأتية منها مذكورة في Osteuropa، آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر 1986، في مقالة لماريا - أليزابيث رويان.

بالنسبة للسيارات الخاصة، ثمة 14% من أصحاب البيوت الذين يملكون سيارة واحدة، غير أن الإنتاج السنوي يجمد عند حدود المليون وثلاثمائة ألف سيارة في العام. وتبلغ مهل التسليم ثماني سنوات في المتوسط.

هذا الجُمود النسبي لمستوى المعيشة، تعيه الجماهير الشعبية وعياً كاملاً. وتبعاً لاستفتاء أجراه معهد التحقيق السوسولوجي في أكاديمية العلوم في العام 1985، ونقلته أسبوعية أنباء موسكو (لكن ليس في النسخة السوفياتية التي تصدر باللغة الروسية)، ثمة 45% من المستجوبين الذين يقدرون أن الخدمات الطبية متراجعة عما كانت عليه منذ عشر سنوات و52% يعتبرون أن المتاجر قد نقص تموينها، فيما يعتبر 54% أن خدمات النقل المشترك أصبحت أكثر سوءاً.

إن التعبير الأكثر دراماتيكية عن هذا التباطؤ هو شبه الجُمود في إنتاج المزروعات، خاصة منها مزروعات العلف، التي تجعل الاتحاد السوفياتي معتمداً منذ سنوات على استيراد المتوجات الزراعية بشكل واسع من البلدان الرأسمالية (الأرجنتين، كندا، الولايات المتحدة الأميركية، فرنسا وأستراليا). وعلى عكس الطرح الواسع الانتشار في الشرق كما في الغرب، فإن هذه المتوجات المستوردة لا تتناول العلف وحسب، بل تشتمل أيضاً على الحنطة بشكل خاص لتحسين نوعية المعجنات المنزلية كيما تقترب من شروط المخبز. وفي العام 1986، كان ثمة 15,7 مليون طن من الحنطة من أصل 26,8 مليون طن من المتوجات المستوردة (يوري تشيرنينكو، في كتاب أعده آفاناسيف، المخرج الوحيد، ص 291).

وقد تضعفت، بفعل هذا الواقع، نتائج الركود الطويل للاقتصاد الرأسمالي العالمي على الاقتصاد السوفياتي. وخضعت المتوجات التي يصدرها السوفيات (أساساً الغاز والبترول والذهب) لتقلبات الأسعار العنيفة. ولم تتأمن الموارد الضرورية لاستيراد السلع ذات التكنولوجيا العالية بشكل آلي. فالركود يحفز إعادة التسلح الامبريالي الذي يعزز بدوره إصابات الضغط على استخدام الموارد المتوفرة للتطور الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي. وهكذا فإننا - على المستوى الموضوعي كما على المستوى الذاتي - إزاء أزمة فعلية مركبة، أزمة رأسمالية وأزمة سستام السيطرة البيروقراطي.

أما على المستوى التقني، فإن انخفاض معدل النمو يعبر عن الزيادة المنتظمة في الوظيفة الموازية لما نسميه في الاقتصاد الرأسمالي «معامل رأس المال». إن كتلة التوظيفات الضرورية لزيادة الدخل القومي (الإنتاج المادي) بمعدل 1% ترتفع من خطة خمسية إلى خطة خمسية

تالية⁽¹¹⁾. ويمكن السبب في التحليل الأخير في عدم الاستخدام المتنامي للموارد المادية، نتيجة سوء اشتغال الاقتصاد العام. كما يمكن في انخفاض إنتاجية العمل البشري:

جدول رقم (8)

الزيادة السنوية لإنتاجية العمل				
1981 1985	1976 1980	1971 1975	1966 1970	
3,2	3,2	6,0	5,7	في الصناعة
2,6	2,9	1,3	6,6	في الزراعة
1,6	1,9	5,0	3,9	في البناء

وقد لخص أندريوف محصلة سوء الاشتغال هذا في الصيغة الجوهرية التالية - التي استعادها غورباتشيف فيما بعد - «إن ثلث ساعات العمل المدفوعة في الاتحاد السوفياتي هي ساعات مهدورة».

وعلى عكس ما يدّعي التكنوقراطيون في الشرق كما في الغرب، فإن ذلك لا يعود إلى «كسل» العمال أو «ضعف حميتهم» (وكان ستالين يقول بفظاظة: التخريب)، بل إلى الفوضى المعممة التي تميز الإدارة البيروقراطية. فسمّة هذه الأخيرة التدفق غير المنتظم للمواد الأولية والتفاوتات بين الإنتاج من جهة، ومستام النقل والتوزيع من جهة ثانية، ويعود ذلك جزئياً إلى عقود من التوظيف الناقص في هذين المجالين؛ وإلى نقص قطع الغيار والخسائر التي لا تحصى، وإلى الاهتلاك التدريجي للآلات، والفوضى في مجالي الأسعار والمكافآت التي تؤخر التقدم التقني، الخ.

ونكتفي هنا بذكر مثال واحد على هذا الهدر (ونأتي على ذكر غيره في الفصول اللاحقة). لقد أصبح الاتحاد السوفياتي أول منتج للسجاد المعدني عالمياً. لكن الصحيفة اليومية «ترود» تقول إن ربع الثلاثين مليون طن المنتجة كل عام يصير إلى التلف إذ تجزي تعبته في «أكياس غير معدة

(11) أنظر بوجه خاص شارل اتيان لاغاس، المشروع السوفياتي والسوق. ص. 617 - 616.

للنقل، ويتم تسفيرها في حافلات «دون أبواب وسقفياتها مليئة بالثقوب». وما يتبقى منها يُترك عرضة للمطر والرياح (نقلتها ليبراسيون في عددها الصادر في 2 تشرين الأول / أكتوبر 1985).

إن العيوب الأساسية في الاقتصاد السوفياتي، كما كشفها غورباتشيف نفسه، وبالتحديد في تقريره أمام الدورة المكتملة للجنة المركزية في 11 حزيران / يونيو 1985 هي التالية: التأخر التكنولوجي، النوعية السيئة للعديد من المنتجات الصناعية (وتؤدي الظاهرتان إلى «ضعف المنافسة التي تمتلكها المتوجعات السوفياتية- بما فيها الآلات- في الأسواق العالمية»⁽¹²⁾)؛ الضعف في عائدات الاستثمارات المبالغ بها إلى حد بعيد وغير المنجزة على مدى طويل (مجمدة)؛ التخطيط غير المتوازن والذي يزداد تفككاً، والهدر المتنامي للطاقة والمواد الأولية.

ويستعيد الكسي كونتسين⁽¹³⁾ أحد الكتاب السوفيات، تقديرات المجلة الأميركية فورتن، ويؤكد لها إلى حد ما، وهي تقديرات مبنية على آراء أربعين خبيراً في بلدان مختلفة مهتمين بالمحاور الأساسية للتقدم العلمي والتكنولوجي في العالم (10 يساوي الحد الأقصى):

جدول رقم (9)

الاتحاد السوفياتي	أوروبا الغربية	اليابان	الولايات المتحدة الأميركية	
1,5	4,4	7,3	9,9	الكثرونيات
3,8	6,0	6,3	7,7	مواد جديدة
1,3	4,9	5,7	8,9	بيوتكنولوجيا

غير أنه لا ينبغي أن نستنتج مما سلف ذكره أن النمو الاقتصادي للاقتصاد السوفياتي على المدى الطويل أسطورة من الأساطير أو أنه يظل أدنى من مستوى البلدان الامبريالية. فحتى لو

(12) في الخطاب نفسه، يطالب غورباتشيف مع ذلك بزيادة جديدة في إنتاج «الآلات غير المنافسة»، حيث ينبغي أن تتراوح هذه الزيادة بين 9 و12% خلال المرحلة الممتدة بين عامي 1986 - 1990.

(13) أنباء موسكو، ٢٨ آب / أغسطس 1988.

أخذنا بالاعتبار أبواب الهدر والنوعية السيئة لعدد من السلع الاستهلاكية، لا تفقد الأرقام المبيّنة في الجدول أدناه من أهميتها⁽¹⁴⁾:

جدول رقم (10)

1987	1985	1980	1975	1970	
22,5	21,6	19,6	18,9	16,2	عنفات ^(أ)
54,6	54,7	51,8	45,9	36,3	المحركات الكهربائية ^(ب)
1665	1545	1294	1039	741	الطاقة الكهربائية ^(ب)
4,0	3,8	4,6	2,7	1,5	أجهزة وقطع أتمته ^(ج)
20,3	19,3	18,2	16,0	12,4	أنابيب صلب ^(د)
5,5	5,0	3,6	2,8	1,7	راتنجات اصطناعية وبلاستيكية ^(هـ)
36,3	33,2	24,8	22,0	13,1	أعلاف معدنية ^(و)
12,7	12,1	10,7	10,0	8,9	أنسجة ^(ز)
71,0	67,0	67,0	55,0	40,0	ساعات ^(ح)
4,6	4,0	2,3	0,6	—	أجهزة تلفزة ملونة ^(ط)
5,0	4,7	3,0	2,5	1,2	مسجلات ^(ي)
6,0	5,9	5,9	5,6	4,1	برادات ^(ك)
5,8	5,1	3,8	3,3	5,2	غسالات ^(ل)

(أ) بملايين الكيلووات في الساعة

(ب) بمليارات الكيلووات في الساعة

(ج) بمليارات الرويلات

(د) بملايين الأطنان

(هـ) بمليارات الكم²

(و) بالملايين.

(14) انزبك بالاوي لومانوسوف «الاتجاهات الرئيسية في إنتاج الصناعة السوفياتية»، في الـ ICE، 9 كانون الثاني / يناير 1989.

وقد لخص غورباتشيف انتقاداته في هجوم حسب الأصول على وزارة صناعة الحديد: «عهدنا إلى الوزارة خمسين مليار روبل للاستثمار خلال خمسة عشر عاماً. وقد خصص جزء كبير منها لتمويل بناء مقدرات جديدة، لكن إنتاجها لم يتم، فيما أهملت إعادة التجهيز التقني للمنشآت. وبفعل سياسة وزارة صناعة الحديد وسياسة الوزير الرفيق كازانيتس الخاطئة لم يستطع هذا القطاع تحقيق أهداف الخطة الخمسية العاشرة والحادية عشرة. إن الوضع الناشئ عن ذلك يتطلب تغييرات جذرية».

يعكس التأخر السوفياتي في مجال نشر الكمبيوتر واستخدامه مجموع المشكلات العلمية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يواجهها الاتحاد السوفياتي في المرحلة الحالية في تطوره.

وفي مجال البحث العلمي المحض، لا يمكننا الحديث على الإطلاق عن تأخر فاضح للاتحاد السوفياتي بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان. فعلماء الرياضيات السوفيات هم الأبرز في العالم. وقد أكد فلاديمير غورفيتش في 20 كانون الثاني/ يناير 1985 لراديو موسكو أن الاتحاد السوفياتي هو بصدد صنع السوبر - كومبيوتر الأكثر تقدماً في العالم في سيفيرودونيتسك. ولا نعرف ما إذا كان هذا الكلام من قبيل التبجح. فالمعلومة بحد ذاتها قابلة للتصديق⁽¹⁵⁾.

ثمة مع ذلك مسافة واسعة بين المشروع ووضع التصاميم الأولية والاختبارات الأولى من جهة، والإنتاج بالسلسلة، لا بل الاستخدام المعمم من جهة ثانية. وفي هذا الصدد لا مجال لإنكار تأخر الاتحاد السوفياتي، وهو تأخر فاضح ومثقل بالنتائج السلبية.

إن نموذج الكمبيوتر الوحيد المتوفر عملياً - وهذه مشكلة بحد ذاتها - للمنشآت والإدارات والمدارس هو النموذج المسمى بالجيل الثالث. فالإنتاج المسمى بالجيل الرابع - المعمم في الغرب - قد بدأ لتوه. إن نسبة 35% فقط من المنشآت السوفياتية الكبرى التي تستخدم أكثر من خمسمائة أجير تمتلك جهاز كومبيوتر واحداً، فيما تبلغ هذه النسبة ما يقارب 100% في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وقد توقعت الخطة الخمسية للأعوام - 1981 - 1985 إنتاجاً سنوياً للسوفتوير بكلفة ما بين مليارين ونصف وثلاثة مليارات روبل؛ إلا أن

(15) تجدر الإشارة في السياق نفسه إلى التقدم الظاهر الذي أحرزه الاتحاد السوفياتي في مجال استكشاف الفضاء، حتى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. أنظر بهذا الصدد مقالة التاييز اللندنية، 10 آب/ أغسطس 1987، ومقالة المجلة الأسبوعية الاكونوميست، 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1987.

الإنتاج الفعلي بين عامي 1983 و 1984 لم يصل إلا إلى 1% من هذا الرقم. ولم تُستخدم أجهزة الكمبيوتر سوى 12 ساعة في اليوم كمتوسط مقابل 18 ساعة حسب ما تتوقع الخطة.

يعتبر إدخال الكمبيوتر بشكل واسع إلى المدارس حاجة ملحة لإعداد الجيل السوفياتي الجديد لاستخدام أداة العمل والبحث الجديدة هذه بشكل معمم. ونظراً لعدم كفاية الإنتاج في الاتحاد السوفياتي نفسه وإمكانات الاستيراد المحدودة من ألمانيا الشرقية توجهت السلطات السوفياتية إلى شركات بريطانية وأميركية لاستيراد كومبيوترات شخصية من نوع - Apple Macintosh أو IBMPC على نطاق واسع. غير أن التأخر يكمن هنا. وهو يقدر بعشر سنوات أو خمس عشرة سنة بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية وخمس سنوات بالنسبة لليابان وبريطانيا فيما يتعلق بكمية ونوعية الكمبيوترات المنتشرة بشكل واسع.

وهذا التأخر هو أكثر وضوحاً فيما خصّ الاستخدام. ففي بداية السبعينات، انتشرت بشكل واسع في الاتحاد السوفياتي وألمانيا الشرقية الفكرة القائلة أن الاقتصاد المشترك مهياً أكثر من الاقتصاد الرأسمالي لاستخدام الكمبيوتر من أجل تخطيط وإدارة الإنتاج والاستثمارات، لا بل الحياة الاقتصادية بأكملها. وقد وُضعت مشاريع لسيستم مركزي للمعلوماتية موحد على مستوى الاقتصاد الوطني للاتحاد السوفياتي بأكمله. أما اليوم فيُفترض بالفلاسفة والاقتصاديين والمديرين ورجال الجهاز السوفيات أن يخففوا من غلوائهم. إذ إن الاستخدام المعمّم والعقلاني للكمبيوتر في إدارة المنشآت والاقتصاد الوطني يصطدم بصعوبات لا تحصى وهي على ما يبدو صعوبات متفاقمة.

إن بعض هذه الصعوبات ذات طبيعة تقنية، لكنّ من الصعب إلغاؤها على المدى القصير والمتوسط: نقص في البنية التحتية (والنقص تحديداً في سيستم الهاتف والاتصالات اللاسلكية بشكل عام)؛ نقص في عدد الإلكترونيين وبشكل خاص المختصين بالسوفتوير؛ مصاعب في تسخير فوائد استخدام المعلوماتية في المجال المالي وفي مجال الانتاجية على مستوى المنشآت (إن إدخال الكمبيوتر لا يؤدي إلى إلغاء الأقسام الآلية أو حتى اليدوية في المحاسبة والمراسلة، الخ...).

غير أن الصعوبات الأساسية هي ذات طبيعة اجتماعية - اقتصادية واجتماعية - سياسية. ويفترض الاستخدام المعمّم للكمبيوتر شفافية المعلومات وانتشارها من دون عقبات،

وهذا ما تضمنه في المنشآت الرأسمالية الملكية الخاصة (نلاحظ مع ذلك أن تعميمها على الاقتصاد الوطني بأكمله لا ينجم بشكل آلي عن آلية اشتغال السوق⁽¹⁶⁾).

أما على مستوى الاقتصاد السوفياتي، ونظراً لمصلحة البيروقراطيين المادية بالحصول على أقصى حد ممكن من الموارد مقابل تحقيق أهداف الخطة بأدنى مستوى ممكن، لا تكون شفافية المعلومات بين المنشآت والهيئات القيادية غير مضمونة وحسب بل مستبعدة عملياً. ويعمل سستام الإدارة البيروقراطية بجزء كبير منه على قاعدة المعلومات الكاذبة، الأمر الذي يعترف به كل المعنيين، أي ما أسماه رئيس الوزراء الشيوعي المجري السابق، اندريس هيغيدوس، «انعدام المسؤولية المعمم⁽¹⁷⁾». كيف يمكن استخدام سستام كومبيوتر موحد «بشكل عقلائي» ضمن هذه الشروط؟ فسستام الإدارة البيروقراطية بحد ذاته يشكل عائقاً أمام مثل هذا الاستخدام⁽¹⁸⁾.

وإلى جانب الصعوبة الاجتماعية - الاقتصادية ثمة صعوبة اجتماعية - سياسية فالكومبيوتر الشخصي مزود بشكل طبيعي بطابعة، أي بجهاز طباعة يمكن أن يعمل كأوفست أو كآلة استنساخ. وهكذا، في الحال، تصبح ملايين أجهزة الكومبيوتر الشخصية المنتشرة في المدارس والجامعات والمنشآت مصدر منشورات سرية واسعة الانتشار ومنشورات غير خاضعة للرقابة لا حصر لها.

فأي كابوس ستعيشه (الكا. جي. ب.) آنذاك، وأي نعمة ستحل على ما تسميه «الأجهزة»، «التحريض المعادي للسوفيات» الذي ليس في الواقع سوى ممارسة عادية وطبيعية ومتوقعة ومدافع عنها من ماركس ولينين لحق الشغيلة في التعبير عن آرائهم حول الحقيقة الاجتماعية في دولة عمالية صراحة وعلناً⁽¹⁹⁾.

(16) يعكس انشغال البورجوازية ودولها المتنامي «بالجرائم المعلوماتية» هذا التناقض بشكل واضح. فإمكانية وصول «أشخاص من خارج المنشأة» بسهولة إلى معلومات خاصة بها «يعطل المنافسة».

(17) يشدد «تقرير نوفوسيبيرسك» الشهير أيضاً، وبعد انقضاء عشر سنوات، على أن سستام الإدارة الاقتصادية (وينبغي أن نضيف، الاجتماعية والسياسية) المعمول به حالياً في الاتحاد السوفياتي يولد «الكسل وعدم الاستقامة والمستوى الأخلاقي المنحط لدى مجموع السكان». وكان بإمكانه أن يضيف: إن المثال يأتي من فوق. والسنمكة تفسد من رأسها.

(18) أنظر بهذا الصدد التصورات الهامة التي تتضمنها أطروحة دكتوراه وضعها ويليام ك. ماك هنري، وهو اختصاصي أميركي في المعلوماتية السوفياتية، علماً أنه من أشد المعادين للشيوعية.

(19) يستتج ألفين وهيدي توفلر بحق بعد رحلة قاما بها إلى الاتحاد السوفياتي: «إن الاقتصاد المتقدم يتطلب ابتكاراً تكنولوجياً متواصلاً. غير أن التقدم التكنولوجي في عالم اليوم يزداد ارتباطاً بالثقافة وبالبنية الاجتماعية [والأصح القول: البنية الاجتماعية - السياسية]. وبغية توليد كمية من الأفكار الجديدة - =

■ نفاقم البؤس الاجتماعي

تظهر أزمة السستام في المجال الاجتماعي - العلاقات الاجتماعية بمجملها - كما في المجال الاقتصادي بالمعنى الدقيق. فقد تحللت تدريجياً سلسلة كاملة من هذه العلاقات التي حاول كل من ستالين وخروتشيف تثبيتها، لا بل تفككت بفعل التأثير المزدوج للمكبوتات التي ينطوي عليها غياب حق تقرير المصير والإدارة الذاتية والحرية، ومحاولة إحلال الحلول الفردية أو حلول المجموعات الصغيرة محل الحلول الجماعية المفتقدة.

وعلى امتداد ثلاثين عاماً، ترافق النمو شبه المتواصل في مستوى معيشة الشغيلة والكولخوزيين، وإن بوتيرة بطيئة جداً، مع تأخر فاضح في التقديمات الاجتماعية. ونتج عن ذلك بروز «فقر جديد» على مستوى واسع في البلد. يعيش عشرات ملايين الأشخاص ومن ضمنهم المتقاعدون والعجزة والمشوهون والمعاقون ومبتورو الأعضاء والأرامل والأمهات ربّات العائلات (ويقال أيضاً «الأمهات المتروكات» في الاتحاد السوفياتي) ومدمئو الكحول المتسكعون والشبيبة المهمّشة، يعيش هؤلاء جميعاً تحت عتبة الحد الأدنى للمعيشة⁽²⁰⁾. وتحدد

= بما فيها الأفكار التكنولوجية - ينبغي أن يتيح السستام إمكانية التعبير ليس فقط عن النظريات والفرضيات العلمية البديلة، بل عن المفاهيم الاجتماعية «المجنونة» وعن الفن الإيمتالي، والنظريات الاقتصادية الخاضعة للنقاش، وعن الأخطاء لا بل عن القطيعة الأيديولوجية (...).

وما هو المغزى السياسي لوضع مليون آلة طباعة في المصانع والتاجر والمدارس وحتى في الشقق؟ وما هي عواقب النشر الفردي على البنية السياسية في الاتحاد السوفياتي؟ (...) لكن إذا كانت السلطات تضع الكمبيوتر بعيداً عن متناول الشعب، فأى ثمن سوف تدفعه لقاء ذلك من حيث تخفيض مستوى المعيشة؟ (صانداي تايمز، 4 كانون الثاني/يناير 1987). وحول وضع المعلوماتية في الاتحاد السوفياتي أنظر دراسة هارفي جيسكيو «تقويم المستوى التكنولوجي في الاتحاد السوفياتي» في Le Courrier des pays de L'Est. أيلول/سبتمبر 1988.

(20) يتداول الناس في موسكو الطرفة التالية. كان غورباتشيف مدعواً إلى وليمة أقامها كبار المتفلسفين في السلطة، فطلب معرفة الكلفة الإجمالية للوليمة، فصرف المسؤولون وقتاً في حساب الكلفة، وهم منزعمون في هذا الطلب. لكنهم مع ذلك وفقوا أخيراً. بتقديم رقم معين لغورباتشيف. فقسّمه هذا الأخير على عدد المدعوين واقتراح الطلب إلى كل شخص دفع خمسين روبلاً. وخمسون روبلاً هو ربع الدخل الشهري لعامل متوسط. أي أن ربع الدخل الشهري لعامل يوازي كلفة وجبة واحدة للبيروقراطي! وهذه خلاصة جميلة للتفاوت الاجتماعي في هذا البلد ولا امتيازات البيروقراطيين. ولا يعود ذي كبير أهمية أن نذكر أن عدداً من المأكولات التي استهلكت في هذه الوليمة هي غير متوفرة للعامل، حتى لو امتلك المال لشرائها. وكما كتب تروتسكي: عندما يكون ثمة نقص ينبغي وضع شرطي لضبط الطوابير أمام المخازن، لكن هذا الشرطي سيؤمن حاجاته قبل الآخرين...

وحول مشكلة الفقر العامة في الاتحاد السوفياتي: أنظر ميرفين ماتيو. الفقر في الاتحاد السوفياتي في Willson Quarterly، 1985.

تقديرات واقعية عدد الفقراء في الاتحاد السوفياتي فوق الخمسين مليون شخص، ومن فيهم الأطفال الخدم، أي ما يعادل 20% من السكان. فيبلغ دخل المنزل الواحد شهرياً حوالي خمسين روبلاً. فيما يبلغ أجر عامل عالي المهارة ثلاثمائة روبل، ويبلغ الحد المتوسط للأجر مائتي روبل. وقد قدمت أنباء موسكو في 8 كانون الثاني/ يناير 1989 التحديدات التالية: ثمة 35% من السكان يدخلون أقل من مئة روبل في الشهر. ويوجد ثلثا المتقاعدين ضمن هذه الفئة؛ ومتوسط أجر التقاعد هو 87 روبلاً وهو ما تعتبره المجلة الأسبوعية أقل من الحد الأدنى الضروري للحياة بالنسبة للمواطنين. وتضيف «في بلدنا وبنا للأسف لا تضطلع النقابة ولا تعاونية العمل بأية مسؤولية إزاء أعضائها القدامى». هؤلاء الفقراء الجدد يعانون من إهمال السلطات كما من إهمال الجمهور الواسع.

ونشرت الازفستيا في بداية 1987 مقالاً مخيفاً حول مصير الأطفال المعاقين في ضوء ما جرى في منطقة كيميروفو، بالقرب من نوفوسيبيرسك: «خلال عشرات السنين، أغلقنا أعيننا بخجل، متظاهرين بأنه لا يوجد عندنا لا صُم ولا عمي ولا عاجزون، ولا متخلفون عقلياً (...). وفي هذه المنطقة تمثل النساء المستخدمات في الصناعة التي تهتد الصحة نسبة مثوية مرتفعة جداً، وهكذا يبلغ عدد النساء اللواتي يولد أطفالهن قبل الأوان، في وحدات إنتاج الأزوت، ثلاثة أضعاف عددهن في المتوسط»، وأقل ما يمكن فعله، كما يقول الكاتب، هو منع هذا العمل على النساء «وكما جرى في المناجم. ينبغي اتخاذ كل الإجراءات الضرورية كي يولد الأطفال طبيعيين».

وعندما يبلغ الطفل المعاق سن الدراسة، تبدأ مشكلة عويصة جديدة: «ففي منطقة كيميروفو، ليس ثمة مدارس متخصصة للأطفال المصابين بشلل الأطفال أو بالإعاقة، وتتميز المباني القليلة المتوفرة لفئات أخرى من الإعاقات بالاكظاظ وبحالة التسبب المخيفة. وتتم الزيارات الطبية بوتيرة ثلاثين وأربعين وأحياناً مئة طفل في اليوم الواحد⁽²¹⁾».

وفي بيوت العجائز يوضع المتقاعدون الذين لا مورد لهم والشباب المعاقون والعاجزون البالغون في سلة واحدة. وقد تلقى فاليري فيفيلوف عضو مجموعة المبادرة من أجل حماية العجزة، جواباً مكتوباً لثباً من هيئة تحرير مجلة الإنسان والقانون في شباط/ فبراير 1987: «حالياً ليس ثمة أي أفضلية لطلبات الإسكان التي يتقدم بها العاجزون بسبب العمل». ولا يلقي العاجزون بسبب الحرب معاملة أفضل.

(21) لوموند، 8 كانون الثاني/ يناير 1987.

وينطوي «تميش» الفقراء هذا بكل تأكيد على حالات الإحباط، وصعود نسبة الإدمان على الكحول والجريمة، وينسب أقل على تعاطي المخدرات.

هذا ولا نصادف المدمنون على الكحول والمجرمون بين الفقراء «والهامشيون» فقط، إنهم نتاج إحباط أكثر اتساعاً في صفوف الشرائح الأفضل وضعاً من السكان، وأنهم نتاج مشاعر الكبت، وعدم الاكتفاء الذاتي، وانسداد الأفق المنتشر بشكل واسع، هذه الأمور التي لا يني يعزوها انعدام الصدق، واستشراء الكذب واللؤم المعممين واللذين يطبعان الحياة الاجتماعية بطابعها.

فضلاً عن ذلك فإن الجريمة تتغذى من الفساد شبه المعمم الذي بدأ في ظل بريجنيف ليرز فيما بعد في قمة الهرم البيروقراطي للإقتصاد حيث تسعى «العلاقات المميزة» والوساطة (tolkach) وسستام الواسطة (Blat) إلى ملء الفراغات التي يولدها عدم اشتغال الحطة⁽²²⁾. (حتى في حبة الإرهاب الأكثر سوءاً، وكان ثمة مثل شعبي يقول: الواسطة أهم من ستالين).

ويجري جزئياً تصحيح النوعية السيئة لسلع الاستهلاك وبطء سستام، التوزيع والإحصاء ونقص التموين، عبر السوق السوداء والتجارة نصف الشرعية أو السوق «الرمادية» (المقايضة) والعمل غير الشرعي، والتي تساهم بالطبع بزيادة المدخول أيضاً. كل ذلك يسبح في مناخ مشبع بالسعي وراء المنافع الشخصية، والمال والاعتناء الفردي. وليست الأيديولوجية الرسمية التي تتغنى «بالمنفعة المادية» بغريبة عن هذا الأمر بالطبع.

ولا تجد البيروقراطية بمواجهة ظواهر التفكك الاجتماعي هذه مرجعاً سوى السلطة المدنية. وقد نقلت الصحافية الفرنسية ليليان شيلر، على سبيل المثال، أن رجلاً في مدينة سوفيتسكي الصغيرة، على بعد ثلاثين كيلومتراً من موسكو، أدين بالأشغال الشاقة لمدة سبعة

(22) يقدم عمل الباحثة السوسولوجية إلزافيتزوف الفساد في الاتحاد السوفياتي وصفاً دقيقاً للفساد في أذربيجان وجورجيا. وزيمتروف هي استاذة في معهد لينين في باكو وقد عملت رئيسة لقسم الإعلام في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في أذربيجان، قبل أن تهجر إلى إسرائيل في نهاية العام 1973. وحتى ان عائلة بريجنيف نفسها - وبوجه خاص ابنته غالينا - قد تورطت في قضية مشبوهة تتصل بتجارة الذهب والعملية. وحول حالات الفساد الأخرى في رأس الهرم، ثمة بوجه خاص حالة عضو المكتب السياسي رومانوف، الذي طلب أن تجلب له في «متحف المحبسة» في لينينغراد لوازم مائدة «كاترين العظمى» لإحياء حفل زواج ابنته، أنظر خوريس ميدفيدف اندروبوف في السلطة. وحول الجريمة بمجملها في الاتحاد السوفياتي أنظر باتريك مينيه: **La Kleptocratie**.

أعوام لأنه سرق محفظة يد من إحدى الحضانات⁽²³⁾. ولكن البيروقراطية بسلوكها هذا لم تقم سوى بتأكيد الطبيعة الاجتماعية وليس الفردية للمشكلة التي من المفترض أن تحاربها.

وقد عبّر ماركس بوضوح كبير عن موقفه من هذه المسألة فقال: «إن العقاب ليس سوى الوسيلة التي يدافع بها المجتمع عن أي انتهاك لشروطه الحيوية، مهما كان محتوى هذا الانتهاك. لكن أي مجتمع هو هذا الذي لا يمتلك وسيلة دفاعية أفضل من القاضي الجزائي؟» (...). وإذا ما تم ضبط عدد كبير من الجرائم وبرز أنها من طبيعة ووتيرة منتظمة كظواهر الطبيعة (...). ألا يصبح من الضرورة بمكان التفكير جدياً بتغيير الستام الذي يولّد هذه الجرائم بدل تمجيد القاضي الذي يبعد عدداً من المجرمين ليفسح المجال ببساطة أمام مجرمين جدد؟» (مقالة ظهرت في النيويورك دايلي تريبيون، 18 شباط / فبراير 1853). تبقى كل كلمة من هذه الكلمات صحيحة حتى يومنا هذا. وكل كلمة منها تنطبق على الواقع السوفياتي حيث يصل عدد المساجين إلى عدة ملايين، كمثل انطباقها على البلدان الرأسمالية.

فضلاً عن ذلك، وحسب نينا وجان كيهايان، ثمة ثلاثمائة ألف طفل في مساكن الأطفال المهملين، بينهم 5% فقط من الأيتام. أما الباقون فهم أطفال انتزعوا من والديهم المدمنين على الكحول أو المجرمين، أو أنهم ببساطة أطفال تركتهم أمهاتهم الشابات في الريف، بفعل تخوفهن من تحمل أعباء الحمل المبكر⁽²⁴⁾.

■ تدهور الصحة العامة

إن معدل الحياة ومعدل الوفاة لدى الأطفال يلخصان بشكل من الأشكال هذا التفكك البطيء في العلاقات الاجتماعية، المسماة «اشتراكية» في الاتحاد السوفياتي خلال المرحلة الممتدة بين 1965 - 1985.

وحسب الإحصاءات السوفياتية الرسمية، فإن معدل الحياة لمجموع السكان قد هبط إلى 68 عاماً عام 1978 بعد أن ارتفع عاماً واحداً بين عامي 1984 - 1985، وبعد أن كان قد انتقل من 67 إلى 70 عاماً بين 1955 و 1959. أما بالنسبة للرجال فقد انخفض معدل الحياة من 66 إلى 62 بين منتصف الستينات وعامي 1978 - 1979 وعاد معدل الحياة إلى نسبته مجدداً

(23) L'Événement du Jeudi، 5 تشرين الثاني / نوفمبر 1987.

(24) نينا وجان كيهايان. ورشة الساحة الحمراء ص. 69.

عام 1971، أي 64 عاماً. ويستنتج أغانيغيان في ملاحظة عابرة في ختام الفصل الأول من كتابه الأخير ببرودة، أنه خلال عشرين عاماً (1966 - 1986) لم يرتفع معدل الحياة في الاتحاد السوفياتي⁽²⁵⁾.

والأمر الأكثر إثارة للقلق هو تطور معدل الوفيات بين الأطفال. فبينما كانت نسبته 22,9 بالآلاف عام 1971، بلغ 26% عام 1985. وهو المعدل الأعلى في أوروبا الشرقية، حيث إن هذه النسبة بلغت 11% في ألمانيا الديمقراطية و14% في تشيكوسلوفاكيا و18% في المجر وبلغاريا وبولندا و22% في رومانيا⁽²⁶⁾.

وقد لخص وزير الصحة العامة في الكونغرس التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفياتي الذي عقد في نهاية حزيران/ يونيو 1988 هذا الوضع المحزن بالصيغ التالية: «في مجال وفاة الأطفال، نحتل المركز الخامس بين البلدان؛ إنه أعلى في الاتحاد السوفياتي مما هو في جزيرة موريس والبرباد (...). وفيما يتعلق بمعدل الحياة فإننا نحتل المركز الثاني والثلاثين⁽²⁷⁾».

وحسب الطبيب ف. أ. تابولين في أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي إن أحد أسباب هذه الزيادة يكمن في «المبالغة بالثقة بالنفس»⁽²⁸⁾ التي يتميز بها الأطباء.

وخلال السبعينات أتاح تطور الطب للنساء المريضات الحمل والولادة. والحال «أن النساء المريضات يلدن أطفالاً مرضى (...). [و]نحن لا نمتلك التجهيز والكادر المؤهل الضروريين للاعتناء بهؤلاء الأطفال». فضلاً عن ذلك، إن إعداد أطباء الأطفال يكون قصيراً جداً ولقماً يكون موجهاً باتجاه الممارسة. ينبغي أن نضيف أن حصة الإنفاق على الصحة قد انتقلت من 5,3% إلى 4,6% من موازنة الاتحاد السوفياتي. وبالنسبة للعام 1987،

(25) ابل ج. أغانيغيان. البيروسترويكا: التحدي السوفياتي المزدوج. ص 26 - 27. حسب تقارير منظمة الصحة العالمية فإن معدل حياة السكان الذكور في الاتحاد السوفياتي سوف يهبط من 67 إلى 62 عاماً بين عامي 1964 و1980 ومعدل حياة النساء من 76 إلى 73. وتؤكد الإحصاءات السوفياتية بالإجمال هذه الأرقام.

(26) لم تنشر في الاتحاد السوفياتي حتى اليوم الأرقام الخاصة بالمرحلة الممتدة بين عامي 1975 - 1979. ويعتقد بعض الأطباء الغربيين أنه في هذه السنوات، ولأسباب متنوعة، بلغ معدل الوفيات السوفياتي 31 بالآلاف في الاتحاد السوفياتي (والستريت جورنال، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1986).

(27) البرالدا. 30 حزيران/ يونيو 1988.

(28) سوفييتسكايا روسيا، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1986.

أصبحت 4,4%. ويصحح آبل أغانيغيان هذه الأرقام الرسمية مؤكداً أن «أقل من 4% [من الموازنة] يُخصص لقطاع الصحة، فيما يبلغ المعدل في بلدان أخرى بين 8 و12%»⁽²⁹⁾.

إن أحد أسباب ارتفاع معدل وفيات الأطفال الذي لا يتطرق له الطبيب تابولين هو الشروط الصحية المخيفة في مستشفيات التوليد. وقد كشفت البرافدا في عددها الصادر في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1985 أنه إثر انتشار وباء معدٍ في إحدى مستشفيات التوليد في روستوف لودون، وإصابة أكثر من ستين مولوداً (توفي منهم عدد لم يحدد)، بين التحقيق أنه ثمة انتهاكات لا تحصى للمعايير الصحية الأولية: غياب تعقيم القمامات؛ حليب غير مبستر، اكتظاظ الغرف (155 شخصاً لسبعين فراشاً). وإذا كان هذا الوضع كارثياً بوجه خاص فإن البرافدا قد أكدت في عددها الصادر في 31 آب/ أغسطس بوضوح أنه كانت قد حصلت حالات مشابهة في السابق⁽³⁰⁾.

والحال أن نقص الخدمات في المستشفيات هو أكثر انتشاراً. فقد اعترف وزير الصحة شاسوف في مقابلة مع الكوموسومولسكايا براءدا أن نصف المستشفيات لا يتوفر فيها الماء الساخن أو التهوية الملائمة (نقلته الصاندي تايمز، 19 حزيران/ يونيو 1988).

ويتباهى القادة والدعاويون السوفييات بالقول إن الاتحاد السوفيياتي يمتلك عدداً أكبر من الأطباء - بالنسبة لكل ألف مواطن - من الولايات المتحدة الأمريكية. لكنهم ويا للأسف لا يضيفون أن هؤلاء الأطباء يقضون جزءاً كبيراً من وقتهم في ملء الوصفات الطبية. حيث إن البقرطة في الطب قد اتخذت أبعاداً مخيفة.

ونشرت الإزفستيا في 7 كانون الثاني/ يناير 1987 رسالة للطبيب توماتشفسكي، من لغوف، أكد فيها أن الأطباء يمضون القسط الأكبر من وقتهم في القيام بأعمال إدارية، أكثر مما في الاعتناء بالمرضى. من المفترض أن يستقبل طبيب في مستشفى متعدد الاختصاصات ثمانية مرضى في الساعة الواحدة وأن يخصص 7 دقائق ونصف لكل منهم، والحال أنه يمضي كمتوسط 5 دقائق من أصل 7 في ملء الأوراق! ويضيف أن «عمل الأطباء (...) يقدر

(29) أغانيغيانته البيروسترويكا: التحدي السوفيياتي المزدوج، ص 24.

(30) هذه المعطيات، بالإضافة إلى التي تليها، مستقاة من المقالة الرائعة التي كتبها دومينيك لوگران، «حمى الوثائق القديمة» في الانركور العدد 251، 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1987. حول وضع الطب العام في الاتحاد السوفيياتي وشروط الفساد المنتشرة فيه، أنظر بوجه خاص ديفيد ك. ويليس امتيازات النوميكلاتورا، ص 171 - 181. ويتطرق الكاتب أيضاً إلى أسباب وفيات الأطفال المرتفعة في الاتحاد السوفيياتي.

تبعاً للمعايير الإحصائية (. . .) فالأرقام تحدد نمط عملنا». وقد تسبب مقال توماشفسكي بدفق من رسائل الأطباء، وطالب بعضهم بعدم كشف اسمه.

إن نتيجة تدهور السستام الصحي هي توسع سستام الطب الخاص الموازي لشبكة الطب العام، وهو ملازم في هذا المجال للسوق السوداء، والسوق «الرمادية» بالنسبة للسلع الاستهلاكية والخدمات الأخرى.

وتبعاً للأزفستيا الصادرة في 12 كانون الثاني/ يناير 1986. يوجد عشرون عيادة متنوعة الاختصاص في موسكو تتقاضى بدل أتعاب. وتتوقع الخطة الخمسية الحالية زيادة هذه العيادات بمعدل 60%. ويفترض أن تزيد بمعدل خمسة أضعاف حتى العام 2000⁽³¹⁾. ويفسر الطبيب تشوتورنيكو، الذي يدير إحدى هذه العيادات أسباب هذا النمو: «يتجه الناس نحونا بشكل أساسي للحصول على موعد مع اختصاصي عالي الكفاءة، بدل الدخول في سباق الأبطال»⁽³²⁾.

وتعزز الرشوة السائدة في المؤسسات المجانية هذا الاتجاه. وكما كتب أحد قراء الإزفستيا في عددها الصادر في 11 تموز/ يوليو 1986: «إن العادة المتبعة في «تقديم الشكر» للأطباء بواسطة تقديم مبلغ مهم من النقود لهم قد أصبحت موضة إلى حد أصبح فيه توسع المنشآت الممولة ذاتياً نوعاً من النعمة».

لا مجال للشك في أن توسع السوق الخاصة والسوق السوداء في مجال الصحة يعزز التناقضات الاجتماعية. وقد ترافق افتتاح أول مستشفى يقبض بدل أتعاب كامل في موسكو في أيلول/ سبتمبر 1987 مع وضع تعرفه يومية من خمسة روبلات وسبعين كوبيكاً بدل استشفاء، وروبلين ونصف مقابل الطعام. وتُعادَل كلفة أسبوع استشفاء متوسط أجر أسبوعي. وتضيف دومينيك لوغران «هل نحن نتجه نحو سستام طبي ذي سرعتين بحيث تؤمن الدولة الحد الأدنى (الذي يجب تحديده) المضمون للجميع. ويتحمل المرضى عبء الفائض؟ فلنكرر إجابتنا، لا زلنا بعيدين عن هذا الوضع. غير أن تصريحات وزير الصحة الجديد افجونوي شاسوف، الذي استلم منصبه منذ سبعة أشهر تبيّن بوضوح أن ثمة تغييرات قيد الدرس. فحسب رأيه ينبغي أن يثبت المواطنون حس مسؤولية فردية أكبر، حتى لو أجبروا على ذلك: «فالطب المجاني يقود الناس إلى إهمال صحتهم»⁽³³⁾.

(31) البرافدا، 15 آب/ أغسطس 1987.

(32) الأزفستيا، 21 كانون الثاني/ يناير 1986.

(33) نيديلنيا، العدد 34، 1987.

إن القول بأن الناس «يهملون» صحتهم، يوحي بأن الاهتمام الذي نبديه بصحتنا يمكن أن ينجّز إلى المنفعة المادية. إنها ملاحظة غبية بالفعل، خاصة في مجال الطب؟ لكنها أيضاً ملاحظة جديرة بالسيدة تاتشر وبالرئيس السابق ريغان وبكل الرجعيين المعادين للمجتمع، الذين يبشرون بالليبرالية - الجديدة المحافظة.

■ انحلال الرقابة الاجتماعية - السياسية وأزمة الشرعية

تستند الدكتاتورية البيروقراطية قبل كل شيء إلى تدمير الطبقة العاملة وسلبيتها. وقد حللنا الأصول التاريخية لهذه السلبية مرّات عديدة ولن نعود إليها هنا⁽³⁴⁾. ففي حقبة الرعب الستاليني تعززت هذه السلبية بفعل الخوف المعظم الذي سيطر على جميع المنشآت. لكنها شهدت تحولاً ملحوظاً في ظل خروتشيف في البداية ومن ثم في ظل بريجنيف. وراحت موازين القوى داخل المنشآت تتبدل لصالح العمال، بشكل خاص إثر انقضاء مرحلة طويلة من الاستخدام الكامل شبه المضمون (نعالج هذه الظاهرة بشكل أكثر تفصيلاً في الفصل الثاني).

ويؤدي تبدل موازين القوى أيضاً إلى تغير العقلية والسلوك على المستوى الاقتصادي من جانب الطبقة العاملة. إن «الاستئام د»، والسعي إلى الحلول الفردية وحلول المجموعات «للمشكلات الاجتماعية» تتسع أكثر فأكثر. فلم يعد الأمر يتعلق بالسلبية، كما لم يعد يتعلق بالعمل الجماعي. إن العمل في السوق السوداء والسوق «الرمادية» (مقايضة تقوم على سرقة أموال الدولة) ومقايضة المنافع عيناً لا نقداً - كل هذه هي المظاهر الأكثر أهمية «للاستئام د».

يرى البعض في هذه المظاهر نوعاً من التواطؤ الضمني مع القطاع الاقتصادي في البيروقراطية، لا بل مع «أنانية المنشأة»⁽³⁵⁾. فهذا التفسير يفترض الحذر، ويحتاج إلى مزيد من التمحيص. أليس بيروقراطيو المنشآت أنفسهم هم المجبرون على «التسامح» مع بعض السلوكات العمالية، لتفادي «الإزعاجات الاقتصادية» كما «الاضطرابات الاجتماعية»؟ ألا يجد العمال أنفسهم في وضع الدفاع المشروع، نظراً لأن الإدارة تضع تلبية حاجاتهم، حتى الأولوية منها في الدرجة الثانية، بشكل منهجي، أي بعد «تنفيذ الخطوة»؟ ألا تؤدي بعض هذه

(34) أنظر قبل كل شيء آخر ليون تروتسكي: الثورة المغدورة.

(35) أنظر بهذا الصدد كارل شلوغيل، Der renitente Held - Arbeiterprotest in der Sowjetunion. وجاك سابير، العمل والعمال في الاتحاد السوفياتي.

السلوكات العمالية إلى أعمال جماعية. والحال أن رد فعل المجموعة هو تعبير عن رد فعل طبقي جنيني⁽³⁶⁾.

مهما يكن من أمر، فإن اتساع الظاهرة اليوم يشكّل واحداً من التناقضات الهامة في المجتمع السوفياتي وهو يضع الحكام بمواجهة مشكلة خطيرة. فهم عاجزون عن فرض «الانضباط» في المصنع بواسطة الترهيب - فانهلال الرقابة الاجتماعية يُعمل الخراب بالدكتاتورية بشكل واضح. و«منفعة العمال المادية» هي الحل الذي يتبناه الجناح «التحديثي» في البيروقراطية لفرض أشرفه بشكل أكثر صرامة.

وينضاف إلى انهلال الرقابة الاجتماعية انهلال الرقابة السياسية. لقد كان انخفاض شعبية بريجنيف واضحاً للعيان. وقد برز ذلك بشكل علني في مناسبات عديدة. إنه يعبر عن أزمة شرعية حقيقية ويتسبب بالقلق داخل (الكا. جي. ب.) وهو قد وجد له تعبيراً أقل وضوحاً في الغرب، من خلال التغير في السلوك الانتخابي الذي بيته دراسة وزعت بشكل سري لمجموعة 68 - 80، بالاستناد إلى عدة مكاتب اقتراع على امتداد ثلاثة استفتاءات انتخابية: الاستفتاء الانتخابي للسوفييات الأعلى في الاتحاد السوفياتي عام 1979، والاستفتاء الانتخابي لجمهورية روسيا عام 1980، والاستفتاء الانتخابي للسوفييات المحلية عام 1982.

وحسب نتائج هذا التحقيق فإن 10% إلى 12% من الناخبين طلبوا شطب أسائهم من اللوائح الانتخابية حتى لا يقترعوا، فيما لم يصوت عدد هام من الناخبين بحضوره الشخصي بل أرسل أحد أفراد العائلة أو الجيران لتمثيله، ويقارب هذا العدد 30% من الناخبين المسجلين في بعض مكاتب الاقتراع فيما رفض بين 8% و10% الاقتراع باختيارهم الحر⁽³⁷⁾.

ومع العلم أنه لا يمكن إضافة هذه الفئات الثلاث إلى المرشحين الرسميين وتصنيفهم كمعارضين لهم. فلأنهم يعكسون، بنسب متفاوتة رفض موقف «بنو نعم - نعم» في المهزلة الانتخابية التي تجري في ظل نظام الحزب الواحد. فقد كانت ظاهرة الرفض شبه الواعي هذه أكثر اتساعاً إذاً مما توحى به الإدعاءات الرسمية حول «تأييد 99% من الناخبين لمرشحي الحزب واللاحزبيين» الرسميين.

(36) أنظر بوجه خاص الدراسات المميزتان لديفيد سيبو: «الطبقة العاملة بمواجهة عملية «التنقيح» التي يقوم بها غورباتشيف» في الأبركور العدد 240، 13 نيسان/ أبريل 1987؛ و«طبقة عاملة متشككة» أبركور، العدد 283، 6 آذار/ مارس 1989.

(37) نجد ملخصاً لجميع هذه المعطيات في مجلة البديل، العدد 27 - 28، أيار/ مايو - آب/ أغسطس 1984.

ويشير بوريس كيبريف، الأمين العام للحزب الشيوعي في منطقة كراسنودار في العام 1988 إلى أنه منذ سنوات عديدة «لم يعد الناس يثقون بالكوادر القيادية». وقد توصلت دراسة سوسيولوجية أجريت في كراسنودار عام 1982 إلى نتائج كارثية: نحو 60% من سكان المدينة لا يثقون بإمكانية تحسين الوضع وإرساء العدالة الاجتماعية⁽³⁸⁾.

ثمة تداخل أكيد، لا بل صلة سببية لا مجال لإنكارها بين الأزمة الاقتصادية وتدهور الوضع الاجتماعي، وغمغم التفاوتات، وشعور المواطنين بأنهم يتلقون نتائج الظلم الاجتماعي وانعدام شرعية البنى السياسية وفعاليتها.

(38) يستشهد به طارق علي في ثورة من فوق، ص. 133 - 134.

الفصل الثاني

انبعاث رأي عام متنوع

ما يميز تطور الاتحاد السوفياتي في السنوات الأخيرة. فضلاً عن تعمق التناقضات الموضوعية، هو الانبعاث التدريجي للوعي بواقع الأزمة، من قبل قطاعات مختلفة في المجتمع. والواقع أننا نشهد حالياً تكون رأي عام فعلي في هذا البلد.

إنه بالطبع رأي عام مؤرّع بين أوساط اجتماعية مخصوصة متنوعة. فليس هناك رؤية شاملة للضيق الاجتماعي، حيث إن هذه الرؤية لا تكون إلا سياسية. بينما لا يزال الاتحاد السوفياتي يتصف بواقع اللاتسييس الفعلي وهو نتاج أكثر من ستين عاماً من الدكتاتورية البيروقراطية.

مع ذلك، فإن انبعاث رأي عام مستقل عن قادة الكرملين قد شكّل تحولاً كبيراً في وضع البلد. وهو جزئياً نتاج أزمة السستام نفسه كما يتلاءم مع الآثار طويلة الأمد لغياب الإرهاب وزوال الخوف⁽¹⁾، والانحلال البطيء لسياسة قمع الجباهير باستثناء المعارضين السياسيين الذين زادت إجراءات القمع ضدهم منذ العام 1968.

لقد أدى هذا الانبعاث إلى ممارسة ضغط معين داخل الشرائح العليا للبيروقراطية نفسها، متغلغلاً، إذا جاز التعبير، في مجموعات وقطاعات صغرى متداخلة. وبإمكاننا، وبكثير من التبسيط، تمييز الأوساط الاجتماعية المخصوصة التالية التي عبّرت بوضوح إلى هذا الحذر أو ذاك عن ظواهر الضيق والاستياء الاجتماعيين خلال الحقبة البريجينييفية.

(1) يحكى انه خلال تقديم خروتشيف تقريره الشهير أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، قوطع بصرخة من القاعة: «وأين كنت أنت عندما ارتكبت جميع هذه الجرائم؟» فما كان من خروتشيف إلا أن استهجن السؤال وقال بلهجة متوعدة: «من المتكلم؟» وأعقب هذا الكلام صمت مطبق. وأكمل: «نفهمون الآن لماذا صمتت أنا آنذاك». لا يحدث شيئاً من هذا القبيل اليوم عندما يدين غورباتشيف الإجراءات الستالينية، لا بل البريجينييفية. لقد تغيرت الأحوال كلياً.

■ المثقفون اللاامتثاليون.

إزداد عدد هؤلاء بشكل كبير خلال السبعينات والثمانينات. وقد ظهر التمايز عن «خط الحزب» في أوساط الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية (من فلاسفة وعلماء إجتماع ومؤرخين واقتصاديين) والكتّاب وأعلام المسرح والسينما⁽²⁾ والرسامين والنحاتين. وبالرغم من الرقابة شديدة الوطأة والغبية والجاهلة، وحتى خارج المنشورات السرية ومعارض الفن اللاتصوري الوحشية، ظهر هذا التنافر ومظاهر اللاامتثالية والتميز الفردي في عدد متنام من المقالات والمجلات والكتب.

وأثيرت بحذر موضوعات كانت من المحرمات في السابق: الانتقال إلى الشيوعية؛ طبيعة المساواة الاقتصادية و«التناقضات داخل الاشتراكية»؛ وجود طبقات ومجموعات اجتماعية في الاتحاد السوفياتي ذات مصالح مختلفة وأثر اختلاف المصالح هذا على السلوك الاجتماعي اليومي لهذه المجموعة أو تلك حتى بصدد القرارات السياسية؛ وجود فقراء في الاتحاد السوفياتي؛ وتاريخ تكوّن النظام السوفياتي من خلال مصادر تلك الحقبة دون التزوير التاريخي الفاقع، الخ.

بدأت نتاجات الخلق الفني والأدبي أو البحث العلمي المستقلة عن النموكلاتورا والتي يحصل عليها عموماً المختصون فقط وتوزع بأعداد قليلة - كما هي الحال بالنسبة للروايات والقصص القصيرة اللاامتثالية مثل أعمال تيخونوف - تُغيّر المناخ الفكري للبلد شيئاً فشيئاً. فقد ماتت السلطة الستالينية الواحدية حتى قبل الانفتاحات المثيرة التي قام بها غورباتشيف بزمان طويل.

فحتى قبل عام 1985 بكثير كانت قد كتبت بعض أهم الروايات «الملعونة» والتي عرفت طريقها إلى النشر بعد وصول غورباتشيف إلى السلطة - مثل رواية «حياة ومصير» Vie et Destin لفاسيلي غروسمان التي أنجزها في بداية الستينات، وهي من أهم روايات هذا القرن - كما أنتجت أهم الأفلام التي تم عرضها بعد 1985. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1980 طلبت في موسكو، مجموعة من سبعة كتّاب بشكل رسمي، بينهم إوجين بوبوف، تشكيل نادٍ

(2) حول ازدهار المسرح التجريبي والمجلّد، أنظر المقابلة القيّمة مع يوري ليوبيموف، المدير السابق للتأهاتكا في البديل، العدد 29، ايلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر 1984. وثمة تأكيدات بان اندرويوف قد حمى ليوبيموف لفترة من الزمن.

أدبي تصدر عنه مجلة أدبية اختبارية توزع على مستوى محدود وبكمية تقل عن خمسمائة نسخة (نيويورك تايمز، 22 كانون الأول/ديسمبر 1986).

لا ينطوي تحلل السلطة الواحدة بأي شكل من الأشكال على عودة آلية إلى العصر الذهبي للعلم والفن السوفياتيين اللذين عرفهما البلد في العشرينات، بل لا يزال ضعف المصادقية الكبير - اللاحق بالشيوعية والاشتراكية والماركسية يُعيد تحولها إلى عقيدة دولة (بل حتى إلى دين دولة) وكشف الحساب الإجمالي للحقبة الستالينية والبريجينية والفارق الشاسع بين الواقع والأيديولوجيا الرسمية التي تظهر كاذبة كلياً - يضرب عميقاً في المجتمع. فيغذي تنوع الأفكار، في -أالة هذه، العديد من التيارات الرجعية والخرافية الدينية والأصولية، فضلاً عن أنصار السلافية، والداعين إلى الوحدة السلافية والشوفيين والصهاينة والعنصريين والمعادين للسامية أو الفاشيين المعلنين كما يغذي بالمقابل تيارات ليبرالية أو ديمقراطية - اشتراكية يمينية أو يسارية وفوضوية أو شيوعيين أصليين (معارضين).

ومن المفيد إلقاء نظرة خاصة على تطور المعادة للسامية باعتبارها مذهباً علنياً تتسامح حياله بعض قطاعات البيروقراطية لا بل تحميه. والملفت للنظر هو كمية الأعمال المنشورة خلال هذه الفترة والتي تتميز تحت غطاء مهاجمة الدين أو الصهيونية بمعجمها المستيري أو حججها المستفزة مباشرة من مزبلة المعادة للسامية التي سادت في ظل القيصرية. فبما نحكم على عناوين ماثلة: أخطبوط التجسس الصهيوني؛ الأسرار الشيطانية للصهيونية، الفيروس السام للصهيونية؟ لماذا والحال هذه لا نجد أعمالاً معادية للكاثوليكية والإسلام مكتوبة بالنبرة نفسها؟ والواقع أن الكاثوليك والمسلمين هم أكثر عدداً بكثير من اليهود في الاتحاد السوفياتي.

بين الموضوعات التي طورتها بشكل خاص جماعة «المثة السود» والنازيون هناك موضوعة المؤامرة العالمية «للصهاينة» الذين يسيطرون على كل تجارة السلاح في العالم (ل. كورينيف في مجلة اغونوك). ويدافع ف. بغون في كتابه «الثورة المضادة الفاقعة»، عن الفكرة القائلة بأن مذابح اليهود المنظمة في روسيا القيصرية هي عبارة عن محطات في الصراع الطبقي للشعب الروسي ضد «المستغلين الصهاينة». ويدّعي إي كوتشيفنيكوف في روايته الأرض الموعودة بأن إنجلمان كان عميلاً صهيونياً وبأن معسكرات الإبادة كانت من فعل الصهاينة! ولا يعدم هذا المجتمع كتاباً رسميين ينفثون سموم لاساميتهم تحت عناوين كبيرة مثل «إن الامبريالية والصهيونية العالمية هما العدوان الرئيسيان للطبقة العاملة».

إن الجذور الموضوعية (الاجتماعية) لانبعاث هذا الشعور المعادي للسامية لدى فئة من

الانتليجنسيا السوفياتية ترتبط بظاهرة «استقرار الكادر» خلال حقبة بريجنيف. ويمثل هذا الاستقرار بما لا يقبل الشك كبحاً للحراك الاجتماعي العامودي. ويشير فكتور زاسلافسكي إلى أنه في الثلاثينات كان معدل عمر مغربي الأفلام ثلاثين عاماً وما دون، فيما أصبح عام 1974 ستون عاماً⁽³⁾.

يضاف إلى ذلك أن معيار الأصول القومية قد حلّ شيئاً فشيئاً محلّ معيار الأصول الطبقية في اختيار الكادرات. فبين عام 1976 وعام 1981، أزيلت صيغة «الأصل الاجتماعي»، بما في ذلك شطبها من جوازات السفر الداخلية. ضمن هذه الشروط، خلقت المنافسة المتنامية لاحتلال وظائف في حقول التعليم والإدارة وما يسمى بالمهن الحرة مناخاً مؤاتياً لشعور الغيرة المعادي للسامية لدى جزء مهم من شرائح المثقفين.

وهكذا فقد أعلن نائب مدير عام معهد الفلسفة في أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي في السبعينات أمام الملا عن عدد اليهود - حينها كان يطلق عليهم اسم اليهود وليس الصهاينة - ضمن العلماء وأساتذة الجامعات والمهن العليا الأخرى. وقال بكل صراحة بأن «تواجدهم الكثيف» في هذه الحقول هو أمر مريب وغير عقلاني من وجهة نظر القوميات السوفياتية الأخرى. وطالب بتحديد اعداد اليهود الذين يحق لهم ممارسة تلك المهن في الاتحاد السوفياتي⁽⁴⁾.

وفي الواقع خُفض عدد الطلاب اليهود المسجلين في الجامعات السوفياتية بين عامي 1969 - 1977 بمعدل 40% أي من 112,000 إلى 67,000 طالب. أما الطلاب المرشحين لحياسة شهادة الدكتوراه في الأبحاث والمعرف عنهم بالانتماء إلى «القومية اليهودية» فقد تقلص عددهم من 5,000 عام 1970 إلى 3,000 عام 1975⁽⁵⁾. وتفسّر هذه الإجراءات القائمة على التمييز المعادي للسامية، إلى حد بعيد، ارتفاع طلبات الهجرة من قبل المثقفين اليهود السوفيات.

مع ذلك، ومجازاة تنامي الايديولوجيات الرجعية تطورت ايديولوجيات يسارية غير أمثالية. وإن على مستوى أكثر محدودية. وفي هذا المجال نحيل على مجلة «القرن العشرين»،

(3) كل هذه المعلومات مستقاة من عمل فيكتور زاسلافسكي - المترجم عن الروسية - IL Consenso organizzato. وفي عدد تشرين الأول/ أكتوبر 1986، في مجلة مولودايا هفارديا (الحرس الشاب) جرى وضع مشروع يمكن اختصاره بالصيغ التالية: «تباً للمثقفين، النساء إلى بيوتهن، فلنمزز الرقابة، يعيش العمل اليدوي».

(4) ف. اي. ميشين، Sotsialnyie Progress (التقدم الاجتماعي)، غوركي، 1970.

(5) مصادر سوفياتية رسمية، يستشهد بها زاسلافسكي في كتابه IL Consenso organizzato، ص 199.

وهي منشورة سرية تطبع على الآلة الكاتبة وقد ظهرت في موسكو عام 1975، ويرأس تحريرها روي ميدفيدير فيما تحتل رايسا ليرت موقع مديرة التحرير. ويمكن وصف المادة المنشورة في هذه المجلة باليسارية عموماً. ويقوم بتحريرها فضلاً عن روي ورايسا كل من ليف كويليف وب. اوغوروف وس. الاغين وأ. كراسيكوف⁽⁶⁾. فضلاً عن الاشتراكي - الديمقراطي يوري أورلوف الذي يعيش حالياً في المهجر بالإضافة إلى المعارضين الشيوعيين الذين نشروا فيها «نداء إلى المواطنين السوفييات» عام 1968. أما مجلة بواسكي (وهي مجلة أبحاث) التي ظهرت عام 1978، فقد حوت مقالات ذات توجهات ايديولوجية متنوعة ومن بينها كتابات ليساريين مثل رايسا ليرت وإيغيدس وغيرتسوني⁽⁷⁾.

وكان التطور الأبرز هو ذلك الذي عبرت عنه مجموعة تعرف باسم «المنعطف اليساري» Tournant à gauche. وقد عرفت فيما بعد باسم «منوعات» Variantes و«الاشتراكية المستقبل» تيمناً باسم منشوراتها. وكانت هذه المجموعة على اتصال مع الحزب الشيوعي الإيطالي وأوساط شيوعية وأوروبية أخرى. وتم اعتقال ستة من قادتها في كانون الثاني/يناير 1982. وكان أحد المعتقلين والمحكوم عليهم آنذاك بوريس كاغارليتسكي الذي لعب لاحقاً دوراً هاماً في اتحاد نوادي الاشتراكية الذي تأسس عام 1987.

لكن من السابق لأوانه الاستنتاج بأن كل تلك التيارات ستقاسم جميعاً وبشكل متساو إلى هذا الحد أو ذاك، في حال حصول بروز جماهيري واسع على المسرح السياسي، تطلعات العمال المهاجرين ومطالبهم الذي يشكلون اليوم الأكثرية الواسعة من سكان الاتحاد السوفياتي. ستتم غربة الأفكار بمنخل المصالح الاجتماعية والمصالح المادية قبل أي شيء آخر، سواء تم إدراكها عن طريق الوعي أو بمحض الغريزة. وضمن هذه الشروط يصبح الاحتمال ضعيفاً بأن يلقي التمجيد بالقيصرية على طريقة سولجنتسين - هذا إذا أخذنا مثلاً واحداً من أمثلة أخرى عديدة - صدى لدى الطبقة العاملة أو بين جمهور المثقفين.

ويؤثر هذا الفكر المتميز بفرادته أحياناً على المؤدجين الرسميين. فتحت هذا العنوان الذي يفعل فعل العقار المسكن: «المشاكل المنهجية في علم الاجتماع الماركسي - اللينيني»، يشدد مدير فرع علم الاجتماع في أكاديمية العلوم السوفياتية ف. ن. ايفانوف على المصالح

(6) منشور سري، «القرن العشرين». المعارضة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي اليوم.

(7) أنظر بصدد كل ما يتعلق بتاريخ النقد الثقافي السابق لإصلاحات غورباتشيف، كتاب بوريس

كاغارليتسكي، The Thinking Read.

المختلفة للطبقات والمجموعات الاجتماعية المختلفة التي لا تزال تحتفظ بخصوصيتها في الاتحاد السوفياتي - وبالتالي بمعارضتها - حتى وإن التقت «بمجموعها»⁽⁸⁾ على نقاط تقاطع واحدة.

ومهما يكن من أمر فإن هذا الاستياء لدى فئة من المثقفين، لا بل مبادرتهم الجسورة أحياناً⁽⁹⁾، قد أثرا بلا جدال في عملية «إذابة الجليد» واللبلة اللتين بدأتا بالظهور في بداية حقبة غورباتشيف.

■ العلماء الذين تمردوا ضد اساءة استخدام العلوم.

تعتبر المعركة التي خاضها خوريس مدفيديف وآخرون غيره في كشف النقاب عن فضيحة ليسنكو، التي كانت كفيلة بالقضاء على علم الجينات السوفياتي، أبرز مثال على هذا الأمر. وقد أدت المعركة إلى إعادة الاعتبار للبيولوجي الكبير فافيلوف وإلى إدانة الممارسات القمعية التي بواسطتها دافع ليسنكو وجماعته - وقام ستالين بتغطيتهم - عن نظرياتهم. وقد كانت لهذه القضية مضاعفات لم تُعرف تفاصيلها إلا في أوساط محدودة في الغرب⁽¹⁰⁾. وفي ظل بريجينيف وعندما اتجهت «روح العصر» نحو إعادة الاعتبار جزئياً لستالين والستالينية أتيح لعالم الجينات ن. ب. دوينين احتلال موقع مهني لامع إثر نشر كتاب له بعنوان «الحركة الدائمة» عام 1973، أكد فيه على أن لا علاقة لستالين باعتقال فافيلوف واغتياله، وعلى أن الاعتبارات السياسية لم تكن وراء تصفية علماء الجينات وعلم الجينات في الاتحاد السوفياتي.

ولا بد لنا من توجيه تحية إكبار خاصة إلى عدد كبير من الأطباء النفسانيين السوفيات الشجعان الذين أدانوا سوء استخدام الطب النفسي عندما تم اللجوء إليه لأغراض سياسية. وقد كان بين ضحاياه المنشقون اليساريون والجنرال غريغورينكو وليونيد بليوتش وكثيرون غيرهم⁽¹¹⁾. ويذكر الكاتب مارك بوبوفسكي مجموعة كبيرة من العلماء الشجعان الذين عارضوا خلال المرحلة نفسها فرمانات الدولة الخاصة بمبادئ اختصاصاتهم، كالبرفسور بالبيولوجيا البحرية إي. إي. بوزانوف. وقد رفض البرفسور مكاييلوف وهو طبيب شهير زيادة إنتاج واحد

(8) أنظر Voprossi Ekonomiki، العدد 8، 1986.

(9) جرى تعنيف الإقتصادية تاتيانا زاسلافسكايا والفيلسوف بوتنكو لجسارتها. وخضعت أعمال الكاتب يفتوشنكو للرقابة في الليتوانيا غازيتا لتهمجه على مبدأ الرقابة، وهي مهاجمة تستند مع ذلك إلى نص لماركس الشاب. غير أن هذه التعنيفات كانت غير ذي قيمة ومؤقتة.

(10) خوريس مدفيديف. صعود نجم ت. د. ليسنكو وأفوله.

(11) سيدني بلوخ وبيتر ريدواي. المستشفيات السياسية الروسية.

من اللقاحات متعددة الأوجه لوزارة الدفاع لان الاختبارات التي أجريت على الحيوانات لم تظهر بعد صلاحية اللقاح. وقد أصيب بسكتة قلبية عندما علم إنه بالرغم من الفيتو الذي وضعه تم اختبار هذا اللقاح الخطر على البشر⁽¹²⁾.

وقد صاغ الزوجان ابيليف، مديرا أحد مختبرات الأبحاث نداءات تطالب باستقلالية البحث العلمي ونظافة كف الباحثين. وقد سُرّحت البرفسورة ميكالوفا مديرة أحد مراكز الأبحاث في موسكو من عملها وطردت من الحزب لأنها سمحت لنفسها، في كلمة ألقته، بأن تقارن الأجور البائسة لباحثين مبتدئين بالأجور المتضخمة بشكل فاحش لقادة الحزب الشيوعي السوفييتي. وحُكم على العالم البيوفيزيائي س. كوفاليف وهو صاحب أبحاث علمية عديدة بقضاء سبع سنوات في أحد معسكرات الاعتقال عام 1975 لأنه شارك في إصدار منشور سري. وقام العالم البيوفيزيائي بوبيابولسكي بنشاط شجاع دفاعاً عن أندريه ساخاروف، وهو العالم الذي اشتهرت معركته السياسية في الغرب. هذا وأن العديد من المهاجرين المشهورين هم علماء مثل عالم الفيزياء الاشتراكي الديمقراطي أورلوف وعالم الرياضيات بليوتش وايسينين فولين.

■ التكنوقراطيون الشباب ومراجعهم الايديولوجية.

كان سوء الاشتغال الاقتصادي قد أصبح فاقعاً إلى درجة دفعت بفة على الأقل من الكادرات الشابة إلى التعامل معه كموضوع يستأهل التفكير النقدي وتقديم اقتراحات حول إصلاحات محددة. فضلاً عن ذلك نجد من الضرورة بمكان أن نشير إلى أنه منذ بداية الحقبة الستالينية في الاتحاد السوفييتي لم يغيب عن الفكر الرسمي، ناهيك بالفكر المعارض جزئياً، ذلك التناقض القائم بين الخطة والسوق أو تلك العلاقة بين الاستبداد البيروقراطي وقانون القيمة، والأمر سيان، وهو تناقض أساسي في الاقتصاد السوفييتي. ولهذا فاننا نشهد دورياً محاولات للتعبير عن هذا التناقض.

وبالإجمال، بقي موضوع هذا السجال هو نفسه على امتداد ربع قرن: ضرورة الانتقال من التصنيع الموسع إلى التصنيع المكثف نظراً لنضوب الاحتياطي المتوفر. ولم يتردد أ. لاتسيس بالتذكير بأن مصطلحات السجال والاقتراحات المقدمة لم تتغير كثيراً عن تلك

(12) مارك بوبوفسكي. الاتحاد السوفييتي، التلاعب بالعلوم، ص 271 - 279؛ معطيات الفقرة التالية مستقاة من المصدر نفسه.

المقترحة من قبل نيمكينوف وكانتوروفيتش ونوفوشيلوف عام 1964 وكان باستطاعته أن يضيف اقتراحات كوسيفين التي تقدم بها بعد مرور عشر سنوات على ذلك التاريخ⁽¹³⁾.

والصعوبة هنا لا تكمن في ضعف التشخيص بل في تطبيق العلاج بطريقة منهجية وعلى نطاق واسع على السستام الاقتصادي بمجمله دون إحداث تنافر كبير أو خلق تناقضات عديدة. ولتحقيق هذه الغاية لا تكفي الإصلاحات الجزئية. إن ما ينبغي تغييره هو الإروالات الاقتصادية بمجملهما وهذا التغيير سيكون مستحيلاً دون إحداث تغيير ملازم في السستام السياسي.

لقد لعبت عالة الاجتماع تاتيانا زاسلافسكايا و«تقريرها عن نوفوسبيرسك» - فضلاً عن الأكاديمي اغانيغيان، الذي كان المستشار الرئيسي لإصلاحات كوسيفين وأصبح بعد ذلك أحد أبرز مستشاري غورباتشيف - دوراً رائداً في ايديولوجية التكنوقراطيين الشباب المتجهين نحو إصلاح جذري للإقتصاد السوفييتي⁽¹⁴⁾. لكن الفشل الذي مُنيت به إصلاحات ليبرمان في الستينات، وإصلاحات كوسيفين في السبعينات دفعهما للتعامل بحذر كبير - لكن بضباية كبيرة أيضاً - مع الاقتراحات العملية التي تتناقض مع وضوح تشخيصاتها.

■ القوميات غير الروسية:

يتطور الاتحاد السوفييتي، بفعل آلية الدينامية الديموغرافية شديدة التفاوت، باتجاه دولة فيدرالية يُشكل فيها الشعب الروسي مجرد أقلية⁽¹⁵⁾. وقد واجه بيروقراطيو الصف الأول في عهد بريجنيف هذه المشكلة بحركة مزدوجة: فمن جهة تمت تنمية الاستثمار الداخلي «ومزج الشعوب» مما عزز ظواهر الاضطهاد القومي، ومن جهة أخرى تم تطوير الأجهزة البيروقراطية المحلية في المقاطعات التي تقطنها قوميات غير روسية، بغية دمجها في عملية الدفاع عن الوضع القائم.

ليس هناك من مجال للشك، وفي ضوء الوقائع، باستمرارية ظاهرتي الاضطهاد والتمييز القوميين في الاتحاد السوفييتي. فاستناداً لبعض الاحصاءات الرسمية، يبلغ حجم المطبوعات اليومية الصادرة باللغة الروسية 3,5 أضعاف تلك المطبوعة بلغات أخرى محكية في

(13) أوتولانسيس «حول إعادة بناء الإروالة الاقتصادية» في كومينست العدد 13، 1986.

(14) هذا ما تعبر عنه مجلة ايكو، التي تصدر في نوفوسبيرسك. وحول «تقرير نوفوسبيرسك» الشهير أنظر مقالة مارينابك في انبركور، العدد 193، أول نيسان/ابريل 1985.

(15) حول النمو الديموغرافي في الاتحاد السوفييتي وعواقبه في بنية القوميات في هذا البلد. أنظر هيلين كارير دونكوس الإمبراطورية المنفجرة؛ ينبغي مع ذلك التعامل مع استنتاجات هذا العمل بحذر.

الاتحاد السوفياتي، علماً أن هذه الأخيرة تعني 50% من السكان. أما بالنسبة للكتب المنشورة في الاتحاد السوفياتي فإن 18% فقط منها هو بلغات غير روسية؛ وفي جمهورية أوكرانيا، هناك 70% من الكتب والمنشورات باللغة الروسية علماً أن 20% فقط من مواطني ومواطنات هذه الجمهورية يتكلمون الروسية كلغة أم.

ويصدد ظواهر الاضطهاد القومي هذه، وتحديدًا محاولة إلغاء مبدأ «أحادية اللغة» في إدارة الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الأربع عشرة باستثناء الجمهورية الروسية - وهي محاولة وُضعت خطوطها العريضة إبان التعديل الدستوري الأخير -، حصلت ردود فعل عديدة، خاصة بين المثقفين المحليين والطلاب في جمهوريات البلطيق وأوكرانيا وجمهوريات القوقاز وبعض جمهوريات وسط آسيا (حيث ثمة صعود للسلفية الإسلامية) وكانت ردة الفعل في جورجيا الأكثر حدة حيث جرت عام 1978 تظاهرات جماهيرية معارضة بمناسبة التعديل الأخير للدستور (التظاهرات الأكثر اتساعاً والتي تُعبر عن «الضيق القومي» حدثت بعد وصول غورباتشيف إلى السلطة وسوف نعالجها في الفصل الثاني عشر).

ولا تتردد تاتيانا زاسلافسكايا، فضلاً عن ذلك، في اللجوء إلى التعميم فتقول: «إن الفروق في التطور بين الجمهوريات والمناطق البعيدة والمناطق الأقرب إلى الوسط (...) لا في تزايد بدل أن تنقلص». ويضيف س. كارتفيلي إلى ذلك استنتاجاً قد يظهر مفارقاً، لكنه يبدو لنا ملائماً لتفسير الصعود الموازي للقومية (الكبرى) الروسية على قاعدة شعبية (شعبوية): «إذا كانت الاقليات [القومية] لا تمتلك بالفعل موقعاً لها في السلطة، فإنها مع ذلك قد حافظت على شعور بالتفوق التاريخي والثقافي وحتى الجيو - سياسي (مثلاً بالنسبة للمسلمين) إزاء الأمة الروسية. أما الشعب الروسي وعلى العكس فقد نمت لديه عقدة الدونية، وهي وراء بروز قومية روسية جديدة كما أنها توفر لهذه الأخيرة موضوعاتها الرئيسية مثل: لقد عانى الشعب الروسي أكثر من غيره، إنه لم يستفد اقتصادياً، بخلاف الأمم الاستعمارية الأخرى، من توسعه الاقتصادي والجغرافي (...) وفي الواقع لقد تطورت الأمة السوفياتية وتطور ضغط الاتحاد [السوفياتي] على الأمة التاريخية الروسية وأفرغها من محتواها»⁽¹⁶⁾.

(16) تاتيانا زاسلافسكايا «إعادة وضع الاقتصاد على قدميه» في كومينست، مستعاد في الأزمنة الحديثة، عدد خاص «الاتحاد السوفياتي في ظل الشفافية» تموز/ يوليو - آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر 1987، ص 208؛ س. كارتفيلي «القومية ضد القوميات» في السلطات (Pouvoirs)، العدد 45، 1988، ص 66. حول مجموع مشكلات معارضة القوميات والسياسة المتبعة تجاهها في ظل بريجنيف، أنظر بوجه خاص دراسات حول الموضوع متضمنة في مجموعة صادرة تحت إشراف بيترج. بوتشني، الاتحاد السوفياتي، الحزب والمجتمع.

■ الشبيبة الرافضة.

بدأت ظواهر الرفض الثقافي في أوساط الشبيبة تظهر في الاتحاد السوفياتي في نهاية السبعينات متأخرة عن دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية والصين. وانصب اهتمام الشباب بشكل خاص على الموسيقى الشعبية والجاز وأغاني البوب (POP). وكان لبعض هذه التعبيرات طابع شبه سياسي (وقد حافظت عليه) حيث إنها اصطدمت بشكل دائم بالرقابة ما لم نقل رفضتها علناً⁽¹⁷⁾.

وتلعب التكنولوجيا المعاصرة دوراً هاماً في هذا الرفض، وبالأخص العادة المكتسبة بتسجيل شرائط كاسيت بصورة غير قانونية بواسطة أجهزة تسجيل مستوردة في الغالب من الخارج. ففي جمهورية استونيا أخذت عملية إعادة الإنتاج هذه بُعداً جعل منها «صناعة منزلية» فعلى تستخدم برامج الراديو والتلفزيون الفنلندي.

وتتمثل الحالة النموذجية لهذا الرفض الثقافي عند الشبيبة بالشاعر - المغني فلاديمير فيسوتسكي، الذي توفي عام 1980 عن 42 عاماً. وكان قد أصبح معبود الشبيبة السوفياتية. ولعبت أغانيه الرافضة، الشعبية، السراوية والمريرة دوراً مشابهاً لأغاني الاحتجاج والأغاني الراقصة للبيتلز وجوان بايز وبوب ديلون في الولايات المتحدة وبريطانيا في الستينات. لقد تم حظر تلك الأغاني ومنعها شيئاً فشيئاً من قبل السلطات - ليعاد إنتاجها بشكل «غير شرعي» من قبل الشبيبة. وتحدث نيكول زانذ في هذا الصدد عن «ملايين أشرطة الكاسيت المقرصة» (لوموند، 16 تشرين الأول/أكتوبر 1987).

حاز فيسوتسكي على شعبية كبيرة جداً بين العمال بسبب كلامه المباشر وصدقه وأصبح الناطق الرسمي باسم كل الشرائح المحرومة في المجتمع السوفياتي التي لم تتردد في إهداء إحدى أغانيه لمساجين المعسكرات. وفي يوم جنازته تجمع عشرات الألوف من الأشخاص بالقرب من مسرح تاغانكا حيث ووري الثرى (كان فيسوتسكي ممثلاً على خشبة هذا المسرح)، وكانت تلك أكبر تظاهرة عفوية شهدتها العاصمة السوفياتية منذ دفن جوفيه عام 1927، وهي تظاهرة تميزت فضلاً عن ذلك، بتحدّ مباشر لقوات الشرطة على الرغم من أنها كانت متمركزة بقوة كبيرة⁽¹⁸⁾.

(17) فيرجيني كولودون، جيل غورباتشيف، ص 81 وما يليها.

(18) أنظر مارتين والكر، يقظة العمال ص 192 - 194؛ ومارينا فلادي، فلاديمير والسرقة التي فُبطت.

ولعب «نادي الأغنية المستقلة» في موسكو، الذي كان يقوم بتنظيم «تجمعات» (برامج موسيقية وأدبية وشعرية مستقاة من نتاج أشخاص كفيستوسكي، وكان يجري تداولها بشكل سري) دوراً لا يستهان به في تنظيم الشبيبة الراقصة. وقد تم حظر هذا النادي جزئياً من قبل السلطات عام 1975، واستمر عدد من أعضائه في مواصلة نشاطاته اللاحقة⁽¹⁹⁾.

خلال تلك الفترة تجرأ نادي الطلاب في موسكو على عرض مسرحية إيمائية تهزأ من الصوفية الكلاسيكية التي يعبر غالبية المواطنين السوفييات (والغريين!) بواسطتها عن رفضهم الانخراط في أي عمل سياسي. «يدخل ممثل واحد إلى المسرح ويمشي كالمخبول مردداً: «إنني لا أستطيع شيئاً بمفردي» ثم يدخل ممثل آخر ويصطف خلفه مردداً العبارات والحركات نفسها. ثم ثالث فرائع... فعاشر ثم يمثل المكان بأشخاص يسرون بطريقة منتظمة، ومرددن العبارات والحركات ذاتها: «لا أستطيع القيام بشيء بمفردي». وقد منع العرض⁽²⁰⁾.

وإلى جانب هؤلاء الرافضين «المتحررين» تجدر الإشارة إلى ظهور شبيبة سوقية محافظة شبيهة «بحليقي الشعر» في بريطانيا، ومنهم جماعة الليوبيريتس في موسكو. ويقال بأنهم يتلقون توجيهاتهم من قبل جماعات محافظة داخل الكا. جي. ب. (وسنعود لبحث هذه الظاهرة في الفصل الثاني عشر).

وتشير فيرجيني كولودون أيضاً إلى بعض مظاهر المعارضة المعادية للتسلح المنتشرة بشكل واسع بين الشبيبة السوفياتية: «في كانون الثاني/يناير 1980، بعد أسابيع من دخول القوات السوفياتية إلى العاصمة الأفغانية نشرت إحدى الصحف السوفياتية نتائج استطلاع للرأي. فتبين أن ثمة 15% فقط من الشبان الذين تقل أعمارهم عن 21 عاماً يؤيدون الخدمة العسكرية (...). وفي 31 أيار/مايو تجمع مئات الشبان في حديقة تساريتسينو العامة في موسكو ووزعوا بيانات تطالب في آن واحد بإلغاء عقوبة الإعدام وإنهاء الحرب في أفغانستان»⁽²¹⁾.

■ المناضلون البيثويون.

تطورت الإشكالية البيثوية تدريجياً بين شرائح محددة من المثقفين المدعومين بشكل خجول من قبل عدد من الكوادر المحلية في الحزب والدولة، وبعض مجموعات المواطنين،

(19) فيرجيني كولودون، جيل غورباتشيف، ص 240 - 241.

(20) مارك بوبوفسكي الاتحاد السوفياتي والتلاعب بالعلوم، ص 256.

(21) فيرجيني كولودون، جيل غورباتشيف، ص 240 - 241.

ويعتبر الكاتب زاليجين أبرز ممثل لهذا التيار. وقد اشتهر بحملته على التلوث الكيميائي الصناعي في بحيرة بيكال (تعتبر البحيرة أكبر خزان للمياه العذبة في الجزء الأوروبي - الآسيوي) وكان مرة أخرى في طليعة المناضلين ضد مشروع تحويل مجاري نهرَي سيبيريا (الأوب وايتريش) نحو آسيا الوسطى. وكان الهدف الأساسي لهذا المشروع هو زيادة إنتاج المزروعات والأرز والعلف في كازاخستان وأوزبكستان بمعدل لا يقل عن 35 مليون طن في السنة. وعلى الرغم من احتجاج البيثويين، جرى التمسك بهذا المشروع حتى المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي. وفيما بعد تم التخلي عنه بطريقة غامضة دون أي تصويت أو حتى دون نقاشه داخل المؤتمر نفسه.

لقد طرح زاليجين المسألة مرة أخرى في مؤتمر الكتاب السادس للجمهورية الروسية. ونُشر خطابه في ليتيراتورنانيا غازيتا في 18 كانون الأول/ديسمبر 1985، ولقي طرحه صدى هاماً، كما تمّ تنبيه من قبل فريق غورباتشيف الذي قام بهجوم حسب الأصول على الوزير الذي تقدم بالاقترح⁽²²⁾. غير أن ملف القضية لم يُطَوَّع على ما يبدو. فعلى الرغم من قرار المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي بوقف تحويل مجرى نهر الأوب إلى بحيرة آرال، بين زاليجين في مقالة ساخطة نشرت في البرافدا في 17 حزيران/يونيو 1988، أن وزير الاقتصاد المالي يتابع بهدوء الأعمال التحضيرية لهذا التحويل!

ويشير مارك بوبوفسكي في كتابه المذكور أعلاه إلى الاحتجاجات الخجولة - والخجولة جداً! - على تلوث بحر قزوين بفعل تصريف أملاح فيه استقدمت من المركز النووي لتخفيف ملوحة المياه في تشيفشينكو، مما أدى إلى قتل الأسماك والقضاء على النبات والشجر في مساحة تمتد على عشرات الأميال. وقد أُلغيت أيضاً طبقة التربة القطبية الرقيقة في ماغادان بفعل عمليات البحث المكثف عن مناجم الذهب⁽²³⁾.

وثمة أمثلة أخرى على التحركات البيثوية معروفة في بعض الأوساط المحدودة. ففي ضاحية موسكو كان المصنع الكيميائي في كوسكوتو موضوع انتقادات حادة لانتاجه الخيوط الاصطناعية وأنسجة الهوليتيلين. وطالب بعض البيثويين بإغلاقه منذ عام 1979، خاصة بسبب المخاطر البيثوية التي تنطوي عليها هذه النفايات. فلم يتم ذلك إلا في عام 1987. وقد نقلت الأسبوعية «أنباء موسكو» هذا الخبر وأضافت: «أن موسكو تتطور بناء على خطط

(22) نُشر خطاب زاليجين في روج، 17 شباط/فبراير 1986، وفي الأزمة الحديثة تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر 1987. وقد نوقشت آراء مناضل بيثوي سوفياتي آخر في البديل، العدد 25، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 1984.

(23) مارك بوبوفسكي، الاتحاد السوفياتي، التلاعب بالعلوم، ص 231 - 233.

عامة موضوعة منذ الثلاثينات. مع ذلك ما تزال المصانع الصغيرة والكبيرة تنفث دخانها حيث كان يجب، تبعاً لهذه الخطط، أن تمتد مساحات خضراء».

غير أن كارثة تشيرنوبيل - وتبعاتها على المستوى الوطني والأوكراني - قد ساهمت بالتأكيد بحدوث تحرك شعبي معارض ذي طابع بيثوي على نطاق واسع. وقد ذكرت الصحافة الأوكرانية حينها أن السلطات كانت تتمنى تسريع عملية بناء هذا المصنع وتسييره على حساب الإجراءات الأمنية⁽²⁴⁾. (وسنعالج هذه المسألة بتفصيل أكبر في الفصل الثاني عش).

واستمرت أعمال القمع ضد المناضلين البيثويين حتى فترة قريبة. فقد خسر عضوان في «مجموعة الثقة» في موسكو، وهي مجموعة سلمية مستقلة، وظيفتهما في أكاديمية العلوم بسبب اتحادهما موقفاً من كارثة تشيرنوبيل.

■ وعي اضطهاد النساء.

إن الأوضاع البائسة التي تعاني منها الأكثرية الساحقة من النساء في المجتمع السوفياتي هي بالدرجة الأولى نتاج الصعوبات التي تواجههن في التمتع ونقص التجهيزات الجماعية. لكنها أيضاً انعكاس للتمييز الجنسي الواضح. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من أن النساء قد شكلن 27% من أصل المتدربين إلى المؤتمر السابع والعشرين للحزب، فإنه أتيح لسبع نساء فقط حق المداخلة - أي بنسبة 8% فقط من مجموع المداخلين. وقد تم انتخاب 15 امرأة إلى اللجنة المركزية المؤلفة من 307 أعضاء - أي بنسبة أقل من 5%. بينما تم انتخاب امرأة واحدة إلى الأمانة دون أن تكون عضواً في المكتب السياسي. وإذا أضفنا أعضاء الأمانة إلى أعضاء المكتب السياسي نجد أنه من أصل 26 عضواً ثمة امرأة واحدة (أي بنسبة أقل من 4%) في أعلى الهرم البيروقراطي.

وتعكس بنية مهنة الطب التمييز الجنسي نفسه: مختصون بالطب العام: 90% نساء، ملاك إداري: 50%، جراحة: 30% أساتذة جامعات الطب: 20%، أعضاء أكاديمية العلوم الطبية: 10%⁽²⁵⁾.

(24) أنظر المقالة التي نشرت قبل شهر من الحادثة في ليراتورنا اوكرانيا، العدد 31، كييف، 27 آذار/مارس 1986.

(25) ف. نافارو. الضمان الاجتماعي والطبابة في الاتحاد السوفياتي.

بدأ الوعي النسوي يظهر تدريجياً في الاتحاد السوفياتي، وكانت أولى تعبيراته ظهور منشور نسائي سري في لينينغراد بعنوان النساء في روسيا في نهاية عام 1979⁽²⁶⁾. وقد لاقى هذا المنشور صدى شعبياً أكثر اتساعاً مما يمكن توقعه، وبأي حال، أوسع من أي منشور آخر. وتضمنت المجموعة معلومات هامة عن شروط عمل النساء وأجورهن وحياتهن (بما في ذلك في السجن) بالإضافة إلى قصائد. ومن بين الكاتبات ثمة اشتراكيات مثل تاتيانا مامونوفا التي لا ترفض التراث اللينيني مع أنها لا تعتبر نفسها لينينية، بالإضافة إلى نساء متديّنات جداً ومعاديات للماركسية، وتعرضت المجموعة لقمع سافر عام 1980. وقد نشرت مجموعة أخرى متحلقة حول ناتاليا لاباريقا مجلة نسائية سرية باسم ماريا في لينينغراد، وقُمت هذه المجموعة أيضاً عام 1982.

لقد كشفت النساء في روسيا وماريا أموراً مثيرة؛ فنشرت أرقاماً دقيقة عن «يوم العمل (المنزلي) الثاني» الذي تقوم به النساء والذي يصل إلى أربع أو خمس ساعات عمل، وهي ساعات تضاف إلى الثماني ساعات في «يوم العمل الأول»؛ كما كشفت المنشورتان المذكورتان عن أنه يوجد 1.5 مليون دار حضانة للأطفال لعدد سكان يبلغ 270 مليوناً؛ وعن التمييز في الوظائف داخل صناعة بناء الآلات (70% من النساء العاملات في تلك الصناعة هن في وظائف لا تحتاج إلى مهارات، فيما 1.3% فقط من الأجيرات يحتلن مواقع تتطلب نوعاً من المسؤولية)؛ كما تحدثتا عن شروط الإجهاض المخيفة في إحدى مستشفيات ارخانغيلسك، إلخ.

عبّر هذا الوعي عن نفسه على المستوى الرسمي في مؤتمر اتحاد النساء السوفياتيات في 30 كانون الثاني/يناير 1987 في موسكو، وتحديدًا في التقرير الذي قدمته فالانتينا تريشكوف. ولخصته الصحيفة الفرنسية لبيراسيون (في 3 شباط/فبراير 1987). وهو لا يشير مع ذلك إلى القهر الجنسي لدى النساء السوفياتيات علماً أنه أمر جلي في الواقع.

ونشرت عالمة الاجتماع السوفياتية إي. إي. غروسديفا عام 1975 نتائج تحقيق يبين بشكل فاقع آثار التمييز الجنسي «ويوم العمل الثاني» على إمكانات التطور الثقافي والفكري لدى النساء السوفياتيات. حيث تضطر العاملة المتزوجة والأم إلى تخصيص أكثر من ثلاثين

(26) نشر منذ العام 1980 بالفرنسية عن منشورات النساء، العدد 22. أنظر مقالة جاكين هانين «اعمل كرجل لكن اعمل أيضاً كامرأة» Work like a Man and also like a Woman انترناشيونال فيوبوينت، العدد 115، 9 آذار/مارس 1987. وقد نشرت تاتيانا مامونوفا في بريطانيا، حين اضطرت للهجرة مجموعة أوسع من الدراسات خصصت للوضع النسائي في الاتحاد السوفياتي النساء وروسيا.

ساعة في الأسبوع للعمل المنزلي. أما لدى العاملات عاليات المهارة فإن ساعات العمل هذه تبلغ خساً وعشرين ساعة، بينما لا تتعدى الإثني عشرة ساعة لدى العمال، وأقل من ست ساعات لدى العمال عاليي المهارة. وبالمقابل لا تخصص العاملة المتزوجة الأم إلا إثني ساعات في الأسبوع للتثقيف الذاتي والاهتمامات «الثقافية»، بما فيها قراءة الصحف ومشاهدة التلفزيون والسينما والمسرح والرياضة والنزهات (وتصل إلى عشر ساعات لدى العاملات عاليات المهارة). ويخصص العامل المتزوج الأب عشرين ساعة لهذه النشاطات والعامل عالي المهارة أكثر بقليل من ست وعشرين ساعة. والنتيجة بديهية: إن العمل المنزلي يكبح لا بل يخنق التطور الثقافي لدى النساء⁽²⁷⁾.

تعكس النساء بشكل متنامٍ هذه التمييزات - الأكثر خطورة مما هي في بعض البلدان الرأسمالية - في الصحافة السوفياتية. وقد كتبت العاملة ج. بارولينا نائبة رئيسة لجنة النساء السوفياتيات في البرافدا في 14 أيلول/سبتمبر 1988: «منذ ثلاثين عاماً أعمل في أحد أكبر مصانع البلد، مصنع سيارات سيل (...). وأقوم عملياً بعمل يدوي شاق على السبائك المعدنية. إننا نقوم بشكل شبه حصري بعمل يدوي على قطع سيارات ثقيلة في مشغل لا نحتمل حرارته، ناهيك بضجيج غباره، وحيث يتخطى تسرب الغاز الحد الأقصى المحتمل إلى حد بعيد (...). والآلات - الأدوات التي تم شراؤها بالعملة الأجنبية لم تعد تعمل لأن مهندسينا لم يفكروا بشراء قطع غيار وحتى اليوم لم يجر طلبها (...). ولا نضيف جديداً إذ نشير إلى أن هذه الآلات ليست معدة لتعمل عليها النساء (...).

«إلى متى علينا نحمل هذا الوضع؟ (...). ففي سن الأربعين أو الخمسة والأربعين تبدأ العنيدات من العاملات بمعاناة أمراض مزمنة، ويفقدن رغبتهن بالتوجه إلى متاجر الأزياء ومزيتي الشعر (...).

(27) إي. إي. غروسديفا

«O sob benosti obraza Zhizni «Inteliguentnykh rabtchikh» in Robochii Klass Sovremenny
مر، العدد 2، 1975 ص 96، مذكور في كتاب أعدته باريرا راهولاند الرهينة السوفياتية. حول الضيق الجنسي لدى النساء السوفياتيات، أنظر بوجه خاص ديفيد. ك. ويليس، إمتيازات النوميكلاتورا، ص. 150. وعام 1980. حصلت 16 مليون حالة اجهاض شرعية في الاتحاد السوفياتي، وغالباً بشروط صحية ونفسية يرثى لها. وانطلاقاً من ذلك تلجأ النساء الحوامل بشكل متزايد إلى الإجهاض «الأسود» (الخاص) الذي يكلف خمسين روبلاً، أي أكثر من ربع الأجر الشهري المتوسط. إن نقص التمرين - لا بل فقدانه - بالقطنيات القطنية (Tampons) والفوط الصحية ووسائل منع الحمل هو ذو تأثير كارثي على النساء السوفياتيات.

«لقد منحت الأمهات منذ عام 1979 حق الحصول على إجازة للتكوين المهني مع الحفاظ على أجورهن. غير أنه يستفاد من الرسائل التي تلقتها لجنتنا إنه لا يوجد أكثر من واحد إلى 3% من الأجيرات اللواتي أُتيحت لهن هذه الإمكانية. وكقاعدة عامة يرفض مديرو المنشآت أن يوفرُوا هذه التسهيلات للأمهات اللواتي تربيْن أطفالاً صغاراً. هذا دون الحديث عن كثرة المرات التي يتم فيها خرق القوانين التي تنظم الاستخدام العقلاني للنساء الحوامل (...)

«لقد حاولت إحدى العاملات في صناعة الحديد في فولفوغراد، ف.ك. تشيركوفسكا، أن تقدّم في صحيفة ترود إجابة عن السؤال التالي: هل بإمكان امرأة أن تصبح وزيرة؟ إنها محقّة في طرح هذا السؤال. فنظرياً، وحسب الدستور، بإمكان كل امرأة أن تلتبس بمنصب الوزيرة، غير أن شروط الحياة هي على الشكل الذي لا يسمح لها بالتفكير بذلك. إن العمل المنزلي الذي لا ينتهي أبداً، ولا تتوفر فيه المكننة، والطواير التي لا نهاية لها أمام المتاجر تملأ أفكارنا إلى الدرجة التي تدفع كل واحدة منا إلى التساؤل: إذا كنت سأصل إلى كرسي الوزارة، فمن يقوم بكل تلك الأعمال؟».

■ التشهير بالآفات الاجتماعية.

كانت حالة «الفقر الجديد» والجريمة وصلافة القمع التي تعرض لها «اللاجتماعيون»، وبشكل خاص آفة إدمان الكحول، مواضيع تشهير جريء من جانب الكتاب وبعض العلماء والصحافيين وبعض «الايديولوجيين» اليساريين، على الرغم من الجهود المسعورة التي بذلتها السلطات لنفي وجود هذه الظواهر، بحجة عدم «الافتراء» على الدولة السوفياتية وعدم تقديم حجج لدعاوة «العدو الأجنبي».

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى المقالة النموذجية التي كتبها أ. كراسيكوف بعنوان «السلعة رقم واحد» والتي ظهرت في المجلة السرية «القرن العشرون». وهي تبين أن إنفاق المستهلكين السوفيات على المشروبات الروحية قد مثل في العام 1972 بين 27% إلى 28% من مجموع إنفاق المستهلكين المخصص لمشتريات المواد الغذائية في الشبكة التجارية التي ترعاها الدولة والتعاونيات (أي ما يعادل 27 مليار روبل) و15% من مجموع الإنفاق الاستهلاكي في هذه المتاجر، مع أخذ الإنفاق الغذائي وغير الغذائي مجتمعين! وقد مثلت نسبة 74% من هذه السبعة والعشرين ملياراً عائدات صافية للدولة، أي ما يعادل أكثر من 10% من مجموع عائداتها، وهي نسبة مستقرة إلى هذا الحد أو ذاك منذ عام 1927 عندما دافع ستالين عن

احتكار دولة «مؤقت» لبيع الفودكا. وبين عامي 1960 - 1973 تخطت مبيعات الكحول مؤشر المائة إلى ستمائة وسبعة وستين بينما بلغت مبيعات الألبسة والحرير مئتان وواحد وخمسون ومنتوجات اللحوم مئتان وأربعة وعشرون وبلغ مؤشر مجموع البضائع مئتان وثمانية وثلاثون⁽²⁸⁾.

■ المقاومة العمالية.

لم تحصل موجة إضرابات وتظاهرات عمالية معممة بالإمكان مقارنتها بتلك التي قامت بها الشبيبة وبعض الأقليات القومية. لكن من الخطأ الاستنتاج بأن الطبقة العاملة كانت راضية في ظل نظام بريجنيف أو أنها استنكفت عن التحرك إزاء تراكم المشكلات الناجمة عن أزمة الستام. فالواقع أكثر تعقيداً من ذلك.

بإدء ذي بدء، ثمة ضرورة لذكر إضرابات عديدة حدثت. ونظراً للمصاعب التي تعترض الإعلام غير الرسمي وغياب أي مرجع أو دراسة رسمية عن الإضرابات خلال المرحلة السابقة لوصول غورباتشيف إلى السلطة ستبقى هذه اللائحة غير مكتملة:

- الإضراب الأكثر مشهدية ومأساوية هو إضراب نوفوتشيركاسك في حوض الدون في حزيران/يونيو 1962، والذي قمع قمعاً دموياً (جرى الحديث عن ثمانين قتيلاً على الأقل، ولا توجد أرقام دقيقة) ونعرف الآن الرواية المؤثرة عن ذلك الإضراب كما رواها قائده الرئيسي بيوتر سيودا الذي حكم عليه في تلك الفترة بعشرين عاماً في السجن، وأطلق سراحه بعد انقضائها. إنها أول نص مفصّل بمتناولنا عن إضراب سوفياتي كبير كما كتبه قائد عمالي مُضرب وشيوعي (كان والده بلشفياً قديماً وجرى اغتياله عام 1937). وقد أعيد نشر هذا النص بحرفيته في مجلة Labour Focus on Eastern Europe في عدد أيلول/سبتمبر - كانون الأول/ديسمبر 1988.

- ويبدو أنه في الفترة نفسها حصلت تظاهرات عمالية في أوديسا وكوبيشيف وكيروفو وكريفوي - روغ، وغروزناي وإيا روسلاف ومدين أخرى لدواعٍ مماثلة لتلك التي أثارت إضراب نوفوتشيركاسك: ارتفاع أسعار اللحوم ومشتقات الحليب وانخفاض الأجور الناجم عن ذلك.

(28) نُشرت المقالة من جديد في المنشور السري نفسه «القرن العشرين» الذي صدر تحت عنوان المعارضة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي.

● تذكر ١. برافداثمانية وخمسين إضراباً في الستينات والسبعينات ومن ضمنها الإضراب الذي حصل في أهم مصنعين في ريفغا، وهما مصنعان جرى احتلالهما أيضاً من قبل العمال، وإضراب في مصنع السيارات في ليشاتشيف في موسكو، وإضراب في الاتحاد الصناعي الكيميائي في لينينغراد عام 1965، وإضراب في مصنع التراكتورات في شارغوف عام 1967، وإضراب في المصنع الإلكتروني - الآلي في تشيرفونوغراد عام 1969، وإضراب في مصنع الآلات الزراعية في كاما نتيز - بودولسك عام 1971، وإضراب في مصنع كبير في فيتبسك وفي مصانع كبيرة أخرى في كييف عام 1973 وإضرابات في مصانع السيارات في غوركي وتوليياتي في عام 1978 - 1979، وفي مصنع الدراجات النارية في كييف عام 1981، إلخ.

● يبقى أخيراً الإضراب المميز الذي حصل في مصنع الصناعة الميكانيكية في بافلوفسك بالقرب من لينينغراد، في تشرين الثاني/نوفمبر 1981 للإحتجاج على إساءة المليشيا معاملة عاملين من هذا المصنع وإيقافهما وجرهما إلى المحكمة⁽²⁹⁾.

ومن ثم ينبغي أن نشير إلى أن سلوك الطبقة العاملة كان في الدرجة الأولى نتاج تبدل موازين القوى في أماكن العمل لصالح العمال نتيجة مرحلة طويلة من العمالة الكاملة⁽³⁰⁾، توافقت مع تحسن بطيء لكن ثابت في مستوى المعيشة. ولقد نتج عن ذلك ضغط متزايد داخل المنشآت ضد تسريع وتيرة العمل، وضد ساعات العمل الإضافية (غير المدفوعة خاصة⁽³¹⁾)، وفقدان الإجراءات الأمنية والمستلزمات الصحية والنسبة المرتفعة لحوادث

(29) حول الوضع العمالي والمقاومة العمالية في الاتحاد السوفياتي، أنظر بوجه خاص شابيرو وغوردون العامل السوفياتي ما بين حكم لينين وحكم اندروپوف. سابير، العمل والعمال في الاتحاد السوفياتي، وآ. برافدا، العمال الصناعيون، «نماذج من التعبيرات الانشقاقية ونماذج من المعارضة ومن أنماط التكيف» ور.ل. توكس الإنشقاق في أوروبا الشرقية؛ وآ. برافدا «تحركات العمال العفوية في الاتحاد السوفياتي» في كتاب أعدّه كاهان رابل العمل الصناعي في الاتحاد السوفياتي، ص. 119 - 127.

(30) هذان تعليقان معبران لرئيس قسم البناء في تشيرنوبيل، ف.ت. كيزيما: «من الصعوبة بمكان، وأحياناً في المستحيل بكل بساطة، تسريح عامل حتى لو كان خاملاً (...)». «في الأيام الراهنة من الصعب أن يجبر العامل على تقديم ساعة عمل إضافية، ما لم نقل أن يطلب إليه القيام بتوقف إضافي عن العمل» (مجلة فيشيانا الأوكرانية، العدد 3، 1986، مذكور في دراسات حول القوميات السوفياتية، المجلد الثالث، العدد 4 - 5، نيسان/أبريل - أيار/مايو 1986).

(31) يوضح سائق شاحنة يعمل بالقرب من مطار شمال سيبيريا في مقابلة أجراها معه الكاتب المنشق فيكريتش كيف أن زملاءه في العمل انتخبوه رئيساً للجنة النقابية، علماً أنه ليس عضواً في الحزب، بغية الحصول على بدل ساعات العمل الإضافية بتسعيرة مضاعفة، مثلهم مثل علماء الجيولوجيا ولم يحصل عليها في نهاية المطاف (البديل، العدد 29، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر 1984).

العمل؛ والتلاعب بالمكافآت، إلخ - ويمكننا الحديث في هذا الصدد عن مقاومة عمالية واسعة النطاق كللت بالنجاح في غالب الأحيان.

أضف إلى ذلك أن التحسن في مستوى المعيشة قد تباطأ إلى حد بعيد بعد عام 1975، بل اختفى إلى حد ما فيما يختص بالأغذية جيدة النوعية. وهذا ما تبينه بوضوح قراءة أرقام الجدول التالي المستقاة من الإحصاءات السنوية في الاتحاد السوفياتي:

جدول رقم (11)

استهلاك الأطعمة لكل فرد (بالكيلوغرامات ولكل سنة)

1984	1980	1975	1964	
60,4	57,6	56,7	41	لحوم وشحم
317	314	316	251	حليب ومشتقاته
256	239	216	124	بيض (بالوحدات)
17,5	17,6	16,8	12,6	سمك ومشتقاته
45	38	39	28	فواكه

تتخذ هذه الأرقام كل دلالتها عندما نعلم أن الباحثين السوفيات قد أخذوا يقدرون حاجات السكان - وقدرتهم الشرائية - بخمسة وسبعين كيلوغراماً من اللحم لكل فرد في السنة بدءاً من عام 1981⁽³²⁾.

بالطبع يبلغ الاتحاد السوفياتي حالياً، بفعل استهلاك (3400 وحدة حرارية في اليوم ولل فرد الواحد، المستوى الغذائي للدول الامبريالية (يخفي هذا المتوسط بالتأكيد تفاوتات كبيرة تبعاً للمجموعات الاجتماعية والمناطق الجغرافية وشرائح الدخل). غير أن الغذاء السوفياتي يتميز أيضاً بكثرة هيدرات الكربون (خبز، تفاح) وقلة اللحوم، والحليب والفواكه والخضار الطازجة. ولا توفر المنتجات ذات الأصل الحيواني إلا بما يوازي ربع الحاجة اليومية للوحدات الحرارية مقابل الثلث في أوروبا الغربية و«الديمقراطيات الشعبية» الأكثر تصنيعاً.

لقد تحسن الوضع بسرعة بالنسبة للأجهزة المنزلية، غير أن النوعية الرديئة وصعوبة

(32) تيكسلونوف، فوبرومي ايكونوميكي، العدد 7، 1982.

إجراء تصليحات سريعة في هذه الصناعات يلعبان دوراً مماثلاً لنقص التمّون بالمواد الغذائية ذات النوعية الجيدة.

وشرح البرفسور برونيسلاو اويرزانوسكي خلال المؤتمر الثامن للإقتصاديين البولنديين أن «الحسائر الإقتصادية للنوعية السيئة [للمنتوجات] تبلغ 40% من الدخل الوطني (في الولايات المتحدة لا تتخطى هذه النسبة 15% من هذا الدخل). وقد ذكر نتائج حساب تكاليف النوعية السيئة فيما خصّ محطات التلفزة الملوّنة والبرادات والسيارات من ماركة «بولسكي فيات 126 ب» مقدماً تقديرات من شأنها أن تجعل المرء يفقد صوابه. فبالنسبة لهذه المنتوجات الثلاثة ترتفع الكلفة، على التوالي، إلى 45% و40% و29% من قيمتها (زيبي غوسبودازي، العدد 49، 6 كانون الأول/ديسمبر 1987).

ويشكل نقص التمّون في المنتوجات النسيجية والمنتوجات الجلدية ونوعيتها السيئة وارتفاع أسعارهما الفاحش بفعل الضريبة على أرقام الأعمال (نسبة مرتفعة من الرسوم على القيمة المضافة) مصدراً دائماً للإستياء العمالي. والأرقام التالية تتكلم عن نفسها:

جدول رقم 12

تمّ إنتاج السلع النسيجية والجلدية لكل فرد⁽³³⁾
في بلدان الكوميكون.

بلغاريا	المجر	بولندا	المانيا الديمقراطية	رومانيا	تشيكوسلوفاكيا الاتحاد السوفياتي		
أنسجة قطنية ومثيلاتها (م ²)							
1975	39,1	33,4	28,0	28,1	27,3	37,3	26,1
1980	38,3	31,0	27,0	29,0	33,0	35,8	26,6
1985	39,2	29,1	23,8	28,2	30,0	37,4	27,7
أنسجة صوفية ومثيلاتها (م ²)							
1975	6,3	3,4	5,3	6,3	3,7	5,7	2,9
1980	6,7	3,7	5,1	6,4	4,3	5,9	2,9
1985	6,9	3,1	4,2	5,5	4,0	6,2	2,4
أحذية جلدية (زوج)							
1975	2,7	4,1	4,0	4,7	3,3	7,7	2,7
1980	2,8	4,0	4,0	4,7	—	7,8	2,8
1985	3,3	4,2	4,0	5,0	—	8,1	2,8

(33) جمعت ماريا اليزابيث رويان هذه المعطيات في مقالة ظهرت في *Ostenropa* آب - أغسطس - ايلول/سبتمبر 1986.

بالطبع تحتاج هذه الأرقام إلى تصحيح جزئي كي تشتمل على تقسيم العمل المتعمد داخل الكوميكون، علماً أن التفاوت صارخ إلى الدرجة التي لا تتيح مجالاً لاستخلاص ضالة التموين ونقصه. ويتفاقم الوضع بحكم أن الحصول على هذه السلع التي لا تتوفر بكميات كافية فضلاً عن رداءة نوعيتها، يتطلب من العمال السوفييات أن ينفقوا نسبة من أجورهم على الثياب أو الأحذية أعلى بكثير من تلك التي ينفقها العمال الغربيون. في موسكو 15,9% مقابل 10,3% في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وفي المجر 8,8% مقابل 7,4% كمتوسط في بلدان أوروبا الغربية⁽³⁴⁾.

وبالتالي فإن مقاومة العمال واستيائهم قد تناميا بالنسبة لمطالبهم كمتجنين وبالنسبة لهمومهم كمتستهلكين في آن واحد. فهم يتطلعون إلى مستوى معيشي شبيه بمستوى معيشة البروليتاريا في الدول الامبريالية. وهو مستوى ما زالوا بعيدين عنه كل البعد⁽³⁵⁾.

وإذا كان هذا الاستياء لا يتخذ شكلاً جماعياً ونشطاً إلاّ لماماً فإن ذلك لا يعني على الإطلاق أنه لا يجري التعبير عنه. فالازدياد السريع في عدد الرسائل الانتقادية الموجهة إلى الصحف اليومية هو خير شاهد على ذلك. إذ ارتفع عدد هذه الرسائل المدونة رسمياً في الصحف اليومية: البرافدا والأزفستيا وتروود من 300,000 في عام 1955 إلى 720,000 في عام 1960، إلى 1,4 مليون في عام 1965، إلى 1,26 مليون في عام 1970، إلى 1,47 مليون في عام 1975، وإلى أكثر من مليون ونصف المليون في بداية الثمانينات⁽³⁶⁾.

وتقترب هذه الرسائل أحياناً من النقد السياسي والمؤسسي. وقد أشار خوريس ميدفيديف إلى أن المكتب السياسي واللجنة المركزية وهيئات أخرى قد تم غمرها بآلاف الرسائل التي تشهّر بظواهر الفساد، وذلك بعد التلميحات العلنية الأولى لاندروبوف حول

(34) أعيد نشرها في مقالة ميشيل خان وويليام جامبل «صناعة الملابس في الشرق» في Le Courier des Pays de L'Est. تشرين الأول/ أكتوبر 1987.

(35) من الصعب مقارنة مستوى معيشة العامل السوفيياتي مع مستوى معيشة العامل في أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة، نظراً للفارق الكبير في بنية الأسعار والقدرة الشرائية. إذا أخذنا سلة أسبوعية واحدة مؤلفة من المواد الاستهلاكية الجارية للمنزل الواحد، وأكثر من ربع الإيجار السنوي، وجزء من 250 من سعر جهاز التلفزة (سعر الشراء المستهلك على امتداد خمس سنوات)، نحصل على مُعادل 41 ساعة عمل في موسكو، و28 ساعة عمل في واشنطن، و27 ساعة عمل في باريس و24 ساعة عمل في لندن في العام 1979، كيث بوش في كتاب شايبرو وغوردون، العامل السوفيياتي ما بين حكم لينين وحكم اندروبوف. غير أن ضبابية هذه المقارنة تبدو واضحة للعيان.

(36) أنظر نيكولاس لامبرت صفارة آلة النفخ في الاتحاد السوفيياتي وكريستين روليز، إيفان ايغانوفيتش يكتب إلى البرافدا.

هذه الآفة. وبالطريقة نفسها راح المكتب السياسي يتلقى آلاف رسائل الاحتجاج حول المداهمات غير الشرعية التي تقوم بها الشرطة، وبما أن المكتب السياسي كان قد ألزم نفسه في كانون الأول/ديسمبر 1982 بالرد على رسائل العمال فقد أُجبر على إعادة النظر بتكتيكه⁽³⁷⁾.

تنبغي رؤية هذا اللجوء المنهجي إلى الاحتجاج الفردي من حيث علاقته بالمصاعب التي يواجهها العمال في الانخراط في العمل المنظم «غير الرسمي» الذي أشرنا إليه في الفصل الأول. والناجم أيضاً عن الجهود المنهجية التي تبذلها البيروقراطية لشق الطبقة العاملة وتحديدًا بواسطة المعايير الأجرية المتفاوتة جداً. ويلعب «صغار الرؤساء» والوشاة دوراً هاماً في هذا الاتجاه⁽³⁸⁾.

(37) خوريس ميدفيديف، أندروپوف في السلطة، ص. 166، 184.
(38) حسب ما يذكر كييفن كلوز، يبدو الوضع في المنشآت الكبرى أفضل بهذا الصدد من وضع مناجم الفحم في دونباس.

الفصل الثالث

اشتداد أزمة الستام المخصوص في الاتحاد السوفياتي

من البديهي، من وجهة نظر ماركسية، ألا تكون ظواهر خطيرة كالتى وصفناها في الفصل الأول، والتي يعترف بها علانية القادة السوفيات أنفسهم، ناجمة عن «أخطاء» في التوجه السياسي أو السياسي - الأيديولوجي، ناهيك بالتوجه النفسي؛ سواء كان ذلك بالنسبة للأفراد أو بالنسبة للجماعات⁽¹⁾. فينبغي البحث إذن عن أسبابها العميقة. إذ أن مثل هذه الأخطاء لا يمكن أن تنجم عن أشكال سلوكية من مثل «البيروقراطية»، والامثالية أو المحافظة ورفض تحمل المسؤوليات، أو ما يسميه رئيس الوزراء المجري السابق «انعدام المسؤولية المعمم»، كما ذكرنا أعلاه. (يؤكد ل. بونومارجوف وف. شينكارنيكو، في البرافدا في 19 كانون الأول/ ديسمبر 1988. أن البيروقراطية ولدت من انعدام المسؤولية، وإنما أم هذه الظاهرة وأبوها في الوقت نفسه، لكنها يعترفان أن الشعب، بواقع الحال، لا يتمتع بسلطة امتلاك موارد البلد بشكل فعلي، وقد ساهم ذلك في انعدام المسؤولية المعمم).

(1) تؤكد إحدى الطروحات الماركسية الأساسية أن الوجود الاجتماعي، في التحليل الأخير، هو ما يحدد الوعي الاجتماعي وليس العكس. «فالأخطاء» السياسية والنظرية (الأيديولوجية) ذات العواقب الاجتماعية الخطيرة هي كناية عن مظهر لوعي اجتماعي (مغلوط). ينبني والحال هذه البحث عن أسباب هذه الأخطاء في الوجود الاجتماعي لأولئك الذين ارتكبوها، وليس في أولات تنتمي إلى البنية الفوقية على نحو رئيسي، لا بل في الخصائص السيكلوجية الفردية لهذا القيادي أو ذاك أو لمجموعة القياديين برمتهم. من هنا تبدو محاولة المنظرين «الشيوعيين الأوروبيين» وغيرهم فهم أزمة الستام في الاتحاد السوفياتي، لا بل حاولتهم فهم الستالينية والبرجنيفية، انطلاقاً من ظواهر تنتمي إلى البنية الفوقية على نحو أساسي ما لم يكن حصرياً - «إن الستالينية (...) هي إحلال التوجيه القيادي محل الإقناع، واستبدال انتباه الجماهير الطوعي بالوصاية عليها» (جان كانابا، الكرملين - الحزب الشيوعي الفرنسي: مباحثات سرية ص 18) - قاصرة إلى حد بعيد وغير ماركسية.

بالطبع تمثل أشكال السلوك والعقليات وطرق التفكير والتصرف التي تنجم عنها هذه الظواهر وجهاً هاماً من وجوه الواقع السوفياتي. لكن واجب العلوم الاجتماعية هو تفسير جذورها العميقة. فهي تعود للمصالح المادية وصراعات المصالح بين المجموعات الاجتماعية: طبقات اجتماعية وأقسام كبيرة من طبقات اجتماعية.

ويمثل هذا التفسير الذي يُختزل أحياناً بشيء من التبسيط إلى «الوزن الحاسم للعامل الاقتصادي في التاريخ» - ومن المفضل القول بالعوامل الاجتماعية - الاقتصادية - يمثل الإسهام الأساسي للماركسية في علم المجتمعات. وليس ثمة في ما توصلت إليه المعارف التاريخية والسوسيولوجية في المائة وأربع سنوات الأخيرة ما يبرر الشك في صحة هذه الأطروحة المركزية في الماركسية. وليس في الواقع السوفياتي، اليوم وفي الأمس، ما يوفر مفتاحاً أفضل لفهم المشكلات التي تواجهها هذه المجتمعات من المفتاح الذي صنعه كارل ماركس.

إن صراع المصالح المادية بين القوى الاجتماعية المختلفة يُفسر بدوره، في التحليل الأخير، بالموقع الخاص والمميز الذي تحتله هذه القوى في علاقات الإنتاج القائمة في كل تشكيلة اجتماعية محددة. فعلاقات السيطرة تنجم عن علاقات الإنتاج هذه. وعلاقات السيطرة لا يمكن أن تتعارض فعلياً مع علاقات الإنتاج إلا في مراحل قصيرة من ازدواجية السلطة أو الثورة.

إن القانون الأساسي النابع من تاريخ المجتمعات يتلخص في أن كل مجموعة اجتماعية (طبقة اجتماعية أو قسم كبير من طبقة اجتماعية) تتحكم بفائض الإنتاج الاجتماعي وتتحكم أيضاً وبشكل واسع، بالنشاطات الاجتماعية الأخرى كلها، بما فيها نشاطات مختلف الدوائر التي تنتمي إلى «البنية الفوقية»: الدولة، النشاطات السياسية، الحق (الشرعية) السائد، الأخلاق السائدة، والإنتاج الأيديولوجي والفني، الخ.

بالطبع لا يَسَعُ هذا التحكم أن يكون كلياً. ويمكن لطبقات اجتماعية أخرى أو لأقسام كبيرة من طبقة ما أن تتفككت جزئياً من هذا التحكم وأن تعارض التنظيم القائم وتحاربه وتنتفض عليه. ولكن طالما أنها لم تتحكم بفائض الإنتاج الاجتماعي فلن يكون لها وزن في النشاطات التي تنتمي إلى البنية الفوقية لا يمكن أن يكون مهماً.

ولنترك آخر دعاة التفاؤل الساذج في عنادهم الذي أصبح بين السخافة⁽²⁾ إذ إن الإصرار

(2) لقد حذرنا أصحاب نظرية العسكريين في الغرب من أنهم سيتلقون أقسى الضربات من الاتحاد السوفياتي نفسه، وليس من نقادهم اليساريين المحليين. وقد بينت المصادر الرسمية السوفياتية على نحو متتابع خطأ هذه التأكيدات التقريظية واحدة بعد أخرى. وهذا ما نشهده منذ سنوات أربع.

على القول بأن السستام في الاتحاد السوفياتي لا يعاني من التأزم في الوقت الذي يتحدث فيه غورباتشيف ومؤدجوه عن هذه الأزمة على رؤوس الأشهاد، هو بمثابة أن يكون المرء كاثوليكيّاً أكثر من البابا، «متعسكراً» أكثر من قادة المعسكر. إنها قضية خاسرة من البداية. ولا جدوى من دفن الرأس في التراب كالنعامة للتظاهر بعدم رؤية الأزمة البيّنة بوضوح. فمن الأفضل تحديد طابع هذه الأزمة الاجتماعي. أما السعي إلى إيجاد العلاج الناجع لها فمشروط بصحة تشخيص المرض.

هل هي أزمة رأسمالية؟ للدفاع عن هذه الفرضية بحد أدنى من تسلسل الأفكار ينبغي أن يتم إثبات الفرضية القائلة بأن الرأسمالية قد أُرسيت من جديد في الاتحاد السوفياتي (متى؟ في العام 1921، في العام 1982؟ في العام 1933؟ في العام 1956؟ وكيف لم يصاحب إعادة إرساء الرأسمالية تغير أساسي في السستام الاقتصادي؟ إلا إذا حاولنا اكتشاف هذا التغير بالاستعانة بالتضليل الكلامي الذي يفتقد إلى أي قاعدة مادية) وأن تتم إقامة البرهان من ثمّ - ولننقل على امتداد العقود الأربعة الأخيرة - على أن الاقتصاد السوفياتي قد تطور بشكل عام تبعاً لقوانين تطور نمط الإنتاج الرأسمالي وتناقضاته. وينبغي أن يتم الاستنتاج أخيراً بأن الأزمة التي تعصف بمجتمعات مماثلة هي أزمة شبيهة من حيث سماتها الأساسية بالأزمة التي تعصف بالمجتمعات الرأسمالية (ويكفي ن نفكر بانهباء البورصة في تشرين الأول/ أكتوبر 1987).

والحال أن هذا البرهان أمر مستحيل كلياً. وكي لا نستعيد هنا تحليلاً عملنا على تطويره مرات⁽³⁾، نكتفي بالتذكير بأنه إذا كانت الأزمة الاقتصادية في الغرب تتميز - مثل كل الأزمات الاقتصادية الرأسمالية - بتداخل فائض الإنتاج السلمي وفائض تراكم الرساميل، فإن الأزمة الاقتصادية في الاتحاد السوفياتي تظهر كأزمة نقص في إنتاج القيم الاستعمالية ونوعيتها. وهنا يكمن كل الفرق بين قدرة المتاجر المليئة كثيراً بالقياس إلى قدرة المستهلكين الشرائية، والمتاجر والمستودعات الفارغة قياساً إلى القدرة الشرائية نفسها. ويمكن للسفستائي

(3) أنظر دراستنا «البيروقراطية والإنتاج السلمي» التي تعالج هذه المسألة على نحو تفصيلي، المنشورة في مجلة الأمية الرابعة، العدد 24، أيار/مايو 1987.

وحده الادعاء بأن الوضع الثاني ليس أكثر من تنويع للأول، أو أن الأمر يتعلق بفارق بسيط فحسب⁽⁴⁾.

ثم إن وجود الميول التي تنحو نحو إعادة الرأسمالية بشكل واضح في بلد كبولندا، هو أكبر إثبات على أن الرأسمالية غير قائمة هناك. فبالأحرى إذن ألا نجدها في الاتحاد السوفياتي. والحال هل يمكن أن تُعاد الرأسمالية... في ظل الرأسمالية؟

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المرة هي الأولى التي يضع فيها أحد المؤجلين البولنديين المقيمين في بولندا، البرفسور جان وينيسكي، من جامعة لوبلين الكاثوليكية، برنامجاً يطرح فيه علناً تغيير علاقات الملكية لحل أزمة الستام: «هناك مشكلة أخرى تحكم بالفشل على أية محاولة لإحداث تغيير هام، وهي مشكلة علاقات الملكية (...). فبدون إيجاد حل عقلائي في مجال الدولة الاحتكارية عملياً، أي ما لم يوجد مالكون مستعدون للمجازفة، فإن أي «ضوء أخضر» للقطاع الخاص الذي ليس ثمة كبير أهمية لمقارنته [بقطاع الدولة] لن يكون ذو كبير فائدة». (نيوز زورشير زايتونغ، 26 - 27 تشرين الثاني / نوفمبر 1988). وقد أدخل السيد وينيسكي في مقالة كتبها بعد أسابيع للفاينانشيال تايمز (13 كانون الثاني / يناير 1989) اقتراحات «واقعية» تتعلق بالبيروقراطية (النوموكلاتورا) في مشروعه لإعادة الرأسمالية «إذا كان لا يمكن القضاء على النوموكلاتورا، فيمكن شراؤها. ينبغي تقديم تعويضات لرجال الجهاز في الحزب والبيروقراطيين في أعلى الهرم فقط الذين في أعلى الهرم فالطيور على أشكالها تقع...» إذا ما تخلوا عن مناصبهم. وحتى لو كرهوا أخذها فإنهم يستقبلونها إذا أتت من مجموعة ميسطرة قادرة [Forceful] مصممة على التغيير، وإذا ما تفاقم توالي الانهيارات التي تؤثر على المحكومين والحاكمين على حد سواء».

(4) لا يسعنا هنا تعداد الكمية الهائلة من الكتابات التي تراكت منذ نصف قرن حول المسألة الشهيرة التالية: «الطبيعة الاجتماعية للإتحاد السوفياتي». والكتابات الأساسية الأكثر قدماً منشورة في كتابنا النظرية الاقتصادية الماركسية (الفصلان الرابع عشر والخامس عشر) وفي المقالة المذكورة في المامش رقم 3. أما الكتابات الأحدث زمناً فنذكر منها بوجه خاص: أدلر وآخرون، نحن والإتحاد السوفياتي؛ و. أندريف، «رأسمالية الدولة أو احتكارية الدولة»، في الاقتصاد السياسي للتخطيط في الستام الاشتراكي لماري لافنيه؛ م. راكوفسكي الماركسية في مواجهة بلدان الشرق؛ ر. ترتران «نمط إنتاج الاقتصاد السوفياتي» في Cahiers de L'INSEA، باريس 1979؛ دافيد لاين، الدولة والسياسة في الإتحاد السوفياتي؛ نيك جورج ونيك مانينغ، الاشتراكية والتقدميات الاجتماعية في الإتحاد السوفياتي، مايكل غولدفيلد وملفن روثبرغ، أسطورة انبعاث الرأسمالية، أفلين بيسي - كوشنر، تأويلات الستالينية؛ كونراد وسزلني، طريق المتقنين إلى السلطة: حالة بلدان الشرق؛ أليك نوفي، الاقتصاد السياسي والاشتراكية السوفياتية؛ تيكين وآخرون، Planlose Wirtschaft.

لكن كل هذا التحليل الذي يحاول تلبس لبوس الواقعية يغيب عن السيناريو ممثلاً، معيناً. رغم أن هذا الممثل لا تنقصه قوة الحضور: إنه الطبقة العاملة. فهل تقبل الطبقة العاملة بأن تُمنح المنشآت التي بنتها أو حتى بأن تُباع ببساطة «لمالكين يتمتعون بروح المبادرة»؟ حقاً... في تحقيق أجرته جامعة لوبلين الكاثوليكية عام 1987 تبين أنه على الرغم من تراجع الحركة الجماهيرية والإحباط الذي ينطوي عليه البؤس المادي المتفاقم، لا زال 80% من الناس يعارضون تخصيص البنوك والمنشآت الكبرى (نيو زورشر، 6 آب / أغسطس 1987).

هل هي أزمة اشتراكية؟ كي نتمكن من إثبات ذلك علينا أن نبين أن الاشتراكية قد تحققت في الاتحاد السوفياتي وأنه يوجد مجتمع بلا طبقات وبلا عداوات اجتماعية هامة⁽⁵⁾. وهو برهان مستحيل على ضوء كل ما بيناه في الفصلين السابقين. إن إطلاق مثل هذه الصفة يفترض القيام بمراجعة لكل ما قدمته النظرية الماركسية (وما قبل الماركسية) كتعريف لطبيعة الاشتراكية نفسها. ولا جدوى هنا من الاحتفاء وراء شعار «الاشتراكية المتحققة». فبحجة أن الأرنب موجود بالفعل، يُطوّب الأرنب سمك شَبُوط. إنه مشروع لتفسير النوايا لا يستند إلى أي أساس نظري. وإنه، فضلاً عن ذلك مشروع تبريري سواء من جانب الحكام في الشرق ومؤيديهم أو من جانب حكام الغرب ومؤيديهم، وهو مشروع يقوم على المماهة اللثيمة بين القمع والإكراه الاجتماعيين وبين الاشتراكية.

فلنقلب النظرية رأساً على عقب. إن أزمة الستام التي تعصف بالاتحاد السوفياتي هي أفضل برهان على أن بناء الاشتراكية هو أبعد من أن يكون قد أُنجِز، وذلك خلافاً لتأكيدات ستالين⁽⁶⁾.

(5) هكذا عرّف جميع المنظرين الذين يدعون انتهاءهم إلى الماركسية، ومن ضمنهم ستالين، الاشتراكية حتى فترة متأخرة من العشرينات. أنظر الدراسة الرائعة للماركسي السوفياتي القديم أ. زيمين، الستالينية و«اشتراكيها الواقعية»، حول طابع المراجعة الكلية الذي تنطوي عليه أطروحة تعايش مختلف الطبقات الاجتماعية في ظل الاشتراكية.

(6) يبدو أن مولوتوف، يد ستالين اليمنى، قام بنقد ذاتي حول هذا الموضوع في أواخر أيامه، وكتب نصاً يؤكد فيه أن بناء الاشتراكية لم يكتمل بعد في الاتحاد السوفياتي. وقد فوجئنا بسرور مؤخراً لدى قراءتنا الجملة الهامة التالية، بقلم الماركسي المجري توماس مانتس: «أن «الاشتراكية القائمة بالفعل» في البلدان الاشتراكية لا تقتضي بأي حال أن تكون العملية التاريخية لبناء مجتمع اشتراكي. ناجز التطور عملية مكتملة». (توماس مانتس، «الأزمة الاقتصادية العالمية، مشروع جامعي حول انبثاق فكر اجتماعي جديد»، مستنسخ في 1984).

إن اعتراف ميخائيل غورباتشيف نفسه بهذه الأزمة هو اعتراف كامل ومدهش. ففي الكتاب الذي أصدره أخيراً حول هذا الموضوع يقول أمين عام الحزب الشيوعي السوفييتي: «إن كل تأخر في تنفيذ البيريسترويكا سوف ينطوي، في مستقبل قريب، على وضع داخلي محتمل سيميز، ولنقلها صراحة، بأزمات جديدة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (...)» إن البيريسترويكا هي ثورة (...) ولماذا نتحدث عن ثورة جديدة بعد مرور سبعين عاماً على ثورة أكتوبر؟ قد تساعدنا المقارنة التاريخية على الإجابة على هذا السؤال. لقد لاحظ لينين في إحدى المرات أنه في بلد الثورة البورجوازية الكلاسيكية، فرنسا، تطلّب الأمر بعد ثورة 1789 - 1793 ثلاث ثورات أخرى (1830، 1848 و 1871) كي يبلغ هذا البلد أهدافه (...) وبينت التجربة التاريخية أن المجتمع الاشتراكي ليس بمنأى عن إظهار ميوله إلى الركود ومقاومة هذه الميول، حتى بلوغه الأزمات الاجتماعية - السياسية الكبرى. ووحدها الاجراءات ذات الطابع الثوري هي الكفيلة بتجاوز الأزمة أو بتجاوز وضع الأزمة المحدقة⁽⁷⁾.

ولنلاحظ، على الهامش، أن هذه السوابق التاريخية التي يحيلنا إليها غورباتشيف هي ثورات سياسية مترافقة مع انتفاضات جماهيرية عنيفة في الحقل السياسي، ومع إطاحة هذه الجماهير نفسها بالحكومات وإقامتها لإشكال دولة محددة، من دون أي تغيير أساسي في السستام الاقتصادي القائم. وبهذا المعنى بالضبط يتحدث تروتسكي عن ضرورة الثورة السياسية في الاتحاد السوفييتي، وتحديدًا في كتاب الثورة المغدورة.

إذا لم تكن أزمة السستام أزمةً رأسمالية ولا أزمة اشتراكية، فهل هي أزمة نمط إنتاج جديدة أم أزمة سيطرة لطبقة جديدة مهيمنة؟ إن دواعي الرثاء لواقع الحال هي التي تدفعنا إلى عدم التشديد كثيراً على عدم توصل أي منظر حتى اليوم إلى تقديم تحليل يتمتع بحد أدنى من التماسك والعمق لا حول نمط الإنتاج المسمى جديداً ولا حول قوانين تطوره أو موقعه في التاريخ. إن الأمر الملفت في الأزمة الراهنة، هو بالتحديد عجز السستام عجزاً لا يبيّن بوضوح أكثر فأكثر عن إعادة إنتاج نفسه بشكل آلي وعفوي. ويبدو أن الشريحة المسيطرة عاجزة عن تطوير هذا السستام لاحقاً ضمن هذا المنحى، حتى لا نقول إنها غير مهتمة بذلك. وهذا سلوك يتعارض، من وجهة نظر تاريخية، مع سلوك أية طبقة مهيمنة - وبشكل خاص مع سلوك أية طبقة جديدة مهيمنة - إذا ما وجدت هناك طبقة مهيمنة! إن الطابع الطفيلي للشريحة المسيطرة لم يكن يوماً أكثر وضوحاً مما هو عليه اليوم.

(7) ميخائيل غورباتشيف، البيريسترويكا، ص. 18، 64، 65، 66.

تظهر أزمة الستام التي تسود في الاتحاد السوفيياتي إذن كأزمة مخصصة لمجتمع مخصص: مجتمع انتقالي من الرأسمالية إلى الاشتراكية، مجتمع لا زال عاجزاً عن تنظيم نفسه ذاتياً وإعادة إنتاج نفسه ذاتياً بشكل عضوي، مجتمع تجمد عند هذا المستوى الانتقالي من التطور بفعل التأثيرات التي عانت منها الثورة الاشتراكية العالمية من جهة (المحيط الرأسمالي)، ووضع اليد الذي تمارسه البيروقراطية الطفيلية صاحبة الامتيازات على المجتمع والدولة، من ناحية ثانية⁽⁸⁾.

والتجمد لا يعني الثبات، بالطبع: فهذا الافتراض سيكون غير دياكتيكي إلى حد بعيد. إن الواقع السوفيياتي هو واقع متحرك، شأنه شأن كل المجتمعات. والحركة تتم تحت ضغط التناقضات الداخلية، شأنها شأن كل حركة. غير أن حدودها وثوابتها تتعين بالتحديد بالوضع الانتقالي المخصص والبقراطية، أي إنه لا يمكن تغييرها جذرياً من دون قفزات نوعية، وثورات جديدة: ثورة سياسية في الاتحاد السوفيياتي نفسه؛ وقفزات جديدة إلى الأمام للثورة الاشتراكية العالمية خارج الاتحاد السوفيياتي.

■ الأسباب الرئيسية للأزمة

بإمكاننا تلخيص جذور هذه الأزمة وأسبابها وظواهرها الأساسية، باعتبارها أزمة مخصصة تصيب الاتحاد السوفيياتي، على النحو التالي:

1 - ثمة احتكار لإدارة قطاع الدولة الاقتصادي (الذي ينتج أكثر من 80% من الدخل الوطني) من قبل شريحة (فئة مغلقة) من البيروقراطيين الذين يتمسكون بالسلطة ويتأبدون فيها من خلال سستام النوموكلاتورا تحديداً⁽⁹⁾، وهو الذي يحفظ اختيار المناصب القيادية، على جميع مستويات الحياة الاجتماعية، لهيئات (لجان كوادر) ملائمة للحزب الشيوعي (ولا يتعلق الاختيار بالضرورة بأعضاء هذا الحزب)⁽¹⁰⁾. إن كتلة المنتجين المباشرين، عمالاً وفلاحين

(8) حول الطبيعة الاجتماعية لهذه البيروقراطية، أنظر أيضاً مقالنا المذكورة أعلاه «البيروقراطية والانتاج السلمي».

(9) أنظر ميشال فرسلنسكي، النوموكلاتورا: الحياة اليومية لأصحاب الامتيازات في الاتحاد السوفيياتي؛ ودايفيد ك. ويليس، (المراسل السابق لمجلة Christian Science Monitor في موسكو)، إمتيازات النوموكلاتورا.

(10) يشير دايفيد لاين إلى أنه في العام 1977 كان 43,2% فقط من أعضاء السوفيياتات المحلية و67,1% فقط من أعضاء لجانها التنفيذية ينتمون إلى الحزب الشيوعي السوفيياتي (الدولة والسياسة في الاتحاد السوفيياتي ص. 85).

(شغيلة تعاونيين في الكولخوزات وموظفي دولة في السوفخوزات)، لا تستطيع فعلياً اتخاذ قرارات إدارية إجمالية. وانطلاقاً من هذا الواقع، فإن مصالحها تتعارض مع مصالح القادة الإداريين، حتى لو لم يشكّل هؤلاء الأخيرين طبقة جديدة مهيمنة⁽¹¹⁾.

2 - تحتكر هذه الشريحة البيروقراطية السلطة السياسية كما تحتكر الإدارة الاقتصادية. ويشكّل احتكار ممارسة السلطة السياسية قاعدة امتيازاتها المادية التي تتمسك بها وتضعها فوق أي دافع آخر.

إن هذه الامتيازات كبيرة، إذ يصل دخل هذه الشرائح العليا من البيروقراطية التي يقدر عددها بأربعمائة ألف شخص، إلى أربعة وخمسة أضعاف الأجر المتوسط، يضاف إلى ذلك عدد كبير من المنافع العينية: متاجر خاصة، مراكز خاصة في بيوت العطل والمصحات، غرف خاصة في المستشفيات، مجال امتيازي لأطفالها في المدارس الخاصة والجامعات، مأذونيات خاصة للسفر إلى الخارج، إلخ. ويبلغ دخل العلماء والكتاب والفنانين من ذوي الشهرة والاعتبار عشرة أضعاف الأجر المتوسط، كما يتخطى مستوى استهلاك هذه الشريحة العليا حوالي عشر مرات مستوى استهلاك الأجير المتوسط⁽¹²⁾.

(11) حول العلاقات الخاصة بين العمال والبيروقراطيين الإداريين في المنشآت السوفياتية، أنظر بوجه خاص دراسة بهدان كراوتشكو «Arbeiter und Bosse in der Sowjetunion» [العامل ورب العمل في الاتحاد السوفياتي]، Gegenstimmen، العدد 16، 20، 1985؛ وأنظر أيضاً د. سيبو «علاقات العمل في ظل الإصلاح الاقتصادي السوفياتي» في International Viewpoint، 15 كانون الثاني/يناير 1989.

(12) دافيد ك. ويلس، أصحاب الامتيازات في النوموكلاتورا، ص. 100 و101؛ مايكل فوسلانسكي، النوموكلاتورا: الحياة اليومية لأصحاب الامتيازات في الاتحاد السوفياتي، ص. 221 - 223؛ يذكر خوريس مدفيديف (اندروبوف في السلطة ص. 160 - 161). المثال الأقصى التالي: «يتمتع أعضاء المكتب السياسي بحيازة منازل رسمية في موسكو (...)» علماً أن هذه المنازل هي نظرياً ملكاً للدولة، فيما يحتفظون في المقابل بشققهم الخاصة. ويزود قاطنوا هذه المنازل الرسمية بجهاز من المستخدمين المتأجورين: حراس، مدراء خدم، طاهيات، خدم، وسكرتيرات... إلخ. في عهد بريجنيف كانت تطلق على «الخادومات والطاهيات والسكرتيرات» بشيء من التعريض تسمية فتيات الهاتف المحطات، المستخدمين لامتاع الأمين العام نفسه ومدعويه. وشيئاً فشيئاً جعلت الداتشا [المنازل الرسمية] تشبه القصور المزودة بأحواض للسباحة وملاعب تنس، وكان يتم بناء ذلك كله على حساب الدولة. فضلاً عن ذلك منح بريجنيف جميع كبار الموظفين حق الصيد في مناطق خاصة محمية يحظر دخولها على العامة من الصيادين. وتقع هذه المناطق على تخوم موسكو أو في خارجها. وحول امتيازات البيروقراطية في المجال الطبي أنظر دافيد ك. ويلس، إمتيازات النوموكلاتورا، ص. 171 - 176. وحول المدارس الخاصة بأبناء البيروقراطيين، أنظر المرجع نفسه، ص. 135 - 138.

فضلاً عن ذلك، «شرع ستالين (...) سرّاً لسستام مكافآت تُعطى للموظفين الكبار بالإضافة إلى معاشاتهم، سواء كان الأمر يتعلق بأمين عام الحزب أو بـ «الأوبكوم» أو بأفراد يشغلون أرفع المواقع في التراتبية السياسية. وكانت الأوراق النقدية توزع في مغلفات رسائل خاصة، على أن تبقى هذه المدفوعات الشهرية سرية: فلا يُعلن عنها المستفيد منها... لأنها مدفوعات غير شرعية بالطبع. ومن جهة ثانية، فقد شرعتها الحكومة باعتبارها «اجراء استثنائياً» أُتبع في أثناء الحرب وتمت المحافظة عليه فيما بعد، إلى أن ألغاه خروتشيف عام 1956، لكنه سرعان ما أنشأ سساتيم دفع أخرى من خلال المتاجر ومن خلال موزعين متخصصين. حيث يستطيع كبار الموظفين شراء سلع أو تسلمها بكلفة زهيدة أو مجاناً (...). ولم تلبث الامتيازات المتصلة بها أن تزايدت بسرعة»⁽¹³⁾.

لكن في ظل نظام الديمقراطية الاشتراكية - والحريات، وفي ظل سلطات ديمقراطية فعلية تتمتع بها الجماهير الكادحة - فإن الامتيازات تُكشَف وتُفصح وتُدان مباشرة من قبل هؤلاء. إن الشغيلة يُعون هذا الأمر كل الوعي. فقد نشرت البرافدا في 13 شباط/ فبراير 1986 رسالة عامل يدعى ف. ايفانوف، يقول فيها بوجه خاص: «بين اللجنة المركزية للحزب والطبقة العاملة، ثمة دائماً (...) شريحة خاملة (...) ليست مهتمة بتغييرات جذرية (...) إنها لا تنتظر من الحزب إلا الامتيازات».

إذا تكلمنا عن احتكار السلطة من جانب الديكتاتورية - أو الديكتاتورية البيروقراطية - فإننا نشير بذلك إلى قمم الهرم البيروقراطي، أي إلى النوموكلاتورا؛ هؤلاء الأربعمائة ألف شخص الذين أشرنا إليهم. إن البيروقراطية مترتبة على النحو الذي لا يتيح للشرائح الدنيا منها ممارسة أية سلطة فعلية ولا التمتع بأي من الامتيازات المادية، باستثناء امتياز عدم ممارستها لأي عمل يدوي. إن هذه الشرائح الوسطى والدنيا، التي يصل عددها من دون شك إلى خمسة عشر أو ثمانية عشر مليون شخص، هي ضرورية للسستام كما أن «الطبقات الوسطى» ضرورية لسستام السيطرة البورجوازية في ظل الرأسمالية. ولكنها لا تمارس السلطة شأنها شأن البقالين والمشرفين على العمال في النظام الرأسمالي.

ويشير ليفون شورباغيان إلى أنه «أصبح شائعاً في السنوات الأخيرة دفع رسوم الدخول إلى الجامعات ومعاهد التعليم العالي. وهذا ينطبق على نحو خاص على أبناء ذوي الأجور الزهيدة. وقد تتراوح قيمة الرسوم بين 15 ألف روبل في المعهد الموسيقي وفي معهد العلوم التقنية العالية، وبين 40 ألف روبل [ما يعادل 16 ضعفاً الأجر السنوي للعامل المتوسط] في كلية الطب، (الأزمة الحديثة، «أرمينيا/الدياسبورا»، تموز/ يوليو - أيلول/ سبتمبر 1988، ص. 185).

(13) خوريس ميدفيديف، أندروبوف في السلطة، ص. 159 - 160.

ولا تستطيع البيروقراطية، على عكس الطبقة المسيطرة، أن تقيم امتيازاتها المادية على مجرد اشتغال (إعادة إنتاج) السستام الاقتصادي، وعلى الدور الذي يلعبه في سيورة الإنتاج. فلا يمكننا أن نتصور الإقطاعية من دون نبلاء عقارين. وفي إطار نمط الإنتاج الإقطاعي، يتأمن الربح العقاري من تلقاء ذاته. كما إن الرأسمالية مستحيلة من دون بروجوازين مالكين لوسائل الإنتاج. وليس بإمكاننا أن نتصور رأسمالية من دون فائض قيمة ولا أرباح. لكن الاقتصاد الخاضع للتخطيط، حتى ولو كانت الدولة هي التي تتولى أمره - فلا يعدو كونه الشكل البدائي للاقتصاد المشترك - هو ممكن كلياً من دون إدارة بيروقراطية، ومن دون امتيازات بيروقراطية، على وجه الخصوص.

وينعكس الطابع المخصوص والمهجين لعلاقات الإنتاج والتوزيع القائمة في الاتحاد السوفياتي بوضوح في جذور امتيازات البيروقراطية وشكلها المهجين. فهذه الأخيرة تتمتع، قبل كل شيء، بالمنافع المرتبطة بوضعها وبالموقع الفعلي الذي يحتله كل بيروقراطي في الهرم التراتبي. غير أن هذه المنافع تتعاضد بفعل المداخليل المالية الكبيرة التي تتيح للبيروقراطي الحصول على السلع النادرة بسهولة أكبر واللجوء إلى الفساد بشكل أوسع، الأمر الذي يعزز بدوره مكانة شرائح بأكملها من البيروقراطية نفسها ويعاضد سلطتها.

لقد كشفت بوضوح هذه الصلة بين الفساد المعتم وغياب الديمقراطية الاشتراكية (السلطة الفعلية للشغيلة في المجالين السياسي والاقتصادي) في منشور سوفياتي صدر أخيراً: «لقد تشكل سستام وحيد «للاستبدادية البيروقراطية» يدعي السيطرة الكاملة على المجتمع. إن صيغاً من مثل «إن أصحاب المواقع العليا يعرفون أكثر» و«لسنا سوى أشخاص متواضعين» هي الانعكاس الاجتماعي - اللغوي لسيطرة الغول البيروقراطي (...) إن السلطة غير المحدودة وغير الخاضعة للإشراف تخرب كل شيء على الإطلاق، بما فيه نفسها بالذات. لقد قادت سيطرة البيروقراطية المجتمع إلى فساد لا سابق له. وتكمن جذور هذا الفساد في غربة المستخدمين الإداريين عن الشعب، وفي غياب العلاقات المنظمة ديمقراطياً بين السلطة والمجتمع، وفي الغياب الكامل للشفافية» (نيوز فروم اوكرانيا، العدد 14، تشرين الأول/ أكتوبر 1988).

3- إن إدارة الاقتصاد إدارة بيروقراطية متضافرة مع احتكار السلطة السياسية من قبل البيروقراطية، تجعل من المنفعة المادية للبيروقراطية المحرك الأساسي إن لم يكن الوحيد لتحقيق الخطة والاشتغال اليومي للسستام. وهذا يجرب كل عقلنة إجمالية للاقتصاد. إن المنفعة المادية للبيروقراطيين تحملهم، قبل كل شيء، على تنمية مجالات حصولهم على السلع والخدمات الاستهلاكية (مداخليلهم ومنافعهم غير المادية) لا على رفع مداخليل المنشآت - هذا من دون

الحديث عن الاقتصاد بأكمله - وهي بالطبع لا تحملهم على رفع معدل التراكم النقدي إلى حده الأقصى⁽¹⁴⁾.

إن التعارض بين مصالح البيروقراطيين الخاصة، باعتبارهم مستهلكين، وبين مصلحة السستام الاقتصادي على نحو شامل (أي عقلته الممكنة) ينعكس في السلوك العادي للبيروقراطيين الذي هو مصدر التبديرات المتنامية للموارد المادية والبشرية: تدفق المعلومات المغلوطة التي تجعل كل تخطيط أمثل مستحيلًا؛ تخزين الموارد بشكل غير شرعي؛ سرقات كبرى؛ أسواق موازية؛ سوق سوداء وعمل غير شرعي، وسوق «رمادية» قائمة على المضاربة؛ وفساد معمم، وعدم شفافية الحياة الاقتصادية بأكملها، إلخ. وتتوقف مداخيل قسم كبير من البيروقراطية كما يتوقف الاستقرار الوظيفي لهذا الجزء على تحقيق الخطة وتخطيطها. فمن مصلحته، إذن، تثبيت أهداف هذه الخطة في مستوياتها الأدنى، وتخفيض تقديرات «عوامل الإنتاج» التي يمتلكها، وتحسين نفسه من نقص التموين بالمواد الأولية، إلخ، من طريق تخزين الموارد. وتعرف مجموعات أخرى من البيروقراطية هذا السلوك جيداً وتتعاطى معه بفرومانات استبدادية وقرارات إدارية. إن مجموع هذه الأفعال وردود الفعل تؤدي إلى نتيجة تزداد لاعتقالاتها.

4 - إن الانحراف «الطبيعي» نحو المركزنة المفرطة من جانب بعض فئات البيروقراطية، وتدخلاتها التعسفية في إدارة المنشآت ليست سوى ردود فعل عشوائية وغير فعالة على المدى الطويل، من جانب «واضعي الخطة» (وفي التحليل الأخير من جانب الجهاز المركزي للدولة) إزاء هذا الميل الأساسي نحو سوء اشتغال السستام، والذي هو حصيلة المنفعة المادية للبيروقراطيين المأخوذون كأفراد وكمجموعات «حرفية» منفصلة. وكان نجم عن ذلك تحويل الاقتصاد في اتجاه القطاعية وهو ما يطلق عليه المنظرون السوفييات تعبير Vedomstvennost (أي تجزئ الاقتصاد إلى أقطاعات) ويشكل موضوعاً لدراسات عديدة وانتقادات لا تحصى.

إن اللجوء الدوري إلى توسيع آليات السوق لتصحيح المركزنة البيروقراطية المفرطة، لا يمكن أن يحل أزمة السستام المتجذرة هذه، لأنه لا يطرح على بساط البحث المنفعة المادية

(14) لقد كان أنصار نظرية «رأسمالية الدولة» بصورة خاصة وراء الضجة التي أثارت في الخمسينات وفي الستينات حول ميل البيروقراطية السوفياتية المزعم لتحفيز غط الإنتاج الرأسمالي وميلها إلى دفع معدلات التراكم في اتجاه حدها الأقصى. نعرف اليوم ما الذي حدث منذ ذلك الحين. لقد استخفوا على نحو كامل بميول الاقتصاد السوفياتي الطويلة الأمد وبقوانين تطوره وتناقضاته المختلفة كلياً عن تلك القوانين الخاصة بالرأسمالية.

للبيروقراطيين باعتبارها المحرك الرئيسي لاشتغال الاقتصاد، الأمر الذي يعزّز هذه الأزمة على المدى الطويل.

وتنعكس لاعقلانية السستام المتنامية على مستوى التوظيفات، سواء في ما خصّ عملية اتخاذ القرار أو في ما خصّ عملية التطبيق (أو عدم التطبيق). فتتضافر العملاقة من جهة مع التجزئة من جهة ثانية. وتسعى كل منشأة كبيرة إلى الاكتفاء الذاتي (في عام 1976 ازداد عدد مواقف شاحنات المنشآت في خمس مقاطعات - oblasti - في جمهورية روسيا أربعمائة ألف وحدة خلال عامين، فيما لم يزد عدد مواقف المنشآت المتخصصة بنقل السلع إلا اثنين وستين ألف وحدة، بغض النظر عن أن استخدام الأولى هو أكثر كلفة بمعدل مرة ومرتين وثلاث من الثانية). ويطول وقت تنفيذ المشروعات أكثر فأكثر، فيما يتفاقم عدم الاستقرار في التّمون تدريجياً. وتصبح أمكنة إنشاء «المشاريع الكبرى» متنافية أكثر فأكثر مع المقتضيات الاقتصادية ومجلبة للتلوث. وتتخطى التكاليف الفعلية التكاليف المتوقعة بشكل متنام (وهذا ما أصبح أيضاً على مشاريع الاستثمارات في النظام الرأسمالي)، الخ.

هذا وقد توصّل الدكتور دافيد أ. دايفر، الذي يشدّد على ذلك كله بالاستناد إلى وثائق سوفياتية كثيرة، عام 1983، إلى الاستنتاج القائل بأن الإصلاح العام لسستام التخطيط والإدارة هو وحده الكفيل بعلاج هذه الأمراض. وإن مثل هذا الإصلاح أمرٌ غير محتمل الحصول في المستقبل المنظور. وقد خطّأت الأحداث استنتاجه⁽¹⁵⁾.

5 - يفترض احتكار السلطة السياسية من قبل البيروقراطية غياباً يكاد يكون كلياً للنشاط الذاتي للطبقة العاملة في المجال السياسي، وغياها بوجه خاص عن الواقع الاجتماعي بشموله، كما يفترض في الوقت نفسه تدرير الطبقة العاملة وانعدام تسيئها وهي التي لا يمكن أن تبلغ الوعي السياسي الطبقي إلا انطلاقاً من نشاطها الذاتي.

وعلى عكس الأسطورة التي لا زالت سائدة بقوة، فإن التدرير وعدم التسييس قد بلغا أوجههما في ظل الديكتاتورية الستالينية. لكنهما، بقيا على حالهما إلى حد بعيد في ظل حكم كل من خروتشيف وبريجنيف. ولهذا فإن حياة الطبقة العاملة للحريات الديمقراطية وللتعددية السياسية والأيديولوجية ولحرية السجلات وإقامة نقاط اتصال أفقية وعمودية حرة بين جمعيات المنشآت هي الشروط الضرورية لإرساء الإشراف العمالي الحقيقي على الاقتصاد، ولتطور إدارة عمالية تخطيطية حقيقية (على الصعيد الوطني والاقليمي كما على صعيد المنشآت وعلى الصعيد المحلي)، وهي الحل البديل الوحيد عن سوء الاشتغال الدائم في السستام.

(15) دافيد ديفر، عملية التوظيف في الاتحاد السوفياتي.

6 - مع ذلك، فقد كان عدم تسييس الطبقة العاملة وضعف وعيها الطبقي محدودين بفعل الحفاظ على تضامن طبقي بدائي على مستوى المنشأة. وقد تعزز ذلك في حقبة بريجنيف، وبشكل خاص بتأثير المرحلة الطويلة من الاستقرار الوظيفي والتحسين الدوري، رغم بطئه، في مستوى معيشة الجماهير ومهارتها. إن الاستخدام الكامل («حق العمل» المضمون) يظهر أمام أعين الشغيلة السوفييات باعتباره أحد أهم «مكاسب أكتوبر» التي لم تلغ بعد، والتي يدافعون عنها بحماسة ضد المحاولات المتلاحقة من جانب البيروقراطية للتراجع عنها من خلال «تنمية حقوق المدراء» (أو «الهيئات الإدارية»)⁽¹⁶⁾.

وقد ذهب تأثير طغيان الشباب في صفوف الطبقة العاملة وارتفاع مستوى مهاراتهم في الاتجاه نفسه. ولهذا فمن قبيل الخطأ اعتبار تذرير الطبقة العاملة ظاهرة جامدة، لا بل لا رجعة عنها. إن التقدم الاجتماعي المحقق من جهة، والاستياء المتنامي الملحوظ من جهة ثانية، يوقفان هذا التذرير بشكل بطيء ولكن أكيد، على عكس ما اعتقد الكثيرون من المختصين بشؤون الاتحاد السوفياتي والنقاد المعادين للستالينية. والحال إنه في عام 1970، بلغ سن نصف العمال السوفييات ثلاثين عاماً. وبالنسبة للخطة الخمسية 1971 - 1975، تم تشغيل 90% من اليد العاملة الصناعية الإضافية من الشباب. فهؤلاء الآخرون يتحققون بشكل متزايد من أن منافذ المواقع المهنية التي تتطلب مهارات عالية مسدودة بوجههم، بالرغم من مستوى مهارتهم المتنامي. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية لاستيائهم.

وقد أشارت إحدى الدراسات التي أجريت في ليننغراد في منتصف الستينات إلى أن 40% من العمال الشبان كانوا مستائين من طبيعة عملهم. وفي دراسة أجريت بين عامي 1976 - 1977 ونشرت في الاتحاد السوفياتي قُدِّر عدد المستائين بـ 60%، وتعزز نتائج الإصلاح الجديد في التعليم هذا الميل أيضاً. إن هذا الاستياء - وهذه الثقة بالنفس - يدفع العمال الشباب إلى تنمية المواقف النقدية تجاه المديرين وتجاه المؤسسة البيروقراطية بمجملها.

7 - وإذا تلازم الاستخدام الكامل للموارد البشرية والمادية وغياب الأزمات الدورية لفيض الإنتاج مع المنافع الناجمة عن الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج - بالمعنى الاقتصادي

(16) تقدم لنا تجربة المركب الكيميائي تشسكينو مثالاً جيداً عن هذا الأمر، حيث لم تؤد محاولة البيروقراطية «عقلنة» الاستخدام، من طريق إحداث الانقسام في صفوف الطبقة العاملة، (أنظر بوجو خاص جان ديلا موت، تشسكينو، مشروع سوفيياتي رائد) إلى ما كان متوقفاً لها من أن تشكل قدوة لمشاريع لاحقة (مارتن ولكر، يقظة العمال، ص. 41 - 42). تقر البرافدا (11 أيار/ مايو 1980) أن الخوف من البطالة الدائمة يدفع العمال إلى الحذر.

وليس بالمعنى الحقوقي الصرف للعبارة - فإن ذلك قد أُن، ولمرحلة طويلة، نمواً للاقتصاد السوفياتي، أعلى من ذلك القائم في البلدان الرأسمالية المصنعة. فسوء اشتغال السستام وتبذير الموارد قد شكلا كابحاً نسبياً وليس مطلقاً لتطور القوى المنتجة في الإتحاد السوفياتي.

ويشير البرفسور مل لبيان بحق إلى الاختلاف الرئيسي بين التوليف الفعال للموارد من وجهة نظر الاقتصاد الجزئي (على مستوى المنشأة) والتوليف الأمثل للموارد على مستوى الاقتصاد مأخوذاً بمجمله. وليس الثاني عبارة عن مجموع الأول على الإطلاق. فقد يكون متناسباً مع توليف للموارد دون المستوى الأمثل على صعيد بعض المنشآت (علماً أنه لا ينبغي أن يكون الأمر على هذا النحو). ويغض النظر عن معرفة ما إذا كان السوق يؤمن أو لا يؤمن توليفاً أفضل للموارد على مستوى الاقتصاد الجزئي، فإن الخطوة تؤمنه في مجمل الأحوال على مستوى الاقتصاد الكلي⁽¹⁷⁾.

ومع ذلك ينبغي أن نتفادى إعطاء هذا الاستنتاج مغزى شديد الاطلاقية. فنمو الإنتاج ليس هدفاً بحد ذاته. إنه وسيلة لإشباع الحاجات الاجتماعية (وفي التحليل الأخير، إشباع حاجات السكان) على أفضل نحو من الفعالية، أي بحد أقصى من الإشباع وبفعل حد أدنى من الجهود، وقبل كل شيء جهود المنتجين. وإذا استمر الإنتاج في التزايد مع تراجع إشباع المستهلكين وذلك لقاء استخدام متنام لقوى الإنتاج الحية والميتة (الآلات، المواد الأولية والطاقة) فإن السستام يعمل بشكل واضح بطريقة لا تنفك لاعتقلايتها عن الإزدياد أكثر فأكثر.

وهكذا، تباغت أخيراً مصادر سوفياتية رسمية بأن إنتاج الإتحاد السوفياتي قد فاق إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل 80% في قطع الصلب، وبمعدل 78% في قطاع الإسمنت وبمعدل 42% في قطاع البترول وبمعدل 55% في السباد، وبلغ ضعفه في إنتاج الحديد المصبوب وستة أضعافه في إنتاج المعدن غير الخالص⁽¹⁸⁾. لكن مقابل هذه الأرقام المدهشة ثمة ملاحظة رهبة لأبل أغانبيغيان: «يصنع بلدنا من الجرارات أربع مرات ونصف المرة أكثر من الولايات المتحدة ليحصل على حجم إنتاج زراعي أدنى. لكننا ننتج لكل جرار حوالي مرتين

(17) مل ليمان، موروثة التخطيط السوفياتي، في أغينست ذا كارينت، كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل 1982. لقد كنا استخدمنا الحجة نفسها في مقالة لنا نشرت في المجلة الكوبية نويسترا إن داستريا، رداً على شارل بتلهام بدعوة من أرنستو «تشي» غيفارا، إبان «السجل الاقتصادي الكوبي» الشهير.
SSRV V Tsifrakh (V 1984 godu), P.50 et Suiv. Finantsy istatistika, (18) موسكو 1985.

أقل من المعدات المقطورة أو الثابتة، فهذه الأخيرة تتوقف أساساً على فعالية الاستخدام⁽¹⁹⁾. وتنطبق الملاحظة نفسها على سلع الاستهلاك التي تتميز بنوعيتها السيئة، والتي ما أن يشتريها المستهلكون حتى يسعون سريعاً على بدائل عنها. مع ذلك فنحن نرتكب خطأ فادحاً إذا حاولنا اختزال هذه «المكاسب الهابطة» في التخطيط إلى مجرد مشكلات تتعلق بفعالية التكنولوجيا - التنظيمية. فهذه الظاهرة لها جذور اجتماعية واضحة⁽²⁰⁾.

وتصبح اللوحة أكثر إثارة للإستياء إذا ما أضفنا إليها التكاليف الاجتماعية الإجمالية لهذا النمو. فمُنذ عام 1980، نشر أحد الكتاب الجريئين، بوريس كوماروف، عملاً بين فيه⁽²¹⁾ أن:

- 10% من مجموع المساحة المأهولة بالسكان في الاتحاد السوفياتي - 1,45 مليون كلم² (ما يعادل مساحة كل من فرنسا وإيطاليا وبريطانيا وألمانيا الغربية والبلدان الواطئة وسويسرا) - أصبحت غير قابلة للاستخدام؛ - وتوجد في عشر مدن سوفياتية غازات سامة في الجو تتخطى نسبتها مئة مرة معدل التركيز الأقصى المسموح به (موسكو أكثر تلوثاً من لندن).
- منذ العقد الماضي، تضاعف عدد المصابين بسرطان الصدر في الاتحاد السوفياتي. وكل عام هناك نسبة 5% إلى 6% من المولودين الجدد المصابين بتشوهات خلقية.

8 - كلما نفذ احتياطي الموارد الطبيعية كلما ظهرت الحاجة للانتقال من التصنيع التكتيفي إلى التصنيع التوسعي بصورة تزداد إلحاحاً، وانخفض معدل النمو وهذا سوء الاشتغال الناجم عن الإدارة البيروقراطية بالتحويل إلى كايح مطلق للتطور الاقتصادي، وكلما مال الستام نحو الجمود. ويعبر سوء الاشتغال هذا عن نفسه من الآن وصاعداً في تخزين الموارد والسلع وعدم استخدامها أكثر مما يعبر عن نفسه في نقصها العام (أو استخدامها الذي تزداد قلة فعاليته) ناهيك عن تعبيره عن نفسه من خلال عيوب النوعية.

9 - إن المحاولة «العفوية» للمجتمع تنحو نحو تصحيح هذه العيوب باللجوء المتنامي إلى القنوات الموازية (السوق السوداء، العمل غير الشرعي، السوق «الرمادية»، أي المقايضة) التي تمثل، بالإضافة إلى القطاع الخاص في الزراعة، حوالي 20 إلى 25% من إنتاج

(19) أغانيغيان، اليريسرويك: التحدي السوفياتي المزدوج، ص. 37 - 38.

(20) أنظر ردنا على كتاب أليك نوفيه، إقتصاديات الاشتراكية الممكنة في مجلة الأهمية الرابعة، العدد 25،

أيلول/سبتمبر 1987، والعدد 28، نيسان/أبريل 1988.

(21) بوريس كوماروف، تدمير الطبيعة في الاتحاد السوفياتي.

السلع والخدمات في الاتحاد السوفيياتي⁽²²⁾. ومن قبيل الخطأ أن يضاف إليها أيضاً قطاع إنتاج الأسلحة، كما يفعل عدة كتاب⁽²³⁾. - قطاع إنتاج الأسلحة هو المعادل السوفيياتي لـ «الأسلحة العسكرية الصناعية» في الغرب - باعتباره قطاعاً ثالثاً مستقلاً في الاقتصاد السوفيياتي. إن قوانين القلّز^(*) الخاصة بإعادة الإنتاج لا تزال قائمة في الاتحاد السوفيياتي كما في جميع السساتيم الاقتصادية. فكما لا يمكننا إنتاج المصفحات بواسطة المدافع ولا إعالة منتجي الأسلحة - هذا من دون الحديث عن الجنود - بواسطة القذائف، فإن إنتاج الأسلحة (قسم من الفرع الثالث في الترسيمات الماركسية لإعادة الإنتاج) يبقى متصلاً بالآلاف الصلات بالفرعين الأول والثاني، أي بالإنتاج الجاري للمعدات، وللمواد الأولية، وللسلع الاستهلاكية.

إن النواة الصحيحة لنظرية «حكم الشرائح الاجتماعية» (الستراتوقراطية) الخاطئة تكمن في أن الاقتصاد المخطط مركزياً يمكن له أن يولي أولوية جذرية لصناعة الأسلحة عبر ضمان التموّن المنتظم بالموارد المنتجة وإدخال المعايير الصارمة التي تطول نوعية الإنتاج. غير أن قدرة الاقتصاد المخطط هذه لا شأن لها بالمميزات الخاصة لإنتاج الأسلحة.

بادئ ذي بدء، وكما يلاحظ مارتن والكر، تنتج مصانع الأسلحة بشكل متزايد سلعاً استهلاكية ذات نوعية جيدة للجمهور الواسع، وبالتحديد البرادات والشفطاطات⁽²⁴⁾. ومن ثم فإن التقنيات نفسها التي نجحت كثيراً في صناعات الأسلحة والفضاء السوفيياتية - الكلاشينكوف هو أفضل بندقية في العالم، وهليكوبتر القتال Mi 24 Hind لا مثيل لها - يمكن أن تطبق على منتجات أخرى.

(22) تتعلق السوق «الرمادية» بعدد كبير من عمليات المقايضة التي يصفها دايفيد ك. ويلس في إمتيازات النوموكلاتورا: مبادلة بطاقات المسرح بالأحذية وبالسكاكر وأقلام الحبر السائل؛ مبادلة بعض الرسامين لوحاتهم بشقق لأبنائهم تطل على مباني الجامعة؛ مبادلة اللحام قطعة كبيرة من اللحم بحيز في مسكن لقضاء أيام العطلة، إلخ.

(23) كورنيليوس كاستورياديس، الستراتوقراطية؛ يبدو جيرار دوشين في كتابه اقتصاد الاتحاد السوفيياتي أكثر دقة من كاستورياديس، ولكنه يميل أيضاً إلى التقليل من وزن العلاقات المتبادلة بين القسم III والقسمين I وII. ويعتبر تحليل جاك سابير (الستام العسكري السوفيياتي) الأفضل في هذا الصدد.

(*) قانون القلّز هو قانون إقتصادي يعتبر أن أجر العامل لا يمكن له قط أن يتجاوز الحد الحيوي الأدنى (م).

(24) مارتن ولكر، يقطعة العملاق، ص. 81 - 84؛ دوشين، اقتصاد الاتحاد السوفيياتي، ص. 110 - 113. وفي المقالات المنشورة في البرافدا 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، وفي الأفيستيا 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، نخلص إلى الاستنتاج بأن هذا الميل قد تعزز في الآونة الأخيرة.

ولما أرادت إدارة ريغان تخريب الاتفاق بين الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الغربية لتزويد هذه الأخيرة بالغاز الطبيعي السوفياتي، إذ رفضت منح الاتحاد السوفياتي ضاغطات متطورة جداً وأدوات حفر وآخر نموذج من الأنابيب المقاومة للبرودة الشديدة، استطاعت الصناعة السوفياتية تعويض التأخر التكنولوجي الموجود سابقاً في هذه المجالات خلال عامين. فتم توفير أنابيب البترول السوفياتية في الوقت الذي حددته الاتفاقات، واتجه الغاز الطبيعي السوفياتي نحو الغرب كما كان متوقعاً.

إن هذا المثال يسمح بالإحاطة بالمشكلة الرئيسية التي ينطوي عليها الانتقال نحو التصنيع التكنيفي في الاتحاد السوفياتي. وما لا يمكن أن تنجح فيه الإدارة المركزية بيروقراطياً إلا بفعل أولوية التوليف الممنوحة لبعض القطاعات على حساب قطاعات أخرى، ينبغي أن ينجح فيه المجتمع بمجمله من خلال التنسيق المستند إلى الإدارة العمالية ومصلحة جماهير المنتجين: مصلحتهم في التخفيض الآلي لمدة العمل وكثافته والتحسين المستمر لمستوى الحياة والاستهلاك، بفعل الاقتصاد في تكاليف الإنتاج.

10 - إن إحدى الميزات الرئيسية للتخطيط البيروقراطي، بغياب الإشراف والتحقق والتصحيح الذاتي من جانب جماهير الشغيلة والشعب بمجمله، هي الطابع التراكمي للاختلالات. ولما كانت الخطط توضع بناءً على قدرات الإنتاج القائمة (ومن الأفضل القول «المسجلة»)، فسوف يستمر إنتاج الآلات التي لا تنتج شيئاً أو التي تنتج سلعاً غير صالحة للاستخدام أو غير مفيدة، على الرغم من الواقع الشديد الوضوح الذي يدل على أن هذه الآلات غير مفيدة. ويؤكد الاقتصادي ن. ساتشكوف في مجلة سوساليستشكايا اينداستريا أنه على امتداد السنوات الخمس عشر الأخيرة، ارتفعت الموارد المادية المستخدمة بلا طائل إلى أربعمائة مليار روبل، أي ما يعادل أربعة عشر مليون سنة/ عمل... لقد أنتجنا بمعدل خمسمائة وسبعين مليار روبل سلعاً لا يستطيع المجتمع أن يستخدمها (هذا ما ذكر في مقالة كريستيان شميدت هور، في داي زايت، 17 آذار/ مارس 1989).

ليس هذا التبذير الضخم من مميزات التخطيط بحد ذاته بالطبع. إنه يبين بالأحرى أن المركز البيروقراطية تدمج بين التخطيط والفوضى، التخطيط وغياب التخطيط بالمعنى العقلاني للكلمة.

11 - وهكذا أيضاً، فإن مظاهر أساسية لسوء اشتغال الاقتصاد السوفياتي لا تعود إلى الطبيعة «الملازمة» للتخطيط، بما فيه التخطيط المركزي، كما يؤكد المدافعون عن «اقتصاد

السوق»، بل إلى نتائج الإدارة البيروقراطية وغياب الديمقراطية الاشتراكية التعددية (التعددية الحزبية).

وبالتالي فإن الأولوية الممنوحة بشكل منهجي وعلى امتداد عقود، للتوظيفات، وانطلاقاً من ذلك للصناعة الثقيلة، لا تتلاءم على الإطلاق مع الصعوبات الموضوعية. إنها قبل كل شيء عبارة عن ردة فعل إزاء لا مبالاة الشغيلة بزيادة إنتاجية العمل، ووسيلة «لالتفاف» على الشغيلة «واضراباتهم السلبية»⁽²⁵⁾.

■ كيف نفهم مصاعب التمويل

لقد كانت نتائج هذه «الأولوية» كارثية على الاقتصاد في مجمله، وضربت بشكل خاص المستهلك المتوسط (الشغل والشغيلة). إنها تشكل السبب الرئيسي لصعوبات التمويل التي لا زالت تميز الحياة اليومية في الاتحاد السوفياتي منذ عقود.

بالطبع، ثمة نقص في سلع الاستهلاك، سواء الزراعية منها أو الصناعية. وثمة نقص بشكل خاص بالمنتجات المستوردة (لم يستورد الاتحاد السوفياتي سوى 197 غرام من البن للمواطن الواحد العام 1986، مقابل 5,12 كلغ بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية، و 10 كلغ بالنسبة لألمانيا الشرقية و 3,5 كلغ بالنسبة للمجر، و 4 كلغ بالنسبة لألمانيا الغربية و 2,8 كلغ بالنسبة لبريطانيا). غير أن هذا النقص ليس السبب الوحيد ولا السبب الأساسي في أزمة التمويل. ويمكن تلخيص هذه الأسباب الإضافية على الشكل التالي:

- اختلالات رئيسية بين التوظيفات في القطاع المسمى منتجاً من جهة، والقطاع المسمى خدماتياً من جهة ثانية. فثمة تخلف صارخ في سستام النقل وفي سستام التخزين وسستام التوزيع. وحسب أحد الاقتصاديين المجرين، م. ل. سيماي، فإن أقل من 20% من الناتج الوطني السوفياتي القائم بحسب الأرقام الرسمية، مخصص للخدمات (إذا أخذنا بالاعتبار السوق السوداء «الرمادية» ينبغي بالطبع أن نزيد هذه النسبة بشكل كبير)، مقابل 40% في المجر، و 45% في البرازيل وكوريا الجنوبية وأكثر من 55% في البلدان الرأسمالية المتقدمة⁽²⁶⁾.

(25) حول هذا «التفاف»، أنظر بوجه خاص رودولف باهرو، البديل. 23 تموز/يوليو 1988.

(26) ميهالي سيماي، قطاع الخدمات في البلدان الاشتراكية المذكور في الاكونوميست، 23 تموز/يوليو 1988.

- خسائر ضخمة (تبذيرات) ناجمة عن هذه الاختلالات. ويُقدَّر غورباتشيف أن نصف كمية الفواكه والخضار التي تصل إلى موسكو تفسد قبل وصولها إلى المتاجر. ويعتبر الاقتصادي نيكولاي شميلغوف أن هذه النسبة تصل إلى 60%، ويضيف: «أن ربع محصول البساتين يضيع، وهذا أكثر من كل وارداتنا». وقد أقر ليفاتشيف أنه لا يوجد في موسكو سوى متجر واحد للفواكه والخضار لكل أربعة وعشرين ألف مواطن؛ وتشكل البطاير البشرية التي لا نهاية لها أمام المتاجر موضوعاً للفرجة إزاء تعاسة التوزيع هذه. وتخبرنا البرافدا في عددها الصادر في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 أن مستودعات التبريد في العاصمة السوفياتية لا تتسع إلا لخمسة عشر حاوية مبردة للحوم، فيما تصل إلى تلك المستودعات مثلاً حاوية في اليوم. وليس ثمة ما يثير الدهشة من ضياع جزء هام من اللحم. والحال أن هذا الوضع قائم منذ عشرات السنين، من دون أن يكون في المستطاع بناء مستودع تبريد إضافي واحد خلال عشرين عاماً⁽²⁷⁾. والمثال الأكثر غرابة حول التبذير، يتعلق بإنتاج البطاطا: فالاتحاد السوفياتي ينتج بقدر ما تنتج الولايات المتحدة الأمريكية والصين وبريطانيا وألمانيا الغربية مجتمعين، لكن، وبحسب فيكتور تيخونوف، فإن ربع هذا الإنتاج فقط يصل إلى المستهلكين (نيوزويك، 13 آذار/ مارس 1989)؛ والنتيجة: نقص حاد للبطاطا في المتاجر...

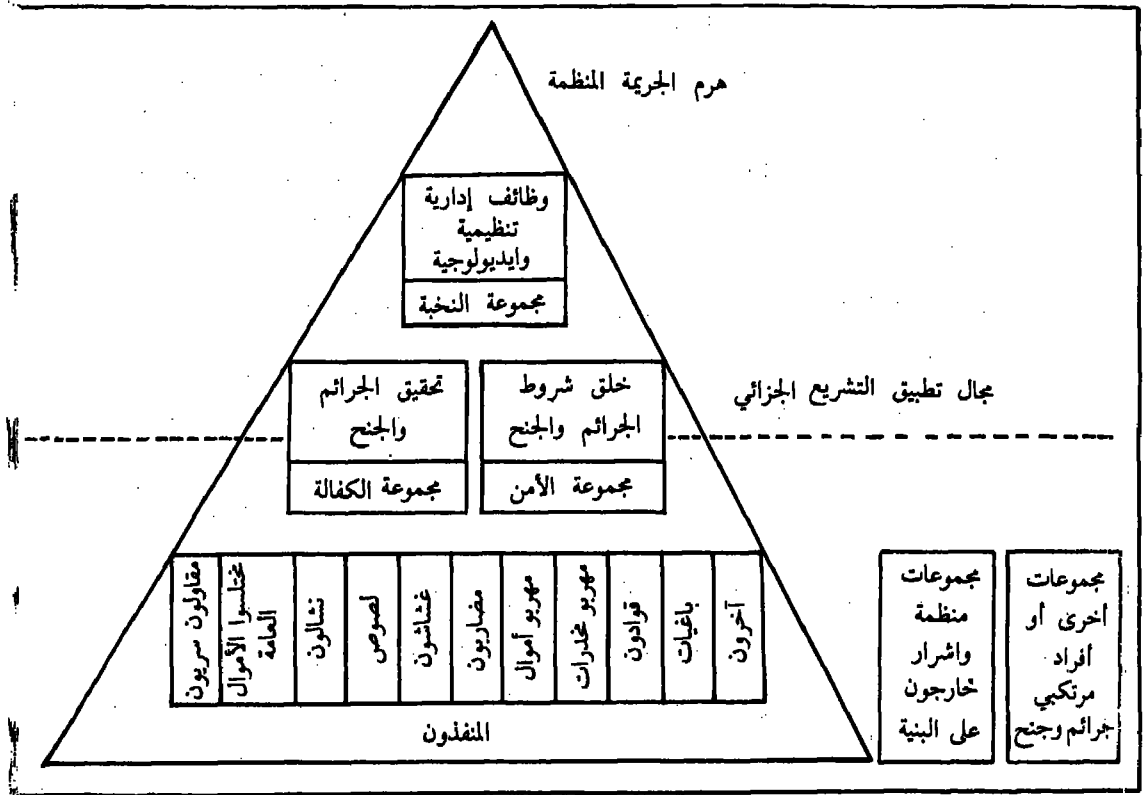
- تأخيرات منهجية في تنفيذ خطط الصناعة الخفيفة، بما فيها الصناعة الزراعية الغذائية. وتشير البرافدا في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر بهذا الصدد إلى تمديد يتراوح بين 100 و 200% لمهلة بناء المشروعات الجديدة في الصناعة الخفيفة. ويضيع مليون طن لحم سنوياً بسبب تخلف الصناعة التحويلية. وتقدر الصحيفة أنه بالإمكان زيادة التموين للمستهلكين بنسبة 25 إلى 40% إذا ما تم تحسين هذه الصناعة. وينجم هذا التأخير عن «المبدأ» الذي أرسنه البيروقراطية الستالينية والقائم على اعتبار الاجتماعي (بما فيه التوظيفات الاجتماعية) حصيلة الحاصل، أي أنه لا يتحقق ما لم تتحقق التوظيفات المساهمة اقتصادياً بشكل مسبق.

- احتكار وغيوب بيروقراطية، نظراً إلى الفرق الكبير بين الأسعار «الرسمية» و «الأسعار الحرة» (هذا من دون الحديث عن المكاسب العينية الناجمة عن المقايضة). فالقيّمون على سستام التوزيع لديهم مصلحة واضحة بالحفاظ على وضعهم الاحتكاري وتعزيزه، والإبقاء على «السستام» القائم على أولوية منح السلع «للعلاقات الطيبة». لديهم

(27) ذا هينداي تايمز، 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، كما في الدايف زايت، 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1988.

مصلحة، إذن، بالحفاظ على النقص ضد الأهواء والأنواء. وينجم عن ذلك وضع قائم على المفارقة التالية: فكلما تدفقت السلع إلى المتاجر، كلما تعذر وصولها إلى أيدي «المستهلكين المتوسطين»، وكلما طالت الطوابير، ازدادت مكاسب «مافيا التوزيع».

هذه هي العبارة التي يتزايد استخدامها في الاتحاد السوفياتي. وقد نشر القانوني غينادي كوخريابين في أنباء موسكو في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 الرسم البياني التالي الذي يبين العلاقات بين البيروقراطية بحد ذاتها والمسؤولين في السوق السوداء والجريمة المنظمة والجريمة بشكل عام.



- الآثار الانحرافية، «للأسعار المتعددة». إن الأسعار في الأسواق الكولخوزية والمتاجر التعاونية وبشكل عام في السوق الحرة والسوق السوداء والرمادية هي بشكل عام ضعف أسعار متاجر الدولة على الأقل. ويتبع ذلك تدفق «نصف شرعي» أو غير شرعي

متواصل ومحتوم للسلع من قطاع الدولة إلى «القطاع» الحر. غير أن تكييف أسعار قطاع الدولة مع «الأسعار الحرة» سيؤدي إلى انخفاض كبير في مستوى معيشة القسم الأكثر تواضعاً من السكان، ما لم تصحبه إعادة توزيع جذرية للمداخيل. وهكذا، وبحسب البراءدا الصادرة في 1 أيلول/ سبتمبر 1988، فإن العائلات التي يبلغ فيها مدخول الفرد الواحد ما يعادل خمسة وسبعين روبلاً في الشهر أو أدنى - يقدر عدد أنفسها بثلاثة وأربعين مليون شخص - قد انخفض استهلاكها من اللحوم ومن منتجات الحليب بنسبة 30 إلى 35% بالمقارنة مع عام 1970.

ويسمح هذا التحليل بالإستنتاج بأن التخطيط بحد ذاته ليس هو سبب أزمة التمويل في الاتحاد السوفياتي. فسيبها هو الدمج بين السيطرة البيروقراطية على الخطة والإدارة وفائض الإنتاج الاجتماعي. من جهة، وبين جهود الآليات السلعية - النقدية وتوسعها من جهة ثانية. إن «المنفعة المادية» للبيروقراطيين، باعتبارها الرافعة الأساسية لتحقيق الخطة، تؤدي إلى آثار انحرافية متزايدة. هكذا يقوم النقص إلى جانب التبذيرات والاختلاسات الضخمة. وكلما ازداد الإنتاج مال النقص إلى التعمق والازدياد.

في الإمكان إلغاء جزء كبير من هذه المساوىء إذا ما ألغيت سلطة البيروقراطيين وامتيازاتهم؛ وإذا ما أرسيت سلطة عمالية وشعبية حقيقية؛ وإذا ما عمت الشفافية، والإشراف العام على الحياة الاقتصادية والاجتماعية كلها وتحققت ديمقراطية اجتماعية فعلية وتعددية حزبية. وشرط هذا الإلغاء الكلي هو إشباع حاجات المستهلكين الذي يصل إلى مستوى الاكتفاء بالنسبة لعدد متنامٍ من السلع.

12 - يسبب تباطؤ النمو الاقتصادي، إذن، في الإطار الدولي والوطني المعطى، ميلاً محتملاً إلى التباطؤ في تحسين شروط الحياة. وينطوي الجمود الاقتصادي على جهود التقدم الاجتماعي. ونظراً للخصائص العامة للإدارة البيروقراطية والمناخ الأيديولوجي - الأخلاقي العام الذي تنطوي عليه - انتشار الفساد، تنامي الأنانية وعدم المساواة، شيوع الخبث والغش، «تخصيص» الاستهلاك - فإن هذا الميل إلى جمود التقدم الاجتماعي يتسبب بظواهر تقهقر اجتماعي مشهدة كنا قد وصفناها في الفصول السابقة (فقر جديد، انخفاض معدل الحياة، الخ).

■ ضغط السوق العالمية

13 - وضمن هذا الإطار العام، يتنامى ضغط السوق الرأسمالي العالمي على الاقتصاد والمجتمع السوفياتيين ويتفاقم. ويتخذ هذا الضغط شكلين، إذ تسمى الامبريالية، من الناحية الموضوعية، إلى إرغام الاتحاد السوفياتي - الدولة، والحكومة، والإداريين - على محاكاة تكنولوجيتها وتسليمها، كما أنها تسعى من الناحية الذاتية، إلى إغراء المواطنين والمواطنات السوفيات بمحاكاة أنماط استهلاكها⁽²⁸⁾.

وتفترض هذه الضغوط جزئياً مصاعب محتومة - مبرهنة من جديد على استحالة تحقيق «الاشتراكية في بلد واحد». لكن بلداً شديداً التطور كالاتحاد السوفياتي يمكنه أن يتخلص من جزء من هذه المصاعب على قاعدة نموذج التطور البديل. ولا يمكن أن يتأسس هذا الأخير على الاستمالة الايديولوجية - الأخلاقية والسياسية، بل ينبغي أن توجد له أسس مادية واجتماعية - مؤسسية صلبة ودائمة، لا يمكن تحقيقها من دون إدارة عمالية، وسلطة عمالية، وديمقراطية اشتراكية متعددة من خلال المؤسسات.

14 - إن مركز الاتحاد السوفياتي في التجارة الدولية قد تراجع خلال السنوات الأخيرة، كذلك الأمر بالنسبة لوزنه في الاقتصاد الدولي:

جدول رقم (13):

الحصة في «الناتج الوطني العالمي القائم»

2000 (توقعات)	1980	1960	
12 %	10 %	3 %	اليابان
20 %	22 %	33 %	الولايات المتحدة الأميركية
26 %	31 %	26 %	بقية دول منظمة
			التعاون والتنمية الاقتصادية
12 %	13 %	15 %	الاتحاد السوفياتي
5 %	4 %	5 %	الصين
20 %	15 %	14 %	«العالم الثالث»
المصدر: Economic Planning Agency اليابان، مذكور في نيو زورشر زيتونغ 12 أيار/ مايو 1987.			

(28) دافيد ك. ويلس، أصحاب الامتيازات في النوموكلاتورا، ص. 42، 51 وما يليها.

يعكس تراجع حصة الاتحاد السوفياتي في التجارة العالمية قبل كل شيء بنية تجارته الخارجية، التي هي أشبه ببنية البلدان المتخلفة وليس كما يتوقع المرء من ثاني أعظم قوة صناعية في العالم. وتمثل الصادرات السوفياتية نسبة 26% من المواد الأولية مثل البترول والغاز الطبيعي والمعدن الخام والخشب، والتي ينبغي أن يضاف إليها الذهب. وتتكون الواردات من أكثر من 35% من سلع التجهيز والنقل، ومن أكثر من 20% من المنتجات الزراعية - الغذائية ومن حوالي 12% من سلع الاستهلاك الصناعية، ولم تكن لعملية استيراد الآلات الغربية على نطاق واسع (والتي حملت في الغالب التكنولوجيات المتقدمة)، والتي زادت نسبتها من 0,9 مليار روبل عام 1971 إلى 4,4 مليار روبل عام 1981، لم تكن لهذه العملية الآثار المأمول بها في مجال الإنتاج الجاري والصادرات.

والحال أن أسعار البترول والغاز قد انهارت عام 1986، وانخفضت القيمة الإجمالية للصادرات السوفياتية بمعدل 8% عام 1986 وأيضاً بمعدل 4% خلال الفصل الأول من عام 1987⁽²⁹⁾. ولم تكن هناك إمكانية لإزالة مفعول هذا الانخفاض عبر تنمية الصادرات من السلع الصناعية وبيع التجهيز، بسبب تدني نوعية هذه المنتجات السوفياتية.

وتبعاً لمصادر سوفياتية رسمية، فإن تراجع التبادل مع البلدان الرأسمالية كان أقوى من تراجع التجارة الخارجية بشكل عام. وهكذا انخفضت الصادرات إلى البلدان غير الاشتراكية بين عام 1985 و 1986 بمعدل 19,5% وانخفضت الواردات من هذه البلدان بمعدل 23%، ودائماً تحسب قيمة هذه النسب بالدولار (Le courrier de pays L'Est، تموز/ يوليو - آب/ أغسطس 1987).

في السنوات الماضية، تم تمويل قسم هام من توسع التجارة بين الشرق والغرب بقروض مصرفية من الدول الامبريالية مُنحت لبلدان الشرق التي تنامت ديونها الخارجية بسرعة. الأمر الذي دفع حكومات هذه البلدان، فضلاً عن البنوك الغربية، إلى سلوك شديد الحذر بهذا الصدد، بدءاً من عام 1982. هذا كله أثر بدوره على التوسع الجديد في التجارة بين الشرق والغرب.

لكن الدّين الصافي في الاتحاد السوفياتي ارتفع مجدداً بقوة، فازداد من 15,2 مليار دولار عام 1985 إلى 24 مليار دولار عام 1986، وذلك بفعل الانحدار السريع في أسعار البترول والغاز.

(29) أغانيغيان، اليرسترويك: التحدي السوفياتي المزدوج، ص. 157 - 158.

■ تقدم العلم السوفياتي وتأخره

15 - وكما أن عشرين عاماً من الجمود، إن لم يكن من التراجع في معدل الحياة لدى المواطنين والمواطنات السوفيات تُلخص بشكل من الأشكال الأزمة الاجتماعية في الاتحاد السوفياتي، فإن عشرين عاماً من تقدم العلم السوفياتي وتأخراته تختصر أزمة السستام الاجتماعية - الاقتصادية وجذورها وتناقضاتها العميقة. ذلك أن الأمر هو عبارة عن تناقض صارخ في هذا المجال.

فمن جهة، ثمة مليون ونصف المليون باحث علمي حالياً في الاتحاد السوفياتي، وربع حاملي شهادات الدبلوم العلمية وحوالي نصف المهندسين في العالم أجمع. ومن جهة ثانية يعاني هذا البلد من تأخر تكنولوجي متزايد الوضوح منذ عقد على الأقل، إن لم يكن أكثر، بالنسبة للقوى الامبريالية الأكثر تقدماً. ويتخذ هذا التأخر شكلاً مزدوجاً. فلا يتحقق الانتقال من الابتكار التكنولوجي إلى الإنتاج الجماهيري («التعميمي») بجسب الوتيرة التي عرفتها البلدان الامبريالية. وثمة قطاعات بأكملها نامية ومتخلفة، مما ينطوي على المدى الطويل على آثار تراكمية. إن الاتصالات اللاسلكية المدنية والمعلوماتية تقدمان مثالين واضحين بهذا الصدد⁽³⁰⁾.

ما هي أسباب هذا التأخر؟ يؤكد بعض الكتاب أنها تكمن في النوعية الرديئة للعديد من الباحثين، وفي الطابع «الاجباري» لتزايدهم، وفي الفساد والتعسف السياسي - البوليسي الذي ساد بقوة في عملية اختيار «الرؤساء»، أي البقرطة العامة في العلم - الموازية للبقرطة في الطب.

ويرسم مارك بوبوفسكي، أبرز المدافعين عن هذه الأطروحة، لوحة مخيفة عن تدهور الأجواء في «مدينة العلماء السيبيرية» الشهيرة أكاديمغورودوك: «في بداية الستينات بدأ كل شيء يتغير. صحيح أن المنازل في الغابة والسناجب في الشوارع، بقيت على حالها، لكن شيئاً ما قد انكسر. لقد فقدت المدينة التي كانت تضيح بالأمس بالاهتمامات الفكرية، وجهها الطريف بسرعة (...). وكانت الندرة هي كاشفة البنية الطبقيّة للسكان. فالباحثون يملكون بطاقتهم الخاصة والأطباء كذلك، فيما الأعضاء المراسلون والاكاديميون يتلقون حصصاً من النمط الذي يتلقاه أعضاء الكرملين. وكان المنتج الأكثر ندرة هو اللحم. ويمكن الباحث العائد من الملحمة حاملاً قطعة (البفتاك) التي حصل عليها في مقابل بطاقة، أن يتأمل

(30) مارشال غولدمان، محدي غورباتشيف، ص. 114 - 115.

الشاحنة المحجوزة التي تقوم بجولة على فيلات الأكاديمين والعتاة حيث تفرغ حمولتها في سلال ضخمة تُخفي تحت الفوط تنوعة كاملة من اللحوم والمؤن الأخرى (...).

«وهكذا ولدت تراتبية صارمة تعززت على نحو دقيق، فأصبحت الرتبة العلمية والوظيفة محدّدان بصرامة مستوى حياة الباحث العلمي. وأدى ذلك إلى انهيار فجائي للثقة بين الناس. وراح العلماء الذين كانوا يميلون أصلاً إلى الاتصال بزملائهم في الفرع نفسه، يحدّدون اتصالاتهم بالأفراد الذين ينتمون إلى مستواهم الاجتماعي وحسب. وقد شرح لي عالم الاجتماع أ.أ.، منذ اليوم الأول لإقامتي في أكاديمغورودوك، إن «كل شيء لدينا منظم كنوتة الموسيقى. المرشحون هنا، والدكاترة هناك. ومن العبث الحديث عن الأكاديمين، إنهم كالألهة، لا يمكن أن تراهم أو أن تصل إليهم!» لقد فقد الطلاب إمكانية النقاش نداءً لندي في المشكلات العلمية مع من يكبرونهم سنًا، وبالأحرى في المشكلات الاجتماعية. ونجمت عن ذلك موجة مهنّوية، بحيث يسعى الشباب لبلوغ المرتبة الاجتماعية الأعلى بأقصى سرعة ممكنة، فانتقل الطابع اللاأخلاقي للعلاقات الاجتماعية بسرعة إلى المجال العلمي..

وقد وصف ل.أ. ارتسيموفيتش (1905 - 1975)، عالم فيزياء وعضو في الأكاديمية، هذا الجوبدقة: «إن السلام والهدوء اللذين يوفرهما التخصص الضيق جداً والذي تعزّزه اللامبالاة بما يجري لدى الجار، هما اللوحة الطاغية في معاهدنا. وضمن هذه الشروط، من الصعب تحقيق اكتشاف هام أكثر من، ونقلها صراحة، شراء مصباح علاء الدين أو العصا السحرية». وفي الواقع بدأت إنتاجية المعاهد في أكاديمغورودوك منذ تلك الفترة بالهبوط وهي مستمرة في ذلك (...).

«في نهاية العقد الأول، تدهور إعداد العلماء في نوفوسيبيريك فجأة. فالباحثون الذين أصبحوا دكاترة واكتسبوا لقباً تركوا المدينة الأكاديمية ليستقروا في العاصمة أو في مراكز علمية أخرى. وقد عجل تدهور المناخ الاجتماعي بهذا الانحسار، غير أنه ثمة دور مهم أيضاً لسوء نوعية التجهيزات، من بين أسباب أخرى عديدة»⁽³¹⁾.

تكشف هذه المرافعة، الصادقة من دون شك - لقد كان بوبوفسكي على امتداد سنوات طويلة مراسلاً صحافياً في الاتحاد السوفياتي، وكانت له اتصالات عديدة مع علماء وغالباً ما زار أكاديمغورودوك - الآثار الرهيبة للبنى البيروقراطية «الخارجية» و«الداخلية» على تطور العلم السوفياتي. لكنها تبقى وحيدة الجانب.

(31) مارشال بوبوفسكي الاتحاد السوفياتي: التلاعب بالعلوم، ص. 202 - 203.

صحيح ان ارتفاع عدد العلماء من أحد عشر ألفاً وستمائة عام 1914 إلى مئة ألف عام 1940، ومن مليون عام 1973 إلى مليون ومنتى ألف عام 1981 ومليون ونصف المليون عام 1987 كان له أن ينطوي بالضرورة على انخفاض النوعية المتوسطة للباحثين. لكن هذا الانخفاض بحد ذاته ليس كارثياً، وهو ما حصل على أي حال في العديد من البلدان الغربية. وبإمكان الكمية أن تقوم بأكثر من التعويض عن انخفاض النوعية المتوسطة، ذلك أنها تسمح بالضبط، وبفعل هذا الكم الضخم، ببروز عدد متنام من الباحثين الاستثنائيين. فضلاً عن ذلك يمكن أن يولد عمل المجموعة نتائج أرفع من النتائج التي تولدها عزلة عدد من العباقرة.

ومن الملفت أن يكون معهد باتون في كييف على رأس التقدم الدولي في مجال اللحام⁽³²⁾. ويمكن ذكر أمثلة أخرى مشابهة. فهي تبين أن أسباب التأخر التكنولوجي في الاتحاد السوفياتي لا تكمن في سستام التخطيط المركزي - كما يقترح مارشال غولدمان - ولا في الايديولوجيا الشيوعية - كما يعتقد مارك بوفسكي - بل في بنى السيطرة البيروقراطية التي يمكن للاتحاد السوفياتي، بل يجب عليه، أن يتخلص منها من دون أن يطرح على بساط البحث مسألة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ولا التخطيط الاقتصادي⁽³³⁾.

وفضلاً عن ذلك يقوم اعتبار العلماء والتكنولوجيين السوفيات على اكتشافات عديدة واختراعات طُبِّقت خارج الاتحاد السوفياتي أكثر مما طبقت في داخله. ويذكر أغانبيغيان في هذا الصدد تقنيات استخراج المياه من الفحم وحفر آبار المناجم وإطفاء فحم الكوك من دون ماء، وصنع مكابس بمقاسات صغيرة وقوة ضغط عالية، الخ...⁽³⁴⁾. إن الأسباب الكامنة

(32) مارشال غولدمان، تحدي غورباتشيف، ص. 112 - 113، (عن معهد باتون)؛ وفي الاكونوميست، 3 تشرين الأول/أكتوبر 1987، (عن صناعة الفضاء).

(33) لقد عالج البروفسور هارلي د. بالزر مؤخراً أسباب هذا التناقض في المجلة الأميركية *Issues in Science and Technology*. وهو يحيلها كلها إلى إدارة الديكتاتورية البيروقراطية، وليس إلى سستام الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج أو إلى التخطيط الاقتصادي. وثمة سجل مشير للإهتمام في إحدى المنشورات الشيوعية الأوروبية الألمانية الغربية، مجلة *سوسياليزموس*، حول جذور التأخر التكنولوجي في الاتحاد السوفياتي. أنظر أيضاً دراسة كارل أرنست لوهمان في المجلة الألمانية *Argument* (سوندريلاند آس 135)، برلين، 1985.

(34) أغانبيغيان، *البريسترويكا: التحدي السوفياتي المزدوج*، ص. 93، 104 - 105. وحسب لجنة الدولة للعلم والتقنية ثمة «40% من ابتكارات معاهد الأبحاث السوفياتية التي سجلت شهادات لها في الخارج غير مستخدمة حتى اليوم في الصناعة السوفياتية» (*Sotissialisticheskaya Industriya*)، 18 نيسان/أبريل (1981).

وراء عدم تطبيق الاختراعات بشكل واسع في الاتحاد السوفياتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإوالات المنفعة المادية التي تعود على البيروقراطية، أي بخصائص الإدارة البيروقراطية للمنشآت وليس بالملكية الجماعية أو الاقتصاد المخطط. وهذا ما يمكن أن نخلص إليه بوضوح من ملاحظات أغانبيغيان نفسه وملاحظات هارلي بالزر وكارل أرنست لوهمان. صحيح أن أغانبيغيان يشدد أكثر ما يشدد على العوائق التنظيمية فيما يشدد غولدمان ولوهمان على العوائق الاقتصادية.

■ تعمق التمايز الاجتماعي

16 - تنطوي أزمة الستام على وعي وردود فعل تقوم على المصالح المختلفة للطبقات الاجتماعية وأجزاء أساسية من طبقات مختلفة. وهي تنطوي بذلك على إعادة إحياء محتومة للفكر النقدي، وللرجال الايديولوجي وللحياة السياسية. وإعادة الإحياء هذه هي الشرط المسبق لحل إيجابي للأزمة باتجاه تقدم جديد نحو الاشتراكية. غير أنها لا تضمن هذا التقدم بذاتها وبشكل آلي.

إن الصراعات الايديولوجية، والسياسية والاجتماعية التي تشكل الغورباتشفية انعكاساً لها في المرحلة الحالية يمكن أن تؤدي سواء إلى حل إيجابي أو إلى هجوم معمم على إنجازات أكتوبر. فالنتيجة تتوقف على ميزان القوى والوعي (القيادة) السياسي للقوى الأساسية القائمة.

وينجم عن توسع إوالات السروق ظهور اتجاه يزداد تبلوراً داخل البيروقراطية يدعو إلى «إعادة الوضع إلى سابق عهده»، أو في كل الأحوال اتجاه ينحو موضوعياً هذا المنحى⁽³⁵⁾. ومع توسع مجال النقاش والنشاط الحريين نسبياً تظهر بشكل مواز احتمالات كبيرة لتخطي الطبقة

(35) هاكم، من ناحية أخرى، التصريحات الصلغة لوزير الصناعة البولندي الجديد ميكزيسلو ويلزيك، الذي يمتلك مصانع تشغل 400 عامل مأجور، وقصر فخم مع حوض سباحة، وطاويس تزيينية، وملعب تنس والعديد من الخدم الشخصي. وهو مناصر للتعديدية الاقتصادية التي يخضع فيها كل قطاع اقتصادي - خاص - دولاني أو تعاوي - إلى القوانين وشروط المنافسة نفسها (...). وهذا الأمر يسهل بناء مصانع جديدة كما في إيطاليا (كذا). أما فكرة الإصلاحات الاقتصادية من دون إصلاحات سياسية، وهو البرنامج الذي تطلق عليه في بولندا تسمية «البيوشية» [نسبة إلى بينوشيه] فهي فكرة مقبولة إلى هذا الحد أو ذلك من قبل م. ويلزيك «فالدعم الاجتماعي يأتي فيما بعد. وكذلك الأمر بالنسبة لإضفاء الديموقراطية» (ذا انديبنندنت، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، داي زايت، 13 كانون الثاني/يناير 1989).

العاملة. تديرها النسبي واستعادتها طريق النشاط الذاتي والتنظيم الذاتي. إن الصراع بين هذين الاتجاهين الأساسيين سوف يحدّد في السنوات القادمة مصير الاتحاد السوفياتي والطريقة الملموسة لتخطي أزمة الستام الحالية، إزاء تزايد الانقسامات التي تشهدها كتلة البيروقراطية.

ونذكر بهذا الصدد بأن تروتسكي كان قد وضع في البرنامج الانتقالي الخطوط العريضة لفرضية ظهور جناح مقرب من البورجوازية داخل البيروقراطية السوفياتية وهو الذي أطلق عليه اسم «جناح بوتينكو»، نسبة إلى فيدو بوتينكو، المكلف بالشؤون السوفياتية في رومانيا والذي زار إيطاليا الفاشية في شباط/ فبراير 1938. وأقام تروتسكي التعارض بينه وبين «جناح ريس» نسبة إلى اسم أحد قادة المخابرات السرية السوفياتية في أوروبا الغربية الذي انضم إلى الأمية الرابعة للاحتجاج على محاكمات موسكو واغتيل على يد الغيبور.

غير أن تروتسكي لا يختزل مجموع البيروقراطية إلى هذين الجناحين. وفي الواقع، بين التاريخ أنه خلال المرحلة الممتدة من 1938 - 1988 حافظت أغلبية النوموكلاتورا على موقف «بونا برتي»، متعلقة بالملكية الجماعية (فيما هي تخريباً موضوعياً) ومدافعة في الوقت نفسه وبكل السبل الممكنة عن امتيازاتها وسلطتها، سواء ضد الطبقة العاملة أو ضد البورجوازية العالمية.

إذا ما تحدثنا عن أزمة سستام مخصوصة في الاتحاد السوفياتي - وبشكل أكثر عمومية في جميع المجتمعات ما بعد الرأسمالية تحت السيطرة البيروقراطية - فإننا نستخدم هذا التعبير بمعنى محدّد. إنها أزمة تختلف بشكل جذري عن الأزمة التي يعيشها مجتمع «الرأسمالية المتأخرة»، وقبل كل شيء أزمة فائض الإنتاج الكلاسيكية. ولا نستطيع أن ننفي هذا التعريف إلا إذا افترضنا أن الاتحاد السوفياتي هو بلد رأسمالي (رأسمالية «كلاسيكية» أو رأسمالية دولة، مهما كان المحتوى الذي تنسبه إلى هذه الصيغة الأخيرة، ومهما كان الوضوح الذي نحاول إضفاءه عليها)⁽³⁶⁾.

غير أن صيغة «أزمة النظام المخصوص» لا تفترض بأي شكل من الأشكال أن ما جرى في الاتحاد السوفياتي في العقود الأخيرة هو أمر منفصل كلياً عن تقلبات الاقتصاد

(36) تبدو صيغة «اشتراكية الدولة» أكثر غموضاً بعد. فبالنسبة لأنغلز، تنطبق هذه الصيغة على إجراءات تأميم تتخذها الدولة البورجوازية. وهي تفترض مسبقاً وجود بورجوازية - ونمط إنتاج بورجوازي - وهيمنتها في الدولة. لكن لا هذه ولا تلك قائمتان في الاتحاد السوفياتي.

الرأسمالي العالمي والتغيرات الفجائية في أزمة المجتمع البورجوازي⁽³⁷⁾ وقد أشرنا إلى الضغط المتنامي للسوق الرأسمالي العالمي على اقتصاد الاتحاد السوفياتي، نتيجة الميل إلى الجمود التي تظهر داخل المجتمع السوفياتي. وهذا ليس سوى مظهر من مظاهر أفعال عديدة متبادلة بين أزمة الرأسمالية وأزمة الستام المخصوص للسيطرة البيروقراطية.

إن الركود الاقتصادي الطويل الذي يحق بالعالم الرأسمالي، والمشكلات المتنامية التي يعاني منها الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية من حيث إيجاد أسواق في الغرب⁽³⁸⁾، ومن حيث ديونها الكبرى للبنوك الرأسمالية، والضغط الذي تمارسه هذه الأخيرة لصالح «ضبط أكبر للموازنة والمالية»، بغية تعديل موازين مدفوعاتها⁽³⁹⁾ مع البلدان الامبريالية، وميل هذه الاتجاهات في البيروقراطية إلى إدخال بلدها في صندوق النقد الدولي، مع كل المصاعب الناجمة عن ذلك، كل ذلك يدل على مظهر آخر من مظاهر هذا التداخل.

غير أن تعبير الفعل المتبادل بين الأزميتين يحتفظ بكل أبعاده، ويؤثر في الاتجاهين. إن تفاقم الأزمة الزراعية في الولايات المتحدة الأميركية كان له التأثير التالي: تعويض أزمة فيض الإنتاج في الولايات المتحدة الأميركية بأزمة نقص الإنتاج في الاتحاد السوفياتي والعكس صحيح. وإذا كان يؤس الاقتصاد السوفياتي يظهر بوضوح من خلال اضطرابه لاستيراد القمح الرأسمالي، فإن الركود الزراعي في البلدان الغربية الأكثر «غنى» من الناحية الزراعية يجعلها مضطرة لطرق المنافذ «الاشتراكية» التي بدونها يتعرض مئات الآف المزارعين للإفلاس، عدا الذين يكونون قد ذهبوا ضحية الأزمة.

وكذلك الأمر فإن أزمة سوء الاشتغال التي ضربت الاقتصاد السوفياتي وأزمة الستام المخصوص التي نخرت كل دوائر النشاط قد أثرت على البلدان الامبريالية ومعظم البلدان

(37) فقد ظهرت في بلدان الشرق أيضاً (تشيكوسلوفاكيا، يوغوسلافيا) مفاعيل أبار 68، والأشكال الخاصة لرفض الشبيبة (موسيقى البوب)، والحركات البيئية، إلخ... إن التفسير المادي الاجتماعي - الاقتصادي أمر بديهي بهذا الصدد حيث أن الظواهر نفسها قد برزت في الاتحاد السوفياتي بتأخر يتراوح بين 10 و15 عاماً.

(38) باستثناء جمهورية ألمانيا الديمقراطية، المندجة جزئياً في المجموعة الاقتصادية الأوروبية بفعل اتفاقاتها مع جمهورية ألمانيا الاتحادية.

(39) إن الضغوطات التي تمارسها البنوك الغربية على يوغوسلافيا وبولندا والمجر هي الأقوى. وعلى العكس من ذلك، دعمت هذه البنوك نفسها انقلاب باروزلسكي على نقابة التضامن، حيث ان إلغاء حق الإضراب والإضرابات الحاصلة كان شرطاً ضرورياً لتمكين بولندا من دفع دينها الخارجي.

الرأسمالية شبه - المصنعة باعتبارها مادة دعاوة رائعة ضد الاشتراكية على امتداد سبعين عاماً فضلاً عن النصف الأول من الثمانينات . وقد وضعت حاجزاً قوياً أمام طريق تبني أهداف معادية للرأسمالية في النضال ضد الأزمة من قبل البروليتاريا العالمية . وكانت واحدة من الأوراق الراححة بيد البورجوازية في موقفها الرجعي «المعادي للإصلاح» ، وفي هجمتها المحافظة الجديدة والليبرالية الزائفة .

ليست الدعاوة البورجوازية هي التي خدعت الشغيلة في البلدان الرأسمالية بتغذية صورة الواقع السوفياتي . بل إن المظاهر السوداء لهذا الواقع التي بدأت تلحظها الجماهير العاملة هي التي غذت الدعاوة البورجوازية . وكذلك الأمر فإن التأخرات في الثورة البروليتارية في الغرب هي التي غذت - وتستمر بتغذية - أزمة النظام المخصوص في الاتحاد السوفياتي ، وقد كبحت أزمة النظام هذه تطور الثورة في أبرز البلدان الرأسمالية .

غير أن الحالة المقابلة هي أيضاً صحيحة . إن أي تقدم نوعي في النضال المعادي للبريوقراطية في الاتحاد السوفياتي ، وفي إضفاء الديمقراطية ، وفي تحسين شروط الحياة والعمل ، وفي النشاط الذاتي وحرية العمل للجماهير ، إن هذه الأمور كلها توجه ضربة رهيبية للبورجوازية العالمية وتفقد حجتها الأساسية ضد الاشتراكية وتحفز بشكل كبير النضال التحرري للجماهير العاملة ، سواء في البلدان الامبريالية أو في البلدان المسماة «عالمًا ثالثاً» .

الفصل الرابع

من أين أتى غورباتشيف؟ وماذا يمثل؟

ليس بوسعنا فهم «ظاهرة غورباتشيف» إلا باعتبارها التقاء بين تطور اجتماعي معين وحاجة اجتماعية معينة وبين شخصية تمتلك الميزات اللازمة لإعطاء هذا التطور وتلك الحاجة تعبيراً صارخاً في لحظة محددة من التاريخ. فغورباتشيف هو نتاج غليان داخلي للمجتمع السوفياتي، قبل أن يعزّز هو بدوره هذا الغليان.

هذا وتنطوي هذه المقاربة الماركسية الكلاسيكية لدور الفرد الخاص في التاريخ⁽¹⁾ على المجازفة بالاستهانة بالعوامل الاجتماعية بدلاً من تضخيمها. والواقع أنه ينبغي علينا أن ندرج في تحليلنا ذلك الثقل الذي ينوء بكل عبثه على اختيار الطاقم والذي هو في الحقيقة ثقل اجتماعي حتى، ولو لم يكن يعمل تبعاً لآليات واحدة في كل نمط من أنماط المجتمعات.

فلا يكفي المرء أن يكون طموحاً وماكراً أو مناوراً ماهراً ليبلغ قمة تراتبية ما سواء كانت بورجوازية أو دوتية - بيروقراطية (ما لم نذكر التراتبية الإقطاعية أو تراتبية المجتمع الآسيوي القديم). فثمة قنوات مخصوصة يعتمد بها كل مجتمع من المجتمعات، تتمازج فيها عمليات التنشئة العائلية والمدرسية والإمتحانات المتلاحقة التي تستخدم بوصفها كواشف للمؤهلات الخاصة التي يفترض توافرها في الأشخاص، وروائز تتيح للدوائر الموحدة المركز التي يشغلها «القابضون على مقاليد الأمور» (سواء كانت اقليمية أو محلية أو قطاعية أو وطنية) أن ترصد، وبالتالي أن تقدّر، الميزات والعيوب التي من شأنها تسريع مسيرة هذا الشخص أو ذاك نحو تبوء السلطة.

(1) أنظر مقالتنا «دور الفرد في التاريخ» في نيولفت ريفيو العدد 157، أنظر أيضاً مقالة صديقنا رومان روسولسكي،

«Über die Rolle des Zufalls und der «grossen Männer» in der Geschichte».

في كريتيك، العدد 14، السنة الخامسة، برلين 1977.

بشكل عام، ثمة كاشف رئيسي وهو التصرف في أوضاع الأزمة التي ستواجه هؤلاء الأفراد عاجلاً أم آجلاً، حيث من الممكن أن يستبقوا كل شيء أو أن يخسروا كل شيء، والامتحان النهائي للوصول إلى السلطة لا يأتي إلا في خاتمة هذه الاختبارات المتلاحقة. ولو نحن درسنا سيرة أي «زعيم» في أي بلد خلال هذا القرن أو القرون السابقة فإننا نلاحظ العملية نفسها في الانتخاب الاجتماعي التدريجي.

وكلما تسَلَّق «بطلنا» الدرجات المتعاقبة نحو السلطة تروح سمات الطبع المميزة تتأكد بوضوح أكبر وتبدأ بالتأثير بدورها على التطور الاجتماعي بحد ذاته. ومثال غورباتشيف جليّ بشكل خاص في هذا المجال.

■ سيرة عادية

هناك بعض الأمور الغامضة إلى حد بعيد في المراحل الأولى ذات المحصلة المتواضعة الأثر في سيرة غورباتشيف. عندما كان شاباً لم يثر انتباهاً خاصاً بوصفه موظفاً صغيراً في الكومسومول. لقد تم اختياره في مدينته الريفية لإرساله كطالب حقوق إلى جامعة موسكو ذائعة الصيت. لماذا؟ بالطبع، بسبب ذكائه المقرون بمقدرة على عدم لفت النظر إليه، وعدم تقديم أي دليل على الإفراط في الحماسة والإقدام أو العقل المبدع. إنه يظهر بالبحري كمحافظ نموذجي، علماً أنه، بلا جدال، محافظ موهوب جداً.

إننسب إلى الحزب في موسكو، وفي أوج هستيريا استئناف التصفيات الستالينية (قضية «القتلة ذوي القمصان البيضاء»⁽²⁾). هل تعاون مع الشرطة في تلك المرحلة؟ يبدو أن اقتراحاً بهذا المعنى قد قُدِّم إليه ورفضه. هل كان معارضاً للتصفيات؟ ربما⁽³⁾. لكنه كان قد أصبح معلماً في فن إخفاء مشاريعه ونواياه البعيدة. إنه محافظ متكيف مع الشروط القائمة للنظام الستاليني، مطبوع بوصمة الوسط الاجتماعي الذي يتطور فيه.

(2) ميشال تانو، غورباتشيف: هل سيتغير الاتحاد السوفياتي؟. نجد ملخصاً لشهادات مختلفة عن الفترة التي قضها غورباتشيف في موسكو، وبداية عمله في الكومسومول في كتاب وضعه ثمانية صحافيين في مجلة التايمز، ميخائيل، س. غورباتشيف سيرة ذاتية حميمة؛ وهم يشيرون بوجه خاص إلى ميله إلى فرض الرقابة القاسية على عدم الانضباط داخل المنظمة الشبابية، ومشاركته في الحملة المعادية للسامية في بداية الخمسينات.

(3) زدينيك ملينار، اونيتا، 9 نيسان/أبريل 1985.

عندما حاز على شهادته الجامعية وعقد قرانه في جامعة لومونوسوف، نراه يُرسل من جديد إلى ستافروبول للعمل في جهاز الكوموسمول. قفزة جديدة إلى الأمام، وغموض جديد. وفي العام 1962، وكان قد بلغ الواحدة والثلاثين من عمره، انتقل إلى جهاز الحزب، حيث أصبح أحد مسؤولي الزراعة. وقد عزز هذا الموقع - وفي ذلك علامة على تلك المرحلة - فنال شهادة دبلوم أخرى في التعليم العالي وهو دبلوم «مختص اقتصادي في الزراعة العلمية». وفي الوقت نفسه حظي بدعم كولاكوف وهو محام قدير ورئيس الحزب الشيوعي في ستافروبول، وعضو اللجنة المركزية، وكان كولاكوف رجلاً شديداً لاختصاص لتشرنيكو ومعاوناً مخلصاً لبريجينيف. وبعدها بقليل تولى منصب مسؤول الزراعة في اللجنة المركزية وبدءاً من نيسان/أبريل 1971 أصبح عضواً في المكتب السياسي للحزب.

اختاره كولاكوف في العام 1966 سكرتيراً أولاً للحزب في مدينة ستافروبول. وفي العام 1968 أصبح سكرتيراً ثانياً لمقاطعة المدينة نفسها. وفي العام 1970 سكرتيراً للمقاطعة لماذا؟ بفضل مواهبه كمنظم ومدبر دمث، وككادر محل الصراعات من دون كثير جلبه، وكمدبر Manager يطبق إصلاحات حذرة لتنمية فعالية الستام.

كان كولاكوف يعدّ علناً لمواقع أكبر. والواقع إن التقاء غورباتشيف بسوسلوف، وبريجينيف وبأندروبوف، في آن واحد في حمام المياه المعدنية في كيسلوفودسك، وهو الحمام الذي يقع في منطقته، كان يلبي هذه الغاية بما لا يقبل الجدل⁽⁴⁾.

ومرة أخرى، تظهر قدرته على الكتان بارزة للعيان، فهو لم يكن يكنّ لبريجينيف تقدير كبيراً لكنه كان يخفي مشاعره ببراعة حتى أنه كان يبدو في نظر جزء من الجهاز كـ«رجل بريجينيف».

في تشرين الثاني/نوفمبر 1978، صعد نهائياً إلى موسكو وحل محل كولاكوف كمسؤول للزراعة في اللجنة المركزية، بعد موت معلمه بطريقة غامضة.

إذا ما أردنا الاستعانة بالمعايير الموضوعية لتحليل مجمل هذه السيرة التي تبدأ روتينية لتتخذ، فيما بعد، طابعاً مشهدياً، نلاحظ أنها تتفق مع قواعد أكثر شمولاً. فالتاريخ يقدم لنا أمثلة لا تحصى عن مزايا «الرجال العظام» و«النساء العظيمات» أو عيوبهم، هم الذين لا

(4) يشير ارشي براون إلى أن سوسلوف وأندروبوف كانا يقيان صلات خاصة مع منطقة ستافروبول، كان سوسلوف سكرتيراً أولاً بين عامي 1939 و1944. وهي المنطقة التي ولد فيها أندروبوف (كيف وصل غورباتشيف إلى السلطة - 1978 - 1988)، في السلطات العدد 45، 1988).

يتألقون ما لم تتح لهم ظروف خاصة. إن الأفراد يتخطون ذواتهم على نحو خاص في ظروف استثنائية، إذ يجدون أنفسهم وقد أقحموا فيها فجأة⁽⁵⁾.

بالطبع ينبغي توافر الإمكانيات والمواهب اللازمة لهذا التألق، لكنها ليست أكثر من بذور لا تعرف سبيلها إلى النمو ما لم يتوافر لها قدر من الحرارة الخاصة. لقد أقر إميل فانديرفيلد، زعيم الأهمية الثانية، وكان يستقل القطار نفسه الذي نقل تروتسكي إلى بتروغراد في مطلع أيار/مايو 1917: «حتى ثورة أكتوبر، لم يكن يخطر لي ببال أن من الممكن أن يكون رجل تروتسكي قادراً على تنظيم كائناً من كان أو قيادته. كان يجسد في نظري المثقف الخالص، الذي يُضي نصف نهاره في القراءة والكتابة ونصف ليله في النقاش وبقربه السَّمَاوَر^(*) أو القهوة (...). كان يولّد لدي انطباعاً بأنه عازف بيانو بوهيمي ويتميز بهذا النوع من العصبية المنفلتة من عقالها التي تطبع نوعاً محدداً من الفنانين. وعندما جرى للاحتفاء به، فيما بعد، كمنظم للجيش الأحمر، اعتقدت أن في ذلك ضرباً من الخدع الدعاوية. لكنني اضطررت في نهاية المطاف إلى الإقرار بأنه لا يمكن الحكم على الأشخاص في مجرى الثورة إنطلاقاً مما كانوا عليه في المنفى السابق للثورة».

فضلاً عن ذلك، كل فرد تاريخي هو فرد ملموس، ليس بالمعنى النفسي وحسب، بل أيضاً بالمعنى الاجتماعي. فهو لم يولد ولم يتكوّن في شبابه بطبعه ومواهبه وإمكاناته وأفكاره المسبقة وأهوائه وعصبياته الخاصة. لقد ولد في محيط اجتماعي معين، مطبوع بقوة بالمجموعة الأوسع التي ينتمي إليها، فمن قبيل الغباء أن ننفي أن ابن مصري أميركي مليونير مصاب بالنوراستينيا^(**) سيسلك في أثناء أزمة 1929 - 1933 سلوكاً مختلفاً عن سلوك ابن عاطل عن العمل مصاب بالحالة نفسها. وثمة 99,9% من الحظوظ في أن لا يلعب أيضاً الدور نفسه في المجتمع على الرغم من سمات الطبع المشتركة.

لقد وضع ميخائيل غورباتشيف مواهبه في خدمة مجموعة اجتماعية أكثر اتساعاً - وهي البيروقراطية السوفياتية - من خلال سلوك ملائم لقواعد سيطرة هذه المجموعة وحاجاتها الموضوعية. وبدون هذا الشرط لم يكن من الممكن أن تخدم هذه القواعد والحاجات مسيرته.

(5) يقدم جميع هذه التفاصيل كريستيان شميدت - هاور، في كتابه غورباتشيف، الطريق إلى السلطة، ص. 53؛ ومارتن ولكر، بقعة العملاق، ص. 12 - 14؛ ومارك فرانكلاند، القارة السادسة.

(*) السَمَاوَر هي غلاية الشاي الروسية (م).

(**) Neurasthénie وبالإمكان ترجمتها بالإرهاق العصبي (م).

وثمة أزماتان مميزتان كانتا بمثابة الاختبار النهائي له. فعندما عبّر جهاز الحزب عن معارضته للتغييرات التي أدخلها خروتشيف على النُصب والتماثيل، أيد غورباتشيف هذه المعارضة في ستافروبول ودعم انقلاب سوسلوف - بريجنيف، الأمر الذي أوصله إلى اللجنة المركزية. وعندما فشلت الطريقة التي أُطلق عليها اسم ايباتوفو (الاستخدام الموسّع للجرارات) والتي أدخلها هو في زراعة الحقول في مقاطعته - بعد أن حققت نجاحات أولى - لم يتمسك بها (1987)، ورضخ للفرامانات الاستبدادية للجنة المركزية. فنُفذ التعليمات الآتية من أعلى بالرغم من حكمه النقدي على وجه الاحتمال. وكان هذا كافياً ليرتقي هو نفسه إلى الأعلى.

■ تفريعات البيروقراطية.

غير أن المجموعة الاجتماعية الأوسع قائمة بدورها على بنية ذات شكل خاص، بنية غير جامدة، أو على الأقل ليست بالجمود الذي يدّعيه أنصار نظرية «التوتاليتارية». وهكذا يظهر ميخائيل غورباتشيف عند مفترق طرق لسلسلة من التغييرات الجزئية داخل البيروقراطية السوفياتية نفسها. وهي تغيرات مستقلة، إلى حد بعيد، عن إرادته وحساباته الشخصية الخاصة. هذه الإرادة والحسابات التي تصاحب بشكل من الأشكال مسار حياته كلها.

لقد ولد في عائلة وصفها وصفاً صحيحاً صحافيون المانيون غربيون وبريطانيون، وهم مراقبون دقيقون للواقع السوفياتي، باعتبارها (أي العائلة) تمثل جزءاً من «الطبقة الوسطى الجديدة» في الاتحاد السوفياتي (ونحن نقول بالأحرى: الشريحة الوسطى الجديدة)، الناشئة من التصنيع «الاشتراكي»⁽⁶⁾. فغورباتشيف يمثل بالأصل، وبفعل هذه السمة بالذات، شخصية مختلفة كلياً عن خروتشيف وبريجنيتف وأندروپوف وتشيرنينكو، حتى لا نقول عن لينين وسفردلوف وتروتسكي وبوخارين وستالين أو مولوتوف الذين يتحدرون كلهم من طبقات اجتماعية سابقة على الرأسمالية أو رأسمالية.

(6) يشدد دايفيد ك. ويلس (امتيازات التوموكلاتورا، ص. 21 - 23) وديف موراركا (غورباتشيف، ص. 58 - 56) فضلاً عن ذلك، على الأصول «العالية» لغورباتشيف. وعلى تجربة الصدمة النفسية التي عاناها غورباتشيف خلال الحرب عندما كان مراهقاً. يشير ميشال تاتو (غورباتشيف: هل سيتغير الاتحاد السوفياتي؟ ص. 31) إلى الدور الذي لعبته الأيديولوجيا (التضليلية) البيروقراطية في استغلال مهنة والده كسائق شاحنة لإظهاره «كابن بروليتاري» على الرغم من وظيفته كقيادي في أحد الكوئوزات، ويشدد على الأهمية الخاصة لهذه الصورة في سيرته السياسية.

كان جده موظفًا متوسط الحال، مسؤولاً عن أحد الكولخوزات، وكان والده موظفًا متوسط الحال أيضاً يعمل سائق جرّارة. وزوجته، التي كان والدها صحافياً وإقتصادياً، كانت تعمل في حقلي الفلسفة والإجتماعيات. أما ابنته فقد عملت في مهنة الطب. فيما درس هو نفسه الحقوق ومن ثم الاقتصاد الريفي. ولم يعرف، عندما كان شاباً ناشئاً، النضال العمالي ولا الثورة ولا الحرب الأهلية ولا الحرب العالمية. إنه الممثل الأول لجيل من «الشيوعيين» السوفيّات، ما بعد الستالينيين، وصل إلى السلطة في الاتحاد السوفيّاتي متحرراً من وزن المعارك الكبرى ومن أسوأ صدمات الماضي.

إنه جيل يميل على نحو طبيعي إلى التعاطي مع المشكلات دونما تهويل، جيل مستقر في موقعه، مشدود إلى «المجتمع الاستهلاكي»، حتى ولو بطريقة أكثر تواضعاً بكثير من (اليابانيين) Yuppies^(٥) في البلدان الرأسمالية. لكنه في الوقت نفسه جيل أكثر تعليمياً من الجيل السابق، بتلقيه تعليمًا عاليًا وبنزوعه نزوعاً طبيعياً نحو الرؤية التكنوقراطية للأمر.

إلى ذلك فقد تأثر هذا الجيل بصعود وسائل الإعلام الجديدة وأولها التلفزة في الاتحاد السوفيّاتي، كما في بقية العالم. ومن المفترض أن يكون غورباتشيف واحداً من أبناء جيل كبير من الشيبة الموجودة في أعلى المواقع في الجهاز، والذين فهموا بسرعة أنه بإمكان التلفزة أن تكون سلاحاً بيد الحزب وأن تتمتع بسلطان كبير على الناس. ففي السابق لم تكن التلفزة تقوم بهذا الدور على الإطلاق، حيث كان المشاهدون يجلسون أمام أجهزة لا تبث إلا الملل. وقد عززت لديه رحلاته إلى الخارج القناعة بضرورة تغيير ذلك كله، فأصبح أول «خبير في العلاقات العامة» والشخصية التلفزيونية الأولى في تاريخ قادة البيروقراطية السوفيّاتية، والسياسي الماهر بالمعنى الغربي للتعبير، كما يلاحظ ديف موراركا^(٦).

من هنا تبرز عنده أول ميزة متناقضة يشترك بها مع أبناء جيله. إنه الجيل الذي يشمئز بعمق من الحقبة الستالينية (أو على الأقل ما يمكن أن يعرفه عنها من القراءات والحوارات مع

(*) ظاهرة شبابية هزت حقبة الثمانينات وأعقبت ظاهرة الهيبيين، لكنها تختلف عنها بنزعتها المحافظة عموماً وتكيفها مع نمط المجتمع الاستهلاكي الغربي بمختلف سماته الثقافية والأيدولوجية وسعيها إلى الترفي الاجتماعي الذي يتيح هذا المجتمع (م).

(7) يشير مارتن ولكر (بفضلة العملاق، ص. 257) إلى أنه خلال لقاء القمة في جنيف، «قبل أيام من افتتاح القمة وقبل قدوم ممثلي البيت الأبيض إلى جنيف»، قدّم الناطقون الرسميون السوفيّات ملخصات يومية إلى مركز الصحافة، وكانت كل منها تشكل حدث الساعة باستمرار. وقد عبر ذلك عن الجهود الأكثر تأثيراً ونجاحاً في مجال «العلاقات العامة» التي قام بها الاتحاد السوفيّاتي إزاء الرأي العام الغربي.

القدامى). إنه ييغض تصفياتها وشراستها التعسفية ومداخيلها الهائلة المحققة من النجاحات الاقتصادية، والتي تبدو له، انطلاقاً من ذلك، تبذيراً لا طائل تحته. إنه يرغب في أن يتحقق الاستقرار المهني (التثبيت في الوظيفة Tenure) فلا يبقى سيف التسريح مسلطاً على العاملين. لكن بعد انقضاء عقد من الآمال بين عامي 1953 - 1963، تبعه إحباط عميق، بدا له معه تاريخ الاتحاد السوفياتي الحديث، الذي يزداد جهوداً، مثقلاً بانعدام الفعالية والمساوىء نفسها التي ميزت حقبة الطاغية الدموي. إنه إذن ذلك الجيل الذي يحمل حيناً خفياً للتغيير إذا جاز التعبير، وذلك منذ بدء مسيرته، حتى لو لم يعلن ذلك. إلا إنه يحن إلى تغيير حذر وتدرجي دونما إفراط ولا رعونة على طريقة خروتشيف.

تنسجم هذه العقلية، المتأتية بطريقة شبه آلية من موقعها في البنية الاجتماعية ومن التاريخ «الجيلي» للاتحاد السوفياتي، مع واقع موضوعي يستحيل ألا يلحظه تكنوقراطيون متوسطوالموهبة، وغورباتشيف يتخطاهم ببساطة من حيث الذكاء كما من حيث الطموح. فإلى جانب النجاحات المشهدة في «المنافسة» مع الغرب، يتسم الاتحاد السوفياتي بشكل متزايد بإعاقات فاضحة ذكرناها في الفصول السابقة. وهذه الإعاقات تحد من فرص وإمكانات نجاح ورفاه وطموح كل بيروقراطي وبشكل خاص أولئك الأكثر طموحاً بين البيروقراطيين. فيروح هؤلاء يحملون بتغييرات عميقة يرونها ضرورية لإخراج البلد من وضعه الصعب.

أما من الناحية الموضوعية فالمسألة تتعلق بتوطيد سلطة الشريحة البيروقراطية وامتيازاتها وتوسيعها، تلك الشريحة التي يشكل البيروقراطيون جزءاً منها. كما تتعلق أيضاً بتحسين اشتغال الستام وليس بتغييره جذرياً. فهل يصح القول بأن ثمة عماهة، منذ البداية، بين مصالح هذه الشريحة المسيطرة صاحبة الامتيازات و«مصلحة الوطن (الأمة)» و«مصلحة الاشتراكية» متمثلة في شخصية ذاك الزعيم، غورباتشيف؟ يستحيل على أي شخص لا ينتمي إلى حلقة المقربين من ميخائيل غورباتشيف وشركائه في الجهاز الأعلى أن يجيب على هذا السؤال بطريقة مقنعة. غير أن الإجابة ليست أساسية. فالآليات المعمول بها لاختيار الأشخاص في قمة السلطة تضمن مسبقاً عدم وصول أي شخص لديه نية التغيير الجذري لبنية السلطة على حساب المصالح الاجتماعية والمادية الجماعية للشريحة.

ولا ينبغي تفسير الصيغة التالية: «غورباتشيف هو ممثل الجناح التكنوقراطي - التحديثي في البيروقراطية» بمعناها الضيق، أي بالمعنى شبه الوظيفي. فالمسألة لا تتعلق بالتميز الوظيفي بقدر تعلقها بتميز العقلية والأولويات والمواقف والتوجهات السياسية. فلم يظهر في الاتحاد السوفياتي تجمع لل«جامعيين» و«الخبراء» داخل الجهاز في مواجهة رموزه

الأقل ثقافة. ولا يتعلق الأمر أيضاً بانقسام بين «السياسيين» (جهاز الحزب والدولة بالإجمال) و«التقنيين» (جهاز الاقتصاد والمؤسسات العلمية - الثقافية). إن هذا الانقسام يخترق كلاً من المكونات الرئيسية للبيروقراطية: بيروقراطية المنشآت، وبيروقراطية الدولة (بما فيها الهيئات الاقتصادية المركزية) وبيروقراطية الجيش؛ وبيروقراطية «الكا. جي. ب.»، وبيروقراطية الهيئات الثقافية والهيئات شبه الرسمية (تعليم، صحة، إلخ.)، وبيروقراطية المنظمات الجماهيرية (نقابات، كومسومول، اتحاد نسائي)؛ وبيروقراطية الحزب.

وقد أصابت أرسولا شميديرير عندما اعتبرت أن جهاز الحزب هو المحدّد في نهاية التحليل. فهو يرأس ويضم في آن فروع البيروقراطية الستة الأخرى⁽⁸⁾. غير أن المؤدى الفعلي لهذا الاستنتاج يجب أن يتحدّد بدوره، بحكم أن درجة الاستقلالية و«الاشراف الذاتي» في كل من الفروع السبعة في الجهاز تتغير تغييراً حاداً تبعاً للحقبات المتعاقبة من حكم الدكتاتورية البيروقراطية.

كان الجهاز البوليسي مستقلاً عملياً عن جهاز الحزب في أسوأ مراحل الرعب والتطهيرات الستالينية (1934 - 1941؛ 1948 - 1953)، وكان خاضعاً بشكل حصري لإشراف ستالين ومكتب أمانته الدائم وياغودا وياغوف وبيريا. وعلى العكس من ذلك لم يكن الجهاز العسكري مستقلاً إلا بحدود ضئيلة بعد إعدام توكاشفسكي ورفاقه، أو على الأقل حتى مرحلة الهزائم العسكرية الكبرى بين عامي 1941 - 1942. غير أن هذا الجهاز الذي كان رمزه زيكوف، إستعاد بعد هزائم ربيع 1942 استقلالية متنامية بلغت أوجها في أثناء شبه الانقلاب الذي حصل عام 1953 وأتاح للمينكوف وخروتشيف أن يبعدا بيريا وأسوأ جلاوزة الغيبى أو الكا. جي. ب. عن السلطة في غضون ساعات فقط إثر موت ستالين⁽⁹⁾.

وبالطريقة نفسها اكتسب فرع المديرين الثانوي استقلالية أوسع منذ توطيد الدكتاتورية الستالينية، وهي استقلالية لم يفقدها إلا جزئياً إبان التطهيرات الكبرى. وقد سعى فرع المديرين هذا إلى توسيع هامش هذه الاستقلالية بشكل منهجي من خلال إصلاحات ليبرمان - تراييز - نيكوف (في الستينات) وكوسيفين (في السبعينات) وأندروبوف - غورباتشيف (في الثمانينات)، علماً إن نتائج هذا المسعى ظلت محدودة جداً حتى يومنا هذا.

(8) تختزل أرسولا شميديرير هذه المجموعات الصغرى إلى أربع في سوساليزموس («Die Logik der batshowschen Reformen» العدد، 7 - 8، 1987).

(9) أنظر في هذا الصدد بوجه خاص أنطون كوليندك، الأيام الأخيرة.

وينطبق الاستنتاج نفسه على الجهاز الثقافي - الأيديولوجي الذي حاول جهده التغلب من الإشراف الحزبي في أوج «نزع الستالينية» - وكان هذا هو معنى «البرلة» - كما سعى إلى اكتساب الإدارة الذاتية في بداية الستينات، ليعود فيها بعد ويخضع لسيطرة الحزب على نحو صارم في ظل سوسلوف. أما اليوم، فنشهد مرحلة جديدة من «الاستقلالية» تفرضها الأوضاع المستجدة كما تشكّل إحدى المكتسبات التي حققها هذا القطاع في نضاله الخاص، وهي استقلالية تتخطى إلى حد بعيد تلك التي حظي بها في مرحلة خروتشيف.

وعندما نقول إن معارضة «المحافظين» و«المحدثين» تخرق كلاً من القطاعات الرئيسية السبعة للبيروقراطية فإننا نفهم هذا الاستنتاج بمعناه المزدوج.

إنه يعني بادیء ذي بدء أننا نجد أنصاراً للـ«تغيير» والعصرنة وما يمكن تسميته بـ«التحديث الكنسي»، كالذي نجد مثيلاً له في التغييرات التي حصلت في المجمع الكنسي الفاتيكاني الأول والثاني، وهؤلاء الأنصار يوجدون في جميع مكونات الجهاز بما في ذلك الحزب والجيش⁽¹⁰⁾.

ولا ينبغي أن يغيب عن بالنا أن التعيينات في الوظائف الرئيسية داخل المراتب العليا تتم في الهيئات المعنية في بيروقراطية الحزب، حيث يتم الاختيار بين مرشحين جرى انتقاءهم بشكل مسبق للقطاع المعني وتدريبهم على العمل فيه (وحالات «الارتجال» في التعيينات التي تخرق القواعد الداخلية المحددة لمواصفات الوظيفة تزداد ندرة، ربما باستثناء قمة «الكا. جي. ب.»). وهذا ما يحدّد بالضبط طبيعة النوميكلاتورا.

فإذا كان قد تم اختيار أندروبوف في البداية ومن ثم غورباتشيف كأمينين عامين للحزب، فذلك يعود إلى وجود أغلبية من أعضاء الجهاز في الحزب، على الأقل داخل المكتب السياسي واللجنة المركزية، داعمة للتغيير بعد الجمود الذي ميّز حقبة بريجنيف، لا إلى وجود «تكنوقراطيين» استطاعوا فرض خيارهم من الخارج على «السياسيين» و«المؤدجين». إذا جازت العبارة.

لقد انتشرت الأقاويل حتى - وكان ثمة مثابرة على نشرها - حول أن اختيار مناصري التغيير هذين (وهما يعتبران مناصرين لتغيير تدريجي وحذر) تمّ بإيحاء من شخص واحد لا

(10) نعود في الفصل السابع إلى موضوع إجلال «المحدثين» محل «التقليديين» داخل الجيش.

غير، هو ميشال سوسلوف، الذي يجسد «ارثوذوكسية الحزب» إذا صحت العبارة (أي بيروقراطية الحزب) داخل الجهاز السوفياتي الحاكم⁽¹¹⁾.

ينبغي فهم الطبيعة السياسية غير الوظيفية، للخيار الحاصل لصالح التغيير بمعناها الأكثر عمقاً. فهذا الخيار يتلاءم مع المصالح الإجمالية للبيروقراطية في ظرف محدد ومعين، حتى ولو تم تدبيره وقام بإدارته جناح منها فحسب. لقد فقد جزء من البيروقراطية، بما في ذلك الجزء الموجود في قمم البيروقراطية، على نحو متزايد، صلتها بـ«البلد الفعلي»، وأصبح شيئاً فشيئاً خارج اللعبة بالنسبة للمجتمع بجملة. وأضحى الطريقة التي يحكم بها، على نحو متفاهم، عديمة الفعالية، لا بل خطيرة من وجهة نظر الدفاع عن السلطة، وعن امتيازات البيروقراطية باعتبارها شريحة اجتماعية. وقد راح الرجال والنساء في جميع فروع الجهاز يلحظون ذلك، ويصبون تعليقاتهم عليه بصوت خافت، وبدأوا يقلقون منه، ويطلبون بإعادة الأمور إلى نصابها. ومن بين أولئك الرجال والنساء بالذات طلع أندروبوف في البداية، ومن ثم غورباتشيف وأصبحا ممثلهم والناطقين باسمهم.

لقد تخطى ستيفن ف. كوهين وموشي لوفين النظرة المانوية لتطور (بل لعدم تطور) الاتحاد السوفياتي. وقد اتبعا منهجاً مماثلاً لمنهجنا توصلنا من خلال له إلى فهم التناقضات التي تحرك المجتمع السوفياتي. وهذا ما أتاح لهما أن يستشرفا عدداً لا بأس به من سمات «الغورباتشيفية» قبل وصول غورباتشيف إلى السلطة⁽¹²⁾.

يشير كوهين بحق إلى أن انقسام البيروقراطية بين «محافظين» ومجددين هو ظاهرة بنيوية وليست ظرفية⁽¹³⁾. غير أن تفسيره لهذا الانقسام هو بالأساس تفسير سيكولوجي وسياسي، فيما هو لدى موشي لوفين موضوعي واجتماعي قبل أي شيء آخر، وهو مصيب في تفسيره هذا.

ويحلل لوفين الصعود التدريجي للـ«انتلجنسيا الجديدة» السوفياتية، وعاداتها وانشغالاتها الجديدة، بما فيها العائلية. ويسمح لنا هذا التحليل، الذي يستند إلى العديد من الدراسات السوفياتية، بما فيها التحقيقات السوسولوجية، أن نقدر إلى أية درجة يمكن أن ينعكس تشكّل «الأوساط الصغرى» التي بدأ يتكوّن داخلها رأي عام مستقل عن البيروقراطية

(11) كريستيان شميدت - هاوير، غورباتشيف، الطريق إلى السلطة، ص. 63 - 64؛ ميشال تاتو، غورباتشيف: هل سيتغير الاتحاد السوفياتي؟، ص. 10 و86 - 87.

(12) ستيفن ف. كوهين، إعادة التفكير في التجربة السوفياتية. موشي لوفين، ظاهرة غورباتشيف.

(13) ستيفن ف. كوهين، إعادة التفكير في التجربة السوفياتية.

نفسها عبر إعادة طرح «المسلمات» و«القيم» وبشكل خاص الخيارات، سواء الفردية منها أو السياسية، إعادة طرحها من جديد على بساط البحث، هي التي كانت تعتبر من المحرمات في حقبة ستالين كما في حقبة بريجنيف⁽¹⁴⁾.

أما من حيث العوامل الموضوعية الدافعة في اتجاه التغيير فيبرز موشي لورين بشكل خاص التمددين (كان 49% من مجموع سكان الاتحاد السوفياتي يقيمون في المدن عام 1960 و58% عام 1970 و77% عام 1985). ويضيف إلى هذا العامل تطور فروع علمية جديدة كالسياسيات والاجتماعيات المترية، وتقنيات من مثل التحقيقات السوسولوجية المتميزة بديناميتها الخاصة⁽¹⁵⁾. وكل ذلك يدفع باتجاه الضغط من أجل التغيير وهو ضغط لا يمكن كبّحه.

كان لهذا الضغط أساسه الموضوعي وأساسه الذاتي في آن. وقد أفضى القلق الناجم عن تباطؤ النمو، والتحلل البطيء للعلاقات الاجتماعية - الاقتصادية التقليدية التي أرسيت في أثناء حقبة ستالين، والخوف المتنامي من عدم القدرة على الحفاظ على موقع الاتحاد السوفياتي في العالم، لقد أفضى ذلك كله إلى وعي ضرورة إجراء الإصلاحات العملية بغية تخطي الركود. وقد تعززت هذه القناعة بفعل الاستنتاج القائل بأن ثمة تراجعاً متنامياً في إشراف الحزب والدولة على «الأوساط الصغرى» التي بدأت تشهد انبعاثاً لرأي عام مستقل، رغم تبعثره وتشعبه. وقد أثار هذا الاستنتاج خوفاً فعلياً من انهيار فعلي لسلطة الحزب بحكم منطق الأمور، لا بل بحكم تحريك الجماهير الواسعة. وراح الخوف من «التغيير من الأسفل» ينتشر في صفوف البيروقراطية، الأمر الذي حفّز الوعي بضرورة إجراء «إصلاح فوقي» وقائي.

ويشير طارق علي⁽¹⁶⁾ بحق إلى البعد السياسي للظاهرة، متنبياً وجهة النظر نفسها التي عكسها الكاتبان الأميركيان هوغ ودانيال في تصديهما للأسطورة التي انتشرت في الدراسات الخاصة بالمجتمع السوفياتي في السبعينات⁽¹⁷⁾، والتي وصفته بـ «التوتاليتارية» و«الأوحدية». غير أن هذين الكتائين يميلان، إذ يفاضلان بين الانقسامات السياسية داخل البيروقراطية (يتحدث

(14) موشي لورين، ظاهرة غورباتشيف، ص. 63 وما يليها.

(15) موشي لورين، المصدر المذكور ص. 85 وما يليها.

(16) طارق علي، ثورة من فوق، ص. 171 وما يليها.

(17) جيرري ف. هوغ، الاتحاد السوفياتي والنظرية العلم اجتماعية؛ رويوف ف. دانيال، «السياسة السوفياتية منذ حقبة خروتشيف»، في جون و. سترانغ (بإشرافه) الاتحاد السوفياتي منذ حقبة خروتشيف وكوسيفين.

دانيال في هذا الصدد عن «بيروقراطية محاصّة»^(١٨) وبين الظواهر التي أدت إلى بروز رأي عام نقدي في المجتمع بأكمله، إلى الاستهانة بوزن الديالكتيك القائم بين الضغط من أسفل والمبادرات من أعلى. ويتوصلان حتى إلى الإستنتاج بأن المبادرة من أعلى (غورباتشيف) هي التي أطلقت كل شيء^(١٩). إن التاريخ الفعلي هو على العكس من ذلك تماماً، إنه تاريخ ديالكتيك ثلاثي متعاقب. ضغط من أسفل يؤدي إلى مبادرات من أعلى؛ ومبادرات من أعلى تُحدث تمايزات في الحركات الحاصلة في الأسفل وتعمّقها، وحركات من الأسفل تُحدث تمايزات وأعمال متناقضة في الأعلى، فتكتسب هذه الحركة شيئاً فشيئاً بمجملها دينامية تراكمية، مركبة، وانفجارية.

عند هذه النقطة من التحليل يمكننا أن نلاحظ ميزة متناقضة أخرى لظاهرة غورباتشيف. إن «تشطّي» المجتمع السوفييتي في ظل الدكتاتورية البيروقراطية لم يؤدّ فقط إلى التذير السياسي للطبقة العاملة، بل إلى عجز متنام لدى الجهاز عن معرفة، حتى لا نقول عن فهم، الوضع والتطور الاجتماعيين بمجملها^(٢٠). وقد ساهم في ذلك من دون أدنى شك التحجر والعقم الفكريان، فضلاً عن التخصص المهني العالي جداً (Fachidiotentum، كما يقول الألمان) غير أن جذر المشكلة هو سياسي - مؤسسي^(٢١).

ضمن هذه الشروط ليس من قبيل المصادفة أن تكون «الكا. جي. ب.» قد بقيت، مستندة إلى شبكة من المخبرين والجواسيس، الأكثر أهلية «لإعادة البناء» النظرية (ومن الأفضل القول التحليلية) الكلية للواقع الاجتماعي السوفييتي.

نُحدث بعض السمات الرئيسية التي يمكن أن نستقيها من لوحة الوضع ما يشبه صدمة

(*) Participationniste، بالأجنبية، وتعني تشارك البيروقراطية بتقاسم الحصص فيما بينها (م.م.).

(18) طارق علي، ثورة من فوق ص. 60.

(19) لذا يتم اللجوء بشكل متزايد إلى استفتاء الرأي العام من قبل علماء اجتماع سوفييت. والحال إن الحزب، ما لم نقل الدولة، الذي يكون ممثلاً للطبقة العاملة بشكل حقيقي وديمقراطي، ليس بحاجة لطريقة «غير مباشرة» مائلة ليُعرف بما يفكر به العمال، فهم يقولونه في جمعياتهم العامة فيما لو توافرت.

(20) ومن الخصائص الرئيسية لهذه المشكلة: سوء تمثيل الطبقة العاملة داخل الحزب الشيوعي السوفييتي؛ قلة الاجتماعات داخل المنشآت؛ وجود المشغلة والمدراء وموظفي الحزب وأحياناً الشرطة بشكل مشترك في هذه الجمعيات، الأمر الذي لا يحدّ بالطبع على الصراحة ضمن الظروف السياسية الملموسة في الاتحاد السوفييتي؛ الضغوط المتنامية لصالح الآراء المحافظة؛ العقاب المنهجي للنقد الإجمالي وللقند الجذري؛ الخوف الذي لا زال منتشرًا بين الناس من لفت النظر إليهم باعتبارهم «عناصر سيئة» ما لم يكونوا «معارضين»؛ غياب عام للديمقراطية الحقيقية، نقابية كانت أم سياسية.

الرعب. فالسمك قد بدأ يفسد من رأسه، والفساد - الذي لم يوفر «الكا. جي. ب.» نفسها - قد طال تبعاً الشخصية الثانية في المكتب السياسي، فرول كوزلوف ومن ثم عائلة الشخصية الأولى، عائلة بريجينيف⁽²¹⁾. وكان لا بد من إجراء عملية جراحية لتفادي السرطان وانهلال الجسم بأكمله.

■ كيف وصل غورباتشيف إلى السلطة؟

انطلاقاً مما أسلفنا يمكن فهم المفارقة التي تكمن وراء دفع «الكا. جي. ب.» لأندروبوف في البداية ومن ثم لغورباتشيف إلى قمة السلطة، لا بل وراء المساعدة العملية التي وفرتها لها. فوصول غورباتشيف بسرعة وسهولة نسبتيين إلى هذا الموقع يعكس تحالفاً يبدو في الظاهر «منافياً لطبيعة الأشياء» بين التكنوقراطيين، الذين يغلب في صفوفهم «الليبراليون»، و«الكا. جي. ب.»، وهو تحالف قام بوجه «ديناصورات» الزمرة التي تزعمها بريجينيف - تشيرينيكو. أما الأشخاص الذين لا يشكلون جزءاً من «جماعة غورباتشيف» والذين عرفوا صعوداً موازياً لهذه الجماعة بدفع من أندروبوف من مثل ليفاتشيف وريجكوف، فهم حلفاء ظرفيون لغورباتشيف، ودعمهم لهذا الأخير هو دعم مشروط.

وتؤكد الظروف نفسها التي تم فيها انتخاب غورباتشيف إلى منصب الأمانة العامة، من دون حدوث أي فراغ في السلطة ولا السعي إلى أي حل لمشكلة الاستمرارية بعد وفاة تشيرينيكو، على تدخل «الكا. جي. ب.» - الخفي وإثماً الفعلي - لصالح «المجددين». مع العلم أنه كان ثمة مرشحين منافسين محتملين لغورباتشيف في المكتب السياسي وأمانة المكتب. فقد كان هناك رومانوف من جهة، وهو رئيس الحزب في لينينغراد، وهو الموقع الذي يمثل - بشكل غير صريح إلى حد بعيد - المؤسسة العسكرية - الصناعية في الاتحاد السوفياتي، ومن جهة ثانية، فيكتور غريشين، رئيس الحزب في موسكو.

لقد دُفن ترشيح رومانوف العتيد في مهده بعد تردد إشاعات تم العمل على نشرها بشيء من المثابرة حول إدمانه على الكحول لا بل تورطه بأعمال الفساد. أما ترشيح غريشين فقد بدأ لفترة من الزمن أكثر جدية. لكن عشية الاجتماع الحاسم للمكتب السياسي الذي كان سيقدر انتخاب الأمين العام، تم توزيع ملف يتضمن معلومات متباينة ومقنعة حول

(21) ج. ميدفيديف، أندروبوف في السلطة، ص. 110 - 114، أنظر أيضاً زيمتسوف، الفساد في الاتحاد السوفياتي وب. ميناي، الكليتيقراطية.

أعضاء المكتب السياسي فتحدث عن الفساد الواسع المنتشر في قمة جهاز في الحزب والبلدية في موسكو، وهو ملف لا يمكن أن يكون مصدره غير «الكا. جي. ب.». نفسها. ولم يتعرض الملف لغريشين شخصياً بتهمة الفساد، لكن أذان تسامح البريجنيفيين القدامى، بل عماهم عن رؤية الأمور. وقد جرى إثبات إدمان ابن غريشين على الكحول. وضمن هذه الشروط أصبح انتصار غورباتشيف مؤكداً قبل إجراء الاقتراع.

أما أن يكون غروميكو هو الذي اقترح هذا الترشيح فأمر ذو مغزى. فالرجل من أعرق أعضاء المكتب السياسي ومن أعرق الرجالات الذين حافظوا على استمرارية السلطة. وقد أشار في خطابه إلى الميزات الشخصية والقيادية لغورباتشيف من دون أي تلميح إلى آرائه السياسية. ونُسبت إلى غروميكو في معرض إشاداته بغورباتشيف الصيغة التالية والتي كان لها وقع طيب عند المعنيين: «إن هذا الرجل يخفي وراء ابتسامته الجذابة أسناناً فولاذية»، فكانت بمثابة الضمانة للمحافظين البريجنيفيين بحيث تبدو الأمور وكأنها تسير قدماً باتجاه التغييرات التدريجية وليس باتجاه التغيير الجذري. وقد ردّ غورباتشيف الجميل بأن وجهه في خطاب الترشيح تحية ولاء ملؤها العاطفة لـ «للكا. جي. ب.». - واعتاد على الأمر منذ ذلك الحين⁽²²⁾ - وأشار بلهجة تفخيم إلى «الدور القيادي للحزب» الذي سيكتسب برأيه بعداً إضافياً (ونتساءل عما هو هذا البعد) بفعل التغييرات التي أصبح من اللازم إدخالها⁽²³⁾.

وقد تلقى كل الذين قد تقلقهم الآثار التراكمية للتغييرات التي تم إدخالها بالفعل - وبشكل أكبر تلك المفترضة - ضمانات من المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي في البداية، ومن ثم في أحداث كازاخستان.

(22) ينبغي أن نضيف أنه منذ ظهور غورباتشيف، أصبحت الكا. جي. ب. ممثلة في المكتب السياسي للحزب الشيوعي في خمسة عشرة جمهورية يتكون منها الاتحاد السوفياتي، فيما لم تكن ممثلة في السابق سوى في سبع منها.

(23) ومنذ ذلك الحين عاد غورباتشيف إلى الموضوع نفسه عدة مرات؛ وهي موضوع «تنامي الدور القيادي» (٩) للحزب في عملية البيروسترويكا، ويهدف الأمر كما هو واضح إلى تهدئة المخاوف المتنامية في جهاز الحزب. وهكذا أعلن في الكلمة التي ألقاها في ختام كونفرنس اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي غداة قضية يلتسين: «إن الحزب الشيوعي السوفياتي وكوادر الحزب هم الذين تقع على عاتقهم المسؤولية الرئيسية في إنجاح المرحلة التي شرعنا بها، مرحلة البدء بإنجاز المهام الجديدة». ويضيف أيضاً: «إنني مقتنع، بغض النظر عن أهمية المشكلات المطروحة هنا، أنه لا مناص من أن نركز إهتمامنا اليوم على إلقاء دور أكبر للحزب، ودور كل شيوعي في تحقيق عملية إعادة البناء، وتعزيز نشاطه السياسي، التنظيمي والأيدولوجي، والعمل مع الكوادر. هذه هي المشكلة الجوهرية والتي تتعلق بها جميع المشكلات الأخرى. لا نمتلك أية وسيلة أخرى أهلاً للثقة أكثر من الحزب. (...) من يقود ويحفز كل ذلك إذا؟ الحزب». (ملحق أنباء موسكو، تشرين الثاني/نوفمبر 1987، البرافدا 21 تشرين الثاني/نوفمبر، 1987).

في إطار الحملة على الفساد والتبذير اللذين ارتكبهما أصحاب المراتب العليا في الحزب والدولة، جرت في 16 كانون الأول/ ديسمبر إقالة أحد أعلام بريجنيف وأحد أصحاب المواقع الكبرى في السلطة، دينموخامد كونايف السكرتير الأول لجمهورية كازاخستان (وهي الجمهورية السوفياتية الثانية من حيث المساحة والثالثة من حيث عدد السكان) وكان الرجل قد احتل هذا المنصب في بداية الستينات، وأصبح منذ عام 1971 عضواً في المكتب السياسي للحزب الشيوعي (وهو المنصب الذي فقده في 12 كانون الثاني/ يناير 1987)، وتم استبداله بقيادي من روسيا الكبرى، وهو غينادي كولين.

وفي اليوم التالي لإقالته، أي في 17 كانون الأول/ ديسمبر عمت الانتفاضات شوارع المئات - آتاء، عاصمة جمهورية كازاخستان. وبالرغم من الإشارات المتواصلة إلى ضرورة «الشفافية» في الحياة الاجتماعية السوفياتية، لم يتم إعلام المواطنين بجذور هذه الانتفاضات واتساعها ونتائجها. وقد نقل مراسل لوموند (في عددها الصادر في 16 كانون الثاني/ يناير 1987) تقريراً عن الوضع إلى صحيفته يشير إلى أن عدد القتلى يتراوح بين أربعة عشر وخمسين قتيلاً. أما الإشارة الوحيدة للموضوع في الصحافة السوفياتية فقد وردت في صحيفة ليتيراتورنايا غازيتا (في عددها الصادر في 14 كانون الثاني/ يناير 1987) وهي تتحدث عن وفاة شاب متطوع في قوى الأمن قتله «طلاب كازاخستانيون قوميون». وحصلت المواجهة بين عدة آلاف من طلاب الجامعات والثانويات الكازخستانية كانوا يلوحون بياضات كُتبت بلغتهم، وبين مليشيا تابعة لوزارة الداخلية يدعمها «متطوعون في جهاز قوى الأمن» (دروجينيكي). أما الجيش فلم يتدخل.

والحال أن التظاهرات غير المسلحة التي قامت للاعتراض على استبدال قيادي وطني كازاخستاني بقيادي ينتمي إلى القومية الروسية قد أجوبت على الدوام بقمع عنيف جداً. وجرت محاكمات متواصلة انتهت واحدة منها على الأقل بالحكم بالموت على المتهم. ونقلت الكازخستانسكايا برافدا خبراً مفاده أن أحد المسؤولين المحليين في الكومسومول، م. راختنوف، واجه حكماً بالأشغال الشاقة لسبع سنوات لأنه «حرض الطلاب على استفزاز قوى الأمن بفظاظة وعلى عدم الخضوع لأوامر المليشيا».

والمدعش في هذه القضية هو عنف القمع من ناحية، والإدانة الوحيدة الجانب «للقومية الكازاخستانية» من ناحية أخرى، من قبل فريق غورباتشيف بأكمله ووسائل الإعلام في موسكو، وبدءاً بمخياييل غورباتشيف نفسه. فالطابع الشوفيني الرجعي لرفض إدانة القومية الروسية العظمى قبل أي طرف آخر، ومن جانب قيادي ينتمي إلى هذه القومية

بالذات، أمر لا يحتاج إلى أي تعليق.. إنها ضمانات إضافية تُمنح للجهاز بجملة: لست أمري ناج ولن أكونه يوماً، ولست دويتشك الروسي، هذا ما أعلنه ميخائيل غورباتشيف بصدد القضية المشار إليها.

وقد كان المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي، الذي عقد في شباط/ فبراير - آذار/ مارس 1986 مناسبة لتقديم برهان مماثل على مواقف غورباتشيف، حيث ظهرت سياسته الحذرة وتأكد للنوموكلاتورا بالتالي أنها أحسنت باختياره زعيماً لها في هذه الحقبة. لقد كان المؤتمر قبل أي شيء آخر مؤتمر البيروقراطيين وليس مؤتمر العمال والفلاحين، مثله مثل المؤتمرات السابقة لا بل بما يتخطاها من هذه الناحية. فمن أصل 28 مداخل على منصة المؤتمر - كان ثمة 8 مداخلين - أقل من 10% - يمكن أن يقال أنهم ينتمون إلى فئات العمال الناشطين فعلاً في المنشآت، وذلك بالمعنى الواسع للعبارة.

تكفي هذه الأرقام بذاتها لتشير إلى صحة حكم الماركسيين - الثوريين على الحزب الشيوعي السوفييتي، إنه حزب البيروقراطية وليس حزب الطبقة العاملة. وهاكم ما تطالغنا به إحدى الرسائل المنشورة في بريد القراء في صحيفة البرافدا في عددها الصادر في 7 كانون الثاني/ يناير 1986) «في الماضي كانت منظمة الحزب تعقد اجتماعاتها مرة واحدة في السنة على أقل تعديل. أما اليوم فلا يشارك معظم الشيوعيين في أية عملية تبادل آراء في المنشآت وذلك منذ عدة سنوات».

ويعزّز التشديد على دور الكوادر الذي يرد في كل التقارير، الانطباع بأن فريق غورباتشيف يأمل بتحقيق غاياته من خلال فرض انضباط كبير داخل البيروقراطية وحسن اختيار المسؤولين بشكل رئيسي. وشعار المرحلة هو: «المجال مفتوح للتكنوقراطيين الفعّالين».

وإذا كان غورباتشيف قد أشار في تقريره إلى الديمقراطية الاشتراكية وإذا كان العديد من المندوبين قد أعادوا طرح الموضوع في مداخلاتهم، فإن المقترحات والتعليقات المتعلقة بهذه المسألة تميزت بغموض يتخطى مجرد الحذر. ويشير غورباتشيف في خاتمة أحد المقاطع إلى أنه «ينبغي أن نتذكر أن لينين كان يرى أن جوهر السلطة السوفياتية نفسه يكمن في الإدارة الذاتية للشغيلة»، غير أن الجملة التي تلي هذه الفكرة تحدد بأن «الإدارة الذاتية لا تتطور خارج مؤسسات الدولة، بل في داخلها بالذات». فالأمر لا يتعلق إذن بهيئات جديدة، بل بالهيئات القائمة نفسها في ظل امبراطورية البيروقراطية.

والمح غورباتشيف بشكل لا يقل غموضاً إلى توسيع سلطة السوفيئات المحلية، لا بل

إلى «الديموقراطية المباشرة» من دون أي توضيح آخر. غير أنه أقرّ على الفور بأن هذه الهيئات لا تمتلك الكثير من الإمكانيات المادية. والحال أن هذا هو بالضبط ما أشار إليه ماركس حين قال: «إن أولئك الذين يسيطرون على فائض التاج الاجتماعي هم الذين يسيطرون على المجتمع أيضاً». وفي الاتحاد السوفياتي يسيطر جهاز الدولة المركزي، أي البيروقراطية، على فائض التاج الاجتماعي. وليس وارداً بالنسبة له على الإطلاق أن يتخلل عن هذه السيطرة. هذا ما أعلنه غورباتشيف جهاراً وبسرية عالية وسط التصفيق الحماسي للمؤتمرين البيروقراطيين. وكان ذلك تعبيراً عن إحدى لحظات ذروة السعار في المؤتمر.

إن جذر المشكلة هو مع ذلك واضح. فالديموقراطية الاشتراكية ليست ضرورة معيارية ولا «مثالاً أعلى» ينبغي بلوغه خطوة خطوة. إنها عبارة عن ضرورة عملية مباشرة من أجل حسن اشتغال الاقتصاد والمجتمع السوفياتيين. فبدون هذه الديموقراطية، يستحيل على الاقتصاد المخطط أن يتعرف على تفضيلات الشغيلة باعتبارهم متجين، وكذلك على تفضيلاتهم باعتبارهم مستهلكين. ونتيجة هذا الجهل في معرفة التفضيلات، يستحيل أن يتم التوزيع المتساوي، قدر الإمكان، للنتاج الاجتماعي ولقائض التاج الاجتماعي. أما استشارة قوة المبادرة والمعرفة الكامنة لدى الطبقة العاملة السوفياتية اليوم فتبقى ضمن هذه الشروط ضرباً من ضروب السراب. ويبقى تحقيق مشروع غورباتشيف بالمقابل معلقاً في الهواء أو أنه يستند إلى النية الطيبة لدى البيروقراطيين.

وتجد الضمانات التي قدمها غورباتشيف للنوموكلاتورا بمجموعها في المؤتمر السابع والعشرين إحدى تعبيراتها أيضاً في تبني برنامج تمت صياغة الجزء الرئيسي منه في ظل أسلاف غورباتشيف⁽²⁴⁾.

■ المؤتمر السابع والعشرون للحزب والانعكاس الخجول للاستياء العمالي

حتى في مؤتمر البيروقراطيين هذا لم يغيب صوت الطبقة العاملة غياباً كلياً. واللافت للانتباه في المداخلات القليلة التي قام بها العمال والعاملات في المؤتمر كما في بعض رسائل العمال التي ظهرت في الصحافة السوفياتية، هو الاستياء الواسع الانتشار - بل إننا نميل إلى اعتباره استياءً معتمداً - في صفوف الطبقة العاملة إزاء المصاعب التي تواجه التعمون، وإدارة المنشآت والاتحادات الصناعية. ومن الممكن المجادلة إلى ما لا نهاية حول المغزى

(24) نعود إلى تناول البرنامج الذي تبناه المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي في الفصل التاسع.

«الايديولوجي» لهذا الاستياء. ونظراً إلى الجهل الذي يسود، ليس فقط في الغرب، بل حتى لدى البيروقراطيين السوفيات حول ما يفكر به الشغيلة بالفعل، يبقى ذلك من قبيل التقديرات التي لا طائل تحتها. بينما تبدو الصلة السببية شبه المباشرة بين الشروط المادية للطبقة العاملة، ونتائج إصلاحات غورباتشيف واستياء العمال، شديدة الوضوح.

تهدف جميع هذه الإصلاحات إلى ربط مداخل العمال بأدائهم الفردي. والحال أن هذا الأداء هو نتاج الظواهر الاقتصادية، والتي لا يملك العامل الفرد، فضلاً عن تجمعات العمال، أي فعل فيها، كالتزود المنتظم بالمواد الأولية، ونوعية الآلات وإصلاح الأعطال، واختيار التكنولوجيات، وتنظيم العمل، الخ؛ أكثر مما هو نتاج المشاركة على العمل، والانضباط، والجهد الجسدي، وحتى المهارة التقنية. ويجازي العمال والعاملات بشكل منهجي بمدخلهم بفعل سوء اشتغال الاقتصاد الذي لا يتحملون أية مسؤولية فيه، وهم يشعرون إزاء هذا الوضع يظلم كبير. ويعبرون عن استيائهم بشكل علني متزايد. وبالقدر الذي يشدد فيه غورباتشيف على الحساب الفردي للأجور - وخاصة بإثارته للصيغة الستالينية النموذجية حول «النضال ضد ذهنية المساواة البورجوازية الصغيرة» - بالقدر الذي تشق فيه المطالبة بالإشراف العمالي على الإنتاج، لا بل بالإدارة العمالية، طريقها إلى الأمام.

وتتخذ بعض الأمثلة التي يذكرها العمال طابع الفضيحة. فبحسب البرافدا الصادرة في 1 آذار/ مارس 1986، لا يفضح أ. س. سوشانوف، عضو فريق العمل في موسميترستروي، التزود غير المنتظم بمواد البناء وأنابيب الحديد المصبوب وطلع التجهيز الأخرى التي تسبب بإيقاف الأشغال وتأخيراتها الدائمة وحسب، لكنه يكشف أيضاً عن أن نسبة العمال الذين يقومون بعمل يدوي فقط لا تزال هي نفسها منذ نصف قرن: حوالي 40%، وهذه الأعمال اليدوية تنجز بواسطة مطارق شبيهة بتلك التي كانت تستخدم عام 1935 وأسوأ نوعية منها.

ويضيف الشخص نفسه: لقد زدنا عام 1981 بآلة مركبة لأعمال الحفر والردم، لكن هذه الآلة كانت غير فعالة على الإطلاق. واضطرونا إلى إعادة العمل على الأشغال التي نفذتها الآلة بواسطة فرق عمل يدوية.

وبعد انقضاء عامين تقريباً لم يتغير هذا الوضع من هذه الناحية في الورش الكبرى. وهاكم تذكراً أحد رؤساء القطاعات، الذي أوردته أنباء موسكو في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987: «أننا نشتغل بدون أدوات عمل. لقد حرمونا من آلات نقلها إلى المحطات التي سوف تُشغل قريباً. فمن المفترض أن نركب قوالب كبيرة ولكننا لا نملك ما يمكننا من القيام

بهذا العمل، نحن مضطرون لصنع القوالب بأيدينا، فننقل الباطون بواسطة الرفوش ولا غنى لنا عن المعول. هذا ليس عملاً حديثاً، وكاننا في العصر الحجري. يجري تسليمنا الباطون بالقطارة: شاحتان في اليوم. وهكذا نبقي مكتوفي الأيدي».

وتكشف عاملة مصنع غزل الكتان ف. ن. بليتنجوفا في خطابها أمام المؤتمر الذي نشرته البرافدا في عددها الصادر في 27 شباط/ فبراير 1986، عن أن الاتحاد الصناعي الذي تعمل فيه والمتخصص بصناعة القماش المنزلي من الكتان يواجه مشكلة تناقص زبائنه بشكل دائم نظراً لتنوعه متنوجاته السيئة وافتقارها للذوق. وتضيف: «يجري الحديث دائماً عن ضرورة تجهيز المصنع، غير أن إعادة البناء هذه قد أُجلت مرات عدة من خطة خمسية إلى أخرى. ويزيد عدد العملات اللواتي ترفض العمل في المشاغل التي تُصنع فيها الخيطان نظراً لوضعها الصحي المزري وللغبار الذي يملؤها. ولهذا فإن الاختلال بين صناعة الغزل ومشاغل النسيج يتزايد باستمرار».

وتظهر التذمرات الأكثر حدة من خلال الاحتجاجات التي نجحت سبع وعشرون عاملة لم تحضرن المؤتمر بنشرها في البرافدا. ففي عددها الصادر في 18 آذار/ مارس 1986 بينت العاملات أنه على الرغم من أنهن عاليات المهارة كمشرفات على اللحام الكهربائي، فإنهن يُستخدمن في منشأة نوفوموسكوف لصناعة قساطل المياه الجارية في مشاغل ملحقة تصنع البورسلين المطلي بالخزف. إنه عمل لا يتطلب مهارة، ويتم بشروط صحية وأمنية غير مقبولة، بلا ثياب عمل ولا حماية من الغبار، وأحياناً حتى من دون دفع أجور ساعات العمل التي تجري في المشاغل! وهذا ما يحدث في منشأة تم بناؤها رسمياً قبل عشرة أعوام. لكنها ما زالت تستخدم التقنية نفسها والتجهيز نفسه اللذين كانا سائدين في «زمن الأجداد».

لكن هاكم الجانب الأكثر دلالة في هذه القضية. لقد كانت الشكوى علنية. فقدمت إدارة المنشأة نقداً ذاتياً. ووعدت بتلبية جميع مطالب العاملات. ومن ثم مضى الوقت وعاد الصحفيون إلى المصنع، فلم يجدوا أن شيئاً قد تغير عملياً وانتهى تقريرهم بهذه الجملة الغامضة: «ثمة مشكلات تقنية معقدة لا نستطيع حلّها بين ليلة وضحاها». لكن ما هي هذه «المشكلات التقنية المعقدة» التي تمنع توفير ثياب العمل لسبع وعشرين عاملة. أو الحد الأدنى من الحماية لهن.

إذا ما درسنا بدقة مجموع القضايا الاقتصادية التي يطرحها العمال في الاتحاد السوفياتي نلاحظ أننا إزاء انبعاث ردود فعل طبقية. وهي ظاهرة أكثر أهمية بكثير من جميع المطالب

المباشرة والشكاوى السائدة. إن ردود الفعل السلبية التي أبدتها العديد من العمال إزاء سستام فرق العمل، والتي كشفتها مقالة في مجلة ايكو لاقت صدى واسعاً، تعود، تبعاً لهذا التحقيق الرسمي، إلى التماسك والتضامن الجماعيين لدى العمال في أماكن عملهم، وهما مهتدان بفعل سستام فرق العمل، بينما يبدي العمال تعلقاً محموماً⁽²⁵⁾. ولهذا السبب أيضاً يبدي العمال عدائية إزاء ذلك الجزء من إصلاحات غورباتشيف الذي يهدف إلى فردنة الأجور.

وقد حاول غورباتشيف إعادة الاعتبار للستاخانوفية وإطلاق تجارب مماثلة بالكاد موهبة. غير أن العاملة بلتينجوا قد تجرأت في خطابها الذي أشرنا إليه أمام المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي على القول إن «بعض منظمي المنافسة يحددون معايير لمستويات مرتفعة اصطناعياً (...). ويجعلون أفضل العاملات الطليعات يقمن بأعمال يدوية، لكن النتائج تميز لصالح العاملات الطليعات وحدهن. ومن هنا تأتي الأرقام القياسية المدهشة. وهذا هو بالضبط سر الستاخانوفية الذي تعتبره هذه العاملة بحق متعارضاً مع تقليد البروليتاريا ومصالحها وحسن العدالة لديها».

ويظهر مجموع قضايا الطبقة العاملة السوفياتية كبيراً بشكل خاص من خلال الخطابات التي أُلقيت في المؤتمر السابع والعشرين، بما فيها خطابات المسؤولين الرئيسيين. فهم يؤكدون أن التزوّد بالمواد الغذائية النوعية غير منتظم وغير كافٍ. وهذا يتسبب بضغط تضخمي خطير. ويؤكدون أن شروط السكن هي أبعد من أن تفي بالحاجات. ويكشفون نواقص خطيرة في المجالين الصحي والأمني للعمل.

وقد تمت الإشارة في شكل خاص إلى لامبالاة مدراء المنشأة والقادة السياسيين إزاء حاجات الجماهير الكادحة ومتطلباتها. ويكشف عامل المنجم ج. م. شاتالوف في عدد البرافدا الصادر في أول آذار/ مارس 1986 عن أن مئة وخمسين روبلاً قد صرفت في الحوض المنجمي الذي يعمل فيه من أجل الإنتاج ولم يخصص روبل واحداً للمراكز الثقافية والرياضية لعمال المناجم⁽²⁶⁾. وتذكر العاملة ج. س. كومستيكوفي، البرافدا في 3 آذار/ مارس

(25) ايكو، العدد 8 - 1985.

(26) كان المحارب القديم الذي طلب الكلام في المؤتمر السابع والعشرين، عامل منجم سابق (محقق أعلى اليوم في تروست ستاخانوف- شاشتوسرول). ويُعرب ك. ج. بتروف في البرافدا الصادرة في 2 آذار/ مارس 1986 عن استيائه من أن آلة الردم الكهربائية ذات الترجيعات الخفيفة التي ابتكرها معهد سيبيريا في أكاديمية العلوم، لم يُنتج بالسلسلة كما لم توضع بالخدمة، وتساءل لماذا هذا الاستخفاف بصحة عمال المناجم؟ وكان بتروف هذا أحد رواد الستاخونوفية.

1986، أنه خلال الخطة الخمسية الثانية عشر كان من المفترض بناء عشرة آلاف مسكن لعمال غلافبا مستروي، وهم العمال الذين بنوا سكة الحديد الجديدة الكبرى في سيبيريا الشمالية. والحال أنه تم بناء ألف مسكن وحسب. وكانت النتيجة تبذل كبير في اليد العاملة. والحال أن ثلث العمال يبذلون عملهم كل سنة لأنهم مستأؤون من الشروط الحياتية.

وقد بين كثرة من المداخلين في المؤتمر أنه قد أصبح من التقليد الشائع أن تُعتبر المصروفات الاجتماعية غير ذات أولوية أو توضع على خانة الانتظار، أي أنها تتحقق على يد وحدات أو اتحادات صناعية فقط وذلك إذا بقي شيء من الموارد بعد تأمين المصروفات المساهة اقتصادية.

هذا وقد صرح المكلف بالايديولوجيا داخل المكتب السياسي في الحزب الشيوعي السوفيياتي ج. ك. ليغاتشيف، إنه ينبغي خلق «جو دائم من الصدق والنزاهة والصرامة في المبادئ الحزبية والحقيقية». والمعجب في الأمر أن أولئك الذين يتمتعون بالمنافع المادية الضخمة على حساب «الفقراء الجدد» والعمال والعاملات اليدوين والكوخوزيين العاديين يتجرأون على اتهام جزء كبير من المجتمع السوفيياتي «بالانفلاق في عالم المصالح والرغبات الأثانية الضيقة»! هذه الصيغة التي يستخدمها المحافظ المفرق في محافظته ماركوف، وهو البيروقراطي الذي يرأس اتحاد الكتاب، لإدانة الكتاب وكتاب السيناريو السوفييات اللا واقعيين، والذين يسعون على الأقل إلى وصف المجتمع السوفيياتي كما هو.

ليس من قبيل الخبث والتهافت أن يصار بشكل دائم إلى المنادة «بالمنفعة المادية». من جهة، وذلك من خلال التشديد على مكافأة كل إنسان تبعاً لعمله، وأن يتم السعي إلى تنمية الإنتاج من خلال الوعود بزيادة الأجور تبعاً لهذه التنمية، وأن يوضع، من جهة ثانية، أولئك الذين «يحسبون الأمور بالروبلات»، على منصة التشهير، فيما تجري المحافظة بغيرة على أكذاس الروبلات التي يتصرف بها البيروقراطيون! ليس هذا هو المصدر الأساسي لغياب الصدق وانتشار الخبث والكذب واللؤم بشكل واسع في الاتحاد السوفيياتي؟.

وكيف لا نذكر في هذا الصدد الملاحظات المتنورة التي أبداها من أصبح اليوم رئيس الحزب في موسكو، يلتسين، والذي يبدى تعجبه من الأمور التالية: «كيف أننا نذكر المشكلات نفسها في كل مؤتمر؟ ولماذا ظهر في قاموس الحزب تعبير الجُمُود الذي هو تعبير غريب علينا بكل تأكيد؟ ولماذا لم ننجح منذ سنوات عديدة باستئصال جذور البيروقراطية

والظلم الاجتماعي والمساوىء؟» ومن ثم يأتي الجواب التالي: «لأن بعض موظفي الحزب لا يتجرأون على تقدير وضعهم ودورهم الخاص في الوقت المناسب وبشكل صحيح»⁽²⁷⁾.

هل يُحكم على بلد عدد سكانه مئتان وثلاثون مليون نسمة بالجمود والفساد الاجتماعي الواسع، لمجرد أن «بعض موظفي الحزب» يفتقدون الشجاعة؟ ومن سيصدق هذه الخرافات؟.

وقد كان التشهير العلني بالامتيازات التي تتمتع بها البيروقراطية إحدى السمات المميزة للمداخلات العمالية في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي.

صحيح أن التشهير العلني بهذه الامتيازات، وبطريقة أكثر وضوحاً من قبل، كان قد بدأ في المرحلة السابقة على المؤتمر. فقد تمت الإشارة إلى المتاجر الخاصة التي كان ينبغي وجودها المجددون بالنظام على امتداد سنوات، في خطاب يفتوشنكو في مؤتمر الكتاب في جمهورية روسيا الاشتراكية الفيدرالية السوفياتية⁽²⁸⁾. وقد أشار بعض المداخلين في المؤتمر إلى هذا الموضوع إشارة خجولة.

لقد ويُبهم غروميكو بعنف في مداخلته، محوِّلاً النقد من نقد شريحة اجتماعية إلى نقد عادات فردية وأسلوب عمل: وهذا مكر معهود في الايديولوجيا البيروقراطية، فبحسب غروميكو، إذا كان مبدأ النقد مبرراً، من غير المبرر نقد «الشيوعيين الشرفاء» بلا موجب. ولكن ماذا لو كان هؤلاء «الشيوعيون الشرفاء» يتمتعون هم أيضاً بامتيازات غير مبررة تشعر حيالها جماهير العمال بظلم كبير؟ إن رجلنا الأخلاقي الدقيق لا يذكر لنا كيف يمكن التصرف في حالة مماثلة⁽²⁹⁾...

(27) البرافدا، 27 شباط/فبراير 1986. يضيف يلتسين انه لم يمتلك هو نفسه الشجاعة الكافية للتدخل بهذه الطريقة في المؤتمر السابق. وتظهر الجراءة المطلوبة للتدخل بوضوح أكبر عندما نتذكر ما جرى لأحد قادة الكومسومولات على المستوى الوطني ليف كاربينسكي في العام 1975 عندما تدخل مطالباً بإصلاحات ديمقراطية، فجرى تحطيمه مهيناً على الفور. أما إيفان كودينكو، الذي كان مكلفاً باختبار أشكال جديدة للإدارة في الكولخوزات في كازاخستان خلال الستينات، فقد سيق إلى المحاكم ومات في السجن عام 1974، لمجرد انه حاول التعرض لبعض البيروقراطيين المحليين. وبإمكاننا أن نذكر عدداً لا يحصى من الأمثلة (أنظر بهذا الصدد مقالة ستيفن ف. كوهين، في The Nation، 3 أيار/مايو 1986).

(28) أنظر ترجمة الخطاب في روج، 27 شباط/فبراير 1986. ونشرت البرافدا في 13 شباط/فبراير 1986 رسالة شخص يدعى ن. نيكولايف، في كازان يطالب فيها بإلغاء المتاجر الخاصة والعيادات الخاصة والمطاعم الخاصة بالبيروقراطية. وظهرت رسالة مماثلة في سوفيتسكايا روسيا في اليوم نفسه.

(29) يدين الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، أركادي ن. تشيفشينكو، الامتيازات الهائلة التي يتمتع بها كبار المتنفذين في الدبلوماسية السوفياتية - بمن فيهم غروميكو - في كتابه القطيعة مع موسكو Breaking

وقد تساءل عليّيف عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي، في مؤتمر صحفي محموم بما فيه الكفاية كان قد تزامن مع المؤتمر السابع والعشرين، عن المتاجر الخاصة، فتلقى جواباً يتميز بذلك اللؤم الذي ينم عن قسط كبير من انعدام الحس والذوق عند البيروقراطيين السوفيات، حتى لا نقول عن انعدام قناعاتهم الشيوعية: «إن القادة يعملون بمعدل 24 ساعة في اليوم وينبغي أن يكون ثمة متاجر مفتوحة ليلاً ونهاراً بتصريفهم»⁽³⁰⁾.

هل يعمل البيروقراطيون بالفعل أكثر من عمال المناجم وسائقي الشاحنات وعاملات النسيج المضطرات للوقوف في طوابير أمام المتاجر لساعات طوال، واللواتي من المفترض أن يهتمن بالأعمال المنزلية في مناخ التمييز الجنسي الذي ما زال سائداً في العائلة النواتية السوفياتية، واللواتي يتألف يوم عملهن من 16 ساعة بالمعنى الحرفي للتعبير إن لم يكن أكثر! وما هذه الديماغوجية الخسيسة التي ينطوي عليها التظاهر بعدم التمييز بين ساعات فتح المتاجر والتناسب بين التموين ونوعية المنتجات الموفرة!

والحال أن ما يجعل تطور هذا الاستياء العلني متفجراً بالنسبة للبيروقراطية هو أن البيروقراطية، على عكس البورجوازية أو أية طبقة مهيمنة أخرى، لم تقطع الحبل السري الذي يصلها بالطبقة العاملة. فثمة سستام من الأروعة المتصلة يصل بينهما وهو سستام مختلف نوعياً عن «الحراك العامودي» الذي تعهده البلدان الرأسمالية. ذلك أن العامل في هذه البلدان يضطر لمراكمة ثروة مالية إذا ما أراد التحول إلى رأسمالي. وهو أمر مستحيل بالنسبة له إذا اعتمد على أجره وحسب. أما في الاتحاد السوفياتي فيمكن العامل أن يرتقي اجتماعياً إذا ما اختارته البيروقراطية لمنصب إداري، أو إذا ما فرض نفسه على هذا المنصب. وهذا ما تلجأ إليه البيروقراطية إذا ما أرادت «تنظيف» اليد العاملة من عناصرها الأكثر نقدية والأكثر ميلاً إلى المبادرة⁽³¹⁾، لكن إذا تحول هؤلاء العمال الطليعيون إلى نقاد للسستام فإن هذه الدينامية تهدد النوموكلاتور عندئذ بالخطر.

With Moscow؛ ومع العلم إن هذا الشخص وصولي ولا يمتلك أية قناعة سياسية فإن الأوصاف التي يقدمها تبدو صحيحة.

(30) لقد نقلت صحيفة ليبراسيون الفرنسية وقائع هذا المؤتمر الصحفي بإسهاب في عددها الصادر في 28 شباط/فبراير 1986. وثمة تفاصيل ممتعة حول شخصية عليّيف في كتاب زيمتروف، الفساد في الاتحاد السوفياتي. ويقدمه مارتين ولكر (يقظة العمال) كأحد موجّهي النضال ضد الفساد. غير أن هذا الحكم يبدو على ضوء كتاب زيمتروف مدعاة للخطر.

(31) ينشد رودولف باهرو على هذه الظاهرة في كتابه البديل؛ كما شلّد العديد من الكتاب الآخرين على الموضوع نفسه.

وقد أشار كتاب مثل ديفيد لاين وشلوجيل ودانييل وغيرهم إلى العدد المرتفع نسبياً من العمال الذين ما زالوا أعضاء في الحزب الشيوعي السوفياتي. فقد كان 44,1% من أعضاء الحزب عمالاً يدويين عام 1983. ولكنهم يستهينون بشكل عام بالطابع الشكلي البحت لهذا الانتساب لا بل بطابعه اللا - سياسي⁽³²⁾. فلا ينبغي أن نرى فيه بشكل خاص انتساباً آلياً لسياسة الكرملين، سوى في بعض مجالات السياسة الدولية بالطبع.

لكن ما أن يبدأ هؤلاء الأعضاء بالكلام - وخاصة بالكلام ضد عادات النوميكلاتورا ونوازعها وتفضيلاتها وقراراتها - فإن التداخل بين الأعضاء العمال في الحزب الشيوعي والشرائح الدنيا من البيروقراطية يطلق سيرورة مهددة للطاغم السوفياتي الحاكم بمجمله.

إن غورباتشيف يشرع بإصلاحات تدريجية ومحدودة حتى لا يُخيف الجهاز، وحتى لا يبدو مغامراً، وحتى يتفادى مصير خروتشيف. إنه شاب نسبياً. وهو يستطيع (ويريد) أن يستمر. غير أن دعواته تعزز يقظة الرأي العام. فقد أصبح السوفيات أقل خوفاً من النقد. وموضوعات نقدهم لا تخصي. والأمر لا يتعلق بانتقادات فردية بل إنها أخذت تصبح جماعية على نحو متزايد.

ليس ضجيج غورباتشيف إذن سوى صدى لضجيج أكثر اتساعاً ينبعث من أعماق المجتمع السوفياتي.

والحال أنه كلما ازداد الضغط العمالي، كلما عبر جزء من الجهاز عن خوفه وتصلبه، لا بل عن مقاومته السلبية لمجرى الإصلاحات التدريجية. وكلما تنامت هذه المقاومة كلما نفذ صبر الإصلاحيين وزادت دعواتهم، كلما وجدوا لهم أصداً في المجتمع. فبين الريل بوليتيك [السياسية الواقعية] - التي لم تكن واقعية أبداً إبان الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - والسياسة الراديكالية، بدأ غورباتشيف وفريقه التحديثي بالتأرجح. ولهذا يجدون أنفسهم باستمرار إزاء خيارات مستحيلة.

وبانتخابه رئيساً للحزب وممثلاً للبيروقراطية لتعزيز سلطتها وامتيازاتها، بدأ غورباتشيف بتخريب هذه الامتيازات من خلال محاولته عقلنتها بهدف توطيدها. وهذا هو تناقضه الأكبر باعتباره إصلاحياً جذرياً.

(32) دافيد لاين، الدولة والسياسة في الاتحاد السوفياتي، ص 154 - 155 و 313 - 314؛ روبرت ف. دانيال، «السياسة السوفياتية منذ حقبة خروتشيف». في جون و. سترونغ (بإشرافه) الاتحاد السوفياتي منذ حقبة خروتشيف وكوسيفين ص. 235 - 237 و 212 - 213.

الفصل الخامس

البيريسترويكا أو إصلاحات غورباتشيف الاقتصادية

تُخطي البطء المتواصل في النمو الاقتصادي وتفادي السقوط في الجمود: هذان هما الهدفان الرئيسيان لغورباتشيف، وللفرق الذي يقدم له النصيح والدعم، ولجناح البيروقراطية الذي يدفعه في هذا الاتجاه. إن الإصلاحات الاقتصادية هي التي تشكل، والحالة هذه، العنصر الأساسي في «المسار الجديد» لغورباتشيف. أما البيريسترويكا «إعادة البناء» الاقتصادي فتتمثل بيضة القبان في هذا المسار. هذا فضلاً عن أن شركاءه سوف يقيمون حكمهم عليه بناء على نتائج البيريسترويكا سلبية كانت أم إيجابية. ولن يبقى في السلطة ما لم يأت كشف حساب الإصلاحات الاقتصادية إيجابياً.

■ ما هي البيريسترويكا؟

على ماذا تقوم البيريسترويكا فعلياً؟ الكل يتحدث عنها في الاتحاد السوفياتي (وفي الغرب)، غير أن محتواها يبقى عرضة للتغيير ويفتقد للتحديد. فيجري التشديد حيناً على وجه من وجوها وأحياناً على أوجه أخرى. والحديث عن الانتقال من التصنيع الموسع إلى التصنيع المكثف ينحو إلى حد ما منحى الابتذال وينطوي بقدر ما على مفارقة زمنية. فالتعبير عن ضرورة هذا الانتقال كان قد تم منذ وُضعت «إصلاحات ليبرمان» موضع التنفيذ... قبل خمسة وعشرين عاماً! أما الكلام عن تحديث الصناعة وعن ضرورة تحقيق «الثورة العلمية - التقنية» (ونحن نفضل تسميتها بالثورة التكنولوجية الثالثة) فهو من قبيل اللغو والكلام الممجوج. فهذه «الضرورة» كانت قد تمت الإشارة إليها أيضاً قبل عقدين من الزمن.

إن «إعادة البناء الجذرية» التي يدعو إليها ميخائيل غورباتشيف يمكن تلخيصها على أبسط ما

يكون بالصيغة التالية: «العقلنة والمردودية»⁽¹⁾. أما دمج هذين العنصرين فيفتح للمرء أن يأخذ بالاعتبار الطابع «المادي» و«النقدي» في آن واحد للهدف المتبع: زيادة الكمية، تجانس السلع المنتجة، والأهم من ذلك نوعية هذه السلع، وإنتاجها بأقل كلفة ممكنة، فضلاً عن الحصول على أفضل النتائج من المبلغ الموظف في الإنتاج. لكن، هنا أيضاً، يعود تاريخ هذا الخوزراشوت Khozrachot⁽²⁾، كطرح نظري، إلى العام... (1935)!

وتنطوي هذه الأهداف، بحكم منطق الأمور، على سلسلة من الأهداف الأخرى: التحديث؛ والاقتصاد في استخدام الأدوات والطاقة والمواد الأولية؛ وإدخال المعلوماتية والمكننة في بعض القطاعات ذات الأولوية؛ و«حقيقة الأسعار»؛ وتنمية استقلالية المنشآت وإنتاجية الشغيلة تبعاً لإنتاجية الفرد الواحد؛ وشروط أفضل للدخول في السوق العالمي؛ وحل مشكلة العلف وإنتاج اللحوم؛ وحل مشكلة السكن... إن بعض هذه الأهداف لا مندوحة من تحقيقها، أما بعضها الآخر فيفترض الحذر والترث، بل إن نتائجه تبدو مثقلة بالسلبات، وبإمكان المرء أن يطيل اللائحة بقدر ما يحلوه، فهي تبين تعقيد المشكلات المطروحة للحل كما تبين طابع مفهوم البيروسترويكا الذي أقل ما يقال فيه أنه ملتبس، ما لم يكن شديد الغموض.

في 11 حزيران/ يونيو 1985، وأمام دورة مكتملة للجنة المركزية جمعت كبار رجالات السلطة السوفياتية باستثناء رومانوف، منافس غورباتشيف الرئيسي، تقدّم هذا الأخير بمحضر تحقيق فعلي حول وضع الاقتصاد السوفياتي. وقد دعا غورباتشيف مستمعيه إلى فهم «التغيرات الجذرية» وتطبيقها. ولأنه كان ينبغي تنفيذ الإصلاحات بصورة ملحة، قال غورباتشيف: «لم يعد لدينا متسع من الوقت».

أما أن يكون ثمة مسبب شامل لاطلاق مثل هذا الانذار، فهذا ما يثبته الواقع، إذ أن معدل نمو الإنتاج الصناعي الذي شهد تطوراً بسيطاً بفعل سوط إجراءات اندروبوف التأديبية، عاد وانخفض من جديد عام 1984. وتبعاً للمصادر السوفياتية الرسمية فإن الإنتاج الصناعي لم يرتفع إلا بنسبة 3,1% في أثناء مرحلة كانون الثاني/ يناير - حزيران/ يونيو

(1) يُلخص أبل أغانبيغيان، وهو الذي وضع الفكرة الأساسية للبيروسترويكا، مغزاهما في محاضرة له ألقاها في جامعة مانشستر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1987، وأعادت نشرها نيو لفت ريفيو، العدد 169، أيار/ مايو - حزيران/ يونيو 1988.

(*) بالروسية في الأصل، وتعني الحساب الإقتصادي (م).

1985، مقابل 4,5% في أثناء مرحلة كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيو 1984 و 4,1% في أثناء مرحلة كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيو 1983، أما خلال مرحلة كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل 1985، فقد كان التفاوت أكثر حدة: 2,7% مقابل 4,7% و 4,4% بالنسبة للسنتين التاليتين.

إن هذه الإدانات حافلة بالدلالات، غير أنها بقضها وقضيضها روتينية، اللهم باستثناء ما يتعلق بحس الإلحاحية الذي يحيط بها. إنها تحلينا على الشروط العامة التي كنا غالباً، ومنذ زمن طويل، قد أشرنا إلى طابعها البنيوي.

ثم إن الإستنتاج الجلي: ينبغي دفع النمو بأقل قدر ممكن من التوظيفات. وتنبغي «عقلة» التوظيفات نفسها قبل أي شيء آخر.

هذا فضلاً عن أن التشديد طاول عاملين اثنين: التحديث والمناقبية. ويظهر غورباتشيف اليوم بوصفه مبشراً بـ «الثورة العلمية - التقنية». فالأتمتة والمعلوماتية والمكننة هي الموضوعات المركزية التي ترددها الايديولوجية الرسمية في ما يشبه الكورس الجماعي. أما «المناقبية» فمن المفترض أن تقوم على اقتصاد كبير في الطاقة والمواد الأولية، وعلى استغلالٍ أشد عقلانية للتجهيزات وللبد لعاملة وعلى تخفيض الطلب على إمكانات التوظيف الإضافية بغية تحقيق أهداف الخطة. لكن هذا كله تقليدي ومجرد وغير واقعي، نظراً للمصالح المادية للبيروقراطية التي تتميز اليوم بكونها «ربة المنزل» في الاقتصاء أكثر من أي وقت مضى.

أما الاقتراح الوحيد الملموس فهو الذي يتعلق بخفض أساسي لأعمال بناء المصانع الجديدة لصالح تحديث المصانع القائمة ومعداتنا. وستفترض «إعادة البناء» هذه من الآن فصاعداً امتصاص أكثر من 50% من مصاريف التوظيفات، علماً أنها لم تبلغ حتى يومنا هذا أكثر من 30% من هذه المصاريف.

ولم يقدم المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي الذي انعقد بعد تسعة أشهر أي في شباط/فبراير - آذار/مارس 1986، تحديدات أرفع شأنًا لمحتوى البيروسترويكا الملموس. فالأهداف الموضوعة للعام 2000 قد جرى الاعلام عنها مسبقاً: مضاعفة الإنتاج، توفير منزل خاص لكل عائلة، تطبيع التمرين وتنمية الإنتاج الزراعي على نحو مشهود. وكل ما جرى في المؤتمر هو مجرد التأكيد على هذه الأهداف.

أما السبل الأساسية المفترضة لا نجاح هذا الدفع للنمو الاقتصادي والاجتماعي فظلت على حالها، أي كما حددتها الجلسة المكتملة للجنة المركزية المنعقدة في نيسان/أبريل 1985:

تعزيز متزامن لكل من الهيئات المركزية المعنية بوضع الخطة والمسؤولي المشروعات؛ وذلك في موازاة تقليص سلطة الهيئات الوسيطة، كالوزارات مثلاً، وانضباطية أوسع في مجال العمل، وتحديد حساب الأجور المحققة تبعاً للمردود الفردي؛ وخلق لجان زراعية - صناعية لحفز التحديث في الزراعة؛ وتوسيع نطاق الإنتاج السلمي في الزراعة والخدمات؛ وإيلاء اهتمام رئيسي للتكنولوجيا الرائدة وللقطاعات الصناعية التي تعتبر «حاملة» لهذه التكنولوجيا (الالكترونيات، المكننة، الآلات الكهربائية، اللايزر، علم الأحياء الجيني، معدات علمية) بغية تدارك التأخر التكنولوجي الذي يشهده الاتحاد السوفياتي بالنسبة للدول الامبريالية؛ وإيلاء أهمية قصوى لتحديث المنشآت القائمة بدل بناء منشآت جديدة، وممارسة سياسة قمع أشد قسوة لإزاء الفساد والسوق السوداء والوسطاء غير الشرعيين (Tolkachi) الخ.

لا تحمل هذه الأمور كلها جديداً. إنها تقع في مستوى أدنى من طموحات الإصلاحين الاقتصاديين السابقين؛ إصلاح بداية الستينات الذي ارتبط باسم ليبرمان، وإصلاح بداية السبعينات الذي ارتبط، هو الآخر، باسم كوسيغين. غير أن بعض الأمور التي جرى الكشف عنها تبدو بالمقابل جديدة.

في إحدى المقالات التي عرفت صدى واسعاً، أدان الاقتصادي أوتولاتيسيس مراكمة المخزون الذي يزداد تراكمًا على تراكم في جميع مجالات الاقتصاد السوفياتي - مقابل الندرة، التي هي ندرة فعلية لا ظاهرية وحسب. ويؤكد أوتولاتيسيس على أن هذا المخزون قد ارتفع بنسبة 184% بين عام 1977 و 1985، فيما لم يرتفع كل من التوظيف والاستهلاك إلا بنسبة 85%⁽²⁾.

وضمن المنحى نفسه أدان رئيس الوزراء ريشكوف عدم إنجاز مشاريع البناء التي يصل عددها إلى ثلاثمائة ألف مشروع، علماً أن بعضها يعود إلى سنوات عدة وفي المرحلة المتدنية بين عامي 1981 - 1984، تخطت تكاليف مشروعات البناء تقديرات الخطة بنسبة 24%. وقد كشفت العاملة ج. س. كوستينكو في المؤتمر السابع والعشرين عن أن ثمة مصنعاً واحداً للقرميد ما يزال قيد البناء في بامونسكايا منذ... 10 سنوات! (البرافدا، 3 آذار/مارس 1986).

بناء على ذلك كله تمّ الخلوص مرة جديدة إلى أن توجهاً جديداً قد أصبح يفرض نفسه، ويهدف إلى الانتقال من إعطاء الأولوية لبناء منشآت جديدة، إلى تحديث المنشآت

(2) أوتولاتيسيس، «من إعادة البناء إلى أولات السوق»، في أكومينست العدد 13، 1986.

القائمة وإعادة تجهيزها. وهذه هي اللازمة التي تتردد في التقرير الاقتصادي الذي قدمه ريجكوف للمؤتمر السابع والعشرين. كما تم التشديد في الوقت نفسه على ضرورة بذل جهد مواز في مجال اقتصاديات المواد الأولية والسلع التجهيزية. وقد تم بشكل خاص وضع تحديث صناعة البناء الآلي في مركز الاهتمام.

وجرى، من ثم، وضع قطاع الطاقة، وبالأخص وزارة الصناعة النفطية ووزارة مناجم الفحم، على عكس النقد. ونقلت التلفزة السوفياتية للمرة الأولى في 6 آب/ أغسطس 1987 نقاشاً برلمانياً تعرض فيه أحد الوزراء - وزير صناعة الفحم ميخائيل شاتروف بالذات - للوم حاد بسبب عدم تنفيذه الخطة، وبسبب التأخرات التكنولوجية في الفرع.

ولكن ما هي السبل لتنفيذ البيروسترويك، وما هي المشروعات الملحقمة التي احتوتها تقارير غورباتشيف، والتي سبقت الإشارة لها؟ تأتي الإجابة، بطبيعة الحال، مليئة بالإشارات التقليدية والروتينية مثل «المنفعة المادية» و«حضر الشغيلة». غير أن الكل يعلم أن الأمر لا يتعدى الخطابة الفارغة خاصة عندما ينظر المرء إلى ضمانة النتائج التي أسفرت عنها صيغ مماثلة جرى استخدامها لتنفيذ «إصلاحات ليبرمان - كوسيفين» في أواسط الستينات والسبعينات. والحال أن آبل أغانيغيان، الذي كان قد ساهم أصلاً في صياغة إصلاحات ليبرمان، يخصص الفصل الثاني من كتابه لموضوع «دروس التاريخ» هذه، أي لفشل الإصلاحات السابقة⁽³⁾.

هل سُدَّت سبل المستقبل إذن، بحث لم يعد هناك سوى اللجوء إلى التغييرات الإدارية، أي إلى تجميل البيروقراطية؟ هذا، وهذا فقط، ما عبّرت عنه في المصاف الأول مقترحات غورباتشيف. كان ثمة تفاوت واضح بين خطورة المساوئ وحدة الاتهامات من جهة، وطابع العلاج المقترح الغامض والمحدود، من جهة ثانية، ولا تتعدى هذه المقترحات كونها تكراراً لـ «تقرير نوفوسيبيرسك» الذي أعدته تاتيانازاسلافسكايا وصدر عام 1983، وقدمت فيه تحليلاً نقدياً ثاقباً لمساوئ الاقتصاد السوفياتي البنيوية، لتخلص إلى مقترحات مدارها إصلاحات تتميز بغموض وعدودية بالغين⁽⁴⁾.

ليست هذه الإحالة مجانية على الإطلاق. فعلى الرغم من التعريضات العلنية التي واجهتها زاسلافسكايا، لم تتم إقالتها من مسؤولياتها، ولم يجر مطلقاً التشهير بأفكارها التي

(3) أغانيغيان، البيروسترويك: التحدي السوفياتي المزودج.

(4) حول تقرير نوفوسيبيرسك، أنظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

أطلقتها في مقابلة نشرت في العدد الأول من حزيران / يونيو 1985 في الأذستيا. وهي الأفكار التي أوجت، بنجزه منها على الأقل، بإصلاح غورباتشيف الاقتصادي، كما كانت قد أوجت «بالإصلاح الاختباري» لاندروبوف الذي كانت نتائجه أقل من متواضعة⁽⁵⁾.

وعلى أي حال تطالعنا في «تقرير نوفوسيبيرسك» موضوعة التعزيز المتوازي لكل من التخطيط المركزي وسلطة مدراء المنشآت، مع خفض وزن الهيئات البيروقراطية الوسيطة وسلطتها. وهي الموضوعة التي طغت في المرحلة الأولى على مشروع «إصلاح غورباتشيف».

لكننا نجد في هذا التقرير أيضاً اقتراحاً إصلاحياً آخر وهو الذي احتل مركز الصدارة في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي المنعقد في شباط / فبراير - آذار / مارس 1986. ويقضي هذا الاقتراح بتوسيع نطاق الملكية الخاصة للاقتصاد السلمي في مجال الزراعة والخدمات. وتشير مقابلة زاسلافسكايا للإذستيا بوضوح إلى إمكانية شروع بهذا التوسع في مجال الزراعة، شرط أن يبقى «في حدود القانون».

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن ميخائيل غورباتشيف احتل موقع مسؤول الزراعة في أمانة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي على امتداد سنوات سبع، والواقع أن أقل ما يمكن قوله كمحصلة لإدارته للزراعة في الأمانة المذكورة بأنها لم تكن إدارة لأمعة. فالزراعة السوفييتية ما تزال تعاني من جهود مزمن. أما العجز في المنتوجات العلفية الزراعية فيؤدي إلى مراوحة سقف إنتاج اللحوم عند الستين كيلوغراماً للفرد الواحد، مقابل أكثر من مئة كيلوغرام في فرنسا واثنين وتسعين كيلوغراماً في ألمانيا الغربية وهي البلد الذي أصبح القادة السوفييت ومن ضمنهم غورباتشيف يكثررون من استخدامه كمثال من حيث التخطيط والإدارة الاقتصادية السائدين فيه.

في العام 1985، ارتفع إنتاج الحبوب ارتفاعاً طفيفاً ووصل إلى مئة واثنين وتسعين مليون طن (وقد بلغ في العام 1986 مئتان وخمسة عشر مليون طن) غير أنه بقي بعيداً عن هدف الخطة الخمسية للأعوام 1981 - 1985⁽⁶⁾ بما يتراوح بين مئتين وأربعين ومئتين وخمسين

(5) هذا الإصلاح يتعلق بعدد محدود من الفروع والمروعات، حيث جرى توسيع صلاحيات المدراء لتحديد الأسعار وتشكيلة المنتوجات. ويشير اغانبيغيان نفسه إلى ضخامة النتائج في ايكو، العدد 6، 1986.

(6) كان المردود الأسوأ في العام 1981، حيث بلغ 158 طناً من الحبوب أما الأفضل فكان في العام 1978، وبلغ 237 مليون طناً. والرقم الأفضل الذي تم بلوغه في السنوات اللاحقة كان في العام 1983، وبلغ 192 مليون طناً. وفي العام 1984 هبط إنتاج الحبوب إلى 173 مليون طناً. ولم يتخط الإنتاج المئتي مليون طن إلا في العام 1987، حيث بلغ 211 مليون طناً.

مليون طن. وفي العام 1988 بلغ المحصول مئة وسبعة وستين مليون طن؛ وهو أدنى رقم منذ العام 1985. والحال أن ثمة جهوداً في إنتاج الحبوب منذ خمسة أعوام يصل إلى مستوى أدنى بعشرين بالمئة من إنتاج عام 1978.

هناك العديد من المؤشرات التي تترك انطباعاً بأن غورباتشيف كان يرغب منذ البداية بتحفيز الإنتاج عبر قطع أرض خاصة يملكها الكولخوزيون (وهم فلاحو المزارع الجماعية) وعمال سوفخوزيون (في مزارع الدولة)، وهو الإنتاج الذي كان قد وقع في الجمود في ظل بريجينيف، ليمثل حوالي 25% من الإنتاج الزراعي الكلي مع رجحان كلفة تربية المواشي وإنتاج الفواكه والخضار.

جدول رقم (14)

نسبة إنتاج القطاع الخاص من الإنتاج الخام (%) ^(٣)			
السنة	1940	1965	1982
بذور دوار الشمس	11	2	2
تفاح	65	63	63
خضار	48	41	31
فواكه (غير الحمضيات)	70	54	41
لحوم	72	40	30
حليب	77	39	30
بيض	94	67	31
صوف	93	21	24

ومن ثم جرى إدخال سستام «فرق العمل بالتعاقد» بطريقة اختبارية في الكولخوزات. وهو سستام يتيح لفرق العمل (متضمنة تلك المؤلفة من أفراد عائلة واحدة) أن تأخذ على عاتقها استغلال جزء من الأراضي الكولخوزية و(أو) المواشي، والاحتفاظ بجزء من الأرباح

(7) ديف موراركا، غورباتشيف، ص. 190. فيما يخص الفواكه والخضار - ويشكل أقل البطاطا - تلعب حدائق الشغيلة المدنية دوراً هاماً أيضاً.

المحققة، فيما يتجه الجزء الباقي نحو الكولخوز. وتذكر مجلة «بيزنيس ويك» (في عددها الصادر في 7 كانون الأول/ ديسمبر 1987) مثال أحد الكولخوزات القريبة من موسكو حيث نجحت عائلة سائق شاحنة في هذا الكولخوز في مضاعفة دخلها الشهري ثلاث مرات أو أكثر من خلال تربية مكثفة المواشي (مئتان وعشرون عجلاً) على الأراضي الكولخوزية. فالأمر يتعلق، إذن، بإعادة إمتلاك الأراضي التعاونية بحكم واقع الأمور وذلك عن طريق العمل الخاص، واتساع هذا العمل على النحو الذي يتخطى ما هو حاصل في الملكيات الصغيرة الخاصة، دونما أي تغيير في قانون الملكية: إنه حل يقع في منتصف الطريق بين نموذج الإصلاح الصيني القائم على العمل الخاص من ناحية، وسستام تقييد هذا العمل في ظل خروتشيف وبريجينيف، من ناحية ثانية.

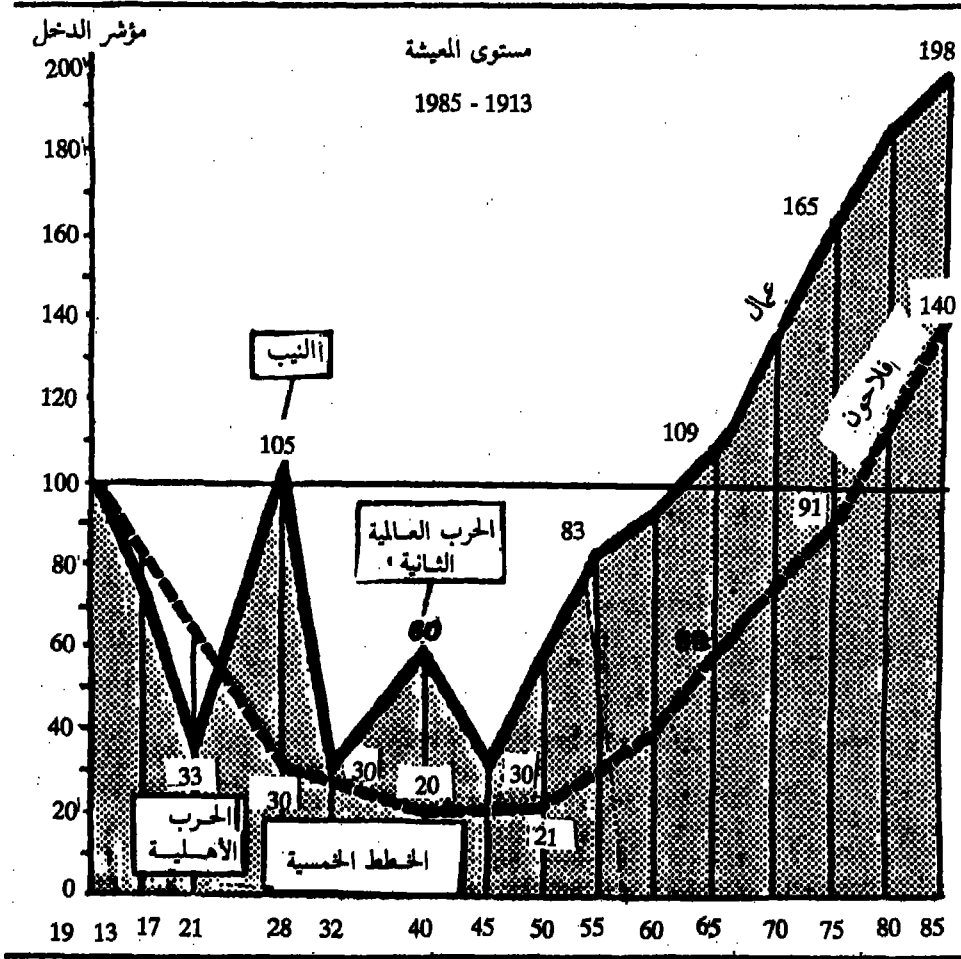
ويقدر خوريس ميدفيديف صاحب أفضل دراسة وضعت حتى يومنا هذا عن الزراعة السوفياتية، أن 30% من العمل الزراعي أنجز في العام 1985 على يد فرق العمل بالتعاقد. وقد قدر إنتاجها من الحبوب بـ 47,6% ومن الماشية بـ 18,5% ومن بقية الإنتاج الحيواني بـ 40%. غير أنه اعتبر أن التجربة كانت فاشلة من وجهة نظر المردود، عدا أنها عززت بقوة عدم المساواة في الريف⁽⁸⁾.

ويُفترض بالبيرسترويكا على نحول أشمل أن تقلص، ما لم تستطع أن تمتص، التفاوت الأساسي الحاصل بين الصناعة من ناحية والزراعة والخدمات من ناحية ثانية؛ هذا التفاوت الذي ميّز تطور الاقتصاد السوفياتي منذ الخطة الخمسية الأولى وكبّد الطبقة العاملة والفلاحين تضحيات جسيمة - كان بالإمكان تفاديها - برزت في شكل تدني في مستوى الاستهلاك. الأمر الذي آل إلى تدني عام في إنتاجية العمل يفوق الحد الذي كان في الإمكان بلوغه فيما لو أُتبع توزيع الموارد المتوافرة بشكل أكثر توازناً. لقد عرف الفلاحون منذ زمن طويل مستوى استهلاك أشد انخفاضاً من مستوى استهلاك الطبقة العاملة، الأمر الذي أدى إلى إنتاجية عمل شديدة التدني في الريف، مما هي عليه في الوسط المديني، كما يبين الرسم البياني التالي:

(8) خوريس ميدفيديف، الزراعة السوفياتية، ص. 353 - 358.

رسم بياني رقم (2)

تطور الأجر الفعلي للعامل والدخل الفعلي للفلاح⁽⁹⁾



اعتبرت سنة 1913 سنة الأساس. ولا يأخذ هذا الحساب بعين الاعتبار المنافع المجانية التي يوفرها المجتمع.

أما الطابع الأكثر جراءة لإدخال الملكية الخاصة فيظهر في مجال الخدمات. وهو الطابع الذي اعتمد على سبيل الاختبار في جمهورية استونيا الاشتراكية السوفياتية.

(9) جوفان بابيفسكي، مستوى المعيشة في الاتحاد السوفياتي.

وبحسب مقالة ظهرت في الأذفستيا في 19 آب/أغسطس 1985 يبدو قطاع خدمات التوصيلحات في الاتحاد السوفياتي اليوم القطاع الأقل قدرة على تلبية حاجات السكان. فثمة سبعة عشر إلى عشرين مليون عامل توصيلحات في السوق السوداء يقومون بأعمال إضافية إلى جانب «استخدامهم الرسمي» في قطاع الدولة، الذي يعاني هذا الآخر بالطبع من تغيّب عماله ومن سرقة موارده⁽¹⁰⁾.

وفي تالين، في جمهورية استونيا، قامت شركة إصلاح أجهزة الراديو والتلفزة المساة الكترون بتأجير أحد مشاغلها إلى فريق من التقنيين لقاء أجر شهري مقداره ستمائة وخمسين روبلاً لكل تقني. ويُفترض بهؤلاء التقنيين أن يدفعوا علاوة على ذلك تكاليف المواد والكهرباء والتدفئة، الخ.. مقابل ذلك بإمكانهم أن يطلبوا ما يرتأونه من الزبائن كبديل لأعمال التوصيلحات التي يقومون بها. فيخضع هذا البديل بالتالي للعبة العرض والطلب. ويحتفظ التقنيون بـ 70% من المردود، فيما يدفعون 30% منه إلى المنشأة التابعة للدولة كنوع من الضريبة على الأرباح.

بدت النتيجة مدهشة. فالمدة التي على السكان انتظارها لإصلاح أجهزتهم تقلّصت من أسبوعين - وتالين كانت صاحبة امتياز في هذا المجال بالمقارنة مع موسكو وليننغراد اللتين تمتد مدة الانتظار فيهما لوقت أطول بكثير - إلى يوم واحد أو يومين اثنين.

فالجهاز المعطل الذي يُودع في الصباح تتم، في غالب الأحيان، إعادته إلى أصحابه في مساء اليوم نفسه بعد إصلاحه. وتحسنت نوعية العمل على نحو ملحوظ، واختفت الرشاوي، كما استقرت الأسعار بسرعة. والواقع أن العرض والطلب توازنا في نقطة جعلت لفريق التقنيين يتجه للبحث عن زبائن جدد في الريف بعد أن تم إشباع حاجات تالين بسرعة.

بعد نجاح هذه التجربة، وُضع قانون العمل الخاص الذي صدر في أول أيار/مايو 1987، وهو القانون الذي أعطى أول محتوى ملموس للبيرسترويكا. ويتيح هذا القانون للأفراد

(10) يذكر جاك سابير في كتاب هام له بعنوان العمل والعمال في الاتحاد السوفياتي إنه في حقبة أندريوف، وبغية محاربة التغيّب عن العمل - الناجم عن شيوع العمل الأسود - أكثر عما هو ناجم عن الإدمان على الكحول، كما يؤكد الغورباتشيفيون - جرى ما هو أشبه بمطاردة الكمائن التي لقيت فشلاً ذريعاً. «لإرسال الجنود، في بداية عام 1983، لمراقبة ما إذا كان الأشخاص الذين يؤمّنون المقاهي ودور السينما، والمسارح ليسوا شغيلة متغيبين عن أعمالهم، قد يكون بمثابة مؤشر. لكن الطريقة التي انتهت إليها هذه الحملة من دون أية نتيجة تبيّن أيضاً حدود أي عمل إكراهي. حيث أنه لا يمكن تكليف الجنود بمراقبة 128 مليون عامل».

إقامة مشروعات خاصة شرط عدم استخدام عمال مأجورين. ويشير آغانبيغيان إلى أن «السلطات المحلية قد حازت على صلاحيات واسعة لتنظيم العمل الخاص. وشهدنا تطورات ملحوظة حيث قررت هذه السلطات تشجيع العمل الفردي بحماس. وظهرت في طرقات كثيرة من المدن سيارات أجرة خاصة، وجرى تشجيع عمل الأطباء والمرضات الخاص، وهذا ما حصل بالنسبة للمهن الحرفية فضلاً عن حصوله في مروحة واسعة من الخدمات⁽¹¹⁾».

فليكن. إذ أن هذا كله يبقى متواضعاً إلى حد بعيد. ففي هذا الصدد تذكر مجلة «بيزنيس ويك» في عددها الصادر في 7 كانون الأول/ ديسمبر 1987 أن ثمة مئتي ألف شخص يعملون، منذ ستة أشهر، في هذه المشروعات الخاصة، فيما تضم ثمانية آلاف تعاونية جديدة ثمانين ألف عضو. وهذه أرقام بسيطة بالنسبة لبلد يبلغ عدد سكانه الناشطين اقتصادياً مئة وخمسة وثلاثين مليون شخص. فضلاً عن ذلك يقدم النموذج المجري مثلاً عن مصاعب توسيع هذا النوع من الإصلاحات ليشمل الصناعة بالمعنى الحرفي للعبارة، باستثناء صناعة الزراعة الغذائية (ماذا يتبقى والحال هذه؟).

من المفترض أن يفضي توسع إنتاج الكولخوزيين الخاص إلى إتاحة المجال بشكل أساسي أمام توسع المبيعات في الأسواق الكولخوزية داخل المدن الكبرى، فقد بدأت تنتشر هنالك شيئاً فشيئاً بسطات بضائع ونقاط خاصة للبيع كالتى رحنا نشاهدها في المدن الصينية الكبرى مع بدء إصلاحات دينغ هسياوبينغ. وتطول «عقلنة» الزراعة أيضاً السوفخوزات، وهي مزارع الدولة⁽¹²⁾ (راجع في هذا الصدد تحقيقاً هاماً نشر في مجلة «بيزنيس ويك» في عددها الصادر في 31 آب/ أغسطس 1987). فحوالي 3% من الإنتاج الزراعي يمكن أن يباع اليوم في السوق «الحرّة» من قبل الكولخوزيين والسوفخوزيين، ومن يعمل منهم بإنتاجية أعلى يؤمن مردوداً يزيد بمعدل 50% عن متوسط الأجر الشهري للعامل، الذي يبلغ مئتي روبل، هذا من دون أن يقضي أكثر من يومين في الأسبوع للاهتمام بإنتاجه وبيعه.

والواقع أنه إذا تخطينا لغة الخطابة الدارجة والتوقعات المتعلقة بأهداف بعيدة، فإن طابع البيريسترويكا هذا يشبه إلى حد بعيد تشريع السوق السوداء والعمل غير الشرعي.

(11) آغانبيغيان، البيريسترويكا: التحدي المزدوج، ص. 145.

(12) يلغى الإصلاح سستام السعر المحدود بالنسبة لشغيلة السوفخوزات المأجورين (والمدراء)، ويعيد تنظيم هؤلاء الآخرين في فرق عمل تضم كل منها عشرة أشخاص، ويشركهم في عائدات (منافع) مبيع الإنتاج.

ويستطيع المرء أن يلاحظ هذا الأمر بوضوح من خلال السجل الذي دار بين مجموعة من الاقتصاديين في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1986 ونقلته مجلة كومونيست (العدد 18، 1986) وهو سجل يتعلق بقانون «العمل المهني الفردي». هذا بالإضافة إلى مقالة في الإزفستيا نقلتها داي زايت (15 أيار/ مايو 1987). ولا يقوم المشاركون في هذه المناقشات إلا بتأكيد وقائع أصبحت معروفة.

تغطي الخدمات غير العامة 23,4% من انفاق «القطاع الثالث» الإجمالي، يذهب أكثر من نصفها لتوصيليات المساكن وتجهيز البيوت، وتوصيل السيارات الخاصة وصيانتها. ويبلغ حساب الحاجات «غير المشبعة» بين خمسة وستة مليارات من الروبلات، أي ما يعادل ثلث هذا الانفاق، فيما يخسر المجتمع السوفياتي سنوياً، بفعل اضطراب السكان للانتظار أو الوقوف في طوابير أمام المتاجر بغية تلبية حاجاتهم، حوالي خمسة وستين مليار ساعة عمل.

غير أنه لا توجد في واقع الأمر «حاجات غير مشبعة» بل حاجات تُشبع من طريق العمل غير الشرعي مقابل رشاي ضخمة وتكاليف (في الوقت والمال) مذهلة. وهذا ما يسعى اليوم دعاة البيروسترويكا إلى «تطبيع»ه، فيؤكد البروفسور ر. ليفسشيتز في هذا الصدد أن التحقيقات السوسيولوجية تبين أن ما لا يقل عن خمسين مليون عامل مأجور يرغبون القيام بعمل خاص «إضافي» (ويتحدث الاقتصاديان كوستاكوف وروتفاستر عن سبعة عشرة مليون عامل يقومون بالفعل بأعمال غير شرعية). فالأمر يتعلق بلا جدال بظاهرة «الوظيفة الثانية» الشهيرة، المنتشرة على نحو خاص في المجر وبولندا ويوغوسلافيا، والتي تتيح للعمال الذين يتقاضون أجوراً منخفضة جداً أن يؤمنوا معاشهم بطريقة أو بأخرى.

لكن القانونيين والاقتصاديين لا يحدّدون إلى أي مدى تجري تلبية مستلزمات هذه «الوظيفة الثانية» (التي تفترض أن يكون يوم العمل من اثني عشرة ساعة أو أكثر) على حساب مردودية «الوظيفة الأولى»، لا بل على حساب مجرد التواجد فيها، الأمر الذي يُضعف بالتالي من فعالية الحملة من أجل «حفز الانضباطية في العمل»، وهي الحملة التي يقودها فريق غورباتشيف بالذات⁽¹³⁾.

(13) لا تصمد الأطروحة التي يدافع عنها الاقتصادي لوتشينا في هذا السجل، وهي الأطروحة القائلة بأن للإنتاج السلمي الصغير «داخل الاقتصاد الاشتراكي» يفقد «بفعل ذلك» طابعه الخاص، من الناحية النظرية. فما لم يكن ثمة طابع خاص للعمل ليس ثمة طابع سلمي للعمل. وبالنسبة لماركس هذان المفهومان متلازمان بالضرورة.

بمقدورنا أن نراهن، إذن، على بقاء «التخصيص الشرعي» متوقفاً على وجه الإجمال على قطاع الحرفيين/ وصغار التجار من السكان. وإنه لن يطول إلا أقلية ضئيلة من المأجورين، ولن يسهم إلا بنسبة مئوية محدودة من الدخل الوطني، ولن يبلغ اتساع سياسة «النيب» في ظل لينين، ولن يؤدي إلى إعادة الرأسمالية، بالرغم من كل مخاوف النقاد «اليساريين»، وكل آمال المتملقين لغورباتشيف من البورجوازيين.

والواقع أن ثلاثين فرعاً للعمل الخاص من تلك التي تم تشريعها في قانون 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1986 قد حُذدت بشكل صارم في المجال الحرفي/ التجاري وفي بعض نشاطات الخدمات. فيجري التساهل مع العمل الخاص للإسكافيين وسائقي سيارات الأجرة وأصحاب المطاعم والمقاهي والمترجمين والموسيقين، وينطبق الأمر على عمل الأطباء باستثناء العاملين منهم في بعض الفروع في هذا المجال⁽¹⁴⁾، فيما يحظر الإنتاج الخاص للفرو والحلي والماس والأسلحة على أنواعها والتعليم والتسلية العامة ونوادي اللعب والحمائم ومراكز السونا وإنتاج المواد التجميلية والناسخات الفوتوغرافية وما شابهها⁽¹⁵⁾ (من دون أن يحظر استخدامها فيما لو تم الحصول عليها بشكل شرعي).

وبحسب المعلومات التي نشرتها المجلة الأسبوعية داي زاي (في 15 أيار/ مايو 1987) فإن غالبية هؤلاء الحرفيين/ التجار هم من أصحاب المداخل الصغيرة التي تبلغ بالنسبة للعائلة الواحدة ضعف أو ثلاثة أضعاف أجر العامل المتوسط، وهي أدنى بكثير من مداخل فرسان سوق العمل غير الشرعي والسوق السوداء الذين يتكاثرون كالجراد في المجتمع السوفياتي. هذا إذا لم نأت على ذكر الوسطاء غير الشرعيين، والوسطاء الفاسدين والمفسدين الذين يكسبون آلاف، لا بل عشرات الآلاف من الروبلات شهرياً. وفضلاً عن ذلك يدفع أصحاب المداخل الصغيرة ضرائب عالية، تصل إلى 50% وما فوق من عائداتهم، فيما لا يدفع التجار الغشاشون أية ضريبة بالطبع.

إن غورباتشيف لا ينوي حقاً، والحال هذه، توطيد «الرأسمالية» (Das kapitalism)⁽¹⁶⁾ كما تستنتج «بيزنيس ويك» بكثير من التسرع (13 تموز/ يوليو 1987).

(14) تقدم الصنداي تايمز، 12 تموز/ يوليو 1987، تفاصيل مهمة حول ظهور المستشفيات الخاصة في موسكو، حيث تبلغ التكلفة سبعة أضعاف تكلفة المستشفيات العامة.

(15) نيو زورشر زايونغ (Neue Zürcher Zeitung)، 26 - 27 حزيران/ يونيو 1987.

(*) بالألمانية في الأصل. (م.)

هذا لا يمنع أن تكون الأسعار المعمول بها في القطاع الخاص باهظة جداً. فالعشاء لشخصين في مطعم خاص (Kropotkinskaya) في موسكو تصل كلفته إلى مئة دولار تقريباً (حوالي 550 فرنكاً فرنسياً، أو 80 روبلاً، أي ما يعادل 40% من متوسط الأجر الشهري للعامل. وبيع زوج بنطال الجينز المنتج محلياً بالسعر نفسه في المتجر الخاص. وكلها أمور لا تعني جماهير الشغيلة التي تجد نفسها بمواجهة قطاع تجاري محرم عليها. وهو قطاع يشترع التفاوت المقتن ويعزّزه على المستوى الرسمي، فضلاً عن تشريع السوق السوداء وتعزيزها.

وقامت احتجاجات عديدة على الأرباح الضخمة التي يحققها المتجرون في القطاع الخاص، فضلاً عن المطالبة بوضع رسوم أكثر صرامة (وأكثر تصاعداً) على المداخل.

من هذا المنظور بالذات بمقدورنا أن نضع إصبعنا على علم اجتماع البيرسترويكا. فالانتليجنسيا وكتلة البيروقراطية الوسطى والدنيا كانت مستاءة من سستام التوزيع الذي لا يؤمن لها الحصول على المكاسب الضخمة نفسها الموقرة للنوموكلاتورا (وهي المكاسب العينية التي يجنيها رجالات قمة البيروقراطية على شكل منتجات كمالية) مما يدفعها إلى التموّن من السوق السوداء والرمادية، بفعل إوالات شاقة عشوائية تتطلب الكثير من الوقت. فهي تدعم بحماس التوسيع الشرعي لإوالات السوق التي تتفق مع حاجاتها وإمكاناتها المالية (ومداخلها الشرعية وغير الشرعية) كل الاتفاق. فالبيرسترويكا تلقى الدعم الأكبر في صفوف هذه الشرائح من البيروقراطية⁽¹⁶⁾.

أما مدراء المنشآت فهم أكثر تحفظاً بكثير إزاء البيرسترويكا إما لأنهم لا يريدون المخاطرة بمداخلهم الفردية، وإما لأنهم يعتقدون أن بيروقراطية الدولة سوف تستمر بوضع يدها على منشآتهم بالرغم من كل التطمينات التي يقدمها غورباتشيف. وعلى هذا النحو بين استفتاء للرأي نظمته المعهد الاقتصادي في فرع الأورال التاسع لأكاديمية العلوم، وهو استفتاء توجه إلى مدراء المنشآت في سفردلوفسك، أن ثلاثة أرباع المدراء مقتنعون بأن الوزراء لن يتخلوا عن إشرافهم الإداري على المنشآت في الخطة الخمسية القادمة وأن الأرقام التي تحددها خطط الإنتاج سوف تبقى توجيهات ملزمة؛ وثمة 7% فقط من المدراء واثقون من أن ضمانات

(16) حول دور السيارة - العربة الخاصة في تغيير تطلعات (وايديولوجية) الشرائح الوسطى من البيروقراطية، أنظر مارتين ولكر، يقظة العملاء، ص. 74 - 76، ودايفيد ك. ويلس، امتيازات النوموكلاتورا، الفصل السابع، وثمة اليوم حوالي 12 مليون سيارة خاصة في الاتحاد السوفياتي.

الاستقلالية المالية للمنشآت كما يعكسها القانون سوف نُحترم؛ فيما لا يعتقد نصف المدراء في أن التمويل الذاتي سوف يسمح بتحقيق أهداف البيريسترويكا⁽¹⁷⁾.

يسعى غورباتشيف بالمقابل إلى إلغاء الدعم عن بعض السلع الأساسية لا بل عن بعض الخدمات العامة. والواقع أن هذا الدعم ينوء بثقله على ميزانية الاتحاد السوفياتي، حيث تتراوح نسبته بين 20% و 25% من الإنفاق العام. وبحسب أغانيغيان تبلغ هذه الإعانات - من اللحوم والألبان فقط - حوالي 50 مليار روبل في العام الواحد. فعلى كل كلغ واحد يباع من اللحم في تجارة المفرق التابعة للدولة بسعر وسطي يبلغ مئة وثمانين كوبيكاً تنفق الدولة حوالي 3 روبلات على دعمه. وتتفق أيضاً على كل لتر واحد يُباع من الحليب بثلاثين كوبيكاً كسعر متوسط حوالي 25 كوبيكاً للدعم. هذا وتتخطى الأسعار في أسواق الكولخوزات أسعار متاجر الدولة بمرتين ونصف إلى ثلاث مرات⁽¹⁸⁾.

لقد استعاد غورباتشيف هذه الحجة بحماس في خطاب مورمانسك في أول تشرين الثاني/ نوفمبر 1996. غير أنه كان من الرعونة بمكان بحيث قارن متوسط سعر اللحم الذي يستهلكه الفرد السوفياتي في العام الواحد بسعر زوج حذاء نسائي شتوي - وبسعر اللحم في أوروبا الغربية، علماً أنه تنبّه تماماً لعدم الانجرار إلى مقارنة سعر زوج الحذاء الشتوي في الاتحاد السوفياتي بسعره في الغرب. ذلك أن هذه المقارنة ستكشف على الفور عن أنه إذا كانت الدولة تقوم بدعم أسعار المواد الغذائية فمبقدورها أن تعوض ذلك إلى حد بعيد بأن تفرض على أسعار المنتجات الصناعية الاستهلاكية «ضريبة باهظة على أرقام الأعمال (أي الرسوم المفروضة على القيمة المضافة (TVA). ولمعرفة ما إذا كانت الموازنة السوفياتية تنمّي الاستهلاك الشعبي أو تقلصه. بصورة إجمالية من المفترض مقارنة مجموع إعانات الدولة بمجموع الضرائب المباشرة. وبرأينا أن الثانية تتخطى الأولى إلى حد بعيد حتى لو لم نأخذ المنتجات الكهالية بالاعتبار.

إن إلغاء الدعم يهدد إذن بتقليص القوة الشرائية للأجور، وبشكل خاص أجور الحد الأدنى. صحيح أن أغانيغيان يضيف أنه: «ينبغي في اقتصادنا الاشتراكي تعويض المستهلكين عن أية زيادة هامة في أسعار منتجات المفرق تعويضاً كاملاً (...). فعندما أغنيا، بعد الحرب، بطاقات الإعاشة وزدنا أسعار منتجات المفرق قمنا بإدخال سياسة إعانة

(17) أنباء موسكو، 8 كانون الثاني/يناير 1989.

(18) أغانيغيان، البيريسترويكا: التحدي السوفياتي المزدوج، ص. 200.

أسميناها «دعم الرغبة» التي تُعطى كملاوة على الأجر. وهكذا من المفترض أن نتبنى سياسة دعم مشابهة عندما نزيد أسعار اللحوم والألبان. وفي الوقت نفسه يمكن تخفيض أسعار المنتجات الاستهلاكية الأخرى»⁽¹⁹⁾.

فليكن. غير أن العمال السوفييات يبدون قلقين بهذا الصدد، أي أنهم يشكون في أن يكون التعويض الممنوح موازياً لارتفاع مستوى المعيشة، ويتعزز هذا القلق بفعل الاتجاهات المتزايدة في الصحف حول إمكانية إلغاء الإعانة عن إيجارات المساكن فضلاً عن الاتجاهات حول الأكل المخفضة التي ستُنفق على الطبابة المجانية. وتبعاً للمجلة الأسبوعية البريطانية ذي أيسرفور (28 حزيران/ يونيو 1987) فإن غورباتشيف قد قرر توسيع سياسة إلغاء الدعم لتشمل الاتجاهات أيضاً⁽²⁰⁾.

■ صعوبات الإصلاح ونجاحاته الجزئية

إن «حقيقة الأسعار» هذه، والتي أصبحت أكثر اتساعاً من أي وقت مضى لا تتلاءم فقط مع مصالح اجتماعية محددة، بل إنها ذات بعد اقتصادي أيضاً يتمثل في توسيع لعبة الإلالات السلعية في إطار الاقتصاد القائم على التأمين والتخطيط. فقد بدأ العمل منذ أول كانون الثاني/ يناير 1988 بسستام جديد للإدارة والمسؤولية المالية في المنشآت (إدارة ذاتية مالية). وهذا هو بيت القصيد في البيروسترويكما في واقع الأمر، مع العلم أنه يواجه حتى اللحظة الراهنة بمقاومة عنيدة، سواء من جانب بيروقراطيي الغوسبلان^(*)، والوزراء أم من جانب جزء من مديري المنشآت الأكثر محافظة والأقل ثقافة. والحال أن هذا السستام ينمي استقلالية ملاك الإدارة في ثنائي وأربعين منشأة سوفيياتية كما يعزز في الوقت نفسه المخاطر التي يواجهها هذا الملاك الذي أصبح من اليوم وصاعداً عرضة لخطر الإفلاس - على غرار ما حدث في الصين الشعبية ويوغوسلافيا - إذا ما واصل العمل بخسارة على امتداد فترة زمنية طويلة، أي من دون أن يتمكن من الحصول بشكل آلي على قرض مصرفي كما جرت عليه الأمور في السابق⁽²¹⁾.

(19) اغانيغيان، المرجع السابق، ص. 201.

(20) وقد وصلت أكلاف الدولة لإعادة «تطبيع» الإجراءات الأمنية في المراكز النووية بعد كارثة تشيرنوبيل، كذلك، إلى مليارات الدولارات (بالروبل) بحسب لوموند، 24 نيسان/أبريل 1987.

(21) حتى لو لم يكن هناك (حتى الآن) أحكام تقضي بتفليس بعض المنشآت السوفيياتية، يمكن ذكر حالتي الإتحاد الصناعي الغذائي، في أورسدون (جمهورية أوسيتي المستقلة في الشبال) الذي يستخدم خمسة شخص، وتروست البناء في لينينغراد، اللذين أعلن إفلاسهما عملياً (ماري انياس كروسينييه، «كيف يمكن إنقاذ المنشآت السوفيياتية الواقعة تحت عجز»، في *Le Courrier des pays de L'Est*، تشرين الثاني/نوفمبر 1988).

(*) الغوسبلان هي لجنة خطة الدولة (م.).

مقابل هذه المخاطر المتنامية، بمقدور هذه المنشآت أن تحتفظ بحصة كبيرة من الأرباح في حال «نجاح» مشروعاتها بحيث أن جزءاً من هذه الحصة يمكن أن يورّع على هذا الملاك في شكل إعانات، ومن ضمن هذا الملاك أيضاً - وبشكل خاص؟ - ملاك الإدارة.

غير أن المسألة التي ما زال يكتنفها الغموض إلى حد بعيد هي المجالات التي ستطاولها سياسة «حقيقة الأسعار» هذه. فلا يبدو، حتى اللحظة الراهنة، أن هنالك نية لإلغاء الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية، ولا ثمة قرار بإلغاء الدعم عن أسعار المواد الأولية والآلات التجهيزية. ولكن بما أن المنشآت لا تملك حرية التفاوض حول أسعار «الداخل» Input فإن حريتها في تقرير أسعار «الخارج» Output تبقى محدودة جداً. وهكذا يُحتزل الخطاب حول «إشتركية السوق» إلى غرطة لولبية. وذلك على حساب الاستهلاك ومن أجل حفز الاستثمارات (وتشجيع «انتاجية» Productivisme العمال). أي أنه يُحتزل إلى إحدى المنوّعات السوفياتية لسياسة التقشف.

صحيح أن الأسعار المحددة من قبل السلطات المركزية سوف يقلص عددها بشكل تصفي. وهذا ما ينطبق حتى اليوم على حوالي مئتي ألف منتج⁽²²⁾. أما من الآن فصاعداً فإنه لن يطاول إلا حوالي ألف مادة أولية وسلعة إنتاجية أساسية. غير أن كلفة هذه المواد، ولهذا السبب بالذات، تدخل في سعر كلفة المنتجات الصناعية كلها عملياً، فيقلص حينذاك إلى حد بعيد هامش «حرية الاختيار» لدى مديري المنشآت.

ويعلق أغانييفيان، علاوة على ذلك، أهمية كبرى على ما يسميه «الإستعاضة عن التموّن المادي والتقني بتجارة الجملة» داخل الصناعة المؤممة، أي أن تحمل هذه التجارة محل سياسة منح وسائل الإنتاج بشكل مباشر ومركز⁽²³⁾. وهذا يعني أن العلاقات القائمة على مبدأ «المؤمنين/ الزبائن» سوف تتسع لتشمل الصناعة أيضاً. لكن ثمة ما يعاكس «تجارة الجملة» هذه - التي أصبحت تمثل، تبعاً للمصادر الرسمية، نسبة 50% من العلاقات القائمة بين المنشآت - وهي «طلبات الدولة» ذات الأولوية، والتي تساوي أو تتخطى طاقة المنشآت على الإنتاج الكلي⁽²⁴⁾.

(22) حسب المصدر المذكور في الهامش السابق خسرت 24 ألف منشأة سوفياتية 12 ملياراً من الروبلات عام 1987. ينبغي مع ذلك مقارنة هذا الرقم بالرقم 190 مليار روبل الذي يعبر عن قيمة الأرباح التي تحقّقها المنشآت مجملها.

(23) أغانييفيان، اليريسسترويك: التحدي السوفياتي المزدوج، ص. 129.

(24) البرالدا، 17 تشرين الأول/أكتوبر 1988؛ وجيرار دوشني «إصلاحا غورباتشيف الاقتصاديان» في بوفوار، العدد 45، ص. 37 - 38.

وفي الوقت نفسه، تضاعف الدولة - أي الهيئات المركزية - من إوالات الرقابة، «كالرقابة على النوعية»، التي لا يملك مديرو المنشآت، هذا من دون أن نذكر الملاك، أي سلطة عليها. والأسوأ من ذلك هو أن الدولة تخلق بنى جديدة شديدة المركزية في بعض الأحيان، مثل لجنة الدولة الزراعية - الصناعية (غوساغروبوم) التي تدمج بين وزارات فيدرالية عديدة وهيئات مختلفة. ويعتبر ألان جيرو أن الاتحادات الزراعية - الصناعية في المقاطعات (RAPO) والغوساغروبوم كانت عبارة عن مشروعات فاشلة⁽²⁵⁾.

لقد شكلت وزارات عليا أخرى على مستوى الصناعة أيضاً، وتحديدًا في مجال صناعة الآلات وقطاع الطاقة. فيما تم تحديد استقلالية القرار على مستوى المنشآت الفردية بشكل واسع لناحية الابتكار التكنولوجي، حيث كان السعي منصباً على خلق «اتحادات مركبة للأبحاث وللإنتاج» وهي التي ستقع على عاتقها مهمة الابتكار التكنولوجي⁽²⁶⁾.

والواقع أننا لا زلنا في إطار سستام هجين، شديد البعد عما يمكن تسميته بـ «اقتصاد السوق» الذي يتمتع بحد أدنى من التماسك. زد على ذلك تلك الغيمة المثيرة للقلق التي تظلل البيريسترويكا وهي جبال برذاذ البطالة بفعل سياسة العقلنة والمردودية - إنها غيمة كثيفة تنذر بعاصفة اجتماعية (سنعود لطرح موضوعها في الفصل الثاني عشر).

هذا ولدى بيروقراطي المنشآت الإداريين مصلحة مادية في معارضة العقلنة ما إن تبدأ بتهديد عائلاتهم. ويلخص يوري بتروف سكرتير الحزب الشيوعي في سفردلوفسك هذا التناقض بإيجاز على الشكل التالي: «ليست الاجراءات السياسية والإدارية بكافية خاصة عندما تؤثر الحوافز الاقتصادية بالاتجاه المعاكس (...)» فما هو حسن بالنسبة للمستهلك وبالتالي للدولة هو حسن من وجهة نظر المنتج (...) لقد تبين لنا حتى الآن أن مصنع [سفردلوفسك] يمكن أن يصنع أنابيب تضاهي أفضل الأنابيب المنتجة عالمياً. وذلك من دون أن يُعاد تجهيز هذا المصنع أو تُجرى عليه أية تغييرات، لكنه إذا ما قام بصنعها فسوق تتقلص معايير الحجم (التي تحدّد مقدار إعانات الدولة) وتنخفض بالتالي المبالغ التي تُدفع كحوافز⁽²⁷⁾.

(25) آلين جيرو، «الصناعة الزراعية السوفياتية: التجديد والمحافظة». في Le Courrier des pays de L'Est، حزيران/يونيو 1988. ولقد قررت اللجنة المركزية في اجتماعها في آذار/مارس 1989 إلغاء الغوساغروبوم.

(26) اغانييفيان، البيريسترويكا: التحدي السوفياتي المزدوج، ص. 100، ومارشال غولدمان، تحدي هورباتشيف، ص. 64 - 65.

(27) البرافدا، 2 آذار/مارس 1986.

وفيا حصّ بيروقراطيّ المركز - الذين شبههم أحد النقاد السوفيات بشخصية خيالية طريفة قام بابتداعها وأطلق عليها اسم السيد أكس . واي . زد . (نسبة إلى أكس ايغريكوفتش زيتوف) - فإنهم يسعون جهدهم لابتداع مبررات للـ «التنسيق» و«التوجيهات» و«الإشراف» للتمسك بالوظيفة أي بالراتب⁽²⁸⁾، خاصة وأن أغانبغيان قد أطلق بتهور إشاعة تقول إن مئة مليون موظف سوف يسرّحون من أعمالهم أو يُنقلون منها أو يحالون على المعاش .

ما هي فعالية هذه الإجراءات عملياً؟ يبدو أنه بمقدورنا أن نذكر تجربة واحدة ناجحة، وهي تجربة صناعة البناء . فقد أتاحت هذه الصناعة المجال أمام تنفيذ أهداف خطة تطوير المسكن التي من المفترض أن توفر عشرين متراً مربعاً لكل عائلة سوفياتية في العام 2000 بالمقارنة مع أربعة عشر متراً ونصف في العام 1986⁽²⁹⁾ .

وبحسب كاتي روسيليه فإن هناك إجراءات جذرية تسير باتجاه اللامركزية في موسكو فضلاً عن اندماجات بين منشآت عديدة على المستوى المحلي سمحت بتغيير صورة الوضع . وكانت قد انضحت ضرورة هذه الإجراءات بعد انقضاء سنوات من الركود على مستوى مردودية التوظيفات ومدة تنفيذ المشروع⁽³⁰⁾، حيث تبين أن 10% فقط من فرق العمل تحصل على المواد اللازمة لها ضمن المهلة المفترضة، فيما تتأخر بالنسبة لـ 42% منها بمعدل يومين أو ثلاثة أيام، وتتأخر أكثر من ذلك بالنسبة لـ 48%، الأمر الذي يجعل «الحسارة التي كان يمكن أن تتحقق كريح» بقيمة خمسة مليارات من الروبلات في العام الواحد . وثمة تشريع جديد معمول به منذ كانون الأول/ ديسمبر 1986، ينص على فرض غرامات معينة، تسمى غرامات التأخر، على المسؤولين عن الورش والمسؤولين عن إنجاز المهام . أما الأرباح التي تتحقق بفعل تنفيذ المشروع قبل المهلة المعطاة فيجري تقاسمها بين المنشآتتين .

غير أن «القنوات الموازية»، أي مبادرات البناء المستقلة من جانب المنشآت والوحدات الأصغر (المحترفات، فرق العمل)، فهي التي تشهد بشكل خاص توسعاً سريعاً . ففي

(28) مارشال غولدمان، تحدي غورباتشيف، ص. 253.

(29) يتطلب تحقيق هذا الهدف بناء أكثر من أربعين مليون شقة حتى العام 2000، أي ما يعادل حوالي مليونين ونصف مليون شقة في العام الواحد كحد وسطي . وفي عام 1987 تم بناء مليونين وثلاثمائة ألف شقة، وازدادت وتيرة البناء السنوي بمعدل 20% قياساً لما قبل 1985 . غير أن النوعية تبقى ضعيفة المناعة وبالأخص في مجالي صناعة الرصاص والتليس . وبحسب يوري باتالينج، رئيس لجنة الدولة للبناء، فإن نسبة 40% من تجهيزات الرصاص سوف توفرها منشآت صناعة الدفاع، من الآن حتى عام 1995 (نوفوسكي، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1988).

(30) كاتي روسيليه، في Le Courrier des pays de L'Est أيلول/سبتمبر 1987.

العام 1985 أنجزت هذه المنشآت ما نسبته 11% من أعمال البناء، وسرعان ما ارتفع اسهامها إلى 20%. فالأمر يتعلق هنا مرة ثانية بتشريع «الساباسنيكي» Sabasniki، أي عمل الشغيلة غير الشرعي لقاء أجور مرتفعة لكن باستخدام مواد ومعدات سرقت من المشاغل الشرعية⁽³¹⁾. والحال أن الضمان الاجتماعي لهؤلاء «الشغيلة غير الشرعيين» المصرح لهم بالعمل قانونياً، فضلاً عن مراعاة شروطهم الصحية وضمان العمل لهم - كلها أمور لم ينص عليها مرسوم 15 أيار/ مايو 1986 الذي دعمته النقابات، الأمر الذي يضع علامة استفهام كبيرة حول هذه النقابات (ا).

والواقع أن مثال البناء معبرٌ واستثنائي في آن. إنه استثنائي لكونه يتعلق بقطاع ذي «كثافة رأسمال» منخفضة (حيث يهيمن العمل اليدوي، إذ يبلغ عدد عمال البناء اثنا عشر مليوناً) يشغل بنسبة هامة من أجل القطاع الخاص (22% من ورش المساكن في المدن و 7% من ورش المساكن في الريف تنتمي إلى هذا القطاع. أما البناء الصناعي والزراعي فهو ينتمي بطبيعة الحال إلى القطاع العام بشكل شبه حصري)، وهذا ما يبدو مفارقةً بالنسبة للصناعة مجملها. وهو أمر معبر لأن المحصلة هي نتاج دمج «المصلحة المادية» بتشريع الممارسات غير الشرعية، وبالنمو الهائل في التوظيفات. ومرة أخرى «وحدها النتيجة المادية هي التي تؤخذ بالاعتبار» (أي عدد المباني المنجزة)، فالحساب الفعلي «للمردودية» - هذا إذا لم نذكر حساب «التكاليف/الأرباح الاجتماعية الإجمالية» - أمر شبه مستحيل.

إن حالة صناعة البناء تُبررُ بوضوح المفاعيل الاجتماعية للبيريسترويكا، التي كانت واضحة أصلاً من حيث دعم الأسعار وحل جهاز غوسبلان والوزراء (لقد هُذ غورباتشيف بصرف نصف العاملين في هذا الملاك)، فتضررت مصالح اجتماعية واسعة النطاق ولم يقتصر هذا الضرر على مصالح الفئة التي تسمى وسيطة من البيروقراطية، بل طاول أيضاً، وبشكل خاص، مصالح الأغلبية الساحقة من الطبقة العاملة.

سوف تُعوّض زيادة الأسعار الناجمة عن إلغاء الإعانات المالية برفع التقديرات الاجتماعية والأجور المنخفضة، علماً أن هذه التحسينات لن تطول غالبية الأجورين. فالأجور المرتفعة التي يتمتع بها «العمال غير الشرعيين» المصرح لهم بالعمل رسمياً من شأنها أن تفضي إلى تسريع معتم لتأثير العمل وإلى تقليص العلاوات التي يستفيد منها الجميع رجالاً

(31) إن تورّع منشآت البناء يرتبط بظاهرة «الإقطاعية» في الاقتصاد والتي أشرنا إليها في الفصل الثالث من هذا الكتاب. وينطبق هذا الأمر على ثلاثمائة وعشرين ألف مشغل مختلف حتى عام 1986، وتحدث كاتي روسيليه عن «تفريع قطاعي مفرط». أنظر بوجه خاص بهذا الصدد دايفيد، آ. ديكر، عملية الاستثمار في الاتحاد السوفياتي ص. 27، 29، 30، 38 وما يليها.

ونساء. بل إن من شأنها أن تؤدي إلى زيادة معايير المردود، على حساب جماهير العمال والعمالات. إن تدهور شروط الضمان والحماية سوف تكون لها آثارها السلبية على مجموع اليد العاملة.

وهكذا يصبح الاستنتاج التالي بديهياً: إن البيريسترويكا لن تعود بالنفع على جماهير الشغيلة في الاتحاد السوفياتي، على الأقل في مرحلتها الأولى. فينبغي إذن أن تتجرع الجماهير هذا الدواء المر عبر إغرائها بالتغيرات السياسية. ويمعزل عن أي اعتبار آخر، ويمعزل عن الصلة القائمة ظاهرياً بين «إعادة البناء الاقتصادي» و«الشفافية الاقتصادية»، وبالتالي «الشفافية بشكل عام»، هذا هو الدافع الأساسي الذي يجعل البيريسترويكا - وهي الهدف الأساسي لغورباتشيف - تستدعي الغلاسنوست التي تصبح الوسيلة الأساسية لبلوغ هذا الهدف، فإن لم تبلغه تكون قد جعلته مقبولاً من جانب الأكثرية.

بالنسبة للطبقة العاملة ليس ثمة ما يوازى البيريسترويكا إلا عملية إضفاء الديمقراطية على هيئات الإدارة على مستوى المنشآت. من هنا جاء القرار بانتخاب المديرين من قبل الملاك، كل خمس سنوات، من خلال لائحة مرشحين يقدمها الحزب، وتحفظ الدولة بحق نقضها. هذا القرار يضمن في الواقع مزيداً من الشرعية على المديرين، من دون أن يرسي إشرافاً عمالياً حقيقياً، ناهيك بالإدارة العمالية الفعلية.

لقد فهمت ت. زاسلافسكايا هذا الأمر منذ فترة مبكرة جداً وتقدمت باقتراح حوله، علماً أنها غلّفت اقتراحها بلغة سوسيولوجية جوفاء تتميز بالحلدر والغموض. فقد اعتبرت أن إعادة البناء تفترض تمفصلاً ديمقراطياً «لمصالح المجموعات»: «ضمن هذه الشروط، من المهم جداً أن تمتلك المجموعات فرصاً حقيقية، وبشكل متساوٍ، للتعبير علانية عن مصالحها وإيضاحها والدفاع عنها على أعلى مستويات الإدارة، وتلقي إجابات واضحة ومحددة عن التماساتهما ومطالبهما»⁽³²⁾. واضح إذن أنه ليس وارداً أن يمتلك الشغيلة سلطة فرض مصلحتهم الجماعية.

ضمن هذه الشروط، وبعد ابداء اهتمام أولي بانتخاب كل من المديرين ومجلس الشغيلة التعاوني⁽³³⁾، عاد التشكيك سريعاً ليجتاح الوسط العمالي. وبقي الهم الطاغى هو

(32) ت. زاسلافسكايا، في سوفييتسكايا كولتورا، 23 كانون الثاني/يناير 1986، كما يوردها ديف موراركا، غورباتشيف، ص 233.

(33) حصل بالفعل كونفرنس وطني للعشرات من هذه المجالس، وأنعقد بشكل عفوي بدعوة من ممثلي هذه الأخيرة.

ارتفاع الأسعار⁽³⁴⁾ بما يولده من استياء في صفوف العمال، وصعوبات في التعمون، وخوف من البطالة وإلغاء الدعم عن الخدمات الإجتماعية والمواد الغذائية الأساسية.

أجبر هذا الوضع فريق غورباتشيف على إحداث تحول كلي باتجاه إعطاء الأولوية للتوظيف والنمو. فللمرة الأولى منذ بداية التصنيع المتسارع تتوقع الخطة الخمسية لعام 1989 تطوراً أكثر تسارعاً في صناعة المواد الاستهلاكية وصناعة وسائل الإنتاج وقطاع الدفاع الوطني. أما الاستهلاك الشعبي فينبغي أن يتطور بسرعة أكبر من التوظيفات مجملها⁽³⁵⁾.

هل ثمة صلة أكثر عمقاً وأكثر عضوية بين البيروسترويكا والنضال ضد البيروقراطية؟ هناك قناعة صادقة بوجود هذه الصلة لدى أغلبية الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والمؤرخين «الليبراليين»، بمن فيهم بعض الاشتراكيين والشيوعيين «اليساريين» (علماً أنهم يبدون حذراً «يفيض بهذا الصدد، عن حذر زملائهم «الليبراليين» ويعتبر الاقتصادي المجري الأكثر شهرة، كورناي، أحد أبرز المدافعين عن هذه الأطروحة⁽³⁶⁾). أما تحليل هذه الأطروحة فيسبب جدلاً: لا يمكن لأي إصلاح شامل لسستام التخطيط المتركز بيروقراطياً أن يحقق نجاحاً على المدى الطويل ما دامت السلطة السياسية للبيروقراطية قائمة. ولا يمكن كسر السلطة البيروقراطية إلا عبر «آلية ضبط» بديلة، وهي آلية السوق بالذات.

والحال أن ثمة مثلاً تجريبياً يقدم دليلاً عكسياً لهذه الأطروحة، وهو مثال «اقتصاد السوق» في يوغوسلافيا⁽³⁷⁾. فهو يبين بما لا يقبل الشك أنه بإمكان السلطة البيروقراطية أن

(34) تذكر الصحافة السوفياتية بشكاوى في هذا الصدد. ففي البرافدا، 25 آب/أغسطس 1988، تؤكد إحدى القارئات في بتروزالودسك أن البطاطا والملفوف والتفاح والمربى قد فقدت من مخازن الدولة وأنه على المستهلك (المستهلكة) دفع 25 إلى 70% كنسبة إضافية للحصول على هذه المنتجات من السوق التعاوني. وبحسب البرافدا في 21 تشرين الثاني 1988، تضاعف المستوى العام للأسعار في السوق الكولخوزي مرتين وسبعة أعشار المرة عن مستوى سعره العام في متاجر الدولة. هذا ووصل سعر بعض المنتجات إلى خمسة أو ثمانية أضعاف سعرها في هذه المتاجر! وازداد بمعدل 14% بين عامي 1980 و1987. وعلى امتداد أشهر لم يتوفر اللحم والزبدة وحتى البطاطا إلا في هذه الأسواق. وحسب الفايئاتشال تايغر فإن العناية الصحية في القطاع الخاص - التي تبدي الانتلجنسيا تعلقاً كبيراً بها - تتطلب توفير بدل لكل معاناة قد يصل إلى ستين روبلاً، وهو ما يتخطى الدخل الأسبوعي لعامل يحصل على مرتب مرتفع.

(35) أنظر بوجه خاص الفايئاتشال تايغر، 15 تشرين الثاني 1988، والأولستيا، 28 تشرين الأول 1988، وبحسب الأترناشيونال تريبيون عن مقال في مجلة Argument i Fakti سوف تطبق بعض التخفيضات في الأسعار بنسبة 10% إلى 20% على بعض المنتجات النسيجية وبعض الأجهزة المنزلية الكهربائية.

(36) ج. كورناي «سيرورة الإصلاح المجري» «The Hungarian Reform Proass» في مجلة الأدب الاقتصادي، المجلد 24، كانون الأول/ديسمبر 1986.

(37) أنظر كتاب كاترين سباري الهام، السوق ضد الإدارة الذاتية: التجربة اليوغوسلافية.

تعايش بشكل أو بآخر مع «اقتصاد السوق» نظراً لتفكك السلطة العمالية (الإدارة الذاتية المحدودة على مستوى المنشأة) والانقسام العمالي الذي ينطوي عليه هذا التفكك. ويعبر الكلام الذي يتحلل صفة العلمية على طريقته عن النية من وراء هذه التجزئة (الواعية؟ اللاواعية؟) إذ يقول: إن الطبقة العاملة تتجزأ فجأة إلى مجموعة من «المجموعات».

أما الدليل الثالث فهو الإدارة الذاتية العمالية المركزة والمفصلة ديمقراطياً، والتي تضمنها التعددية السياسية، أي الديمقراطية الاشتراكية⁽³⁸⁾. فهناك تعارض وتناقض منطقيان وبديهيان بين الديمقراطية الاشتراكية والإدارة الذاتية العمالية من جهة، و«اقتصاد السوق» من جهة ثانية. وليس بمقدور المدافعين الأكثر ذكاء عن «اقتصاد السوق الاشتراكي» إنكار هذا التعارض بأي شكل من الأشكال⁽³⁹⁾. وهنا يكمن الخيار الحقيقي الذي لا نرى ضيراً في تكراره: إنه خيار ذو طبيعة اجتماعية، سياسية، بل أخلاقية - أي أنه خيار طبقي - وليس خياراً تقنياً خالصاً أو خياراً تقنياً بشكل رئيسي.

■ الآفات الجديدة: التضخم والعجز في الميزانية

يتكشف الطابع الأكاديمي إلى حد ما في هذه السجلات بفعل بروز آفات جديدة في الاقتصاد السوفياتي إثر «إطلاق» سياسة البريسترويكا بشكل فعلي، وهي آفات تضاف إلى جميع ظواهر سوء اشتغال هذا الاقتصاد التي عيّنها غورباتشيف وأغانبيغيان ومستشاريهما. إنهما آفتا العجز في الميزانية والتضخم المعظم والمتسارع.

لقد أشار غورباتشيف بالذات إلى خطورة العجز في الميزانية، وعزا هذا العجز إلى أربعة أسباب: النفقات التي تكبدتها الميزانية بفعل كارثة تشيرنوبيل، وتقلص مداخيل الدولة إثر خفض بيع الفودكا؛ مفاعيل تراجع أسعار الصرف بالنسبة للاتحاد السوفياتي في السوق العالمي (وتحديداً هبوط سعر البترول)، وتكاليف إعادة إعمار أرمينيا، بعد الهزة الأرضية.

هذا التحليل ليس خاطئاً، لكنه يظل ناقصاً إلى حد بعيد. إنه يخفي تحديداً الصلة البنوية بين العجز في الميزانية وسستام تمويل المشروعات، أي عدد المنشآت المتزايد التي تعمل بخسارة، والانتساع المتزايد في العجز المتراكم في هذه المنشآت. إنه يخفي أيضاً الصلات البنوية بين هذا العجز والنتائج المنظورة - فضلاً عن تلك التي يمكن توقعها -

(38) أنظر مقالنا «دفاعاً عن التخطيط الاشتراكي» في مجلة الأمية الرابعة العدد 25، أيلول/سبتمبر 1987.

(39) أنظر كتاب أليك نوفيه، اقتصاديات الاشتراكية الممكنة.

«لحقيقة الأسعار». إنه يخفي الصلات البنوية بين تطور «الأسواق الحرة» (التعاونية) وارتفاع الأسعار.

وفي الواقع يعتبر البرفسوران ألباكن وأوتولا تسييس أن الرقم الرسمي المقدم حول عجز الميزانية والمحدد بستة وثلاثين مليار روبل من قبل وزير المالية غوستيف هو رقم تقديري أقل من الواقع. أما هما فيقدران هذا العجز بحوالي مئة مليار روبل⁽⁴⁰⁾، أي ما يقارب 12% من الدخل الوطني القائم في الاتحاد السوفياتي.

لا فائدة تذكر من التشديد، في هذا السياق، على أن العجز في الميزانية والتضخم يتغذى أحدهما من الآخر ويُطلقان دينامية هي الأخطر في تأثيرها على خفض مستوى معيشة السكان. فضلاً عن ذلك يروح التضخم يتزايد: فالوفرة النسبية لوسائل الدفع تجعل المستهلكين يشترون مباشرة كل ما يتوافر في المتاجر، الأمر الذي يُفاقم نقص المواد، ليس بالنسبة للحاجات فقط، بل وبالأحرى بالنسبة للتداول النقدي.

وقد وضع ألباكن ولاتسييس خطة طوارئ لخفض هذا العجز، تمحورت حول خفض المصروفات العسكرية والإعانات المقدمة للصناعة والزراعة، بالإضافة إلى إعطاء الأولوية في التمويل لبرنامج بناء المساكن من خلال تحريك الموارد الخاصة، وتحديدًا تلك الكتلة الضخمة من المدخرات المتوافرة، خدمة لهذه الغاية.

لا بأس أن نكرر أنه ليس ثمة ما يدهشنا في أن يصار في هذه الأيام إلى الإعلان عن العجز في الميزانية وعن التضخم المتسارع في الاتحاد السوفياتي، فالبلد «المنارة» بالنسبة لتجربة الليبرسترويك، هو الصين في حقبة إصلاحات دينغ هسياوبنغ، حيث ظهرت هاتان الأفئدة باتساع لا مثيل له، مما أثار قلقاً عميقاً في قمة الحزب الشيوعي الصيني لا بل صدمة حقيقية. وتبقى المسألة التي تزداد أهمية يوماً بعد يوم هي «إعادة الوضع الاقتصادي إلى نصابه الصحيح» في هذا البلد⁽⁴¹⁾.

وتُعبر الصين أيضاً عن ظواهر تفاوت، وفوضى، وأزمة اجتماعية يتسبب بها بشكل محتوم أي توسيع لاقتصاد السوق. فسياسية «إغتنوا» الموجهة إلى الفلاحين تحث هؤلاء على تفضيل زراعات أخرى غير إنتاج مزروعات الحبوب الأساسية، ويهدد هذا الوضع بمجاعة

(40) خبر نقلته DPA - رويتر، 26 كانون الأول/ديسمبر 1989.

(41) نيو زورشر زايتونغ، 28 كانون الأول/ديسمبر 1988؛ لوموند 17 كانون الأول/ديسمبر 1988؛ ليبراسيون، خبر نقلته رويتر 21 كانون الأول/ديسمبر 1988، إلخ.

حقيقية⁽⁴²⁾. كما أن «اغتسوا» الموجهة إلى التعاونيين والمقاولين الخاصين تحت هؤلاء على زيادة استغلال اليد العاملة. وهكذا ظهر عمل الأطفال على نطاق واسع⁽⁴³⁾، إلى جانب بعض أصحاب الملايين الذي توليهم الصحافة الغربية اهتماماً كبيراً. أليس ثمة علاقة بين هاتين الظاهرتين؟

إن الاستياء الشعبي الناجم عن هذا الوضع قد يؤدي إلى الانفجار. ويعرف غورباتشيف وفريقه هذا الأمر حق المعرفة، وهذه المعرفة هي التي تجعلهم يشعرون بقلق متزايد عندما يتفحصون دينامية البيريسترويكا في الاتحاد السوفياتي⁽⁴⁴⁾.

(42) فاينتنشال تايمز، 20 كانون الأول/ديسمبر 1988؛ في ستاندرد 4 كانون الثاني/يناير 1989. وبحسب المصادر الحكومية، فإن عشرين مليون صيني مهددون بالموت جوعاً خلال شتاء 1988 - 1989؛ فيما ينخفض إنتاج الحبوب منذ عام 1984.

(43) تم كشف تزايد عمل الأطفال بشكل خاص في منطقة الزانغن (أي المنطقة الحرة). فثمة 44 شركة تستخدم أطفالاً مضطرين للعمل 14 ساعة في اليوم بأجور لا تغني من الجوع (شايئا دايلي، 4 آب/أغسطس و27 كانون الأول/ديسمبر 1988).

(44) وحتى أن الأسبوعية الألمانية الليبرالية داي زايتم، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، تلخص الوضع في جمهورية الصين الشعبية بالصيغة التالية: «لا يجعل الإثراء المرء سعيداً (بعد)» والواقع أن معدل التضخم السنوي الذي يبلغ 40% يجعل مستوى معيشة جمهور الشغيلة ينخفض بسرعة.

الفصل السادس

الغلاسنوست

أو اصلاحات غورباتشيف السياسية

لن نحقق «إعادة البناء» الاقتصادي أي نجاح ما لم تتم عملية إضفاء الديمقراطية على السستام: هذا هو الإستنتاج الذي خلّص إليه رواد الغورباتشيفية في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية والغرب من ملاحظتهم للمقاومة المتنامية التي تبديها القطاعات المحافظة في الجهاز إزاء البيريسترويكا، وقد توصل زعيم هؤلاء الرواد بالذات إلى الإعلان عن القناعة نفسها في نهاية المطاف⁽¹⁾.

إذا كان التحليل الماركسي رائدنا في فهم الأزمة المخصوصة التي تعصف بالسستام السوفياتي، والتي تنطوي على جملة العيوب المدانة اليوم من قبل غورباتشيف بأشد العبارات قسوة، فمن البديهي ألا نرى أية إمكانية للتغيير الجذري في المجال الاقتصادي، إن لم نقل في المجتمع بأكمله، من دون إلغاء احتكار السلطة الذي تمارسه البيروقراطية صاحبة الامتيازات. فالطبيعة السياسية لهذا العائق لم تعد خافية على أحد. وليس ثمة ما يثير الاستهجان إذا كانت الدعوة إلى ضرورة إلغاء هذا الاحتكار تتم من منظور عملية «إضفاء الديمقراطية» على جميع مستويات الحياة في الاتحاد السوفياتي. فهذه الرؤية تتلاءم، على وجه الإجمال، وطبيعة سيروية التغيير الضرورية: أي وإحياء (أو إعادة إحياء) الديمقراطية الاشتراكية الفعلية (السوفياتية).

تبدأ المشكلات الحقيقية بالبروز عندما نتفحص خطط غورباتشيف ومشاريعه في المجال السياسي، ليس فقط على ضوء الحاجات الموضوعية للمجتمع السوفياتي ومواطنيه ومواطناته العاملين - وفي الطليعة البروليتاريا السوفياتية التي تُشكّل الأغلبية الساحقة من السكان - بل

(1) «البيريسترويكا نفسها لن تنجح إلا في إطار الديمقراطية»، «نحن بحاجة إلى الغلاسنوست كحاجتنا إلى التنفس» (م. غورباتشيف، البيريسترويكا، ص. 39، 107).

أيضاً على ضوء المصالح المخصوصة للبيروقراطية، أي مصالح حكام هذا البلد وأثرياته. فمن قبيل البساطة أن نفترض أن هؤلاء الحكام والأثرياء سوف يكتفون بالبحث عن أفضل سبيل لتطوير بلدهم بصرف النظر عن أية مصلحة شخصية تخصهم وبناء على المعلومات والمعارف التي يمتلكونها. هذا لأن المسألة من وجهة نظرهم هي مسألة تسوية الوضع الاقتصادي من دون تهديد ما هو أساسي في سلطتهم وامتيازاتهم. وهذا ما عملت عليه الطبقات والشرائح المسيطرة⁽²⁾ في التاريخ، وبهذا المعنى لا تشكل البيروقراطية السوفياتية استثناء للقاعدة.

ترمي عملية إضفاء الديمقراطية من وجهة نظر فريق غورباتشيف إلى أهداف محدودة وواضحة إلى هذا الحد أو ذاك: إبعاد ممثلي الجمود الأشد تصلباً على جميع مستويات الجهاز، أي فتح المجال واسعاً أمام البيريسترويكا في دوائر المجتمع العليا، وإطلاق هذه السيورة بالتوازي مع دفع صحوة دوائر المجتمع السفلى وإعادة تسييسها الجزئي، بغية تحرير الطاقات الخلاقة وإتاحة المجال أمام المبادرات الضرورية لنجاح البيريسترويكا نفسها؛ وتقاضي احتمال أن تفضي هذه السيورة إلى تجربة مشابهة لتجربة تشيكوسلوفاكيا إن لم نقل لتجربة بولندا، عبر الحفاظ على إشراف جهاز الحزب على مجمل عملية «التجديد»⁽³⁾.

وستأتي التجربة لتثبت ما توصل إليه التحليل النظري من تطورات: فسواء اعتبرنا هذا المشروع بالغ الجراءة أو مُفتقداً لها، فهو صعب التحقيق بأي حال من الأحوال. حيث أنه يطلق جمهرة من الإزالات المتناقضة، ويوقظ جملة من الرغبات المتعارضة، فضلاً عن أنه قابل للإصطدام بمصالح عديدة. وبالتالي سيكون من الصعب عليه أن ينساب انسياباً بحركة بطيئة يستطيع المرء بالكاد أن يقتفي أثرها.

(2) في تعليق هام على إصلاحات غورباتشيف في المجلة الشيوعية الأوروبية الألمانية الغربية سوسيليزموس (العدد 2، 1987) يشدد الشيوعي الإصلاحي التشيكي زدينيك ملينار، وهو الذي عرف غورباتشيف جيداً، على أن البيروقراطية ليست طبقة جديدة ولا تتصرف على هذا الأساس. إننا نتفق بالطبع مع وجهة النظر هذه، وهي التي ندافع عنها منذ عقود. غير أن التاريخ يبين أن الأجنحة الطبقية الرئيسية، صاحبة المصالح المخصوصة، تتمسك بالسلطة وبالدفء عنها عندما تصبح الثورة - السياسية - ضرورية لإبعادها عنها. ولندكر أن مفهوم «الجناح الطبقي الرئيسي» قد استخدم من قبل أنغلز.

(3) يؤكد غورباتشيف في تقريره إلى المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي بوجه خاص على إنه «في كل مرة تطرح فيها مهام جديدة على البلاد يحدد الحزب الوسائل الكفيلة بإنجازها. وبإعادة صياغة أساليبه القيادية وتبديلها مظهرها قدرته على أن يكون على مستوى مسؤوليته التاريخية بصدد مصير البلاد». من أين ولماذا تظهر العقبات؟ هنا بالذات تطرح مهمة تنمية دور منظمات الحزب إلى حده الأقصى كمهمة أساسية للتقرير السياسي الصادر عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي إلى المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي، ص. 99، 101.

■ إضفاء ديموقراطية جزئية خاضعة للرقابة

بعد عقود من الدكتاتورية، وإن تكن اليوم في طريقها للإنحلال، وفي ظل استمرارية «الكا. جي. ب.» الكلية القدرة، سوف يؤدي فتح الأبواب والنوافذ من وسائل إعلام وأدب، وسجلات عملية وتحليل نقدي للحياة اليومية، لا بل للبنى الاجتماعية والسياسية عن طريق حرية التعبير والكتابة؛ - نقول سوف يؤدي فتح هذه المجالات بشكل مفاجئ، إلى زعزعة المجتمع بأكمله. وهذا ما تهدد به الغلاسنوست.

إنه تغيير هائل في الوضع داخل الاتحاد السوفياتي، أكثر اتساعاً وأكثر عمقاً بكثير من تلك التغييرات التي أدت إليها بداية نزع الستالينية في ظل ن. س. خوروشيف. ويرتكب المحللون الماركسيون، كي لا نقول الثوريون البروليتاريون في الغرب كما في الشرق، خطأ لا يقتصر إذا ما قللوا من شأن الإمكانيات التي ينطوي عليها هذا التغيير بالنسبة للجماهير، من زاوية تقدمها على طريق التعبير عن مصالحها والدفاع عنها.

لا جدال في أن غورباتشيف وجناح البيروقراطية الذي يمثله قد وضعاً نفسيهما أمام مخاطر جمة بإطلاقهما هذه العملية الديالكتيكية بين الانفتاحات في أعلى السلطة وإمكانيات النشاط الذاتي في القاعدة. غير أنها لم يكونا يملكان أي خيار آخر. وكما نفهم دواعي هذه المجازفة التي أقدموا عليها ينبغي أن يبقى في أذهاننا على الدوام حجم الأزمة، وخطورة الوضع الاقتصادي، والمخاطر التي ستصيب السلطة وامتيازاتها فيما لو أدى الوضع إلى السقوط في الجمود الفعلي، لا بل إلى الانهيار الاقتصادي على غرار ما حصل في المجر أو في بولندا. وهي مخاطر أكبر بكثير من تلك التي يمكن توقعها بناءً على الخيار الحالي. وينبغي أن يبقى في أذهاننا أنه في نهاية حقبة بريجنيف كان قد ساد شعور بالاستياء الشامل بين الجماهير السوقية بفعل نقص التمكن المعيشي، «إنه شعب محبط يتحدث علناً عن الرازروخا razrukha أو خراب الاقتصاد»⁽⁴⁾.

لقد تكون لدى غورباتشيف وحلفائه انطباع بأنهم يجلسون فوق قنبلة موقوتة بالمعنى الحرفي للعبارة. والحال أن المقاومة السلبية والاضغوطات التي تقف بوجه الإجراءات الجذرية المتخذة لنزع فتيل هذه القنبلة لاتني تزايد. فثمة ضرورة إذن للقيام بضغط موازية تذهب في الاتجاه المعاكس بغية إحباط هذه الضغوطات. هذا هو مبرر الغلاسنوست كخيار يتبناه البيروقراطيون «التحديثيون».

(4) ديفن موراركا، غورباتشيف. ص. 88.

إن ما يُجد من هذه المخاطر، بنظرهم، هو افتراضهم أن الانتفاضة الجماهيرية المشابهة للانتفاضة التشيكوسلوفاكية أو البولندية غير محتملة الحدوث في الاتحاد السوفياتي على المديين القصير أو الطويل⁽⁵⁾ - والمستقبل وحده كفيل بالحكم على صحة هذا الافتراض أو خطئه - بفعل المرحلة الطويلة من عدم التسييس الجماهيري.

كما إن هناك مبرراً آخر يُلزم غورباتشيف بإطلاق سياسة غلاسنوست متسارعة بالتوازي مع سياسة بيرسترويكا متعرجة. وهي المخاطر التي تنوء بثقلها على العمالة الكاملة بفعل خطة «التمويل الذاتي للمنشآت»، وما تثيره من مخاوف في صفوف الطبقة العاملة. وهذه المخاوف لا يمكن تذليلها وإن على نحو جزئي أللهم إلا بالشرع في إضفاء الديمقراطية على الحياة في المنشآت. وتحديدأ عبر انتخاب المديرين. فبا لم يحصل ذلك، فإن العمال سيُشعرون بأن الجهاز الاقتصادي قادر على تسريحهم بحسب رغبته، الأمر الذي يفضي إلى ردود فعل عنيفة. غير أن أية عملية إضفاء للديموقراطية، مهما بلغ تواضعها، تبقى غير ممكنة ما لم تصبحها ديموقراطية موازية في الحياة السياسية بمجملها.

لقد بات بمقدورنا أن نميز بين أربعة محاور رئيسية للإصلاحات السياسية التي أطلقها فر بق غورباتشيف: «اللبلة»، والإنفتاح في مجال الإعلام وحرية النقاش والنقد حتى خارج وسائل الإعلام (هذه هي الفحوى الفعلية للغلاسنوست حتى اليوم)؛ تطهير الأجهزة وتحديث جميع فروعها (الدولة، المؤسسات الثقافية، الاقتصاد، القوات المسلحة، المنظمات الجماهيرية، مثل الكومسومولات والاتحادات النسائية، الحزب، والنقابات)؛ تليين المؤسسات والإوالات المباشرة التي تمارس السلطة من خلالها، بما في ذلك الاتجاه نحو «دولة الحق» التي تضمن حق الفرد إزاء التعسف البوليسي والقضائي.

تتقدم عملية «إضفاء الديمقراطية» بوتيرة هابطة، من أولى هذه العمليات التي عددناها إلى آخرها. فالغلاسنوست هي أكثر اتساعاً وجذرية من تحديث الجهاز، الذي تم تجديده على مستوى الدولة والاقتصاد أكثر مما تم على مستوى الحزب، وبشكل خاص على مستوى النقابات. أما الإصلاحات «المؤسسية» فهي أكثر هامشية بكثير من تجديد الجهاز⁽⁶⁾.

(5) يشدّد ملينار، في المقالة المذكورة في الهامش رقم (2) على إن المرحلة الطويلة التي عاشتها الجماهير السوفياتية، واتصفت بعدم التسييس، تقلل من مخاطر الانفجار من الأسفل.

(6) حول آخر تطورات الإصلاحات السياسية، بعد الكونغرس التاسع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، أنظر الفصل الثالث عشر من هذا الكتاب.

■ لبرلة وسائل الإعلام

كانت حرية الإبداع الثقافي والإعلام إحدى سمات الغلاسنوست («الشفافية»)، «إمكانية الرؤية»، «العلنية»، «حق الكلام» الأشد تأثيراً في الرأي العام في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية كما في الغرب. ففي الحال خُلِعت الأبواب الموصدة وسقطت هيئات رقابة بأكملها، فيما عُرضت أفلام في صالات السينما والتلفزة كانت مهمة في الأدراج طوال سنوات. ونُشِرت مسرحيات كانت مجمدة في الرقابة وتم عرضها. وجرى تحويل مخطوطات «ملعونة» إلى الطباعة. هذا ووضعت تجمعات كل من الكتاب ومثلي السينما والمسرح توجهات ليبرالية جديدة لنفسها في أعقاب مؤتمرات واجتماعات موسعة صاخبة تميزت بصراعات كشفت للعلن. ثم برزت شخصيات أدبية تنتمي إلى مرحلة «إذابة الجليد» ونزع الستالينية في ظل خروتشيف، مثل اندريه فوزنيسينكي وأوجين يفتوشنكو.

من الخطأ أن يرى المرء في هذا الصخب كله عملية منظمة وموجهة من أعلى. فالواقع أن الانفجار وحده - أي اتساع الظاهرة - هو المفاجيء والمدهش. ومن الملفت أن تكون كثرة من الأمور المشار إليها باعتبارها مثلة لحقبة غورباتشيف قد وضعت قبل ثلاث سنوات أو أربع أو خمس من وصوله إلى السلطة، لا بل قبل ذلك⁽⁷⁾. إن الديالكتيك القائم بين عملية الوعي البطيء - بالرغم من جزئيتها، بل بالرغم من ظرفيتها - للضيق الاجتماعي لدى «الأوساط - الصغرى» في المجتمع، من جهة والانقسام في قمة الجهاز البيروقراطي من جهة ثانية، إن هذا الديالكتيك هو الأكثر وضوحاً في مجال الإبداع الثقافي. وإذا كنا نصادف في هذا الوسط أنصار غورباتشيف الأشد حماساً فذلك لأن الغلاسنوست هي هنا أيضاً السياسة التي كانت تجري المطالبة باتباعها والإعداد لها أكثر من أي مكان آخر، وذلك قبل سنوات من وصول غورباتشيف إلى السلطة. كما أنه من الخطأ أيضاً أن يرى المرء في الانفتاح الليبرالي في مجال الإبداع الثقافي - الأدبي مجرد قضية تعني المفكرين والفنانين، فيما تقف منها الجماهير العالية موقف اللامبالاة لا بل موقف النفور. إن غورباتشيف يقتبس نصوصاً لتروتسكي من دون أن يعرف ذلك بالطبع، فيؤكد في تقريره إلى المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي: «تتوقف كل من السلامة المعنوية لمجتمع ما والمناخ الروحي الذي يعيش ضمنه البشر، يتوقفان في جزء أساسي منها على حال الآداب والفنون (...). فعندما تتطلب

(7) أنظر العرض الأكثر تفصيلاً بهذا الصدد في كتاب بوريس كاغارليتسكي The Thinking Reed. وجان ماري شوفير، الاتحاد السوفياتي: مجتمع متحرك.

الضرورة الاجتماعية فهم حقبة معينة، خاصة إذا ما كانت حقبة فاصلة في تاريخ هذا المجتمع، فإنها تفرز أشخاصاً تصبح هذه المهمة ضرورة حيمة بالنسبة إليهم، وهذا هو طابع الحقبة التي نعيشها اليوم. فلا الحزب ولا الشعب يشعران بالحاجة إلى فخامة الاستعراضات، ولا هما بحاجة إلى عيث التقاليد المزرية، ولا إلى كتابات المناسبات والنفعية محدودة الأفق. والمجتمع يتوقع من الكتاب إبداعات فنية، وما يعكس حقيقة الحياة، وهو الأمر الذي شكّل دائماً جوهر الفن الأصيل⁽⁸⁾.

والواقع أن الشعب السوفياتي هو من بين الشعوب الأكثر ثقافة في العالم. ف شراء الكتب في الاتحاد السوفياتي ومن ضمنها المجموعات الشعرية والمجلات الأدبية العلمية، يتخطى إلى حد بعيد شراءها في كبريات البلدان الرأسمالية، مع أخذنا بالاعتبار عدد السكان. وعلى امتداد عقود كان الإنتاج الضحل والممل والمخادع والكاذب من الكتب في الاتحاد السوفياتي، يخيب آمال مستهلكيها. وبهذا المعنى كانت «حقيقة الحياة» غائبة. أما توافر هذه الحقيقة اليوم في أعمال أصلية قيّمة، فيعتبر، من وجهة نظر السكان، في مستوى أهمية العثور على قطع تبديل لأجهزة التلفزة أو على شرائح اللحم من النوع الرفيع.

وتتطوي لبرلة الإبداع الثقافي - الأدبي، فضلاً عن ذلك، على بُعد مؤسساتي يجدر بنا ألا نحط من تأثيره النموذجي على المجتمع بأكمله. فقد أدى مؤتمر الكتاب السوفيات، فضلاً عن مؤتمر جمعية العاملين في السينما، إلى انقلاب فعلي على الأجهزة المحافظة التي تسيطر على هذه الاتحادات - على الرغم من أنه لم تصاحب ذلك كله عملية إضفاء الديموقراطية، بشكلها المطلوب، على البنى القانونية⁽⁹⁾.

(8) م. غورباتشيف، التقرير السياسي الصادر عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في المؤتمر السابع والعشرين للحزب. ص. 115 - 116: «إن تطور الفن هو الاختبار الأرفع مستوى لمعرفة حيوية هذا العصر ودلالته» «إن رفض الفن كوسيلة لوصف المعرفة وتحليلها بحجة التعارض مع الفن البورجوازي التأملي والانطباعي في العقود الأخيرة، هو بمثابة نزاع الأدلة الأكثر أهمية من يد الطبقة التي تبني مجتمعاً جديداً (...). إذا كنا لا نستطيع الاستغناء عن المرأة حتى من أجل خلق ذقوننا، فكيف نستطيع بناء حياتنا أو إعادة بناءها من دون أن ننظر إلى أنفسنا بمرآة الأدب. فكلمنا كان الأدب أكثر عمقاً، كلما أراد أن يطبع الحياة، وكلما تمكن من «رسم» الحياة بأسلوب أكثر دلالة وأكثر دينامية» «إن الثقافة هي النتاج المعسوي للمعرفة اللبقة التي تميز المجتمع بأكمله، أو على الأقل طبقته المسيطرة.» (ليون تروتسكي الأدب والثورة، ص. 21، 121، 173). نشير هنا إلى أحد المظاهر غير المتوقعة لهذا الميل: ظهور مثنان وستون ألف (1) مجموعة من متحجي موسيقى الروك في الاتحاد السوفياتي، على الرغم من الإلزام البيروقراطي بضرورة التسجيل بهذه الصفة (غينستيمين، شباط/فبراير 1986، بحسب مصادر سوفياتية مختلفة مذكورة).

(9) س. فيرينسي وب. لوهر. Autbruch mit Gorbtshaw? ص. 253 - 259.

هذا فضلاً عن أن هناك بعداً سياسياً مباشراً للبرلة الإبداع الثقافي - الأدبي والبرلة وسائل الإعلام لا ينكره سوى العميان. فليس الشكل وحده هو الذي يتغير، بل المحتوى أيضاً.

قد يُقر المرء أن الجماهير لا تستوعب دائماً المغزى الجمالي لانحطاط الأشكال الإبداعية، التي باتت معظمة، أكاديمية، «شعبوية» مشوهة، نمطية ودوغمائية، وبشكل خاص، عملة في مجالي التعبير الأدبي والفني. قد نُقر بذلك، علماً أن هذا الحكم ينطوي على احتقار، لا أساس له من الصحة، لقدرة الشرائح المثقفة من البروليتاريا السوفياتية على الحكم والتحسس في هذا المجال. لكن هل يمكن أن نصدق أن هذه الجماهير نفسها ستبقى غير مبالية عندما يجري التشهير، على مستوى واسع، بامتيازات البيروقراطيين وسوء استخدام السلطة وتعسفها وبتغيب الحكم القضائي، وذلك في الأفلام والروايات والنصوص المسرحية، في التلفزة والمجلات والصحف اليومية. وهل ستبقى هذه الجماهير غير مبالية عندما يتبين أن هذا التشهير لا يطاول حالات فردية واستثنائية، بقدر ما يطاول مؤسسات اجتماعية وبنية سياسية بمجملها⁽¹⁰⁾.

والحال أن الغلاسنوست تفضي إلى تشهيرات بهذا الاتساع وتنطوي على هذه الأبعاد التي عرضنا لها. وفي إطار هذه الشروط تصبح الغلاسنوست متصلة بظاهرة إحياء السجل الاجتماعي العام وإعادة تسييس المجتمع، ومن ضمنه الطبقة العاملة وإن بإيقاع ليس بإمكاننا حتى الآن تحديده، وباتساع قد يختلف من طبقة إلى أخرى ومن شريحة إلى أخرى. وإذا كان «أهل الخبرة» هم الذين يستأثرون حتى اليوم بالسجل الواسع المفتوح - أي الصحفيون والعاملون في الإذاعة والتلفزة والاقتصاديين وعلماء الاجتماع والمؤرخون والتكنوقراطيون - فالأوضاع كلها تشير إلى أن الطلاب والشباب والحركات النسائية والحركات السلمية بدأت تشارك في هذا السجل بأعداد متنامية. وسيكون من الغرابة بمكان فعلاً ألا يحدث الأمر نفسه في صفوف النقابيين الأكثر استقلالية وفي صفوف الشغيلة الأكثر تقدماً⁽¹¹⁾.

(10) يستعيد فريرديك هيتزر في كتابه *Zeitzeichen aus der Ferne* بعض المواقف الأكثر جذرية التي اتخذها

عدد من المثقفين السوفييت بخصصوص الموضوعات الأكثر تنوعاً والمرتبطة بالبريسترويكا والغلاسنوست.

(11) لقد فُضح عالم الاجتماع الكسي مياسنيكوف حالة أحد العمال الذي أوقف بسبب تظلمه ضد أعضاء الملاك الإداري. ولوحق الذين دافعوا عنه بدورهم. ومقالة مياسنيكوف التي أرسلها إلى جريدة سوفيتسكايا روسيا لم تنشر على الإطلاق، علماً أن هذه الجريدة كانت قد نشرت مقالين للكاتب نفسه يدافع فيها عن حرفيين تمت ملاحقتهم بسبب محاولتهم القيام بمبادرات إنتاج خاص. وحُكم على مياسنيكوف نفسه بثلاث سنوات في معسكر الأشغال الشاقة بتهمة «التعرض للسلطة السوفياتية» حسب المادة 190 من القانون الجزائي (*Labour Pocus on Eastern Europe* تشرين الأول/أكتوبر 1987).

وقد قدم كونفرنس «بحيرات بايكال وبيقا» - الذي التقى فيه سبعة كتاب يابانيون وستة كتاب سوفيات في ايركوتز بين الأول والخامس من آب/ أغسطس 1987 لنقاش تلوث البحيرات في البلدين وانتشار مرض الميناماتا في اليابان - مثلاً على التأثير السياسي للبرلة الثقافية - الأدبية. وقد تقرر القيام بتحريك سياسي منسق وذي اتجاه يشوي في البلدين - بانتظار تحرك عالمي أكثر اتساعاً - لمواجهة الكارثة البيئية التي تهدد البشرية⁽¹²⁾. ويدعو بعض الكتاب السوفيات، ومن ضمنهم القومي الرجعي فيكتور راسبوتين، علناً، إلى عدم اللجوء حتى إلى «الاستخدام السلمي للذرة»، أي لصالح إلغاء كل المراكز النووية.

أما التعبير الأكثر لفتاً للنظر عن تأثير الغلاسنوست على الجماهير فهو الرواج الذي تلقاه أسبوعية «أنباء موسكو» التي تمثل النشرة الصحافية الأكثر «جرأة» في موسكو، والرافعة الفعلية لسياسة الغلاسنوست. ولما كانت هذه الدورية موجهة أساساً لقراء أجانب فإنها تطبع سبعمائة وخمسين ألف نسخة تشمل مجموع طبعاتها الانكليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية والعربية. ولا بد أن يشترى القراء الروس الذين يتقنون لغات أجنبية عدداً من هذه النسخ. لكن إيغور ياكوفليف، مدير «أنباء موسكو» تنبه إلى الفائدة التي يمكن أن تجنيها النشرة من إصدار طبعة روسية. وهكذا فإن المئة وخمسين ألف نسخة الصادرة بالروسية يتناهبها القراء تناهياً وتختفي خلال ساعات من الأكشاك كل أسبوع، لتباع من جديد في السوق السوداء بأسعار مرتفعة، مما اضطر ياكوفليف إلى مضاعفة عدد نسخ الطبعة الروسية.

لنتساءل إذن عما يمكن أن يعنيه بيع نصف مليون نسخة أسبوعياً في مدينة موسكو من نشرة دورية لا تقيم أدنى توصير (لبعض) السلطات القائمة، والتي تُبدان في بعض الأحيان على مستوى رأس الجهاز، أي هذا غير تمتع الجماهير الواسعة ببقطة سياسية قصوى في واحدة من التجمعات البروليتارية الأساسية في أوروبا؟

ترافقت الثغرة التي أحدثتها الغلاسنوست في وسائل الإعلام مع تمرد فعلي من جانب الصحفيين ضد الرقابة الذاتية والإشراف البيروقراطي الذي يمارسه «المحافظون» داخل المؤسسات الصحافية بالذات. وقد أسفر هذا التمرد أبان انعقاد مؤتمر اتحاد الصحفيين في آذار/ مارس 1987، عن حادثة وانتصار مشهدين في آن واحد. ففي 16 آذار/ مارس 1987، وفي اليوم الأخير من المؤتمر، وفيما كان سبعمائة وستون مندوباً يستعدون للتصويت باليد المرفوعة على لائحة من متي شخص من المفترض أن يشكّلوا الهيئة الإدارية الجديدة

(12) هيتزر Zeitzelchen aus der ferne، ص. 475 - 480.

للاتحاد تدخل على نحو مفاجئ أحد صحافيي الإزفستيا وعبر عن معارضته لتركيبه اللائحة من جهة - حيث اعتبر أن عدد «الإداريين» مبالغ فيه بالمقارنة مع قلة الصحفيين الحقيقيين - ومن ناحية ثانية عبر عن معارضته للطريقة المتبعة في التصويت، إذ طالب بالتصويت السري. ثم ما لبثت كثرة من المندوبين أن طالبت بالكلام لدعم وجهة نظره، فصوّتت أغلبية أعضاء الجمعية العمومية، بالأيدي المرفوعة، لصالح لائحة مرشحين ولصالح التصويت السري. وهذا ما حدث بالفعل.

وفي الظاهر ترى الجماهير العمالية في الصحافة إمكانية متاحة لها، لكنها ما زالت غير قادرة على التعامل معها من خلال اقتراحات تستهدف إقالة مندوبي السوفيئات، علماً أن الدستور يمنحها هذا الحق⁽¹³⁾.

وفي البرافدا يعمل خمسمائة صحافي في قسم «بريد القراء». ويبدو غنى هذا البريد وتنوعه مذهشين⁽¹⁴⁾. وقد بدأ هذا البريد بالتدفق إلى السوفيئات المحلية. وبحسب «أنباء موسكو» في عددها الصادر في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1987 لا تصل الرسائل إلى سوفيئات موسكو موضبة في طرودٍ ورزمٍ بريدية عادية، بل تصل في حقائب مليئة بها.

وإذا كان صحيحاً أن «أنباء موسكو»، والأسبوعية «أغونيوك» التي تطبع مليون نسخة هما المطلقتان لسياسة الغلاسنوست، فإن توزيعهما يبقى متدنياً بالنسبة لتوزيع الصحف اليومية التي تعبر عن «الخط الوسطي»، مثل «ترود» الناطقة باسم النقابات والتي تطبع 18 مليون نسخة، و«الازفستيا» (سبعة ملايين نسخة) و«الكومسمولسكايا برافدا» (14,5 مليون نسخة) و«البرافدا»، الصحيفة الرسمية للحزب الشيوعي (11 ألف نسخة) والتي تدافع عادة عن مواقف أكثر محافظة، و«الليترا تورفايا» (3 ملايين نسخة) وهي أكثر ليبرالية.

ويخلص جان ماري شوفينييه، الذي نستقي منه هذه الأرقام إلى أن كمية إصدار المجلات «المتقدمة» لا تلي سوى حاجة جزء ضئيل من القراء المحتملين في موسكو: «إن

(13) بين عامي 1963 - 1981 حدثت 4900 حالة إبطال لعضوية أعضاء في السوفيئات كانوا جميعهم، عملياً، أعضاء على المستوى المحلي. وهذا ما يشكل في المتوسط 250 حالة في العام الواحد أو 600 حالة خلال الولاية الواحدة (وهي تمتد مدة عامين ونصف العام في الاتحاد السوفياتي). ولما كان هناك مليونان وثلاثمائة ألف متسبب فإن الإبطال لا يعني سوى نسبة 0,03% من هذا الرقم. هذا ويتعلق الإبطال حصراً بدواعي «أخلاقية»: إدمان على الكحول، تجارة مخدرة وبداءة علنية، فساد في بعض الأحيان.

(14) لقد أُميد في الغرب نشر عدد من رسائل القراء المثيرة التي أرسلت إلى الصحافة السوفياتية. أنظر بوجه خاص L'Événement de Jeudi 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1987؛ ولومانيته 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1987.

نقص الورق وحدود الإمكانيات الطباعية يكمنان وراء عدم كفاية الإصدارات. وثمة على وجه الاحتمال عوائق أخرى تقف بوجه توافر إمكانيات صحافية ومادية جديدة للاستجابة للطلب المتنامي. وهذه الحال مماثلة لحال المجلات الأدبية ومجلات السينما التي - وإن وصل عدد نسخها إلى عشرات الملايين - تختفي من الأكشاك بعد دقائق من عرضها للبيع⁽¹⁵⁾.

إن أية دراسة متأنية لوضع وسائل الإعلام السوفياتية تبين أنه ينبغي التمييز بين بداية السيرورة ومؤداها.

لقد ضُعِفَت الرقابة على وسائل الإعلام، من دون أن تغيب بشكل نهائي⁽¹⁶⁾. فلم تتعرض الصحافة إلى تفاصيل دورة مؤتمر الصحفيين التي أتينا على ذكرها، وثمة تساهل مع الكلام الصريح والكتابة الصريحة، لكن إلى حد معين لا يمكن تخطينه. ورئيس الاتحاد الصحفيين ورئيس تحرير البرافدا، آفاناسيف المعروف بمواقفه التي تعبر عن موقع وسيط بين الليبراليين والمحافظين، يعارض على نحو منهجي أي تعميق لسياسة نزع الستالينية، تحت حجة «عدم التعرض لإنجازات الثلاثينات والأربعينات» وعدم «الإساءة لمقاتلي الحرب الوطنية الكبرى القدامى»...

هناك محرمات أخرى لا تزال قائمة. فإدانة «أجهزة الأمن» التي لا يني غورباتشيف يشيد بها، تبقى نادرة وظرفية. وإدانة امتيازات البيروقراطية بمجملها تجري بالمناسبات؛ فيأتي الحديث عنها فجأة وبشكل واسع ومن ثم يسود الصمت لأشهر⁽¹⁷⁾. والموضوعات التي تثير فعلياً إستياء الطبقة العاملة تحتل حيزاً متواضعاً في أعمال النقد وتعبيرات المعارضة. أما

(15) لوموند ديبلوماتيك، كانون الأول/ديسمبر 1987؛ وجان ماري شوفينييه، الاتحاد السوفياتي: مجتمع متحرك، ص. 225.

(16) كشف هيدريك سميث في كتابه الروس، أن وكالة تاس تنشر يومياً نشرة صحافية تخضع لرقابة شديدة (وخاصة في ما يتعلق بما تأخذه عن الصحافة الأجنبية الممنوعة التداول في الاتحاد السوفياتي) والنشرة مخصصة للجميع ويطلق عليها اسم «النشرة الخضراء»! لكن إلى جانب هذه النشرة ثمة نشرة بيضاء مخصصة لموظفي الدولة والحزب وللصحافيين. وهي خاضعة للرقابة أيضاً، لكن أقل من «النشرة الخضراء». وأخيراً هناك «النشرة الحمراء» وهي غير خاضعة للرقابة ومخصصة فقط للبيروقراطيين من المستويات الرفيعة (ص. 343 - 433). ونشرت الأرفستيا مقالة لفلاديمير بولديريف (وأعادتها نشرها وكالة نوفوستي في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1988) وهي تقر باستمرار الرقابة. لقد خُفِضَ عدد «الموضوعات الممنوعة» ببساطة إلى نسبة 33%، فيما استمر حظر استخدام الصحافة بحجة التخريب على «النظام الاجتماعي الاشتراكي».

(17) بعد المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، صبَّ علييف، أحد القادة الرئيسيين في الحزب الشيوعي السوفياتي، وعضو المكتب السياسي، جام غضبه بشكل فظ (وسخوف) على التنديد بـ«المخازن الخاصة». - أنظر الفصل الرابع - وقد توقفت حملة التنديد على الفور في الصحافة اليومية.

المعارضة الليبرالية والمعارضة القومية حتى، وهي معارضة شوفينية وذات ميولٍ أرثوذكسية لا بل رجعية على نحوٍ صريح، فتتاح لها إمكانية التعبير بسهولة تفوق ما هو متاح للمعارضة الاشتراكية، والفوضوية - النقابوية، والشيوعية أن تعبر عنه⁽¹⁸⁾.

لا مجال إذن لبث الأوهام حول ما يترتب على سياسة الغلاسنوست في الفترة الحالية، بل ينبغي فهم طبيعة السيورة الجارية واحتمالاتها، ينبغي فهمها كعملية صراع، وتناقض متنامٍ، بين قوى اجتماعية مختلفة وتيارات سياسية مختلفة، أكثر منها عملية مدبرة من غورباتشيف ومستشاريه.

■ إدخال الشباب إلى جهاز الحزب

لقد اتخذت عملية تطهير الجهاز أبعاداً جعلت تتسع منذ وصول غورباتشيف إلى السلطة. وهي أكثر اتساعاً في القمة مما هي على مستوى الشرائح الوسيطة في الجهاز. وثمة أرقام دقيقة حول هذه المسألة. فمنذ أن أصبح غورباتشيف السكرتير الأول للجنة المركزية، وإبان المؤتمر السابع والعشرين قام بتبديل خمسة أعضاء من أصل اثني عشر عضواً في المكتب السياسي (حصلت فيما بعد تعديلات إضافية رفعت العدد إلى أربعة عشر)، وعشرة رؤساء أقسام من أصل أربعة وعشرين في اللجنة المركزية، وثلاثين وزيراً ورئيساً للجان الدولة من أصل ثمانين، وأربعة أمناء للأحزاب الشيوعية من أصل خمسة عشر في الجمهوريات السوفييتية الخمس عشرة. وخمسين أميناً عاماً أولاً للمناطق من أصل مائة وخمسين في الحزب الشيوعي السوفييتي، ومائة وثمانية وثلاثين عضواً في اللجنة المركزية القديمة من أصل ثلاثمائة وعشرين عضواً.

وبالمقابل تبيّن اللائحة التالية التي تشير إلى تواريخ تعيين (وانتخاب) المسؤولين الأساسيين في الحزب الشيوعي السوفييتي، بوضوح إلى أي حد وصل غورباتشيف وأعدائه في عملية التجديد العميقة لتشكيل الهيئات القيادية⁽¹⁹⁾ (تشير النجمة في اللائحة إلى الأعضاء المبعدين منذ ذلك التاريخ).

(18) في أيلول/سبتمبر 1988، نشب صراع عنيف حول المسمى من أجل الحد من الاشتراكات في المجلات النقدية، مثل أبناء موسكو وأوغونيك بحجة نقص الورق. ويدلّ إن هذه المجلات قد ربحت المعركة في نهاية المطاف.

(19) مارشال غولدمان، محلي غورباتشيف، ص. 230 - 231.

أعضاء المكتب السياسي :

غورباتشيف.....	(أمين عام منذ العام 1985)
عليف(*).....	تشرين الثاني/نوفمبر 1982
تشرنيكوف.....	نيسان/أبريل 1985
غروميكو(*).....	نيسان/أبريل 1973
كونانينيف(*).....	نيسان/أبريل 1971
ليغاتشيف.....	نيسان/أبريل 1985
ريشكوف.....	نيسان/أبريل 1985
تششيرينسلي.....	نيسان/أبريل 1971
تشيرنادزه.....	تموز/يوليو 1985
سولومونتسيف.....	كانون الأول/ديسمبر 1983
فوروتكينوف(*).....	كانون الأول/ديسمبر 1983
زايكوف.....	آذار/مارس 1986

الأعضاء المرشحون للمكتب السياسي :

ديميتشيف.....	تشرين الثاني/نوفمبر 1964
دولغيخ.....	أيار/مايو 1982
سليونكوف.....	آذار/مارس 1986
سوكولوف.....	نيسان/أبريل 1985
سولوفييف.....	آذار/مارس 1986
تاليتساين.....	تشرين الأول/أكتوبر 1985
ياكوفلييف.....	كانون الثاني/يناير 1987
يلتسين(*).....	شباط/فبراير 1986

أعضاء الأمانة :

غورباتشيف.....	1978
بيريوكوفا.....	1986
دوبرينين.....	1986
دولغيخ.....	1972
ليغاتشيف.....	1983

1987	لوكيانوف
1986	ميدفيديف
1985	نيكونوف
1986	رازوموفسكي
1987	سليونكوف
1986	ياكوفليف
1985	زايكوف
1986	زيميانين

ويؤكد الجدول الذي نشر في صحيفة لوموند (18 شباط / فبراير 1987) الانطباع نفسه:

جدول رقم (15)

معدل الجمود			
يحتلون المنصب نفسه في تشرين الأول/ أكتوبر 1982		المجموع	المنصب في شباط / فبراير 1987
%	العدد		
20	3	11	المكتب السياسي (أعضاء)
25	2	8	المكتب السياسي (أعضاء احتياطيين)
16	2	12	الأمانة
10,5	2	19	رؤساء أقسام في اللجنة المركزية
35,7	5	14	الأمناء الأولون في الجمهورية
38,8	8 + 53	157	الأمناء الأولون المناطقيون ^(*)
8,3	1	12	نواب رؤساء مجلس الوزراء
28,7	4 + 21	87	وزراء ^(*)
57	175	307	أعضاء مثبتهين في اللجنة المركزية

(*) مئزنا، بالنسبة للأمناء المناطقيين والوزراء، بين القدامى، أولئك الذين لم يغيروا مناصبهم منذ تشرين الأول / أكتوبر 1982 (الرقم الأول) وأولئك الذين كانوا يمارسون المسؤوليات نفسها في ظل بريجنيف، لكن في منطقة أخرى أو وزارة أخرى (الرقم الثاني). والنسبة المثوية تعود إلى مجموع هاتين الفئتين.

مع ذلك يظل التطهير، أو إذا أردنا «التجديد»، أقل أهمية، من وجهة النظر السياسية، من ما توحى به هذه الأرقام. إنه يمثل بشكل خاص عملية إدخال الشباب إلى الجهاز. إن الدعم الذي يقدمه هؤلاء القادة الجدد الأصغر سناً إلى إصلاحات غورباتشيف ليس دعماً كاملاً ولا مضموناً بشكل مسبق. وتبعاً للأسبوعية الألمانية الغربية «دير شبيغل»، فإن عملية تجديد المكتب السياسي التي تمت في دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في حزيران/ يونيو 1987 لا تؤمن الأكثرية (دون شروط) لمناصري الزعيم الجديد. فهذا الأخير لا يضمن سوى أربعة أصوات (ومن ضمنها صوته هو). فيما يضم المكتب فضلاً عن هؤلاء أربعة «بريجينيين» وستة تكنوقراطيين مقربين من رئيس الوزراء ريخكوف ومن الرجل الثاني المولج بالأيديولوجيا، ليغاتشيف. وهؤلاء يدعمون البيريسترويكا بصورة عامة لكنهم يناصرون اتجاهاً أكثر اعتدالاً فيما يخص الغلاسنوست⁽²⁰⁾ (لقد أبعد اثنان من هؤلاء البريجينيين في أيلول/ سبتمبر 1988).

لا يمكننا الحكم على مصداقية هذا التحليل الخاص بتوجه كل من أعضاء القيادة العليا للحزب الشيوعي السوفياتي. يمكننا في المقابل التثبت من أمر وجود مقاومة عنيدة ومتعددة الوجوه لتطبيق التوجه الغورباتشيفي على نحو جذري. ويقال أنه في الدورة ما قبل الأخيرة للجنة المركزية - التي لم يُنشر محضرها - وهذه واحدة من القيود التي تواجهها الغلاسنوست - كان هناك 40% من المداخلات النقدية لبعض جوانب «خط غورباتشيف»⁽²¹⁾.

والحال أن غورباتشيف قد نجح بمذً سياسة التطهير من جهاز الدولة، ومن ضمنه فرعها الاقتصادي⁽²²⁾ ومؤسساتها الثقافية، إلى الجهاز العسكري. وعبر بذلك عن حس انتهازي رفيع. فقد انتهز فرصة ظهور كل من الإهمال وانعدام الكفاءة اللذين انطلوت عليهما حادثة الطائرة التي هبط بها الشاب الألماني ماتياس روست في ساحة موسكو الحمراء⁽²³⁾،

(20) دير شبيغل، العدد 41، 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1987.

(21) حول الانقلاب الذي أحدثه غورباتشيف داخل المكتب السياسي، في أيلول/ سبتمبر 1988، أنظر الفصل الحادي عشر.

(22) إن الكسي شكولينكوف، رئيس لجنة الإشراف الشعبي هو الذي أشار إلى أن 13 ألف مسؤول إقتصادي تم عزله، وذلك في مداخلته أمام مجلس السوفييات الأعلى (لوموند، 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1986).

(23) لقد هبط روست بمصادفة غريبة في الساحة الحمراء بطائرته السياحية الصغيرة أثناء احتفال «يوم حرس الحدود» السوفياتي وقد تحدثت السنة السوء في موسكو عن أن حرس الحدود هؤلاء كانوا سكارى أثر الاحتفال فلم يلاحظوا الطيران غير المسموح به على الحدود. وجرى تقويم نجاح حملة غورباتشيف المضادة للكحول في السياق نفسه. (صنداي تايمز، 31 أيار/ مايو 1987).

انتهز هذه الفرصة ليعين أحد مناصريه، وهو الجنرال يازوف، على رأس جميع الماريشالات. لكن إذا ما تَوَاجَه في قوات الجيش وفي الجهاز العسكري «المحدِّثون» و«التقليديون»، والأولون يدعمون بالإجمال غورباتشيف، فهل سيكون ذلك تعبيراً عن استبدال العقيدة العسكرية بعقيدة أخرى على نحو فعلي⁽²⁴⁾. سوف نعالج هذه المسألة في الفصل السابع.

لقد ترافق التطهير الإداري مع فضح حالة الفساد - سوف نعود إلى هذا الموضوع في الفصل التاسع - والإهمال وسوء استخدام السلطة وانتهاك «الشرعية الاشتراكية» - وتم التثبت من هذه الأمور بطريقة غير عادية، من قبل بعض وسائل الإعلام.

وبصدد هذه النقطة المحددة تتقاطع الغلاسنوست والإصلاحات السياسية وتعزز إحداها الأخرى. لقد بان العسف البيروقراطي بكل أبعاده. فتم إلغاء أكثر من ستين ألف قرار إداري عام 1986، لعبب شكلي أو لمخالفة النظم والقوانين، وذلك، في الغالب، بناء على شكاوي من الأشخاص المتضررين من هذه القرارات، هذا وأقيل أربعة عشر قاضياً من مناصبهم وتم نقل ستة وستين آخرين، فيما تعرض 837 قاضياً للعقوبات الإدارية⁽²⁵⁾. وجرت أيضاً مجازاة مئتي ألف موظف، واتخذت قرارات بعقوبات مختلفة بحق اثنين وثلاثين ألف موظف، واتخذت قرارات بعقوبات مختلفة بحق اثنين وثلاثين ألف موظف آخر. وأقيمت «محكمة الطعن الإداري» بدءاً من أول كانون الثاني/يناير 1987 لإفساح المجال أمام هذا النوع من الشكاوي والمراجعات. غير أن قرارات الهيئات العليا في الدولة فضلاً عن نشاطات الكا. جي. ب. بقيت خارج هذا الإجراء.

وقد تم تعزيز هذا القرار بمصادقة المحكمة العليا في 30 حزيران/يونيو 1987 على «قانون حول الاستئناف ضد أعمال الموظفين غير الشرعية التي تعتبر اعتداء على حقوق المواطنين». ويتيح هذا القانون إقامة شكاوي أمام محاكم العدل العادية. وقد وضع هذا القانون موضع التنفيذ بدءاً من أول كانون الثاني/يناير 1988.

(24) هذا ما يؤكد الكسندر أولر في ليبراسيون. 31 تشرين الأول/أكتوبر 1986. الذي يشير بشكل خاص إلى إعادة بناء «مسارح العمليات الكبرى الرئيسية»، بتشجيع من الماريشال أو غاركوف، وتضم مسارح العمليات هذه كل القطاعات الأرضية والبحرية والجوية والنووية في منطقة محددة. وبحسب أدلر «إن الفلسفة التي ينطوي عليها هذا الأمر واضحة. إن الاتحاد السوفياتي لم يعد نفسه لحرب عالمية شاملة، لكنه يمتلك وسائل يستقل بعضها عن البعض الآخر لخوض صراعات محدودة جغرافياً. وبموازاة ذلك، تفترض هذه الاستراتيجية قفزة تكنولوجية خارقة، ومشاركة للعسكريين في صياغة الاستراتيجية بشكل أكثر مباشرة بكثير».

(25) Kessing's Archief، أيلول/سبتمبر 1987.

■ الإصلاحات السياسية

هل تطرح الإصلاحات السياسية مسألة التعسف القضائي - البوليسي على بساط البحث بشكل فعلي؟ حتى هذه اللحظة لم تتخط الحالات التي أُدينَت بها (الكا. جي. ب.) بسوء استخدام السلطة من قبل الصحافة السوفييتية⁽²⁶⁾ أصابع اليد الواحدة. وحالة سوء استخدام السلطة الأكثر مشهدة والتي فُضِّحت حتى اليوم هي تلك الخاصة بالسكرتير الأول للحزب الشيوعي في جمهورية البشكير المستقلة (في الأورال)، وهو الذي قام بملاحقة السكرتير الثاني للحزب في مدينة أونا وحاكمه بالإستناد إلى اتهامات كاذبة لأن هذا الأخير تصدى له. وقد أمضى المسكين سافرونوف بالرغم من براءته - حسب البرافدا - وكفاءاته ثلاث سنوات في السجن⁽²⁷⁾.

وكشف مؤخراً نائب رئيس القسم في وزارة العدل، ليونيد نيكولايف، عن أن القضاة يمتلكون خط «هاتف أحمر» مباشر مع القادة السياسيين (في الدولة والحزب) في منطقتهم من أجل «الاستشارة العاجلة» بصدد المحاكمات وبالتالي بصدد الأحكام التي ستصدرها وقد اتضح أيضاً أن ثمة خطأ أكثر «احمراراً» يتصل مباشرة بموسكو، وجرى كشفه عندما أعلنت في أوقرانيا قضية أحد الصحفيين الذين تم توقيفه جوراً، وكانت المحكمة على أهبة إدانته لأنه تدخل في مسائل تتعلق بفساد بعض البيروقراطيين المحليين ذوي المناصب العليا، فجاء الحكم عبر الهاتف بإطلاق سراحه⁽²⁸⁾.

وكشفت الصحافة قضية أخرى، وهي الخاصة برئيس سابق لأحد الكولخوزات، ايغان سميتشنيك، والذي انتظر خمسة عشر عاماً حتى أعيد له الاعتبار بعد أن حُكم عليه جوراً. وقد كتب القانوني ليف سيمكين في معرض تناوله لهذه القضية في «أنباء موسكو» (22 تشرين الثاني / نوفمبر 1987): «لم يعد خافياً على أحد أن البقرطة العامة في أجهزة الدولة (...) لم توفر الجهاز القضائي نفسه. لقد كان يتم اللجوء إلى وسائل معيارية لتكوين كوادر معدة لتنفيذ التعليقات الآتية من فوق، ولم تكن المحاكم بمعزل عن هذه التجاوزات».

(26) فضحت الكومومولسكايا برافدا في 3 تموز/يوليو 1987 العنف البوليسي البالغ إزاء هيببي موسكو. وقد لجأت (الكا. جي. ب.) في شباط/فبراير 1987 إلى ضرب أحد المتهمين ضرباً مبرحاً أفقده وعيه بغية سحب اعترافات منه.

(27) Handisblatt، 8 - 9 أيار/مايو 1987.

(28) الصنداي تايمز، 3 أيار/مايو 1987.

بل أنه جرى فضح التعسف الناجم عن الاحتجاز بحجة الأمراض النفسية. وكشفت الكومسومولسكايا برفادا في عددها الصادر في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987 حالة إحدى العاملات الشابات التي احتجزت عام 1986 لأنها اعترضت على الشروط السيئة للتهوئة في مصنعها. وكشفت أنباء موسكو في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987 حالة أحد طلاب مدرسة الطب المحتجز في مستشفى للأمراض النفسية لا شيء إلا لأنه حاول إيصال رسالة إلى القنصلية الأمريكية حول تعزيز الصلات بين الطلاب السوفييات والأميركيين. وكان ملازم أول سابق في (الكا. جي. ب.) يدعى فلاديمير تيتوب، قد عقد، قبل أسبوعين من كشف هذه الحادثة، مؤثراً صحافياً في موسكو وصف فيه سوء المعاملة التي تعرض لها أثناء احتجازه بين عامي 1982 و 1987⁽²⁹⁾.

وفي 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 نشرت مجلة المعلمين اوتشيتلسكا - يانكازيتا، مقالاً للطبيب النفسي ميخائيل - أي. بويانوف، يؤكد فيه أنه خلال السبعينات صاغ بعض الأطباء النفسانيين الذين يعملون لصالح (الكا. جي. ب.) الأطروحة القائلة بأن «كل من يعارض أي أمر كان (وبالطبع السياسة الرسمية أو الدولة) هو مصاب بمرض عقلي». وقد وضعوا هذا «العلم» بخدمة «السلطات» (أي أجهزة القمع) مبررين بذلك إحتجاز المنشقين في مستشفيات للأمراض النفسية. حتى أنهم تقدموا بـ «تعريف ماركسي لينيني» لانفصام الشخصية لتبرير هذا التعسف.

وتبعاً لمصادر «منشقة» لا يزال هناك ثلاثون سجيناً سياسياً في المستشفيات. وقد عبر الصحافي الأمريكي الليبرالي والمدافع عن الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية، إي. ف. ستون عن مخاوفه من أن تكون أعمال التعسف هذه مستمرة حتى اليوم⁽³⁰⁾.

وبالرغم من إصلاحات غورباتشيف ما يزال القانون الجزائي في جمهورية روسيا، الصادر في أيلول/ سبتمبر 1983 سارياً حتى الآن، وهو قانون جائر ومعيب إذ يتيح تجديد الحكم على المتهم عشية موعد إطلاق سراحه على نحو شبه آلي. وهذا ما ينطبق على الممارسة القائمة على إلزام المتهم بتقديم تصريح يُقرّ فيه بجرمه أو «يعترف بالذنب» على الأقل كشرط لحصوله على العفو.

(29) التايمز، 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1987.

(30) أنترناشيونال هيرالد تريبيون، 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988؛ إي. ف. ستون «خدعة أخرى بواسطة الطب النفسي» في نيويورك ريفيو أوف بوكس، 22 كانون الأول/ ديسمبر 1988.

وعدا المنطق البوليسي الذي ينطوي عليه فساد القضاء في الاتحاد السوفياتي، ثمة تطبيق تعسفي، لا بل مثير للسخرية، لمبدأ تخطيط مشكلات الجرح وقمعها. فمن المفترض بالقضاة «تحقيق خطة» الإدانات، بحيث يجري تشجيعهم على اتخاذ عقوبات غير ملائمة ما دام «هدف الخطة» لم يتحقق بعد. وتذكر حالة في مقاطعة أوريل تخص أحد القضاة الذي حكم بالسجن على «سارق» لعام ونصف العام لأنه استولى على قممّي خيار مخلّل... من غرفة التموين التي تخص زوجة أبيه. لكن، وفي الوقت نفسه، يجري حتّ المليشيات البلدية (الشرطة)، تبعاً للخطة نفسها، على تخفيف «الجريمة» قدر الإمكان، أي تخفيف التوقيفات في مناطق عملها.

لكن هناك محاولات تطالب الآن بأن يكون الإصلاح القضائي أكثر شمولاً. وقد قُدمت اقتراحات علنية للبرلة القانون الجزائي (وهو بصدد التعديل اليوم)، لا بل لإلغاء أجهزة التنصت⁽³¹⁾، وحتى قانون الإعدام⁽³²⁾. غير أن مؤدى كل هذه الإصلاحات، سواء ستكون معتدلة أو جذرية، ليس واضحاً حتى اللحظة.

أبان انعقاد دورة اللجنة المركزية في 27 و 28 كانون الثاني/ يناير 1987 قُدمت في نهاية المطاف مقترحات حول إجراء إصلاحات سياسية ومؤسسية، وهي تتناول الأمور التالية:

- أ - اختيار المرشحين (عدة مرشحين لمنصب واحد) إلى الانتخابات.
- ب - اتباع طريقة الاقتراع السري لانتخاب مسؤولي الحزب على عدة مستويات متتالية.
- ج - اختيار المرشحين لانتخاب المندوبين النقابيين في المنشآت.
- د - وضع إشارات جديدة لمشاركة العمال في إدارة المنشآت، وهذه النقطة كنا قد عالجناها في الفصل الخامس.

لقد كانت النتائج العملية لهذه الإصلاحات متواضعة جداً حتى عام 1989. فإبان الانتخابات المحلية في 12 حزيران/ يونيو 1987. تقدّم مرشحون متعدّدون في 76 مقاطعة، أي

(31) البرافدا، 6 تموز/ يوليو 1987، بحسب ما نقلته التايمز في لندن 7 تموز/ يوليو 1987.

(32) ينقل مراسل صحيفة لوموند في موسكو في عدد 20 آب/ اغسطس مقالة نشرت حول هذا الموضوع في مجلة الغونيوك بقلم أحد القانونيين. ويستند هذا الأخير في مرافعته في آن واحد، إلى المسلمة القائلة بأن قوة الردع في حكم الإعدام هي وهم، وإلى البعد الانساني لإلغاء هذا الحكم. وقد دافع عن وجهة النظر نفسها كاتبان في أبناء موسكو حيث ذكرا بموقف لينين، عدو أحكام الإعدام. لكن بحسب اللوموند فإن هذه المواقف لاقت صدىً ضئيلاً بين الجمهور. وقد نقلت الصحافة السوفياتية، في الفصل الأول من عام 1987، 16 حالة حكم بالإعدام أو تنفيذ للحكم، عل الأقل.

حوالي 0,4% من الدوائر. وتمت الموافقة عليهم جميعاً من قبل الحزب. وكما كتب مراسل صحيفة لوموند في موسكو: «أن مجرد زيارة مكتب التصويت في الضاحية الجنوبية لموسكو يبين أن شيئاً لم يتغير في الدوائر. لم يدخل أي من الناخبين إلى الغرفة العازلة في أثناء وجودنا. والناخبون الذين قابلناهم لم يكونوا يعرفون شيئاً عن الشخص الذي يصوتون له (...). وكما في المرات السابقة كان بإمكان فرد واحد من العائلة أن يصوت بالنيابة عن جميع أفرادها لمجرد أن يبرز «جواز السفر» الداخلي لكل شخص منهم (لوموند، 23 حزيران/ يونيو 1987).

وتبعاً لصحيفة «لوماتين دو باري» فإن عدد المتنعين عن التصويت الذي يزداد بشكل مضطرد منذ سنوات، قد بلغ 20% في المناطق المدنية الكبرى. وكانت ردة فعل الهيئات المحلية، خاصة في الريف، قد تميزت بالسلبية والتعنت، فيما تميزت ردة فعل الجماهير بالشك والسلبية. ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه قد جرت بعض المحاولات الخجولة لتقديم مرشحين من المعارضة: «هذا ما جرى بالتحديد في لينينغراد حيث واجه مرشحون مرتبطون بالحركات البيئية السوفييتية و«نوادي البريسترويكا» رفضاً خبيثاً من جانب السلطات. فقد اختلقت الأعداء الإدارية البارة لعدم تسجيل أسمائهم على اللائحة، مع العلم أنهم كانوا يتمتعون بدعم بعض الأكاديميين والمثقفين في المدينة، فضلاً عن دعم بعض النقابيين. وفي مدن أخرى تدخلت بعض المراجع في موسكو، خلال اللحظات الأخيرة من الانتخابات، لتفرض مرشحين معينين بصرف النظر عن اكتمال أعداد لوائح الترشيح، أو سعياً لتكوين اللوائح بصورة تشكل إخلالاً بالقانون، والإستتاج واضح بما فيه الكفاية: فمن جهة تسببت هذه الانتخابات ببعض الخفضات المحلية، ومن جهة ثانية أدى إتساع الحدود الموضوعية أمام التجديد إلى فشل فريق ميخائيل غورباتشيف (...). لم ينجح «المجددون» في الحزب بتحريك الاتحاد السوفياتي بشكل فعلي (...). الأمر الذي يؤكد تحليل بعض المحافظين الذين ينتظرون أياماً أفضل: فتورة ميخائيل غورباتشيف تبقى محدودة، بشكل أساسي، في المدن الكبرى ولم تنجح بعد في إقناع السوفييات بأن إولايات اشتغال بلدهم يمكن أن تتغير»⁽³³⁾.

(33) كلود ماري فيدرو، في لوماتين، 23 حزيران/يونيو 1987. وقد شرح أحد نواب السوفييات في مقاطعة كوبيتشيف في موسكو في إجتماع حول طاولة مستديرة نظمته عمال ومسؤولي المقاطعة أنه باستثناء المتقاعدين والشبان ثمة عدد كبير من الناخبين «الذين لا يرغبون بالاقتراع على الإطلاق ويسعون بجميع الوسائل والحجج لأخذ لوائح الاقتراع التي تتيح لهم الانتخاب في الخارج أو عدم الاقتراع على الإطلاق، أو الاقتراع عن العائلة بأكملها» (أنباء موسكو 10 نيسان/أبريل 1988).

لا ريب في أن الإصلاحات السياسية لم تنته بعد. ويعُدّ جان رادثاني سلسلة من القوانين التي جرى تبنيها أو هي في طريقها إلى السوفيات الأعلى لصياغتها.

والإصلاحات التي تم تبنيها حتى اليوم هي: قانون حول الاستفتاء؛ ومرسوم حول المسائل التي يحق للمنظمات الاجتماعية الإطلاع عليها أو القرارات الإدارية التي تستطيع ممارسة حق النقض إزاءها. قانون حول حق لجوء المواطنين إلى العدالة لمواجهة القرارات الإدارية التعسفية الذي أشرنا إليه أعلاه؛ مرسوم حول المراجعة الدورية لمؤهلات الكوادر والأخصائيين؛ وقانون حول الأرشيف القومي؛ وقانون حول أمن الدولة (لم تحجر المصادقة عليه بعد).

أما الإصلاحات التي يُعمل على إعدادها فهي: قانون حول الصحافة والإعلام (الأمري الذي يعني ضمناً الرقابة)؛ مرسوم حول النظام العام للوظيفة والاستخدام؛ قانون حول الأوضاع العامة للوزارات؛ المراجعة الشهيرة للقانون الجزائي، التي ستخي على وجه الدقة إعادة بحث البند 190 المتعلق «بالدعاوة المعادية للسوفيات»، والبند 142 المتعلق بالشؤون الدينية، الخ⁽³⁴⁾.

أما مسألة مراجعة النظام الداخلي للحزب، التي تعين تحديداً قضية الانتخاب بواسطة الاقتراح السري للمسؤولين (ولأي مستوى من المسؤولية؟)، فضلاً عن مسألة تبديل الكوادر، فلا تزال معلقة.

كل هذه الإصلاحات سوف تؤدي إلى المراجعة الدستورية في تشرين الأول/ أكتوبر 1988. وهذه المراجعة ستُجَل محل السوفيات الأعلى القائم - وهو برلمان زائف لا يمتلك أي سلطة عدا كونه عبارة عن قاعة تسجيل للقرارات الحكومية - سوفياتاً أعلى يُنتخب بشكل غير مباشر، أي «مؤتمر نواب الشعب» المؤلف من 2250 عضواً منتخباً بالاقتراع العام، منهم 750 ينتخبون على أساس المناطق، وعلى قاعدة خمسين مرشحاً لكل من الجمهوريات السوفياتية الخمسة عشر، و 750 للحزب الشيوعي السوفياتي والمنظمات الجماهيرية. وينبغي أن يعقد السوفيات الجديد على امتداد فترة طويلة من السنة ويمارس نشاطاً برلمانياً حقيقياً. فضلاً عن ذلك، سُنَّ قانون انتخابي جديد يلحظ انتخاب «نواب الشعب» في انتخابات يتقدم إليها مرشحون عديدون. واقتراح المرشحين لا يتقدم به الحزب الشيوعي فحسب، بل «منظمات

(34) حول مراجعة القانون الجزائي والنقاشات حول «دولة الحق» التي تنطوي عليه، أنظر بوجه خاص البرافدا، 2 و31 آب/اغسطس 1988: وكومينست، آب/اغسطس 1988.

جماهيرية» مختلفة أيضاً⁽³⁵⁾، وسوف نعود إلى المشكلات والسجلات التي طرحتها هذه المراجعة الدستورية في الفصلين الحادي عشر والثاني عشر.

لا شك في أن هذه التدابير الشرعية كلها تشكل خطوة إلى الأمام باتجاه النضال ضد التعسف البيروقراطي والقمعي الذي طبع بميسمه الدكتاتورية البيروقراطية في الاتحاد السوفياتي. ويذكر رادفاني في هذا الصدد مثال وضع البند 58 من دستور 1977 موضع التنفيذ، وهو الذي يلحظ حق المواطنين بالطعن بممارسات أعضاء الإدارة، بمن فيهم أعضاء (الكا. جي. ب.)، لكن هذا البند ظل حبراً على ورق بفعل غياب مراسيم التطبيق. وبالرغم من السجال الدائر من دون توقف منذ ذلك التاريخ (أنظر تمهيداً الأفتسيا في عددها الصادر في 9 نيسان/ أبريل 1986)، فقد نجح وزير العدل ومجمل الجهاز الإداري في سنوات عشر في الحؤول دون المصادقة على هذه المراسيم التي تمت المصادقة عليها أخيراً. وبدأ العمل بالقانون في 30 حزيران/ يونيو 1987. وهو يكمل البند 139 الجديد في القانون الجزائي الذي أقر عام 1986، والذي تصفه الإفتسيا بالقانون «المعادي للبيروقراطية» (16 أيار/ مايو 1987). إلا أن الصحيفة نفسها تضيف مباشرة أنه بعد مرور عام واحد على إقراره لا نجد إلا مثلاً وحيداً على تطبيقه.

وتخلص النائبة إيلينا في سوفيات موسكو - المدينة إلى الإستنتاج نفسه بشيء من المارة: «ثمة وضع غريب ناشيء (...) إن الحكومة تمنح حقوق وصلاحيات أوسع، وترفع المنوعات، غير أن الإمكانيات القاعدية الجديدة تبقى غير مستخدمة. سواء بفعل النوايا السيئة [1] أو بفعل انعدام الخبرة» (أنباء موسكو، 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1987).

غير أن الأسباب الأساسية للشك والسلبية لدى الجماهير الواسعة هي اجتماعية واقتصادية، وليست أيديولوجية أو ناجمة عن «تقاليد الأجداد الروس». إن يقظة النشاط الجماهيري تتطلب مجالاً وأهدافاً للنشاط الذاتي. إنها تتطلب المزيد من الغلاسنوست والمزيد من الديمقراطية وليس التقليل منها.

وكما يقول محرر مجلة نوفوي مير، ستريلجاني، مستعيداً ماركس الشاب: «لا نستطيع القفز فوق الهوة بالقيام بقفزتين، ونحن على حافتها» وحدها جماهير الشغيلة تستطيع تحقيق «الثورة الفعلية» التي يؤكد غورباتشيف أنها ضرورية لإخراج الاتحاد السوفياتي من ورطته.

(35) لقد نشر القانون الانتخابي الجديد في البرافدا، 5 كانون الأول/ ديسمبر 1988.

لكن كيف يمكن تحريض الجماهير ضد البيروقراطية مع الحفاظ على رقابة البيروقراطيين على الجماهير نفسها؟ هذا هو مأزق غورباتشيف.

ينبغي وضع الأصبع على ثلاثة تناقضات أساسية - ولكنها ليست الوحيدة - للبيروسترويكا السياسية كما يعرضها ميخائيل غورباتشيف نفسه على أشد ما يكون من الجذرية في كتابه الأخير. وهي تختصر بشكل من الأشكال هذه الورطة. وتتعلق هذه التناقضات بمسائل ممارسة السلطة، وتعدد الأحزاب (التيارات المنظمة) والجذور المادية للبيروقراطية.

فيما يتعلق بممارسة السلطة يكتب غورباتشيف⁽³⁶⁾: «لن نغير بالطبع سستام السلطة السوفياتية ولا مبادئها الأساسية» (ص 71). «لقد وعى الحزب والمجتمع تنامي السيرة السلبية» (ص 55). «نعم إنها [البيروسترويكا] بدأت بمبادرة من الحزب. فالأجهزة العليا في الحزب والدولة هي التي صاغت برنامجها وتبنته» (ص 73). «بالطبع تقوم منظمات الحزب بمهامها وتؤدي أغلبية واسعة من الشبوعيين واجباتها إزاء الشعب بصدق وبلا مصلحة شخصية».

لكنه يستنتج، من ناحية ثانية، «أن المثقفين وأصحاب المواهب، ممن يؤمنون بالاشتراكية، يجدون أنفسهم عاجزين عن استغلال كامل طاقاتهم الكامنة. أي عن ممارسة حقهم بمشاركة حقيقية في إدارة شؤون الدولة (ص، 61). «ثمة هوة بين الكلمات والأفعال، الأمر الذي ينمي سلبية السكان». (ص 24). «إن الأشخاص الشرفاء يستتجون بمرارة أنه لم يعد ثمة اهتمام بالشؤون الاجتماعية، وإن العمل لا يخضع لأنظمة محترمة. (ص 280). لهذا فإننا نعطي الأولوية للإجراءات السياسية، ولعملية إضفاء الديموقراطية بشكل واسع وحقيقي (...). ولمشاركة نشطة من الجماهير في إدارة شؤون البلد. ذلك كله مرتبط بالمسألة الرئيسية في كل ثورة، وهي مسألة السلطة (...). علينا والحال هذه، وإذا ما أردنا إنجاح البيروسترويكا، أن نولي اهتمامنا للمهام السياسة ولوسائل ممارسة السلطة» (ص 71).

وتبلغ هذه المطالعة ذروتها باستنتاجين رهيبين: «على وجه الإجمال أصبح المجتمع شيئاً فشيئاً بلا حكم» (ص 27) «لقد وُضعت السوفياتات، إلى هذا الحد أو ذاك، على الهامش (...). ووجدت الشغيلة أنفسهم محرومين من حقهم الذي يضمنه لهم الدستور بأن يكونوا معنيين مباشرة بشؤون الدولة» (ص، 155).

(36) نستقي كل هذه الاستشهادات من م. غورباتشيف في البيروسترويكا.

من الواضح أن السلسلة الأولى من الاستشهادات متناقضة على نحوٍ فاقع مع السلسلة الثانية. إذا كان المجتمع مفتقداً للحكم وإذا كان الشغيلة مفتقدين لممارسة السلطة - وهذا ما كشفه الماركسيون الثوريون منذ عقود واستخدموا صيغة «المصادرة السياسية» لوصفه - فكيف يمكننا كشيعيين أن ندافع عن فكرة عدم تغيير الستام السوفيياتي؟ وإذا كانت جميع منظمات الحزب تقوم بمامها وإذا كانت الأغلبية الساحقة من الشيوعيين تؤدي واجبها إزاء الشغيلة، فكيف نفسر أن هؤلاء الشغيلة قد أصبحوا سلبين سياسياً وأنهم «يفتقدون لأي اهتمام بالشؤون الاجتماعية»، وإذا كان المعنى الأصلي لمفهوم الاشتراكية هو «قبل كل شيء حركة (...) سياسية جماهيرية، حركة تنطلق من القاعدة» (ص، 71) فكيف نوافق على أن تكون «الثورة» الجارية اليوم منطلقة من «الهيئات الأعلى في الحزب»؟.

ويصبح عدم الانسجام فاقعاً على نحو مضاعف عندما يمضي غورباتشيف في «التحليل» الأكثر جرأة في كتابه فيقول: «إننا نجد أنفسنا بمواجهة مهمة خارقة: ضرورة استعادة دور السوفييات بشكل كامل باعتبارها أجهزة سلطة سياسية وأساس الديمقراطية الاشتراكية» (ص 156 - 157).

رائع. غير أن هذا الإعلان الجريء سرعان ما يُخفَّف، لا بل يفرَّغ من مضمونه، عندما يضيف غورباتشيف أن قرارات الاجتماع الموسَّع للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيياتي في كانون الثاني/ يناير 1987 تتيح للسوفييات تنظيم مهامها على النحو الذي يجعلها هيئات الحكم الشعبي الفعلية» (ص 157).

والحال أن القرارات التي يرجع إليها غورباتشيف تعني السوفييات المحلية، فيما تتعلق بقية العناوين الفرعية بالنقابات. هل يمكن أن تتحقق الإعادة «الكاملة» لدور السوفييات، كأجهزة سلطة سياسية على المستوى المحلي، وعلى مستوى المنشآت؟ هل على هذه المستويات بالذات تُمارس السلطة السياسية الفعلية، أم بالأحرى على المستوى المركزي، ومستوى الدولة بالمعنى الدقيق للعبارة؟ غير أن غورباتشيف لا يبنس بشفة حول ممارسة السلطة المباشرة من طريق السوفييات والشغيلة على هذا المستوى.

ولهذا الصمت ما يبرره! ففي معرض كلامه يستنتج «أن وظائف هيئات الحزب ونشاطاتها قد حُلَّت محل وظائف الحكومة والإدارة ونشاطاتها» (ص، 156).

غير أنه ما أن يأتي على إثارة القضية «المؤسسية» المتعلقة بمصادرة العمال سياسياً، حتى يعود للتأكيد بصورة حاسمة وتفخيمية على العقلنة الايديولوجية - السياسية وعلى الإروالات

المؤسسية التي تنطوي عليها هذه المصادر: «فالثقة الموضوعة في الحزب ما فتت تتنامى، وأهميته ما زالت تتعاضد. وتبذل هيئات الحزب جهدها كي لا تستحوذ على مسؤوليات المنظمات المعنية بالاقتصاد والإدارة (...)» إن الهدف الذي يصبو إليه الحزب هو هدف مختلف: فأول ما يُفترض أن يقوم به هو التقدم بتحليل السيورة تحليلاً نظرياً (...) وصياغة سياسة محددة، فضلاً عن تحديد الوسائل والأشكال الكفيلة بوضعها موضع التنفيذ، واختيار الأشخاص الذي يتحملون مسؤولية القيام بها [وهذا هو تعريف النوميكلاتورا نفسها]، وباختصار عليه أن يوفر للبيريسترويكا نمط تنظيمها وإطارها الايديولوجي. ووحده الحزب هو الذي يستطيع القيام بذلك [التشديد من وضعنا]. أما الإدارة والاقتصاد فهما من مهمات الحكومة والمنظمات الأخرى المعنية بهذه المسائل (...) على الحزب القيام بعمله: أما الباقون فيقومون بأعمالهم. وما لم يتم الأمر على هذا النحو فإن الدور القيادي للحزب والعمل الايديولوجي والعمل مع الكوادر؛ لن توفى حقها» (ص. 171).

أين هي السوفيئات ضمن هذه الصورة؟ هل وقعت في فخ ما؟ أين هي ممارسة السلطة من قبل جماهير الشغيلة؟ هل ضاعت في انعطافة إحدى الجُمَل؟ صحيح أن غورباتشيف يميز بين ممارسة الحزب المباشرة لأعمال الإدارة - والتي يطعن بها - وبين ممارستها من قبل إداريين محترفين. غير أن الأمر يعني مجرد تقسيم وظيفي للعمل داخل البيروقراطية. فالحزب، والحزب وحده، هو الذي يختار الإداريين ويحدد الخط (السياسي، والستراتيجي) الذي ينبغي أن يتبع. ولا يحق لأي شخص آخر القيام بهذا العمل، «لا توجد عندنا معارضة رسمية» (ص. 172).

وهذا ما يؤكد من جديد أطروحة الماركسيين الثوريين⁽³⁷⁾، التي تعتبر أن الديمقراطية الفعلية، والممارسة الحقيقية للسلطة السياسية من قبل جماهير الشغيلة، وسلطة السوفيئات الفعلية هي متعارضة مع نظام الحزب الواحد. فالسوفيئات لا تصبح ذات سيادة ولا هيئات حقيقية «للحكومة الشعبية» ما لم تُنتخب بحرية وما لم تُعين بحرية مسؤولي الإدارة والاقتصاد، وما لم تصوّت بحرية على الخططين الستراتيجي والسياسي البديلين.

ذلك كله يفترض وجود تيارات معارضة معترف بها باعتبارها شرعية (طالما هي تحترم بحكم الواقع الدستور الاشتراكي، بصرف النظر عن مواقفها الايديولوجية. وهذا يفترض حق العمال والفلاحين من أن ينتخبوا بحرية كل من يريدون انتخابه بغض النظر عن توجهه

(37) أنظر الوثيقة التي تبناها المؤتمر العالمي الثاني عشر للأمية الرابعة. «ديكتاتورية البيرولياتيا - والديموقراطية الاشتراكية».

وانتهائه الايديولوجي، ومن دون حق فيتو مسبق من الحزب الشيوعي السوفياتي، إن لم نقل من الكا. جي. ب. وهذا يفترض، بعبارة أخرى تعددية الاتجاهات والأحزاب السياسية - حيث أن الخط السياسي - الاستراتيجي الذي يختلف عن خط الحزب الشيوعي حتى لو كان قليل التماسك، هو بالضبط الذي يجعل الحزب حزباً.

وعلى الرغم من جميع هذه الصيغ الجريئة، تبقى البيرسترويكا السياسية كما يصفها غورباتشيف، والحال هذه، في إطار السستام السياسي القائم على الحزب الواحد، وهو التعبير السياسي عن البيروقراطية، التي تسيطر على جميع أجهزة الإدارة، والمخولة وحدها بالتفكير في المشكلات السياسية بمجملها، ووحدها المخولة بصياغة جميع الحلول (وحتى الاقتراحات) السياسية، ضمن هذه الشروط ليس ثمة ممارسة للسلطة السوفياتية من قبل السوفياتيات! وضمن هذه الشروط، كيف نفاقاً إذا ظل القسم الأكبر من الجماهير غير متيسر؟.

يستشهد جيرار سترايف بجملته رهية من نص مسرحي لبيوري ميكاروف، بعنوان لم أكن، «قل، يا بابا، هل أنت شيوعي أم عضو في الحزب؟».

أما جان رافانيي فيستنتج بما يشير السخرية المؤلمة «إن الدور القيادي للحزب الشيوعي، كما صاغه بوضوح دستور 1977 لا يبدو في أي حال من الأحوال [1] مطروحاً لإعادة البحث في ضوء التحولات الجارية»⁽³⁸⁾ فأواه أيها التخبط، عندما تملك بنا...

ونواجه التناقض نفسه في تحديد الجذور الاجتماعية للبيروقراطية⁽³⁹⁾. ويستعيد غورباتشيف أطروحة البيروقراطية التبريرية التقريرية: «أما المصاعب الكبرى التي تواجهنا في سعينا لإعادة البناء، فتأتى من نمط التفكير ومن الأمور التي تطبعنا بها في السنوات الماضية. وعلى كل واحد منا، من الأمين العام إلى العامل، أن يعمل على تغييرها. وهذا أمر مفهوم،

(38) جيرار ستريف، دينامية غورباتشيف، ص. 203؛ جان رادفانيي الاتحاد السوفياتي في الثورة، ص. 170.

(39) بحسب أبناء موسكو، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1987، شكلت أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي لجنة للنضال ضد مظاهر البيروقراطية داخلها. وقد تلقت كمية من الرسائل «في غير أوانها» تفضيخ التخريب البيروقراطي في المجتمع بأكمله. واستنتج عالم الفيزياء الشهير أوسيبيان، نائب رئيس اللجنة، الأمر التالي: «برأيي إن «علم البيروقراطية» هو موضوع هام للأبحاث الاجتماعية بوجه خاص. ولا تزال مصادر البيروقراطية وبرامجها الاجتماعي، وشرائح السكان التي تعبر عن مصالحها، وأساليب حوارها ودفاعها، مشكلات لم تجد حلولاً لها [؟] من وجهة نظر علماء الاجتماع. علينا أن نفهم في نهاية المطاف من هو البيروقراطي! وفي الواقع، يتقدم الفكر خبط عشواء، لكنه يتقدم مع ذلك.

حيث أن عدداً منا قد تكوّن كفرد في ظل النظام القديم (كذا) وضمن الظروف التي كانت سائدة. علينا أن نتخطى عقلية المحافظة لدينا [التشديد من وضعنا]. فأغلبتنا تنتسب إلى مبادئ سياسية وايدولوجية صحيحة. غير أنه يوجد فرق جوهري بين الموقف الفكري الصحيح وكيفية تطبيقه». (ص 89).

بالنسبة لأي ماركسي يتحدد النظام (قديماً كان أم جديداً) قبل كل شيء ببيئة السلطة الاقتصادية والسياسية؛ فالوجود الاجتماعي هو الذي يحدد الوعي الاجتماعي. كلا، يجيب غورباتشيف: إن «التفكير المحافظ» (أي الوعي الاجتماعي) هو الذي يحدد «النظام» (القديم والجديد). وهذه أطروحة لا تصمد على ضوء الوقائع كما يتبين من تحليل الظروف الاجتماعية للاتحاد السوفياتي. كما أنها لا تصمد أيضاً حتى على ضوء تأكيدات غورباتشيف الخاصة، حيث أن غورباتشيف لا يتردد بالقول في وصفه لـ «سنوات الجمود»: «إن الملكية العامة قد انقطعت تدريجياً عن المالك الفعلي، العامل. (...)» حتى أننا شهدنا ظهور كل علامات استلاب الإنسان على مستوى ملكية الشعب بأكمله». (ص، 61) «وليس ثمة من يقاوم التغيير سوى أولئك الذي يحوزون على كل ما هم بحاجة إليه. (...)» إن الغلاسنوست، الشفافية، تكشف (...) الامتيازات غير الشرعية» (ص، 38).

وينوه غورباتشيف برسالة تلقاها من ليتوانيا: «ما هو موقف الناس من سياستك؟ لن أكذبك القول، يا عزيزي ميخائيل سرغيفيتش، لأن هذا مضر بقضيتنا المشتركة. إنني لا أتكلم عن الدوائر صاحبة الامتيازات في مجتمعنا؛ فكل شيء واضح على هذا المستوى. كثيرون هم الذين يريدون الاستمرار بالعيش في بلاد العسل والحليب كمن ينام تحت تأثير المخدر. سوف أكلمك عن الشعب البروليتاري (...)» ثمة للأسف عدم تفهم عميق لسياستك في صفوفهم» (ص 95). «لقد أخذنا بالاعتبار أيضاً تجاربنا السابقة» التي شهدت فشل كثرة من المحاولات المتكررة لإصلاح المستويات العليا في الإدارة من دون الاعتماد على القاعدة، بفعل المقاومة العنيدة لجهاز الإدارة الذي يرفض التخلي عن العديد من حقوقه وامتيازاته [التشديد من وضعنا] (ص 77). «واليوم، عندما تُطرح مسألة العدالة الاجتماعية على بساط البحث في بلادنا، فإننا نسمع كلاماً كثيراً عن مغانم بعض الأفراد أو مجموعات الأفراد وامتيازاتهم» (ص 140). «(...)» إن نوعية الخدمات التي تُوفّر للسكان بمجملهم هي أقل جودة من تلك التي تقدم إلى المنظمات والمؤسسات التي أسلفنا الكلام عنها [التاجر، الخاصة... الخ] إن هذه الظاهرة تشكّل بطبيعة الحال موضوعاً للنقد من قبل الشغيلة» (ص 14).

لكن، ما دام الأمر كذلك، وما دام ثمة شرائح صاحبة امتيازات وشرائح أخرى معوّزة، وما دام ثمة حقوق خاصة وامتيازات لمديري الملكية العامة، وما دام المنتجون المباشرون يشعرون بالاستلاب انطلاقاً من هذا الواقع، إذن ثمة فارق واضح في الوضع الاجتماعي وتضارب مصالح بين الشغيلة والبيروقراطيين (المديرين على اختلافهم) ومن الآن فصاعداً سوف ينطوي اختلاف المصالح والوضع الاجتماعي على اختلاف في العقلية.

فوراء التعارض «المحافظة» - «الثورة السياسية» (أو إذا أردنا، الغلاسنوست الجذرية المدفوعة إلى أقصاها) ثمة تعارض بين «الدوائر صاحبة الامتيازات في المجتمع». - «والشعب البيروليتياري» الذي يتكلم عنه صاحب الرسالة الليتواني الذي نوّه به غورباتشيف⁽⁴⁰⁾. مع ذلك، وما إن كشف غورباتشيف عن هذا التعارض حتى حاول إنكاره واستتج بسداجة (مصطنعة؟) (أو بمحاولة ثورية: «إن إعادة البناء تعني كل واحد منا، من الشيوعي في القاعدة إلى الأمين العام للجنة المركزية، ومن العامل إلى الوزير، ومن المهندس إلى الأكاديمي. وليس باستطاعتنا أن نحقق النجاح لهذه العملية ما لم نقم بجهد وطني حقيقي» (ص 74).

غير أن هذا الإجماع سرعان ما يتبخر عندما يستتج غورباتشيف نفسه «خلال رحلتي إلى منطقة كوبان، وُجّهت انتقاداً إلى القادة النقابيين لأنهم يعملون كخدم عند المديرين (...). ينبغي أن تكون للجان العمال النقابية أسنان، لا أن يتحجم دورها إلى دور الشريك المؤيد أبداً للمديرين» (ص 158 - 195).

ثمة، وبوضوح إذن، تعارض مصالح بين الشغيلة والمديرين. فلا معنى أبداً لإنكار تعارض المصالح هذا والاعتراف به في وقت واحد.

إن هذه التناقضات الأساسية للغلاسنوست - لإضفاء الديمقراطية بشكل جزئي، وغير ناجز، ومبتور، بفعل رفض إدانة احتكار السلطة وامتيازات البيروقراطية، بل بفعل رفض الإطاحة بها والنضال من أجل ممارسة مباشرة للسلطة من قبل السوفيئات القائمة على تعددية الأحزاب - ليست تناقضات نظرية. إنها تفضي إلى مشكلات سياسية عملية وإلى أزمات سياسية، ومنها قضية تصفية الستالينية غير المنجزة، وقضية يلتسين، والصراعات في القوقاز، وفي بلدان البلطيق والاعتراضات الانتخابية أمام الكونفرانس التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفييتي، وقبل انتخابات آذار/ مارس 1989، وكلها نزاعات معبرة عن هذه المسألة.

(40) إبان الإعداد للمؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي أشار الصحافي ت. سامولي إلى الروابط القائمة بين عدم قابلية النموكلاتورا للعزل، والامتيازات المادية التي ينطوي عليها موقعهم، وتشكّل نوع من «الشريحة الإدارية في الحزب» (البرافدا، 5 و 27 كانون الأول/ديسمبر 1986، 13 شباط/فبراير 1987).



الفصل السابع

General Organization of the Library
(المنظمة العامة للمكتبة)

سياسة غورباتشيف الخارجية و «التفكير الجديد»

Strategic Communication

كانت مقترحات نزع السلاح النووي الجزئي في أوروبا أشد المبادرات التي اتخذها ميخائيل غورباتشيف تأثيراً في العالم. وقد تميزت بجهود وساطة استثنائية، تكملت عموماً بالنجاح⁽¹⁾، إذ وضعت حلف شمال الأطلسي أمام تحدٍّ يتعلق بتطبيق خياره الخاص المسمى «الخيار صفر المزدوج»، (أي إلغاء الصواريخ النووية متوسطة المدى وقصيرة المدى)، لقاء الإطاحة على نحو مشهدي بالمواقع التي تدافع عنها الدبلوماسية السوفياتية. وقد أدت المبادرة المذكورة إلى توقيع الاتفاق الأميركي السوفياتي حول «الخيار صفر» في 8 كانون الأول/ديسمبر 1987⁽²⁾. ثم واصل فريق غورباتشيف اندفاعه فاستكمل هذه المبادرة باتفاق حول خفض الصواريخ «الاستراتيجية»، لا بل حول الإلغاء الكامل للأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، من الآن حتى العام 2000، ويخفض أساساً «للأسلحة التقليدية» في أوروبا.

■ اتفاقات نزع السلاح الجزئي

لا يسعنا إلا الترحيب بهذه الاتفاقات. فالطابع الإيجابي لهذا التغيير يبدو لنا غير قابل للدحض. ولا يسع الحركة العالمية العالمية فضلاً عن جميع الحركات الجماهيرية المعادية

-
- (1) لقد كتب نيكولاي بولجانسكي والكسندر راهر، أسيرا الأيديولوجية المعادية للشيوعية العمياء، Gorbachov, der neue Mann، ص. 277، في العام 1986، أن غورباتشيف قد نسي عملياً في دعاوته وفي ممارسته، الصواريخ متوسطة المدى في أوروبا: وقد أثبتت الأحداث اللاحقة خطأ هذه التأكيدات.
- (2) ظهر نص الاتفاق بوجه خاص في Neue Zürcher Zeitung، في 12 و 13 كانون الأول/ديسمبر 1987. وأكد كيسنجر بوضوح أن إلغاء جميع الأسلحة النووية أمر غير مرغوب فيه، ولا يمكن تصور أي «دفاع عن الغرب» في «المستقبل المنظور» من دون نشر الأسلحة النووية (أنترناشيونال هيرالد تريبيون، 7 كانون الأول/ديسمبر 1987). لا يمكن للمرء أن يكون أكثر وضوحاً من ذلك.

للامبريالية إلا الإفادة من تراجع المصادقية التي حازت عليها الدعاوة الريغانية ضد «امبراطورية الشر».

إن هذه المانوية الصيبانية التي تؤمن بها الشرائح الأكثر رجعية في الامبريالية - وهي لا تقتصر إطلاقاً على الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة وأصدقائه في أوروبا، ومنهم السيدة تاتشر وشركائها - [والتي تقسم قوى العالم إلى معسكرين، معسكر الخير ومعسكر الشر] لا تستند بالتأكيد إلى قاعدة موضوعية في تاريخ القرن العشرين. هذا ويصعب علينا اعتبار الشيوعية أو الاتحاد السوفياتي، حتى في ظل القيادة الستالينية الأسوأ، مسؤولين عن اندلاع الحرب العالمية الثانية وبالحري عن الحرب العالمية الأولى، ومسؤولين عن مجازر أشويتز وهيروشيا، فضلاً عن الحروب الاستعمارية التي لا تحصى والتي حصدت على وجه الإجمال أكثر من مئة مليون قتيل خلال قرننا الراهن هذا إذا استثنينا الكلام عن الكوارث البشرية كالتي تسبب بها الجوع والتخلف ولا يزالان يتسببان بها على نحو واسع حتى اليوم في العالم الثالث.

إن للدعاوة الهستيرية المعادية للسوفييات وظيفة سياسية محددة بدقة، وإن تكن غير إنسانية: تعويد جزء من الرأي العام، شيئاً فشيئاً، على الاعتقاد في أن الحرب النووية العالمية هي الخيار الأقل سوءاً better dead than red (أفضل الموت على أن أكون أحمر). ويامكاننا أن نشك بفعالية هذه الدعاوة حتى في أسوأ لحظات حقبة ريغان. كما ليس باستطاعتنا أن ننفي أن غورباتشيف وفريق مستشاريه، قد تمكنوا في أقل من عشرين شهراً أن يُطيلوا بشكل واسع آثار حوالي عشر سنوات من الهستيريا على طريقة رامبو، وذلك بالاعتماد على ممارسة فن ناجز في العلاقات العامة.

صحيح أن الأوساط الامبريالية المعادية «للمصفر المزدوج» تعمل جهدها الآن لتغذية أزمة هستيرية جديدة، وذلك بتشديد لها القوي على ما تدّعي أنه «تفوق ساحق» لجيوش حلف فرصوفيا في مجال الأسلحة التقليدية في أوروبا الوسطى. وهذه الدعاوة المبنية على نقص المعلومات وعلى التضليل⁽³⁾ - وهي تفعل ذلك كي لا تشير بالتحديد إلى التفوق النوعي

(3) أنظر النقض الحاد والمدهش لجميع عناصر هذه الأسطورة كما قدمه نائب الأميرال أنطوان سانغيني في لوموند دبلوماسيك، تشرين الأول/أكتوبر 1987. وعبرت الأكونوميست، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1987، بحذر عن وجهة نظر مماثلة. وفي خلاصة رصينة تتمتع بالمصادقية قدم جاك ساير مجمل السجل الذي دار حول هذه المسألة في كتابه الستام العسكري السوفياتي. لكن، بعد تحليل مفصل ينقص طروحات التفوق العسكري السوفياتي أو «عسكرة» الاتحاد السوفياتي إنقلب الكاتب فجأة، على نحو لا تقبله أية بداهة، إلى التأكيد على أن عقيدة غورباتشيف العسكرية في الاتحاد السوفياتي تفترض «اكتشاف الحرب» التقليدية كأداة للسياسة الخارجية.

لأسلحة حلف شمال الأطلسي، واضعة بين مزدوجين الطابع المخصوص لجيوش «الديمقراطيات الشعبية» في أوروبا الشرقية⁽⁴⁾ - سوف تنقلب على أصحابها حيث أن غورباتشيف قد أخرج مطلقها بالموافقة الحرفية على «مطالبهم» بنزع جزئي للسلاح التقليدي.

وبفعل هذا الواقع نفسه، يتسع موضوعياً المجال السياسي للحركة المعادية للحرب بدل أن يقتصر، شرط أن لا تخضع هذه الحركة للمفاوضات الدبلوماسية، وأن تحفظ استقلالها الضروري عن جميع الحكومات وعن مجمل المفاوضات بين الدول، وإن تحافظ على توجهها الذي يتميز أساساً بالدعوة للالتزام بنزع السلاح من جانب واحد. هذا في حين أن فقدان مصداقية الطرح حول «التهديد»، لا بل «العدوانية» من جانب موسكو سوف ينمي بلا شك قدرة هذه الحركة على التعبئة.

قد يأسف واحدنا لأن البيروقراطية السوفياتية قد انتظرت وصول غورباتشيف لتتخذ هذه المبادرات، فلو أنها قد أطلقتها عندما وصلت الحركة المعادية للحرب في البلدان الامبريالية إلى ذروتها في بداية الثمانينات لكانت آثارها الإيجابية والمحفزة لهذه الحركة أشد فعالية. ففي ذلك الحين دعونا نحن إلى مبادرات مماثلة وإلى إجراءات جريئة لنزع جزئي للسلاح النووي من طرف واحد، وهي مبادرات وإجراءات كان الاتحاد السوفياتي يستطيع القيام بها، لا بل كان يتوجب عليه ذلك، بغية تعزيز الحركة الجماهيرية المؤيدة لنزع السلاح من طرف واحد في البلدان الامبريالية. لكن هذه الحال تنطبق عليها بوضوح قاعدة: «التأخر أفضل من عدم القيام بأي شيء».

بالطبع، لا ينبغي المبالغة بالآثار العملية لاتفاق «الخيار صفر». فالمسألة لا تعني على الإطلاق نزع سلاح حقيقي ولا حتى تقدم فعلي نحو نزع السلاح النووي. فاتفاق واشنطن لا يلغي إلا 3% من الرؤوس النووية لا أكثر. وأوروبا والعالم سينظرون عرضة لتهديد الأسلحة النووية الاستراتيجية، التي يؤدي تشغيلها إلى تدمير الحضارة البشرية دفعة واحدة، إن لم يؤدي إلى تهديد وجود النوع البشري نفسه. أما مجرد تدمير المراكز النووية بواسطة الأسلحة «الكلاسيكية» في خضم حرب عالمية سميت «تقليدية» فسيؤدي بدوره إلى كارثة مماثلة. ومنذ كارثة تشيرنوبيل بات من الصعب أن نشك في هذا الأمر، هذا في حين أن الإنفاق

(4) لا تمتلك هذه الجيوش بالتأكيد أي دافع باتجاه التدخل «العدواني» في الغرب.

العسكري عبر العالم - أي التبذير الضخم للموارد، وهو تبذير إجرامي بالمعنى الحرفي للكلمة بالنظر إلى الحاجات الأولية غير المشبعة في الجزء الجنوبي من كوكبنا، قبل أي مكان آخر، ولكن ليس في هذا الجزء وحده - هو إلى ارتفاع وليس إلى انخفاض. وهذا ما هو حاصل حتى في الاتحاد السوفياتي تحت الضغط الثابت لإعادة التسليح الأميركي.

ضمن هذه الشروط، يظل النضال ضد سباق التسليح وضد تهديدات الحرب مهمة أولية من وجهة نظر الحركة العمالية العالمية. فلا غورباتشيف ولا الاتحاد السوفياتي ولا «المعسكر الاشتراكي» يستطيعون الحلول محل هذه الحركة وحلفائها للقيام بهذه المهمة. وفكرة نزع السلاح العالمي بشكل فعلي كنتيجة لمفاوضات ولاتفاقات بين الشرق والغرب تظل اليوم فكرة طوباوية أكثر مما كانت عليه بالأمس أي قبل المصادقة على «خيار الصفر المزدوج».

وانطلاقاً من وجهة النظر هذه ليس ثمة تقدم يمكن تسجيله في مواقف فريق غورباتشيف وحلفائه ورفاق دربه، في الشرق كما في الغرب. وتبقى الفكرة القائلة بأن الحرب العالمية يمكن تفاديها كلياً وإلى الأبد من دون الإطاحة بالرأسمالية في معاقبتها الأساسية هي الفكرة الأساس في العقيدة السوفياتية الحالية بصدد الحرب والسلام.

ولا شك أن هذه الفكرة تشكل خطوة إلى الأمام بالمقارنة مع الفكرة الخرقاء القائلة بأن الاتحاد السوفياتي أو المعسكر «الاشتراكي» قادرين على كسب الحرب النووية العالمية. فحرب من هذا النوع سوف تدمر الجنس البشري، لا بل كل حياة على كوكبنا. كيف يمكن أن «ندافع» عن أنفسنا أو حتى أن «نكسب» إذا ما انتحرننا، أو إذا ما حوّلنا أنفسنا إلى غبار إشعاعي؟

لقد تطورت العقيدة العسكرية السوفياتية بهذا الصدد إلى حد بعيد. وكان المارشالان سوكولوفسكي وغريتشكو قد شدّداً بإصرار على هدف الانتصار في حرب نووية عالمية وعلى إمكانية هذا الانتصار⁽⁵⁾. ومنذ ذلك الحين، تم التخلي عن هذا الموقف⁽⁶⁾ وبالتحديد من قبل قائد الجيش السوفياتي المارشال اخروميف⁽⁷⁾ بين عامي 1984 و 1988.

(5) أنظر بوجه خاص غريتشكو، القوات المسلحة في الاتحاد السوفياتي و.د. سوكولوفسكي، *Militärstrategie*.

(6) حول تطور العقيدة العسكرية السوفياتية في هذا المجال، أنظر هانز - جرجن شولتز *Die Sowjetische Militärstrategie*.

(7) أنظر الدراسة الهامة التي نشرت في مجلة داي زايت في 11 كانون الأول/ديسمبر 1987. ويبدو أن المارشال أوغاروف، الذي كان آنذاك القائد العام للقوات السوفياتية المسلحة قد بدأ بطرح عقيدة سوكولوفسكي - غريتشكو على بساط البحث عام 1979.

لقد اعترفت الدبلوماسية السوفياتية والقادة العسكريون السوفييت بدفاعهم عن الفكرة القائلة بأن «التكافؤ» بين الأسلحة النووية السوفياتية والامبريالية أمر لا غنى عنه، كما اعترفوا أيضاً، بانتقالهم إلى أطروحة «القدرة على الدفاع الكافي» - وهي نظرية غورباتشيف الجديدة - بأنهم قد تبنوا الموقف الداعي إلى «الردع المتبادل»⁽⁸⁾؛ ففي بداية عام 1989 استبدل القادة العسكريون، ومن بينهم أخرومييف، صيغة «التكافؤ» بصيغة «القدرة على الدفاع الكافي». صحيح أننا لا زلنا نسمع من وقت لآخر بإشارات إلى طروحات سوكولوفسكي - غريتشكو على لسان ناطقين باسم الجيش السوفياتي، إلا أنها أصوات بقايا أقلية لا تحدد توجه البيروقراطية مجملها.

وقد قونن غورباتشيف الأساس النظري لعقيدته الجديدة عندما ذكر في كتابه: «إن المبدأ الأساسي للمقاربة السياسية الجديدة هو مبدأ بسيط: ليست الحرب النووية وسيلة للوصول إلى أهدافها، سواء كانت هذه الأهداف سياسية أو اقتصادية أو إيديولوجية أو غير ذلك (...). الحرب النووية لا معنى لها، إنها غير عقلانية. لن يكون ثمة «ظافر» أو «خاسر» في أي صراع نووي شامل: «سوف تتقوض الحضارة العالمية من دون أدنى شك. وسوف يكون ذلك انتحاراً، أكثر منه حرباً، بالمعنى المصطلح عليه للكلمة»⁽⁹⁾.

إنه ينضم هنا إلى موقف الماركسيين الثوريين، وإلى موقف العديد من السلميين الأصليين، وهو الموقف الذي يدافعون عنه منذ سنوات؛ لا ينبغي أن يكون الهدف الاستراتيجي الأول للحركة العمالية، لا بل للبشرية كلها «القضاء على المعتدي بالسلح النووي» أو «الظفر بالحرب النووية»، بل ينبغي منع هذه الحرب النووية العالمية. فالمسألة هي مسألة البقاء الجسدي، بالمعنى الحرفي للعبارة.

إن ظاهرة تكوّن رأي عام بخصوص هذه المسائل ووعيها قد بدأت تظهر في الاتحاد السوفياتي سواء نُقِلَ عنها القليل أو لم يُنقل أبداً إلى خارجه. فعلى الرغم من الدعاوة الرسمية

(8) أنظر بهذا الصدد التقرير النهائي عن تصريحات أحد «الغورباتشيفيين» الرواد خلال كونفرنس أسبن في برلين الذي نقلته مجلة *Frankfurter Allgemeine Zeitung* في 4 حزيران/يونيو 1987. فقد اعترف هذا السياسي أنه يستحيل على أية قوة أن «تكتسب» الحرب النووية. غير أن مؤدجاً أكثر محافظة، هو البروفسور س. ساناكوييف، قد كتب أيضاً في مجلة *Mejdou narodnana Zhishn* (الحياة الدولية، العدد الرابع، 1987) إن أهمية «التكافؤ النووي» هي بالفعل ذات بعد «تاريخي» بحيث أنها ولدت «وضمناً جديداً نسبياً»: «إذا ما أشعلت الامبريالية حرباً جديدة، فهذا ما سيكون بمثابة كارثة لها. لها فقط؟ أليس أيضاً للاتحاد السوفياتي والبشرية جميعاً؟

(9) ميخائيل غورباتشيف. *البيروتويكا*، ص. 200.

والتوجيه العسكري الذي لا طائل منه، والذي ينحو منحىً معاكساً للفرضيات العلمية كلها بهذا الصدد، فقد اتخذت الجماهير السوفييتية بصورة عفوية موقفاً موازياً تماماً لموقف جماهير أوروبا الغربية واليابان. وهو موقف يتعارض مع كل استخدام للأسلحة النووية. وبحسب مجلة الحزب الشيوعي السوفييتي «كومينست» (العدد 5، 1987، ص، 119) فإن استفتاءاً للرأي العام أُجري في المصانع والإدارات العامة في موسكو بين أن 83% من السوفييت مقتنعون بأن الحرب النووية، بغض النظر عن مؤداها، سوف تدمر الحضارة البشرية، فيما عبر 93% منهم (ومنهم) عن اقتناعهم بأنه ليس ثمة مبرر - وبالتالي فلا «الدفاع عن الوطن» مبرر ولا «الدفاع عن الاشتراكية» مبرر - لاستخدام السلاح النووي.

ويمكاننا أن نخمن أن غورباتشيف السياسي قد أخذ بالاعتبار تيار الرأي العام الأغلب إلى حد بعيد لتعديل هجومه الدبلوماسي ونظريته العسكرية. والذين لا يزالون يعارضونه بهذا الصدد⁽¹⁰⁾ لا يقدمون برهاناً على زيفهم فحسب، بل على انعدام أي حس سياسي بدائي لديهم. وفضلاً عن ذلك، فقد تطورت العقيدة العسكرية السوفييتية على نحو متزايد منذ التخلي عن الطرح القائل بإمكانية الظفر بالحرب النووية العالمية. فالعقيدة العسكرية السوفييتية تنتقل على نحو تدريجي من التأكيد على أولوية الهجوم (أو الهجوم المضاد)، إلى التأكيد على أولوية الدفاع عن الأرض. أما طبيعة قيام الاتحاد السوفييتي، من جانبه فحسب، بتخفيض قواته العسكرية في أوروبا الشرقية، فتعكس بذاتها هذا الخيار الجديد.

وفي تيار «المحدثين» في الجيش، وهم الذين دعموا غورباتشيف، ثمة قلق حول مصير الضباط المسرّحين. وقد أشار أهل هذا التيار إلى التوازي بين ما يحدث اليوم وما حدث بالأمس، عندما لجأ خروتشيف إلى سياسة خفض مماثلة. أما استقالة المارشال أخروميف فقد نجمت عن مشاعر القلق المذكورة⁽¹¹⁾.

إن هذه العقيدة الجديدة لا تتلاءم فقط مع هموم خفض المصاريف العسكرية، الموازية

(10) في الكتاب نفسه والصفحة نفسها، يؤكد غورباتشيف بوضوح أن أطروحة كلاوزفيتز («الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى») لم تعد تنطبق على الحرب النووية. ويمدح الفريق سيريانيكوف بال ضبط الأطروحة المضادة، في شباط/فبراير 1987 (أنظر الاستشهاد بمقالته في هانز - هانينغ شرودر «Gorbatschows und die Generäle» في مارغريتا موسن وهانز هانينغ شرودر Gorbatschows Revolution Van oben، ص. 111 - 112).

(11) أنظر بهذا الصدد مقالات الكسندر أدلر في ليبراسيون، 8 كانون الأول/ديسمبر 1988، وكريستيان شميدت - هاور في داي زایت، «تشرين الثاني/نوفمبر 1988».

عملية التحديث المتسارع للأسلحة التقليدية السوفياتية، بل هي تعكس أيضاً اعتبارات خاصة بالسياسة الداخلية، لا بل الاجتماعية. أما خفض مدة الخدمة العسكرية فيلاقي شعبية واسعة بين الشبيبة السوفياتية ولدى أوسع شرائح الشغيلة. هذا فيما النوموكلاتورا مشغولة البال بتنامي عدد الجنود المسلمين في الجيش السوفياتي. وقد سمح المقدم سافينكين لنفسه، وهو من المؤيدين العنيدين لفكرة «الاحتراف» في الجيش، بأن يذكر بالتقليد الديمقراطي في الجيش الأحمر في ظل فرونزيه (لم يجرؤ على القول في ظل تروتسكي وفرونزيه) في «أنباء موسكو» في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988: «إن الإصلاح الذي قاده السيد فرونزيه سمح بإقامة تنظيم عسكري يجمع بين الجيش النظامي والميليشيا، ويستجيب إلى حد بعيد للوضع العسكري - السياسي».

وفضلاً عن ذلك يتحدث سافينكين نفسه عن «إعادة المبادئ اللينينية إلى الجيش الاشتراكي». وتطوير «طابعه الشعبي، الديمقراطي، والإنساني». مستخدماً حتى تعابير من نوع «خلق بنية عسكرية ديمقراطية»، وتحويل الجيش إلى «جيش ميليشيا يتميز بمشاركة هذه الأخيرة في العمل الإنتاجي».

لكن عقيدة البيروقراطية السوفياتية اليوم، إذ تناهض هدف «الظفر بالحرب النووية العالمية»، فإنها تبغي تفادي الحرب النووية من دون الإطاحة بالنظام الرأسمالي، أي أنها تبقى أمينة لمسألة «المعسكرين» من حيث نظرتها إلى مصير البشرية. والحال أن هذه النظرة طوباوية ولا تقوم على أي أساس واقعي.. وطالما أن الأسلحة النووية، والمراكز النووية لا بل الاحتمال الاجتماعي - الاقتصادي لإعادة صنعها لا تزال قائمة⁽¹²⁾. فإن البشرية تظل تحت رحمة تغير النظام السياسي في البلدان الرأسمالية⁽¹³⁾ الذي قد يوصل إلى السلطة عدداً من «الديزسبيرادوس»

(12) إننا نميز بين الشروط الاجتماعية - الاقتصادية لإنتاج الأسلحة وبين الدمار الشامل للمعارف العلمية - التقنية التي تجعل إنتاجها ممكناً. ينبغي إلغاء الشروط الأولى وإمكان ذلك متوافراً، ولا يمكن إلغاء الشروط الثانية إلا لقاء التراجع الفكري والمادي الأساسي للنوع البشري، وهذا أمر لا يمكن تصوره وهو غير مفيد بالتالي. إن أولئك الذين يجذون هذا التراجع ينطلقون من الأطروحة الظلامية القائلة بأن المعرفة تجعل بالإنحطاط الأخلاقي المحتوم. وتنزع هذه الأطروحة القدرية الكوارث التاريخية عن سياقها وتعزلها عن أسبابها الاجتماعية المخصوصة، لتحمل «الطبيعة البشرية»، بشكل عام، مسؤولية هذا الأمر، وهذه في التحليل الأخير الخطيئة الأصلية.

(13) حول الروابط بين الأزمة، والتهديدات بإلغاء الحريات الديمقراطية في البلدان الأمبريالية، وهزيمة جماهير الشغيلة وإحباطها، وصعود القوى السياسية على نمط «ديزبيرادو»، والتهديدات بالحرب النووية، أنظر ارنست ماندل، «التهديد بالحرب النووية والنضال من أجل الاشتراكية»، في نيولفت ريفيو، العدد 141، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر 1983.

من النمط النازي، الذين لا يجدون حرجاً في شنّ الحرب النووية. أما الضمانة الوحيدة ضد هذه الكارثة النووية، فهي القضاء على الدول البورجوازية وتخطي السيادة الوطنية ومخط الإنتاج الرأسمالي، والاستيلاء على جميع المصانع (وقبل أي شيء آخر على المصانع التي يمكن تحويلها إلى مراكز لصناعة أسلحة التدمير الضخمة) من قبل المنتجين أنفسهم، ومنع كل صناعة للأسلحة بضمانة يقدمها هؤلاء المنتجون دستورياً بعد حيازتهم القدرة المادية والسياسية على فرض احترام هذا المنع. أما الحل الوحيد البديل لهذا الاقتراح المادي للإلغاء الخطر النووي فهو الطرح المثالي والطوباوي الذي تقدم به غورباتشيف في المقطع نفسه المذكور أعلاه: «إرساء السياسة العالمية على معايير أخلاقية ومناقبية مشتركة بين الإنسانية جمعاء»، بغض النظر عن علاقات السيطرة الاقتصادية والسياسية القائمة في العالم. غير أن إرساء بقاء الجنس البشري على طوباوية يعني الدخول في مخاطرة رهية.

إن الطرح القائل بأن التدمير النووي للبشرية لا يمكن تفاديه بشكل نهائي ما لم يُرمَس اتحاد اشتراكي عالمي، ديموقراطي، وتعدددي، يُشرف بواسطته المنتجون الأحرار المشاركون بفعالية على جميع المصانع وجميع المختبرات. إن هذا الطرح لا يفترض بأي حال من الأحوال انتقاء احتمال وقوع الحرب النووية العالمية من الآن وصاعداً. فهذه الفكرة التي تجعل كل نضال من أجل الاشتراكية، لا بل كل نشاط سياسي أو اجتماعي بلا هدف، باستثناء هدف توفير مهلة قصيرة لبقاء الجنس البشري ضمن أقل الشروط سوءاً، قد نسبت أحياناً إلى الماركسيين الثوريين من قبل بعض النقاد الذين كانوا مدفوعين إلى ذلك إما بجهلهم وإما بسوء نواياهم الواضح⁽¹⁴⁾. أما نحن في الواقع فنعبر عن موقف مختلف تماماً.

فنحن نرى أن ثمة سباقاً على المستوى التاريخي بين انحطاط المجتمع البورجوازي وانحداره نحو البربرية - تحت ضغط تناقضاته المتنامية وأزماته المتعاقبة -، من جهة وبين تقدم جماهير الشغيلة نحو بناء الاشتراكية في العالم، من جهة أخرى. وضمن هذا الإطار تنبغي المطالبة بخطوات ملموسة تعمل على نزع السلاح النووي، كما ينبغي انتزاع هذه الخطوات انتزاعاً. ويمكن كسب هذا السباق بفارق ثوان. ومن أجل هذه الغاية ينبغي أن تُبدل جميع الجهود، فالنصر ما زال ممكناً.

إن هذه المعركة هي بجميع الأحوال أقل طوباوية من الفكرة القائلة بأن البشرية سوف

(14) تعزى هذه الفكرة إلى التروتسكيين، بوجه خاص، وذلك في كراسي نيكولاي فازيتسكي، المشار إليه في الفصل العاشر.

تنفذ نفسها من الكارثة النووية إلى الأبد وتحافظ في الوقت نفسه على نظام المنافسة العدواني والأناي الذي يزداد حدة، والقائم على الملكية الخاصة وصراع الكل ضد الكل الذي تنطوي عليه. ذلك كله في كوكب مثقل بالمنشآت النووية التي تتحكم بها دول ذات سيادة ومتنافسة فيما بينها.

لا يمكن للبيروقراطية السوفياتية أن تقبل بصحة الطرح الماركسي الذي تدعمه أيضاً دروس التاريخ كلها، فضلاً عن الحد الأدنى في الحس السليم. فالعائق ليس ذا طبيعة منطقية أو فكرية بشكل أساسي، وغورباتشيف رجل لا ينقصه الذكاء. لذا يكمن العائق في الأولوية التي تُمنح للمصالح المادية على حساب الحجج العقلانية المحضة في تحديد سلوك المجموعات الاجتماعية.

والحال أن تعلق البيروقراطية بعقيدة «التعايش السلمي» ينبع من مصالحها المادية. وأي فجوات حاسمة تحدث على مستوى الثورة العالمية والإمساك بزمam السلطة وممارستها بشكل ديمقراطي من قبل العمال في أي من البلدان الامبريالية الرئيسية سوف تخلق يقظة سياسية عارمة لدى البروليتاريا السوفياتية. الأمر الذي يقضي في الوقت نفسه على السلطة البيروقراطية وعلى الامتيازات البيروقراطية. وهذا ما يدفع الكرملين إلى الحفاظ على الوضع القائم في البلدان الأساسية في العالم. وهذا ما يجعله أيضاً يشكّل قوة محافظة بعمق على الصعيد العالمي. وهذا ما كان عليه الحال في ظل أسلاف غورباتشيف وسيظل عليه في ظل غورباتشيف أيضاً.

غير أن ذلك لا يستبعد محاولات الكرملين الدورية لتعديل ميزان القوى العالمي لصالحه، حين يقدّر أنه يستطيع ذلك دون كبير مجازفة. هذا ما حصل على وجه التحديد بعد انتصار الثورة في الهند الصينية، حين كانت الامبريالية تعاني من «المرض الفيتنامي» الذي لم يدم طويلاً - إلا وقتاً كافياً لقيام الكرملين بمغامرة أفغانستان العبثية. غير أن ذلك لم يطرح على بساط البحث في الكرملين التوجه الأساسي القائم على «التعايش السلمي».

إن نقدنا الأساسي لهذا التوجه لا علاقة له على الإطلاق بأي منظور يعتبر أن الحرب العالمية أمراً مستحيلاً، كما لا علاقة له أيضاً بالطلب إلى الاتحاد السوفياتي أن يُطلق «حروباً ثورية» أو يصدر الثورة⁽¹⁵⁾. فالذين ينتقدون الماركسيين الثوريين من هذه الزاوية يتقاسمون في

(15) أعاد غورباتشيف التأكيد، في خطابه في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1987 بمناسبة الذكرى السبعين لثورة أكتوبر، على هذا الإهمال الباطل. (أنباء موسكو، تشرين الثاني/نوفمبر 1987).

الواقع وجهة نظر المتملقين للكرملين ودعاة نظرية «المعسكرين» ومنظري «المواقف المتطرفة»⁽¹⁶⁾ الذين يستهينون باستقلالية السيرورة الثورية عبر العالم، وهي التي يقوم عليها توجهنا.

تنجم هذه السيرورة عن التناقضات الداخلية في المجتمعات المعنية. إنها غير «مفتعلة» أو «منظمة» من قبل موسكو أو من قبل «قائد اوركسترا مخرب» مزعوم، ولا يتحدد مآلها بالدرجة الأولى من قبل القوى العظمى. إن النظرة التأمرية - البوليسية للتاريخ تتناقض ليس مع الماركسية وحسب بل مع أية منهجية علمية تتمتع بقدر من الجدية في مجال العلوم التاريخية - الاجتماعية وتنطبق الملاحظة نفسها على السيرورات الثورية في المجتمعات المتبقطة الما بعد رأسمالية، مثل الانتفاضة العمالية في ألمانيا الشرقية عام 1953 والثورة المجرية عام 1956، وريبع براغ بين عامي 1968 - 1969، أو صعود نقابة التضامن بين عامي 1980 - 1981.

هذه الحركات الجماهيرية التي تضم ملايين الأشخاص، ومن ضمنهم الأغلبية الساحقة من البروليتاريا في البلدان المعنية، لا يمكن أن تكون، بحكم تعريفها، من فعل تحريض المخابرات المركزية الأميركية أو الفاتيكان أو «توجيهها عن بعد»، مهما بلغ الغموض الايديولوجي الذي يكتنفها. فالأمر يتعلق بحقائق بديهية جداً بالنسبة لكل من يدرس تاريخ الثورات والنضالات الاجتماعية حتى لشعر بالانزعاج من تكرارها بغية تنوير النقاد سييء النوايا.

ويعبر تعارضنا مع أي توجه استراتيجي قائم على «التعايش السلمي» بالضبط عن رفضنا لمبدأ «المعسكرين» التبسيطي، ولكل محاولة لتقليص النضال الاجتماعي - السياسي على الصعيد العالمي إلى مجرد مواجهة بين الشرق والغرب. إن هذا التعارض يقوم على حق الشغيلة وواجبهم في كل بلد، أي بلد، في أن يدافعوا عن مصالحهم الطبقية ويناضلوا من أجل الوصول إلى السلطة حين يريدون وحين تسنح الظروف، بغض النظر عن «النتائج السلبية» أو «المخاطر» المزعومة التي ينطوي عليها هذا النضال بالنسبة للعلاقات بين القوى العظمى.

والواقع أن تاريخ القرن العشرين يؤكد على أن كل نضال ثوري ظافر للشغيلة في بلد ما، يحسن شروط التحرر على المستوى العالمي ولا يؤدي بتاتاً إلى «نتائج سلبية»، حتى لو

(16) إن مطلق نظرية «الافناء» هو المؤرخ البريطاني إي. ب. تومبسون. أنظر مساهمات هذا الكاتب في: إي. ب. تومبسون، الإفتاء والحرب الباردة. وتبعاً لهذه النظرية فإن صناعة الأسلحة النووية وإطلاقها وتشغيلها قد وصلت إلى حد من المكثفة والاعتمة يجعلها منفلة كلياً من السيطرة البشرية كما يجعلها تسبب بحرب نووية، هذا إذا لم تلغ هذه الأسلحة في أقرب فرصة.

استدعى الأمر في كل مرة هجوماً مضاداً عنيفاً، وفي الغالب عسكرياً، من جانب الامبريالية. هذا مع العلم أن أيّاً من هذه النضالات لم يؤد إلى حرب عالمية.

على العكس من ذلك إن خنق الثورات التي كانت حبلى بالوعود الايجابية مثل الثورة الروسية عام 1905، والثورة الألمانية والنمساوية في عامي 1918 - 1919 والثورتين الأسبانية والفرنسية عام 1936، قد مهد الطريق مباشرة أمام الحرب العالمية. وتبقى هذه القاعدة العامة صحيحة اليوم كما كانت صحيحة بالأمس.

أما ما نوجه إليه النقد في سلوك البيروقراطية السوفياتية العالمي فليس عدم تدخلها العسكري لصالح الثورات في الخارج. إن ما نطلبه قبل أي شيء آخر هو ألا يكون هناك عوائق سياسية أمام تطور الثورة العضوي في كل بلد، وألا تخضع الحركة العمالية في هذه البلدان لمناورات الكرملين الدبلوماسية المموهة بصيغة «مصلحة الاتحاد السوفياتي، معقل البروليتاريا العالمية» في الأمم، وبصيغة «المعسكر الاشتراكي، المكسب الأساسي للبروليتاريا العالمية» اليوم.

ينبغي أن نشير فضلاً عن ذلك كله إلى أن كل مفهوم حول «الاشتراكية في بلد واحد»، أي كل مفهوم «يحمل الرسالة القومية - الشيوعية» أو يرى في السلطة «الشيوعية» في أي بلد «المعقل» الأساسي إن لم يكن الوحيد للثورة العالمية، يؤدي إلى النتائج الكارثية نفسها. تشهد على ذلك الواقعة التالية؛ فحين انفجرت الحركة الجماهيرية العارمة في بنغلادش والتي أدت إلى استقلال هذا البلد عن باكستان، عمدت الحكومة الصينية، التي رأت في الدكتاتورية العسكرية في باكستان حليفاً لها ضد الهند، إلى دعوة الماويين في البنغال الشرقية إلى التصدي لهذا «الانفصال»، أي إلى التصرف بطريقة معادية للثورة.

إذن من المفترض أن يتم التخلي عن الخط الاستراتيجي «للتعايش السلمي» بسبب آثاره المعادية للثورة في بلدان تكون عرضة لأزمات اجتماعية انفجارية. أما الباقي - وبالتحديد درجة المساعدة المادية والسياسية التي يقدمها أو ينبغي أن يقدمها الاتحاد السوفياتي للتحركات الثورية الجارية أو الظافرة، من دون بلوغها حدّ المغامرة العسكرية - فهو مشكلة أخرى مستقلة، لا نستطيع، بأي شكل من الأشكال، وضعها في مقام الإشكالية الأكثر عمومية حول حق الشغيلة في كل بلد في الدفاع عن مصالحهم والقيام بشورتهم من دون أن يخضعوا لمصالح الدول مهما كانت وأياً كانت.

■ «التفكير الجديد» ومشكلات التدويل

مع وصول غورباتشيف إلى السلطة شهدنا انزلاقاً جديداً، ذا مغزى كبير، للصلة القائمة بين ما تبقى من «العقيدة» المسماة «ماركسية - لينينية» التي جُعِلت برغماتية إلى الحد الأقصى خدمة لمصالح البيروقراطية السوفييتية، من جهة، وبين التوجه الاستراتيجي المبني على «التعايش السلمي»، من جهة ثانية. إن عقد مقارنة بين برنامج الحزب الشيوعي السوفييتي الذي أقر في المؤتمر الثاني والعشرين (برنامج خروتشيف) والبرنامج الذي أقر في المؤتمر السابع والعشرين (برنامج غورباتشيف)⁽¹⁷⁾ يعكس هذا الأمر بشكل مباشر غير أن نصوصاً أخرى تنحو المنحى نفسه وتعبّر عن هذه الفكرة بوضوح أكبر.

يستبدل برنامج المؤتمر الثاني والعشرين المفهوم الماركسي الكلاسيكي. والذي كان أيضاً مفهوم لينين والأمية الشيوعية في حقبة لينين، لسيرورة الثورة العالمية التي تتحدد أساساً بالتناقضات الداخلية لنمط الإنتاج الرأسمالي، وبالسستام الإمبريالي وبالمجتمع البورجوازي، يستبدل ذلك البرنامج هذا كله بفكرة «التنافس السلمي بين سستامين». وهكذا يجري عملياً استبعاد منظور الثورات البروليتارية / الاشتراكية الزطافرة أو حتى المحتملة في البلدان الرأسمالية الأساسية.

غير أن خروتشيف كان قد ادّعى هو الآخر أنه سوف «يدفن» الرأسمالية، عبر تخطيطها في المجال الاقتصادي. ومن وجهة النظر هذه يقوم منظور الانتصار العالمي للشيوعية على توسع «مُعسْكَري» لطوباوية «الاشتراكية في بلد واحد». فالإنتاج تبعاً للرأس الواحد في الاتحاد السوفييتي سوف يتخطى الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية، فيتسبب بشكل آلي إلى هذا الحد أو ذاك «بتحول» الشعوب الغربية نحو الاشتراكية، وهو تحول سلمي وانتخابي، غير ثوري بالطبع. وقد تم تحديد تاريخ تقريبي لهذا التخطي، وهو العام 1985...

وجاء هذا التاريخ، ثم انقضى، ولم يحصل هذا التخطي. وفجأة، لم يعد غورباتشيف، الذي يتباهى في أنه أكثر حذراً وبرغماتية من ن. س. خروتشيف، يتحدث عن دفن الرأسمالية، حتى ولو عن طريق المنافسة الاقتصادية السلمية. فالبرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفييتي لا يشير حتى إلى اختفاء الرأسمالية⁽¹⁸⁾.

(17) أنظر في الفصل التاسع من هذا الكتاب، تحليلاً أشمل لبرنامج الحزب الشيوعي الجديد.

(18) كان الخيار لصالح طريق التطور «غير الرأسمالي» أداة من أدوات «دفن» الرأسمالية بالمنظور الخروتشيفي وقد تبنته، بحسب برنامج المؤتمر الثاني والعشرين، بلدان كثيرة في العالم الثالث إن لم تكن أغليتها. وما حدث

ولإيجاد ما يشبه الأساس الايديولوجي لهذا التراجع النظري الكبير ابتكر فريق غورباتشيف مفهوماً جديداً وهو مفهوم «تدويل» الحلول السياسية للمشكلات الحيوية المطروحة على البشرية. وكان غورباتشيف قد أعلن في تقريره أمام المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي: «أن مجرى التاريخ، والتقدم الاجتماعي يفترض دوماً، وبالحاح أكبر، إقامة تواصل بناءً وخلاق بين الدول والشعوب على مستوى هذا الكوكب. إنه لا يفترض ذلك فحسب، بل يطلق لهذه الغاية البشائر الضرورية، السياسية منها والاجتماعية والمادية. وهذا التواصل هو أمر ضروري لاستباق الكارثة النووية، ومن أجل استمرار البشرية. وهو ضروري أيضاً لتسوية مشكلات البشرية التي لاتني تتفاقم، على نحو مشترك وبما يخدم مصلحة الجميع. فالدمج بين المنافسة والمواجهة بين المستامين وبين الميل المتنامي لتداخل دول الجماعة العالمية، هو الديالكتيك الحقيقي للتطور المعاصر. وهكذا فحسب، ومن خلال صراع الأضداد، وبصعوبة، وإلى حد ما من خلال التلمس، يتشكل عالم متناقض، لكنه متداخل ويؤلف بالنسبة للكثيرين كلاً واحداً»⁽¹⁹⁾.

وفضلاً عن ذلك: «إننا لم نبادر ببساطة إلى قراءة جديدة لواقع عالم متعدد الأعراق ومتعدد الأبعاد. ولم نُقم الاختلاف بين المصالح المتعددة للدول نفسها فحسب، بل أحطنا بالرهان الرئيسي: الميل المتنامي باتجاه التداخل بين الدول، في الجماعة الدولية، هذا هو ديالكتيك التطور المعاصر»⁽²⁰⁾.

وكما نرى، فإن الصيغ تبقى غامضة كما يبقى الفكر مشوشاً والتعبير ملتوياً. ومختلف التفسيرات تبقى ممكنة. والديالكتيك الظاهر ينطوي في الواقع على سفسطات متعددة. فتطالعنا بالطبع محاولات «للتوفيق» بين هذا الديالكتيك و«الأرثوذكسية» فيما يخص الصراع الطبقي. أما ابتكار صيغة «التدويل» فأمر ينسب إلى السفير السوفياتي السابق في واشنطن، أناتولي دوبرنين، وهو المسؤول الحالي عن الفرع الأممي للجنة المركزية للحزب الشيوعي

= منذ ذلك الحين، ووجه خاص في الهند ومصر والهند الصينية فضلاً عن ظهور بلدان تابعة شبه مصنعة (البرازيل، كوريا الجنوبية، المكسيك، الأرجنتين، هونغ كونغ، سنغافورة، وتايوان) يفرض على البراغماتي غورباتشيف التخلي بشكل غير معلن عن هذا المنظور. وهو يطيل بذلك استمرار الرأسمالية إلى ما لا نهاية لأن إطاحة الرأسمالية من قبل جماهير هذه البلدان أمر غير وارد في ترميمته.

(19) ميخائيل غورباتشيف. التقرير السياسي للحزب الشيوعي أمام المؤتمر السابع والعشرين ص. 25.

(20) ميخائيل غورباتشيف. البيرسترويكا، ص. 194.

السوفييتي، وعلى ما يبدو المستشار الرئيسي لغورباتشيف في مجال السياسة الخارجية⁽²¹⁾. غير أنه ثمة مستشارين آخرين هامين يجهدون لتعزيز إعادة البناء (البيريسترويكا) من زاوية العلاقات الدولية.

وقد صدر مؤخراً نصّان يحاولان وضع النقاط على الحروف. فنشرت Politicheskoe Samoobrazovanie (التثقيف الذاتي السياسي) واسعة الانتشار، في عددها الثالث عام 1987 مقالاً بعنوان «حول الطابع الخلاق للنظرية الماركسية اللينينية في الثورة». ويشدّد كاتب المقال ج. بلياك، تحديداً، على «أن الطرح النظري المتعلق بالوحدة الشاملة للعالم في الحقبة الحالية من التطور هو طرح جديد من وجهة نظر المبادئ [فعلاً جديداً]. فماركس لم يتصور البشرية المشاركة إلا من خلال المنظور الشيوعي. غير أن «تدويل» أشكال الصراع في نهاية القرن العشرين وظهور المشكلات الشاملة⁽²²⁾، قد أديا بالفكر الماركسي الجماعي إلى الاستنتاج أن عالماً متناقضاً قد أخذ بالتشكل تدريجياً، لكنه عالم، ومن وجهات نظر عديدة، متحد إجمالاً ويقوم على علاقات الحاجة المتبادلة».

إن «الحاجة المتبادلة» لـ «اشتراكية» الكرملين والرأسمالية الأميركية إذ تُرفع إلى مستوى الأطروحة «الماركسية» ستجعل المسكين ماركس ينتفض في قبره. ألسنا بالأحرى أمام محاولة «لعقلنة» أيديولوجية للحاجة المتبادلة بين الفئات الزراعي للمزارعين الأميركيين ونقص الإنتاج السوفييتي في مجال علف المواشي؟ ينبغي أن يكون واحدنا مادياً خبيثاً بالطبع كي يسعى للبحث عن أسرار الوثبات الأيديولوجية في وقائع اقتصادية مبتذلة إلى هذا الحد.

وقد نشر أحد الشخصيات الأكثر أهمية من بلياك، وهوج. أرباتوف، مدير معهد الدراسات الأميركية والكندية في أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي، وأحد المستشارين الرئيسيين لغورباتشيف، مقالة حول موضوع شديد الراهنية بالتأكيد: «النزعة العسكرية والمجتمع المعاصر» في المجلة النظرية للحزب الشيوعي السوفييتي «كومينست» (العدد 2، 1987). تحاول هذه المقالة إرساء فكرة «التدويل» على خطر التهديد النووي. فبعد أجزاء

(21) يذكر مارك فرانكلند. القارة السادسة، ص. 268، 271 - 273. ونيكولاي بولجانسكي والكسندر راهر (Gorbachov, der neue Mann)، ص. 9، أسماء ستة مستشارين لما يسمونه «دبلوماسية غورباتشيف الخاطفة»: دوبرينين، جاكوفليف، فالين، أرباتوف، شيفرنادزه وزاغلادين. ودوبرينين هو الدبلوماسي المحترف الوحيد من بين هؤلاء الستة.

(22) هل ظهرت المشكلات «الدولية» فقط إبان ظهور الأسلحة النووية؟ ألم تكن الامبريالية مشكلة «دولية»؟ ألم تكن الحرب العالمية الأولى، وبالأخص الثانية مشكلة شاملة؟ ألم تكن الثورة العالمية التي طُرحت على جدول أعمال الأهمية الثالثة مشكلة «شاملة»؟

آيات التبجيل الطقسية للنين وإيراد بعض التعليقات الصحيحة جداً حول مخاطر الحرب النووية التي لم تنتف، يقوم أرباتوف فجأة «برقصة موت» حقيقية: «إن النزعة العسكرية تعيد إنتاج نفسها اليوم كما كانت تعيد إنتاج نفسها بالأمس وتمارس بفعل الرأسمالية وظيفية طبقية على المستوى العالمي كما على مستوى المجتمع الرأسمالي نفسه. غير أن هذا الإنتاج لا يستنفد الموضوع. فالمعادلة البسيطة: «النزعة العسكرية تساوي الرأسمالية» لا تجعلنا نتقدم خطوة واحدة في بحثنا عن السبل الآيلة إلى نضال فعال ضد النزعة العسكرية».

تبدو القطيعة مع المنطق، سواء الشكلي منه أو الديالكتيكي بيئة هنا. «إن المعادلة البسيطة: النزعة العسكرية تساوي الرأسمالية» يمكن أن تفضي إلى الإنتاج التالي: كل نضال فعال ضد الرأسمالية وكل إضعاف فعلي لها (من دون الحديث حتى عن الإطاحة بها) يضعفان في الوقت نفسه النزعة العسكرية. هل هذا الكلام صحيح، أم أنه خاطيء؟ ينبغي على الأقل التحقق من هذه النظرية على ضوء التجربة التاريخية، قبل استبعادها بشكل حاسم وبسطحة قلم. غير أن الأكاديمي يعاند ليقول: «يترتب على هذه المعادلة أنه لا يمكن التخلص من النزعة العسكرية وخطر الحرب إلا بعد انتصار الاشتراكية على الصعيد العالمي. وهذه الآراء تؤدي بنا إلى السلبية في النضال ضد النزعة العسكرية، وتخفي الاختلافات والتناقضات في صفوف البورجوازية المسيطرة».

يعبر الجزء الأول من هذه المحاكمة عن سفسطة فاضحة. فالرأي القائل بأن خطر الحرب لا يمكن أن يستبعد نهائياً إلا بالانتصار العالمي للاشتراكية، بحث بالأحرى على مضاعفة الجهود ضد الرأسمالية وضد مخاطر أية حرب محتملة في آن واحد، بدل أن يؤدي إلى السلبية. وإذا نظمت تحركات جماهيرية ملموسة ضد تهديدات ملموسة بالحرب، كالإعداد للإضراب العام ضد التهديد بالتدخل البريطاني في الاتحاد السوفياتي عام 1920، على سبيل المثال، استطاعت الحركة العمالية أن تدمج بين طاقتها الكامنة كطبقة معادية للرأسمالية، وبين نضالها المعادي للحرب وقناعاتها الاشتراكية. فكيف أدى ذلك إلى تغذية «السلبية». ذلك سر من أسرار البيروقراطي. ليس الخوف من التحرك الجماهيري هو الذي ينجبىء بالأحرى وراء هذه السفسطة؟

غير أن خلفية الدافع الفعلي لأرباتوف، باعتباره الناطق الرسمي بلسان فريق غورباتشيف، (وليس خلفية المحاكمة الظاهرية والتهافتة) تظهر في الجزء الثاني من الاستشهاد، إذ يتم إحلال استغلال التناقضات الامبريالية (لا يمكن لأي شخص يتمتع بحد

(*) باللاتينية في الأصل Salto mortale (م.)

أدنى من المنطق أن يعارض هكذا «استغلال» بحد ذاته) على النضال الطبقي المعادي للرأسمالية كوسيلة لحل مشكلات عصرنا.

ما إن يحقق ارباتوف هذه القفزة الخطرة حتى تبدأ تنهمر منه، بالمعنى الحرفي للكلمة، الاستنتاجات المتهورة. فالبورجوازية الامبريالية، برأيه، مهمة بمجملها، شأنها شأن الطبقة العاملة، بالحفاظ على السلام وبنزع السلاح، وليس ثمة سوى أقلية ضئيلة متعلقة «بالمركب العسكري - الصناعي» تستفيد من بقاء النزعة العسكرية⁽²³⁾. و«السستامان» يستطيعان التعاون في عدد من المجالات التي يمكن تنميتها.

ويبلغ ما سبق كله ذروته في صيغتين لا يترك وضوحهما أي مجال للشك: «نريد أن نرى في الولايات المتحدة الأميركية شريكاً، على الرغم من كل الاختلافات القائمة بيننا، ورغم كل ما ينفّرنا (كذا) في هذا البلد وهذا المجتمع؛ لسنا بحاجة على الإطلاق لولايات متحدة أميركية عدوة (...). ولا إلى أن نسجل نقاطاً في الصراع الدعاوي، ولا إلى أن نهزم الطرف الآخر في ساحة المعركة، بل إننا بحاجة إلى أن نحل، بالتعاون معه، القضايا التي وضعها التاريخ على جدول أعمالنا. على هذه الشاكلة ننظر للوضع في موسكو».

وليست مشكلة نزع السلاح النووي وحسب، بل أيضاً التهديدات التي ترمي بثقلها على المجال الحيوي للجنس البشري، فضلاً عن مشكلة الاستغلال العقلائي لموارد الطاقة والمناجم على الصعيد العالمي، وإلغاء عسكرة الاقتصاد العالمي، لا بل مشكلة تخطي تخلف العالم الثالث، وحل مشكلة الجوع في الدرجة الأولى، تُتناول باعتبارها مشكلات يمكن وينبغي حلها باتفاق مشترك بين الاتحاد السوفياتي والقوى الامبريالية الأساسية والدول الأكثر أهمية في العالم الثالث، التي يظل طابعها البورجوازي معزول عن الإدانة.

تخلص ليلي ماركو في كتابها الصادر حديثاً إلى الإستنتاج التالي: «إن الطريقة التي حاول بواسطتها الاتحاد السوفياتي إيقاف حرب أفغانستان تعبر بوضوح عن معنى التحولات الايديولوجية التي نلاحظها منذ وصول ميخائيل غورباتشيف إلى السلطة. هذا ما يؤكد بالوقائع أطروحة التفكير الجديد. فالأمر لا يتعلق بهذا الصدد بتراجع تكتيكي، بل بتغيير استراتيجي مرتبط بالتحول في الاتحاد السوفياتي مجمله. ويقول غورباتشيف في إعلانه

(23) لقد غاب التدخل الاقتصادي بين فيض تراكم الرساميل، والأزمة الرأسمالية والنزعة العسكرية، كلياً عن هذا التحليل، وهو الذي سلطت روزا لوكسمبورغ الأضواء عليه بشكل رائع قبل الحرب العالمية الأولى في كتابها تراكم رأس المال.

المتعلق بأفغانستان، والذي أصبح من الآن وصاعداً إعلاناً تاريخياً لأنه يشكّل الحدث الأول من نوعه للخروج من أحد الصراعات: «كل نزاع مسلح بما فيه النزاع الداخلي، يمكن أن يسمّى الجو في هذه المنطقة، ويثير أجواء عدم الاستقرار والضيّق لجيراننا، هذا إذا شئنا ألا نتكلم عن آلام شعب هذا البلد وخسائره. لهذا فإننا نعارض أي نزاع مسلح»⁽²⁴⁾.

إن اختصار العلاقات بين الامبريالية والاتحاد السوفيّاتي (لا بل شعوب العالم) إلى مشكلة «تواصل»، يعني الوقوف في موقع النقيض للماركسية لا بل لكل علم اجتماعي وسياسي أولي.

وتنطوي هذه المراجعة المتهورة للنظرية الماركسية في الامبريالية على الفكرة القائلة أن البورجوازية الامبريالية، أو على الأقل أجنحة هامة منها، لها مصلحة مشتركة مع الطبقة العاملة و«المعسكر الاشتراكي» وشعوب العالم الثالث بإيجاد حل مشترك لسلسلة كاملة من المشكلات التي تُطرح بحدة على المستوى العالمي.

وبهذا المعنى، يكتب الكسندر بوفين، رئيس تحرير «الأزفستيا»: «لقد غير فريق الكرملين، بشكل أساسي، الموقف السوفيّاتي من الشؤون الدولية (...) لقد أقلعنا عن النظر إلى الأحداث الدولية بوصفها تعبيراً حصرياً عن المواجهة بين الشرق والغرب. لقد أبرزنا إلى الواجهة كل من القيم الإنسانية والمصالح البشرية في عموميتها» (نشر في الداي زايت 30 حزيران / يونيو 1988).

ويشيد بوريس كوراتشيفلي «باستبدال حقبة الصراع الأبدي، الذي انقضى، في ظل شعاره، النصف الأول من القرن العشرين، بالتوافق الاجتماعي والطبقي الذي ربما ميّز القرن الواحد والعشرين»، (أنباء موسكو، 5 نيسان / أبريل 1988).

وبغية تعميم «التفكير الجديد» نشرت مجلة كومونيست في عددها السابع عام 1988 «أطروحات للنقاش» تؤكد بما لا يفتقد إلى الجرأة «أن الفكر السياسي الجديد ينطلق من الخلاصة التالية: ليس ثمة بديل عقلائي للسلام، على الأقل على صعيد إجمالي (...) قد يبدو، للوهلة الأولى، أن الخيار الحر يتم فقط على مستوى الوسائل، والحال أن احتمال تنوع التطور الاجتماعي ينتقل إلى مجال السبل والأهداف (...) غير أن السؤال الذي يطرح نفسه:

(24) ليلى ماركو، تحديات غورباتشيف، ص. 157. إن صيغة «Novoié mychlenié» تترجم حرفياً بـ«نمط التفكير الجديد» وليس بـ«التفكير الجديد».

هل نتعامل بادية ذي بدء مع الوسائل، في حين يفترض التفكير الجديد استبعاد العنف من السياسة العالمية؟ برأينا أن الأمر يتعلق بهدف استراتيجي (...). فعند حلّ المشكلات المخصصة التي تواجهها المناطق والبلدان إذا ما أخذت كل على حدة، ينبغي أخذ الحقائق العامة بعين الاعتبار (...). ونظراً إلى المهام الجديدة فإن خط التماس بين قوى التقدم وقوى الرجعية لا يتطابق أبداً مع الحدود التي نشأت تاريخياً بين البلدان التي تنتمي إلى المعسكرين ولا حتى [أ] بين الطبقات والأحزاب». كما نقرأ بصورة أوضح: «إن العدو الذي علينا أن نهزمه من أجل ضمان استمرارية البشرية لا يتمثل بالبورجوازية الاحتكارية، بل بجناحها العسكري القائم على صناعة الأسلحة». هذا وتندرج البورجوازية الاحتكارية اندراجاً واضحاً ضمن «تحالف قوى التقدم»...

ويؤكد فاديم ميديفيد المكلّف الجديد بالشؤون الايديولوجية داخل المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي على أن السستامين «يملكان عناصر تداخل حتمية في إطار حضارة بشرية واحدة»، وهو، في مجلة كومينست، لا يجد حرجاً في إدانة لينين الذي كان يرى العالم في «غرفة انتظار الثورة البروليتارية العالمية».

إن أذكاء البورجوازيين سيستجيون بكلمة «حاضر» وبحماس لهذه الأقوال. فقد عُنُون تيو سومر افتتاحية الصفحة الأولى من أسبوعية داي زاي (16 كانون الأول/ ديسمبر 1988) «من الصراع الطبقي إلى المنطق الدولي». ويتحدث ميشال تاتو في صحيفة «لوموند» في عدد 5 كانون الثاني/ يناير 1989 عن «مراجعة رئيسية للمفاهيم التي كانت سائدة في السياسة الخارجية السوفياتية»، ويصرّح البرفسور ج.ك. غالبرت، بمواجهة أحد الاقتصاديين السوفيات المتحفظين إلى حد ما، ستانيسلاف منشيوكوف: «إنكم تبتعدون بكل تأكيد عن مفهوم الثورة (...). وسنكون مسرورين بأن نتلقى من جديد وفي أي وقت هذا النوع من العون [الذي قدمه الاتحاد السوفياتي للولايات المتحدة الأميركية في حقبة الأزمة الكبرى عندما اشترى 40% من الصادرات الأميركية من الآلات]»⁽²⁵⁾.

وفي رد على إحدى رسائل القراء في عدد 25 شباط/ فبراير 1989 في الكومسومولسكايا برافدا ثمة تأكيد لا مواربة فيه: «لقد بلغ النظام الرأسمالي مستوى لم تتوقعه النظرية الماركسية

(25) نستشهد بالطبعة الأصلية، الانكليزية، من الكتاب الذي يتضمن نص حوار بين اقتصاديين: ج.ك. غالبريث وستانيسلاف منشيوكوف، الرأسمالية، الشيوعية والتعايش؛ وقد ظهر الكتاب بعد ذلك بالفرنسية تحت عنوان الرأسمالية الشيوعية والتعايش، من العدا إلى الولاك، باريس، 1989.

الكلاسيكية. فالرأسمالية المعاصرة تؤمن لغالبية السكان مستوى معيشياً كافياً وفي بعض الحالات مرتفعاً. إن الديمقراطية البورجوازية الناضجة هي مجتمع الحق. هكذا فإن الثورة البروليتارية قد أصبحت برأيي أمراً مستحيلاً». وهذا كلام واضح وجليّ.

أما الفكرة القائلة بأنه لم يعد بالإمكان حل سلسلة كاملة من المشكلات على المستوى الوطني، ولا الاقليمي، بل على المستوى العالمي، فهي فكرة صحيحة تقضي قضاء مبرماً على مفهوم «الاشتراكية (الناجزة) في بلد واحد» ومفهوم «المعسكرات». غير أنها عوضاً عن أن تؤدي بشكل آلي إلى استراتيجية «التعايش السلمي العميق»، فلإنها تعيد الاعتبار لبريق استراتيجية الثورة الاشتراكية العالمية. وفي الواقع فإن الفيدرالية الاشتراكية العالمية وحدها هي التي تشكّل من الآن وصاعداً الإطار الممكن لحل المشكلات التي «اتخذت طابعاً عالمياً».

أما انعدام الواقعية فيكمّن لدى الإصلاحيين - الذين لا تشكّل استراتيجية التعايش السلمي إلاّ منوعاً من منوعات طروحاتهم - في هذا المفهوم الغورباتشيافي للتدويل. فالتناقضات التي تمزّق الرأسمالية؛ والأزمات التي تتوالى عليها؛ وقوانين التطور الاقتصادي التي تغذي النزعة العسكرية؛ ورفض الطبقات المسيطرة التنحي أمام ضربات الجماهير العاملة للإطاحة بها؛ والدفاع المحموم من قبل هذه الطبقات نفسها عن ملكيتها ومواردها المادية الضخمة؛ كل ذلك يحى أمام «المصلحة المشتركة» في منع الحرب النووية! وماذا بشأن الحروب المحلية؟ ألم تحصل عملياً من دون توقف منذ العام 1945، على الرغم من المخزون المتنامي من الأسلحة النووية؟ وماذا بشأن الحروب الأهلية؟ وماذا بشأن التدخلات المعادية للثورة التي تستهدف الثورات الظافرة (انظروا نيكاراغوا)؟.

أليس من قبيل الخرق أن يفترض المرء أن جميع هذه الميول تمحى أو ينبغي أن تُلغى بحجة أنه لا يمكن النضال بفعالية ضد الأسلحة النووية بطريقة أخرى؟ أليس من قبيل الخرق أيضاً إبدال النضال ضد الامبريالية بالتعاون مع الامبريالية بحجة... إن الحرب النووية تصبح حتمية بغير هذه الطريقة؟ والحال أن مثل الأطلوحة اليساروية - الماوية هو ما تنطوي عليه معاجلة كل من أربانوف وغورباتشيف.

وليس ثمة ما يثير الدهشة، ضمن هذه الشروط، في أن يعبر أيدولوجيو البيروقراطية السوفياتية بحمّة عن رغبتهم في اختفاء الأزمة الاقتصادية بأسرع ما يمكن - بدل أن يعتبروها مناسبة لتثقيف عمال العالم أجمع بروحية معادية للرأسمالية. وليس ثمة ما يثير الدهشة أيضاً في أن يتساءل أحد المدافعين عن منوع من منوعات هذا الطرح الدوغمائي «الماركسية» -

اللينينية»، المؤدج الرئيسي للحزب الديمقراطي الاشتراكي الموحد في جمهورية ألمانيا الديمقراطية. أوتورينيهولد: «من الطبيعي جداً أن تُطرح علينا جملة من التساؤلات، منها على سبيل المثال: ما هي العلاقة بين نظريتنا حول الامبريالية وبين التأكيد على أن [الولايات المتحدة] قادرة على الانضمام للسلم؟ وهل يفترض ذلك أن الامبريالية والاحتكارات قد تحلّت عن ميولها التوسعية؟» (داي زايث، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1987).

لم يتوان معاونو رينهولد عن تقديم إجابة جد واضحة له. فكتب رولف ريسينغ مدير معهد الشيوعية العلمية التابع للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الاشتراكي الموحد أن «ثمة رأسمالية ممكنة، وهي التي تعمل على قاعدة التعايش والمنافسة السلميين بين السساتيم».

إلى ذلك: «إن المركب العسكري - الصناعي، وإن كان يتلاءم مع رأسمالية الاحتكارات، ليس حيويًا لهذا السستم في جميع الظروف». (مجلة تاجز - انزيغر، العدد 10، زوريخ، 1988).

ويكتب رولف ريسينغ نفسه، في المجلة النظرية الرسمية للحزب الديمقراطي الاشتراكي الموحد بمرودة، أن شرائع واسعة (1) من الرأسمال الاحتكاري مهمة بتطوير «الثورة العلمية - التقنية» خارج المجال العسكري، فضلاً عن اهتمامها بتفادي «تبذير موارد ضخمة من أجل التسليح»⁽²⁶⁾. وبإمكاننا أن نخمن ما تسببه هذه الأفكار من ضياع سياسي - أيديولوجي عميق لدى جيل كامل من الكوادر التي تربّت على مفهوم «عدوانية الرأسمالية الاحتكارية الناقمة»، وفي بلد كالألمانيا الديمقراطية باعتباره «حرس حدود المعسكر».

نجد خلاصة كل هذا «التفكير الجديد» في كتاب البرفسور ديتير كلاين Chancen für einen friedens fähigen kapitalismus.

(26) إن النواة العقلانية الصغيرة في هذه الأطروحة هي في أن الامبريالية الأميركية التي يؤهلها العجز التجاري الهائل والعجز في الموازنة الذي ليس أقل ضخامة، تمجد مصلحة في الحفاظ على سباق التسليح بحدود معينة. غير أنها لا تمجد مصلحة على الإطلاق في الحد من مصروفاتها العسكرية بشكل جذري، حتى لا نقول في إلغائها. وحول رغبة المودجلين الغورباتشيفيين في رؤية نهاية الركود الاقتصادي الرأسمالي أنظر مقالة غريغوري ميكسينس «التوقعات السوفياتية حول الحرب» في نيولفت ريفيو، العدد 162، آذار/مارس - نيسان/أبريل 1987. وانظر أيضاً مينشيكوف في غالبريث ومينشيكوف، الرأسمالية، الشيوعية، والتعايش، ص. 136.

(*) بالألمانية في الأصل وتعني، احتمالات الرأسمالية السلمية (م).

ولاستكمال اللوحة، لا بد من التذكير بأن الغورباتشيفيين يؤكدون اليوم، وكبديل عن «طريق التطور اللارأسالي» الذي اقترحه خروتشيف على بلدان «العالم الثالث» الرئيسية، يؤكدون على أنه باستثناء بعض الحالات النادرة (أنغولا والموزامبيق واليمن الجنوبي وأثيوبيا ونيكاراغوا والسلفادور وغواتيمالا، إما أفغانستان غير مدرجة على اللائحة) فإن تطور «العالم الثالث» هورأسالي وسيبقى كذلك لمرحلة طويلة. وينبغي أن يتحرك الاتحاد السوفياتي وحركة التحرر الوطني ضمن هذا الإطار⁽²⁷⁾. وقد ذهب دينغ هسياوينغ أبعد من ذلك، عندما أعلن صراحة أن خيار الاشتراكية - أي القطيعة مع نمط الإنتاج الرأسمالي و«التحلل» من العلاقة بالسوق العالمي - سيكون مضرًا «بالعالم الثالث»⁽²⁸⁾. وهذا يفترض منطقياً - كما هي الحال دائماً بالنسبة للإصلاحيين - التصدي للأعمال الثورية⁽²⁹⁾.

■ «التعايش السلمي المتقدم»

إن المفزى العام لجميع هذه المراجعات النظرية هو أنها تعقلن السعي إلى اتفاق شامل مع الامبريالية - وفي مقدمتها الامبريالية الأميركية - وتبرره لترسي ممارسة «التعايش السلمي المتقدم» الذي يفترض تنازلات عديدة من الكرملين مقابل مغنم اقتصادية هامة. ومن المرجح أن تدفع حركة التحرر في بلدان «العالم الثالث» والثورات الجارية في قطاعات أساسية

(27) ج. مرسكي، «حول خيار طريق البلدان النامية»، في ميروفايا أكونوميكا إي. مجدونا رودني أو تنوشيا (الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية)، ص. 5، 1987.

(28) دينغ هسياوينغ، كما تشهد به الصحيفة الأرجنتينية كلارين، 17 حزيران/يونيو 1988.

(29) بحسب لوموند في 15 آب/اغسطس 1987، ولقد فرض الاتحاد السوفياتي على كوبا مواقع أقل أهمية في إتفاق التعاون الاقتصادي والتجاري الذي وقعه في أيار/مايو في موسكو (...). وهكذا فإن سعر السكر الكوبي الذي يُباع في الاتحاد السوفياتي قد هبط من 915 روبلاً للطن الواحد في العام الماضي إلى 850 بالنسبة للأعوام الممتدة بين 1986 و1990 (...). وبالمقابل فإن سعر البترول الذي تستورده كوبا قد ظل على حاله - 26 روبلاً للطن الواحد - منذ العام 1985، على الرغم من هبوط أسعاره العالمية (...). أما حجم تصدير السكر فبقي على حاله (...). في حين أن كميات البترول التي يعطيها الاتحاد السوفياتي لكوبا التي تبيع 30% منها لقاء عملات صعبة، لم تتبدل هي الأخرى (...). وقد رفضت موسكو فضلاً عن ذلك تمويل المشروعات الصناعية الكبرى في كوبا. ولتذكر أيضاً هذه الملاحظة الجافة لغورباتشيف. «تصف الدعاوة والقوى اليمينية في الولايات المتحدة الأميركية اهتمامنا بأميركا اللاتينية باعتباره بيت نية إثارة سلسلة من الثورات الاشتراكية هناك، هذا مناف للعقل! إن سلوكنا منذ عقود يثبت أننا لا نفكر على هذا النحو [في الواقع] (...). ولن نستغل المواقف المعادية لأميركا، لا بل لن نستثيرها. فهذا سيكون من قبيل المغامرة، وليس من قبيل السياسة العاقلة، ونحن واقعيون ولنا مغامرین مهتاجين». (م. غورباتشيف، البيروسترويكا، ص. 271، 272، 273)

عدة في كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، لا بل فضالات عمالية هامة في البلدان شبه المصنعة، ثمن هذا السعي إلى الاتفاق الشامل.

ولفهم مبررات هذا المشروع، ينبغي عدم الانطلاق، بالطبع، من اعتبارات أيديولوجية. ومن العبث أن ننسب إلى غورباتشيف وأعوانه مشروع إعادة إرساء الرأسمالية في الاتحاد السوفياتي. ومن العبث أيضاً الاعتقاد بأن ثمة «نظرية مراجعة» تستوحي منها البيروقراطية العالمية سياستها. فهذه البيروقراطية تظل، أولاً وأخيراً، برغماتية، على النحو الذي كانت عليه في أيام ستالين وخروتشيف وبريجينيف. إنها تسعى لحل المشكلات المباشرة انطلاقاً من مصالحها المادية والاجتماعية الخاصة. أما العقيدة والأيديولوجيا - ونتردد في استخدام تعبير «نظرية» - فإنهما تتكيفان مع حاجات السياسة الواقعية وليست هذه الأخيرة هي التي تنبع من العقيدة التي تعرضت للمراجعة.

أما الدافع الرئيسي لغورباتشيف، وهو الذي تشاطره إياه غالبية «الاتجاهات» والمواقع الحساسة في قمة أجنحة البيروقراطية السوفياتية كلها، فهو الحاجة الملحة إلى تخطي كل من الجمود وسوء اشتغال الاقتصاد، فضلاً عن الحاجة إلى دفع ثمن مرتفع للبريسترويكا، إذا ما توجب ذلك. ولا يني غورباتشيف ومعاونوه الأساسيون يكررون: ما لم تتحقق البريسترويكا على نحو جذري وسريع، فسيصبح الاتحاد السوفياتي، سريعاً، قوة من الدرجة الثانية. هذا فضلاً عن أنه سيصاب بتأخر تكنولوجي عن الامبريالية يستحيل تعويضه، حتى في المجال العسكري.

ومن الآن وصاعداً سوف تعمل سياسة «الوفاق» التي يتبناها غورباتشيف في خدمة هدف مزدوج ومتلائم مع هذا الدافع.

من الناحية الأولى يتعلق الأمر بتخفيض الكلفة في مجال سباق التسلح وهي كلفة مفروضة من قبل الامبريالية ولم يعد بوسع الاتحاد السوفياتي أن يتحمل أعباءها⁽³⁰⁾. فالمرحلة الجديدة من إعادة التسلح الناجمة عن مبادرة الدفاع الاستراتيجي («حرب النجوم» IDS) قد أخضعت البيروقراطية لموقف ملزم وقاسٍ جداً⁽³¹⁾. وإذا كان معدل النمو منخفضاً نسبياً في الاتحاد السوفياتي ينبغي إذن تحويل المواد الحيوية من القسم I (الأموال المستثمرة في الإنتاج الخام) ومن القسم II (الموارد المتوفرة لتنمية مستوى معيشة السكان، بل للحفاظ على هذا

(30) إعراف ج. برينكوف بذلك علناً في البرافدا في 8 كانون الثاني/يناير 1988.

(31) أبناء موسكو، 13 كانون الأول/ديسمبر 1987.

المستوى) إلى القسم III (إنتاج الأسلحة). وبغير ذلك ستبقى الإمكانيات العلمية المتوافرة، من دون شك، لإحباط مشروع حرب النجوم⁽³²⁾، غير مستغلة.

وبما أن الدخل القومي في الاتحاد السوفياتي يعادل حوالي نصف الدخل القومي في الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعادل الإنفاق العسكري في البلدين («التكافؤ» الشهير) في الوقت الراهن، هذا عدا الإنفاق الإضافي على حرب النجوم، بما أن الوضع على هذه الصورة يشكّل عبئاً تتضاءل قدرة الاتحاد السوفياتي. على تحمله. إن هذا الإنفاق يمثل حوالي 14 إلى 15% من الدخل الوطني، مقابل 7,5% في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن هذا لا يعني على الإطلاق «نزع سلاح» الاتحاد السوفياتي بمواجهة الإمبريالية ولا حل القوات المسلحة السوفياتية، بل إنه يعني بالأحرى تحديثها بتكاليف أقل من خلال تهميش الإنفاق النووي تدريجياً وكسب التكافؤ التكنولوجي مع الإمبريالية في مجال الأسلحة التقليدية، حيث يبدو أن هذا التكافؤ قد صادر في خبر كان.

أما الهدف الثاني «للتعايش السلمي المتقدم» فهو إيقاف الحصار التجاري وحظر والتكنولوجيا المتقدمة الذي فرضته واشنطن بعد التدخل السوفياتي في أفغانستان. أما من الناحية العملية الملموسة فإن ذلك يقتضي الحصول على قروض هامة من الدول الإمبريالية لتحديث الاتحاد السوفياتي. وهذه القروض هامة بشكل خاص لتأمين استمرارية تموين البلد بالمنتجات الزراعية من الحبوب الغربية - كان الاتحاد السوفياتي يستورد أربعين مليون طن من هذه المنتجات في العام 1988 - واستيراد التكنولوجيات الحديثة من جديد، من دون أن يؤثر ذلك على الصادرات السوفياتية التي تتنامى بالنسب نفسها⁽³³⁾.

كان ستالين قد سعى عبئاً للحصول على قروض مماثلة في نهاية الحرب العالمية الثانية. وشكل رفض واشنطن منحه القروض، في وقت كان فيه الاقتصاد السوفياتي مستنزفاً، أحد

(32) لقد أكد رئيس معهد الأبحاث العلمية الأهم في ألمانيا الشرقية، البروفسور مانفردون اردين، للتلفزة في بلده، أن الاتحاد السوفياتي قادر بما لديه من تقنيات على الدخول في «حرب النجوم»، غير أنه لن يتمكن من ذلك إلا على حساب حياة مواطنيه (Die Welt، 9 كانون الأول/ديسمبر 1986). وقد توقع المارشال أوغاركوف، في كتابه التاريخ يعلم اليقظة، مبادرة الدفاع الاستراتيجي، مستنداً إلى مبدأ عام يمكن استخلاصه من تاريخ الاستراتيجية التي تقوم على إحداث «خروقات» متتالية بالسلح الهجوموي وعلى هجومات مضادة دفاعية. وقد شددنا بدورنا على المبدأ نفسه في الفترة عينها، وذلك على نحو مستقل عن أوغاركوف، في كتابنا معنى الحرب العالمية الثانية.

(33) أنظر بهذا الصدد افتتاحية لوموند، 23 تموز/يوليو 1987، Frankfurter Allgemeine Zeitung، 6 حزيران/يونيو 1987، وأصداء أخرى عديدة في الصحافة الغربية.

الأسباب الأساسية لكل من «الاستيعاب البنيوي» لأوروبا الشرقية من قبل البيروقراطية السوفياتية، وتقسيم أوروبا إلى «معسكرين». يشير هذا الأمر إلى أن قرار ستالين بهذا الصدد لم يكن قراراً نهائياً بدءاً من العام 1944، أو منذ أن انتصر في ستالينغراد تحديداً، كما يدعي خطأً أنصار الحرب الباردة.

فالأمر يتعلق بقروض ضخمة. وقد أمل ستالين بالحصول على ستة مليارات دولار من روزفلت - ترومان. أما غورباتشيف فيسمى للحصول من خلفاء ريغان على ما يعادل عشرة أضعاف هذا المبلغ مجدولة على سنوات عدة. (إن قيمة دولار عام 1989 هي أقل بكثير، بالطبع، من قيمة دولار عامي 1944 - 1945، مما يعني أن هذه الأرقام غير قابلة للمقارنة دقيقة). ولندكر على سبيل انعاش الذاكرة بأن بلدان السوق الأوروبية المشتركة قد منحت الاتحاد السوفياتي قروضاً بقيمة سبعة مليارات دولار.

لقد بدأت المشاريع المختلطة والشركات الامبريالية متعددة الجنسيات بتخطي مرحلة المشروعات المتواضعة، من طراز البيسي كولا. وبحسب «التايمز» في عددها الصادر في 3 تموز/ يوليو 1988، فإن تحديث سستام الهاتف في الاتحاد السوفياتي يتطلب مصروفات مشتركة مع شركات امبريالية، تبلغ قيمتها مليار دولار، يذهب 20 إلى 30 % منها إلى المجموعة البريطانية GEC plessey. هذا ويتوقف قسم كبير من هذه المصروفات على القروض الغربية.

لا يبدو الهدف كناية عن نزوة إذن، وبالأخص إذا أخذنا بالاعتبار ظواهر إشباع الأسواق المتنامية التي تميز الاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ بداية السبعينات. غير أن هذه الميزة لا تنفي ارتباط الهدف بمشروعات سياسية، على نحو واضح. لقد سبق لليونيد بريجينيف أن أكد في كانون الأول/ ديسمبر 1972 على «أن المبادلات الاقتصادية والتجارة تشكلان نواة الوفاق الصلبة التي لا يمكن تدميرها». أما ديفيد روكفلر فأكد في نهاية عام 1985، وبإشارة واضحة منه إلى تصريح بريجينيف: «أن المبادلات الاقتصادية مع الشرق سوف تتنامى، لأنها تشكل قاعدة أي وفاق، وأي اتفاق. وسيأخذ أي رئيس وقتاً طويلاً أو يقصر لفهمها». (لبيراسيون، 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1985). وريغان، الذي لم يكن أذكى رؤساء الولايات المتحدة الأميركية قد أمضى عملياً وقتاً طويلاً لفهمها. غير أنه كان عليه أن يضع يديه أمام عجلة الشركات الكبرى ومصدري المتوججات الزراعية فضلاً عن الرأسمال المالي الذي يحميهم، وقبل كل شيء أمام «دايفيد روكفلر وشركاه» الذين يتمتعون بتفوذ متزايد⁽³⁴⁾.

(34) هذا ما يفسر بشكل خاص إهتمام البيروقراطية السوفياتية المتنامية باندماج الاتحاد السوفياتي في الغات، =

إن السعي إلى اتفاق شامل مع الامبريالية يمر حكماً بالتعاون الوثيق بين واشنطن وموسكو لإنهاء ما اتفق على تسميته بالنزاعات الاقليمية التي تعني بشكل خاص اليوم أميركا الوسطى وأفريقيا الجنوبية (ناميبيا، أنغولا، جنوب أفريقيا) وأفريقيا الشمالية الغربية (أثيوبيا/ إريتريا) والشرق الأوسط (الأراضي المحتلة، لبنان، الحرب العراقية الإيرانية وتأثيراتها على منطقة الخليج الفارسي) وأفغانستان وكمبوديا.

وقد أفصح غورباتشيف بوضوح، فضلاً عن ذلك، عن نيته حل هذه «النزاعات الاقليمية» كلها بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد كان نقاش هذه التسويات الموضوع الرئيسي لمداولاته مع ريغان، في قمة موسكو⁽³⁵⁾.

أما مفهوم «النزاعات الاقليمية»، من وجهة نظر الواقع الاجتماعي والماركسية بالتالي، فهو مفهوم غامض كي لا نقول مضلل. إنه يخلط من دون تمييز بين ظاهرات متميزة تتمثل بثورات شعبية أصيلة تمتلك دينامية ثورة دائمة (أميركا الوسطى)؛ وبحركات جماهيرية مستقلة ومحتدمة ضد الاضطهاد القومي والاجتماعي (أفريقيا الجنوبية، فلسطين)؛ وبحروب أهلية بين حكومات قومية برجوازية صغيرة وقوى رجعية حليفة للامبريالية (أنغولا، الموزانبيق)؛ وبحركات مقاومة للاضطهاد القومي تقودها قوى تقدمية برجوازية صغيرة (أرتريرا) أو قوى رجعية سياسياً (أفغانستان)؛ وبحروب بين دول برجوازية (إيران، العراق). هذا فضلاً عن أن هذا التمييز لا يعتبر شاملاً.

لذا لا نستطيع أن نصوغ حكماً شاملاً على تملص الكرملين التدريجي من هذه «النزاعات الاقليمية»، ولا أن نزيد أو نعارضه على نحو كلي من دون أي تمييز.

إننا نؤيد انسحاب القوات السوفياتية من افغانستان وانسحاب القوات الفيتنامية من كمبوديا. وذلك لأسباب شرحتها الأهمية الرابعة منذ مدة طويلة. ونحن لا نجادل حول الآثار السلبية لهذه الانسحابات سواء في البلدين المعنيين أو في المنطقة الجغرافية المعنية مباشرة بهما. لكننا مقتنعون من وجه آخر في أن إطالة وجود هذه القوات ستترتب عليها آثار أكثر سلبية من انسحابها بحد ذاته.

[وهي منظمة دولية تُعرف باسم الاتفاقية العامة للتجارة والرسوم] لا بل في صندوق النقد الدولي، وهذه مؤسسات جرت إدانتها على امتداد سنوات باعتبارها «مراكز التآمر الامبريالي الأميركي» (صنداي تايمز، 7 أيلول/سبتمبر 1987).

(35) أنظر بهذا الصدد تصريحات مختلفة لشخصيات سوفياتية نقلتها بوجه خاص لوموند، 8 كانون الثاني/يناير 1988، والأتريناشيونال هيرالد تريبيون، 8 و 15 كانون الثاني/يناير 1988، والفانيتشال تايمز، 15 كانون الثاني/يناير 1988.

لقد اعتمد غورباتشيف هذا الحل في أفغانستان ليس فقط من أجل الحد من النفقات المترتبة على عملية ترويض عسكري من دون أي أمل بالانتصار، وليس فقط من أجل تسهيل المفاوضات مع واشنطن وبكين، إنما أيضاً وعلى نحو خاص لأن هذه الحرب بدأت تفقد شعبيتها بشكل متزايد في الاتحاد السوفياتي. فلقد أظهر استطلاع للرأي أجري حديثاً أن 55% من سكان الاتحاد السوفياتي يؤيدون انسحاب القوات السوفياتية⁽³⁶⁾ (أنباء موسكو، 13 كانون الأول/ ديسمبر 1987).

إن الجيش السوفياتي الذي يشاطر قادة الكرملين رأيهم القائل إن الدم الذي دفعه هذا الجيش في المغامرة الأفغانية يجب ألا يذهب هدراً، يسعى (أي الجيش) جهده من دون شك للإبقاء على وضع الجمود العسكري على طول الحدود السوفياتية - الأفغانية، الأمر الذي يعني أن انسحاب القوات السوفياتية سوف يؤدي إلى تقسيم البلد، لكن تبعاً لخط تماس تحدده علاقات القوى على الأرض. غير أنه من المبكر جداً الحكم ما إذا كان لهذا المشروع حظاً بالنجاح، أم أنه سيؤول بالفشل، إما بفعل ضرورات الوفاق مع واشنطن، وإما بسبب ضعف القوى المقربة من السوفيات في أفغانستان.

ثمة ضرورة ملحة مماثلة لإنهاء احتلال القوات الفيتنامية كمبوديا التي تمثل عبئاً اقتصادياً وسياسياً لا تستطيع الدولة والمجتمع الفيتناميين تحمله. فكمبوديا بلد على حافة المجاعة وتعيش حكومته أزمة سيطرة متنامية إزاء الجماهير. ومن الواضح أن موسكو تمارس ضغطاً يتزايد علانية على هانوي في هذا الاتجاه الذي سوف يكمل بالنجاح.

إن لتغيير موقف موسكو من الحرب الأهلية التي تمزق شمال شرق أفريقيا مغزى مماثلاً، رغم أن الحرب المذكورة لا تعتبر نزاعاً مماثلاً لنزاعي أفغانستان وكمبوديا. أما سلوك نظام منغستو تجاه القوميات المضطهدة، وبالمقام الأول تجاه الاريتريين، فلا يمكن الدفاع عنه من أية وجهة نظر كانت، سواء من وجهة نظر المبادئ اللينينية الخاصة بهذه المسائل، أو من وجهة نظر إنسانية. والقول إن الحفاظ على «الوحدة الوطنية» الأثيوبية يجب أن تكون له الأولوية على النضال ضد المجاعة، وعلى تعريض حياة ملايين الأشخاص، وأغلبهم من النساء والأطفال، للموت ببرودة لمنع «المتمردين من الحصول على التموين»، إن هذا القول

(36) تقدم فرجينى كولودون (جيل غورباتشيف، ص. 253 - 266) معلومات هامة حول الفرار من الوحدات التي أقحمت في المغامرة الأفغانية والاستياء المتنامي في صفوفها. وقد كانت حرب أفغانستان أيضاً، بالنسبة للعديد من الجنود والأوساط الشعبية في الاتحاد السوفياتي، بمثابة الكاشف للتفاوت الاجتماعي في الجيش والبلد.

يكشف سلوكاً استبدادياً دموياً يجافي السلوك البروليتاري أو المعادي للامبريالية. ويكفي أن نستعيد موقف لينين من «بعثة نانسن» للنضال ضد المجاعة، وذلك في أثناء الحرب الأهلية في روسيا لنرى كم هي طويلة المسافة التي تفصل شيوعياً حقيقياً عن قومي قصير النظر على شاكلة منغستو.

وفي هذه الحالة أيضاً يبدو «تملص» الكرملين ضرورياً ومبرراً سواء من وجهة نظر الأهمية البروليتارية أو، بكل بساطة، من وجهة نظر الحد من نفقات الاتحاد السوفياتي العسكرية غير المنتجة. إن مشروعات التعاون الأميركي - السوفياتي في هذه المنطقة قد تقدمت جداً منذ فترة.

أما وضع الأراضي التي تحتلها إسرائيل فهو أكثر وضوحاً أيضاً. فقد عمل الكرملين منذ زمن طويل على إقناع الدولة الصهيونية بتقديم بضع تنازلات صغيرة لسوريا ولنظمة التحرير الفلسطينية، في مقابل اعتراف نهائي بالدولة الصهيونية من قبل العالم العربي بأكمله، بما فيه م. ت. ف. ويأمل الكرملين انطلاقاً من طرحه فكرة مؤتمر دولي بمشاركة سوفياتية للوصول إلى هذا الهدف - وهو هدف لا يمكن تحقيقه حتى الآن، نظراً لرفض المؤسسة الصهيونية تقديم أدنى تنازل في هذا الاتجاه - يأمل الكرملين بهذا استعادة تأثيره السياسي في هذه المنطقة، وليس أكثر.

لكن انتفاضة الجماهير الفلسطينية أخضعت هذا التوجه نحو التعاون المعلن مع الامبريالية في الشرق الأوسط لامتحان عسير. ويتردد غورباتشيف، وهو الأكثر براغماتية من خروتشيف ومن بريجنيف، قبل أن يتورط عميقاً في هذا الاتجاه. وما هو ذا ينتظر تنمة الأحداث.

بالمقابل يأخذ «الحل السلمي» لنزاعات أفريقيا الجنوبية وأميركا الوسطى منحى معادياً للثورة بلا جدال. وهذا ما أصبح واضحاً في حالة أنغولا، حيث تطالب جنوب أفريقيا الآن، وبمقابل وقف العدوان عليها، ليس فقط بانسحاب الجيوش الكوبية، بل أيضاً بمفاوضات لإدخال أعضاء «أونيتا» المعادين للثورة في حكومة لواندا. هذا وتعمل البيروقراطية السوفياتية جهدها لتخطي مقاومة فيدل كاسترو، جزء من قادة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا، لهذا الموقف.

وفي أميركا الوسطى يفترض مشروع «التسوية السلمية» التخلي عن كل نضال ثوري من جانب المنظمات السلفادورية والغواتيمالية المنخرطة اليوم في الكفاح المسلح. فإذا كانت

هذه المنظمات ستتخلى عن أسلحتها أمام أعدائها الدمويين الذين لا يرحمون مثل «أرينا» في السلفادور، فيسودي ذلك إلى مجزرة معمة. غير أن رسالة ريغان إلى غورباتشيف والذي سيكررها بوش غداً واضحة وجلية: «إذا ما أردتم الوفاق، تخلوا عن كل مشروع لمذ الثورة في أميركا الوسطى وادفعوا الكوبيين والنيكاراغويين ليتصرفوا على هذا النحو». وما زال غورباتشيف يرسل الإشارات التي تجيب: «لقد فهمتك».

لن نتوقف بالطبع المساعدة التي يقدمها الاتحاد السوفياتي لكل من كوبا ونيكاراغوا. لكنها ستوقف عند الحد الذي يجري فيه التأكيد على أنه من الصعب تخطيطه: 40% من الحاجات النفطية لنيكاراغوا. إن هذا التجميد قد وجّه ضربة قاسية بشكل خاص للحكومة الثورية في نيكاراغوا، عندما أدى إلى وقف تسليم النفط في أوج هجمة الكونترا، التي تتطلب بالطبع استهلاكاً متزايداً من المحروقات من جانب القوات المسلحة الساندينية. وقد أصبح التقنين أكثر حدة، وأصبح نقص المحروقات المستخدمة لأغراض مدنية خانقاً. وفيما بعد قرر الاتحاد السوفياتي إعادة تزويد هذا البلد بالمحروقات حسبما صرح الرئيس أورتيغا في 7 أيلول/ سبتمبر 1987 (لوموند، 19 أيلول/ سبتمبر 1978). غير أن الضغوطات التي مورست على الساندينيين من أجل دفعهم لتقديم تنازلات للحكومات مجموعة «كونتادورا» كانت واضحة. إن ضغوط الكرملين الاقتصادية والدبلوماسية على كوبا ونيكاراغوا هي ذات مؤدى واضح في عدائه للثورة.

أما الحجة القائلة بأن جميع هذه المناورات تنبع من نقص الموارد لدى الاتحاد السوفياتي، الذي لا يستطيع مساعدة نيكاراغوا على نحو ما يساعد كوبا، فهي حجة خيثة: حيث أن الكرملين ينمي مساعدته وقروضه للحكومات البورجوازية ومن ضمنها حكومات أميركا اللاتينية.

أما قضية أفريقيا الجنوبية فهي الأخطر. فالقوتان النيكاراغوية والسلفادورية قلعتان محاصرتان. لكن نيكاراغوا الثورة مهما كان ضعفها وصغر شأنها في مواجهة الجبار الأميركي، تظل ثورة مسلحة فضلاً عن أنها تمتلك السلطة. وهذه أوراق لها أهميتها. أما في السلفادور، وبمواجهة عدو لا يرحم، فإن الثوريين وإن لم يمتلكوا السلطة، فهم يمتلكون على الأقل سلاحاً يجنبهم السقوط مجموعة بعد أخرى كما حصل لرفاقهم في تشيلي.

غير أن الجماهير السوداء المضطهدة في جنوب أفريقيا لا تمتلك أوراقاً مماثلة. إنها لا تمتلك أسلحة، ولا جزءاً ضئيلاً من السلطة السياسية. فالورقة الوحيدة التي تمتلكها هي

التنظيم الذاتي النقابي المدهش الذي أدى إلى نجاح الأضراب العام في 6 - 8 حزيران / يونيو 1988، وهو طاقة نضالية زاخرة بالوعود. إن ضغطاً من الكرملين للوصول إلى اتفاق مع الجناح «الليبرالي» من البورجوازية في جنوب أفريقيا، كلب الامبريالية في هذا البلد، والذي سيكون هدفه حمل حركة التحرر الوطني على القبول بالحفاظ على الاستغلال المضاعف عبر حدّ ذاتي للنضالات العمالية، مقابل تنازلات سياسية، إن هذا الضغط سيشكل طعنة خنجر في ظهر حركة عمالية شابة ونشيطة ومتحمسة، إذا ما قبلت قيادتها السياسية والنقابية بهذا التراجع⁽³⁷⁾.

لكن واشنطن وموسكو، في الحالتين المذكورتين، أي في أميركا الوسطى وفي جنوب أفريقيا، ليستا سيّدتا اللعبة الوحيدتين. وبالتالي فليس بإمكانهما فرض «التطبيع» المعادي للثورة الذي يحافظ على هيمنة الامبريالية واتباعها الاضطهاديين المحليين في المنطقتين، إلا بضرب استقلالية الثوريين والمنظمات الجماهيرية السلفادورية والغواتيمالية والجنوب أفريقية، عن الكرملين.

إن مصير هذا «الاتفاق الشامل» سوف يتوقف إذن، وفي التحليل الأخير، على قدرة هذه التنظيمات على الحفاظ على هذه الاستقلالية وعلى تنميتها، وهي استقلالية عن جميع القوى الاجتماعية (بما فيها الاشتراكية - الديمقراطية العالمية) التي تنصح المنظمات بإجراء مساومات تراجعية وتمارس عليها ضغوطاً بهذا الاتجاه. إنه يتوقف على اتساع التحركات الجماهيرية المعادية - للامبريالية، والمعادية للرأسمالية والمعادية للليبروقراطية، التي ستندلع على الرغم من جهود الوسطاء كلهم، في السنوات القادمة، في أقطار العالم قاطبة.

هل بإمكاننا، وعلى قاعدة هذه المعطيات كلها، أن نستنتج أن سياسة غورباتشيف الخارجية تشكّل «تحولاً إلى اليمين» قياساً على السياسة السوفياتية الخارجية السابقة؟ وهل يمكن اعتبارها «سلبية بمجملها» بمقابل السياسة الداخلية «الإيجابية بالإجمال»؟ إن هذا الجواب سيكون من قبيل التسرع، ونحن نحذّر من اختلالات متسرّعة ماثلة.

(37) في العام 1986 رافع غليب ستاروشنكو، عضو المعهد السوفياتي للدراسات الإفريقية، الذي يديره انتاتولي غروميكو، ابن رئيس الدولة آنذاك، عن قضية منح حقوق وضمانات خاصة للسكان البيض في جنوب أفريقيا. أما الدكتور فيكتور غونشاروف نائب مدير المعهد نفسه، فقد عبّر عن أفكاره بطريقة أكثر حذراً، فصرح أن الثورة لم تكن محتومة في جنوب أفريقيا، وأنه كان يجب اتباع سياسة أكثر برغباتية إزاء النظام السياسي الذي حل محل نظام التمييز العنصري (صنداي تايمز، 25 أيلول/سبتمبر 1988). وأعلن فضلاً عن ذلك عن موقف حازم لصالح المفاوضات والتعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا وجميع الفرقاء المعنيين، بغية التوصل إلى اتفاق يرضى به الجميع (إذن المستعمرون البيض العنصريون أيضاً).

فسياسة غورباتشيف الداخلية والاقتصادية لا تضارعها إلا سياسته في المجال الدولي، من حيث خضوع السياستين لجملة من العوامل المتناقضة. وكل من لا يفهم ذلك سوف تفاجئه الأحداث شيئاً فشيئاً.

ومن أجل فهم أسباب هذه التناقضات، يكفي أن نذكر أن غورباتشيف يعمل انطلاقاً من موقف ضعف مزدوج. إنه يخضع في الوقت نفسه لضغط الامبريالية المتنامي ولضغط الجماهير السوفياتية المتنامي أيضاً (أو، إذا فضلنا، لضغط الأزمة الاجتماعية المتصاعدة في الاتحاد السوفياتي، والتي تزايدت، جزئياً على الأقل، من خلال بروز بداية نشاط ووعي سياسيين مستقلين للبروليتاريا).

ما أن يدرك هذا الأمر، حتى تصبح عناصر الفسيفساء المفككة مفهومة.

ويمكننا أيضاً أن نضيف إلى ذلك التطور في العالم الثالث، وهو تطور لا يقل تناقضاً، حيث تقف حركة التحرر بالإجمال موقفاً دفاعياً، لكنها تحتفظ بإمكانات انطلاق هامة، في حين بدأت حركة مقاومة العمال والعاملات لسياسة التقشف البورجوازية في البلدان الامبريالية ترسم منحى صاعداً.

ضمن هذه الشروط، يصبح الحكم بالجملة على جميع المبادرات السوفياتية في مجال السياسة العالمية، باعتبارها «يمينية»، لا بل معادية للثورة، موقفاً لا يمكن الدفاع عنه. وإذا كان غورباتشيف «يمينياً» فهل كان بريجينيف، ما لم نقل ستالين «يسارياً»؟ وإذا كان ينبغي إيجاد موقف «خيانة» متسق في كل ما قام به غورباتشيف، فهل تكون إعادة الاعتبار للبلاشفة القدامى، وإدانة حلف هتلر - ستالين وخلفائه الخيانية على الحركة العالمية البولندية والألمانية، وإدانة التدخل العسكري في المجر وتشيكوسلوفاكيا بشكل صريح هل تكون هذه كلها مواقف «يمينة» بالنسبة لمرتكبي تلك الجرائم؟.

وبموازاة ذلك، فإن الحكم بـ «نعم، نعم» أو حتى بـ «نعم، ولكن» على سياسة غورباتشيف الخارجية هو أمر غير مقبول أيضاً من وجهة نظر مصالح البروليتاريا السوفياتية والعالمية. فمثلما لا يمكننا الموافقة على الإجراءات الاقتصادية التي تؤدي إلى عودة ظهور البطالة وإلى خفض الأجور الفعلية لا يمكننا الموافقة أيضاً على المساومات العفنة على حساب الثورة في أميركا الوسطى وجنوب أفريقيا والتحرك الطبقي المستقل للبروليتاريا في أي بلد في العالم.

إن الحكم الوحيد الصالح هو إذن حكم متنوع مفصّل، يدرس كل حالة بذاتها وكل مشكلة بذاتها، على نحو ما فعلنا على امتداد هذا الفصل. وتبّاً للاختزالين المخيفين الذين سوف، تكذّبهم الأحداث، كما كذبتهم بالأمس، وكما تكذبهم اليوم من خلال كل ما يجري حالياً في الاتحاد السوفياتي والعالم.

الفصل الثامن

«أثر غورباتشيف» في «المعسكر الاشتراكي» واستحالة الغلاسنوست في بلد واحد

لقد أخذت البيروسترويكا وبشكل أقوى الغلاسنوست الأحزاب الشيوعية المقربة من موسكو على حين غرة وعلى عكس ما تتمنى. فخلال عقود - ومنذ أن تم تخطي الأزمة التي افتتحها المؤتمر العشرون الحزب الشيوعي السوفييتي وبداية «نزع الستالينية»، تخطياً جزئياً - لم تكَلْ هذه الأحزاب عن الترداد: «كل شيء يسير على أحسن ما يرام (في الاتحاد السوفييتي)، سيدتي الماركيزة». والآن لا يبدو أن الفرس قد ماتت فحسب، بل إن البيت كله قد انقلب رأساً على عقب، بل إن الاسطبل أخذ يحترق. فهل يعود من الممكن التأكيد برباطة جأش، بغض النظر عن هذا الوضع، على أن كل شيء يسير على أحسن ما يرام؟

والأسوأ من ذلك، أن غورباتشيف وفريقه قد جعلوا أعلى مراتب الحزب والدولة مسؤولة كل المسؤولية عن هذه الفوضى. وقيل أن سبب ذلك يعود إلى جهود فريق بريجنيف. وقد فضح المؤدلجون الأكثر جذرية في فريق غورباتشيف المصالح المادية لجميع أولئك الذين يميلون، في قمة التراتبية البيروقراطية وقاعدتها، إلى الدفاع عن الوضع القائم لهذا السبب، أي الذين يميلون إلى الدفاع عن النزعة المحافظة لدى أصحاب الثروات. فهل يمكن من الآن فصاعداً التمسك بالأسطورة القائلة إن «الحزب» و«اللجنة المركزية» «اللينينية»، لا بل «الأمانة العامة»، دوماً على حق؟ وهي الأطروحة التي سقطت أصلاً على ضوء الانفجار الأول في المؤتمر العشرين (وكانت قد أخفيت جرائم رهيبة على امتداد ربع قرن!)، ومن ثم على ضوء الانفجار الثاني بدءاً من العام 1985: فعقدان من الجمود قد أدبيا إلى الركود. وهذا مؤسف بالفعل: إذ ما هو الحزب الذي يفترض أنه «دائماً على حق» يعترف، هو نفسه، أنه كان على خطأ على امتداد نصف قرن. وضمن هذه الشروط، فإن الاستنتاج بأن هذا الحزب نفسه، مع ذلك، هو الذي يواكب، رغم كل شيء، حركة الواقع السيء أمر من قبيل العزاء البائس.

ويجهد ليغاتشيف عبثاً لتخفيف الضربات الموجهة لنفوذ الحزب وزعمائه. إذ يكرّر بلا كلل إنه لا تجوز «المبالغة في ذم» الماضي، وأنه ينبغي الإشارة إلى فضائل كل من المحاربين القدامى في الحرب العالمية الثانية و«صانعي الاشتراكية» في الثلاثينات⁽¹⁾. وقد سار غورباتشيف نفسه على هذه الخطى إلى حد بعيد في خطاب ألقاه في 2 تشرين الثاني / نوفمبر 1987 كنتيجة لمساومة على مستوى الجهاز. كما يتمسك المحافظون الذين يريدون بأي ثمن الدفاع عن إرث ستالين بهذه الحجة نفسها، هذا عندما لا يذهبون إلى إعادة الاعتبار لستالين نفسه⁽²⁾.

غير أن هذه الحجة بدل أن تزيل الضيق وفقدان نفوذ الحزب، فإنها تزرع غموضاً إضافياً. فإن لم يكن قادة أعوام 1930 - 1940، 1950 - 1955، 1965 - 1985 قد أخطأوا إلى حد بعيد، فهل إن قادة اليوم لا يرتكبون خطأ أكبر، إذ يشددون بقوة على تجاوزات الأولين وعدم كفاءتهم.

والمفاجأة كانت أكثر إزعاجاً بالنسبة لأوروبا الشرقية مما هي بالنسبة للأحزاب الشيوعية المقربة من موسكو في البلدان الرأسمالية. فهذه الأخيرة تأمل على الأقل في أن تجعل عملية إزالة الجليد في الاتحاد السوفياتي هذا البلد أكثر جاذبية بقليل لدى شريحة من الطبقة العاملة والانتليجنسيا في الغرب. أما بالنسبة للأحزاب الشيوعية الحاكمة في أوروبا الشرقية فثمة تهديد مزدوج. فهي ترى، من ناحية، أن شرعيتها الخاصة أخذت تتزعزع أكثر فأكثر، كما ترى من ناحية ثانية اشتداد الأزمة الاجتماعية والسياسية التي سبقت، في معظم البلدان، وصول ميخائيل غورباتشيف إلى السلطة في الاتحاد السوفياتي.

■ غورباتشيف وعقيدة «السيادة المحدودة» البريجينيفية

لقد انقلب الترابط بين «السلطة في الاتحاد السوفياتي / السلطة في الديمقراطيات الشعبية» رأساً على عقب وبصورة مفاجئة. فحتى بداية حقبة غورباتشيف كان الكرملين هو الضمانة الوحيدة لاستقرار السلطة البيروقراطية في أوروبا الشرقية. ومنذ أن تحدّدت إصلاحات غورباتشيف واتسعت، أصبحت سلطة الكرملين - على الأقل على الصعيد السياسي والأيدولوجي - مصدراً لعدم الاستقرار ولأزمة سياسية في «الديمقراطيات الشعبية».

(1) أنظر بوجه خاص خطاب ليغاتشيف في 16 أيلول / سبتمبر 1987 (لوموند، 18 أيلول / سبتمبر 1987).

(2) لقد عبرت صحيفة الحزب الديمقراطي الاشتراكي الموحد بوجه خاص عن وجهات النظر أكثر «إيجابية» تجاه حقبة ستالين، Neues Deutschland، 14 آب / أغسطس 1987.

لا تنبغي، بالطبع، المبالغة في حجم «أثر غورباتشيف» على الجماهير الشعبية في أوروبا الشرقية. فالنظرة إلى الاتحاد السوفياتي كقوة غريبة، لا بل كقوة اضطهاد قومي، لم تختف على الإطلاق هناك. و«القيصر» الأحمر يبقى «قيصراً» حتى لو أصبح اليوم «قيصراً ليبرالياً». كذلك فإن الكره للشيوعية (وهو الأضعف في يوغوسلافيا وألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا مما هو عليه في البلدان الأخرى لكنه موجود مع ذلك) لا يزال قائماً، حتى لو بدأت الشيوعية تتخذ وجهاً أكثر إنسانية (صحيح أنه أقل إنسانية بكثير مما كان عليه في ربيع براغ).

والحال إن جميع إجراءات غورباتشيف وأقواله وظهوره تُستغل لتسجيل نقاط على البيروقراطية المحلية من قبل شريحة أقل محدودية وأكثر تقدماً من الجماهير العمالية، وهي شريحة تعلمت فن العمل السياسي في أثناء العقدین الأخيرین.

هكذا هتف عدد من أهالي براغ لغورباتشيف إبان زيارته الأخيرة لتشيكوسلوفاكيا⁽³⁾، وهتفت شبيبة جمهورية ألمانيا الديمقراطية «غورباتشيف! غورباتشيف!» وهي تطالب بحضور حفل لموسيقى «البوب» في برلين الغربية. وقد اتفقت زيارة غورباتشيف مع محاولة إجراء إصلاح خجول في بلدان لا يزال سكانها يعيشون رهاب المصاعب الاقتصادية المخيفة والقمع. وانزعجت الدينوصورات الحاكمة⁽⁴⁾ من ذلك الفتى الغر الذي يحاول إعطاءها دروساً، والذي قد يثير تحركات شعبية يصعب التحكم بها. أما بقاء تلك الدينوصورات عند حدود المعاندة فناجم عن عدم قدرتها على التمرد. فالفتى الغر يمثل الكرملين، والكرملين يبقى المصدر الأخير للسلطة. وقد يتيح لهم هذا الموقف محاولة التلاعب على موسكو علّهم يدفعون قادة آخرين من الشريحة البيروقراطية إلى حمل زعيمهم على الاعتدال إن لم يكن إلى استبداله بزعيم آخر.

وإذا ما نظرنا من مسافة أكثر قرباً فإن «أثر غورباتشيف» في بلدان أوروبا الشرقية ينحصر في تغذية نمو الحركة التي بدأت ترسم في هذه البلدان حتى قبل تبديل الحراسة في موسكو. إن الانبعاث البطيء للرأي العام قد بدأ بالتبلور في المجر، وفي تشيكوسلوفاكيا وبشكل خاص في ألمانيا الديمقراطية حوالي منتصف الثمانينات، علماً أنه يشبه في تشظيه تشظي الرأي العام في الاتحاد السوفياتي. (وفي بولندا برزت ظاهرة مماثلة وذلك قبل الانفجار الذي أحدثته نقابة التضامن بين عامي 1980 - 1981، وحافظت على نفسها جزئياً، بالرغم

(3) حول زيارة غورباتشيف إلى براغ، أنظر فاتسلاف هافل، In Freimut Duve Glasnost.

(4) لقد حكم المستون أوروبا الشرقية حتى العام 1988. فقد بلغ عمر هوساك 74 عاماً، وعمر تودور زينكوف وكادار وإيريك هوينكر 75 عاماً. ومنذ ذلك التاريخ تم استبدال هوساك وكادار.

من تراجع الحركة الجماهيرية بعد انقلاب الجنرال ياروزلسكي)، وفي يوغوسلافيا لا تزال هذه السيورة مستمرة منذ سنوات عشر، على نحو أكثر اتساعاً مما هي عليه في الاتحاد السوفياتي.

ويبلغ هذا «الرأي العام المتشظي، عتبة النشاط السياسي، على الأقل في ألمانيا الديمقراطية (إن لم نتحدث عن بولندا ويوغوسلافيا)، وهي عتبة يجري تخطيها أحياناً. وهذا هو حال كثرة من الكتاب والفنانين المشهورين على وجه التحديد، وحال حركة البيثة والحركة المستقلة من أجل السلام بوجه خاص⁽⁵⁾. وفي تشيكوسلوفاكيا حصلت تظاهرة مستقلة وعفوية للشبيبة، قبل أن يشعر أحد «بأثر غورباتشيف»⁽⁶⁾.

ثمة أغنية لفرقي من فرق البوب «أشخاص بلاستيكيون»، محظورة في براغ، تلخص على نحو رائع الموضوع السياسي الذي بلغته هذه «المعارضة الجديدة الشابة» في تشيكوسلوفاكيا:

إنهم يخافون العجائز بسبب ذاكرتهم.
إنهم يخافون الشباب بسبب براءتهم.
إنهم يخافون أطفال المدارس.
إنهم يخافون الموق ومآثمهم.
إنهم يخافون القبور والزهور التي يضعها الناس عليها.
إنهم يخافون الكنائس والكهنة والراهبات.
إنهم يخافون العمال.
إنهم يخافون أعضاء الحزب.
إنهم يخافون الذين لا ينتمون للحزب.
إنهم يخافون العلم.
إنهم يخافون الفن.
إنهم يخافون الأسطوانة والكاسيت المسجل.

(5) لقد نشرت المجلة الألمانية داي زايته سلسلة مقابلات وتحقيقات هامة مع مثقفين وفنانين ماركسيين تقدمين في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وهي تعبر عن صفاء ذهن مماثل لصفاء ذهن الغورباتشيفيين الرواد في الاتحاد السوفياتي وعن ذهنية هي في الغالب أشد نقدية من ذهنية أولئك الرواد (أنظر بوجه خاص أعداد، 22 أيار/مايو، 5 و 12 حزيران/يونيو و3، 10، 17 و 24 تموز/يوليو 1987).

(6) حول هذه التظاهرة، أنظر مجلة عبر الحدود Across Frontiers (خريف، 1986) التي نشرت أيضاً الأغنية التي سنستعدها أدناه.

إنهم يخافون المسارح والأفلام .
إنهم يخافون الكتاب والشعراء .
إنهم يخافون الموسيقيين والقوالين .
إنهم يخافون الإذاعات .
إنهم يخافون أقمار التلفزة الإصطناعية .
إنهم يخافون التدفق الحر للإعلام .
إنهم يخافون الأدب والصحافة الأجنبية .
إنهم يخافون التقدم التكنولوجي .
إنهم يخافون المطابع «والرينو» والآلات الناسخة .
إنهم يخافون الآلات الطابعة .
إنهم يخافون الفاكس والتلكس .
إنهم يخافون الاتصال اللاسلكي الآلي مع الخارج .
إنهم يخافون الرسائل .
إنهم يخافون الهاتف .
إنهم يخافون ذهاب الناس .
إنهم يخافون مجيء الناس .
إنهم يخافون اليسار .
إنهم يخافون اليمين .
إنهم يخافون ذهاب الجيوش السوفياتية .
إنهم يخافون تغيير العصبة الحاكمة في موسكو .
إنهم يخافون الوفاق .
إنهم يخافون نزع السلاح .
إنهم يخافون المعاهدات التي وقعوها .
إنهم يخافون أن تصبح المعاهدات التي وقعوها لاغية .
إنهم يخافون شرطتهم الخاصة .
إنهم يخافون أن يجري تهديد عملائهم .
إنهم يخافون العملاء .
إنهم يخافون لاعبي الشطرنج .
إنهم يخافون لاعبي التنس .

لأنهم يخافون لاعبي الهوكي .
لأنهم يخافون النساء الرياضيات .
لأنهم يخافون القديس فيسيزلاس .
لأنهم يخافون السيد يان هوس .
لأنهم يخافون جميع القديسين .
لأنهم يخافون هدايا القديس نقولا للأطفال .
لأنهم يخافون القديس نقولا .
لأنهم يخافون حقائق الظهر الموضوعة أمام نصب لينين .
لأنهم يخافون الأرشييف .
لأنهم يخافون المؤرخين .
لأنهم يخافون الاقتصاديين .
لأنهم يخافون علماء الاجتماع .
لأنهم يخافون الفلاسفة .
لأنهم يخافون علماء الفيزياء .
لأنهم يخافون الأطباء .
لأنهم يخافون السجناء السياسيين .
لأنهم يخافون عائلات السجناء .
لأنهم يخافون الليل الذي سيهبط .
لأنهم يخافون نهار الغد .
لأنهم يخافون المستقبل .
لأنهم يخافون الشيخوخة .
لأنهم يخافون الأزمات القلبية وتشمع الكبد .
لأنهم يخافون حتى أثر الضمير المتبقي فيهم .
لأنهم يخافون أن يكونوا في الشارع .
لأنهم يخافون داخل قصورهم - الغيتوات .
لأنهم يخافون عائلاتهم .
لأنهم يخافون علاقاتهم .
لأنهم يخافون أصدقاءهم القدامى ورفاقهم .
لأنهم يخافون واحد منهم من الآخر .

إنهم يخافون من كل ما يقولون.
إنهم يخافون من كل ما يكتبون.
إنهم يخافون خسارة موقعهم.
إنهم يخافون الماء والنار.
إنهم يخافون الرطوبة والجفاف.
إنهم يخافون الثلج.
إنهم يخافون الهواء.
إنهم يخافون البرد والحرارة.
إنهم يخافون الضجيج والسلام.
إنهم يخافون الضوء والظلام.
إنهم يخافون الفرح والحزن.
إنهم يخافون المزاح.
إنهم يخافون كل التزيين.
إنهم يخافون كل الشرفاء.
إنهم يخافون كل المثقفين.
إنهم يخافون كل الموهوبين.
إنهم يخافون ماركس.
إنهم يخافون لينين.
إنهم يخافون كل رؤسائنا 'المرحومين'.
إنهم يخافون الحقيقة.
إنهم يخافون الحرية.
إنهم يخافون الديمقراطية.
إنهم يخافون شرعة حقوق الإنسان.
إنهم يخافون الاشتراكية.
فبالله عليكم، لماذا نخاف نحن منهم؟

فلنترك جانباً ذلك البعد الخاص بالذهان الهذيانى الذى ولدته الستالينية، الذى لم يعد بمقدور أى إنسان عاقل أن ينفه اليوم، على قاعدة المعطيات المتوفرة لدينا. فثمة أيضاً أساس مادي ومعنوي حقيقي لهذا الخوف المعمم لدى حكام أوروبا الشرقية، وهو خوف لا يعدو كونه خوفاً من فقدان السلطة، ذلك أنهم يحكمون من دون الاستناد إلى الأغلبية الكبرى من

السكان، وهذا الواقع يوضح بدوره مصدر سلطتهم. فباستثناء يوغوسلافيا، لم يصل هؤلاء الحكام بواسطة ثورة شعبية بل وصلوا من خلال الضغوطات والتدخلات العسكرية البيروقراطية التي قام بها الكرملين⁽⁷⁾. ويتحدد الإطار الذي يتطور من ضمنه «أثر غورباتشيف»، تاريخياً، قبل كل شيء بعدم شرعية سلطات مختلف بيروقراطيات أوروبا الشرقية. كما أن هذه اللاشرعية وهذا الإطار التاريخي القسريين يتعززان أيضاً بفعل المفاعيل العملية لعقيدة بريجنيف حول «السيادة المحدودة»⁽⁸⁾ والتدخلات العسكرية في ألمانيا الديمقراطية عام 1953، والمجر عام 1956، وتشيكوسلوفاكيا عام 1968، ووجود القوات السوفياتية في العديد من هذه البلدان، وعلاقات التبعية الدبلوماسية والتجارية والاقتصادية التي انعقدت تدريجياً في هذا السياق.

وبالطبع تدفع البيروقراطية ثمناً سياسياً وعسكرياً متزايداً مقابل عزمها على الحفاظ على «التجمد الاستراتيجي» الذي ظفرت به غداة الحرب العالمية الثانية. فالحاميات التي تحتفظ بها في هذه البلدان، والتي تتمتع بدور ضمني بوصفها «شرطة داخلية»⁽⁹⁾، تكلفها غالباً. كما أنها لا تستطيع الاعتماد على إخلاص القوات المحلية للقيام بعمليات دولية مختلفة خارج حدود «المعسكر». أما التوترات الاجتماعية والسياسية التي تميز هذه البلدان فتندرج بالانعكاس على الاتحاد السوفياتي نفسه⁽¹⁰⁾، وتخلق قوة الجذب التي تمارسها أوروبا الغربية الرأسمالية على

(7) أنظر بوجه خاص آراء قادة الحزب الشيوعي البولندي الستاليني. ت. تورانسكا، Oni.
(8) يقدّر السياسي البريطاني الليبرالي بريان ماي «إن «عقيدة بريجنيف» التي حاول الكرملين بواسطتها الحفاظ على السستام الشيوعي في أوروبا الشرقية تقوم على المقتضيات الاستراتيجية أكثر من قيامها على المقتضيات الأيديولوجية. والأمر الذي حث بريجنيف على الإعلان عن أن السوفيات قد اجتاحت تشيكوسلوفاكيا، حتى إزاء المخاطرة بحرب عالمية ثالثة، ليس الشغف بالشيوعية، بل الخوف من خسارة السيطرة على أراضٍ اعتبرت أساسية من وجهة نظر الدفاع عن الاتحاد السوفياتي» (لوموند دبلوماسيك، حزيران/يونيو 1987).

(9) مارتين والكر، يقطعة العملاق، ص. 254 - 256.

(10) غداة هزيمة ياروزلسكي في استفتاء بولندا، عنون الكسندر أدلر مقالة له في ليبراسيون (أول كانون الأول/ديسمبر 1987) «فشل ميخائيل غورباتشيف» وكتب بالتحديد: «إن أعداء الأمين العام، السوفيات منهم والأوروبيين الشرقيين يعولون على وجه الاحتمال على هذا الفشل ليكونوا وكلاء سياسته بمجملها. لقد جعل غورباتشيف، منذ ظهوره، من بولندا حصان معركته في أوروبا الشرقية ومن ياروزلسكي حليفه الرئيسي. وإذا جلس الجنرال إلى يمين الأمين العام السوفياتي في حفل ذكرى ثورة أكتوبر منذ 15 يوماً، فيبدو أنه قد عُهد إليه بدور هام جداً في قيادة الاستراتيجية الدبلوماسية العامة للاتحاد السوفياتي. إنه هو الذي صاغ بوجه خاص المقترحات الجديدة لحلف وارسو فيما يخص نزع السلاح التقليدي. واستناداً إلى ثقته بقوة موقعه، لم يتردد ياروزلسكي حتى بتقد الدول الشقيقة المجاورة بكلام صريح - تشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية - التي بقيت متحفظة على البيريسترويكا. وهكذا يبدو مشروع الاستفتاء واحداً من العناصر المعبرة عن الانفتاح الغورباتشيفي».

أوروبا الشرقية - وقبل أي شيء تأثير ألمانيا الغربية على ألمانيا الشرقية - خاصة مفتوحة، تسبب لموسكورود فعل عُصائية، حتى في ظل غورباتشيف⁽¹¹⁾. ولهذا السبب تفترض البيروسترويكاً منطقياً إعادة بناء للعلاقات مع «الديموقراطيات الشعبية».

لكن إلى أي حد يمكن أن تذهب إعادة البناء هذه؟ لقد أُشير إلى أن غورباتشيف قد تحدث بشيء من التملص، إن لم يكن ببعض التعاطف، عن ربيع براغ. فثمة نقاط تقاطع كثيرة بين برنامجها الخاص وبرنامج دويتشك في بداية 1968 والذي لا يمكن إلا أن يلحظه أي مراقب يتمتع بحد أدنى مع الحيادية⁽¹²⁾ (وأمام مشاعر القلق التي تبديها فئات البيروقراطية الأشد محافظة). والحال أن دويتشك لم يخطيء حين أرسل كتاباً حاراً لقيادة الحزب الشيوعي السوفييتي بمناسبة الذكرى السبعين لثورة أكتوبر (انترناشيونال هيرالد تريبيون، 7 - 8 تشرين الثاني / نوفمبر 1987).

وفي الرابع من تشرين الثاني / نوفمبر 1987 أعلن جورج سميرونوف، مدير معهد الماركسية - اللينينية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي، أنه تنبهي «مراجعة» الموقف الذي اتخذته موسكو إزاء ربيع براغ (انترناشيونال هيرالد تريبيون، 5 تشرين الثاني / نوفمبر 1987). ولما اختفى زعيم الحزب الشيوعي التشيكي فجأة من موسكو ولم يشارك في العرض العسكري في السابع من تشرين الثاني / نوفمبر 1987 سرت الشائعات بأن غورباتشيف سوف يخفض علناً من تدخل قوات حلف وارسو في آب / أغسطس في تشيكوسلوفاكيا.

لكن المشكلة الفعلية لا تتعلق، بالطبع، بمراجعة سياسية - ايديولوجية مماثلة. بل هي تتعلق بإلغاء محتمل «لمبدأ بريجينيف» وبالمخاطرة بفقدان رقابة الكرملين الحقيقية على العديد من بلدان أوروبا الشرقية، لا بل على أجزاء القارة كلها. وهذا أمر لن تغفره لغورباتشيف مجموعات واسعة من البيروقراطية والجيش، على الإطلاق. ولهذا يبدو مثل هذا الإلغاء قليل الاحتمال في المرحلة الحالية. وقد تقتصر المسألة في الوقت الراهن على تليين المواقف.

لقد دُفع غورباتشيف، فضلاً عن ذلك، إلى وضع النقاط على الحروف، نظراً للخوف الذي يسيطر على دهاقنة براغ. فقد أكد في فرصوفيا أن أية محاولة «لانتزاع هذا البلد أو ذاك من المجموعة الاشتراكية لا يعني فقط اغتصاب إرادة الأمة، بل اختراق كل النظام [العالمي]

(11) أنظر ديف موراركا، غورباتشيف، ص. 157 - 195.

(12) ديف موراركا، غورباتشيف، ص. 206.

لما بعد الحرب، وفي نهاية المطاف يعني تقويض السلام بحد ذاته» (أزفستيا 1 حزيران/ يونيو 1986). لكن هذه الصيغة تنطوي على غموض واضح. فلم يكن لدى دوتشك أية نية بانتزاع تشيكوسلوفاكيا من «مجموعة البلدان الاشتراكية». لكن هل من الممكن - أو من المسموح به - بنظر غورباتشيف، وفي إطار هذه المجموعة، أن تعبر «إرادة أمة» عن نفسها بنظام سياسي تختاره بحرية، وعلى وجه التحديد بديمقراطية اشتراكية قائمة على التسامح مع سستام أحزاب تعددي.

وعندما قام غورباتشيف بزيارته إلى يوغوسلافيا في آذار/ مارس 1988 اضطر إلى التقدم خطوة إضافية باتجاه التخلي عن «مبدأ بريجينيف» حول السيادة المحدودة. وقد تضمن البيان الختامي الذي نُشر في نهاية الزيارة المقطع التالي، وهو المقطع الذي فرضه الشريك اليوغوسلافي من دون شك: «يولي الحزبان اهتماماً خاصاً للاحترام الصارم للمبادئ الشاملة الإلزامية لشرعة الأمم المتحدة، وقرار هلسنكي الأخير ووثائق الحق الدولي الأساسية، التي تمنع العدوان، وانتهاك الحدود واغتصاب أراضي الغير، وكل أشكال التهديد واستخدام القوة، والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى تحت أية حجة كانت»⁽¹³⁾ [التشديد من وضعنا]. (البرافدا، 19 آذار/ مارس 1988).

وفي مقابلة أجرتها معه الواشنطن بوست ونيوزويك كان غورباتشيف أكثر وضوحاً. فرداً على سؤال ميد غرينفيلد: «هل هذا يعني، كما نفهم نحن الغربيون، أن وضعاً مماثلاً لما حدث في المجر عام 1956 وفي تشيكوسلوفاكيا عام 1968 لن يتكرر أبداً؟ هل هذا التفسير صحيح؟» أجاب غورباتشيف: «نعم، لقد صرحت حول هذا الموضوع في يوغوسلافيا، ولا يسعني سوى التأكيد على ما قلته وليس لدي ما أضيفه، باستثناء التأكيد على أن كل تدخل سيكون غير مقبول، من أية جهة أتى. وعندما أقول تدخل، أفهم ما تفهمونه أنتم من هذه الكلمة. ولكن عند إثارة هذه المواقف، أتذكر شيئاً آخر: قبل وقوع الأحداث التي أتيت على ذكرها حصلت تدخلات من نوع آخر» (البرافدا 23 أيار/ مايو 1988).

وفي مقابلة أجرتها الأسبوعية الألمانية دير شبيغل (العدد 27، 1988) مع فياتشيسلاف داتشيشيف رئيس قسم السياسة الخارجية في معهد اقتصاد السستام الاشتراكي العالمي (وهو

(13) أكد ستانيسلاف ستوجانوفيك، أحد أمناء اللجنة المركزية في عصبة الشيوعيين اليوغوسلاف وعضو المجلس الرئاسي الجماعي للحزب، في مؤتمر صحفي، أن هذا الإعلان يمنع تكرار الاجتياحات السوفياتية في المجر عام 1956 وتشيكوسلوفاكيا عام 1968 (...). وفي الواقع، سوف يتعارض أي تدخل خارجي يقوم به الاتحاد السوفياتي تعارضاً واضحاً مع «التفكير الجديد» الذي يعبر عنه الزعيم السوفياتي.

أحد مستشاري غورباتشيف الرسميين)، عبر داتشيف عن موقفه بوضوح أكبر: - دير شبيغل: «لا تدخلات عسكرية شبيهة بتدخل 1968 في براغ بعد اليوم؟» - داتشيف: «في الظروف الراهنة، يبدو لي الأمر مستحيلاً، لكن على الغرب أن يتخلى بدوره عن التدخل، وعن محاولة التشكيك بالاشتراكية».

صحيح أن غورباتشيف وفي مناسبة إستبدال هوساك بميلوس جاكس في براغ، قد أشار بشيء من التشديد إلى «اتفاق وجهتي النظر» بين الحزب الشيوعي السوفيياتي والتشييكوسلوفاكي. وقبل أيام رفضت وكالة تاس أي موازنة بين البيريسترويكا وريبع براغ. وإذا استعادت تاس الرواية الرسمية للنظام التشيكوسلوفاكي حول ربيع براغ أكدت أن «قرارات الجلسة المكتملة في كانون الثاني/ يناير [1986] بقيت حبراً على ورق، حيث أن القيادة الانتهازية للحزب الشيوعي التشيكي لم تتمكن من صياغة برنامج عمل حقيقي في المجال الاقتصادي والثقافي. وقد أدت سياسة الكسندر دويتشك إلى إضعاف مواقع الحزب وإلى المساس بأسس الاشتراكية في هذا البلد»⁽¹⁴⁾.

إنها تأكيدات غير مثبتة، لا بل افتراءات واضحة. وفي معرض الرد على هذه التأكيدات شدد دويتشك - ولا نعرف ما إذا كان مطلعاً عليها قبل المواجهة - في لقاء له مع صحفيي صحيفة الحزب الشيوعي الإيطالي أونيتا، على أن الحزب الشيوعي التشيكي لم يتمتع بدعم جماهيري أكثر مماثل للدعم الذي حظي به خلال ربيع براغ. وهو يرفض كلياً الطرح القائل بأن عناصر «معادية للاشتراكية» أو أي «تكتل معادي للشورة» مزعوم قد استطاع، بأية طريقة من الطرق، تهديد السلطة «الاشتراكية» (ونقول الدولة العمالية) في تشيكوسلوفاكيا. وهو يذكر أنه إبان احتلال براغ من قبل جيوش حلف وارسو لم تحتل هذه الأخيرة مراكز «الاشتراكيين - الديموقراطيين اليمينيين» و«جماعة الكنيسة» والقوى الأخرى «المعادية للاشتراكية»، ولم تعتقل أي شخص من هذه الجماعات، بل احتلت مراكز كل من الحزب الشيوعي التشيكي والنقابات والحكومة، وأوقفت القادة الشيوعيين وحدهم! والمحكمة السياسية الأولى للقوى «المعادية للاشتراكية» لم تكن محاكمة لأي «بورجوازي» أو «مناصر للامبريالية»، بل للشيوعي المعارض والمعادى للامبريالية والرأسمالية بترأول.

وقد عرض في المواجهة محتوى «برنامج عمل» نيسان/ أبريل 1968، الذي صاغته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكي آنذاك - والذي نفت وكالة تاس وجوده بشيء من

(14) لوموند، 7 و13 كانون الثاني/يناير 1988.

الخرق - وطالب بثلاثة أمور: نشر وثائق تلك المرحلة، وتحديد برنامج عمل الحزب الشيوعي التشيكي، وإعادة الاعتبار إلى 468 ألف عضو في الحزب طردوا منه إبان «التسوية» وقبولهم من جديد فيه، وإلغاء إجراءات «منع ممارسة المهنة» التي اتخذت بحقهم⁽¹⁵⁾. وإرساء نظام يتيح للشعب والجمهور انتخاب قادتهم وإقالتهم⁽¹⁶⁾.

ويستخدم دويتشك صيغة صحيحة ومؤثرة تدّكر بتعليقات «الغورباتشيفيين الرواد» حول إزالة آثار الستالينية في الاتحاد السوفياتي: «إن ذاكرة الأمة هي ذكرة وراثية». وهكذا نرى كيف أن الطريقة التي تُعامل بها كل من الستالينية وما بعد الستالينية في أوروبا الشرقية تقفز فوق الغلاسنوست في الاتحاد السوفياتي نفسه وتهدد بتقويض مصداقيتها - بالضبط على النحو الذي تؤدي إليه أية إزالة غير مكتملة لآثار الستالينية في الاتحاد السوفياتي نفسه، فكيف يمكننا الحديث، في الواقع، عن «المتطلبات اللينينية حول الحقيقة» إذا ما استمر الكذب حول اجتياح تشيكوسلوفاكيا عام 1968؟ وكيف يُعاد بناء الحقيقة التاريخية إذا ما جرى الالتفاف على حقيقة اجتياح 1968؟.

وليس فقط حول اجتياح تشيكوسلوفاكيا. إن الجثث تخرج الواحدة تلو الأخرى من التوابيت لتلاحق القادة الجدد في الكرملين. هذا هو ثمن الغلاسنوست الذي يستحيل التهرب من دفعه، حيث أن «الغلاسنوست في بلد واحد» أمر مستحيل. وقد أجرى السيد راكوفسكي، رئيس وزراء بولندا العتيد، إبان زيارته الأخيرة لموسكو مقابلة مع أنباء موسكو (24 كانون الثاني / يناير 1988) شدّد فيها على أهمية اتفاق غورباتشيف - ياروزلسكي حول «التعاون في مجالات الأيدولوجيا، والعلم، والثقافة». وينصّ واحد من بنود الاتفاق على تكليف المؤرخين البولنديين والسوفيات بإزالة «اللطخات البيضاء» الشهيرة في تاريخهما المشترك، وهو أكثر بنود الاتفاق أهمية، وقد أعلن راكوفسكي: «إن الصحافة البولندية تنشر بهدوء وثائق لم يكن سيتاح لها أن تُنشر قبل تبني هذا الإعلان (...)» وبغض النظر عن الزمن الذي سيتوصل فيه المؤرخون إلى تقويمات موحدة حول هذا الحدث أو ذاك، وتلك الحقبة أو المرحلة من تاريخنا المشترك، فقد بدأ الاهتمام الذي كان كبيراً جداً بهذه المعلومات يضعف منذ الآن. وبهذا نحرم ممتلئ معاداة الشيوعية من خبزهم اليومي».

(15) لقد أخرج الحزب الشيوعي الألماني في ألمانيا الغربية، الذي يقود حملة ضد «Berufsverbote» (التحريمات المهنية) في جمهورية ألمانيا الفيدرالية، عندما اضطر إلى الدفاع عن التحريمات نفسها في تشيكوسلوفاكيا.

(16) نستشهد بمقابلة دويتشك بحسب نسختها التي ظهرت في مجلة داي زايت 15 كانون الثاني / يناير 1988.

الألماني كبيرة. فالتضليل والصمت التاريخيان غَدَيَا القوى المعادية للشيوعية وهززاها وحركاها. أليس من الأفضل، إذًا، قطع رزقها الآن.

لكن لم تمنح من «اللطخات البيضاء» إلا أنصافها. فالحقيقة تُقال من دون شك حول حلّ الحزب الشيوعي البولندي على يد ستالين وحول اغتيال قيادته كلها تقريباً. والحقيقة تُقال أيضاً حول كاتين، وربما أيضاً ستُقال حول انتفاضة 1944 في فرسوفيا (الأمر الذي لم يحصل حتى الآن). لكن هل ستُقال الحقيقة حول البرتوكول السري لحلف هتلر - ستالين وحول تعهدات الكرملين بمنع ولادة دولة بولندية؟ وهل ستُقال الحقيقة حول توقيف قادة اشتراكيي أرميا كراجوفا الديمقراطيين، بوجه خاص، وحول ترحيلهم على الرغم من تصريح الأمان الرسمي؟ وهل ستُقال الحقيقة حول كل من الأحداث التالية: إعدام قادة البولند والقمع الواسع الذي حصل في ستي 1946 - 1947، وتزوير نتائج الاستفتاء عام 1947⁽¹⁷⁾؟ وهل ستُقال الحقيقة أيضاً حول أحداث سنة 1956 وسنة 1968؟ وحول التضامن، وانقلاب ياروزلسكي، المشارك في التوقيع على اتفاق إزالة «اللطخات البيضاء» باستثناء تلك التي تعنيه؟.

وهل سيفسح المجال امام سجلات عام تختلف فيه الآراء حول كل هذه الموضوعات نصف التابوهات بحيث يكون ممثلاً للسجلات الذي يدور حالياً في الاتحاد السوفياتي حول القمع الستاليني ومحاكمات موسكو؟.

وإلى جانب تشيكوسلوفاكيا وبولندا، توجد المجر. ومباشرة بعد نشر بيان 19 آذار/مارس 1988 طالبت المعارضة المجرية بإعادة الاعتبار لكل من إمري ناج ولغيزا لوزونسي ولبال فاليتير ولقادة شيوعيين آخرين أعدموا رمياً بالرصاص عام 1957، بعد أن تم إيقافهم بخديعة إثر لجوئهم إلى السفارة اليوغوسلافية. من ثم هناك ألمانيا الشرقية عام 1953، وهناك تاريخ القمع كله، ليس المعادي للبورجوازية منه فحسب، بل المعادي للعمال في أوروبا الشرقية غداة الحرب العالمية الثانية.

بالطبع، سوف تضع الغلاسنوست - باعتبارها استعادة للذاكرة وللحقيقة التاريخية - العلاقة بين البيروقراطيين في أوروبا الشرقية والبيروقراطيين في موسكو أمام اختبار صعب!

(17) أنظر بهذا الصدد تصريحات القيادي الستاليني البولندي السابق برمان، ت. تورانسكا. Oni.

ولا بد لهذا الأمر أن يجد انعكاساته في الاتحاد السوفياتي أيضاً⁽¹⁸⁾.

قد يشجع مسار غورباتشيف في الاتحاد السوفياتي، موضوعياً، الانتليجنسيا ومجموعة من الكوادر والأعضاء الشباب في الأحزاب الشيوعية على المطالبة بإصلاحات مماثلة في بلدانهم، وبصورة تتخطى الغلاسنوست. هذا هو الحال أصلاً في ألمانيا الديمقراطية، حيث يصطدم هذا المطلب، حتى الآن، بتعنت إن لم نقل برفض القادة الحاكمين. غير أن المفاعيل العملية للبريسترويكا السوفياتية على اقتصاد «الديمقراطيات الشعبية» لن تخلق قاعدة جماهيرية لإعادة شعبية ممثلي موسكو.

فالزمن زمن الاقتصاد وليس زمن السخاء. وضغط السوفيات داخل الكوميكون يذهب بهذا الاتجاه. فيما عدد المشروعات الكبرى على مستوى التعاون الدولي يبقى أقل محدودية من الماضي. وقد زرع فريق غورباتشيف أولوياته داخل الكوميكون، مطالباً بالمزيد من الانضباطية، وبنوعية أفضل من التموين، وباحترام الالتزامات (مهمل الإنجاز والتموين)، وبتبن متسارع للتكنولوجيات الرائدة، وبإشراف أكثر صرامة من جانب الاتحاد السوفياتي على ثلاثة وتسعين مشروعاً مشتركاً جرى تبنيها للمرحلة 1985 - 2000. وتبدي حكومات أوروبا الشرقية، بدرجات متفاوتة، مقاومة لضغط الكرملين داخل الكوميكون. وهي مقاومة تعكس الإكراه القومي الضاغط على هذه الحكومات. ومن المبكر جداً الآن أن نحدد إلى أية درجة سوف تقاوم (الحكومات) هذه المرة أيضاً متطلبات موسكو، حيث أن حريتها في المناورة مقيّدة بكل الأحوال بفعل ديونها الضخمة للغرب.

■ الأزمة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية في أوروبا الشرقية

تمر دول أوروبا الشرقية، حالياً، باستثناء ألمانيا الديمقراطية جزئياً بأزمة اقتصادية تضعف مستوى معيشة الجماهير العاملة فيها. وتتفاقم هذه الأزمة كلما ازداد انخراط هذه البلدان في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وتتلقى بفعل ذلك، أكثر من الاتحاد السوفياتي

(18) يؤكد برنار لوكومت في Vif L'Express، في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1987: «بالنسبة للكرملين، تبعث انتفاضة العمال في براسوف، مع ذلك، على القلق الفعلي. وتضاف أحداث رومانيا إلى تظاهرات فرسوفيا وبرلين الشرقية، وإضرابات سكوبلجي وأعمال العنف في كوسوفو، إلى بقطة المعارضة التشيكوسلوفاكية وتظاهرات الليتوانيين والتار في القرم أو تظاهرات الأرمن، كما لو أن النعمة التي لعب عليها غورباتشيف في سياسته داخل الاتحاد السوفياتي قد أحييت الآمال الجامحة والمجازفات غير المتوقعة من أقصى معسكر الشرق إلى أقصاه. هذا ما حصل في العام 1956، إلى حد ما، عندما دفع تقرير خروتشيف كل الشعوب للاعتقاد بأن المرحلة الستالينية قد انتهت إلى غير رجعة. ونعرف ما حصل في ربيع براغ وفي انتفاضة بودابست. ومن المحتمل جداً أن يكون عام 1988 عاماً متوتراً بالنسبة لميخائيل غورباتشيف».

وجهورية الصين الشعبية، الآثار المركبة لأزمة الغرب وأزمته الخاصة كسسايم مخصوصة. وهذا صحيح إلى درجة حملت النيويورك تايمز في عددها الصادر في 17 كانون الثاني/ يناير 1988 على الحديث عن بلدان أوروبا الشرقية باعتبارها «عالم ثالث جديد».

إن العناصر الرئيسية في هذه الأزمة هي الديون والفوائد المتزايدة المترتبة على هذه الديون، سواء كانت للغرب الرأسمالي أو للاتحاد السوفياتي؛ والعجز المزمن في ميزان المدفوعات؛ والتوظيفات التي لا طائل تحتها والتي تعود بمرود قليل أو التي لا مردود لها على الإطلاق؛ والتضخم المتنامي الذي قد يصبح متسارعاً (وهذا ما حدث في يوغوسلافيا)؛ والانخفاض المريع في مستوى معيشة الجماهير؛ والتبذير الكبير في الموارد الذي يصحبه التلوث، وهو الأسوأ في أوروبا كلها، وتتعرض هذه المصاعب بعدم قابلية العملة للتبديل داخل الكوميكون، أي أنها تتعزز بذلك المشهد المحزن الذي يظهر عليه التكامل الاقتصادي في الشرق أدنى مستوى مما هو عليه في أوروبا الإمبريالية⁽¹⁹⁾.

وقد يكون المثال اليوغسلافي هو الأكثر مدعاة للاستياء. لقد شهدت يوغوسلافيا إثر تضخم متسارع، غدته على وجه التحديد الفوائد الصارمة على الديون الخارجية التي فرضها عليها صندوق النقد الدولي والبنوك العالمية الخاصة، فشهدت إثر ذلك انخفاضاً مذهلاً في مستوى المعيشة، وهبط الحد الأدنى الشهري للأجور إلى 410 ماركات ألمانية (ألف وأربعمئة وخمسون فرنكاً فرنسياً). وهذا المتوسط الوطني يغطي مع ذلك اختلافات إقليمية أكثر تفاوتاً من أي وقت مضى؛ تتراوح بين ستمائة وأربعين ماركاً في سلوفانيا ومثان وثمانين ماركاً في ماسيدوان. ومعدل البطالة يبلغ 18% (مليون ومئتي ألف عاطل عن العمل، بالإضافة إلى أربعمئة وثمانين عاملاً مهاجراً يعملون في الخارج).

والحال أن ثمة سبعة آلاف منشأة في يوغوسلافيا تستخدم يداً عاملة مؤلفة من مليون وستمئة ألف شخص. ومنذ سنوات تعمل هذه المنشآت بخسارة من المفترض أن تؤدي بها إلى إعلان إفلاسها بحسب قانون الإفلاس الجديد (داي زاييت، 11 كانون الأول/ ديسمبر 1987)، وهذا ما سيخضع الاقتصاد والمجتمع اليوغوسلافيين لتوتر لا يستطيعان تحمله. غير أن هذه الفوضى كلها لم تنجم عن تطبيق «الاقتصاد الموجّه»، بل هي نتاج اللجوء إلى

(19) حول الضغط السوفياتي الحاصل في الكوميكون، أنظر *Neue Zürcher Zeitung*، في 19 كانون الأول/ديسمبر 1986 و2 تموز/يوليو 1987. وحول ردود الفعل على هذا الضغط، التي تعبر عنها بوجه خاص المقاومة المتنامية لتحول الكوميكون إلى «سوق مشتركة» وإجراءات تقييد الاستيراد/التصدير من جانب المستهلكين، أنظر بوجه خاص *Neue Zürcher Zeitung*، في 5 تموز/يوليو 1988، والفائنتشال تايمز في 4 كانون الثاني/يناير 1989.

«آليات السوق» الشهيرة، التي أدت إلى زعزعة الإدارة الذاتية العمالية بشكل فعلي، وإلى تفاقم عدم المساواة الاجتماعية وبؤس الجماهير.

وقد ردّ الشغيلة اليوغوسلافية على هذا التدهور في وضعهم بأن قاموا بسلسلة إضرابات لا سابقة لها (ليس أقل من ثمانمائة إضراب في الفصل الأول من العام 1988). وبحسب اعتراف الصحيفة الرسمية للنقابات اليوغوسلافية، النقابات اليوغوسلافية (تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر 1988، ص 2) أن المضربين «يطوفون، في غالب الأحيان، على هيئات القيادة والإدارة الذاتية لمجمعاتهم، ويطوفون أيضاً في المدن، متوجهين إلى مراكز الجمهورية أو الاتحاد. وتبرز الإضرابات على نحو متزايد الوضوح عناصر التنظيم الذاتي: فالعمال يشكلون لجان إضراب أو ينتخبون مندوبين يكلفونهم بإجراء المفاوضات وبتقنية التحرك، وعند الضرورة بإجراء اتصالات مع العمال في المنشآت الأخرى».

ضمن هذه الشروط تمتلك «الغورباتشيفية» حظوظاً قليلة بإثارة صدى إيجابي في يوغوسلافيا. فقد تحققت حتى الآن بيرسترويكا جذرية وغلاسنوست متقدمة في يوغوسلافيا. لكن لا البريسترويكا ولا الغلاسنوست اليوغوسلافيين وفرا بأي شكل من الأشكال حلاً للأزمة المستفحلة التي يتسبب بها هذا الاندماج المنافي للطبيعة بين الإدارة الذاتية العمالية واقتصاد السوق، وذلك الإنفتاح على الغرب، فضلاً عن الحفاظ على احتكار السلطة السياسية من قبل البيروقراطية.

هذا ويبقى أن نشير إلى أن الحملة التي أطلقها فيدل كاسترو - ومن ورائه الحزب الشيوعي الكوبي - والتي كانت تستهدف إلغاء ديون العالم الثالث، كانت ذات دلالة واضحة. فحين كانت في أوجها في أميركا اللاتينية على وجه التحديد، لم تلق هذه الحملة صدى لها يذكر في أوروبا الشرقية، خصوصاً لدى الأحزاب الشيوعية المتربعة في قمة السلطة، وذلك بغية إلغاء ديون بلدانها للبنوك وللبلدان الامبريالية، لأن تلك الأحزاب تعتبر أن الحصول على قروض امبريالية جديدة أمراً مفروضاً منه من أجل تسوية الأوضاع الاقتصادية في بلدانها. وضمن هذه الشروط، فإن سلوك «المستقرض النموذجي» هو برأيها أحد شروط الحصول على هذه المساعدة التي طالما تمتتها، من دون أن يعينها على الإطلاق ما إذا كانت الجماهير هي التي ستسد هذه القروض، أو إذا ما كانت حالها مع هذه القروض على نحو ما هو عليه الحال في بلدان «العالم الثالث»، حيث تشد الجماهير الحزام من أجل أن يحصل أصحاب البنوك الغربيين على فوائدهم الربوية.

هذه هي إذن التوجهات الاقتصادية للتراتبية البيروقراطية، أكثر مما هي توجهات

الحركات الجماهيرية الواسعة التي تُترجم، حتى هذه اللحظة، «أثر غورباتشيف» في أوروبا الشرقية. ول «حتى هذه اللحظة» بدل أن نطلق أحكاماً على المستقبل. ففي أوروبا الشرقية ينعلق الأمر عموماً بمحاولات أكثر خجلاً مما هو عليه الحال في الاتحاد السوفياتي. «الإنخراط في عملية بيرسترويكا في تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا، ولمراجعة سياسة الإصلاحات الاقتصادية في المجر، وللمحافظة في ألمانيا الشرقية على إصلاحات يُقال أنها هي التي أُرحت بإصلاحات غورباتشيف، وللحفاظ على المسار الفوضوي نحو الإصلاحات في برنسا، حيث الأزمة ما تزال مفتوحة.

إن حالة المجر هي ذات دلالة أعمق، لأن هذا البلد قد قطع شوطاً أبعد - إذا ما استثنينا يوغوسلافيا - في الطريق نحو «اشتراكية السوق». والحال أن المحصلة جاءت مخيبة للآمال، ففي المجر لم يتباطأ النمو الإقتصادي بالقدر الذي هو عليه في الاتحاد السوفياتي. (إن لم يكن أكثر) فحسب، بل إن المستوى المعيشي للجماهير المجرية الكادحة قد انخفض إلى درجة لم يعد يتمكن معها قسم كبير من المأجورين من الاستمرار في تحصيل معيشتهم إلا بممارسة مهنتين، الأمر الذي لا يساهم، بالطبع، بمرودية الاستخدام «الرسمي».

هذه الحركات كلها، في ذهابها باتجاهات عديدة، وفي ميولها النابذة لمركز «المعسكر الاشتراكي»، تضع غورباتشيف بمواجهة معضلات لا حلول لها. فهو لا يستطيع تعزيز موقعه داخل الجهاز، ولا المحافظة عليه، اللهم إذا شهد انهيار «المعسكر» على نحو سلمي. هذا ولا يستطيع غورباتشيف أن يتدخل عسكرياً، كما فعل الكرملين في المجر وتشيكوسلوفاكيا، من دون أن يوجّه ضربة قاضية لمصادقية الغلاسنوست، سواء في الاتحاد السوفياتي أو في أوروبا الشرقية وبقية العالم. وهو لا يستطيع أيضاً التسليم بوجود مجموعات من القادة المحافظين على رأس «الديمقراطيات الشعبية»، الذين يتحالفون بشكل شبه علني مع أعدائه الخاصين داخل الحزب الشيوعي السوفياتي⁽²⁰⁾. وهو لا يستطيع أن يبني أواماً حول فعالية «الإصلاحيين» غير الشرعيين على نمط باروزلسكي والمكروهين من الطبقة

(20) كان منع المجلة الليبرالية السوفياتية سبوتنيك في جمهورية ألمانيا الديمقراطية بمثابة المرحلة المشهدة الأخيرة من هذا التقاطع وقد مُنعت بسبب «جرم» فضح تعاون ستالين - هتلر بين عامي 1939 - 1941. وقد قاد ليغاتشيف حملة في الاتحاد السوفياتي ضد المسألة نفسها؛ وهكذا فعلت قيادة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي... وفيما سبق، استعجلت Neues Deutschland الصحيفة المركزية للحزب الديمقراطي الاشتراكي الموحد نشر رسالة نينا اندرييفا الشهيرة، التي يعتبرها غورباتشيف وفريقه بمثابة برنامج فعلي معادي للبيرسترويكا وللغلاسنوست (أنظر الفصل العاشر).

العاملة. وهو يعرف حق المعرفة أن فتح ثغرة ديمقراطية، وإن تكن محدودة (على شاكلة ما حصل في الاتحاد السوفياتي) في هذه البلدان، هو كمن يطلق العنان لسيول جارفة.

إن الحل المثالي من وجهة نظر غورباتشيف هو إيجاد قيادات شيوعية في هذه البلدان شبيهة بقيادة ربيع براغ، وتتمتع بشرعية حقيقية إزاء الجماهير وتعمل في إطار علاقات جديدة يرسبها الاتحاد السوفياتي، من غير أن تكون هذه العلاقات من ذلك النوع الذي يقيمه الحكام التابعون، بل أن تقوم على السيادة الفعلية. لكن أمر إقامة مثل هذه العلاقات سيكون من قبيل تربيع الدائرة في العالم الواقعي الذي نعيش فيه، وذلك نظراً للمصاعب الاقتصادية القائمة، والتي تحد من حرية غورباتشيف على المناورة، وأيضاً نظراً للأزمة ما قبل الثورية التي تنضج في العديد من بلدان أوروبا الشرقية، لذا يبدو تحقيق هذا الحل أمراً قليل الاحتمال.

وتنطوي إشكالية العلاقات الشاملة بين البيروقراطية السوفياتية وأوروبا الشرقية على قضية علاقة هذه البيروقراطية بالبورجوازية الامبريالية في أوروبا الغربية مجملها. فغورباتشيف يعطي الأولوية لاتفاق شامل مع واشنطن، ولا يخفى عليه ميل جناح بأكمله من السياسيين البورجوازيين الأميركيين - الجمهوريون منهم والديمقراطيون⁽²¹⁾ إلى رفع أسعار المزداد وانتزاع تنازلات قصوى من الاتحاد السوفياتي في مقابل القروض التي يطلب الحصول عليها. ولا يخفى عليه أيضاً تلك التناقضات القائمة في داخل حلف الأطلسي والناجمة، في التحليل الأخير، عن الانحدار النسبي للمهينة الأميركية في العالم الرأسمالي.

انطلاقاً من هذا الواقع، فإن أي تأخير في المساعدة الاقتصادية التي ينتظرها الاتحاد السوفياتي من واشنطن يمكن أن تنمي ميل غورباتشيف للعب ورقة «أوروبا ضد أميركا». وهذا ما سيؤدي إلى مراجعة أساسية لموقفه من المجموعة الاقتصادية الأوروبية وصولاً إلى

(21) كتب بريجنسكي، المستشار السابق للأمن القومي لدى الرئيس كارتر: يستتبع ذلك أن كل توسع هام في القروض وكل استثمار غربي هام في البيريسنويكا ينتظر تخفيضات هامة فعلية في المصاريف العسكرية (...). إن استبعاد التهديد العسكري السوفياتي تدريجياً (...). وتفكك الامبراطورية السوفياتية تدريجياً وسلمياً سوف يبرران بعض الآمال والاستنتاجات التي توصلنا إليها اليوم». (لوس إنجلوس تايمز، كما أعادت نشره الأترناشيونال هيرالد تريبيون، 7 حزيران/يونيو 1988). وكان كيسينجر قد اشتكى في النيويورك تايمز، في عددها الصادر في 24 نيسان/أبريل 1988، من أن بداية نزع السلاح النووي سوف تطيح بعقيدة الردع النووي التي تبقى بنظره دوغماً فعلية ثابتة في السياسة الخارجية والعسكرية للولايات المتحدة. ويكتب الرئيس السابق نيكسون في كتابه الجديد النصر دون حرب (سيمون وشوستر، نيويورك، 1988): «لا يمكن اعتبار بداية حقبة غورباتشيف بمثابة نهاية التنافس بين القوتين العظميين. إنها تمثل بالأحرى بداية مرحلة جديدة خطيرة في الصراع، بداية تطرح علينا تحدياً». وهو يشيد بشكل خاص، فضلاً عن إشاداته باستمرار بسباق التسلح النووي (المعتدل) بالجهود «السلمية» لنزع «الطلاء» السوفياتي عن أوروبا الشرقية، وهو ما يسميه «اتباع النموذج الفنلندي».

النمسا. لذا سيوافق على تعزيز هذه المجموعة مؤسسياً إبان أو بعد استحقاق 1992 (وهذا ما ليس عليه الحال من الآن).

سوف تكون مفاعيل هذا الأمر غنية بنتائجها، أولاً على المستوى السياسي - الايديولوجي، ومرة أخرى، وقبل كل شيء، بالنسبة للحزب الديمقراطي الاشتراكي الموحد (وردفته الجبهة الديمقراطية الشعبية) كما بالنسبة لسلسلة من الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية التي انخرطت ولا تزال منخرطة في مسار معاد للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، كما بالنسبة للأجنحة اليسارية الاشتراكية - الديمقراطية، التي تعودت على الخيارات المشابهة (مثال توفى بن وأرثر سكارجيل في بريطانيا).

غير أن المفاعيل الاقتصادية والسياسية العملية سوف تكون كبيرة الأهمية بالنسبة للنتائج السياسية - الايديولوجية. فالورقة الراححة التي يمكن أن يلعبها غورباتشيف خلال المفاوضات الجريئة التي يجريها مع البورجوازية الأوروبية، وفي طبيعتها البورجوازية الألمانية الغربية، هي في الضوء الأخضر الذي سيمنحه لجمهورية ألمانيا الفيدرالية من أجل التكامل الاقتصادي بين الإلمانييتين بشكل متطور نوعياً عن ذلك القائم بحكم الأمر الواقع اليوم. وتستطيع موسكو أن تَعِدَ بهذا الأمر - فضلاً عن وعدها بتوسيع (الأوستجشافت) Ostgeschäft^(*)، وهي الصادرات الألمانية الغربية المتجهة إلى الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية - مقابل قروض كبيرة من ألمانيا الغربية لا بل من المجموعة الاقتصادية الأوروبية بأكملها.

إن اقتراحات مماثلة تلاقى، من دون شك، أذاً صاغية، نظراً للركود الاقتصادي الخطير في الغرب على نحو خاص، ونظراً للتهديدات الجدية التي تلقي بثقلها على ازدهار اقتصاد ألمانيا الغربية، وبالتالي على الاستقرار النسبي للسلطة البورجوازية فيها.

يجب ألا يغرب عن بالنا أن ثمة تناقضاً محتملاً بين تعزيز المجموعة الأوروبية («العمل الموحد» عام 1992) ومنظور (وهل نتخلي عن التعبير الشائع: السراب؟) توحيد ألمانيا. وهو تناقض ترسمه افتتاحية الأسبوعية أكونوميست (19 تشرين الثاني / نوفمبر 1988)، ويرسمه أيضاً مقال تحليلي لأسبوعية داي زايت (20 كانون الثاني / يناير 1989). ويمكن أن تترتب على «البيت [الأوروبي] المشترك»، الذي يتحدث عنه غورباتشيف، خطوات متسارعة نحو التكامل الاقتصادي بين الجانبين. وشرط ذلك هو أن يدفع الرأسمال الأوروبي الكبير عدداً ونقداً ثمن التنازلات السياسية التي قام بها الكرملين، أي أن يدفعها كقروض كافية، وأن تكون المرحلة الانتقالية طويلة بما يكفي من دون أن تعكرها تحركات جماهيرية لا يمكن

(*) بالألمانية في الأصل.

ضبطها (وهذه هي الصعوبة الفعلية!).

وقد توصل الأميركيون بشيء من الإستياء إلى الإستنتاج بأن وزير الخارجية الألماني الغربي السيد غينشر قد تبني موقفاً مختلفاً عن موقف ريغان والسيدة تاتشر وميتران إزاء الاقتراحات السوفياتية في مجال نزع السلاح التقليدي. وتبدو ألمانيا الغربية أكثر ميلاً لإغراء تكوين جماعة مستقلة مما يشجع غورباتشيف على ترويج منظور توحيد ألمانيا السياسي على المدى الطويل.

إن تحولاً مشهدياً في السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي سوف تكون له بالتأكيد مفاعيل كارثية على الحزب الديمقراطي الاشتراكي الموحد الحاكم في ألمانيا الشرقية، على الأقل في إطار سياسته وعقيدته التقليديتين. فهذا الحزب مهتم بالطبع مثله مثل البيروقراطية في جميع بلدان أوروبا الشرقية، بانفتاح أكثر اتساعاً على اقتصاديات أوروبا الغربية... كما الدبلوماسية المجرية التي أحيت اتفاقها مع المجموعة الأوروبية، وهو الاتفاق الذي يلغي عملياً الحقوق الجمركية على المنتجات المجرية المصدرة إلى السوق الأوروبية المشتركة، باعتباره انتصاراً حقيقياً. وقد حصلت ألمانيا الديمقراطية، بحكم الأمر الواقع - وليس بحكم القانون - على وضع مماثل بواسطة إعادة التصدير التي تقوم بها ألمانيا الغربية للسلع التي تصدرها أصلاً إلى هذا البلد.

لكن ثمة اختلافاً بين السعي إلى هذه المنافع التجارية فضلاً عن الاستيراد المتنامي للتكنولوجيات الحديثة في الغرب الذي يتلاءم مع هذا السعي من جهة وبين خسارة السلطة السياسية من جهة ثانية. والحال أن توحيد ألمانيا لا يمكن إلا أن يعني خسارة مماثلة للسلطة بالنسبة للحزب الاشتراكي الموحد، حتى لو مرّت ألمانيا قبل ذلك بمرحلة تكامل اقتصادي طويلة، يصاحبه اتحاد سياسي يجمّد البنى السياسية القائمة في الالمانيتين.

من هنا تبرز الخيارات المقلقة التي ستواجهها قيادة الحزب الديمقراطي الاشتراكي الموحد، إذا ما كان مسار غورباتشيف سيتحدد ويتسع ضمن الاتجاه المشار إليه. ومن هنا تبرز الانقسامات الداخلية المتنامية، التي قد تؤدي إلى مفاجآت. ومن هنا كانت الضغوط على غورباتشيف كي لا يذهب بعيداً في هذا الطريق⁽²²⁾.

(22) إن قيادة هذا الحزب هي اليوم، بالإضافة إلى قيادة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، القيادة التي تبدي المقاومة الأشد وضوحاً لنقل الغلاسنوست إلى بلادها. فهذا سيؤدي إلى إطاحة مأساوية - هزلية للمواقع التقليدية. أما أطروحة واجب «التعلم من الاتحاد السوفياتي» (أي اتباع النموذج السوفياتي) فقد استبدلت «بالطريق الخاص (الوطني) نحو الاشتراكية»، التي أديننت في السابق باعتبارها مراجعة تبتوية. أنظر بهذا الصدد دراسة والتر سوس: *Kein Vorbild für die DDR?*

ذلك أن موضوع الرهان في هذه التغييرات «المطرزة» التي طرأت على العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية في سياق تغير العلاقات بين الشرق والغرب بفعل «التعايش السلمي المعقّق»، هو معرفة ما إذا كان سيتم الحفاظ أم لا على سستام سيطرة الكرملين على أوروبا الشرقية. وهو السستام الذي أرسيت دعائمه في نهاية الحرب العالمية الثانية. هذا فضلاً عن معرفة مصير أوروبا بمجملها، على نحو غير مباشر⁽²³⁾.

■ التقارب الصيني - السوفياتي

إذا كان توحيد ألمانيا ورقة من الورقتين الراجحتين الأساسيتين اللتين يحتفظ بهما غورباتشيف من أجل تحسين ميزان القوى التي يمكنه من خلاله التفاوض مع الامبريالية، فإن الورقة الثانية هي عودة الحلف الصيني - السوفياتي، عبر تخطي الانقسام الكبير الذي حصل عام 1962. فالأمر لا يتعلق بعودة الحلف العسكري، وهي مسألة قليلة الاحتمال، بل بعودة التحالف الدبلوماسي السياسي والاقتصادي، وهو القابل للتحقيق في الظروف الحالية⁽²⁴⁾.

ويبدو سحب الصواريخ النووية السوفياتية الموجهة إلى ميدان الرمي النووي الصيني والمراكز المدنية الكبرى في جمهورية الصين الشعبية واحد من أسهل العقبات الثلاثة الرئيسية التي يجب تخطيها من أجل عودة العلاقات الصينية - السوفياتية. وعودة هذه العلاقات مرتبطة برسم الحدود على امتداد نهر أمور، فضلاً عن ارتباطها أيضاً بتخلي الصين العملي - وليس بالضرورة النظري - عن المطالبة بأراضٍ صينية كانت تشكل جزءاً من الامبراطورية

(23) لقد أكد الناطق الرسمي باسم الحزب الحكومي الألماني الغربي، وهو الحزب الديمقراطي المسيحي: «لا ينبغي أن يكون المرء نبيّاً ليتنبأ بأن الاتحاد السوفياتي سوف يتطرق إلى المسألة الألمانية عما قريب. ثمة مؤشرات في السياسة السوفياتية تدل على أن عصر الوضع القائم في أوروبا قد انقضى. لن يكون هناك مستقبل لأوروبا المنقسمة على نفسها». (Frankfurter Allgemeine Zeitung، 9 تموز/يوليو 1988).

(24) ثمة أيضاً بعد تجاري لتحسن العلاقات الصينية السوفياتية. في العام 1986، بلغ التبادل التجاري بين هذين البلدين المستوى الأكثر ارتفاعاً منذ 25 عاماً (2,5 مليار دولار، استيراد/ تصدير مجتمعين، مقابل 1,9 في العام 1985، وفي العام 1982 كانت لا تزال قيمة التبادل عند مستوى 363 مليون دولار). ينبغي أن نلاحظ مع ذلك، أن الاتحاد السوفياتي، حتى بعد هذه الزيادة، ليس سوى الشريك التجاري الخامس لجمهورية الصين الشعبية، بعد هونغ كونغ واليابان والولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الفيدرالية. (Zürcher Zeitung، 17 آذار/مارس 1987).

الصينية، قبل أن تحتلها وتضمها القبطرية الروسية. ويبدو أن ثمة تقدماً على هذا الصعيد⁽²⁵⁾. هذا ويبدو أنه تمّ تخطي العقبة الثانية بفعل انسحاب القوات السوفييتية من أفغانستان، بناء على اتفاقات جنيف. أما بصدد انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوديا، فيبدو أننا على مشارف توقيع اتفاق بهذا الصدد.

وقد تؤدي المفاوضات حول السلطة الجديدة في بنوم بنه، التي اتسعت مشاركة الأمير سيهانوك فيها تدريجياً، إلى حلحلة الوضع. ويتعزز هذا الاحتمال على نحو متزايد في حال حصول لقاء قمة بين غورباتشيف ودينغ هسياوبنغ.

إن «الواقع الجديد» الذي يغيّر استراتيجية القادة الصينيين لا يتعلق بشخصية غورباتشيف ودوافعه وتوجهاته، بقدر ما يتعلق بظهور ما تسميه بكين، ليس من دون حق، بداية غزو النزعة العسكرية اليابانية. وهذه هي النتيجة الطبيعية شبه المحتومة للتطور المشهدي الذي عرفته الامبريالية اليابانية في المجالات التكنولوجية والصناعية والمالية في السنوات الأخيرة. ولا يستطيع القادة الصينيون - الذين يمتلكون المبررات التاريخية للتخوف من هذا النمو، علماً أن موازين القوى اليوم تختلف عن تلك التي كانت سائدة في عام 1931 أو في عام 1937 - إلا أن يقدّروا أن الامبريالية الأميركية، على الرغم من الحسد الذي تكنّه لطقو، لن تقف في صف الصين الشعبية بوجه اليابان⁽²⁶⁾.

هذا واختفت فجأة القاعدة الايديولوجية لسياسة «البعد المتوازي» الصينية إزاء «القوتين العظميين». فقد تغير إلى حد بعيد الإطار الدولي الذي استند إليه ماوتسي تونغ وأسلافه لتحديد موقف متوازٍ من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفييتي. وبدأ الضغط باتجاه صياغة استراتيجية جديدة طويلة الأمد يرسم في ايديولوجية بكين ولغتها.

وبعد جولة رئيس الوزراء زهاو زيانغ إلى أوروبا الشرقية، تطبعت العلاقات مع الأحزاب الشيوعية، بما فيها الحزب الشيوعي اليوغوسلافي. وبدأت الإشارة من جديد إلى

(25) بالنسبة للشيوعيين الصينيين، إعتبرت مسألة عدم الاعتراف «بالمعاهدات غير المتكافئة»، على الدوام، مسألة مبدئية، وقد ورثها هؤلاء عن الثوريين الديموقراطيين الأوائل، عندما فرضت هذه المعاهدات على الامبراطورية الصينية في آخر أيامها. والحال، أن سلسلة من الأراضي السيبرية قد ضمت إلى روسيا القيصرية بفعل هذه «المعاهدات غير المتكافئة». وتصبح المسألة، بالطبع، أكثر بساطة عندما نأخذ بالاعتبار إعمار هذه الأراضي الذي حصل منذ ذلك الحين، وحق السكان الحاليين بإدارة شؤونهم بأنفسهم.

(26) حول مجموع العوامل المعقدة التي ترمي بثقلها حالياً على العلاقات الصينية اليابانية، هناك دراسة مهمة في *Far Eastern Economic Review*، 8 تشرين الأول/أكتوبر 1987.

هذه الأحزاب الحاكمة بصيغة «الأحزاب الشقيقة». أما البلدان التي تحكمها هذه الأحزاب فقد أطلقت عليها من جديد تسمية «البلدان الاشتراكية». ولم تعد المسألة سوى مسألة وقت لتطبيق هذه الأوصاف أيضاً على الحزب الشيوعي السوفياتي. كما تبخّرت كل السفسطة التي كانت تدور حول «القوتين العظميين» وأصبحت هباءً منثوراً، فضلاً عن الخمسين مليون نسخة من الكتاب الأحمر الصغير. إنه درس تاريخي جميل: من الأفضل إرساء النظرية السياسية على مبادئ صلبة أكّدها مائة وخمسون سنة من التجربة، بدل إرسائها على مقولات إيمانية مُنزلة، تستند إلى القوة وحدها، التي تبدو في الظاهر غير محدودة، - ولكن كم هي في الواقع ظرفية - قوة قادة «معصومين» مثل ستالين في البداية، ومن ثم ماوتسي تونغ.

■ الانفتاح على الاشتراكية - الديمقراطية العالمية

هل يؤسس السعي إلى اتفاق مع الحزب الشيوعي الصيني مشروعاً أكثر شمولاً لميخائيل غورباتشيف، مشروعاً يستهدف إعادة بناء وحدة «الحركة الشيوعية العالمية» التي تضم الأحزاب الشيوعية في السلطة، والأحزاب الشيوعية المقربة من موسكو والأحزاب المسماة «شيوعية أوروبية» (وهي صيغة بدأت تعني على نحو متزايد الأحزاب الشيوعية خارج أوروبا أيضاً)؟ وهل يمكن اعتبار لقاء الأحزاب الشيوعية في موسكو في 4 و 5 تشرين الثاني / نوفمبر 1987، بمناسبة الذكرى السبعين لثورة أكتوبر - والتي دُعيت إليها الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والمنظمات المعادية للامبريالية والأحزاب البورجوازية كحزب المؤتمر في الهند و«ابرا» في البيرو، هذه الدعوات التي سهلت مشاركة كل من الأحزاب «الشيوعية الأوروبية» الأكثر أهمية، وعصبة الشيوعيين في يوغوسلافيا - مبادرة تصب في هذا المنحى.

يبدو أن الكرملين قد قدم لهذه الأحزاب تنازلاً كبيراً: فقد توقف عن تشجيع المنشقين المقربين من موسكو الذين ظهروا بشكل خاص في إسبانيا والسويد وبريطانيا وفنلندا وعبروا عن أنفسهم بانشقاقات علنية، وفي إيطاليا من خلال نشاط تكتلي داخل الحزب الشيوعي الإيطالي نفسه. إن ضغط موسكو يتجه الآن نحو التوحيد، لا بل نحو إخضاع «المعاندين».

لم يكن كونفرنس الرابع والخامس من تشرين الثاني / نوفمبر 1987، بأي حال من الأحوال كونفرنساً لتوحيد الأحزاب الشيوعية، والتي لم تشارك كلها فيه. فالحزب الشيوعي الصيني والحزب الشيوعي الألباني والحزب الشيوعي الفلبيني والحزب الشيوعي الأندونيسي والحزب الشيوعي التايلاندي، والحزب الشيوعي السريلانكي، والشيوعيون العراقيون، هذه الأحزاب جميعها لم تلب الدعوة لحضور الكونفرنس المذكور، هذا بصرف النظر عن عدم

حضور المجموعات المقربة، من موسكو، كالحزب الشيوعي النيكاراغوي (أم أنه ينبغي القول المقرب سابقاً من موسكو؟).

لم يتخذ الكونغرس أي قرار، حتى أنه لم يتخذ قراراً بالاجتماع مرة ثانية. ولم يتوصل إلى أي اتفاق حول أية مسألة مثيرة للجدل، وخصوصاً حول تطور الامبريالية. وقد عبر الحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا عن شكّه في أن تتخلّى الامبريالية عن التبادل غير المتكافئ، أي عن الكولونيالية الجديدة، أي - ولتستخدم القاموس الماركسي - عن فائض الأرباح الاستعمارية. وقد أشار الحزب الشيوعي في كوريا الشمالية إلى الطابع العدواني العضوي للامبريالية. وعبر الحزب الشيوعي الياباني عن شكّه، بالوضوح نفسه كالحزبين السابقين، حول إرادة الكرملين في التخلي عن «مهمته» على الأحزاب الشيوعية الأخرى⁽²⁷⁾. ثمة اليوم عقبات لا يمكن تخطيها تعترض إعادة بناء وحدة «الحركة الشيوعية العالمية»، هذا إذا لم نتكلم عن الوحدة المتمحورة حول الاتحاد السوفياتي. وهذه العقبات هي من طبيعة اجتماعية - مادية وايدولوجية - سياسية في آن واحد.

لقد قامت القاعدة الاجتماعية للاستالينية المهيمنة في الأمية الشيوعية على تبعية الأحزاب الشيوعية، مادياً، للبيروقراطية السوفياتية، وذلك بفعل قوة هذه الأخيرة القائمة على السلطة التي تمتلكها في الاتحاد السوفياتي. أما القاعدة الأيدولوجية لهذه التبعية فقائمة على النظر إلى الاتحاد السوفياتي بوصفه المعقل الأساسي للبروليتاريا العالمية. إن لم يكن معقلها الوحيد، وعلى التخلي، بموازاة ذلك كله عن منظور الثورة العالمية. وقد خلقت الثورات الظافرة المتتالية في يوغوسلافيا والصين وكوبا وفيتنام ونيكاراغوا دولاً تشكّل قاعدة مادية مستقلة للأحزاب الموجودة في السلطة داخل هذه البلدان. وتبدّت هذه القاعدة المادية الخاصة أقوى من أي صلة أو أصل ايدولوجيين (واللذان لا يصلان في حالة كوبا ونيكاراغوا إلى المستوى نفسه الذي نعرفه في حالة الأحزاب الشيوعية التالية: اليوغوسلافي والصيني والفيتنامي).

(27) يُعتبر التصريح التالي لرئيس الحزب الشيوعي الياباني في لقاء 3 تشرين الثاني/نوفمبر في الكرملين نموذجياً في التعبير عن تحفظات الأحزاب الشيوعية الآسيوية: «إنني أسف لبعض تجارب الاشتراكية وأخطائها السابقة؛ ميول هيمنة لدى الاتحاد السوفياتي ولدى بعض البلدان الاشتراكية، وعدم احترام سيادة الأحزاب. نريد أن نأمل بأن تنهي البريسترويكا هذه الأساليب». (الأوماتية، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1987) ومنذ ذلك الحين تعزز عداوة الحزب الشيوعي الياباني لغورباتشيف، بوجه خاص، بتأثير من تقارب الحزب الشيوعي السوفياتي والحزب الاشتراكي الياباني. وقد عزز الحزب الشيوعي الهندي (الماركسي) من ناحية معارضته لغورباتشيف.

أدى الانشقاق الصيني - السوفييتي بالعديد من الأحزاب الشيوعية الآسيوية إلى اتباع مسار سياسي خاص حدّد نوعاً خاصاً من الممارسة ومن تكوين الكوادر على امتداد سنوات طويلة، وذلك بشكل مستقل عن الاستراتيجيات التي تروج لها موسكو وبكين. هذا من دون الحديث عن استراتيجيات الستالينية التقليدية. وانطلاقاً من هذا الواقع، فإن أية محاولة لإشراف أية «حركة شيوعية عالمية» على هذه الأحزاب، ولإخضاعها لمصالح بيروقراطية موسكو وبكين، سوف تواجه معوقات مادية وبشرية كبيرة (علماً أنه لا يمكننا أن نستبعد كلياً أن تنجح هذه المحاولة على مستوى قسم من قيادة هذه الأحزاب).

إن بروز ظاهرة «الشيوعية الأوروبية» يعكس، في التحليل الأخير، سيورة اجتماعية تعبر عن تحول الأحزاب المعنية إلى أحزاب اشتراكية - ديمقراطية، وانخراطها بشكل أكثر تطوراً، من الناحية النوعية، عما كانت عليه في الماضي، بالدول الديمقراطية البورجوازية والمجتمع البورجوازي. ويتجسم هذا الانخراط نفسه بنوع من الممارسة وتكوين الكوادر والكسب الماثلة لما تتبعه الأحزاب الاشتراكية - الديمقراطية الكلاسيكية. هذا هو بالتأكيد وضع كل من الحزب الشيوعي الإيطالي والحزب الشيوعي البريطاني، والسويدي، والفنلندي والبلجيكي والهولندي. أما أن يكون الحزب الشيوعي الإسباني لم يتوصل بعد إلى مرحلة الحسم الواضح - علماً أنه يميل إلى هذا الاتجاه - وأن الحزب الشيوعي الفرنسي قد شهد تطوراً في الاتجاه المعاكس، فهذا لا يغير شيئاً من واقع العملية المذكورة في الأمكنة التي قطعت فيها أشواطاً بعيدة لا عودة عنها. ونظراً لطبيعة الأحزاب الشيوعية الأوروبية ووظيفتها الاجتماعية فإنها لن تخضع لأي انضباط أعمى.

والآن بعد أن أصبحت صورة الاتحاد السوفييتي أقل إثارة للنفور بالنسبة للطلعية العمالية، وبشكل خاص للمثقفين اليساريين، مما كانت عليه خلال حقبة بريجنيف واندروبوف، فإن الأحداث هي التي ستحكم على صحة هذا التفسير للشيوعية الأوروبية أو عدم صحته. وبرأينا، وعلى الرغم من الجهود المعلنة لفريق غورباتشيف، فإن الأحزاب الشيوعية المسماة شيوعية أوروبية لن تعود إلى الخطيرة.

لكن هل يبدل فريق غورباتشيف بالفعل جهوداً كبيرة في هذا الاتجاه؟ هذا ما ليس أكيداً على الإطلاق. إن أية وحدة فعلية «للمحركة الشيوعية العالمية»، تتمتع بحد أدنى من التماسك، ينبغي أن تُرسى على مشروع وعلى استراتيجية يجري تبنيها بشكل مشترك (نحن لا نتحدث عن «اتفاقات» شكلية محضة، على غلط «تم الاتفاق على القبول بنقاط الاختلاف العالقة»؛ فهذه «الاتفاقات» كانت قد أعلنت بداية نهاية حقبة بريجنيف).

والحال أن مثل هذا المشروع غير متوافر الآن. والتحليل الذي قدمناه حول التعزيز الجديد لمسار «التعايش السلمي المَعْتَق» الذي يتبعه فريق غورباتشيف - هذا إذا لم نتحدث عن خواء البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفييتي من حيث المنظور الطويل الأمد الخاص بالامبريالية والرأسمالية - يجعل من صياغة مشروع كهذا أمراً مستحيلًا.

فضلاً عن ذلك «ينبغي أن نأخذ بالاعتبار الانحدار العالمي للحركة الشيوعية. ويشكّل هذا الوضع بالنسبة للسياسة الخارجية السوفييتية، وكذلك بالنسبة للايديولوجية السوفييتية، عبئاً ثقيلاً منذ سنوات طويلة»⁽²⁸⁾ هذا ما كتبه ديف موراركا، أحد مستشاري غورباتشيف المقربين.

والأهم من ذلك، أن هذا الواقع أصبح غير منتج من وجهة نظر فريق غورباتشيف نفسه. فمنطق استراتيجية «التدويل» يفترض السعي إلى إعطاء الأولوية للتعاون مع القوى غير الشيوعية: حركة السلام والاشتراكية - الديمقراطية في أوروبا الرأسمالية؛ والبورجوازية «المعتدلة» في أمريكا اللاتينية؛ والطبقات المسيطرة «المعتدلة» في العالم العربي؛ والبورجوازية الهندية، الخ. هذا فضلاً عن أن أية أولوية تمنح للبحث عن قاسم مشترك مع جميع الأحزاب الشيوعية، بما فيها الأحزاب «الشيوعية الأوروبية» التي تمثل أقلية كبيرة داخل الحركة العمالية في بلدانها، سوف تصطدم بأهداف الكرملين متوسطة الأمد⁽²⁹⁾. ولم تبق لغورباتشيف أية مشروعات سياسية أخرى غير هذه المشروعات على المستوى الدولي⁽³⁰⁾.

لقد توقع الماركسيون الثوريون هذه الأمور منذ أمد بعيد، إذ نبهوا إلى أن التخلي عن المسار نحو الثورة العالمية، والغوص في مأزق «الاشتراكية في بلد واحد» سوف يؤديان إلى تحلّل الأممية الشيوعية في البداية، ومن ثم إلى تفكك ما يسمى «بالحركة الشيوعية العالمية». «فالاشتراكية في بلد واحد» لا بدّ أن تؤدي إلى «الاشتراكية في أي بلد». لكن بما أن أزمة الرأسمالية والامبريالية تستمر على أفضل وجه، وبما أن الواقع الاجتماعي والبؤس الاجتماعي

(28) ديف موراركا، غورباتشيف، ص. 390.

(29) «استقبلت المجلس الاستشاري للأممية الاشتراكية، الذي يديره كاليفي سورسا، والتقيتُ ويلي برانت، واغون باهر، وفيليب غونزاليس، وقادة اشتراكيين ديمقراطيين آخرين. وفي كل مرة كنا نلاحظ أن آراءنا حول الموضوعات الحيوية الخاصة بالأمن الدولي وبتنزع السلاح، متقاربة، لا بل واحدة» (م. غورباتشيف، اليرسترويكا، ص. 229).

(30) لقد أكد غورباتشيف، فضلاً عن ذلك، وبطريقة جافة، إبان خطابه بمناسبة الذكرى السبعين لثورة أكتوبر: «إن أيام الكومنترن، الكومنفورم، وحتى الكونفرنسات العالمية التي تتخذ قرارات تلزم المشاركين، قد ولّت».

أقوى من كل الخطط الاستراتيجية والتكتيكية التي تضعها البيروقراطيات، فإن ضغوطاً بالاتجاه المعاكس تُمارس على مختلف الأحزاب الشيوعية، هذا من دون الحديث عن المنظمات العمالية والثورية التي تحررت من الإصلاحية والستالينية أو لم تخضع لهما بالأصل.

وهذا ما يفسر التوترات التي عادت للبروز بين الحزب الشيوعي الكوبي والحزب الشيوعي السوفييتي. وهذه التوترات تتمحور اليوم على السجال الدائر حول التوجه الاقتصادي الذي ينبغي أن يُتبع ومستقبل المساعدة الاقتصادية لكوبا⁽³¹⁾. وتطول فضلاً عن ذلك مشكلات التوجه السياسي العالمي.

وهذا ما يفسر مطاولة الأزمة أحزاباً شيوعية في أميركا اللاتينية. وهذا ما يشير بأزمات مماثلة داخل الحركة الشيوعية والقومية الثورية في البلدان العربية والأفريقية. ولن تكون الأحزاب الشيوعية في أوروبا الرأسمالية بمنأى عن هذه الأزمات، وهذا ما يؤكد مثال الحزب الشيوعي الفرنسي. ذلك هو السبب الرئيسي الذي لا يجعل «أثر غورباتشيف» يشكل أساساً لإعادة بناء وحدة «الحركة الشيوعية العالمية».

إن التقارب بين غورباتشيف والاشتراكية - الديمقراطية الأوروبية يهدف قبل كل شيء إلى تحقيق غايات دبلوماسية وتجارية: الالتقاء حول سياسة نزع السلاح، وتنمية التبادل بين الشرق والغرب، والحوار الدائم حول سبل توسيع «الوفاق» في أوروبا، الخ، علماً بأن الالتقاء المذكور يهيم الطرفين على حدّ سواء.

لقد كانت معظم الأحزاب الاشتراكية - الديمقراطية حاضرة في كونفرانس موسكو الذي أشرنا إليه، باستثناء حزب العمال البريطاني والحزب الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا الشرقية، والأحزاب الشيوعية الإيبيرية. كما شارك فيه ممثلون رسميون عن الأحزاب الاشتراكية في فرنسا وإيطاليا والسويد والنمسا وهولندا وبلجيكا واليونان (باسوك) ومالطا، والنرويج والسويد والدانمارك وفنلندا، فضلاً عن حزب العمال الأيرلندي. وإذا لم يشارك الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني فلأنه الحزب الذي قام بالتحول الأكثر وضوحاً باتجاه «أوروبا الأخرى». فبعد أن كان يشكل لفترة طويلة الدعامة الأساسية لمعاداة الشيوعية

(31) و.ر. دانكان. «كاسترو وغورباتشيف» في *Problems of Communism*، 1986. وقد جرت مساجلة مفتوحة على صفحات المجلة السوفياتية الأزمنة الحديثة، العدد 33 و41، 1987، بين أحد الكتاب السوفييت والقيادي الكوبي كارلوس رفايل رودريغز، حول موضوع السياسة الاقتصادية.

ولمعادة السوفييات داخل الحركة العمالية الأوروبية، وبعد أن كان عميلًا للحلف الأطلسي في هذه الحركة، نراه الآن ينخرط في حوار دائم ومؤسس مع الحزب الديمقراطي الاشتراكي الموحد الألماني الشرقي، وهو حوار أدى إلى صياغة وثيقة مبدئية مشتركة⁽³²⁾.

يمكن قياس نجاحات ميخائيل غورباتشيف في مجال «العلاقات العامة» من خلال صيغ الإعجاب، لا بل التقريظ، التي يستخدمها العديد من القادة الاشتراكيين الديمقراطيين إزاء سيد الكرملين: «الرفيق الأمين العام! أيها الرفاق! يشرفني أن أمثل حزبي، الحزب الاشتراكي الفنلندي في بلجيكا، في احتفالات الذكرى السبعين لثورة أكتوبر الاشتراكية. لقد أثرت فينا بعمق المبادرات والأفكار التي عبر عنها الرفيق الأمين العام غورباتشيف. نتمنى له النجاحات الكبرى في الاتحاد السوفياتي كما على المستوى العالمي». (جوس. وينيكس، الحزب الاشتراكي البلجيكي). «الرفيق الأمين العام! تعرفون دون شك بأي اهتمام وأي تعاطف تتابع كل القوى التقدمية في أوروبا والعالم أجمع جهودكم، وفي طليعتها الأحزاب الاشتراكية، والاشتراكية - الديمقراطية والعمالية (لورا فينكاتو، الحزب الاشتراكي الإيطالي). «السيد الأمين العام، يتتبع الاشتراكيون الفرنسيون (...) باهتمام كبير التغييرات الجارية في الاتحاد السوفياتي، ويعتبرون أن هذه التغييرات تشكل أمراً واقعاً لا جدال فيه. لقد أصبحت هذه التغييرات ضرورية. هذا ما أكدته تحليلكم لتناقضات الستام السوفياتي، التي أدى تعمقها إلى كبح التطور في بلدكم شيئاً فشيئاً. ويقدر الاشتراكيون الفرنسيون الطابع الصحيح وبُعد الرؤية في هذا التحليل حق قدرهما، وهم يتفقون معكم في العديد من استنتاجاتكم»⁽³³⁾. (لويس لوينسيك، الأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي في مجال العلاقات الدولية).

والواقع أن ممثل الاشتراكية - الديمقراطية السويدية، وحده، هو الذي عبر عن اختلاف في المبادئ بين الإشتراكيين - الديمقراطيين و«الشيوعيين» في موسكو أو المقرين منها. لكنه هو الآخر حياً ببعض الكلمات المنفعلة «ثورة أكتوبر العظمى» - الثورة العظمى التي حاربتها الاشتراكية - الديمقراطية العالمية وأدانتها بضراوة، والتي، يجب ألا ننسى، أنها أطاحت بحكومة ائتلاف بمشاركة واسعة من الاشتراكيين الديمقراطيين.

Kultur des Streits. Die gemeinsame Erklärung Von SPD Und SED stellungnahmen (32) und Dokumente, Cologne, 1988.

(33) كل هذه الإستشهادات مستقاة من

Treffen der Vertreter Von Parteien Und Bewegungen, die an den Feierlichkeiten Zum 70. Jahrestag des Grossen Oktober teilnahmen, 2 Vol, APN - verlag, Moscow, 1988.

هل يعني ذلك أن زعماء الاشتراكية - الديمقراطية في أوروبا، وهم السياسيون المحنكون، قد وقعوا ضحية «سحر» ميخائيل غورباتشيف؟ ليس الأمر كذلك على الإطلاق. فالواقع أنهم يشعرون - وهم لا يشعرون عن عبث - بأن التاريخ قد انتقم لهم انتقاماً شديداً من ثورة أكتوبر، ومن البلشفية ومن تأسيس الأممية الشيوعية. إنهم يشعرون بأن «الواقعية» التي تنتصر اليوم في موسكو وبكين، بعد أن انتصرت في بلغراد وفي شارع بوتيفيه أوبسكور في روما، تقدم بعد مرور الزمن تبريراً تاريخياً للموقف الذي كانوا قد اتخذوه منذ عامي 1917 - 1918: إن الثورة الاشتراكية، وبناء مجتمع اشتراكي «حسب نموذج ماركس» هما أمران مستحيلان ومذمومان. فمن الآن وصاعداً سوف تتقاطع بشكل متنام سياسة المراحل الاشتراكية - الديمقراطية مع «التفكير الجديد» الغورباتشيفي. ومن الآن وصاعداً سوف يكون المستقبل للاشتراكية الديمقراطية. أما توجيه التحية إلى ثورة أكتوبر في هذا السياق السياسي الجديد، فهو مجرد عملية تمويه طقوسية: فموسكو تستحق بالفعل قداساً.

ومع العلم أن كشف الحساب المؤقت لسياسة غورباتشيف الخارجية وكشف حساب «أثر غورباتشيف» في الحركة العمالية والحركة العالمية المعادية للامبريالية متناقضان بعمق. لا ينبغي الاستهانة بالآثار السلبية للمفاعيل السياسية التي ستمارسها الأيديولوجية الغورباتشيفية حول التوافق الطبقي، والتي لا تني تتعمم، داخل الحركة العمالية العالمية. إنها تصب المياه من دون توقف في طاحونة الهجمة الأيديولوجية اليمينية داخل هذه الحركة، والتي تُستوحي مباشرة من الهجمة البورجوازية الليبرالية - الجديدة المحافظة⁽³⁴⁾. إن الآثار الموضوعية للخيبات المحتملة للحركات الجماهيرية الثورية أو السابقة للثورة التي يوحى بها الغورباتشيفيون تذهب بالاتجاه نفسه.

غير أن النتائج الموضوعية «للغورباتشيفية» داخل الحركة العمالية العالمية لا تقف أبداً عند حدود هذه الآثار السلبية. إن إعادة الاعتبار للاتحاد السوفياتي وبالتالي لثورة أكتوبر؛ والضربات الموجهة إلى المعاداة للشيوعية؛ وطرح شرعية التحالف مع الامبريالية على بساط البحث، والمجال الذي فُتح بشكل أوسع أمام المبادرات السياسية المستقلة للحركة العمالية الأوروبية (وغداً بالطبع لليابانية والكندية) على الصعيد الدولي؛ واستقلالية القوى الجديدة والتقدمية

(34) إن المؤتمر الأخير لثقافات عمال المناجم البريطانيين، إتهم نيل كينوك القيادي اليساري آرثور سكارجيل بالتملق بـ«الاقتصاد الموجه» في حين أن موسكو تدير ظهرها نهائياً لهذا الخيار. ولم يتردد الزعيم الجديد للحزب الشيوعي المجري غروسك في التعبير علناً عن إعجابه بالسيدة تاتشر ودعمه لها، حين أبدت الشجاعة السياسية الضرورية لاتخاذ إجراءات غير شعبية، لكن ضرورية، من أجل تثبيت الاقتصاد...

داخل الحركة العمالية العالمية التي تتعزز أكثر فأكثر، مثل حزب العمل البرازيلي والمؤتمر الوطني الافريقي في جنوب - أفريقيا، والتي يمكن أن تؤدي إلى رفض الخضوع للنصائح التوافقية للكرملين؛ كل هذا سيكون إيجابياً إلى حد كبير من وجهة نظر مصالح البروليتاريا العالمية.

وتبدو محصلة هذه الميول المتناقضة أكثر ما تبدو في أوروبا الشرقية. وإذا ما أصبح أي تدخل عسكري سوفياتي مستحيلاً في أوروبا الشرقية على امتداد مرحلة كاملة، بفعل ضغط الرأي العام التقدمي داخل الاتحاد السوفياتي أكثر منه بفعل التوجهات الغورباتشيفية فإن إمكانية جديدة سوف تفتح أمام المبادرات الاشتراكية المستقلة الواسعة في هذا الجزء من القارة القديمة، بما في ذلك إعادة توحيد ألمانيا من دون إلغاء الملكية الجماعية للمصانع والبنوك في ألمانيا الشرقية. ويمكن أن ينتج هذا الوضع دينامية طبقية جديدة للقارة بأكملها⁽³⁵⁾.

وتعيش كل القوى المحافظة في العالم، بدءاً بالقوى الامبريالية، حالة رعب من أي منظور مماثل. وهي ترى أن وجود القوات السوفياتية في أوروبا الشرقية يشكل خطراً أقل بالنسبة إلى «زعزعة الاستقرار» أو مخاطر «الفوضوية»، أي قياساً إلى تحركات الطبقة العاملة التي يصعب التحكم بها⁽³⁶⁾. ويحذو الاصلاحيون وأصحاب نظرية المراحل حذوهم⁽³⁷⁾، وأحياناً

(35) لقد فهم أحد ممثلي «ميثاق 77» في تشيكوسلوفاكيا، الأكثر ذكاء، جيري دانتسيير، هذا الأمر ووضع بعض المقترحات الهامة بهذا الصدد (Labour Focus on Eastern Europe، نيسان/أبريل 1988) غير أنه هو نفسه يشعر بضرورة الإشارة إلى أنه ينبغي ألا تكون لهذه المبادرات «تأثيرات مخلة بالاستقرار». كيف بحق الشياطين نستطيع تغيير النظام في الشرق كما في الغرب من دون «الإخلال باستقرار» الأنظمة القائمة؟ هذا ما يذكرنا بتعريف كورت توشولسكي الرائع للنزعة التوفيقية الاشتراكية: «اغسلوا بشرتكم، لكن حاذروا أن تبللوهما» («Wasch den Pelz doch mach ihn nur nicht nass»). ويقدر المنشق المجري جورج كوزنراد هو الآخر، وهو معادي للسوفيات بعمق، مع ذلك، أن المنظور «الواقعي» الوحيد سيكون «معسكراً سوفياتياً» أكثر تساهلاً (أنظر. كارين داويشا، Eastern Europe، غورباتشيف والإصلاح، ص. 211).

(36) من المفترض أن نشير إلى أن البورجوازية العالمية قلقة جداً من موضوع الوضع السابق للثورة الذي يظهر في بلدان عديدة في أوروبا الشرقية، خوفاً من آثاره «مخلة بالاستقرار» في أوروبا كلها. وتستنتج النشرة الأسبوعية لصحيفة الغارديان، في 29 أيار/مايو 1988، «إن الغرب متحفظ أيضاً على لعب دور قائد الأوركسترا في الإصلاحات السياسية الجارية في أوروبا الشرقية». وتجازيه البيروقراطية السوفياتية على ذلك. وهذا نص معبر للصحافية الأمريكية فلورا لويس: «خلال الكونغرس [السني لمعهد دراسات جمهورية ألمانيا الديمقراطية] تحدث مندوب السوفياتي بحزم عن ضرورة إتخاذ «إجراءات خاصة» للمحافظة على وجود الأميركيين في أوروبا؛ وعن أهمية توطيد قوة الولايات المتحدة الأميركية في القارة القديمة، حتى تظل مسؤولة عن المحافظة على السلام (كذا) في هذه المنطقة (...). وقال أحد الألمان الغربيين النافذين، «لقد اعتقدت دائماً أن موسكو تظن أن أفضل وضع هو وجود قوات سوفياتية في أوروبا الغربية، غير أن أفضل حل بديل (Second best) هو أن يظل الأميركيون هناك». وأجابه الروسي =

بحجج تقرب من الهذر. وهكذا، فإن ربيع براغ جديد، لا بل انفجاراً على نمط «التضامن»، يصبح «غلاً بالاستقرار» و«خطيراً» بالرغم من استحالة التدخل العسكري السوفيّاتي، علماً أنه كان جرى تقييدهما وتشجيعهما عندما كان هذا التدخل يبدو أمراً محتوماً.

غير أن مستقبل الثورة - السياسية في أوروبا الشرقية؛ والاجتماعية في أوروبا الغربية - لا يتوقف على الحسابات المعقّدة ولا على المشاريع الاستراتيجية ولا على المخاوف الوجودية لهذا الحزب أو تلك المجموعة من المؤدّجين والسياسيين، مهما بدوا عليه من قوة. إنه يتوقف بشكل أساسي على عمق التناقضات القائمة بالفعل والتي تمزق المجتمعات، بغض النظر عن الأوصاف التي تطلق عليها هذه الأزمات، وعلى اتساع التحركات الناجمة عن هذا الرفض. لهذا، وبالرغم من جميع التقاطعات التدريجية، وبالرغم من جميع النوايا الغورباتشيفية، فإن تأثيرات الغلاسنوست على جماهير الاتحاد السوفيّاتي وأوروبا الشرقية، وفيما بعد على أوروبا الغربية، تعزّز الثورة، موضوعياً، عوضاً عن أن تحبطها.

«إن أفضل وضع بديل (The Second best) هو أيضاً أفضل وضع» (نيويورك تايمز/ أنترناشيونال هيرالد تريبيون، 13 حزيران/يونيو 1988).

(37) أنظر بوجه خاص التوجه الإصلاحية - التوفيقي لباسيك كورون ولبش فاليسا إزاء التظاهرات الجماهيرية الجديدة في بولندا. ويدافع إغون باهر، الملهم «الفعل» لمجلة أوستبوليتيك الناطقة باسم الحزب الاشتراكي الديموقراطي، ومديرها، بوضوح عن الأطروحة القائلة بأن التحولات في أوروبا الشرقية غير ممكنة من دون موافقة الاتحاد السوفيّاتي: «التحول يفترض الاستقرار» (إغون باهر، Für eine neue Ostpolitik يبدو هذا «الديالكتيك» جريئاً، هذا أقل ما يمكن قوله.

الفصل التاسع

لا وجود لجواب متكامل على الازمة الايدولوجية - الاخلاقية

قد تكون البيريسترويكا بمثابة الإجابة على الازمة الاقتصادية. كما أن الغلاسنوسست محاولة تُبذل في سبيل تحطّي الازمة السياسية. لكننا لا نجد حتى الآن أية محاولة من أجل بلورة إجابة متكاملة على الازمة الايدولوجية الاخلاقية التي تعصف بالاتحاد السوفياتي. أما البرهان الساطع على ذلك فيتجلّى في عجز جماعة غورباتشيف عن المضي في عملية تصفية الستالينية حتى نهايتها.

والواقع أن هذه الازمة خطيرة جداً. فهي تلخص بمعنى من المعاني كل الازمة المخصوصة التي يعانيتها الستام والتي يعيشها الاتحاد السوفياتي اليوم. والجددير بالذكر أن قادة البيروقراطية ممن هم أصفى ذهنأ وأوضح رؤية من أقرانهم يعون هذه المسألة كل الوعي. على الرغم من أنهم يشعرون بضرورة الإتيان على ذكرها والاستشهاد بها بطريقة متناقضة، وبصورة غير مباشرة في كثير من الأحيان.

لقد أكد ديف موراركا على أن مواقف ميخائيل غورباتشيف إنما تصدر عن قناعة عميقة مفادها «أنه لن يكون من الممكن تجديد المجتمع، - في حال الخلوص إلى ضرورة هذا التجديد - إلا عن طريق الحزب. وإن التوصل إلى ذلك يقتضي إعادة تحديد مناقية الحزب من جديد»⁽¹⁾. أمر ممكن، ولكن من ذا الذي يستطيع الوقوف على حقيقة نوايا رجل مضطر بحكم كونه مسؤولاً سياسياً إلى التحلي بمزايا خارقة من حيث الرياء والمناورة؟ لذا إن المرء لا يستطيع أن يشق، والحالة هذه، إلا بأقواله وأفعاله، تاركاً مهمة تحديد الدوافع «الأخيرة» - في حال وجودها - لجهود المؤرخين المقبلين.

(1) ديف موراركا، غورباتشيف، ص. 192.

صحيح إن غورباتشيف كان قد قال منذ عام 1985، في الخطاب الذي ألقاه في تجموعان: «ينبغي أن ندرك أن ثمة مرحلة جديدة قد بدأت، وإن لا مفر من عملية إعادة البناء على الصعيد النفسي. ومهما يكن من أمر، فإن إعادة البناء تبدأ دائماً بإعادة بناء عقلية الناس»⁽²⁾.

هذا كلام غامض كل الغموض، ويعيد كل البعد عن تحديد المناقبة الشيوعية الجديدة. إنه، هو الآخر، محاولة - خرقاء - للتهرب من المسؤوليات الحقيقية. إذ يبدو من ظاهر هذا الكلام أن الناس بأسرهم هم الذين ينبغي أن يغيروا عقليتهم، في حين أن هؤلاء الناس ليسوا مسؤولين أبداً عن المآزق الذي عمل الحكام على زج الاتحاد السوفياتي فيه.

وصحيح إن تشخيص الداء قد تطوّر بين عام وآخر، أو أن غورباتشيف - إذا شئنا أن نأخذ بأكثر الأقاويل تفاؤلاً - لم يكشف أوراقه إلا تباعاً.

ففي المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، والذي جرى الإعداد له قبل أن يصبح البريغمينقيون أقلية على الأصعدة القيادية، كانت المواقف التي جرى الدفاع عنها تشكو من ارتباك واضح. ولم يتردد غورباتشيف آنذاك في القول: «لقد بنتنا نشهد ولادة نمط حياتي جديد يقوم على مبادئ العدالة الاشتراكية حيث لا ظالم ولا مظلوم. ولا مستغل ولا مستغل، وحيث السلطة كلها بيد الشعب. أما الخصائص المميزة لهذا النمط الحياتي فهي المشاركة الجماعية، والتعاون الأخوي المتبادل، وانتصار أفكار الحرية، واضطلاع كل فرد من أفراد المجتمع بحقوقه وواجباته على السواء، والحفاظ على الكرامة الشخصية، والاحترام الفعلي للعلاقات الإنسانية»⁽³⁾.

تكاد كل كلمة من كلمات هذا القول تكون إما نصف حقيقة، وبالتالي نصف كذبة، وإما كذبة كاملة. إذ كيف يجوز الكلام عن عدالة اشتراكية عندما تتبين لنا ظاهرات الفقر التي أشرنا إليها في الفصلين الأول والثاني من هذا الكتاب؟ وكيف يجوز القول بعدم وجود ظالم أو مظلوم بعد كل الذي رأيناه في الفصل الثاني؟ وهل تكون السلطة كلها بيد الشعب عندما لا يكون هذا الشعب قادراً ولو على انتخاب من يشاء من أعضاء الهيئات التمثيلية التي ما زالت تُسمى، بكل صفاقة، «سوفياتات» على الرغم من إنها لا تملك أية سلطة تفريرية

(2) نشرة فرميا، 6 أيلول/سبتمبر 1985، وارد في كتاب ديف موراركا، غورباتشيف، ص. 212.

(3) ميخائيل غورباتشيف، التقرير السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في المؤتمر السابع والعشرون للحزب، ص. 8.

سواء على صعيد الخط السياسي أو على صعيد الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ وهل يصحّ الكلام عن تعاون أخوي متبادل عندما يستحيل الحصول، في معظم الأحيان، على العناية الطبية أو على الأدوية اللازمة لآ مقابل الرشوة؟⁽⁴⁾، وكيف يتحدث غورباتشيف عن انتصار الحرية في الوقت الذي يعتمد فيه هو بالذات إلى تبرير الرقابة⁽⁵⁾، وفي الوقت الذي ما زال فيه العديد من الأشخاص السليمي العقل يُحتجزون في المصحّات العقلية بحجة العمل على «معالجتهم» من أفكارهم التي لا تمتثل للواقع وتنصاع له.

لكن غورباتشيف نفسه كان قد اعترف في هذا التقرير نفسه⁽⁶⁾ «بأننا إذا بدأت تراودنا عقلية الملكية الخاصة، وأخذت تظهر لدينا أمارات الإتكالية والتعادية، فلأن ثمة خللاً ما في اختيارنا للسبل والوسائل، مما يقتضي انصرافنا إلى معالجة هذا الخلل». (ص، 57). «فينبغي لنا أن نعلم اليوم أن تراخي قبضة الرقابة قد أدى - بالإضافة إلى أسباب أخرى - إلى بروز بعض الناس الذين يُعربون إعراباً واضحاً عن رغبتهم بالتملك وعن تهاونهم بالمصالح العامة» (ص، 59). «إننا نعرب بحق عن استنكارنا لكل هذه المساوئ، وعن امتعاضنا من كل المسؤولين عن حدوثها، ممن يتهاونون في واجباتهم ولا يكثرثون بمصالح المجتمع: أعني المتهاونين والخاملين ومدبّجي الرسائل المغفلة والمستفيدين منها وأصحاب الدواوين ومختلسي الأموال» (ص، 101). «إن على الحزب أن يعلن حرباً ضروساً على البيروقراطية. كان لينين يرى أن هذه المعركة تتخذ أهمية بالغة في الأوقات الحرجة، أي عندما نكون في صدد الانتقال من سستام تسيير إلى آخر، ويكون من المفترض بنا أن نراعي أقصى حدود الفعالية والتسريع والحيوية. إن البيروقراطية تشكل اليوم عائقاً كبيراً في وجه مسيرتنا نحو أداء مهمتنا الكبرى، أي نحو تسريع نمو البلاد اجتماعياً واقتصادياً والقيام بما يقتضيه ذلك من تعديلات جذرية في

(4) أنظر بوجه خاص «قصة كسر في الدراع» للكاتب بوريس موهايف، في عدد خاص من الأزمّة الحديثة. «الاتحاد السوفياتي في ظل الشفافية»، ص. 153 وما يليها. لقد نشر هذا المقال في ليتيراتورنايا غازيتا في العام 1984.

(5) لقد دافع غورباتشيف علناً وبسخريّة لاذعة عن الرقابة في المقابلة التي أجراها مع الأومانيثيه، مستخدماً حججاً جذرية بالرجعيين البورجوازيين (أنظر ردنا في انبركور، العدد 31 216 آذار/مارس 1986). وقد أجابه كاتب السيناريو رونالد بيكوف، متحدثاً إلى الصحافي الفرنسي أيفناسيورامونيت، بطريقة غير مباشرة في حديثه عن الرقابة: «إنها فضيحة دائمة، وكما يحدث في الغالب عندما يتعلق الأمر بالرقابة تُرتكب سخافات فاضحة. مثلاً لقد مُنع فيلمي التلغرام من العرض في الصالات فيما عرضته التلفزة أربع مرات وشاهده البلد بأكمله. إنها عصابة من الأشخاص الحق، وزمرة صغيرة من البيروقراطيين تلك التي تعتقد أن الحقيقة يمكن أن تُعرب المواطنين، وإن الضحالة والبشاعة والابتذال تمتلك الحقوق المدنية، وأن المهبة، والأحرى العبقرية، هما أمران خطيران» (لوموند دبلوماسيك، تموز/يوليو 1987).

(6) الاستشهادات التالية جميعها مستقاة من ميخائيل غورباتشيف، التقرير السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في المؤتمر السابع والعشرين للحزب.

الإزالة الاقتصادية. وهذه مسألة لا تخلو من أسباب الهم والقلق، فضلاً عن أنها تستدعي نتائج مرتبة عليها. فمن الهم أن نعلم أن مساوئ البيروقراطية إنما تستشري حيث تنعدم الفعالية وتُفقد المعلومات وتغيب رقابة القاعدة وتتراخي المسؤولية حيال المهام المنوطة بالمسؤولين» (ص، 107) «وقد نرى في الممارسة أن الشيوعية الدؤوبة كثيراً ما تتراجع أمام الحملات المصطنعة التي تخلق هوة بين المواقف الدعائية وشؤون الحياة مما ينعكس سلباً على المناخ الاجتماعي. وكثيراً ما نجد أن حدة التناقضات الفعلية كانت موضع التجاهل، فضلاً عن غياب الرؤية الواقعية التي تمكّنتنا من تقدير الأمور تقديرًا سليماً في مجال الاقتصاد وفي مجال المجتمع وفي غير ذلك من المجالات» (ص، 111 - 112).

غير أن ميخائيل غورباتشيف ينتقل بعد الإشارة إلى هذه التناقضات الصارخة إلى القول ببرود: «ينبغي على الناس أن يدركوا ويشعروا دائماً (كدا) بالحقيقة العميقة التي تحكم ايدولوجيتنا (...)». فمن الهم أن ننظم العمل ونوزع الخيرات (...) بحيث يتسنى لكل سوفياتي أن يؤمن إيماناً راسخاً بمثلنا وقيمنا» (ص، 111). فلا يسع المرء إلا أن يتساءل عما إذا كان الرجل ساذجاً أم في غاية الخبث.

بعد ذلك بعام واحد راح ميخائيل غورباتشيف يمضي أشواطاً أبعد في الكشف عن أبعاد الفتور المعنوي. فوقف يقول أمام مؤتمر النقابات: «إننا نسعى اليوم إلى تغيير وضع المجتمع تغييراً جذرياً، إذ أننا لم نعد نرضى بأن نعيش كما درجنا على العيش، ولا بأن نشغل كما درجنا على الشغل» (البرافدا، 26 شباط/فبراير 1987). وكيف ذلك؟ إن لا نشغل | كما درجنا على الشغل وإن لا نعيش كما درجنا على العيش، بينما كنا نسمع منذ عام إنه لم يعد ثمة ظالمون ولا مظلومون، ولا مستغلون ولا مستغلون، وبينما كانت قد انتصرت على حدّ علمنا «المشاركة الجماعية والتعاون الأخوي المتبادل»؟ ثم يتابع غورباتشيف على المنوال نفسه فيتحدث عن «الامتعاض المشروع الذي يشعر به الشغيلة حيال تصرفات هؤلاء القادة (...)» الذين يسمحون لأنفسهم بأن يشتطوا بسلطاتهم وبأن يُحمدوا أنفاس الفكر النقدي وأن يجمعوا الثروات ويغتتوا» (المصدر إياه).

ثم أن أحد المثقفين الغورباتشيفيين البارزين، الكاتب الكسندر لوفيكوف، ينبري بدوره إلى المزايدة على أقوال المعلم. فيدعو إلى «بناء مجتمع لا مجال فيه للتلاعب بالجرادات الإحصائية، ولا لاختلاس الأموال، ولا لتبذير مال الشعب. مجتمع لا كسل فيه، ولا استهبال في تسير الأمور، ولا كذب ونفاق، ولا تلك العادة المشينة التي تجعل منتوجاتنا من النخب الشافي، كما تجعلها سريعة الاهتلاك وسيئة الاستعمال» (أنباء موسكو، أول شباط/فبراير 1987).

ولكن كيف يتسنى لمجتمع يسود فيه التلاعب بالإحصاءات، واختلاس الأموال، وتبذير ممتلكات الشعب، أن يكون مجتمعاً مرتفع المعنويات؟ أثره مجتمعاً مرتفع المعنويات هذا المجتمع الذي تحوّل فيه الكذب والدجل إلى مؤسسة رسمية؟ وهل من الممكن أن تكون «الحقيقة العميقة التي تحكم ايدىولوجيتنا» واضحة على الدوام في مجتمع تستشري فيه التفاوتات الاجتماعية بلا خجل ولا حياء، ويتهاك فيه القادة على جمع الثروات، وتزايد فيه أعداد أصحاب الملايين وأولاد الذوات والمحلات والمدارس وأجنحة المستشفيات «المخصصة» لذوي الامتيازات؟⁷

أفلا يجدر بنا أن نقرب معادلة غورباتشيف الشعائرية رأساً على عقب وأن نشدد على أن التفاوتات الاجتماعية الماثلة أمام الأعين والواضحة لجميع أبناء الاتحاد السوفياتي قد أقنعت الأكثرية الساحقة من الشغيلة والشبان بأنهم يعيشون في مجتمع يفتقد للمعنويات المتناسكة، وأن طابع الدجل الذي يطغى على الايدىولوجيا الرسمية في هذا المجتمع أمر واضح ومعروف ومؤيد ملايين المرات عبر الطريقة التي يُنظّم بموجبها العمل وتُوزع الخيرات؟

إن البورجوازية تستفيد أياً استفادة من الأزمة المعنوية - الايدىولوجية التي يعيشها الاتحاد السوفياتي. يشهد على ذلك هذا النص الذي كتبه أحد المعلقين الرجعيين في صحيفة صنداي تايمز البريطانية (2 آب/ اغسطس 1987): «لقد كان لينين وتروتسكي يؤمنان بالمذهب الحقير الذي كانا يناديان به. وقد سار البلاشفة القدماء على خطاهما وآمنوا به مثلها. فمهما يكن من أمر هؤلاء المتعصبين المخلصين ومن أمر استقامتهم على الصعيد الشخصي، فقد كان لدينا كل الحق بأن نتخوف منهم (...). غير أنني أشعر بقسط أكبر من الإطمئنان عندما أتطلع اليوم إلى هذه الذرية الجديدة من السوفيات الخبثاء. لا لأنني فقدت

(7) «لقد ذهبت في العام 1984 إلى موسكو كسائح عادي سعياً وراء إجابات، وعام 1985 ذهبت مجدداً إلى لينينغراد وتبيليسي وسوخومي وموسكو (...). وما شاهدته هناك كان شديد الاختلاف عما وجدته في رحلتي الأولى عام 1970 خلال حقبة بريجنيف. لقد إتسعت التفاوتات الاجتماعية إلى حد لا مثيل له في السابق وظهرت بوضوح للعيان، وبعلائية. كنت أسمع للمرة الأولى عن الـ «Bogatyé Lioudi» - رجال أغنياء - بل من أصحاب الملايين، كما لو أن وجودهم في بلاد السوفيات أمر طبيعي، شبه ضروري. وقد جاء من شرح لي، بشكل جد طبيعي، إن أبناء الأغنياء يدعون «الأطفال المذهبون» («Zolotyé dietky») فيما يدعى أبناء غير الأغنياء «الفران الرمادية» («Sieryié kryssy»). وكان لكل من المجموعتين محلات بيع أسطوانات مختلفة وبشكل خاص مستقبل مختلف محدد مسبقاً (ك.س. كارول «تقديم» العدد الخاص من الأزمة الحديثة، «الاتحاد السوفياتي في ظل الشفافية»، ص. 14) وتشير فرجينى كولودون (جيل غورباتشيف، ص. 239 - 240) إلى أن آباء «النشبية المذهبة» حاولوا إعفاء هذه النشبية من الذهاب إلى أفغانستان، لا بل من الخدمة العسكرية.

نظرتي الواقعية للأمور بحيث بت أفترض أنهم سيعملون على بعث الديمقراطية في الاتحاد السوفيياتي (. . .) لا . بل لأن خبثهم مدعاة للتسلية والتلهي (. . .) فالطاقم الحاكم وأعدائه الكثيرون ما عادوا يؤمنون بأن الماركسية اللينينية نظرية معصومة عن الخطأ . بل ربما كان الكثيرون منهم لا يؤمنون بأي منوع من منوعات الاشتراكية بعد أن خابت آمالهم كلياً من جراء نتائج التجربة التي كانت تسير بهذا الاتجاه . (. . .) وربما كانت النخبة المذكورة قد تشكلت منذ زمن طويل من بعض الأعضاء النافذين في الحزب الشيوعي ممن يتصفون بالفطنة والرياء . لكننا لم نكن نشهد في ذلك الحين اعترافاً علنياً بهذه الحقيقة المطمئنة . أما الآن وقد تبين لنا هذا الاعتراف ، فإننا بتنا نعلم طبيعة اللعبة التي يلعبونها . فهم يريدون البقاء في الحكم ويريدون الاحتفاظ بالحزب الشيوعي بوصفه المنبر الوحيد للنقاش السياسي والتغيير المؤسساتي . أما نحن فإننا نستطيع أن نتعاش مع هدف من هذا النوع . فالواقع إن بوسعنا أن ننظر بعزاء كبير إلى غاياتهم وآفاقهم المحدودة [خط التشديد لنا] على الرغم من إنها لا تخلو من المكر .

■ الخيبة والتواكل .

لكن ما هو أخطر بكثير هو هذه الآفات التي لم يستطع غورباتشيف أن يتخطاها حتى الآن . وهي تتمثل في مشاعر الخيبة والإحباط التاريخي والنفور من السياسة في صلب الطبقة العاملة السوفيياتية .

لقد لحص أحد العمال الشيوعيين من مدينة منسك أسباب نفور الطبقة العاملة السوفيياتية من السياسة ، وكان تلخيصه موقفاً للغاية : «إنني أرى أن الضرر الرئيسي الذي ألحقته بنا هذه المرحلة يكمن في ما أشاعته من استهانة بالعامل ومن عدم اهتمام به . فقد شاع القول خلال السنوات الأخيرة عندنا بأن العمل سيكون على رأس الأمور الملحة ، إن لم يكن اليوم فغداً ، في حين أن الاهتمام بحياة العامل وبأفكاره ورغباته وتطلعاته لم يكن إلا اهتماماً ضئيلاً جداً . (. . .) إن العامل قد يذهب إلى حدّ تقديم التضحيات في سبيل القضية العامة شرط أن يقتنع بأن هذه التضحيات لا غنى عنها بالفعل . لكنه إذا لاحظ أنها لا تعدو كرهاً ثمناً يدفع لقاء عجز فلان أو لقاء انعدام الضمير المهني عند فلان ، أو لقاء تقاعس فلان وتهاونه ، فإن العامل يعمد عندئذ إلى التباطؤ في وتيرة عمله حتى ولو كان هذا العمل من صلب التزاماته المباشرة . إن الموقف السلبي تجاه العمل ، وهو موقف أخذ يتعمم في الآونة الأخيرة يوماً بعد يوم ، إنما هو نوع من «الإضراب» ، نوع من الرد الطبيعي على

البيروقراطية، وعلى القسوة بل والفظاظة التي يُعامل بها أولئك الذين ينتجون كل ثروات المجتمع المادية. إن العامل يُقابل الإهمال بالإهمال. وقد ترسخ هذا الإهمال رسوخاً عميقاً في حياتنا بحيث إنه لم يعد يستحوذ على بعض الأشخاص فقط، بل أخذ يتمكن من جماعات بكاملها من الشغيلة».

ثم يُنهي العامل المذكور تشخيصه بنداء واضح من أجل اعتناء العدالة والمساواة والديموقراطية المبنية جميعاً على الفكر النقدي: «قد يُقال لي إن هذه الأمور ليست ألا تفاهات وترهات. وإن المهم هو شيء آخر. فالمهم هو التقدم التقني والتمويل الذاتي وإشاعة الديمقراطية، إلخ. حسناً، موافق. ولكن ما دام ليس هناك عدالة، عدالة بسيطة في مجال توزيع الخيرات، وما دام الذي لا يشتغل يظل يجد ما يأكله عندما يجوع، فإني أرى أنه لن يتغير أي شيء. إن الوساطات والمضاربات وانعدام المساواة في الحقوق أمور تجعل العامل البسيط يشعر بالمدلة والهوان. والحال أن الإنسان الدليل والمطعون في كرامته لا بد أن يكون شغليلاً سيئاً. فهو لن يؤمن على الإطلاق بأنه يشتغل فعلاً من أجل نفسه. (...) لا يمكن أن يكون هناك شغل بالمعنى الفعلي، أو مواطن حقيقي، إلا إذا كان هذا الشغل محترماً لنفسه ومحترماً من قبل الآخرين. لأنني مقتنع بأن الاشتراكية الحقيقية هي عبارة عن مجتمع يستطيع الناس فيه أن يفكروا بصورة مستقلة»⁽⁸⁾.

إن هذه المشاعر ما زالت موجودة على الرغم من مضي أربع سنوات على سياسة الغلاسنوست، وذلك لسبب بسيط هو أن الواقع اليومي لم يطرأ عليه أي تغيير، وأن الطبقة العاملة ما زالت تلمس استمرار الظلم وانعدام المساواة في المجتمع كل يوم.

وقد اضطر ميخائيل غورباتشيف، بناء على ذلك، إلى المضي أشواطاً في وصف الداء. فهو يقول في كتابه: «لقد كانت الدعايات المروّجة لجميع أنواع الإنجازات - من وهمية أو فعلية - تغطي على كل شيء. كما كان هناك تشجيع للتزلف والاستسلام، وتجاهل لحاجات الجمهور وآرائه من الشغيلة والسكان بوجه عام. (...) إلى ذلك فقد كانت هناك اتجاهات سلبية مشابهة تمس الثقافة والفنون والصحافة، فضلاً عن طرائق التعليم والتنطبيب، وهي مجالات كانت قد بدأت تصبح مرتعاً لأحط أنواع السطحية والشكلية والتملق، بحيث أن الرغبة في التوصل إلى وضع «لا يعاني من المشكلات» كان يفترض العودة إلى سياسة العصا. وقد نشأت هوة عميقة بين الأقوال والأفعال، مما أدى إلى تزايد سلبية المواطنين وتناقص

(8) إنباء موسكو، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1987.

ثقتهم بالشعارات المطروحة. فكان من الطبيعي جداً أن يؤول هذا الوضع إلى انعدام المصداقية: فصار كل ما يعلن عنه من فوق المنابر ويكتب عنه في الصحف والكتب مدعاة للشك والحذر⁽⁹⁾. لقد تدهورت المعنويات لدى عموم المواطنين. (...) بالمقابل أخذت تستشري ظاهرات الإدمان على الكحول والإقبال على المخدرات والإجرام. ثم كان اقتحام الأنماط المحنطة من بعض الثقافات الجماهيرية الغربية عنا، مما أدى إلى تفاقم سوقية الأذواق وابتدائها وإلى إدقاع الايديولوجيا وهجرانها⁽¹⁰⁾.

لا يسع المرء، في الواقع، أن يبلور تشخيصاً أشد قسوة ومرارة من هذا التشخيص للأزمة الأيديولوجية - المعنوية التي أحاقت بالاتحاد السوفياتي في العصر الستاليني وما بعد الستاليني. لكننا، هكذا، نصبح بعيدين جداً عن «النمط الحياتي الجديد» الذي يفترض أننا بتنا نشهد ولادته!

لا شك في أن النقد المنطقي المحض لهذه البلاغة الغورباتشيفية ولغياب الحلول الإيجابية من شأنه أن يكون نقداً ناقصاً. إذ ينبغي قبل كل شيء تفسير التضارب الصارخ الذي يقوم بين تماسك الخطاب الاقتصادي والسياسي من جهة، وبين تفكك الخطاب الايديولوجي من جهة أخرى.

إن هذا التضارب يُفسّر في النهاية بالمصالح الاجتماعية (المادية) للبيروقراطية التي يظل غورباتشيف واحداً من ممثليها. وهذه المصالح لا تحول أبداً دون اقتراح بعض الإصلاحات الاقتصادية والسياسية - حتى ولو كانت هذه الإصلاحات جذرية - وذلك من باب الحرص على تحسين سير السستام. لكنها تحول بالتأكيد دون الوصول إلى لبّ الأزمة الايديولوجية - المعنوية، لأن ذلك من شأنه أن يفضح طبيعة البيروقراطية ووظيفتها. ومن العيب، بالطبع، أن يسعى المرء إلى اقتراح الدواء الشافي ما لم يكن قد حدّد قبل ذلك طبيعة الداء.

لذا نجد غورباتشيف يكرّر للمرة الألف، وبصورة غمطية جداً، ذلك النهج الذي شاع في عهد ستالين، فيتحدث عن «البيروقراطية» وعن «البيروقراطية» وكأنها أمر واحد. إنه يجعل من ظاهرة التراتب الاجتماعي مسألة متوقفة على بعض العادات السيئة والتصرفات

(9) ازاء هذه الأحكام القاسية الصادرة عن القادة في الاتحاد السوفياتي، هذا دون ذكر أحكام العمال الذين أشرنا إليهم. فإن تأكيد سميث بأن الطابع الأمثالي للفرن والأدب «الاشتراكيين الواقعيين» يتلاءم مع أذواق لا بل مع حاجات أغلبية الجماهير يبدو ذرائعاً فظاً (ر.و. دايفيس، الاتحاد السوفياتي، ص. 157 - 158).

(10) ميخائيل غورباتشيف، البيروسترويك، ص. 24 - 25.

الحبيشة. فالقول بأن «البيروقراطية تشكل اليوم عائقاً كبيراً يعرقل مسيرتنا نحو حل (...)» مشكلة تسريع النمو» قول حافل بالدلالات والمغاضي. إذ إن البيروقراطية، عند غورباتشيف، ما هي إلا الروتين المعتاد والتباطؤ في أداء المهمات، وليست احتكار السلطة بيد نخبة من ذوي الامتيازات. وهكذا تترتب النتائج على المقدمات. فتصبح العلة قائمة في «تراخي الرقابة». وتصبح معالجة البيروقراطية قائمة، بالتالي، على تعزيز الرقابة... أي على زيادة عدد البيروقراطيين! لقد سبق لسثالين أن كان قدوة لغورباتشيف في هذا المجال عندما أنشأ مصلحة التفتيش العمالية والفلاحية منذ أيام لينين: فلنناضل بيروقراطياً، إذاً، ضد البيروقراطية.

فالدولة ينبغي أن تعيثُ فساداً. وأجهزتها ينبغي أن تعيثُ فساداً. والشرطة تعيثُ فساداً. أما «الانضباط» فينبغي أن يشتدَّ ويتعزَّز بفعل هذا الفساد كله. إن كل طبيعة غورباتشيف البيروقراطية - بصرف النظر عن أوجه شخصيته الأخرى - قد أعربت عن نفسها بشكل صارخ عبر هذا التوجُّه. إنها فلسفة البيروقراطية في أجل تعابيرها وأرفع مستوياتها.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن أوساط غورباتشيف قدّمت فيما بعد، وبناء على المنطق الداخلي لسياسة الغلاسنوست، تحليلات للبيروقراطية اتصفت بالمزيد من الدقة وأخضعت لمزيد من التعديل يوماً بعد يوم. وسيكون لنا عودة إلى هذه التحليلات في الفصل العاشر.

غير أن الكشف عن الجذور المادية للأزمة المعنوية - الأيديولوجية في الاتحاد السوفياتي أمر قد يكون يسيراً إذا نحن نظرنا إليه من الزاوية الماركسية. «ف عقلية الملكية الخاصة» والإتكالية والمحسوبية والرشوة والرغبة بجمع الثروات الخاصة، وكل هذه الآفات التي تعود إلى الظهور بانتظام على الرغم من كل التنبيهات الدعائية وكل المواعظ والإرشادات الرسمية، إنما تنجم في التحليل الأخير عن أن شؤون السوق والمال ما زالت في الاتحاد السوفياتي قائمة ومقيمة. بل إنها تتعزَّز عبر الكلام - حتى في خطاب غورباتشيف بالذات - عن «الحوافز المادية» وعن «النضال ضدّ التعادلية» وضدّ «المساواتية».

هكذا فإن كل هذه المواعظ الحسنة والنصائح الرشيدة ضد «عقلية الملكية الخاصة» تظل وستظل عديمة المفعول، بالنسبة للجماهير العريضة على الأقل، ما دامت هذه الجماهير تلاحظ كل يوم أن أولئك الذين يحصلون أموالاً أكثر من غيرهم ويتبوّون مراكز أرفع من غيرهم يعيشون بالتالي أفضل من غيرهم، ويستهلكون أكثر من غيرهم، بل ويتعاجلون بشكل أفضل، ويربّون أولادهم بشكل أفضل، ويتمتعون بأوقات فراغ وتسليه أطول، وينعمون

بحرية أرحب، خاصة في مجال التنقل، ويمتلكون نفوذاً سياسياً واقتصادياً أشد وأبقى.

والواقع أنه قد تم الاعتراف، بهذه الحقيقة الأساسية عن طريق برهان الخلف^(*)، وذلك في مقال غريب كتبته المواطنة پوپكوفا في مجلة نو في مير (أيار/مايو 1987). فالمواطنة المذكورة تستعيد في مقالها صيغة كنا قد دأبنا على استعمالها منذ سنوات، ومفادها أن الاقتصاد لا يسعه أن يكون «نصف» رأسمالي، مثلما أن المرأة لا يسعها أن تكون «نصف» حبل. لكن المواطنة پوپكوفا تشتط في تطبيق هذه الصيغة على الاقتصاد في مرحلة الانتقال وتخلص إلى القول: «فإما أن يكون لدينا اقتصاد سوق تحركه قوانين واضحة وغاشمة (...). وإما أن يكون لدينا اقتصاد اشتراكي مخطط مع ما يستتبع ذلك من حسنات (...). وسيئات (من عوز وتهاون) (كذا)». إن الكلام عن الاشتراكية بما هي عوز وتهاون دائمين أمر عسير الاستساغة حتى بالنسبة لأولئك الذين يشدهم حنين أيديولوجي نحو الستالينية.

فهل كان لينين تجميعياً سيئاً، ونحن لا ندرى، عندما تحمّس لتطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة (نيب) ودعا بالتالي إلى استحداث قطاع لاقتصاد السوق في الاتحاد السوفياتي؟ هذا بالإضافة إلى أن الأطروحة المذكورة مليئة بالخبث. فهي تتجاهل أن «اقتصاد السوق» كان موجوداً في عهد ستالين بقدر ما هو موجود اليوم، هذا إذا شئنا أن نضرب صفحاً عن «الحواجز المادية» وعن التفاوتات الحادة.

إننا لن نعالج هنا مسألة ما إذا كان الإلغاء الفوري أو السريع لأنماط السوق في مجتمع الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية أمراً غير قابل للتحقيق. كما أننا لن نعالج إلى أي حد أدت دكتاتورية البيروقراطية، وقرينها الاجتماعي الملازم لها الذي هو التفاوت الاجتماعي الصارخ، إلى استمرار أنماط السوق معززة ومشوهة في المجتمع وإلى استمرار دور المال هو الآخر بنفس التعزيز والتشويه. بل ينبغي لنا قبل كل شيء أن نشدد على التحليل العام الذي عمل الماركسيون - ابتداءً من لينين - على بلورته من حيث تأثير هذا الواقع على وعي الجماهير حتى ولو كانت هذه الجماهير تعتبر أن بقاء أصناف السوق أمراً لا مفرّ منه: «فنحن لا نستطيع أن ننكر المفعول الإحباطي الذي تُحدثه الرواتب المرتفعة سواءً على السلطة السوفياتية (...). أو على الجماهير العمالية (...). فإذا أخفينا عن الجماهير أن اجتذابنا للإختصاصيين البرجوازيين [ناهيك بالإختصاصيين الشيوعيين!] عن طريق الرواتب المرتفعة جداً هو ابتعاد

(*) برهان الخلف هو أضعف البراهين المنطقية حيث يستطيع المرء بواسطته أن يرفض فرضية ما نظراً للنتائج الخاصة المترتبة عليها، فيضطر إلى الأخذ بنقيضها دون أن يقدم القرائن الإيجابية التي تظهر صحة هذا النقيض (٠٢)

عن مبادئ كومونة باريس، فإن ذلك يعني النزول إلى مستوى السياسيين البرجوازيين ومضلي الجماهير⁽¹¹⁾.

إن البيروقراطية تخفي كل هذه الأمور عن الجماهير منذ خمسة وخمسين عاماً بالضبط، أي منذ أن شنت الستالينية حملتها على «المساواتية» و«التعادلية». وغورباتشيف بدوره ما زال مستمراً في إخفائها عن الجماهير. فاللجوء والحالة هذه إلى بطش السلطات القضائية يظل أمراً وارداً جداً.

لكن إبقاء هذه التناقضات بمنأى عن التحليل العلمي وعن الاعتراف الصريح والنبيل بها أمام الرأي العام يعني أن التوعية المطردة التي من شأنها أن تحد من آثارها السلبية ستظل أمراً مستحيلاً. ففي غياب الجهد الدؤوب الذي يبذل من أجل مكافحة التفاوتات القائمة في الحياة ومن أجل الدفاع، عن فضائل المساواة⁽¹²⁾، سواء في الممارسة العملية أو النظرية والدعوية، سيظل تأكل «القيم الاشتراكية» أمراً قائماً ومستمراً.

والأسوأ من ذلك أن البيريسترويكا تؤدي إلى تفاقم هذا الضيق الايديولوجي - المعنوي. على الأقل من حيث توسلها للعقلنة المذهبية. فعوضاً عن طرح اللجوء المتزايد إلى إولات السوق بوصفها تراجعاً لا مفر منه، أي بوصفها أهون الشرور، (تأ يعني أن لا مجال للمكابرة حول كونها شراً) نجدها تميل نحو تجميله وتبريره والتستر على ديناميته المتناقضة التي تضر، على المدى الطويل، المساواة الاجتماعية. وهكذا فهي تُشيد «بفضائل» التفاوت الاجتماعي أكثر من أي وقت مضى. أما الاستشهادات المتكررة والدائمة بليين فإنها لا بد أن تتسم بالعقم والخبث في نظر الذين يعلمون حقيقة المذهب اللينيني حول هذه المسألة.

إذ من ذا الذي يجرؤ اليوم، على الرغم من كل ما يقال عن الغلاسنوست، على اللجوء إلى الصحافة السوفياتية من أجل التذكير بهذه الفقرة من كتاب الدولة والثورة: «إن

(11) ف. إي. لينين، «المهام الملحة لسلطة السوفيات» في أعمال مختارة، جزئين، موسكو، 1946، الجزء الثاني، ص. 379.

(12) بدأ بعض الغورباتشيفيين، مقلدين لغة المحافظين الرجعيين الجدد في الغرب، بالحديث عن «الحسد» و«الغيرة» (envy, Neid) اللذان يحركان صغار الكسبة عندما يتقنون المداخيل العالية للأثرياء ويعترضون على النضال ضد التعادلية (أنظر بوجه خاص مقالة نيكولاي شمليف في نوفى مير، حزيران/يونيو 1987). إنهم ينسون بشيء من التسرع إنه وراء هذا «الحسد» و«الغيرة» يخفي الطمع وبالتالي عقلية الربح. غير إن الطمع وعقلية الربح لدى الفقراء ليسا سوى ردة فعل على الطمع وعقلية الربح عند الأغنياء. فإدانة الأولين دون إدانة الآخرين ليس إلا من قبيل الخبث الفاقع ولا علاقة لكل ذلك بـ«الطبيعة البشرية» لكنه وليد مؤسسات اجتماعية خاصة، أي الملكية الخاصة، والمنافسة والاقتصاد السلمي والمال. وبالإذن من الجهلة، فإن هذه المؤسسات لم توجد على الدوام، ولن توجد على الدوام.

أحد التدابير التي اتخذتها الكومونة ثم عمل ماركس على إبرازها قد تكون ملفتة للنظر في هذا الصدد: إلغاء جميع نفقات التمثيل، وجميع الامتيازات المالية المرسودة للموظفين، تخفيض رواتب جميع الموظفين إلى مستوى «أجر العامل». هنا بالتحديد يظهر على نحو واضح هذا الانعطاف الذي ينقلنا من الديمقراطية البرجوازية إلى الديمقراطية البروليتارية، من ديمقراطية الظالمين إلى ديمقراطية الطبقات المظلومة، من الدولة بوصفها «قوة معينة» مُعدّة لقمع طبقة محدّدة إلى القمع الذي يمارسه المظلومون عبر تلك القوة العامة التي تضمّ أغلبية الشعب، من عمال وفلاحين»⁽¹³⁾.

يكفي أن يُعيد المرء قراءة هذا الكلام الصافي وأن يقارنه بالواقع السوفياتي، لا فقط كما كان في ظل ستالين وخروتشيف وبريجينيف، بل كما هو في ظل غورباتشيف أيضاً، حتى تتبيّن له الهوة التي تفصل العقيدة عن الواقع. فهل أن معشر النوموكلاتورا يكسبون ما لا يتعدّى أجر العامل؟ وهل أن الملايين الثمانية عشر من الموظفين يشكلون دليلاً على «تلاشي الدولة»، وعلى أنها لم تعد دولة بالمعنى الفعلي للكلمة؟

إن كل العقيدة الرسمية المبنية على الخبث والكذب والتي تتنافى هنا بالذات مع اللينينية، تتخذ اليوم بُعداً جديداً من حيث انعدام مصداقيتها عندما يبدّل قادة الحزب الشيوعي السوفياتي جهوداً يائسة لإبراز «الدور الطليعي للحزب» (الوحيد)، بل لتمجيد هذا الدور بلا تحفظ ولا حرج: «إن الحزب الشيوعي السوفياتي بوصفه المبادر الأكبر للإصلاح والقوة القيادية لهذا الإصلاح، يضطلع بالفعل بدوره السياسي كطليعة للطبقة العاملة ولكل الشغيلة» (افتتاحية البرافدا، 7 تموز/يوليو 1988).

لا ندري ما إذا كانت تلك الافتتاحية قد كتبت بقلم ليغاتشيف. ولكن مهما يكن من أمر فإن غورباتشيف لا يرى حرجاً في إيراد مثل هذه المغالطات. أليس من المغالطة أن يتحدث المرء عن الحزب الشيوعي السوفياتي بوصفه طليعة «للطبقة العاملة»، في حين أن الأطروحات التي قُدّمت للمؤتمر التاسع عشر للحزب تعترف صراحة بأنه لم يعد ثمة ديمقراطية داخلية في هذا الحزب منذ عام 1924 (البرافدا، 27 أيار/مايو 1988)، وفي حين أننا نقرأ في جريدة الحزب المركزية هذه العبارة الرهيبة: «وقد توصلت الدولة [التي يقودها الحزب الشيوعي السوفياتي]، بإرادتها أو رغماً عنها، إلى القضاء على الأرض وعلى خصوصيتها

(13) لينين، «الدولة والثورة»، أعمال مختارة، جزئين، موسكو، 1946، المجلد الثاني، ص. 195.

إبنة مئات السنين، كما توصلت إلى تدمير قواها الإنتاجية والذهنية، وذلك خلال السنوات الخمسين الأخيرة على الأقل، (البرافدا، 4 تموز/يوليو 1988). هل يستطيع من يقرأ هذه الجُمْل الثلاث أن يمنع نفسه من أن تتنابه مشاعر الكفر وروح السخرية المريرة؟

هذا ولا يسع المرء إلا أن يشير بوضوح إلى المخاطر المتزايدة التي تحقيق بالبيروقراطية السوفياتية من جراء عجزها عن اقتراح حل متكامل ومعقول للأزمة الايديولوجية المعنوية التي تعصف بالاتحاد السوفياتي. ذلك أنه ليس بالخبز وحده يحيا المرء والمرأة، ناهيك بالأجيال الناشئة. وذلك أن معظمهم ومعظمهم يحنون للحقيقة وللعدالة ويتوقون إليهما. وذلك أن الإبتلاء المعيشي يومياً بالكذب والظلم ليس من شأنه أن يدوم طويلاً. بل إنه يحث على القيام بأمر ما، بل يحث على القيام بالثورة. إن روح السخرية المريرة الكاملة والشاملة لا يكاد يستسلم لها إلا الخاملون المدللون - بل ليس كل الخاملين والمدللين وإنما أقلهم صفاء وأكثرهم أنانية وحسب. أما سائر شرائح المجتمع - أي الأغلبية العريضة - فإنها تتطلع إلى أهداف أرفع وأرقى. ناهيك بأن ثمة قلة قليلة - لكنها ليست قليلة إلى حد كبير - تحرص على أن ترعى هذه التطلعات بصورة دائمة.

وبما أن العقيدة الرسمية لا تملك شيئاً، أو لا تملك شيئاً كبيراً تقدمه لهؤلاء جميعاً فإنهم يبحثون عن خلاصهم عبر آفاق أخرى: عبر الدين، مثلاً، أو عبر «القيم الفلاحية القديمة»، أو عبر الأصولية الإسلامية، أو عبر القومية، أو عبر «القيم الغربية»⁽¹⁴⁾.

ويبدو على كل حال أن هناك جناحاً من البيروقراطية قد أخذ يشعر وبشيء من الغموض أن من واجبه أن يقدم للجماهير بعض «القيم الجديدة». فيفترض بهذا الجناح الذي يتزعمه سوسلوف أن يشجع ازدهار الروح القومية الروسية (التي يطلق عليها البعض اسم

(14) يخصص غورباتشيف جزءاً من تقريره السياسي للمؤتمر السابع والعشرين للتخريب الايديولوجي الذي تنظمه الامبريالية (التقرير السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، ص. 112 - 114). في عهد لينين، حتى لا نقول في عصر ماركس عندما كانت الأفكار الاشتراكية في موقع الهجوم في كل مكان والبورجوازية في موقع الدفاع، كان مفهوم «التخريب الايديولوجي» للطبقة العاملة من قبل الايديولوجية البورجوازية بعيداً عن التصور. ليس إن الشيوعيين لم يكونوا يخافون من المواجهة مع الأفكار البورجوازية وحسب، بل إنهم كانوا يستفزون بها بشكل منهجي. وما يخيف البيروقراطية السوفياتية هو صدى الأفكار البورجوازية في الاتحاد السوفياتي، ليس بفعل قيمتها ومحتواها الايديولوجي الأصلي، بل بفعل نقد الظروف الفعلية في الاتحاد السوفياتي الذي تحمله هذه الأفكار، وهو نقد يحتوي للأسف على مقدار كبير من الحقيقة.

«الحزب الروسي» خاصة في مجال الفن والأدب، بعد أن استطاعت الروح القومية المذكورة أن تعبّر عن نفسها إلى حدّ كبير في مؤتمرات الكتاب الروس الأخيرة⁽¹⁵⁾.

لكن المرء لا يسعه إلا أن يراهن على أن حرية البحث والنقاش والعمل السياسي التي أعيد الاعتبار إليها جزئياً، سوف تساعد فئات مهمّة من الشبيبة على التوصل إلى إيجاد هذه «القيم الجديدة» وذلك بالعودة إلى الماركسية الحقيقية. فالواقع أن الماركسية تدمج بين الدقة العلمية وبين الواجب الخلقي الذي يدعو إلى مكافحة التفاوت والقهر والظلم بكل ما تتخذه من أشكال. ولا شك في أن لهذا الدمج قوة جاذبة عظيمة ومصدقية هائلة باعتبار أن ممارسة أولئك الذين واللواتي ينادون بها تتفق مع النظرية. وهي ستستعيد قوة الجذب المذكورة في الاتحاد السوفياتي كذلك.

إن المحافظين على اختلاف أنواعهم يحسّون ذلك بسليقتهم. ومن هنا مرافعتهم دفاعاً عن السلطة القوية، وهذه مرافعة تصدر في الوقت نفسه عن التيارات القومية الروسية التقليدية بما فيها سوبجنستين، وعن الستالينيين الجدد وعن الفاشيين الجدد⁽¹⁶⁾. ومن هنا نفهم حملاتهم المسعورة على «التروتسكية»⁽¹⁷⁾.

إن هذه الحملات تتضارب بصورة حافلة بالمغازي مع ذلك الصمت المهرج الذي يُلّف الكتابات «الرسمية» عندما تعبّر عن ظهور بعض الميول النازية - الجديدة الفعلية في أوساط الشبيبة، وهي ميول سبق أن أشرنا إليها في الفصل الثاني ونشير الآن إلى أنها بدأت تتجلّى من جديد وبشكل قويّ في الأونة الأخيرة. فقد ذكرت الصحيفة النقدية اللاذعة كبروكوديل أن اثنتي عشر ألفاً من الشبان قد التحقوا بصفوف هذه الحركة في لينينغراد وحدها. وفي أواخر حزيران 1988 اجتمع ثلاثة آلاف منهم في غابة لا تبعد إلا عشرين كيلومتراً عن العاصمة وتحلّقوا حول صورة ضخمة لهتلر (الصنداي تايمز، 3 تموز/يوليو 1988). كما أن بعض المثقفين القوميين المعادين للماركسية والمقربين من الستالينيين، ممّن يُعربون عن تدهمهم بـ«السلطة القوية» و«إحلال النظام» بأي ثمن، راحوا يغذّون الهذيان

(15) أنظر بوجه خاص زادفاني، الاتحاد السوفياتي في ثورة، ص. 144، جون، ب. دانلوب القومية الروسية الجديدة؛ ن. بولجانسكي وآ. راهر، Gorbachov der neue Mann، الفصل السابع. يبدو إن أندريوف كان قد بدأ بالتحرك ضد هذا التيار.

(16) نجد التحليل الأكثر شمولاً لأسباب نمو القومية الروسية اليمينية في الاتحاد السوفياتي عند جان - ماري شوفيه في الاتحاد السوفياتي: مجتمع يتحرك، الفصل التاسع.

(17) بولجانسكي وراهر Gorbachov, der neue Mann، ص. 288.

المعادي للسامية بأفكارهم القومية⁽¹⁸⁾. أما بعض الأوساط المقربة من الحكم فهي لا تجد حرجاً بالتسامح تجاه حركة شبه فاشية كحركة باميات⁽¹⁹⁾.

فإذا كانت جماعة غورباتشيف لا تجد جواباً متكاملًا على الضيق الأيديولوجي المعنوي فإن ذلك لا يعني أنها لا تقدّم حلولاً جزئية لبعض الظواهرات المعينة التي تعبر عن هذه الأزمة. والأهداف الثلاثة المفضلة عند غورباتشيف بهذا الصدد كانت تتمثل حتى الآن بالفساد والبغاء والإدمان على الكحول.

■ النضال ضد الفساد والبغاء والإدمان على الكحول.

تشكل الرشوة ظاهرة عامة في الاتحاد السوفياتي⁽²⁰⁾. وقد تحدثنا عن أصول هذه الظاهرة واتساعها وتطورها في الفصل الأول من هذا الكتاب. وكان غورباتشيف منذ وصوله إلى الحكم قد شن حملة مدروسة على هذه الآفة، معتمداً بالدرجة الأولى على التدابير البوليسية والقضائية. كما نشرت الصحافة السوفياتية أمثلة كثيرة جداً عن عقوبات وأحكام أُتخذت بهذا الشأن. من أشهر هذه الحالات المعروفة التي تجدر الإشارة إليها حالة الوزير السابق للصناعة القطنية وليد عثمانوف الذي حُكم عليه بالموت لأنه زوّر بطريقة مدروسة نتائج محاصيل القطن فضلاً عن أنه حصل لنفسه على معونات مادية ومكاسب مالية أخرى بناء على زعمه بوجود أربعة ملايين طن ونصف من القطن لم يكن لها أي وجود بالمرّة⁽²¹⁾. على أثر هذه الفضيحة أُقيل أكثر من ألفي موظف من موظفي جمهورية أوزباكستان من مناصبهم. كما اتهم بعض

(18) أنظر التحقيق الذي ظهر في لوموند في 2 حزيران/يونيو 1988 «صرحت دانيلا ستيليا المدرّسة الإيطالية التي حضرت بالصدفة إجتماعاً للباميات في الصيف الماضي في لينينغراد» «لقد تملكني الخوف طوال الوقت، شعرت أنني أشارك في إجتماع فاشي حقيقي في الثلاثينات (...)» وقد ذكر فاليري فوسكو بونيكوف، كاتب في لينينغراد، إنه هو الآخر قد حضر أيضاً - خمس مرات - لقاءات الباميات «ليس بالضرورة أن يكون من يتحمل عبء هذه الآلام من هم من غير الروس (لا سيما اليهود منهم)» (منذ أحداث سكة الحديد حتى انفجار تشيرنوبيل) (أنباء موسكو، 23 تشرين الأول/أكتوبر 1988).

(19) أنظر المقابلة مع الكاتب الشعبي الكبير فالتين راسبوتين التي تحتوي على مقطع يتميز بتسامح مشير للقلق إزاء مجموعة باميات (في كتاب إيلينا جولي موت ستالين الثالث، ص. 198 - 199). ويرد فاسيل إسكندر في الكتاب نفسه ضمناً على راسبوتين ومدرسته: «إن يأخذ المرء بالطابع الوطني وحسب، دون رؤية الأسباب الاجتماعية لعبوب حياتنا، فهو من قبيل إظهار نوع من قصر النظر الذي لا يمكن إلا أن يؤدي إلى نتائج سلبية وضارة» (المرجع المذكور، ص. 107) وما حصل في أذربيجان قد أكد صحة هذا التشخيص بشكل مأساوي.

(20) أنظر أعمال زميتوف وباتريك مينيه المذكورة في مطلع هذا الكتاب.

(21) مع الشروع في التخطيط السوفياتي، خصّص الكاتب إياها رينبرغ راوية ساخرة (مغامرات لازار رويتشوان) لقصة ماثلة حول تربية الأرانب في سيبيريا.

النواب الأزابكة في الوقت نفسه بأنهم بنوا لأنفسهم ولعائلاتهم قِيَلَات ضخمة من أموال خزانة الدولة. وكان من ذبُول هذه الحادثة نفسها أن حُكِم على عبد الوحيد كرىموف، زعيم الحزب في بخارى، بالإعدام وقُتِل رمياً بالرصاص⁽²²⁾. وتقول البرافدا (23 كانون الثاني/يناير 1988) إن مافيا الأزابكة كانت قد اختلست من عائدات الدولة ما قيمته أربعة مليارات روبل!

إن الفعالية المحدودة التي اتخذتها هذه «المكافحة البيروقراطية - القمعية ضد البيروقراطية» قد اتضحت بشكل ساطع على أثر الأحداث المذكورة. فبعد إعدام عثمانوف وكرىموف، وبعد إقالة الآلاف العديدة من البيروقراطيين المفسدين، سواء لأنهم يفتقدون للكفاءة أو لأنهم ضالعون بالفساد، اتضح عند إنجاز الخطة العائدة للعام 1986 أن 40% من المنشآت الأوزبكية عادت من جديد لتبحث إلى موسكو بتقارير مزورة. فمن أصل مئتين واثنين عشرة مزرعة جماعية خضعت للتحقيق والتدقيق تبين أن هناك مئة وسبعاً وأربعين مزرعة قد قدمت معلومات كاذبة عند إنتاج العلف. وكما قال أرنست ريزاييف نائب رئيس اللجنة التنفيذية لمجلس طاشقند، فإن «من أخطر المشكلات التي ينبغي أن نواجهها تكمن في طاقم الحزب وكوادر الحزب التي تشرف على تطبيق البيريسترويكا»⁽²³⁾. أجل.

أما في كازاخستان فلم يكن الوضع أفضل بالمرة. إذ يجري الحديث عن أن هناك أكثر من أربعة آلاف موظف مُشتبهين أو متهمين بالفساد. وأنهم كانوا يتمتعون جميعاً بحماية كونايف الذي ظل عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيياتي حتى كانون الأول/ديسمبر 1986. لقد أشرنا في الفصل السادس إلى المضامين العرقية - السياسية التي تنطوي عليها هذه القضية.

أما السيد فلاديمير ن. سوسخوف. نائب وزير التجارة الخارجية في الاتحاد السوفيياتي فقد قُبِض عليه بالجرم المشهود، كما يُقال، عندما ضُبط في مطار شيريتيتيفو، في موسكو، في بداية العام 1986، وهو يحاول تهريب مجوهرات وأشرطة فيديو. كما اكتشفت الشرطة في

(22) إنخذلت القضية بعداً مائماً ذلك أن أحد نواب بريجينيف الرئيسيين، السكرتير الأول للحزب الشيوعي الأوزبكستاني وعضو المكتب السياسي في الحزب الشيوعي السوفيياتي شرف رشמידوف، كان «العراب» الحقيقي لجميع هؤلاء المختلسين. وقد توفي بأزمة قلبية في تشرين الأول/أكتوبر 1983. ويعتقد البعض أنه قد انتحر. وأقيمت له في كل الأحوال جنازة رسمية ودفن في مدفن شرف في منتزه تاكنت المركزي. لكن عندما انتشرت الفضيحة بشكل علني. نقل من مدفنه وجرى إلغاء القبر وشاهد القبر، وتمت تغطية المكان بالأسفلت حتى لا يعود بالإمكان إعادته إلى سابق وضعه.

(23) حسب مقالة نشرت في صحيفة تروود، وأعادت نشرها بيژنيس ويك في 6 تموز/يوليو 1987،

منزله الفخم ما قيمته مليونان وثلاثمائة ألف دولار من الهدايا التي تلقاها من شركات أجنبية كانت تمنّي النفس بالحصول على عقود تجارية ضخمة مع الاتحاد السوفياتي لقاء تلك الرشوات التي دفعتمها له. أما السيدة فالتينا، زوجة السيد سوسخوف وعضو لجنة الدولة لشؤون العلم والتكنولوجيا، فقد اتهمت بالفساد والرشوة التي تلقتها من شركة إيطالية وحكم عليها بالسجن مدة أحد عشر عاماً، بينما حُكم على سوسخوف نفسه بالسجن لمدة ثلاثة عشر عاماً⁽²⁴⁾.

أما مكافحة الإدمان على الكحول فقد كانت حتى الآن أول وأشهر الإصلاحات التي قام بها غورباتشيف. ففي 17 أيار/مايو 1985، وبعد دورتين عقدتهما اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي وكرستهما كلياً لبحث هذه المشكلة، اتُخذت تدابير ضد الإدمان على الكحول والسكر، وُضعت موضع التطبيق ابتداء من أول حزيران/يونيو.

والإدمان على الكحول في الاتحاد السوفياتي آفة رهيبة. فقد جاء في أحد تقارير أكاديمية العلوم أن هذه الآفة منتشرة بين أربعين مليوناً من السكان. وهي ذات عواقب وخيمة جداً على الاقتصاد (التغيب عن العمل في المنشآت) وعلى الصحة العامة. ولعلها السبب الرئيسي في تدني معدل العمر الذي تبين على امتداد عشرة سنوات في الاتحاد السوفياتي، علماً أنه البلد الصناعي الوحيد الذي يشهد مثل هذا التدني. وهكذا كان للبيروقراطية مصلحة واضحة في محاولة معالجة هذه المشكلة. والجدير بالذكر أن العائدات الكبيرة التي تجنيها الدولة من مبيعات الفودكا لم تكن تعادل بالطبع تلك الخسائر الفادحة التي تسببها آفة الإدمان على الكحول.

كانت التدابير التي اتُخذت ذات طبيعة إدارية وقمعية: منع تقديم الكحول في المقاهي والحانات والمطاعم قبل الساعة الثانية بعد الظهر. وبعد الساعة الثامنة مساءً، رُفِعَ أسعار الكحول بنسب كبيرة، رُفِعَ إنتاج المياه المعدنية وعصير الفواكه، خفض إنتاج الفودكا خفضاً كبيراً، اشتداد الأحكام والعقوبات بحق السكارى الذين يقودون سياراتهم أو الذين يتغيّبون عن أعمالهم في المنشآت بسبب السكر، إلخ...

غير إن النتائج جاءت متواضعة، وإن لم تكن تافهة. والحق أن السكان بشكل عام كانوا

(24) يستنتج خوريس ميدفيديف بحق: إنه لهذا السبب بالذات لا يمكن أن تعزى هذه المبادرة الجديدة ضد الفساد بمجملها إلى النخبة القيادية، إنها صادرة أيضاً عن ضغط كبير تعبر عنه القاعدة بواسطة المراسلات، وهي بكميات هائلة وشبيهة في العمق بتلك التي انطوى عليها إنشاء نقابة التضامن في بولندا بسرعة في آب/أغسطس 1980، والتي تفسر انضمام 10 ملايين عضو إليها. (اندروبوف في السلطة، ص. 167).

يشاطرون تشكك مراسل صحيفة لوموند في موسكو عندما كتب في عدد 7 حزيران/يونيو 1985، «وعلى الرغم من الحملة الصحفية التي تضرب أطناًها في البلاد، فإن حياة السوفييتيين اليومية لم تتغير بعد. ربما لأن إدخال مسمار القلاووظ يتم الآن بالتدريج. فبعد التدابير القمعية التي اتخذت، سوف يأتي دور المفعول التلقائي لتخفيض الإنتاج السنوي من الكحول. أما في الوقت الحاضر فإن العادات ما زالت على حالها. كما تقول مجلة اوغونيوك. فقد أجرى أحد محرري هذه المجلة اختباراً في أحد المطاعم وذلك بأن طلب كوباً من الشاي، ففهم النادل مراده وابتسم له وقال: «هل تريد قنينة من الشاي أم غرافة منه؟».

وأقل ما يمكن أن يقال إن السكان إجمالاً لم يتجاوبوا مع الحملة التي شنت على الإدمان. فالذي حصل شبيه بما حصل في الولايات المتحدة عندما مُنعت الكحول في العشرينات، أي أن المنع أدى إلى ازدهار النشاطات غير المشروعة: تزايد عدد الذين يصنعون كحولهم بأنفسهم، وأخذ التقطير يتم في البيوت، وصار المنتجون أو المنتجات للكحول في البيوت يستعملون السكر الذي يشترونه من المخازن أو يسرقونه من منشآت الدولة ومن الكولخوزات، فضلاً عن الأرباح الهائلة التي تجني بهذه الطريقة⁽²⁵⁾. ويستطيع المرء إذا أراد، أن يتحدث طويلاً عن هذا «التجريم» الإضافي الذي أصاب الحياة السوفياتية. على كل حال، فبعد استعمال السكر لصنع الكحول سرعان ما افتقدت هذه السلعة من البلاد.

أما ردود الفعل التي صدرت عن جماعة غورباتشيف فقد كانت هي الأخرى ردوداً بيروقراطية نموذجية: مزيج من التدابير الزجرية الجديدة ومن المواعظ الأخلاقية الرشيدة. فصدر عن مجلس السوفييات الأعلى قرار بتاريخ 2 حزيران/يونيو 1987 يعزز تدابير القمع ويوصي للمرة الأولى باتخاذ عقوبات الأشغال الشاقة التي قد تصل إلى عشرين عاماً بحق الذين يصنعون الكحول سراً (لوموند، 4 حزيران/يونيو 1987).

وما لبث انتشار الظاهرة أن انعكس من خلال اتساع القمع. ففي عام 1986 صادرت الشرطة مليوني لتر من السامرغون (وهو عبارة عن كحول مصنعة في المنازل) وسبعة وسبعين ألف كركة. واعتقلت عام 1987 أكثر من مئة ألف مخالف (الأوبسرفر، 12 تموز/يونيو 1987)، وقد صرح فيكتور نيدينوف، المدعي العام المساعد في الاتحاد السوفياتي، أن ذلك كله لم يكن إلا غيضاً من فيض. ثم نشرت البرافدا تقريراً في بداية تموز/يوليو 1987 جاء فيه أن مبيعات السكر في المحلات ازدادت خلال عام واحد بنسبة 11%، أي ما يساوي مليون طن!

(25) الأوبسرفر، 12 تموز/يوليو 1987.

إذا كانت مكافحة الإدمان على الكحول التي تمت بصورة قمعية أساساً قد أسفرت عن نتائج قليلة الجدى، وإذا كانت حملة التوعية قد أتت ثماراً هزيلة، ولا نقول معدومة، فلأن كل هذه المكافحة لم تنطرق إلى الطبيعة الاجتماعية لهذه الآفة. فالإدمان الجماعي على الكحول في الاتحاد السوفياتي لا يعود إلى «التقاليد الثقافية» المتبعة في روسيا، كما يقول الكثيرون في الغرب، بقدر ما يعود بالأصل إلى هبوط المعنويات على نطاق واسع، وانعدام آفاق الرؤية الاجتماعية والسياسية، وغياب العلاقات الاجتماعية الغنية التي تساعد على تفتح شخصية كل امرئ وكل امرأة، وتفتت المجتمع وعزلة الأفراد. فالناس عندما يعبّون الفودكا ويكرعون الساموغون إنما ينفسون عن كربهم وعن افتقارهم للأمل وللمثل العليا. إنهم ينفسون عن ضجرهم وعن بؤس حياتهم اليومية. إن أبسط أطروحة من أطروحات الماركسية، بل من أطروحات أية نظرية اجتماعية تتوفر فيها الشروط العلمية، كفيّة بأن تجعلنا نرى أن الأربعين مليون سكّيراً ليسوا فقط - بل ليسوا قبل أي شيء - أربعين مليون «حالة» من الحالات النفسانية الفردية. إنهم أربعون مليون دليل على وجود ضيق اجتماعي عميق الجذور.

في خريف 1988، اعترفت السلطات السوفياتية عملياً بفشل الحملة الإدارية على إدمان الكحول. فسمحت من جديد ببيع الكونياك والخمور (أما الفودكا فلا) (لوموند. 15 أيلول/سبتمبر 1988). صحيح أن الجرائم التي «تحدث بفعل السكر» قد تناقصت بنسبة 36,2% في موسكو قياساً على ما كانت عليه عام 1984. ولكن ليس من الممكن أن تكون طبيعة هذه الجرائم قد تغيرت وحسب (أو تغيرت تسميتها)؟ هكذا تقول أيضاً صحيفة لوموند: «لقد عمد البائعون إلى تسريب قسم كبير من الكميات التي تسلّموها فباعوها بأسعار باهظة إلى الوسطاء، ولا سيما سائقي التاكسيات، الذين كانوا يعرضون قينة الفودكا للبيع في مستهل السهرة بعشرين روبلاً - أي ما يساوي عُشر الأجر المتوسط».

هل يكمن سبب هذا التحول - وهذا الإعراب عن الفشل من جانب جماعة غورباتشيف - في فقدان السكر رغم أن مبيعاته للسكان قد ازدادت فانتقلت من سبعة ملايين وثمانماية وخمسين ألف طن عام 1985 إلى تسعة ملايين ومئتين وثمانين ألف طن عام 1987 (البرافدا، 12 أيلول/سبتمبر 1988)؟ أم تراه يكمن، بصورة أشد إثارة للسخرية المريرة، في انخفاض عائدات الدولة على إثر تناقص مبيعات الكحول في الوقت الذي كان فيه عجز الموازنة يزداد بصورة خطيرة؟ مهما يكن من أمر، فالآفة التي نحن بصدها ذات طبيعة اجتماعية. ولا يمكن القضاء عليها إلا بتغيير اجتماعي، لا بتدابير وإجراءات إدارية⁽²⁶⁾.

(26) «حسب الإحصاءات، يقضي الشخص الواحد ما يتراوح بين 70 و90 ساعة في السنة في طابور الانتظار

والملاحظة إياها تنطبق بمزيد من الصحة أيضاً على تلك الظاهرة المؤلمة التي هي ظاهرة البغاء في الاتحاد السوفياتي، وعلى الطريقة الزجرية المحض التي حاولت جماعة غورباتشيف أن تحلّها بواسطتها. لقد ظلت الدعاية الرسمية طيلة عقود عديدة تُنكر أن تكون ثمة بغايا في الاتحاد السوفياتي أو في «البلدان الاشتراكية» الأخرى. كان ذلك إنكاراً لما هو بديهي وملحوظ من الجميع. أما اليوم فقد صار وجود هذه الظاهرة أمراً معترفاً به، علماً أن وجودها واسع الانتشار، وأنه لا يقتصر على الفنادق المخصصة للأجانب، ولا على «السنونوات» التي تستخدمها وكالة الاستخبارات الكا. جي. ب. لكن الجواب كان جزائياً محضاً. إذ تقول مجلة ليتيراتورنايا غازيتا الصادرة في 22 تموز/يوليو 1987، أن هناك قانوناً معمولاً به في جمهورية روسيا، ثم أصبح ساري المفعول في سائر الجمهوريات الأربع عشرة، وأن هذا القانون يحكم على البغي في حال «مخالفتها الأولى» بأن تدفع غرامة قدرها مئة روبل، على أن تصل هذه الغرامة في حال كل مخالفة تحصل خلال العام نفسه إلى مئتي روبل (أي ما يعادل الأجر الشهري المتوسط في الاتحاد السوفياتي).

وقد عولجت المشكلة في الصحافة بصورة سطحية ومغزية. فجرى الحديث عن فقدان «القيم الأخلاقية» وعن «الأجيال المدلّلة»، إلخ. لكن ألف باء المعالجة ظلت غائبة: نعني الفرق بين عائدات البغي وبين الأجر المتوسط للعاملة أو المستخدمة، وهو فرق لا يسعه إلا أن يشجّع البغاء في مجتمع تلعب فيه «الخوافز المادية» والمال دوراً كبيراً، كما هي الحال في الاتحاد السوفياتي. هذا وقد أسدل صمت يكاد يكون مطبقاً على كون المجتمع السوفياتي مجتمعاً يميز تمييزاً شديداً بين الجنسين؛ ويتجلى ذلك عبر مظاهر عدّة منها ضغوطات المسؤولين والقيّمين على العاملات تحت إمرتهم بغية الاستفادة من «خدماتهم الجنسية»، والتجاوزات الجنسية التي تحصل في المكاتب وعلى يد الشرطة، إلخ. إن خلفية التمييز بين الجنسين التي تكمن وراء انتشار البغاء في ظل الدكتاتورية البيروقراطية تنعكس على كل حال عبر التشريع الجزائي الجديد. إذ إن البغي وحدها هي التي تُعاقب. أما الذي يشتري خدماتها فلا ينال أي عقاب. وكأن عملية البغاء لا تنطوي تلقائياً على واحد يشتري وعلى أخرى تباع! ذلك أن الأول يكون عادةً من جنس الرجال، بينما تكون الثانية في معظم الحالات من جنس النساء. وفي مجتمع يشدّد على التمييز بين الجنسين لا شك في أن هذا

أمام متاجر بيع الكحول. والحال أن الحملة ضد الإدمان على الكحول لا تطول إلا 15% من الشغيلة وأربعين دقيقة في السنة فقط (...). لكن، لنكن صادقين، لدينا إنبطاع بأن أسباب الإدمان على الكحول لا تكافح، بل آثاره». (أنباء موسكو، 11 أيلول/سبتمبر 1988).

فرق كبيراً (وللحقيقة نقول إنه قد ظهرت في الأشهر الأخيرة تحليلات تعالج مشكلة البغاء بصورة أدق وأعمق).

■ الأزمة الايديولوجية - المعنوية في مرآة البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفيياتي.

إن البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفيياتي الذي أقرّ في مؤتمره السابع والعشرين يشكل صورة أمينة لمعجز جماعة غورباتشيف عن تقديم جواب متكامل عن الأزمة الايديولوجية - المعنوية في المجتمع السوفيياتي. إنه وثيقة تدعو للرثاء على أكثر من صعيد. كما أنه يشكل مرحلة جديدة على طريق الانحطاط النظري لهذا الحزب وقطيعه مع الماركسية أشدّ افتضاحاً من السابق.

إن هذا البرنامج يشكل تراجعاً حتى بالقياس على البرنامج الخروتشيفي الذي أقرّ في المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي السوفيياتي عام 1961. أما ميزته الرئيسية فهي التخلي عن أي هدف تاريخي واسع الأفق ومثير للحماس مهما بلغ شأنه.

إن المجتمع الاشتراكي كما فهمه ماركس وانجلز ولينين وروزا لوكسمبورغ وتروتسكي وسائر المنظرين الماركسيين الذين دأبوا على هذا الفهم حتى أواخر العشرينات، وذلك بوصفه مرحلة أولى على طريق المجتمع الشيوعي، كان يتصّف - حتى بالنسبة لستالين في أواخر العام 1929 - بالميزة التالية: «إننا كثيراً ما نتحدث عن جمهوريتنا بوصفها جمهورية اشتراكية. فهل يعني ذلك أننا حقّقنا الاشتراكية والغينا الطبقات والدولة، باعتبار أن تحقيق الاشتراكية يعني تلاشي الدولة وزوالها؟ أم يعني ذلك أن الطبقات والدولة إلخ ستظل باقية في ظل الاشتراكية؟ من المؤكد أن هذا لا يعني ذلك»⁽²⁷⁾.

كذلك كان ماركس قد أكّد في «نقد برنامج غوتا»، وبصورة واضحة لا التباس فيها، على أن المنتجين المتشاركين سوف يكفّون عن تبادل البضائع وعن إنتاج القيمة وذلك منذ أولى مراحل الشيوعية (الاشتراكية) بصيغتها التي انبثقت عن الرأسمالية مباشرة، أي بصيغتها التي تظل تجعلها موسومة بكل سمات المجتمع القديم.

(27) ج. ف. ستالين، «رسالة إلى كوتيسيف في 28 كانون الأول/ديسمبر 1928» ويركه، الجزء الحادي عشر، ص 278؛ من ترجمتنا.

بناءً على منطق النظرية الستالينية للاشتراكية التي يمكن أن يتمّ بناؤها في بلد واحد، كان برنامج الحزب الشيوعي السوفيّاتي في عام 1961 قد أجلّ إزالة الإنتاج السوقي حتى إقامة المجتمع الشيوعي. لكن الإزالة المذكورة كانت قد حُدّدت، على الأقل، بوصفها هدفاً يُعمل على بلوغه. كان الحديث لا يزال وارداً حول مسألة الحيز، بل حول بعض المتوجّعات الأساسية التي ستُوزع مجاناً في الأعوام 1980 - 1985، أي عندما يكون الاتحاد السوفيّاتي قد تخطّى إنتاج الولايات المتحدة.

أما البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفيّاتي فإنه يمتنع بحذر عن تحديد موعدٍ لتخطّي الولايات المتحدة ولو في العام 2000. ناهيك بأن هدف إزالة الإنتاج السوقي قد غاب غياباً تاماً عن هذا البرنامج.

يبدأن ماركس يجزم بأن الإنتاج السوقي لا وجود له إلا حيث يتخذ العمل طابعاً شخصياً. ها هم إذاً أيديولوجيو البيروقراطية السوفيّاتية (ولا يسعنا أن نسميهم منظرين إلا بصعوبة) يمشون في بناء «الشيوعية» بواسطة الإنتاج السوقي والعمل الشخصي!

أما بالنسبة للدولة فالأمر ليست على قسط أقلّ من الوضوح. فباستثناء إحدى الفقرات الغامضة⁽²⁸⁾، لا يأتي برنامج المؤتمر السابع والعشرين على أيّ ذكر لزوال الدولة. بل يدعو على العكس إلى تعزيزها. صحيح أنه يشير إلى «دولة الشعب كله» التي ينبغي أن تحلّ محلّ دكتاتورية البروليتاريا، كما سبق لبرنامج 1961 أن أشار. لكن هذه الدولة - ناهيك «بدور الحزب القيادي» فيها - ينبغي أن تتعزّز، لا أن تزول، بمقدار ما يتعزّز «نمو» الاشتراكية وبمقدار ما يتم التقدم على طريق بناء «الشيوعية». أما الطبقات والشرائح الاجتماعية على اختلافها - الطبقة العاملة والفلاحون والانتليجنسيا (وهو الاسم الذي يطلق هنا على البيروقراطية) - فإنها ستظل قائمة. لقد أتانا إذاً من يجبرنا بهدوء أنه سيظل ثمة طبقات وشرائح مختلفة، حتى في ظل الشيوعية! أما «المجتمع المتجانس اجتماعياً»، أي المجتمع الذي لا طبقات فيه، فيبدو أننا لن نصل إليه إلا في «مرحلة عليا من الشيوعية».

(28) يقول البرنامج: «بالقدر الذي تنضج فيه الشروط الضرورية الاجتماعية - الاقتصادية والأيديولوجية، بحيث يشارك جميع المواطنين في القيادة وحيث تتوفر الشروط العالمية الملائمة فإن الدولة الاشتراكية، كما توقع لينين، تصبح أكثر فأكثر شكلاً انتقالياً من الدولة إلى اللا - دولة». ولتذكر إنه بالنسبة للينين، فإن هذا الانتقال يحدث قبل ظهور المجتمع الاشتراكي مكتمل التطور. وإذا يضمن كاتبو البرنامج بوضوح الشرط العالمي ضمن الشروط المسبقة لانحلال الدولة، فإنهم يدعون زوراً مرة أخرى العداء للأطروحة الستالينية القائلة ببناء الاشتراكية في بلد واحد.

فلنُسدل حجاباً خجولاً على هذا الإبداع الجريء الذي يُتحفنا بـ«شيوعية دنيا» بكل طبقاتها ودولتها، متبوعة بـ«شيوعية عليا». إذ من العيب أن نبحث عن أثر لهذه «النظرية» عند ماركس أو لينين. ولنحتفظ بالمقابل بهذا الاعتراف الصريح: فالمجتمع الخالي من الطبقات والذي من شأنه أن يشكل ميزة الاشتراكية هو مجتمع لا وجود له حتى الآن في الاتحاد السوفياتي. أي أنه لا وجود للاشتراكية في هذا البلد⁽²⁹⁾. هذي هي النواة العقلانية التي تتحلّق حولها كل هذه البربرة الايديولوجية.

وإذا كان البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفياتي ينصّ على وجود الطبقات في الاتحاد السوفياتي، فإنه ينصّ أيضاً على أنها ليست متناحرة أو متناقضة. في هذه الحال يتساءل المرء: لماذا ينبغي أن تكون هناك دولة إذا؟ بل لماذا ينبغي تعزيزها وتعزيز الشرطة السرية، الكا. جي. ب.، كما يقول غورباتشيف صراحة في تقريره للمؤتمر السابع والعشرين؟ لماذا لا يكون المجتمع قادراً على الإهتمام اهتماماً مباشراً بشؤونه العامة، عوضاً عن أن ينيط أمر تسييرها إلى أجهزة منفصلة عن المجتمع ككل، أي إلى الدولة؟

هذا على الرغم من أن انجلز كان واضحاً عندما قال: «وخلافاً للتنظيم القبلي القديم تمتاز الدولة بأنها تنشئ قوة ذات صفة عامة لا تعود تتطابق تطابقاً مباشراً مع الشعب الذي يُنظّم نفسه بنفسه بقوة مسلّحة. إن هذه القوة المخصصة ذات الطابع العام أمر لا بدّ منه لأن تنظيم الشعب بصورة عفوية تحت السلاح يصبح أمراً مستحيلاً بعد انقسامه إلى طبقات. (...)» إن هذه القوة ذات الصفة العامة توجد في جميع الدول. وهي لا تقتصر على فئة من البشر المسلحين بل تقتضي أيضاً وجود لواحق مادية كالسجون والمؤسسات الزجرية على أنواعها، وهي كلها أمور لم تكن معهودة في المجتمع القبلي⁽³⁰⁾.

هل يوجد في الاتحاد السوفياتي مثل هذه القوة ذات الصفة العامة؟ هل يوجد فيه سجون وجيش وشرطة ومؤسسات زجرية من كل نوع؟ بالطبع يوجد. أفلا يشهد وجودها

(29) إذ يشعر كاتبو البرنامج الجديد بشيء من الغموض إن ثمة ما هو خاطيء في البعد الاختزالي الذي يضيفونه على الاشتراكية، فإنهم يستخدمون صيغاً متنوعة ومتناقضة بشكل كامل. وهكذا نثين على التوالي بأن «المجتمع الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي قد أنجز بقسطه الرئيسي» وإن «الاشتراكية قد انتصرت كلياً وبشكل ناجز في بلدنا» وإن «الطبقة العاملة تعزّز دورها الطليعي في عملية إتمام الاشتراكية على أكمل وجه» ومن ثم، وللمفاجأة نثين أن الحزب الشيوعي قد انخرط في عملية بناء المرحلة الاشتراكية من المجتمع الشيوعي. لكن إذا كانت «المرحلة الاشتراكية» لا زالت في طور البناء، كيف يمكن الحديث عن مجتمع اشتراكي أصلاً؟

(30) فريدريك انغلز، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة.

بحد ذاته إذاً على وجود تناقضات اجتماعية عميقة في البلاد؟ إن «دولة الشعب كله» تبرهن بالضبط على أن «الشعب» ليس «كُلّاً واحداً»، بل هو ممزّق من الناحية الاجتماعية وإلا لما كان «الشعب» بحاجة إلى دولة.

ثم يحاوي البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفييتي أن يجد المخرج الكلاسيكي الستاليني الأصل لهذا التناقض المستعصي، فيقول: «أما من حيث الشروط الداخلية، فإن مجتمعنا لا يقتضي وجود جيش. ولكن طالما أن الخطر قائم في محاولة الامبريالية شنّ حروب عدوانية وافتعال أزمات عسكرية، فإن الحزب سيولي اهتمامه الدؤوب لتعزيز قوة الاتحاد السوفييتي الدفاعية ولتوطيد أمنه وتطوير طاقات قواته المسلحة على سحق المعتدي كائناً من كان. إن على القوات المسلحة وأجهزة أمن الدولة أن تكون على مستوى رفيع من اليقظة وأن تكون جاهزة على الدوام لإحباط المشاريع التي تقوم بها الامبريالية ضد الاتحاد السوفييتي وحلفائه».

إن هذه الحجة لا تصمد أمام النقاش إذا تناولناها من زاوية النظرية الماركسية حول الدولة كما هي ملخّصة في فقرة انجلز المشار إليها أعلاه. فالمجتمع غير المنقسم إلى قوى اجتماعية متنابهة لا حاجة به إلى جسم مسلّح منفصل عنه من أجل الدفاع عن نفسه كما ينبغي ضد خطر الاعتداءات الخارجية. بل العكس. فتأسكه الداخلي هو الضمانة الأكيدة التي تجعل التسلّح العام للمجتمع كفيلاً بالتفوّق من حيث الفعالية على تسلّح أي جيش متخصص.

والحقيقة أن الذين وضعوا البرنامج الجديد لا يؤمنون هم أنفسهم بما يقولون حين يزعمون أن القوات المسلحة التابعة لأمن الدولة ينبغي أن تستخدم فقط من أجل صدّ العدوان الخارجي المحتمل. إذ إن البرنامج نفسه يشير في مكان آخر إلى «أن أجهزة الدولة مضطرة لأن تقوم بكل ما يلزم لكي تضمن حماية الملكية الاشتراكية وتوسّعها فضلاً عن حماية الملكية الفردية، وشرف المواطن وكرامته، وأن تشن نضالاً لا هوادة فيه ضد الإجرام والسرقة ومساوئ الكحول، وأن تحول دون كل خرق للقانون وأن تقضي على كل أسباب هذا الخرق».

ثم نقرأ في مكان آخر: «إن الحزب يولي اهتمامه الأكبر لاستئصال كل خرق للإنضباط في العمل، فضلاً عن السرقات والفساد والمضاربات والعطالة عن العمل والسرقة والسطو

المسلح وعقلية الملكية الخاصة والتكاليف على الريح والاستسلام والنسيمة⁽³¹⁾. وفي الصراع ضد هذه الظواهرات جميعاً ينبغي الاعتماد بشكل واسع على سلطة الرأي العام وعلى قوة القانون سواء بسواء.

قوة القانون - ما أجمل هذه الصيغة! - هي بالضبط تلك «اللوائح المادية» التي أشار إليها نصّ انجلز أعلاه، أي الشرطة والقضاة والسجون ناهيك باختصاصي التعذيب الجسدي. بيد أن لينين كان واضحاً جداً بهذا الصدد: «ففي مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية، يظل القمع أمراً ضرورياً، لكنه يصبح قمعاً للأقلية المستغلة على يد الأكثرية المستغلة. والجهاز المخصوص أو آلة القمع المخصوصة التي هي «الدولة» تظل هي الأخرى ضرورية. لكنها تصبح دولة انتقالية بحيث لا تعود الدولة نفسها المتعارف عليها. إذ إن قمع الأقلية المستغلة على يد الأكثرية المؤلفة ممن كانوا عبيداً مأجورين بالأمس أمرٌ يسير نسبياً، بل بسيط وطبيعي. بحيث إنه يريق من الدماء كمية أقل بكثير من تلك التي يريقها قمع الانتفاضات التي يقوم بها العبيد والأقنان والعمال المأجورون. (...)» إنه أمر متوافق مع اتساع نطاق الديمقراطية لتشتمل على الأغلبية العظمى من السكان، بحيث إن الحاجة إلى آلة مختصة بالقمع تبدأ بالزوال. (...)» إن الشعب يستطيع أن يقمع المستغلين ولو بـ«آلة» بسيطة جداً. بل يكاد يستطيع أن يقمعهم بلا «آلة»، بلا جهاز خاص، بل بمجرد تنظيم الجماهير تنظيمياً مسلحاً (...). ثم إن الشيوعية وحدها هي التي تجعل الدولة، في النهاية، أمراً نافلاً لا لزوم له، إذ لا يعود ثمة أحد ينبغي قمعه، لا يعود ثمة «أحد» بمعنى لا يعود ثمة طبقة، أي بمعنى النضال المدروس والمطرد ضد قسم معين من السكان. (...) غير إننا لا ننكر أن تكون هناك ضرورة لقمع التجاوزات. ولكن ينبغي أن نقول أولاً إنه لا حاجة، في هذه الحال، لآلة خاصة أو لجهاز قمعي خاص: فالشعب المسلح يتكفل هو نفسه بهذه المهمة فيؤديها ببساطة وسهولة كما لو أن حفنة من الرجال المتحضرين، حتى في مجتمعنا الراهن، يقومون بالتفريق بين أناس يتشاجرون، أو يتدخلون بدافع المروءة للحيلولة دون الاعتداء على امرأة. ثم ينبغي أن نقول ثانياً، إننا نعلم أن السبب الاجتماعي العميق للتجاوزات والمخالفات التي تشكل خرقاً لقواعد الحياة في مجتمع، هو استغلال الجماهير وحاجاتهم وبؤسهم. فإذا استبعد هذا السبب، فإن التجاوزات تبدأ «بالتلاشي»⁽³²⁾ لا محالة.

(31) كيف يمكننا أن نحارب في وقت واحد «عقلية الملكية الخاصة» والميل إلى الإغناء [التملك] الخاص، وأن ندافع من جهة أخرى عن الملكية الخاصة كما عن «مبدأ الحافز المادي»؟ هل ثمة شكل آخر ما للحافز المادي لا يعزز الميل إلى التملك الخاص؟

(32) ف. إي. لينين، «الدولة والثورة» في أعمال مختارة، جزئين، الجزء الثاني، ص. 224.

فإذا كان في الاتحاد السوفياتي مئآت الألوف من أعضاء «أجهزة أمن الدولة» (الكا. جي. ب.)، وإذا كان عدد السجناء في السجون وفي الغولاك يُقدَّر بالملايين، أفلا يشكل هذا دليلاً على أن «الشعب» لم يعد «تحت السلاح»، وأنه لم يعد قادراً بنفسه على قمع «حفنة من السمتغلين القدامى»، وأن المسألة لم تعد مسألة «تجاوزات فردية» بل مسألة ظاهرة إجتماعية واسعة (ملايين السكارى والسارقين والمجرمين والمحتكرين والغشاشين والفاستدين والمفسدين)، وأن هناك بالتالي «سبباً اجتماعياً عميقاً» ما زال قائماً، وهو البؤس والحاجات الملحة، فضلاً عما يمكن إضافته من أسباب الإحباط والارتباك الايديولوجي العميقين في صفوف الجماهير؟ أليس ذلك دليلاً على أن الشيوعية لم تتحقق في الاتحاد السوفياتي؟ بل على أن الاتحاد المذكور ما زال بعيداً عن الاشتراكية؟

صحيح أن الأغلبية العظمى من المساجين في الاتحاد السوفياتي، وخلافاً لرؤية خاطئة منتشرة في الغرب، ليسوا من المعارضين ولا هم سجناء سياسيون، بل سجناء بموجب مخالفتهم للحق العام، ممن يطلق عليهم باللغة العامية إسم زاك. لكن وجود مثل هؤلاء البؤساء بأعداد كبيرة وبأحوال مزرية ينم، كما كان يقول لينين، عن آفة اجتماعية عميقة، عن تناقضات اجتماعية عميقة تقع من المجتمع الاشتراكي الخالي من الطبقات على طرف نقيص⁽³³⁾.

مع ذلك فليس صحيحاً أنه لم يعد ثمة سجناء سياسيون في الاتحاد السوفياتي عام 1985. فهناك عدة مئآت من الأشخاص في السجن. وقد حوكموا وأدينوا لا بوصفهم جواسيس أو لأنهم خرقوا أحكام القانون العام، بل لمجرد أنهم كتبوا شيئاً ما أو قالوا شيئاً ما، فاعتُبروا من ثم بمثابة «الدسائسين على السلطة السوفياتية» أي أنهم أدينوا بناء على آرائهم المخالفة.

نضرب مثلاً على ذلك، لقد حكم على الشاعرة الشابة إيرينا راتوشنسكايا - التي أطلق سراحها الآن - بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وبالنفي لمدة خمس سنوات بناء على الجرم

(33) هاكم مثلاً صارخاً على «الجرمة» والقمع في الاتحاد السوفياتي. «يبلغ اناتولي يكتياتشكين الثانية والخمسين من عمره. وهو رئيس الطباخين في مطعم تابع لأحد المخيمات التي تتبع نظاماً خاصاً. وبالكاد يمكن تمييز لباس السجن الأسود المخطط بالرمادي الذي يرتديه تحت سترة الطباخ البيضاء (...). عام 1943، عندما كان في الثانية عشر من عمره (كذا) قام بسرقة عن طريق الكسر. فكي يؤمن ما يأكله هو وأخيه وأخواته الذين يصغروه سناً (كان والدهم في الجبهة فيما تركتهم أمهم) سطا على أحد المخيمات. وحكم عليه بخمس سنوات من الاعتقال، وتم إطلاق سراحه فيها بعد بمناسبة العفو العام الذي أعلن بمناسبة النصر، لكن بعد عامين، وكان في السادسة عشرة من عمره، سرق سمكة مدخنة في أحد أحياء منطقة ارخانغلسك فحكم عليه بقضاء عشر سنوات في أحد معسكرات الاعتقال. ومنذ ذلك الحين لم يقض أكثر من 3 سنوات بالإجمال حراً [من أصل حياة تمتد على 58 عاماً] إنه لمجرم بالسليقة». (أنباء موسكو، أول أيار/مايو 1988).

الذي ارتكبته - كما جاء في وثيقة إدانتها - عندما نظمت بعض القصائد «بهدف إثارة البلبلة وإضعاف النظام السوفياتي». على كل حال فقد نشرت الشاعرة المذكورة مؤخراً قصة قيمة بعنوان: «لون الأمل قاتم» تدور وقائعها حول تجارب المعتقلات وتضامن المساجين والإضرابات الطويلة عن الطعام، مما يؤكد مدى التملل في الاتحاد السوفياتي.

لم تخطيء القراءة أيها القارئ: سبع سنوات من الأشغال الشاقة بسبب كتابة بعض القصائد التي اعتبرت ذات طابع تخريبي. والأنكى من ذلك أن هذه البربرية تُرتكب في دولة يتحدث برنامجها الذي أقر في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي عن «إنجاد وتنمية الديمقراطية الحقيقية (...)» التي ترتدي أفكار الحرية وحقوق الإنسان وكرامة الشخص البشري في ظلها مضموناً فعلياً من شأنه أن يؤمن وحدة الحقوق والواجبات، كما تُطبّق بموجبها على الجميع الأحكام والمعايير المناقبية نفسها والقانون نفسه، وتتطور بناء عليها شروط أفضل فأفضل من أجل تنمية شخصية متعددة الأبعاد.

كل هذا الكلام عن الحرية وحقوق الإنسان والإنسية وتنمية الشخصية البشرية متعددة الأبعاد وحرية الثقافة والإبداع الفني، يُفضي عملياً إلى سبع سنوات من الأشغال الشاقة جزاء نظم بعض القصائد التي لم يجد مضمونها استحساناً لدى الرقيب أو لدى المدعي العام: هل يمكن أن نتصور مثلاً أوضح من هذا المثل للاستشهاد على الحبث والتفاق واللغة المزدوجة التي لا يمكن أن تسفر جميعاً إلا عن سيادة السخرية المريرة في المجتمع السوفياتي بأسره؟

ولكن من يدري؟ فربما كان القوم في الاتحاد السوفياتي بحالة حرب أهلية ينبري خلالها بعض أعداء «الاشتراكية» الألداء الذين يسعون بكامل أسلحتهم لبعث الرأسالية من جديد، إلى استخدام بعض العقائد البريئة في ظاهرها فيستغلونها بمهارة شيطانية لحض ملايين المواطنين على التمرد على «سلطة السوفيات»، مما يستدعي والحالة هذه قمع الشعراء قمعاً مبيهاً؟

إنكم لا تعرفون شيئاً من شيء. هكذا نتوقع أن يبيننا الذين وضعوا البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفياتي، بنبرة ملؤها التعجرف واللؤم البارد. فالاتحاد السوفياتي اليوم بلاد «تطور فيها نمط من الحياة الاشتراكية المبنية على التعاون المتبادل بين الرفاق، ناجم عن العدالة الاجتماعية والذهنية الجماعية»، حيث «أزيلت الطبقات المستغلة» وحيث «اضمحلت تدريجياً ضرورة قمع هذه الطبقات» (أجل. وإلا، فلماذا لم تعد هناك دكتاتورية للبروليتاريا؟) هكذا إذاً. فالقمع لم يعد ضرورياً تجاه البورجوازية وزبائنيها بعد أن اضمحلوا جميعاً. لكنه ما زال ضرورياً تجاه... الشعراء!

ثم يطمئنتنا البرنامج الجديد بلسان فصيح إلى أن استغلال الإنسان للإنسان قد أصبح في خبر كان في الاتحاد السوفياتي. كما يؤكد في الوقت نفسه على أن الطبقات المستغلة قد زالت هي الأخرى منذ زمن بعيد. وأنه لم يعد ثمة أية إمكانية لظهورها ثانية في المجتمع السوفياتي. فإذا كانت هذه التأكيدات مطابقة للواقع - وهي ليست مطابقة له إلا بصورة جزئية، لكنها أكثر من كافية لاستبعاد فرضية الحرب الأهلية أو خطر الحرب الأهلية التي تفتعلها «بورجوازية سوفياتية» ما - فإن القيود المفروضة على الحريات السياسية والمدنية والتي ما زالت قائمة بل ومعززة في الاتحاد السوفياتي تتنافى تنافياً صارخاً مع البرنامج اللينيني للحزب لعام 1919⁽³⁴⁾.

فالبرنامج المذكور لا يُوجب، من حيث روحيته فقط بل من حيث نصّه أيضاً، إلغاء جميع بنود القانون الجزائري التي تُدين «التحركات المعادية للسوفيات» و«الدرس على السلطة السوفياتية» وحرية إنشاء التجمعات السياسية، بينما تسمح تلك البنود بوجود الرقابة وتمنع الشغيلة والشغليات من أن ينشروا ما يشاؤون بملء حريتهم، وتحّد من حرية الوصول إلى المطابع ووسائل الإعلام قبل المرور عبر الحزب أو عبر «التنظيمات الجماهيرية» أو عبر أية مؤسسة من مؤسسات الدولة أو ما يشبه أن يكون مؤسساتها.

والواقع السياسي في الاتحاد السوفياتي اليوم ليس هو الواقع الوحيد الذي يمكن إدانته في ضوء برنامج الحزب الشيوعي الروسي الذي وضع عام 1919. بل يمكننا إدانة الواقع الاجتماعي والاقتصادي أيضاً في ضوء ذلك البرنامج.

ففي عام 1919 كان الحزب الشيوعي الروسي قد حدّد هدفه بجعل يوم العمل مقتصرأ على ست ساعات وأسبوع العمل مقتصرأ على ثلاثين ساعة. أما في العام 1986، وبعد مضي سبعين عاماً على البرنامج المذكور، فإن الحزب الشيوعي السوفياتي لا يكلف نفسه عناء تحديد هذا الهدف ولو لعام 2000، بينما تطالب البلدان الرأسمالية ذات النقابات المتعددة بتخفيض ساعات العمل الأسبوعية بما يتناسب مع إمكانيات «التكنولوجيات الجديدة» وضرورتها، وهو أمر يتكلم عنه واضعوا البرنامج كلاماً كثيراً ولكن ليس من الزاوية التحريرية المشار إليها!

وفي العام 1919 كان برنامج الحزب الشيوعي الروسي يطمح بأهدافه لا إلى تحقيق مجانية العناية الطبية وحسب، بل إلى مجانية الأدوية والعقاقير. بل أنه كان يطمح إلى اتخاذ سلسلة من

(34) كل الإحالات إلى برنامج 1919 تعود إلى

Das programm der Kommunistischen partei Russlands (Bolchewiki), angenommen auf dem.8.Parteikongress (18 bis, 23 mars 1919), Internationaler Verlag, Zürich, 1920;

الترجمة من وضعنا.

التدابير الأخرى كإلغاء ساعات العمل الإضافية وتوزيع الطعام والملابس والأدوات المدرسية على التلاميذ توزيعاً مجانياً، ومنح الأم الحامل عطلة ثمانية أسابيع قبل الولادة وثمانية أخرى بعدها. ودفع الأجور كاملة لكل الذين واللواتي لا يسعهم أن يشتغلوا بصورة طبيعية (من عاطلين عن العمل ومرضى ومعاقين، إلخ). أما في عام 1986، فإن برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي لا يتوقع من الآن حتى العام 2000 ألا توزع الأدوية مجاناً على الأطفال فقط وحتى بلوغهم الثالثة من العمر. وأما سائر الأهداف الاجتماعية الأخرى التي أتى برنامج 1919 على ذكرها فلا يُشار إليها بمجرد إشارة!

كان لينين يشدد بقوة في «الدولة والثورة» على أن تحديد رواتب موظفي الدولة، بحيث لا تتخطى أجور العمال الماهرين، يُشكل ضمانة من الضمانات الرئيسية التي تحول دون أي تقهقر بيروقراطي مُحتمل لسلطة الشغيلة. لكن برنامج 1986 يشجب «المساواتية»، على غرار التراث الستاليني الطيب الذكر، ويتحدث عنها لا بوصفها هدفاً ينبغي العمل على تحقيقه، بل بوصفها «انحرافاً» ينبغي تجنبه بأي ثمن.

وتبلغ صحة هذا القول مبلغاً يجعل مسألة إلغاء التقسيم الاجتماعي للعمل في ظل الشيوعية غير قابلة للمعالجة من جانب البرنامج الجديد إلا بوصفها اضمحلالاً للعمل اليدوي في الإنتاج. هذا فضلاً عن أن العمل «اليدوي» والعمل اليدوي التقليدي» يعتبران في نظر البرنامج أمراً واحداً بعينه. أليس معالجة النواظم الآلية ومراقبة أعمال الإنسان الآلي وتصليح مساتيم الآلات الأوتوماتيكية أعمالاً يدوية ما دامت اليد تستعمل في أدائها؟

أما التقسيم الاجتماعي للعمل، ذلك التقسيم الذي كان ماركس وانجلز يرجوان زواله، فقد كان يتعلق بتقسيم الوظائف المختلفة بين وظائف إنتاجية ووظائف إدارية، أي أنها كانا يرجوان زوال البيروقراطية بالمعنى الاجتماعي للكلمة؛ إذ أنه بدون زوال البيروقراطية لا يعود للكلام عن زوال الدولة أي مضمون فعلي. إن البرنامج الجديد لا يذكر كلمة حول هذا الموضوع كله. وذلك لسبب أساسي: فالبيروقراطية لا يمكن أن ترجو زوال نفسها. هكذا وبسهولة.

والسياسة الداخلية تجد امتدادها في السياسة الخارجية⁽³⁵⁾. فإذا كانت البيروقراطية

(35) «إن السياسة الخارجية هي دائماً وفي كل مكان استمرار للسياسة الداخلية، لأنها سياسة الطبقة المسيطرة نفسها وتسمى إلى الغايات نفسها. إن انحطاط الشريحة الحاكمة في الاتحاد السوفياتي لا بد أن يترافق مع تغيير ملائم على مستوى غايات الدبلوماسية السوفياتية وأساليبها. إن «نظرية» الاشتراكية في بلد واحد (...) تعني الرغبة بتحرير السياسة الخارجية للسوفيات من برنامج الثورة العالمية» (ليون تروتسكي، الثورة المفقودة، ص. 212).

السوفياتية قد تخلّت بصورة فاضحة عن برنامج الثورة البروليتارية العالمية لصالح برنامج التعايش السلمي مع الامبريالية، فإن ذلك لا يعود إلى كونها «تحريرية»، أو إلى أنها تخطئ في مواقفها، أو لأنها متوهمة حول التعايش المذكور، إلخ. بل لأن الدفاع عن مصالحها الاجتماعية المخصصة يدفعها إلى السير على هذه الطريق. «التحريرية»، ما هي إلا نتاج الوضع الاجتماعي الذي تعيشه البيروقراطية. إن هو إلا نتاج امتيازاتها المادية واحتكارها للسلطة السياسية التي تشكل دعامة هذه الامتيازات. التحريفية نتاج الوضع الاجتماعي المذكور لا سببه.

إلى ذلك، فالفرق الفاضح والرئيسي بين برنامج 1919 وبرنامج 1986 يكمن بالفعل في المجال الأممي. إن برنامج 1919 ينصّ على «أن الثورة البروليتارية الشيوعية وحدها هي القادرة على إخراج البشرية من المأزق الذي زجّت نفسها فيه بحكم وجود الامبريالية والحروب الامبريالية. (. . .) وإن انتصار الثورة البروليتارية العالمية يستوجب أقصى درجات الثقة الممكنة وأوثق الصلات الأخوية الممكنة وأرفع أشكال الوحدة الممكنة مع النشاطات الثورية التي تقوم بها الطبقة العاملة في البلدان المتقدمة».

أما في البرنامج الجديد فإن عبارتي «الثورة العالمية» و«الثورة البروليتارية» لا يؤتى على ذكرهما مطلقاً. فالفصل الأممي من هذا البرنامج يقوم بقضيه وقضيضه على أربعة محاور: تعزيز وحدة «المعسكر الاشتراكي»، والتعايش والتنافس السلميين مع «المعسكر الامبريالي»، وتمتين الصلات مع البلدان المحررة (أي مع برجوازية البلدان المسماة بلدان العالم الثالث)، والتعاون الأخوي مع الأحزاب الشيوعية في «البلدان غير الاشتراكية» حتى ولو كان هناك اختلافات في الرأي معها.

إن الاستعاضة بلغة «المعسكرات» عن النضال الطبقي البروليتاري الأممي بوصفه محركاً للتقدم التاريخي، ليست استعاضة عرضية بالطبع. فإذا تمّ التخلي عن كل أفق ثوري في البلدان الامبريالية وشبه المصنعة. وإذا تمّ صيرف النظر عن البروليتاريا العالمية بوصفها ذاتاً ثورية رئيسية، فإنه لا يعود ثمة مجال إلا اللجوء إلى «المعسكر الاشتراكي»، إمّا على سبيل «إنقاذ السلام»، وإمّا على سبيل حلّ مشكلات العالم الثالث. أما التطلّع إلى حلّ مشكلات البلدان الرأسمالية المتقدمة عبر إسقاط الرأسمالية، فأمر لم يعد ثمة رجاء فيه.

وإذا كان هناك تغيرٌ شامل بالقياس على برنامج 1919، فإن التغير واضح أيضاً بالقياس على برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي لعام 1961. فقد طرح هذا البرنامج هو الآخر فكرتين

ضمن إطار ايدولوجية «المعسكرات» العامة كان من شأنها أن يخففاً إلى حد ما من حدة الاتجاه التصفوي «للحركة الشيوعية الأمية»: أولها فكرة الصراع بين السستامين العالميين (أما اليوم فقد حلّ «التنافس» محل «الصراع»)، وثانيهما فكرة «طريق التطور اللارأسالي»، بالنسبة لبلدان العالم الثالث.

إنها بدائل هزيلة وطوباوية يُستعاض بها عن أفق الثورة العالمية طبعاً. فـ«طريق التطور الرأسمالي» برهنت فشلها بصورة مُحزنة بعد أن اتبعتها بلدان كالهند ومصر، إلخ. ، وهما البلدان اللذان يذكرهما برنامج 1961 بالإسم. بيد أن أفق زوال الرأسمالية كان لا يزال يحوم بشيء من الغموض في تضاعيف الفصاحة الخروتشيفية. أما ميخائيل غورباتشيف الواقعي، فقد تخلّى عن الزوال المذكور جملة وتفصيلاً.

وبما أنه لم يعد هناك إلا التنافس الاقتصادي مع الامبريالية، وبما أنه لا أحد يعدّ أحداً بكسب هذا التنافس في مستقبل منظور، فإن بقاء الرأسمالية يظل أمراً مضمرّاً في ثنايا كامل هذه الايدولوجية. أليس جليلاً ومهضوماً هذا «البرنامج الشيوعي» الذي ينطوي على القول بأن الرأسمالية ستظل قائمة ومقيمة إلى الأبد؟

فلا يعجبني أحد في مثل هذه الشروط إذا تبين له أن مستقبل الحركة الشيوعية الأمية ليس ذلك المستقبل الوردي الزاهر الذي يرجوه. وإذا عمل المرء على فك رموز هذه التفاهات فإنه لا بدّ أن يخلص إلى أن الكرملين - على الرغم من «التكافؤ النووي» الشهير الذي لا يكلّ البرنامج الجديد من الإشادة به - يشعر أن موقفه تجاه الامبريالية عام 1985 أضعف مما كان عليه عام 1961. وهذا ناجم عن تأخر الاتحاد السوفياتي في حقل التكنولوجيا كما هو ناجم عن الأزمة الزراعية، مع ما يترتب على هذه الأزمة من نتائج بالنسبة للتزوّد بالقمح من البلدان الرأسمالية.

أما أكثر الأوجه مثاراً للحزن والأسف في البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفياتي، فهو افتقاده لأي أفق تاريخي متكامل.

فإلى جانب الهدف الذي يتطلع إلى إلغاء كل الأسلحة النووية - الأمر الذي لا يتوقف تحقيقه على الاتحاد السوفياتي وحده - نجد هدفاً ملموساً وحيداً هو توفير المسكن لكل عائلة من عائلات الاتحاد السوفياتي في العام 2000. غير أن هذا الهدف وحده لا يسعه أن يُشبع تلهف الشبان أينما كانوا، وعلى رأسهم شبان الاتحاد السوفياتي، إلى المثل العليا والعدالة،

حتى ولو كان الهدف المذكور يلاقي استحساناً على الأرجح في مجتمع كالمجتمع السوفياتي لا يزال يشكو إلى حد بعيد من ندرة الأشياء الاستهلاكية ذات النوعية الجيدة⁽³⁶⁾.

غير أن المجتمع السوفياتي يُعتبر اليوم من أهم المجتمعات المتقدمة ثقافياً في العالم. وهو أيضاً كذلك في مجال المقدرات التكنولوجية. وبالتالي يبدو اللون القاتم المكفهر الذي يرسمه البرنامج الجديد على تلك القماشة أمراً مؤلماً ومثيراً لليأس. إذ ليس هناك ما بوسعه أن يوجج الخيال مثلاً، تقدر ما يوججه يوم العمل النصفى، العمل نصف - نهار، أو مجانية السلع الاستهلاكية الأساسية، أو تعميم التعليم العالي على الجميع، أو القضاء نهائياً على الجوع في العالم الثالث، أو تحقيق النصر على السرطان وغيره من الأمراض الخطيرة، أو اشتراك جميع الشغيلة والشغيلات، دورياً، بمجال إدارة المنشآت التي يشتغلون فيها، أو اشتراك المواطنين جميعاً في السوفيات المحلية، أو وجود النساء بنسبة 50% في جميع أجهزة الإدارة الاجتماعية، أو إلغاء الشرطة السياسية إلغاءً مُبرماً⁽³⁷⁾. وهذه لائحة لا تنتهي.

إن التخلي عن كل هذه الأهداف الاشتراكية الكلاسيكية - ناهيك بالأهداف الشيوعية - في برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي لا يتوقف فقط على النزعة الواقعية الكبيرة عند ميخائيل غورباتشيف الذي يعلم جيداً أن معظم هذه الأهداف غير قابل للتحقيق في ظل النظام الحالي، من الآن وحتى العام 2000 وما بعده ربما⁽³⁸⁾. فالمسألة تتعلق قبل كل شيء باستحالة تحقيق معظم هذه الأهداف إذا أخذت مجملها، لا إذا أُخذ كل منها على حدة. أما تحديد بعضها فمن شأنه أن يشكّل تطلعاً حميداً بالنسبة للشغيلة والشبان ومصدراً من مصادر تسريع عجلة التنمية الاجتماعية. أما العائق الفعلي في وجه تحديد بعض هذه

(36) يؤكد البرنامج الجديد في مطلعه، وفي جزئه الأول، الفصل الأول، إن «العدالة الاجتماعية» قد تحققت. لكنه في الجزء الثاني، الفصل الثالث عشر، يُعرّف هدف «السياسة الاجتماعية للحزب»، بالضبط، بالتالي: «تحقيق العدالة الاجتماعية باستمرار على أكمل وجه». مما يعني أنها لم تتحقق حتى الآن. وهذا ما يمكن معرفته دون ذلك التعبير عن الرغبات. وقد أشار بعض مؤدجي البيروقراطية الأذكى إلى أن «العطش للعدالة» لدى الشيبة كان أحد مصادر اندفاع نقابة التضامن في بولندا.

(37) يشير كارل ماركس في معرض مدحه للإجراءات التي اتخذتها كومونة باريس في الحرب الأهلية في فرنسا: «لقد نزعَت عن الشرطة، التي كانت حتى ذلك الحين أداة الحكومة المركزية، صفاتها السياسية وأصبحت أداة المسؤولية التي يمكن عزلها في أي لحظة من قبل الكومونة».

(38) يشدّد البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفياتي تشديداً واضحاً، في الجزء الثاني، الفصل الأول على إن «تطور الاشتراكية نحو الشيوعية يتحدد بالقوانين الموضوعية في المجتمع، التي لا يمكن التغاضي عنها، وكل محاولة سابقة لأوانها لإدخال المبادئ الشيوعية هي محاولة محكومة بالفشل». كما أثبتت التجربة، ويمكن أن تؤدي إلى أضرار سواء اقتصادية أو سياسية.

الأهداف بصورة واقعية فلم يعد يكمن في الفقر النسبي الذي يشكو منه الاتحاد السوفياتي، ولا هو يكمن، بالتأكيد، في المحيط الرأسمالي المعادي. بل إن مصالح البيروقراطية المادية واحتكارها للسلطة هما اللذان يشكلان هذا العائق.

ثم إن كون هذه الأهداف غير قابلة للتحقيق بمجملها في الاتحاد السوفياتي وحده، كما هو عليه الآن، ليس إلا طريقة أخرى من طرق القول بأن الاشتراكية ليست قابلة للتحقيق في بلد واحد. ولكن من ذا الذي قال إن العالم والاتحاد السوفياتي ينبغي أن يظلّ كما هما عليه الآن؟ وهكذا يتبين لنا أن وراء الواقعية الظاهرة التي تنطوي عليها مواقف غورباتشيف، هناك رؤية محافظة عميقة الجذور للواقع العالمي، رؤية محافظة تتفق تمام الاتفاق مع المحافظة الاجتماعية والايديولوجية التي تتصف بها البيروقراطية السوفياتية، لكنها لا تتفق على الإطلاق مع دينامية العالم الفعلية التي نعيشها.

إن الرؤية الثورية للعالم، تلك التي كان يستلهمها واضعو البرنامج الشيوعي عام 1919 كانت أكثر واقعية بكثير. فقد كانت تستند إلى التناقضات العميقة التي تتناهب نمط الإنتاج الرأسمالي والمجتمع البرجوازي بعد تجاوزهما لمرحلة التوسع القصوى. كانت تدرك ميل هذه التناقضات باتجاه أن تصبح متفجرة بين الحين والآخر. كما كانت تعتمد على حتمية الثورات والثورات المضادة التي لا بد أن تنشأ عن مثل ذلك الميل. وكانت ترى في النزعة العسكرية وفي الحروب حصيلة طبيعية للميل المذكور.

إن كل هذا التحليل الذي يستوعب التاريخ الفعلي للقرن العشرين أيما استيعاب يصبّ في النهاية في التوجّه الاستراتيجي للثورة العالمية. فتحقيق المهام الملحة المتعلقة ببقاء البشرية وازدهارها قاطبة، على نحو ما أشرنا إلى بعضها أعلاه، إنما يشكّل، بوصفه هدفاً لتلك الثورة، قوة تعبوية لا يُستهان بها.

لكن «الفكر الجديد» و«العولة» و«التعايش السلمي المعمّق»، هذه المقولات التي تلهم العقيدة الغورباتشيفية، تنطلق بالضبط من أن التناقضات الرأسمالية لا تتسّم بسمة الاتجاه نحو الانفجار. وهذا يتضح على نحو بارز من النصّ التالي الذي كتبه إيشان انطونوفيتش، نائب عميد أكاديمية العلوم الاجتماعية لدى اللجنة المركزية للحزب السوفياتي: «الرأسمالية اليوم تختلف عما كانت عليه في بداية القرن العشرين، بل عما كانت عليه في أواسطه. وعلى الرغم من أنها تخطّت مرحلة الأوج، فإنها تظلّ خصماً قوياً قادراً على أن يثار اجتماعياً لنفسه في قطاع معين وأن يعوّض عن خسارة معينة لحقت به. وعلى الرغم من أن أزمة الرأسمالية

تعمق أكثر فأكثر بحيث أصبحت أزمة دائمة [٩] فإن النزاع بين القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج قد اتخذ طابعاً مزمناً ولم يعد يهدد باستثارة انفجار ثوري في المستقبل المنظور. (. . .) وأحد الأسباب الرئيسية للاستقرار النسبي الذي تتصف به البنى الاجتماعية الرأسمالية يكمن في أنها تقرن بين طاقة التحويل الثورية التي تنطوي عليها التكنولوجيا وبين طاقة المناورات الاجتماعية المطواعة. (. . .) أما ما يستحق التشديد عليه اليوم فهو مقدرة الرأسمالية على تطويل عمر وجودها، وغياب أيّ تقدّم منظور للحركة العمالية في بلدان أوروبا الغربية المتقدمة وفي الولايات المتحدة»⁽³⁹⁾.

ولكن عندما يتبين أن مثل هذا التقدم أمر ممكن عندما تنفجر بعض النضالات العمالية المدهشة (أيار/مايو 1968 في فرنسا، الحريف الحار في إيطاليا عام 1969، الثورة البرتغالية، الإضرابات الإقليمية العامة ضد نظام فرنكو في إسبانيا السبعينات، إذا شئنا أن نقتصر على الأمثلة الغربية العهد)، فإن جميع الإصلاحيين الستالينيين الجدد وما بعد الستالينيين وما قبل الغورباتشيفيين يفعلون المستحيل لكي يحصروا هذه النضالات ضمن إطار النظام الرأسمالي والدولة الديمقراطية - البرجوازية، مما يعني أنهم يعملون على إجهاضها. فما يحرك هذه الأحزاب ليس قناعتها العلمية المزعومة باستحالة الثورات، بقدر ما تحركها عقيدتها المحافظة التي تجعلها تؤمن كما يؤمن الغورباتشيفيون بأن هذه الثورات مضرّة بها: «فالغرب هو الآخر ليست له مصلحة في زعزعة الاستقرار الاقتصادي [في أوروبا الشرقية] ولا نحن لنا مصلحة بشيوع أزمة في الغرب»⁽⁴⁰⁾.

هذا هو إكسبر الايديولوجيا البيروقراطية المحافظة. لا أهداف شيوعية. ولا أزمة تهدد الرأسمالية بالانهيار. ولا آفاق تلهب حماس الشبان. وفي ظل هذه الشروط ليس من الممكن تجاوز الأزمة المعنوية.

(39) إيفان أنظونوفيتش، «ديالكتيك العالم المتكامل» في أترناشيونال أفيرز، موسكو، أيار/مايو 1988، ص. 44، 45، 49. ونجد مفاهيم مماثلة أو بالأحرى غير ماركسية، في آراء حول العمل البشري. أما الأخلاق البشرية والنشاط الاقتصادي الخلاق، إلخ، فهي منفصلة كلياً عن الخصوصية الطبقيّة لكل مجتمع وعن جميع نشاطاته، بوجه خاص لدى ن. لاين «Philosophische Aspekte der Innovationstätigkeit» وإيفان فرولوف «Die globalen probleme, der Mensch und die Gesellschaftswissenschaften». العدد الثاني، موسكو، 188) كما لدى فلاديمير زاغلادين «لا ينبغي أن نخشى التشابه» في أبناء موسكو، 29 أيار/مايو 1988.

(40) مقابلة في دير شبيغل، العدد 27، 1988.

■ المناقبة الشيوعية والحوافز المادية والديموقراطية الاشتراكية.

إن التعاويد المثالية - الطوباوية التي يتلوها «التفكير الجديد» ويتصدى بواسطتها، وبالتعاون مع الرأسمالية، لحل مشكلات من نوع مشكلة التخلف - تحت رعاية الرأسمالية على كل حال - ليست هي التي تستطيع ملء هذا الفراغ.

يقول البروفسور تيودور شانين في تقديمه لمقال كتبه آبل أغانيغيان: «إن ما يلفت النظر في السجل السوفياتي هو شحنته المناقبة الشديدة. فالمحاجة تتناول بشكل عام مسائل العدالة والمجتمع الأفضل والكائنات التي تزدد إنسانية على إنسانيتها، وأهمية الحقيقة. (...) وذلك كما لو أن أيام 1903 - 1907 و1917 - 1927 قد عادت من جديد، ولكن بعوي للمخاطر أكثر حدة. ولعلها قد اكتسبت معلومات أكثر يشوبها نوع من الأسى المستمد من التجربة. (...) والواقع أنه بدون هذا البعد المخصوص الذي هو المناقبة العملية، ويدون هؤلاء الرجال والنساء المستعدين للتغاضي عن الروتين اليومي وعن التلاعبات الوصولية، فإن هذه المحاولة التي تعتبر من أهم المحاولات الرامية إلى تغيير مجتمع كبير، وبالتالي إلى تغيير العالم أجمع، تصبح عرضة للإدانة»⁽⁴¹⁾.

بلا شك. لكن مثقي عام من الخبرة المعممة بشؤون اقتصاد السوق تبرهن بما لا يقبل الجدل أن مثل هذا الاستلهام المناقبي ومثل هذا التجاوز لا يمكن أن يستندا إلى القول المعروف: «إغتنوا، اغتنوا!»، ولا إلى الحوافز المادية الخاصة أو إلى غياب الأهداف الاجتماعية السمحة والمثيرة للحماس والتي اختبرت عبر الممارسة.

وهذه كلها أمور لا يقوى غورباتشيف والغورباتشيفية على توفيرها. ولأن الاشتراكية بكل منوعاتها، من الماركسية إلى لينين إلى تروتسكي إلى البلاشفة إلى الأهمية الشيوعية، قد استطاعت توفير الأمور المذكورة بصدق وإخلاص، فقد تمكنت بالتالي من إثارة الحماس وحركت ملايين الأشخاص في روسيا وغيرها ودفعتهم إلى العمل.

على كل حال «التفكير الجديد» ينطوي على تناقض ايدولوجي جديد ومتفجر. فهو يأتي دائماً وأبداً على ذكر «القيم الإنسانية العامة» التي يفترض أن يكون لها الأولوية على

(41) نيولفت ريفيو، العدد 169، أيار/مايو، حزيران/يونيو 1988. أنظر أيضاً بورايس كاغارلتسكي The Thinking Reed.

الرؤية الدغائية لشؤون العالم، أي على عقيدة الصراع الطبقي (أنظر بشكل خاص نصوص الكسندر ياكوفليف الذي يعتبر سيد الايديولوجيين الغورباتشيفيين، وذلك في صحيفة داي زاييت، 6 كانون الثاني/يناير 1989). ولكن ما إن يؤق على ذكر هذه القيم الإنسانية النبيلة حتى تبدأ المدائح تُكال، على اللحن التقريظي نفسه، لحسنات الـ«إغتونا، اغتسوا» التي لا تقرب «بين جميع الرجال وجميع النساء» دون تمييز طبقي، بل تفرقهم عن بعضهم، أي أنها تنمي وتعزز الفروقات والصراعات الطبقة التي لا هوادة فيها. أما التوفيق بين الأمرين فمحاولة أشبه ما تكون بتربيع الدائرة.

والأسوأ من ذلك أن «التدويل» الذي يقترن الحديث عنه بالنهم إلى الكسب يستثير أسوأ أنواع المشاعر القومية، وخاصة تلك التي تمس الشغيلة المهاجرين. لقد اعترفت البرافدا بذلك في عددها الصادر بتاريخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1988 عندما عاجلت مصير الشغيلة الفيتناميين في الاتحاد السوفياتي.

أما راکوفسكي رئيس الوزراء البولوني الجديد فإنه يقوم بأعباء هذا التناقض بأن يستشهد بكلمة للكاتب المسرحي الشيوعي برتولد برخت: «الأكل أولاً، ثم المعنويات من بعد» (وهو عنوان المقابلة التي أجرتها معه الصحيفة الأسبوعية داي زاييت بتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر 1988). لقد استعمل برخت هذه العبارة (وهي على كل تفتقد للجديلية وللفعالية) تعليقاً على مجتمع طبقي، ولم يستعملها في معرض الحديث عن بناء الاشتراكية، ناهيك بالحديث عن مجتمع اشتراكي. ولكن بصرف النظر عن هذا كله فإن السؤال الذي يطرح على الفور: ماذا عن المناقبة الشيوعية العتيدة؟ ماذا عن «القيم الإنسانية العامة» الطيبة الذكر؟ إذا كان الذين يحصلون أموالاً أكثر من غيرهم ويتمتعون بسلطات أكثر من غيرهم، يأكلون بالتالي بصورة أفضل من غيرهم، فبأي حق يجوز لهم أن يتحدثوا عن «القيم الأخلاقية» من أجل منع المستغلين والمضطهدين من النضال في سبيل مزيد من الأكل، بما في ذلك لجوؤهم إلى زعزعة استقرار سلطة المضطهدين؟

لقد كان فيديل كاسترو القائد الشيوعي الوحيد الذي تصدّى حتى الآن بصورة مكشوفة لهذا التقهقر الايديولوجي - المعنوي. وهذا أمر إيجابي بالطبع. إذ من حقّه أن يشدد على أنه لا وجود لأية إوالة اقتصادية من شأنها أن تضمن بحد ذاتها بناء الاشتراكية. لكن سجّاله حول هذا الموضوع يشكو من أربعة عيوب⁽⁴²⁾.

(42) نستشهد هنا بشكل خاص بخطابين أساسيين لفيدل كاسترو بهذا الصدد؛ خطاب 26 تموز/يوليو 1988 (غرانما ويكلي ريفيو، 7 آب/اغسطس 1988)، وخطاب 5 كانون الأول/ديسمبر 1988 (غرانما ويكلي ريفيو، 18 كانون الأول/ديسمبر 1988).

أولاً لأنه إذ يجعل إوالات السوق - التي ما زالت موجودة في كوبا أيضاً - «الطرائق الرأسمالية» أمراً واحداً، فإنه يزج نفسه في مأزق سياسي ونظري. فاستعمال هذه الإوالات في مرحلة الانتقال أمر لا بد منه (ولا فهل كان لينين داعية من دعاة «الطرائق الرأسمالية» عندما طرح السياسة الاقتصادية الجديدة، نيب؟). إن المشكلة تتعلق باتساع هذه الطرائق وديناميتها على المدى الطويل، لا بضرورة اعتمادها ضمن حدود معينة ووفقاً لاحتياجات معينة.

ثانياً، لأنه عندما يخالف الطرائق المذكورة باللجوء إلى العمل التطوعي فإنه يدافع عن أمر طوباوي. ففي شروط الشح المتسع يستحيل حل أية مشكلة من المشكلات الاقتصادية الأساسية على أساس منهج لا يقوى على تطبيقه بصورة دائمة إلا أقلية من البروليتاريين الشيوعيين المقتنعين بما يفعلون. (وحتى في هذه الحال، تظل فعالية الحل موضع نقاش). ومهما يكن من أمر، ألا توجد في كوبا تفاوتات في المداخل وامتيازات بيروقراطية واضحة، بما في ذلك المحلات المخصصة لكبار الموظفين وضباط الجيش؟ إن هذا مخالف لتعاليم ماركس ولينين. فهل ينبغي إلغاؤه؟ أم تقليصه؟ أم الإبقاء عليه؟ من الذي يختار مديري المنشآت؟ الدولة؟ الحزب؟ الشغيلة أنفسهم وبأسرهم؟

ثم إن كاسترو يحرص على اعتبار الدولة والحزب أمراً واحداً، مما يعيق تطبيق الأهمية البروليتارية بصورة مدروسة ومطردة. إذ إن دواعي الدولة وضرورة المناورات الدبلوماسية تتعارض وبلورة الخط السياسي الذي يتفق مع مصالح الجماهير الكادحة في كل قطاع من قطاعات العالم، بما في ذلك أمريكا اللاتينية.

وأخيراً وبشكل خاص، لأنه عندما يعارض سياسة الغلاسنوست مغلباً ضرورة «وحدة الحزب» والدفاع عن «سلطة الحزب» بوصفها مبدئين أساسيين من مبادئ بناء الاشتراكية، فإنه يحكم على نفسه بالعجز عن فهم المصادر السياسية لسلطة البيروقراطية وامتيازاتها، والوسائل الكفيلة بمكافحة خطر الانحلال البيروقراطي.

إن الطبقة العاملة ليست متجانسة لا من حيث تكوينها الاجتماعي (وبالتالي من حيث مصالح كل شريحة من شرائحها) ولا من حيث تجربتها النضالية (وبالتالي من حيث مستوى وعيها الطبقي). ولا بد أن يقابل هذا التباين تمايز سياسي معين.

ثم إن المشكلات التي يثيرها بناء الاشتراكية والتناقضات التي تعتمل في مرحلة الانتقال تولّد تمايزاً لا مفر منه بين الأجوبة السياسية حتى في صفوف الطليعة الشيوعية. وبما أن

الحقيقة لا يحتكرها أحد، فإن النقاش الحرّ سواء داخل الحزب أو داخل أجهزة السلطة الشعبية ليس مفيداً وحسب، بل هو أمر ضروري لتلافي الأخطاء قدر الإمكان وتصحيحها بأسرع وقت ممكن وبأقل التكاليف الممكنة.

وكل إخماد لهذا النقاش باسم «وحدة الحزب» و«سلطة الحزب» يؤدي لا محالة إلى أخطاء سياسية تتفاقم خطورتها أكثر فأكثر بحيث تؤدي بالضبط إلى تقويض وحدة الحزب وسلطته على السواء. كما أنه يؤدي لا محالة إلى أشكال مختلفة من هضم الحقوق ومن القمع لا بحق البرجوازية وحسب، بل أيضاً بحق الجماهير الكادحة وبحق الاتجاهات السياسية العمالية، من اشتراكية وشيوعية، التي لا توافق على خط القادة والمسؤولين. وهكذا ينشأ احتكار لممارسة السلطة المركزية من قِبَل أقلية ضئيلة، مما يعرّز عملية التبقرط كلّ التعزيز ويؤزل في النهاية إلى امتيازات اقتصادية متمكّنة تنزع عن نشر المناقبة الشيوعية كل مصداقية لها في نظر الجماهير العريضة.

لا وجود لتوعية شيوعية فعّالة بدون النضال ضد التبقرط، ولا بدون الديمقراطية الاشتراكية، ولا بدون حرية النقاش الواسعة⁽⁴³⁾، مما يعني أن أقصى درجات الغلاسنوست أمر لازم وضروري. ولا إمكانية لحصول تقدّم باتجاه الاشتراكية بدون سلطة عمالية / شعبية تبني مؤسساتها في مجالس منتخبة بحرية، ولا بدون حق الاتجاهات والأجنحة داخل الحزب، ولا بدون حرية تكوين الاتجاهات السياسية والأحزاب من جانب الشغيلة الذين لا ينتمون إلى الحزب كأعضاء فيه: هذي هي دروس التاريخ، بقدر ما هي مضمون العقيدة الماركسية، وهذا هو بشكل خاص الدرس الذي ينبغي استخلاصه من تجربة الستالينية المأساوية بكل ما عهدته من مآكب الجرائم.

(43) قبل التراجع الايديولوجي الذي شهده الحزب الشيوعي الكوبي بصدد انتقاله الى نظرية «المعسكرين»، عندما وافق على تدخل قوات حلف وارسو في تشيكوسلوفاكيا عام 1968، وكان ليدل كاسترو نفسه قد أعلن مع ذلك أنه «ينبغي أن تكون الثورة مدرسة أفكار لا يميّزها عائق».

الفصل العاشر

غورباتشيف وعدم استكمال تصفية الستالينية.

«ربما كان من الصعب، في الواقع، أن يحافظ المرء على معنوياته عندما لا تجد دعماً لها وتأييداً من قِبل معنويات المجتمع. لكن هذه مسألة من الأهمية بمكان بحيث أن فشلنا في حلّها يعني خسارتنا لأنفسنا وإفلاسنا. (...)» (1) إننا نسأل آبائنا: كيف سمحتم لستالين بالوصول إلى السلطة وأتختم له المجال ليرتكب ما ارتكب من الأهوال في عامي - 1937 - 1938؟ بعد ذلك، وعلى أثر انتهاء الحرب، كان أولادنا يسألوننا بدورنا: كيف سمحتم للألمان بالوصول إلى ضفاف القولغا، كيف تغاضيتم عن إفقار الكولخوزات، وكيف قبلتم بموجة جديدة من القمع «كقضية القمصان البيضاء» في لينينغراد؟ واليوم، أسمع طلاباً يسألون أساتذتهم: كيف تدبرتم أنفسكم مع البريجينيفية، ومع الركود والفساد؟ (دانييل غرانين، كاتب، في أنباء موسكو، 28 شباط/فبراير 1988).

هذه، بصورة موجزة، هي العلاقة القائمة بين الأزمة الايديولوجية - المعنوية السائدة في الاتحاد السوفياتي وبين مشكلة تصفية الستالينية.

إن الذين يعيشون خارج الاتحاد السوفياتي يستهينون كثيراً بالأهمية التي تتخذها مشكلة تصفية الستالينية في الحياة السياسية والفكرية والعاطفية لدى الجماهير السوفياتية. وكلما اتسع نطاق سياسة الغلاسنوست، أدرك المرء أن المشكلة المذكورة تشكّل مسألة رئيسية تشغل وتؤرق مئات الآلاف من الأشخاص إن لم يكن أكثر. وثمة أسباب عديدة تفسّر هذا الوضع.

أولها إن حملات التطهير التي شنت في الثلاثينات أسفرت عن ثمانية ملايين ضحية⁽²⁾.

(1) لقد قدم هذه الأرقام روي ميدفيديف في دع التاريخ يحكم ص. 48 وما يليها؛ وانتون انتونوف - اونسينكو، حقبة ستالين: سيرة طاغية.

كما كُلفت حملات التجميع الإجباري - أي «القضاء على الكولاك» - مثل هذه الكمية من الضحايا. هاتان الجريمتان هما الجريمتان الرئيسيتان اللتان يؤخذ بهما ستالين وجلاوزته. لقد كان عدد الضحايا مرتفعاً جداً بحيث إن الذين ظلوا منهم على قيد الحياة ينتمون إلى عدد لا يُستهان به من عائلات الاتحاد السوفياتي إن لم يكن إلى معظمها. والجال إن أبناء هؤلاء الضحايا - وعلى رأسهم ذرية الشيوعيين الذين قضت عليهم حملات التطهير - يتعاطفون مع آبائهم وأمهاتهم ويدافعون عنهم بحماس⁽²⁾. ثم أخذت أخبار تلك المعارك الحامية التي خيضت من أجل إعادة الاعتبار إليهم تظهر شيئاً فشيئاً في الصحافة⁽³⁾.

وقد أضيفت إلى هذه المعركة ذكريات السجناء السياسيين القدامى ومطالبهم، بعد أن أطلق خروتشوف سراحهم من معسكرات الاعتقال⁽⁴⁾. كانت أعداد هؤلاء السجناء تصل هي الأخرى إلى الملايين. وقد مات عدد كبير منهم خلال السنوات الاثنتين والثلاثين المنصرمة، لكن عدد الذين ما زالوا على قيد الحياة لا يُستهان به. هؤلاء أيضاً يتحمسون لتصفية

= وعلى ضوء هذه الأرقام، ونظراً للنتائج الكارثية للعرب سواء في مجال التصنيع أو في مجال الدفاع الوطني، تبدو التعليقات التقريرية المملقة أزاءها (كالقول وغالباً ما يجري تجاهل دور التصنيفات في رسم آلية لتعزيز الانصهار الاجتماعي) كما يفعل دافيد لاين (الدولة والسياسة في الاتحاد السوفياتي، ص. 80 - 81) من قبيل الفضيحة بالمعنى الحرفي للتعبير.

(2) تتمحور رواية يوري تريفونوف - أحد أكبر الروائيين السوفيات في العقود الأخيرة - ستاريك (الرجل العجوز) حول البحث عن الأب، سواء عن جثته أو عن هويته الروحية - الأخلاقية. وتريفونوف هو نفسه ابن أحد منظمي الجيش الأحمر في لينينغراد، الذي قتل خلال تصفيات 1937. ويبدو تروتسكي بشكل بالكاد مموه في هذه الرواية.

(3) تعلمنا أبناء موسكو في عددها الصادر في 13 كانون الأول/ديسمبر 1987 إن الكسندر شليابينيكوف، وهو القيادي العمالي الرئيسي في الحزب البلشفي مفوض الشعب في الحكومة السوفياتية الأولى وعضو اللجنة المركزية على امتداد سنوات طويلة، قد أعيد إليه الاعتبار بناء على قرار المحكمة العليا في 31 كانون الثاني/يناير 1963 بعد أن قتل رمياً بالرصاص عام 1937. وكانت إعادة الاعتبار هذه نتيجة صراع عتدم خاضته عائلته وخاصة ابنته إيرينا. وكانت عائلة شليابينيكوف تناضل بلا هوادة، تكتب الرسائل إلى اللجنة المركزية وتتوجه إلى كل مؤتمر جديد للحزب (...). أثناء ذلك لم تكن القضية قد صُنفت بعد. فتم نقلها إلى صعيد آخر، في دائرة أخرى، دائرة الرأي العام. وبعد موت والدتها، فرغت إيرينا نفسها لهذه المهمة بشكل كلي. وكانت تتابع بمساعدة أخوتها وأصدقائها كل المنشورات الجديدة المتعلقة بالكسندر شليابينيكوف، وتناضل ضد أي كذبة تقال عنه. أنظر أيضاً الحملة التي خاضها كميل أكراموف، ابن عضو اللجنة المركزية والسكرتير الأول للحزب الشيوعي في أوزبكستان، من أجل الدفاع عن ذكرى والده الذي أعدم رمياً بالرصاص عام 1938 (أبناء موسكو، 13 آذار/مارس 1988).

(4) دفن ن. س. خروتشوف في مدفن نوفوديفيتشي وليس بالقرب من الكرملين. وقبره مغطى على الدوام بالزهور التي يضعها السجناء السياسيون تحليداً لذكراه لأنه أطلق سراحهم (مارتين والكر، بقطة العملاق، ص. 211).

الستالينية . وهكذا نرى أن عدد الأشخاص المعيّنين بالأمر يشكل بحد ذاته مجموعاً كبيراً من المواطنين والمواطنات في الاتحاد السوفياتي .

إلى هذا الجمهور ينبغي أن نضيف أولئك الذي هم في الجهة الأخرى من الخندق: أعني جمهور الجلادين والحراس والجلالوزة والشوابة واختصاصيي التعذيب الجسدي وعملاء الغيبوبو الذين كانوا مسؤولين عن الاعتقالات والاستجوابات، فضلاً عن أولئك الذين دأبوا زماناً طويلاً على التغني بفضائل الطاغية والكتابة عنها، ويجدون اليوم حرجاً في فقدان مكانتهم، إلخ . هؤلاء أيضاً تدخلوا في النقاش الذي صار يدور بحرية أكبر مما كان عليه في عهد خروتشوف . لكنهم يتدخلون، بالطبع، دفاعاً عن ستالين . غير أن الزمن لعب دوره هنا أيضاً، كمعادته . فقد صار عدد الذين ما زالوا منهم على قيد الحياة أقل بكثير مما كان عليه عام 1956 عندما انعقد المؤتمر العشرون . ومن هنا فإن المقاومة التي تتصدى لتصفية الستالينية - وهي عملية تستمد مبرراتها من دواعي ومخاوف محض فردية - أصبحت أضيق نطاقاً مما كانت عليه في ذلك الحين .

وهناك الجانب المعنوي - أو إذا شئنا الجانب السياسي - المعنوي - من عملية تصفية الستالينية، وهو جانب يحتل مكاناً بارزاً، وعن حق، في هذا النقاش . إذ إنه يبدو بمعنى من المعاني بمثابة المحك الأكبر لمصادقية سياسة الغلاسنوست، لا شيء إلا لأن جرائم ستالين كانت تشكل الستر الرئيسي والعيب الأكبر بالنسبة للنظام . فإذا لم يكن هذا النظام مستعداً لأن يقول كل شيء عن ماضيه، فيكيف يصدق الناس ما يقوله عن حاضره؟ لقد أعرب العديد من المثقفين عن آراء تجري بهذا الاتجاه، لكنهم ليسوا الوحيدين على الإطلاق . إن الناس العاديين يتحدثون ويكتبون بالضبط عن هذه المسألة ذاتها .

«إن الثقافة لا يسعها أن توجد بدون ذاكرة، بدون أن يعي كل واحد منا أنه حلقة من سلسلة التاريخ العامة . إن الإنسان الذي لا يتذكر من أين جاء لا يمكن أن يكون مثقفاً» . هذا ما كتبه الروائي نجيبين في الكومسومولكايا برافيدا بتاريخ 23 نيسان/ابريل 1986 . أما المغني الكبير فلاديمير فيسوتزكي فيغني قائلاً:

في ذاكرتنا نحفظ إلى الأبد
ذكريات أحداث وأشخاص وتواريخ . . .
فإذا كنست حقل الغمام الماضي

فمن الخير لك أن لا ترتكب أخطاء بعد اليوم⁽⁵⁾ . . .

والشعب السوفيّاتي شعب مثقف زيادة عن اللزوم. كما أن فيه أعداداً كبيرة جداً من المثقفين والشبان والشغيلة المسيّسين بحيث إنهم لن يسمحوا بوجود ثقب في الذاكرة من شأنه أن يتحوّل عملياً إلى فراغ في الهوية الوطنية. وقد كان مارتن وولكر محقّقاً عندما كتب: «لقد كانت السنة الأولى من حكم غورباتشيف سنة مُلفتة للنظر من حيث الصراحة التي تكلم بها عن مشكلة الحاضر وخيبات الماضي القريب التي حصلت في عهد بريجنيف. لكنّ هناك حقائق أخرى ينبغي الكشف عنها، وهي تتعلّق بعهديّ خروتشوف وستالين. فإذا لم يكن ثمة استعداد للكشف عنها، فإنّ الآمال التي يعلّقها غورباتشيف على المستقبل الزاهر للاتحاد السوفيّاتي الجديد تكون قد بنيت على رمال روجيه⁽⁶⁾».

وقد عبّر عدد من الكتّاب السوفيّات عن هذه الفكرة نفسها. فكتب الشاعر يفتوشنكو يقول: «إنّ التسرّع على الحقيقة أمانة من أمارات الضعف. وسكوت الشعب شكل مستتر من أشكال الفوضى⁽⁷⁾».

أما المؤرخ يوري أفانا سييف فقد كتب: «لا وجود للوجدان الذاتي بدون ماضٍ. وما يتخذّه الحاضر من معنى أو من لا معنى وما يعتل فيه من أنواع القلق والآمال والخطط تصبح كلها أموراً غامضة وغير مفهومة. إننا مجبولون على هذا النحو بحيث إن قدرتنا على قطع الصلة مع الماضي تتوقف هي بالذات على معرفتنا بهذا الماضي وتعتمد عليها».

غير إن الأبلغ من ذلك هي المواقف التي اتخذها بعض الغورباتشيفيين البارزين. فقد كتب الكسندر نجنيي مقالة بعنوان: «العلاج بواسطة الحقيقة - ملاحظات حول تهديد الوعي» يقول فيها: «إن تربيّتنا الأخلاقية تكاد تفقد كل مزاياها إذا نحن حرمانها من فيثامينات الحقيقة. إن دعاة الصمت وسخّرة الديماغوجيا وحمّة معنويات الشعب المزيفين كانوا موجودين دائماً وما زالوا. إن جهودهم هي التي أدت، إلى حدّ كبير، لتصفية أفضل شغيلتنا ولهضم حقوقهم دون كبير ضجيج، من خلال أعمال لجان صغيرة لم يُنشر شيء عن أعمالها. (. . .) لقد اخترعوا ما لا يحصى من التعليمات السرية والعينية، كان بعضها يؤدي

(5) الاستشهادان من مارك فرانكلاند، القارة السادسة، ص. 236 - 237.

(6) مارتين والكر، يقظة العملاق، ص. ٢٢٢.

(7) المصدر السابق، ص. 222. مجموعة من ثلاثين مقالة مخصّصة لإعادة الحقيقة التاريخية أعدها جبرت ماير ونُشرت تحت عنوان Wir brauchen die Wahrheit Geschichtsdiskusson in der Sowgetunin.

■ الدينامية السياسية لتصفية الستالينية.

إن المضي في عملية تصفية الستالينية حتى نهايتها يشكّل موضوعاً لمعركة حقيقية في الاتحاد السوفياتي. وتدور رُحى هذه المعركة على محورين: محور إعادة الاعتبار لجميع ضحايا «حملات التطهير» الستالينية، بدءاً بالبلاشفة القدماء وقادة الحزب والمتهمين الذين مثلوا أمان «محاكمات موسكو» بين 1936 و1938 وما رافقها من تصفيات جسدية وعمليات نفي جماعية، ومحور الحكم العام على ستالين والستالينية، فضلاً عن تحديد الأسباب التي أدت إلى ذلك التفسّخ الفعلي الذي حلّ بالسلطة في الاتحاد السوفياتي.

أما إعادة الاعتبار لضحايا التطهير فقد بدأت مع المرحلة الأولى من تصفية الستالينية في عهد خروتشوف. وكانت قد اتخذت في ذلك الحين بعداً واسعاً. فبين عامي 1953 و1957 أعيد الاعتبار، على ما يقول ديمتري يوراسوف أحد المشتغلين في معهد التاريخ والمحفوظات، لـ 612 500 شخص. إذ قامت المدرسة العسكرية التابعة للمحكمة العليا بإعادة الاعتبار لـ 84 000 شخص، وقامت محاكم عسكرية أخرى بإعادة الاعتبار لـ 200 000 شخص، كما قامت محاكم إقليمية ومحلية أخرى بإعادة الاعتبار لحوالي 200 000 آخرين. أما الـ 84 000 شخص الذين أعيد الاعتبار إليهم من قِبَل المدرسة العسكرية التابعة للمحكمة العليا فقد كان من بينهم 13 000 شخص في عداد الأموات، أي أنه أعيد الاعتبار إليهم بعد وفاتهم وبعد أن كان قد حكم عليهم بالموت ونُفذ هذا الحكم بهم⁽¹¹⁾.

غير إن هناك عدداً كبيراً من الضحايا الذين لم تشمّهم إعادة الاعتبار في عهد خروتشوف. ناهيك بأن العملية المذكورة لم تتناول معظم القادة البلاشفة الذين كانوا من ضحايا ستالين.

لا شك في أنه حصلت بعض الحالات الاستثنائية، لكن الحالات المذكورة جعلت العملية كلها - فضلاً عما نجم عنها - تبدو مفتقدة للتماسك إلى حدّ كبير. فقد أعيد الاعتبار لكرستنسكي وخودزايف واکراموف وإفانوف وشرنوف وغرنكو وزلنسكي في العام 1958 بقرار من المحكمة العليا⁽¹²⁾. وكان كرسنسكي، وهو أبرزهم، عضواً في أول مكتب سياسي وأميناً للحزب في عهد لينين، كما سبق له أن كان أحد مفوضي الشعب لدى وزارة المالية،

(11) كريستيان شميدت هاور وماريا هوبر، المصدر السابق ص. 108.

(12) البرت ب. فان غودوفر. حدود نزع الستالينية في الاتحاد السوفياتي، ص. 56.

وشغل منصب سفير الاتحاد السوفياتي في برلين، وكان مقرباً لفترة طويلة من تروتسكي دون أن ينتمي إلى صفوف المعارضة اليسارية⁽¹³⁾. صحيح أن إعادة الاعتبار لكرستنسكي قد جرت بصورة سرية تماماً. وذلك خلافاً لإعادة الاعتبار للمارشال توخاتشفسكي وغيره من قادة الجيش الأحمر الذين أعدموا عام 1937. ففي حين أن الزعماء العسكريين سارعوا إلى إبراز صور رفاقهم القدامى الذين قتلهم ستالين وإلى نشرها في الكتب التي رووا فيها ذكرياتهم⁽¹⁴⁾ فضلاً عن المؤلفات التاريخية، فإن إسم كرسنسكي يكاد يكون منسياً في الاتحاد السوفياتي.

أما إعادة الاعتبار لبوخارين فقد ظلت ترفض مدة طويلة. وكانت أرملته لارينا وابنه يوري قد قاما بحملة بهذا الاتجاه لدى بعض المراجع القيادية في الحزب الشيوعي السوفياتي. وفي عام 1958 إهتم البريزيدوم (وهو الإسم الذي كان يطلق على المكتب السياسي في ذلك الحين) بطلب إعادة الاعتبار، وذلك بحضور موريس توريز وهاري بوليت. ودافع خروتشوف عن إعادة الاعتبار لبوخارين. لكن أغلبية المكتب السياسي عارضت. ويبدو أن ضغط توريز وبوليت كان شديداً، إذ أن هذين الستالينيين القديمين كانا ينجشيان أن يفقد حزبهما سمعته (وأن يفقداً هما شخصياً سمعتهما) إذا ما تبين أنها يتستران على الجرائم الخسيسة التي ارتكبت بحق الشيوعيين⁽¹⁵⁾.

لكن لارينا ويوري بوخارين تابعا حملتهما وتقدّما بطلبات جديدة من أجل إعادة الاعتبار «لإبن الحزب البار» (وصية لينين) في آذار/مارس 1961 وفي 1976 - 1977. لكن الطلبات المذكورة قوبلت بالرفض من جديد.

(13) لقد جرت المحاكمة الثالثة في موسكو بين 2 و13 آذار/مارس 1938. وقد تميز كريستينسكي في بداية هذه المحاكمة باعتباره الوحيد الذي رفض الإقرار بأي جرم ورفض اتهامات المدعي العام فيشينسكي الشائنة جملة وتفصيلاً. ووصل حتى للتأكيد على أن الاعترافات التي أدلى بها خلال التحقيق قد انتزعت منه بالقوة (Prozessbericht النسخة الألمانية من التقرير المختزل كتابة، ص. 56 - 59). خلال الجلسة اللاحقة من المحاكمة إضطّر مع ذلك إلى سحب إقراراته تحت تأثير التعذيب الذي تعرض له بين الجلستين كما ذكرت مصادر موثوقة.

(14) أنظر بوجه خاص مذكرات قائد الجيش السوفياتي، المارشال، آ. فاسيلينسكي، قضية حياة بأكملها (يعود تاريخ صدورها بالروسية إلى عام 1975) وهي تحتوي بعد الصفحة 80، على صورة لمجموعة تحت عنوان «المارشالات الأولون في الاتحاد السوفياتي» ويبدو فيها م. توخاتشفسكي، س. فبورو شيلوف، آ. جيكوروف، س. بوديونوف، وف. بلوش عام 1935. وقد أعدم ستالين ثلاثة من هؤلاء المارشالات الخمسة رمياً بالرصاص عام 1937.

(15) فان غودوفر، حدود نزع الستالينية في الاتحاد السوفياتي، ص. 56.

في تلك الفترة قام ج.ج. كليموڤ، أحد رؤساء الأقسام في لجنة المراقبة التابعة للحزب الشيوعي السوفييتي، بإفهام يوري لارين صراحة أن تهمة الأعمال الإجرامية التي أدين بونخارين بناءً عليها لا يمكن أن تسقط. وعندما سأل يوري لارين عما إذا كان كليموڤ يعتقد بالفعل أن بونخارين كان قد أوعز بدس السم لمكسيم غوركي، أجابه كليموڤ أن البت في هذه المسألة يعود للمحاكم وأن هذه المحاكم لم تتراجع عن حكمها الذي أصدرته عام 1938⁽¹⁶⁾. وكان بوسع لارين أن يتقدم بدعوى قضائية للحصول على التراجع المطلوب لكن كليموڤ نصحه بعدم التصرف على هذا النحو نظراً لما هي عليه القضية من «تعقيد»⁽¹⁷⁾.

وهكذا يرى المرء أن المشكلة كانت مشكلة سياسية، وأن قادة الحزب الشيوعي السوفييتي ظلوا لمدة طويلة يرفضون التمييز البسيط بين إعادة الاعتبار الجزائية للبلاشفة القدماء وبين إعادة الاعتبار السياسية لهم. فالأولى إنما تتعلق باتهامات شائنة كانت قد لُفِّت واستخدمت سواء خلال محاكمات موسكو أو ضد بعض الأعضاء من مختلف الأجنحة ممن صير إلى إعدامهم أو نفيهم في ذلك الحين: إتهامات بأعمال تخريبية أو إرهابية أو جرائم قتل أو تأمر مع استخبارات التجسس الأجنبية (لا سيما مع الغوستابو والاستخبارات اليابانية)، أو تأمر من أجل إسقاط الاتحاد السوفييتي على الصعيد الإقليمي، إلخ... أما الثانية فتتعلق بحكم سياسي على الاتجاهات المعارضة وعلى التوجهات السياسية الفعلية التي اتخذتها مختلف تيارات المعارضة (لا التوجهات التي نسبتها إليها النصوص الستالينية زوراً وبهتاناً). فهذه أمور تقع في ذمة التاريخ. ولا يستطيع أحد أن يحل محلها، لا غورباتشيف ولا ليغاتشيف ولا أي شخص آخر. وعلى حد علمنا أن الأغلبية العظمى من الأشخاص الذين يطالبون بإعادة الاعتبار لضحايا ستالين لا يطلبون الموافقة على كل آرائهم السياسية أو الإقرار بصحتها. وهذا أمر يستحيل حصوله على كل حال. إذ إن الاقتراحات المذكورة كانت متضادة كلياً في كثير من الأحيان.

أما ما تقتضيه سياسة الغلاسنوست فهو، بالمقابل، أمر يستوجب إعادة الاعتبار لأبسط

(16) لنذكر مع ذلك إن زعيم المؤدجين في الحزب الشيوعي السوفييتي آنذاك ب.ن. بوسيبيلوف قد أكد في مؤتمر المؤرخين أن بونخارين لم يكن عميلاً أو إرهابياً (روبرت كونكيس، روسيا بعد خروتشيف، ص. 44).

(17) فان غودوفر، حدود نزع الستالينية في الاتحاد السوفييتي، ص. 56-58.

مبادئ الحقيقة والعدالة. أي إنه يقتضي رفضاً رسمياً للإتهامات الإجرامية التي يبدو لكل مراقب أن ضحايا ستالين لم يرتكبوها⁽¹⁸⁾.

حتى عام 1987 كانت إعادة الاعتبار للقادة السوفييات الذين قتلهم ستالين قد اقتضت، إجمالاً - عدا عن الأشخاص المذكورين أعلاه - على أعضاء الجناح الستاليني نفسه، فضلاً عن إعضائه السابقين، وهم أولئك الذين أتى خروتشوف على ذكر أبرز أسمائهم في تقريره السري الذي قَدِّم للمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيياتي.

في الجدول التالي الذي وضعه فان غودوفر نجد إحصاءً بمن أُعيد إليهم الاعتبار من أهم القادة البلاشفة، وبمن لم يُعد إليهم:

إعادة الاعتبار لأعضاء الهيئات الرئيسية في الحزب السوفيياتي وفي الدولة السوفييتية ⁽¹⁹⁾			
الهيئة	أعضاء بين 1939 - 1917	ضحايا الإرهاب	ضحايا لم يُعد إليهم الاعتبار
الأمانة	27	15 (55,5%)	6 (22,2%)
المكتب السياسي	34	17 (50,0%)	9 (26,5%)
المكتب التنظيمي	64	42 (66,0%)	13 (20,3%)
اللجنة المركزية	71	49 (70,0%)	11 (15,5%)
الرؤساء ونواب الرؤساء	18	10 (55,5%)	2 (11,1%)

أما المعركة السياسية التي دارت حول مسألة إعادة الاعتبار فقد اتخذت في الاتحاد السوفيياتي منحى مدهشاً في أوساط الرأي العام لم يكن متوقعاً، على الأرجح، من قبل خصومها العنيدين (وما زالت ذبواها في أوساط الحزب الشيوعي السوفيياتي القيادية مجهولة حتى الآن، وهذه عبرة أخرى من عبر عدم استكمال تصفية الستالينية من حيث الحدود التي تفرضها على سياسة الغلاسنوستا). وقد

(18) تُعد حالياً عريضة عالمية للمطالبة بإعادة اعتبار جزائية لجميع المتهمين بمحاكمات موسكو، دون أية قيود، بما فيها إعادة الاعتبار لتروتسكي. لقد وقعها عدد هام من الشخصيات في الحركة العالمية العالمية، بجميع تياراتها، أنظر لائحة التوقعات في أعداد امبركور 2 و16 و30 تشرين الثاني/نوفمبر 1987.

(19) فان غودوفر، حدود نزاع الستالينية في الاتحاد السوفيياتي، ص. 161. وترتفع هذه النسب إذا ما اقتضت اللائحة على أعضاء الهيئات القيادية خلال المرحلة الممتدة بين عامي 1917 - 1935، أي بعد اغتيال كيروف وبداية الإرهاب.

انفتحت هذه المعركة على مواجهات دراماتيكية في الأوساط العامة. فذكرت صحيفة بروفيل النمساوية في عددها الصادر بتاريخ 13 تموز/يوليو 1987 أخباراً عن لقاءين عامين عُقدَا في موسكو. أما الأول فقد جرى الإعلان عنه بشيء من السرية عبر ملصق صغير كُتب بخط اليد وعلّق على باب معهد التاريخ والمحفوظات، لكنه استقطب عدة آلاف من الأشخاص، في أواخر آذار/مارس 1987. وأُلقيت اللُكسيچا (أي الدرس أو المحاضرة) من قبل البروفسور يوري بوريسوف تحت عنوان «ستالين، السياسي والإنسان»، فكانت على وجه الإجمال عبارة عن مدح وإشادة بالدكتاتور الطاغية، وإن كانت قد سلّمت بأنه ارتكب بعض الأخطاء والتجاوزات! وقد أعرب القسم الأعظم من الحضور عن استيائهم. وتكاثرت الأسئلة والاحتجاجات. كم كان عدد الضحايا؟ كم كان عدد الذين أُعيد إليهم الاعتبار؟ كما أشار عدد كبير من المتكلمين إشارة صريحة إلى أن آباءهم كانوا قد قضاوا نحبهم في المعسكرات الستالينية وأن أمهاتهم كنّ قد تعرّضن للنفي.

إلا أن موقف بوريسوف تعرض لمزيد من التضعيع عندما ألقى المحاضرة بإياها بتاريخ 13 آذار/مارس 1987 أمام حشد من الكتّاب في بيت الثقافة المركزي. فقد واجهه الحضور حينذاك بوقائع عديدة ورهية. وأثار أحد المؤرخين المُشتغلين على المحفوظات ملف استجواب المخرج الكبير مايرهولد أحد ضحايا التطهير. وتبيّن أن مايرهولد قد تعرّض للتعذيب، كما اعترف رودوس النائب العام للغيبيو الذي كان قد تولى استجوابه، وكُسر يده اليسرى، كما أكره على نجرع بوله⁽²⁰⁾.

وفي حزيران/يونيو 1987 نظّمت الكومسومولات نقاشاً علنياً مع يوري أفانا سيف، مدير معهد التاريخ والمحفوظات، والذي يُعتبر الرائد الرئيسي للحملة النقدية الشديدة ضد ستالين (وهو غير رئيس تحرير البرافدا الذي يحمل الاسم نفسه). «كانت الصالة مكتظة. واضطر مئات الأشخاص إلى البقاء خارجها. وطُرحت على المحاضر أسئلة خطيّة كان من بينها السؤال التالي: «هل أنتم مع نشر مؤلفات تروتسكي؟» فأجاب أفانا سيف: «نعم. إنني مع نشر مؤلفاته حتى يتمكن طلابنا من قراءة كل أدبيات التاريخ السوفياتي ودراساتها بما فيها مؤلفات تروتسكي». وكان وراثي رجل كهل سمعته يقول بشيء من الامتعاض: «هذا ما كان ينقصنا بعداً». فما كان من الحضور القريبين منه إلا أن التفتوا إليه وقالوا: «وهل قرأت مؤلفاته؟ هل تعلم ماذا كتب؟» فأجاب الرجل: «نعم. أعلم ماذا كتب». فكان هذا

(20) كما ورد في الصحيفة اليسارية الألمانية الغربية TAZ، 27 تموز/يوليو 1987.

الجواب كفيلاً بإثارة مستمعين آخرين فتدخلوا وقالوا: «إذاً، أصبح من الواضح من أين جئت. لقد قرأت تروتسكي وها أنت تجلس بيننا الآن بأمان واطمئنان. هل تعلم عدد الذين أرسلوا إلى سيبيريا لمجرد أنهم قرأوا تلك المؤلفات؟». ثم ما لبث أن ازداد عدد المشتركين في هذا النقاش، وكادت تنشب مشادة بسيطة قبل أن يتوجه البعض إلى المنبر بأسئلتهم. فاستُعيدت ذكريات لا مثيل لعنفها، وظهرت مشاعر كان يُظن أنها كُبتت خلال عقود عديدة، وانتصبت جباه وقامات يخشى المصلحون مغبة انفجارها.

«كما حصلت في ذلك الاجتماع حادثة أخرى تدل على مدى الحاجة إلى تصفية الحسابات وعلى مبلغ عمق المشاعر المتعلقة بها. فقد تقدم أحد الحضور بورقة تطالب بالكف عن الكلام عن «عبادة الشخصية» وعن الأخطاء والانحرافات. إذ إن ستالين إنما ارتكب جرائم بحق البشرية. والمطلوب هو أن تُقام أنصبة تذكارية لضحاياه بعد أن يُدان بوصفه مجرماً. فقرأ أمانا سييف تلك الورقة بصوت مرتفع وتمعن فيها طويلاً. ثم أيد فكرة إنشاء الأنصبة التذكارية، لكنه لم يعلق على الفكرة الأخرى. فراح الحضور يبتفون هتافات طويلة وإيقاعية. ثم التفت خلفي فإذا بي أرى بحراً من الوجوه الجادة والمصممة، وكأنها كلها تريد أن تقول: «لقد طال بنا الانتظار. والآن جاء دورنا!». وعلى الرغم من كل ارتياحي السابق، فقد شعرت في تلك اللحظة بعزم هؤلاء القوم على أن لا يدعوا الكبت يتسرب إلى نفوسهم بعد اليوم مثلاً سبق أن حدث لهم في عهد بريجنيف»⁽²¹⁾.

في بداية العام 1988، اجتمع عدة مئات من الأشخاص في القاعة الكبيرة من مركز اتحاد الكتاب في موسكو لكي يستمعوا لمحاضرة أخرى ألقاها المؤرخ يوري أمانا سييف. وقد تحدث في هذا اللقاء أيضاً الكاتب ميشال شاتروف، فأعرب الرجلان عن قلقهما بالنسبة لما أسفرت عنه البريسترويكا خلال العام 1987 «في حقل التاريخ». فالمؤرخون ما زالوا ينشرون أنصاف الحقائق على حد قول أمانا سييف. ولا شك في أن التقييم الذي قامت به صحيفة سوفيتسكايا روسيا لليون تروتسكي في خريف 1987 قد نزع عنه تهمة «العميل للقوى الخارجية»، لكنه ما زال يُعامل بوصفه «عدواً للشعب». كما أن هذا «التصحيح» الجزئي ما زال مطروحاً بالنسبة لزينوفيف وكامينيف ريفي لينين.

وقد تحدث أمانا سييف عن أن «دائرة معارف ثورة أكتوبر» الجديدة، التي صدرت

(21) بروفيل، 13 تموز/يوليو 1987.

كذلك في خريف 1987، ما زالت تقدم هي الأخرى صورة كاذبة عن النقاشات والسجلات الداخلية التي حصلت في الحزب خلال العشرينات والثلاثينات.

وطرح الحضور نحو مئة سؤال خطي على المحاضر. وكان من بينها سؤال أجاب عنه بصراحة واضحة أثارت موجة عارمة من التصفيق في القاعة، وذلك أنه قال بضرورة إعادة الاعتبار إلى جميع ضحايا القمع الستاليني، لا إلى بوخارين وتومسكي وريكوف وحسب، بل إلى تروتسكي وكامنيف وزينوفيف أيضاً. وأضاف أنه لا يعلم ما إذا كانت اللجنة المكلفة رسمياً بهذه المهمة ستقوم بذلك أم لا.

ووجه أفتانا سيف من جهة أخرى نقداً شديداً للمؤرخ الجنرال فولكوغونوف الذي كان قد وضع أول سيرة رسمية لحياة ستالين. وقال إن السيرة المذكورة تجعل الظاهرة الستالينية مقتصرة على مجرد المرض النفسي والقصور المزاجي لدى ستالين، وإنما ما زالت تدأب على الدفاع عن بنية القيادة القمعية التي يتصف بها الستام الستاليني. «لقد آن الأوان لكي نقوم بتحليل للبنى الاجتماعية والذهنية التي سمحت بوجود الظاهرة الستالينية»⁽²²⁾. غير أن هذا المؤلف نفسه كتب صفحة بكاملها في البرافدا الصادرة بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 1988 تحت عنوان «تروتسكي، شيطان الثورة» لا تخلو من التحيز والافتراء.

وهكذا يتبين لنا أن مسألة إعادة الاعتبار لضحايا الإرهاب الستاليني من الناحية الجزائية تتداخل أكثر فأكثر مع مسألة الحكم الشامل على ستالين والستالينية. وأن المقاومة التي تبديها البيروقراطية ضد الاعتراف بحجم الجرائم التي ارتكبتها ستالين⁽²³⁾ ليست مسألة «اعتدال» أو مسألة تتعلق «باغتنام الفرص». بل لا شك في أن المسألة تتعلق بكشف الحقيقة التاريخية: فالتستر على حجم الإرهاب الذي حصل يمكن أصحابه من الكذب على الجماهير، بينما لينين يقول إن الحقيقة وحدها ثورية. لكن المشكلة الحقيقية تتعلق بنوع التفسير للذين تقدمهما ايدولوجيا البيروقراطية للظاهرة الستالينية. إن التفسير الأول، وهو المنوع «الذاتي -

(22) Frankfurter Rundschau، 12 كانون الثاني/يناير 1988.

(23) يتحدث غورباتشيف نفسه، في خطابه في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1987، عن «الآف» ضحايا «تجاوزات» ستالين، فيما يرتفع العدد الفعلي إلى ملايين. وقد وجه هذا القول ضربة قاسية لمصادقته. لنذكر أنه صدر في نهاية المطاف قرار رسمي عن اللجنة المركزية، نقلته وكالة نوفوستي (الطبعة الألمانية، 12 كانون الثاني/يناير 1988) يعترف بأن التصفيات طالت «مئات الآف» الأبرياء (كل أعضاء الحزب الشيوعي السوفييتي تقريباً) الذين اتهمتهم «الترويكات» وإن جميع هؤلاء الضحايا الأبرياء قد أعيد الاعتبار لهم وسوف تغوص عائلاتهم.

النفساني»، يفسّر الستالينية عن طريق «عبادة الشخصية» والانحراف الشخصي وجنون العظمة و«سستام الفكر الدغمائي» و«سستام القيادة العامودية» إلخ. . أما الثاني، فهو يفسّر الستالينية بصورة موضوعية - تاريخانية: الوضع الأممي، مخاطر الفاشية، ضرورة الإسراع في عملية التصنيع على طريقة ازدراد الطعام بدون مضغ حتى تتمكن البلاد من التسلح استعداداً للحرب التي بدأت تذرّ قرنبا (وهي عناصر يضيف إليها البعض، بعد أن يستشهدون بفقرة غامضة من عند لينين، عنصر النقص في ثقافة الجماهير، وضرورة تأمين هذه العمليات جميعاً وتنفيذها بواسطة سستام إداري مركزي إلى أقصى حدود المركزية). لكن مصيبة هذين التفسيرين - أو التفسير المتولد عن الدمج بينهما - هي أنها لا يفسّران لا جرائم ستالين (ناهيك بحجمها واتساعها)، ولا العواقب الوخيمة التي ترتبت عليها من حيث الجماهير السوفييتية ومن حيث الدفاع الوطني عن هذه الجرائم، فضلاً عن كل التوجه المخصوص الذي اتخذه الجناح الستاليني.

إن عمليات التطهير وزعزعة أركان الجيش الأحمر وحرمانه من خيرة قادته - بدءاً بقوة تشفّسكي الذي برهن عن ألمعيته حين توقع الشكل العسكري المخصوص الذي سيتخذّه المهجوم النازي على الاتحاد السوفييتي، فضلاً عن أعداده لأفضل الطرق الكفيلة بصده - والقبض على أهم مصممي الطائرات والصواريخ في الاتحاد السوفييتي⁽²⁴⁾ وزجهم في السجون، والتسبّب بمجاعة رهيبة كان لها أن تُحبط معنويات الجنود، كل ذلك يجد تفسيره، يا تُرى، «بحاجات الدفاع الوطني»؟⁽²⁵⁾ وكيف كان اغتيال أكثر من مليون إنسان شيوعي «أمراً ضرورياً من أجل التصنيع»، في الوقت الذي نجد فيه بين هؤلاء الضحايا عدداً من أهم الناهضين بالصناعة السوفييتية الجديدة، كيباتاكوف مثلاً؟

إن كل هذه الحجج تبدو هزيلة وسخيفة. وفي جوّ من الغلاسنوست ومن النقاش الديمقراطي والعودة إلى الأصول لا بد أن ينكشف هذا الهزال كله أمام قطاع واسع من الرأي العام. هذا هو القلق السياسي الذي يستبد بالبيروقراطية والذي يجعلها تتردّد في استكمال تصفية الستالينية.

(24) أنظر بهذا الصدد أبناء موسكو 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1987. يؤكد المؤرخ نيناروكوف (أبناء موسكو، 3 نيسان/أبريل 1988) إن السبب المباشر لإبعاد توخاتشفسكي هو معارضته للنزعة العسكرية المحافظة لمجموعة ستالين - فوروشيلوف. هذه المجموعة التي كانت تنادي بالدفاع الوطني المرتكز على الخيالة وعلى الحشد على الحدود. وكان توخاتشفسكي يؤكد تحريك الجيش الأحمر بشكل جذري والدفاع بالعمق، لإفشال العمليات التي تنتمي إلى نمط بلتزرينغ والتي قد يشنها إي معتد محتمل.

(25) الكتاب الكلاسيكي بهذا الصدد هو كتاب الكسندر نيكريتش. الجيش الأحمر المقدور.

ذلك أن هناك تفسيراً آخر للستالينية والتصفية الستالينية. وهو التفسير الحقيقي. فإذا استبعدنا التفسيرين، الذاتي والموضوعي، المذكورين أعلاه، بوصفهما غير كافيين، فلا بدّ لنا من التسليم بالتفسير الاجتماعي (الاجتماعي - السياسي). فيتبين لنا عندئذ أن التطهير والإرهاب لم يكونا إلا تنويجاً لتلك العملية التي اعتمدها الجناح الستاليني حين لجأ إلى إلغاء جميع الكادرات الشيوعية من البروليتاريا السوفياتية. وبالتالي فهما لم يكونا إلا نتيجة لمصادرة هذه البروليتاريا سياسياً من قِبَل البيروقراطية السوفياتية. إنها يمثلان ثورة سياسية مضادة حقيقية، يمثلان تروميدوراً⁽²⁶⁾ فعلياً أفضى إلى حرب أهلية فعلية واستكمال سلسلة بقضها وقضيضها من إجراءات المصادرة على الصعيد الاجتماعي: من نظام الإدارة الوحيدة في المنشآت، إلى منع الإضرابات، إلى خضوع النقابات خضوعاً شاملاً وشائناً لأوامر المديرين ومصلحتهم، إلى اعتماد نظام العمل الذي يعتبر أقصى نظام في العالم، إلى القبول بالتفاوت الاجتماعي المتصاعد. لقد تحوّل الحزب الشيوعي السوفياتي، عبر هذه الإجراءات كلها، من حزب عمالي، يزداد تبقرطه يوماً بعد يوم، إلى حزب البيروقراطية بالذات، بل إلى أداتها السياسية التي تستعملها في وجه الطبقة العاملة.

لا شك في أن الحزب الشيوعي السوفياتي، بوصفه أداة في يد البيروقراطية السوفياتية، التي هي شريحة اجتماعية ذات مصالح خاصة ومتميزة، لم يتخذ مواقفه ضد العمال وحدهم. بل اتخذ مواقفاً ضد البرجوازية المتوسطة، وخاصة ضد العدو الأمبريالي للاتحاد السوفياتي، بعد 22 حزيران/يونيو 1931. بناءً عليه، لم تكن الحصيلة العامة لتلك المرحلة كلها حصيلة سلبية تماماً. إن أيديولوجي البيروقراطية يعتمدون على هذا الجانب المتناقض من العملية التاريخية الإجمالية الممتدة بين 1928 و1953 لكي يصرفوا أنظارهم عن إدانة ستالين والستالينية جملة وتفصيلاً. لكن هذا يجعل من موقفهم عملية أيديولوجية تفریطية، لا تحليلاً علمياً للعملية التاريخية.

والحال إننا شهدنا محاولة فعلية لإعادة الاعتبار لستالين - في مقابل المحاولات التي جرت بالاتجاه المعاكس في عهد خروتشوف - من قِبَل جناح بكامله من أجنحة البيروقراطية التي رأت في مثل إعادة الاعتبار هذه ضماً لاستقرارها بالذات. وكاذت إعادة الاعتبار

(26) يستخدم لينين تعبير «ترميدور» بوصفه احتمالاً في الاتحاد السوفياتي عام 1921. يستخدم الفيلسوف أناتولي بوتنيكو تعبير «اغتيصاب السلطة» من قبل البيروقراطية. سوف نعود إلى الموضوع في الفصل الثالث عشر.

المذكورة تنجح في عهد تشرنكو، فلم تفشل إلا في اللحظة الأخيرة، على حد قول دوسكو دودر، مراسل الواشنطن بوست في موسكو.

إن الميزة الإيجابية التي يمتاز بها تفسيرنا لستالين والستالينية تلتخص في أنه تفسير متماسك بحيث يتيح لنا أن ندرك كل السمات الأساسية التي يتصف بها ذلك العصر، بل إنه يمتاز بميزة إيجابية أخرى وهي أنه يتفق مع المفاهيم الرئيسية وفرضيات العمل الرئيسية التي تعتمد عليها المادية التاريخية. ولذا فهو يتمتع وسيتمتع أيضاً بقوة جذب وتأثير متزايدة على جيل الماركسيين النقديين الذي ينهض في الاتحاد السوفياتي. لكن تفسيرنا يمتاز في نظر البيروقراطيين أجمعين - بمن فيهم أكثرهم ليبرالية، ناهيك بغورباتشيف نفسه - بميزة سلبية رهيبة، وهي أنه يتفق، على العموم، مع ذلك التحليل الذي صاغه ليون تروتسكي وحلّل بموجبه الظاهرة الستالينية ومستقبل الاتحاد السوفياتي.

■ مسألة تروتسكي.

إنه لمن سخرية التاريخ ومن باب عودة الأمور إلى نصابها أن ينقلب ذلك الاندفاع الأعمى وذلك الهوس الكلي والكلّياني الذي تحكّم بستالين أثناء اضطهاده لتروتسكي⁽²⁷⁾ و«التروتسكية»، ليتقم اليوم من صاحبه. إذ أصبح من المستحيل معالجة ستالين والستالينية بمعزل عن معالجة تروتسكي و«التروتسكية»، أي معالجة ذلك الحلّ الذي قدمته المعارضة اليسارية أولاً، ثم المعارضة الموحدة بعد ذلك، ثم المعارضة اليسارية الجديدة بمفردها، بوصفه حلاً بديلاً عن الستالينية بالنسبة لمشكلات الشغيلة والشعب السوفياتي. وسياسة الغلاسنوست إنما تعني حرية المناقشة لكل هذه الحلول البديلة، دون قيد أو تمييز، وبناءً على معرفة بحقائق الأمور وأطلاع على مجمل الوثائق. هذا إذا شئنا أن لا تكون الغلاسنوست مبتسرة أو مقيدة، أو خاضعة للرقابة أو للفرمانات التي تأتيها من فوق.

ومن مفارقات التاريخ أيضاً أن يكون الذين ما زالوا يخوضون المعركة ضد «التروتسكية» في الاتحاد السوفياتي حريصين اليوم على ابتداع هوية أو شبه هوية مشتركة بين ستالين وتروتسكي، في حين أن ستالين كان يعتبر تروتسكي بمثابة خصمه اللدود ويضطهده اضطهاداً لا هوادة فيه، بحيث انتهى به الأمر إلى اغتياله، وفي حين أن تروتسكي كان

(27) أنظر بوجه خاص الثورة المفدورة، جرائم ستالين، ستالين، فضلاً عن مقالات أخرى عديدة، والتي لا تزال أفضل مجموعة منها باللغة الألمانية في جزئين تحت عنوان Schriften über Russland.

الخصم اللدود والعنيد لستالين. وهكذا يزعم هؤلاء السادة أن تروتسكي لوربح معركته «من أجل السلطة» لكان تصرف كما تصرف ستالين، بل أسوأ منه. وأن ستالين إنما اقتبس برنامجاً عن تروتسكي. أما الغورباتشيفيين الليبراليون فهم لا يتوانون، بدورهم، عن تزيف الحقيقة التاريخية، الاحتيال عليها ما أمكنهم ذلك.

ذلك إنه من المستحيل في نظرهم أن «يستعيدوا» تروتسكي ويكسبوه لصالح توجيههم السياسي، على نحو استعدادهم لبوخارين وخروتشوف. لأن تروتسكي لا يعني مجرد النضال ضد التفهقر البيروقراطي وضد التجميع الإجباري وضد مساوئ «اقتصاد السوق». بل يعني أيضاً النضال ضد ممارسة السلطة من قبل الأجهزة: أي أنه نضال ضد امتيازات البيروقراطية وتزايد التفاوت الاجتماعي، كما إنه نضال من أجل الديمقراطية الاشتراكية بأوسع أشكالها، ومن أجل ممارسة السلطة من قبل السوفيئات المنتخبة بشكل حر، ومن أجل حق الشغيلة والشغليات في انتخاب من يريدون ويُرَدَّن إلى مجالس السوفيئات، أي إنه نضال من أجل التخلي عن عقيدة الحزب الواحد، ومن أجل الترخيص لجميع الأحزاب التي تحترم في الواقع (وليس بالضرورة في ايدولوجيتها) الشرعية السوفياتية. كما أنه نضال من أجل حقوق الشبان والنساء والأقليات القومية، ومن أجل حرية التنظيم النقابي والحق بالإضراب، ومن أجل التعددية الثقافية والعلمية والفنية والأدبية دون قيد أو قمع، ومن أجل سيرورة الثورة العالمية بالاعتداد على تطور الحركة الجماهيرية في كل بلد وبناء على إمكاناتها وحاجاتها دون اللجوء إلى أية مغامرات عسكرية كائناً ما كان نوعها، وكل هذه أمور لا يريد لها أصحابنا «الليبراليون» ولا يرغبونها.

إن غورباتشيف وجاعته يقعون في ورطة مستعصية فعلية عندما يتصدّون لتصفية الستالينية. إذ أن ما يتهددهم، إذا هم عمدوا مرة أخرى إلى خنق أصوات المطالبين بتصفية الستالينية تصفية جذرية، كما كانت الحال بعد سقوط خروتشيف⁽²⁸⁾، لا يقتصر على فقدانهم لمصادقية الغلاسنوست نفسها فقداناً مبرماً، بل يتعدى ذلك ليجعلهم يواجهين بمشكلات ملموسة تعترضهم على الأمد القصير، وذلك من نوع المشكلة التي تتلخص في إعادة كتابة تاريخ الحزب الشيوعي السوفياتي من جديد. وربما كان من المهم أن يحاولوا التخلص من هذه المشكلة بالتي هي أحسن بأن يصطنعوا موقفاً «محايداً» حيال ما جرى في الثلاثينات،

(28) حول محاولة إعادة الاعتبار لستالين في عهد بريجنيف، انظر مارتين والكر بقطة العملاق، ص. 210 - 209. وثمة تحليل رائع حول مواقف القادة السوفييات إزاء تروتسكي في مقالة خصصها البروفسور ميشال ريمان لـ«مشكلة تروتسكي» في مجلة الحزب الشيوعي الإيطالي ريناسيتا.

فيزعمون عندئذ أن ستالين قد ارتكب «تجاوزات»، لكنّ ما قام به لا يُعتبر بقضيه وقضيضه شيئاً... لكن حبل هذه المناورات كلها قصير، بل إنها تتخذ، ولا بدّ، مظهرأ صبيانياً، نظراً لأن هناك عدداً كبيراً من الأشخاص، من ذوي المؤهلات، ممن ينصرفون بكل حماس واهتمام إلى تفحص المحفوظات، ويعكفون على دراسة وثائق ذلك العصر بصورة نقدية ومعتمّة، ويطالبون بأن يكون من حقّ الجميع أن يتفحصوا ويدرسوا⁽²⁹⁾.

ويبدو أن أصحابنا «الليبراليين» يلجأون إلى طريقتين اثنتين من أجل تحويل الأنظار عن حقها السليم. الأولى تتلخص في إخفاء الأدلة التي تشهد على قسم من جرائم ستالين، بل في إزالة هذه الأدلة والقضاء عليها نهائياً: «إن السجلات القضائية السوفياتية التي تعود إلى الثلاثينات والأربعينات والخمسينات تتعرّض اليوم لعملية إبادة بمعدّل خمسة آلاف ملفّ شهرياً، وذلك بحجة «الإفتراد للأمكنة اللازمة لحفظها». هذا ما كتبه النشرة المنشقة التي تصدر بعنوان «غلاسنوست» في آخر أعدادها. وتقول هذه النشرة التي يُصدرها عدد من المعتقلين السياسيين القدماء، من بينهم سيرغي غريغوريان، إن الوثائق المتعلقة بملايين السوفيات الذين ذهبوا ضحية الإرهاب الستاليني محفوظة في سجلات المعهد (المحكمة) العسكري التابع للهيئة القضائية العليا في الاتحاد السوفياتي. «إن سجلات النيابة العامة وسجلات وزارة العدل في الاتحاد السوفياتي قد «نُظّفت» تماماً من هذه الملفات في الستينات والسبعينات. أما سجلات الكا. جي. ب. فلا أحد يعلم أين تُحفظ بالفعل». وتقول نشرة «غلاسنوست»: «إن عملية «تنظيف» المحفوظات والسجلات قد بدأت فجأة واستمرت طيلة سنوات عديدة في عهد رئيسين من رؤساء النيابة العامة كان مساعدهما الأول سيرغي غوسيف». وهذه العملية ما زالت مستمرة منذ عامين، علماً أن المسؤولين المذكورين قد تولّيا منصبهما في نيسان/ابريل 1984. وقد كانت المحفوظات تُحرق في البداية في مدخنة مقر النيابة العامة، لكن نشرة غلاسنوست تقول «إن ذلك كان سبباً في انبعاث دخان كثيف في أجواء المدينة. أما اليوم فإنها تُحرق خارج موسكو»⁽³⁰⁾.

لقد صدر تكذيب لهذه المعلومات، لكنه صيغ بكلام يطنى عليه الغموض والالتباس بحيث أن بوسع المرء أن يعتبر أنّ فرضيّة القضاء على جزء من السجلات القضائية على الأقل أمر معقول. فلا شك في أن القضاء على السجلات المذكورة بخدم مصلحة أولئك الذين

(29) يقوم بذلك بوجه خاص الاقتصادي يوري بوبوف في أنباء موسكو، 12 كانون الأول/ديسمبر 1987.

(30) لوموند، 22 - 23 آب/اغسطس 1987.

كانوا متورطين شخصياً بعمليات التطهير والإرهاب - وعددهم لم يعد كثيراً كما كان من قبل - وخاصة مصلحة أولئك الذين انبروا في الستينات والسبعينات للدفاع عن عمليات التطهير والتستر عليها بحاس شديد - وعددهم ما زال مرتفعاً - وهم ما زالوا يبرزون حتى اليوم تلك الروايات والأقاويل التاريخية التي تزعم أن أهم قادة الحزب البلشفي قد زالوا من الوجود وكأنهم لم يُوجدوا أصلاً.

أما عملية تحويل الأنظار الثانية فتتلخص في صرف النظر عن الاتهامات الشائنة والمنحطة التي وُجّهت ضد البلاشفة القدامى، وخاصة ضد تروتسكي، وفي الإنصراف إلى تدبيح تزويرات تاريخية وتحريفات متحذقة حول مواقفهم. أما الشخص الذي تَمَرَس بهذه الأمور فهو ليغاتشيف المولج بالشؤون الايديولوجية في الأوساط القيادية للحزب الشيوعي السوفييتي بين عامي 1984 و1988. لكن غورباتشيف ظل يحذو حذوه لمدة طويلة. وقد نسج على منواله بصورة شديدة الوضوح عندما إلقى خطابه في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1987 في الذكرى السبعين لثورة أكتوبر⁽³¹⁾.

إن هذا الخط الإنكفائي يعيدنا، على وجه العموم، إلى كل أنواع الافتراء والتشويه والتزوير التي حفلت بها سنوات 1924 - 1928 والتي دُبّجت في ذلك الحين ضد المعارضة وضد تروتسكي بشكل خاص⁽³²⁾. ويستطيع المرء أن يضمّها جميعاً تحت عنوان «تشويه السمعة» (أي الطعن في خصال أحد الأشخاص المعروفين وتسويد صفحة ماضيه). لكن المؤسف في الأمر أن هذه الأفعال الشائنة التي كثيراً ما تُنسب لتروتسكي ويُروّج لها من قبل ليغاتشيف وغورباتشيف وشبريكوف، رئيس الكا.جي.ب.، وايديولوجيهم، مثل ألفانا سييف رئيس تحرير البرافدا، تكاد تكون في كل مرة متضادة مع أقوال ماثورة عن لينين تقول العكس وهي أقوال موجودة في نصوص أخذت تنتشر باستمرار.

(31) لقد أعيد نشر نص الخطاب كاملاً في أنباء موسكو، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1987.

(32) لقد كشف تروتسكي عدداً كبيراً من التزويرات التاريخية الأكثر دقة في كتابه الثورة المشوهة (The Stalin School of Falsification).

أقوال للينين.

أقوال رسمية لقادة الحزب الشيوعي
السوفيياتي الحاليين .

● إن تروتسكي هو الشخص الأكثر كفاءة
من بين سائر أعضاء اللجنة المركزية الراهنة .

● إن الصفات السلبية التي يتصف بها
تروتسكي تطفئ على صفاته الإيجابية .

● إن الخلاف بين ستالين وتروتسكي يهدد
الحزب بالانقسام . ينبغي إيجاد وسيلة لإقضاء
ستالين عن الأمانة العامة [حتى لا يحصل
الانقسام في الحزب] .

● لقد كان لستالين فضل كبير في
صراعه ضد تروتسكي .

● لقد أدرك تروتسكي [في خريف 1917]
إن الاتحاد مع المناشفة أمر مستحيل . ومنذ
ذلك الحين أصبح أفضل البلاشفة جميعاً .
● وأطاعاً مني على أوامر الرفيق
تروتسكي الجازمة أجد نفسي مقتنعاً كل
الاقتناع بسلامة تلك الأوامر وفائدتها
وضرورتها بالنسبة لقضيتنا . إنني أدمع
مواقفه بلا تحفظ [ملاحظة على بياض
أرسلت إلى تروتسكي خلال الحرب الأهلية
تأكيداً لدعم أي أمر من الأوامر التي
يصدرها] .

● لم يكن تروتسكي يوماً من البلاشفة .

● لقد كان تروتسكي أنانيا نرجسياً
يحدوه طموح متطرف، «فترك زوجته
وأولاده في سيبيريا»، «وعاش عيشة راضية
في المهجر»، «وغير مواقع السياسية
باستمرار» .

● أما بالنسبة للفلاحين المتوسطين . فليس
هناك أي خلاف بين تروتسكي وبينني⁽³³⁾ .

● لقد كان تروتسكي من دعاة
«اشتراكية الثكنات» وأراد استخدام الإكراه
تجاه الفلاحين كما فعل ستالين .

(33) هذه الاستشهادات مستقاة على التوالي من لينين في «رسائله إلى المؤتمر» (المسألة «وصية») في كانون
الثاني/يناير 1923 (الأعمال، المجلد 36، ص. 607)؛ وفي الرسالة نفسها (ص. 608)؛ ومن محضر
اجتماع لجنة بتروغراد في الحزب البلشفي في آب/أغسطس 1917 (صورة طبق الأصل في كتاب تروتسكي
The Stalin School of Falsification، ص. 102 - 104) كما توجد الملاحظة على بياض التي وقعها
لينين خلال الحرب الأهلية في الكتاب نفسه، ص. 49 .

● لقد تسبّب تروتسكي بانقسام الحزب وتابع نشاطاته الانقسامية بعد مغادرته للاتحاد السوفياتي⁽³⁴⁾.

● هذه التهمة الأخيرة تستند إلى رفض تروتسكي الانصياع للقرار المخالف للينينية الذي اتخذته المؤتمر الثالث عشر وطلب منه بموجبه أن يتنكّر علانية لأفكاره باعتبارها أفكاراً خاطئة. وكانت المعارضة مستعدة للإلتزام بالانضباط الحزبي ولتنفيذ القرارات المتخذة بالأكثرية وبصورة شرعية. لكن المناضل الشيوعي والماركسي لا يتنكّر علانية لقناعاته. وكان لينين قد حدّد هذا الفرق في المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي السوفياتي في نقاشه مع المعارضة العمالية التي ضمن لها حقّها في كتابة رأيها وتوزيعه عبر مئات الآلاف من النسخ إذا هي وافقت على حلّ جناحها (لا اتجاهها). ولنذكر أيضاً أن تروتسكي لم يغادر البلاد. بحض إرادته بل أنه أبعد⁽³⁵⁾ ونفي من قبل السلطات الستالينية⁽³⁶⁾.

إن مسألة إعادة الاعتبار جزائياً لتروتسكي تزداد تعقيداً على تعقيد في نظر البيروقراطية بحكم ارتباطها بمسألة إعادة الاعتبار لبوخارين ولسائر القادة البلاشفة القدماء الآخرين. إن أبوة بوخارين لبعض الأفكار الرئيسية التي تنادي بها البيريسترويكا أمر مسلّم به من جانب

(34) توجد هذه الأوصاف في خطاب غورباتشيف بمناسبة الذكرى السبعين لثورة أكتوبر، في مقالة سوفيتسكايا روسيا المذكورة أعلاه.

(35) حول مناورات وحسابات ستالين بصدد نفي تروتسكي، أنظر ريمان Die Geburt des Stalinismus. (36) إن متابعة تروتسكي لنشاطات المعارضة ضد الجناح الستاليني من الخارج، حيث نفاذ ستالين، لا زال أمراً يدان عليه. إن هذه الإدانة تقوم على البخس من وزن الرهان الحيوي لمعركة المعارضة السياسية بصدد مصير الاتحاد السوفياتي والثورة العالمية، بشكل فاقع. يكفي أن نذكر بهذا الصدد بمعركة تروتسكي والتروتسكيين ضد صعود النازية في ألمانيا، وضد السياسة الإجرامية للستالينيين التي سهلت استلام السلطة من قبل هتلر.

عدد متزايد من المؤرخين، بل من الإيديولوجيين، الذي ينتمون إلى التيار الغورباتشيافي⁽³⁷⁾. وقد شُنت الحملة الهادفة إلى إعادة الاعتبار لبوخارين من جانب أرملة آنّا لارينّا التي تتمتع بمثابرة وشجاعة مثيرتين للإعجاب. وخلافاً لما حصل في عهد خروتشيف وبريجينيف، فقد لاقت الحملة المذكورة تأييداً من وسائل الإعلام. فنشرت الليتيراتورنيا غازيتا، في 22 تموز/يوليو 1987، نص مسرحية من فصل واحد بطلاها شخصان، أحدهما يدافع عن فكرة التجميع الإجباري، والآخر يدافع عن أطروحات بوخارين التدريجية. فكانت هذه هي المرة الأولى التي يُصار فيها إلى تقديم بوخارين بوصفه رجلاً لطيفاً ومُحبباً، على الرغم من خصومته مع لينين، بل إلى إظهاره بمظهر المدافع عن الصواب وعن الخطّ السليم. والجدير بالذكر أن مؤلف هذه المسرحية هو فيودور برلاتسكي الذي يُعتبر من أهم الناطقين الغورباتشيافيين في أوساط المثقفين والإعلاميين.

كما نشرت المجلة الأسبوعية أوغونيوك، في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 1987، رسالة من آنّا لارينّا إلى ميخائيل غورباتشيف، وهي رسالة من أبلغ الرسائل وأشدّها وقعاً في النفوس، تشرح فيها كيف أن بوخارين كان قد توّسل إليها عشية اعتقاله أن تظلّ تناضل من أجل إعادة الاعتبار إليه: «وبعد أن أضنته التحقيقات والمعاكسات الرهيبة من قبل متهميه، وبعد أن أنهكه الإضراب عن الطعام احتجاجاً منه على الإتهامات الفظيعة [التي اتهم بها]، ركم بوخارين أمامي وتوّسل إليّ أن أحفظ عن ظهر قلب «رسالة إلى الحزب»، وأن لا أنسى من هذه الرسالة حرفاً، وأن أتلوها على مسامع جيل مقبل من قادة الحزب. (...) لقد توّسل إليّ أن أناضل من أجل تبييض سمعته، ومن أجل الحصول على اعتراف صريح ببراءته. ثم قال لي: «أقسمي بأن تفعلي. أقسمي. أقسمي.» وأقسمت له بأن أفعل. إن النكوث بهذا القسّم يعني بالنسبة لي خيانة ضميري وانتهاك وعدي»⁽³⁸⁾.

أما المجلة الأسبوعية «أنباء موسكو»، فقد خصّصت صفحة بكاملها من عددها الصادر بتاريخ 6 كانون الأول/ديسمبر 1987، للحديث عن نيكولاي بوخارين مرفقة بأحدى صوره. في الصفحة المذكورة يقرأ المرء «رسالته إلى الحزب» التي يجدر الانتباه إلى المقطع التالي منها: «إنني أنتمي إلى هذا الحزب منذ أن كان لي ثمانية عشر عاماً من العمر، وكانت

(37) لقد رسم غورباتشيف في خطاب 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1987، الخطوط العريضة لدفاع يتسم بضعف قدرته على الإقناع حول التجميع القسري، وهو يقوم على اتخاذ موقف أكثر نقدية تجاه طروحات بوخارين مما تجاه طروحات بورلاتسكي.

(38) مارتين والكر في الغارديان، الإصدار الأسبوعي، 6 كانون الأول/ديسمبر 1987.

حياتي كلها مكرّسة لخدمة الطبقة العاملة ومن أجل انتصار الاشتراكية. وإنني أرى في هذه الأيام أن الصحيفة التي تحمل هذا الاسم المقدّس: البرافدا [الحقيقة] تنشر بحقي أكاذيب خسيسة مفادها أنني، أنا نيكولاي بوخارين، أعمل على تقويض مكتسبات اكتوير وأسعى إلى إحياء الرأسمالية من جديد. هذا عار كبير لم أسمع بمثله. هذا كذب. (...) إنني أتوجّه إليكم، أتوجّه إليكم بوصفكم الجيل المقبل من قادة الحزب الذي ستكون مهمته التاريخية فضح هذه الجرائم الفظيعة التي أخذت ترتدي في هذه الأيام العصية طابعاً جليلاً، وصارت تتأجج كاللهيب، وبدأت تشدّد الخناق على الحزب. إنني أتوجّه إلى كل أعضاء الحزب. إنني في هذه الأيام من حياتي، التي ربما كانت الأيام الأخيرة، متأكد من أنّ مصفاة التاريخ لن تتوانى، عاجلاً أم آجلاً، عن تصفية الوحول وغسلها عن رأسي. وإنني لم أكن خائناً في أي يوم من الأيام».

بعد ذلك أُعيد الاعتبار للبلاشفة القدماء الذين أُدينوا في محاكمات موسكو الثلاث، ابتداءً ببوخارين وريكوف وصحبه، ثم زينوفييف وكامنييف وصحبهما، وبياتاكوف وراذك وصحبهما، وذلك بقرار رسمي صادر عن المعهد العسكري التابع للمحكمة العليا. أما الأحكام التي صدرت بحقهم في 1936 و1937 و1938 فقد ألغيت. لكن الجدير بالذكر أن الحكم الذي صدر عن المحاكمة الأولى يتضمّن المقطع التالي: «وقد وجدت المحكمة أن تروتسكي، ليف دافيدوفيتش، وابنه سيدوف اللذين يقيمان حالياً في الخارج مذنبين، وذلك بناء على شهادات المتهمين سميرنوف وغولزمان ودريسترو وأولبرغ وفرتز دافيد (كروغلجانسكي) وبرمان - جورن، فضلاً عن حثيات هذه الدعوى. وقد ثبت أنها أنشأ وقادا شخصياً التنظيم الذي قام بأعمال إرهابية في الاتحاد السوفياتي ضد قادة الحزب الشيوعي السوفياتي وضد الدولة السوفياتية. وقد صدرت الأوامر، في حال العثور عليهما في أراضي الاتحاد السوفياتي، بالقبض عليهما فوراً وبتحويلهما على محكمة المعهد العسكري التابع للمحكمة العليا في الاتحاد السوفياتي»⁽³⁹⁾.

فإذا كان الحكم المذكور قد ألغي فهذا يعني أن تروتسكي وليون سيدوف كانا بريئين من التهم التي نُسبت إليهما. وبناء عليه تكون إعادة الاعتبار إليهما من الناحية الجزائية واجباً من أبسط واجبات العدالة، خاصة وأن «المتهم الرئيسي في تلك الدعوى كان تروتسكي بالذات» على حدّ قول أمارشوموف (أنباء موسكو، عدد 9 حزيران/يونيو 1988).

(39) Prozessbericht، موسكو، ص 185 من النسخة الألمانية لهذا التقرير المختزل كتابة، الترجمة من وضعنا.

ثم إن هذا الواجب العدلي البسيط يتخذ جانباً سياسياً - أخلاقياً آخر. فامبارشوموف المذكور يستشهد بتصريح لبياناتاكوف بعد تراجعه أمام ستالين ليأخذ على المعارضة - وعلى كل المعارضات التي نهضت في وجه ستالين - كونها قد أعربت عن «عدمية أخلاقية مميّنة وانتحارية». وهو لا يأتي على ذكر أي شيوعي روسي من الذين شجبوا منذ ذلك الحين محاكمات موسكو. إن هاتين التهمتين ملفقتين إلى أبعد الحدود.

لقد شنّ تروتسكي وابنه سيدوف أعنف حملة ضد محاكمات موسكو منذ العام 1936 - حملة تختلف من حيث حداثتها عن حملات مالرو أو جيد أو كوستلر التي يشير إليها أمبارشوموف⁽⁴⁰⁾. والكوادر والمناضلون الذين لم يساموا ستالين، ظلوا يحتفظون بنقاء مبادئهم الشيوعية حتى الرمح الأخير واستحقوا إعجاب كل من رآهم أو سمعهم بما برهنوا عنه من استقامة وجراة، كما يشهد ليوبولد تريبر بشكل خاص⁽⁴¹⁾.

إننا لا نرعى أية ميول لاستبدال «عبادة شخصية» تروتسكي بعبادة شخصية ستالين (أو لينين، التي ما زالت سارية المفعول في الاتحاد السوفياتي). لقد ارتكب تروتسكي أخطاء، كما أن لينين ارتكب أخطاء، وروزا لوكسمبورغ ارتكبت أخطاء، وماركس وأنجلز ارتكبا أخطاء قبلهم جميعاً، وذلك على نحو ما يرتكب المفكرون العظام أخطاءً على الدوام. فالعظمة ليست من هذا العالم. وليس هناك من شخص أو هيئة أو جماعة أو حزب «دائماً على حق». إن غورباتشيف نفسه، فضلاً عن عدد من أهم ايدولوجيينه يشددون بحق على أن أسطورة «الأمين العام» المعصوم، بل «اللجنة المركزية» المعصومة، كانت إحدى دعائم الستالينية التي نهضت عليها الميول اللاعقلانية والأعدار الذاتية التي تبرّر تصرفات يابأها الشيوعيون وترفعون عنها. وهذه هي على كل حال الحجة المفحمة التي تدعم المنادين بحق الاتجاه داخل الأحزاب العمالية وبحق تعدد الأحزاب داخل السوفييات. فالأقلية قد تكون

(40) نظم تروتسكي ومجموعة أصدقائه حملة عالمية ضد محاكمات موسكو، توجت في المحاكمة المضادة التي نظمتها لجنة ديوي في المسكيك. أنظر حالة ليون تروتسكي The Case of Léon Trotsky. التي تحتوي على التقرير المختزل كتابة للمحاكمة المضادة.

(41) يكتب ليوبولد تريبر، قائد الأوركسترا الحمراء أنه «يحق للتروتسكيين أن يتهموا كل من يعري مع الذئاب من الآن وصاعداً. ولا يجب أن ينسى هؤلاء إنهم يمتلكون أفضلية هامة علينا حيث أنهم أصحاب سستام سياسي متناسك قادر على الحلول حل الستالينية، وبفضله يستطيعون استدراك الضيق العميق للثورة المغلورة. إنهم لا «يعترفون»، لأنهم يعرفون إن اعترافهم لن تفيد الحزب ولا الاشتراكية». (اللعبة الكبرى، ص. 64). حول التاريخ البطولي للتروتسكيين السوفييات، أنظر بياربرويه «التروتسكيون في الاتحاد السوفياتي 1929 - 1938» في دفاثر ليون تروتسكي، العدد السادس، 1980، والعديد 7-8، 1981. وقد تحدث فيكتور سيرج بصددهم عن «وضع معنوي لا مثيل له وتفاّن مطلق».

على حق. وبدون هذه التعددية يستغرق تصحيح الأخطاء التي ترتكبها الأكثرية زماناً أطول، وتستوجب تكاليف أشد وطأة.

كل ما نطالب به هو أن تُحاكم الأفكار والاقتراحات والنشاطات التي قام بها ممثلو وممثلات تلك الدراما التي حصلت في العشرينات والثلاثينات، على قاعدة الوقائع التاريخية المضبوطة ووثائق ذلك العصر الصحيحة. وإن لا يُلقَق كل هذا أو يُستبدل بأقاويل من هنا وهناك أو بتأويلات اعتباطية. ونجن لا نشك بصوابية الحكم الذي يصدره بهذا الشأن شيوعيو اليوم الاشتراكيون. لقد كان ستالين مجرماً. وكان تروتسكي خصمه الشيوعي اللدود الذي وقف له بالمرصاد. وكانت المعارضة اليسارية على حق في الأمور الجوهرية التي طرحتها.

أضف إلى ذلك أن دراسة النصوص دراسة دقيقة كفيلة بأن تُقنع أهل العلم بأن تروتسكي كان الماركسي الروسي الوحيد الذي توقع منذ 1906 أن البروليتاريا الروسية ستكون قادرة على استلام السلطة وقادرة على القيام بثورة اشتراكية ما أن تقوم ثورة بعد ثورة 1905. وبالتالي فإن نظريته حول الثورة الدائمة كانت صحيحة وواقعية. وهكذا يقول البروفسور بانشين، رئيس تحرير مجلة رابوتشي كلاس أي سوفريميني مير، بدون أن يأتي طرحه على ذكر تروتسكي: «لم يكن هناك من يستطيع في بداية هذا القرن، مهما بلغت به العبقرية، أن يتوقع انقطاع سلسلة الرأسمالية العالمية في روسيا بالضبط. وهذا المعنى فإن مجرى التطورات التاريخي كان إلى حد ما غير متوقع سواء عند كاوتسكي أو بليخانوف أو لينين». (حول سيرورة الثورة الاشتراكية في روسيا، ضمن «مجلة العلوم الاجتماعية» عدد 5، 1987). ولكن ليس عند تروتسكي أيها الرفيق. ليس عند تروتسكي..

لكن المؤسف هو أن مؤلفاً رصيناً مثل جوريس مدفيدف قد ساهم في عملية «اغتيال السمعة» هذه، عندما صرّح في مقابلة له مع المجلة الأسبوعية دِير شبيغل (عدد 52، 1987): «مدفيدف - أما من الناحية الثالثة فقد تصرّف تروتسكي في العشرينات بوصفه واحداً من المعارضة اليسارية. فقد طالب منذ عام 1926 بما حققه ستالين في الثلاثينات. شبيغل - تعني إدارة الاقتصاد مركزياً [أو بصورة بيروقراطية مركزية] وتجهيش العمل. مدفيدف - لكن تروتسكي لم يكن لديه برنامج بديل مثل بوخارين. وإنما كانت الخصومة بينه وبين ستالين تعود قبل كل شيء إلى كونها شخصيتين متسلّطين»⁽⁴²⁾.

(42) أنظر أيضاً الافتراءات الماثلة ضد تروتسكي من جانب الأكاديمي بلياك والاقتصادي فاسيلوشوك في أغونيك، العدد 12 و14، 1988. ويوجه الجنرال فولكوغونوف. المؤرخ العسكري، إلى تروتسكي تهمة الغرور فضلاً عن تهمة التسلط (أنظر أترناشيوفال هيرالد تريبيون، أول تموز/يوليو 1988).

إن اعتبارية هذه الأقوال، بل طابعها الإقترائي المحض، يتبين للقارئ بسهولة ما أن يطلع على كتاب تروتسكي «المجرى الجديد» (1923) وغيره من وثائق المعارضة التي كتبت عام 1923، وبشكل خاص وثائق المعارضة بين 1926 - 1927 (بما فيها مسودة برنامج المعارضة الذي صاغته في أيلول 1927).

والواقع أن انتقادات واقتراحات تروتسكي والقادة الشيوعيين الذين كانوا يؤيدونه لم تكن سياسية وحسب، بل إنها لم تكن تمت بصلة إلى شخصيته «التسلطية». كما أنها كانت من الناحية السياسية متعارضة مع مواقف بوخارين المدعومة من قبل ستالين، ثم متعارضة مع مواقف ستالين التي عارضها بوخارين معارضة هشة. لقد كانت تلك الانتقادات والاقتراحات تنصّدي لصلب المشكلات - وإن بكلام موزون ومحسوب - سواء منها تلك التي تتعلق بديموقراطية الحياة السياسية والاجتماعية، أو تلك التي تتعلق بعملية المزج الضرورية بين التصنيع المخطط من جهة، وحماية صغار الفلاحين ومتوسطيهم من وطأة الدولة ووطأة التجارة (البورجوازية)، من جهة أخرى.

والواقع أن تماثلها مع بعض الأفكار التي شجها غورباتشيف (ولا نقول مع اقتراحاته الإيجابية) أمر ملفت للنظر. إلا أن تروتسكي كان يشجب التجاوزات والخرعبلات البيروقراطية والفساد البيروقراطي عندما كانت لا تزال في بداياتها، في حين أن غورباتشيف يشجبها بعد مرور خمسة وخمسين عاماً عليها، وبعد أن تسببت بموت الملايين من الشعب السوفياتي وبآلام لا تعد ولا تحصى كان من الممكن تلافيها، فضلاً عما أحدثته من كوارث عسكرية واقتصادية واجتماعية.

حسبنا في هذا الصدد أن نذكر الاستشهادات:

«إن نظام التعيين [تعيين مسؤولي الحزب من فوق] لم يكن يتجاوز في أحلك الأوقات من فترة شيوعية الحرب نسبة 10% مما هو عليه الآن. لقد أصبح تعيين أمناء اللجان الإقليمية [وليس انتخابهم] قاعدة مكرسة. وهذا يجعل الأمناء في وضع المستقلين عملياً عن التنظيمات المحلية».

«هذه مسألة يعرفها كل عضو من أعضاء الحزب. فأعضاء الحزب الذين يجدون أنفسهم على اختلاف مع أحد القرارات التي تتخذها اللجنة المركزية، أو حتى اللجنة الإقليمية، أو الذين تتناهم شكوك حول صحة هذه القرارات، أو يتبين لهم بصورة شخصية أن هناك خطأ ما أو تجاوزاً من التجاوزات أو خللاً أو بلبلة، لا يتجرأون على طرح رأيهم

حواله في اجتماعات الحزب، بل أنهم يخافون من مجرد إثارة الحديث بشأنه. (...). فحرية النقاش في الحزب أصبحت غير موجودة عملياً، كما أن الرأي العام في الحزب أصبح مكتوم الأنفاس».

«لماذا نجد أنفسنا مُجمّعين على الانتقال نحو نظام الديمقراطية العمالية؟ إننا كحزب، نشكّل تعبيراً عما يحصل داخل الطبقة العاملة. والطبقة العاملة تشعر بقوة العدو وتحقق من وجود هذه القوة في الواجهات، وهو عدو يعيش في المدينة نفسها التي نعيش فيها. هذا هو العامل الأهم. فعندما نتكلم عن ديمقراطية عمالية فإن كلامنا يعبر عن عملية تجري في صلب الطبقة العاملة».

«على كل وحدة من وحدات الحزب أن تعود إلى المبادرة الجماعية، إلى حق النقد الرفاقي الحرّ - دونما خوف ودونما موارد - إلى حقّ اتخاذ الموقف التنظيمي المستقلّ. من الضروري أن نُنعش جهاز الحزب ونجدّده، وأن نجعله يشعر بأنه لا يعدو كونه إوالة تنفيذية للإدارة الجماعية».

«لقد قدّمت لنا صحافة الحزب في الآونة الأخيرة عدداً من الأمثلة التي تشهد على التقهقر البيروقراطي المحنّط في مجال الأخلاق والعلاقات داخل الحزب. والجواب الذي يأتي على أول كلمة نقدية يتفوّه بها واحدنا هو: «رجّع لنا بطاقتك الحزبية»⁽⁴³⁾.

في الملحق الثاني من «المجرى الجديد» نجد إشارة إلى أن التوجه الاقتصادي الذي من شأنه أن يحافظ على السّميتشكا (التحالف العمالي - الفلاحي) لا ينبغي أن يُلجأ إلى إلغاء السوق بل ينبغي أن يقوم على قاعدة السوق. وقد كتب تروتسكي عام 1925 في كتابه «نحو الرأسمالية أم نحو الاشتراكية» يقول: «إن مقارنتنا الشائعة مع مستويات ما قبل الحرب تقتصر على الكمية وعلى السعر. (...) غير أن مُعاملات المقارنة في مجال الإنتاج ينبغي أن تتضمن النوعية أيضاً: وإلاّ فإنه من الممكن أن تتحوّل إلى مصدر للتوهم الذاتي». هكذا يخال المرء أنه يقرأ غورباتشيف أو أغانييفيان... خمسة وخمسين عاماً قبل الأوان!

لكن التهمة الفاضحة هي تلك التي تتعلق بالتوجه المزعوم نحو «تجيش العمل» ونحو تضيق الخناق على الطبقة العاملة، وهو ما يُزعم أن تروتسكي والمعارضة قد ناديا به عام

(43) وثائق معارضة 1923، منشورات نيوبارك، لندن، 1975.

1926، ومهدا السبيل بذلك لستالينية الثلاثينات. لدحض هذه الافتراءات، إليكم مختارات من وثيقتين من وثائق المعارضة تقولان العكس بالضبط.

في البيان الذي تقدمت به مجموعة الـ 13 في الاجتماع المشترك بين اللجنة المركزية ولجنة المراقبة في الحزب الشيوعي السوفييتي في تموز/يوليو 1926، نقراً ما يلي: «إن النظام البيروقراطي يتسلل إلى حياة كل مصنع وكل مشغل كما يتسلل الصدا. فإذا نحن لم نقبل بحق أعضاء الحزب في نقد لجنة المنطقة أو لجنة الاقليم أو اللجنة المركزية، وإذا نحن لم نقبل بحقهم في التعبير عن انتقاداتهم تجاه رؤوسائهم المباشرين في المنشآت، فإن أعضاء الحزب سوف يصبحون خنوعين. فال موظف الإداري الذي يستطيع أن يضمن دعم هيئة حزبية عليا لأنه «رجل» من أوليائها ويدين بالولاء لها، يستطيع بهذه الطريقة أن يقي نفسه من أي نقد يأتيه من القاعدة، بل إنه يصبح بمنأى عن أي لوم أو عقاب فيما لو كان مسؤولاً عن تقصير في شؤون الإدارة أو عن تسلط دنيء.

«إن الاقتصاد الاشتراكي الذي يمرّ بطور البناء يفترض وجود شرط أساسي من أجل استخدام الموارد الطبيعية استخداماً اقتصادياً، وهو الرقابة اليقظة التي تأتي من القاعدة، وخاصة من جانب العمال في المصانع والمعامل. فطالما أن العمال لا يستطيعون أن ينتقدوا علانية كل ما يرونه من خلل أو تجاوز ولا يقوون على الوقوف في وجه كل ذلك بأن يسمّوا المسؤولين بأسمائهم - دون أن يخشوا مغبة تسميتهم باسم المعارضين أو باسم «العناصر الساخطة» أو «العناصر المشاغبة» أو أن يتعرضوا لإبعادهم عن خلايا الحزب بل حتى عن المصنع - طالما أنهم لا يستطيعون القيام بذلك، فإن النضال من أجل «نظام اقتصادي» أو من أجل إنتاجية أكبر سيئجه لا محالة صوب الاتجاه البيروقراطي، أي أنه في معظم الأحيان سيضرب الشغيلة في مصالحهم الحيوية. وهذا بالضبط ما نراه يحصل أمام أعيننا اليوم. فانهدام الفعالية والتفاضي عن وضع معدلات للأجور وضوابط للعمل - وهو ما يجعل الحياة قاسية على العمال - يعود في تسعين بالمئة من الحالات إلى الاستخفاف البيروقراطي بمصالح العمال الأولية وبالإنتاج نفسه». شهادة جميلة على «تجيش العمل»، أليس كذلك؟

أما مسودة برنامج المعارضة فهي تركز كل فصلها الثاني لوضع الطبقة العاملة والنقابات. وكان يجدر بنا أن نذكره هنا بكامله. غير أننا سنكتفي منه بالمقطع التالي: «إن العناصر الحاسمة التي تدفع بلادنا إلى السير في طريق الاشتراكية لا في طريق الرأسمالية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحسينات التي نقوم بها في مجال الشروط الحياتية للطبقة العاملة [التشديد في الأصل]. وينبغي لهذه التحسينات أن تتجلى في المجال المادي: عدد العمال المشتغلين

بالصناعة، مستوى الأجر الفعلي، طبيعة الميزانية العمالية، شروط سكن العمال، الرعاية الصحية، إلخ... كما ينبغي أن تتجلى في المجال السياسي: الحزب، النقابات، السوفيئات، الشبيبة. وأخيراً في المجال الثقافي: المدرسة، الأدبيات، الصحافة، المسرح. أما الاتجاه نحو إرجاء مصالح العمال الحيوية وجعلها في المصاف الثانوي والتعلّل، باستعلاء وازدراء، بذريعة «ذهنية المعمل»، واعتبار المصالح المذكورة متعارضة مع التطلعات التاريخية التي يفترض بالطبقة العاملة أن تعمل على تحقيقها، فأمور تمثل اتجاهاً خاطئاً من الناحية النظرية وخطيراً من الناحية السياسية».

وفي الأونة الأخيرة طلع بعض المثقفين الليبراليين، بل بعض الغورباتشيفيين البارزين، بافتراء جديد على تروتسكي. مفاد الافتراء أن الرجل كان يتّصف بالتسرّع والمغامرة في مجال السياسة الأممية⁽⁴⁴⁾. وهو افتراء يتّخذ بمشابة الغطاء لتمرير اتجاه «التعايش السلمي المعقّق»، لكنه يعبر، على طريقته، عن التخلّي عن اتجاه لينيني أصيل نحو الثورة الاشتراكية العالمية، لا علاقة له لا من قريب ولا من بعيد بالتدخلات العسكرية التي يقوم بها الاتحاد السوفيياتي في الخارج. بل العكس! فالمقصود هو تلك الثورات المتوقفة على نضج العوامل التي تجعلها ممكنة في كل بلد على حدة، ومتربّة في نهاية التحليل على موازين القوى بين الطبقات الاجتماعية في كلّ من تلك البلدان (وهي موازين تتأثر بموازين القوى على الصعيد الأممي لكنها لا تتحدّد بها على الإطلاق تحديداً ميكانيكياً).

إننا نقتصر بهذا الصدد على النص التالي: «لقد عايش الجيش، بالطبع، الأفكار نفسها التي عايشها الحزب والدولة، إذ كانت التشريعات والصحافة والتحريض تستلهم الثورة العمالية على حد سواء، بوصفها الهدف المنشود. وقد ارتدى برنامج الأممية الثورية مرات عدة طابعاً مبالغاً به في مجال الخدمات الحربية. هكذا كان للمرحوم غوسيف الذي شغل لفترة معينة منصب رئيس مجلس الخدمة السياسية في الجيش، ثم كان من أقرب مساعدي منتالين، أن يكتب في مجلة عسكرية في العام 1921: «إننا نعمل على إنشاء جيش البروليتاريا الطبقي (...) ونُعده لا فقط من أجل الدفاع ضد الثورة البرجوازية المضادة، بل أيضاً من أجل خوض الحروب الثورية (سواء كانت دفاعية أو هجومية) ضد القوى الامبريالية». كان غوسيف يأخذ على رئيس الجيش الأحمر تهاونه في إعداد هذا الجيش للقيام بمهمات أممية. غير أن المؤلف شرح للرفيق غوسيف على صفحات الصحف، أن القوة المسلحة الخارجية مدعوة إلى القيام بدور مساعد في الثورات، لا بدور رئيسي: فهي لا تستطيع أن تستعجل الحل أو

(44) أنظر بوجه خاص مقابلة داشتشيف، دهرشيفل، العدد 27، 1988.

تسهّل النصر إلا إذا كانت هناك ظروف ملائمة ومعلومة. «أما إذا استُخدمت قبل نضج تلك الظروف، فإنها لا تؤدي إلا إلى إجهاض الثورات»⁽⁴⁵⁾.

وخلافاً لأقوال ميدفيديف و«الغورباتشيفيين» التي تعتبر أن «ميول تروتسكي البونابارتية» والتخوف من «دكتاتوريته» المزعومة قد نفرت الكوادر الشيوعية وسهلت فوز ستالين، نطالب بالكشف عن الحقيقة كلها، وبأن تُنشر كل الوثائق التي كُتبت في تلك الفترة، بدءاً من «المجرى الجديد»، ومسودة برنامج الس46، ومسودة برنامج المعارضة عام 1926 لكي يتسنى لكل القراء والقارئات في أيامنا هذه أن يكونوا فكرة مستقلة ونقدية عن الموضوعات الفعلية التي كان يدور الخلاف حولها في ذلك الحين، وأن يكونوا هذه الفكرة بشكل خاص في ضوء التاريخ، وفي ضوء ما حصل على الأرض بعد ذلك.

ورائدنا في ذلك ما كتبه ألكسندر ياكوفليف، عضو المكتب السياسي وأمانة الحزب الشيوعي السوفييتي: «ينبغي أن تُكشف الحقيقة كلها حول ما حصل في الماضي وفي الحاضر. أن تُكشف الحقيقة لا شبه الحقيقة ولا المديح الواسع الدمة. الحقيقة الكاملة، سواء من حيث الوقائع الفعلية أو من حيث الأحكام المبدئية».

إن الحملة الشعبية التي طالبت بإقامة نصب تذكاري على شرف ضحايا ستالين والتي لاقت دعماً شعبياً واسعاً⁽⁴⁶⁾، قد توجت بعريضة موقعة بإمضاء سبعة أشخاص من أبرز الشخصيات الثقافية والصحافية، وقدمت لميخائيل غروبوتشيف لتطلب منه موافقة اللجنة المركزية على دعم هذا المشروع. وأضاف الموقعون طلباً محققاً آخر هو أن يضم النصب المذكور مركزاً للأبحاث ومتحفاً ومكتبة⁽⁴⁷⁾. إن مؤلفات تروتسكي وكتابات المعارضة اليسارية وسائر البلاشفة القدماء، فضلاً عن كتابات مارتوف والمناشفة والفوضويين، إلخ.، ينبغي أن تجد مكانها ضمن تلك المكتبة العتيدة لكي يتسنى لكل المواطنين والمواطنات السوفييت أن يتعرفوا، والنصوص بين أيديهم، على أفكار الجميع. كما ينبغي إعادة طبع كل النصوص المذكورة ونشرها على نطاق واسع في البلاد. ففي الوقت الذي تنتشر في الاتحاد السوفييتي على نطاق واسع روايات لا تتعاطف كثيراً مع الثورة، كرواية «الدكتور جيفاغو» - الأمر الذي يسرنا - نرى أن من دواعي القرف بالفعل أن تُخفى عن القراء السوفييت مؤلفات قادة

(45) ليون تروتسكي، الثورة المغدورة، ص. 239 - 240.

(46) لوموند، 21 حزيران/يونيو 1988.

(47) لوموند، 18 آذار/مارس 1988.

انتفاضة أكتوبر⁽⁴⁸⁾ وكتابات مؤسس الجيش الأحمر. لقد قررت الندوة التاسعة عشرة للحزب بناء النصب المذكور. فلتتابع ضغطنا حتى يضم ذلك البناء تلك المكتبة العتيقة وحتى تضم المكتبة جميع الوثائق المذكورة.

غير أن هذه العملية كلها تتخذ بعداً سياسياً مباشراً. إذ إنها تدور أيضاً حول الحكم الذي ينبغي إطلاقه على استخدام طرائق التزوير والافتراء كوسائل معتمدة في النقاش السياسي والسجل السياسي. وهذا أمر لا يتعلق بشؤون الماضي وحسب، بل يتعلق أيضاً بشؤون الحاضر والمستقبل.

لقد أرسل أربعة من أساتذة كراسي التاريخ في الحزب الشيوعي السوفياتي، من بينهم شيريكوف أستاذ كرسي التاريخ في أكاديمية العلوم الاجتماعية لدى اللجنة المركزية للحزب، رسالة إلى مجلة «أنباء موسكو»، يحتجون فيها على مقالة يوري أفانا سييف التي ذكر فيها تروتسكي بشيء من الخير ونشرها في تلك المجلة⁽⁴⁹⁾. وقال الأساتذة الأربعة في رسالتهم بكل صفاقة: «إن أفانا سييف لا يستشهد إلا برسائل لينين «إلى المؤتمر» [أي وصية لينين]، فهو لا يأتي على ذكر النضال المرير والدائم الذي شنه لينين والحزب قبل أكتوبر وبعده ضد تروتسكي والتروتسكيين حول مسألة طبيعة القوى المحركة للثورة في روسيا وآفاقها وحول انتصار الاشتراكية في بلادنا. (...) وبعد انتصار الفاشية في ألمانيا عام 1933 (...) راح تروتسكي يدافع عن إسقاط الحكم السوفياتي بالقوة، وعن استخدام إمكانية انهزام الاتحاد السوفياتي «بصورة حتمية» في الحرب المقبلة ضد الفاشية وتسخير الإمكانية المذكورة «لأربه كرئيس». (...) إن خط التروتسكية يعني إحياء الرأسمالية في الاتحاد السوفياتي»⁽⁵⁰⁾.

وقد ردّ أفانا سييف في العدد نفسه من «أنباء موسكو»، لكنه استنكف هو الآخر عن البحث في مواقف تروتسكي الحقيقية، ولم يأت على ذكر تزوير هذه المواقف أو على الافتراءات التي كانت في أساس محاكمات موسكو وحملات التطهير الجماعية والفظيعة، أعني

(48) نشرت أنباء موسكو صفحتين كاملتين غير لافتتين بما فيه الكفاية، للتشكيك بدور تروتسكي القيادي في انتفاضة أكتوبر (والأسطورة) التي تنسبها إلى... ستالين) وفي هذه المقالة لا نجد الإشارة أبداً إلى أن تروتسكي كان رئيس اللجنة العسكرية الثورية التي قادت الانتفاضة. وتشدد تشديداً واضحاً على أن لينين وضع مشروعه الخاص بالانتفاضة بمواجهة مشروع تروتسكي، الذي اعتبره خطيراً على نجاح المشروع. لكنها تحاول إخفاء نتيجة هذا السجل: لقد طبقت خطة تروتسكي ونجحت.

(49) أفانا سييف، في أنباء موسكو، 11 كانون الثاني/يناير 1987.

(50) أنباء موسكو، 10 أيار/مايو 1987.

مجزرة البلاشفة القدماء وعشرات الألوف من الشيوعيين. إن كل تناقضات الغورباتشيفيين الليبراليين وكل ورطتهم تتضح من خلال الاستنكاف المذكور⁽⁵¹⁾.

لكنه في الوقت ذاته يردّ بقوة على الحجة القائلة: «لننصرف إلى مهام المستقبل، دون أن نناقش مشكلات الماضي». إذ إن عنوان رده بالذات ينادي بقوة بالعكس: «إننا نتحدث عن الماضي، لكن جوهر الحديث يدور حول مستقبل الاشتراكية». فإمكانية الديمقراطية الاشتراكية تصبح في حكم المنفية والمستبعدة عندما «يوصف صراع الآراء والبحث عن السبيل الثوري السليم والخلافات التي تنشأ بين قادة الحزب بأنها مؤامرات دبرها عدو مستتر وغير منظور. وبعد ذلك تُوصم هذه التجمعات بوصمة «العداء للحزب»، كما توصف بأنها ذات دوافع مضادة للثورة. وهكذا تُستبدل الخلافات ذات الطابع السياسي باتهامات غريبة مستمدة من أبواب القانون الجزائري».

وقد كتب أفانا سيف في «أنباء موسكو» الصادرة بتاريخ 13 أيلول/سبتمبر 1987 يقول بصورة حازمة كذلك: «إن تصفية الستالينية ينبغي أن تُحاص حتى النهاية. وبناء عليه يمكن الحكم على أقوالنا وأفعالنا».

والحق أننا إذا كنا رأينا في قضية يِلْتسين (أنظر الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب) أن أسوأ أشكال بداية العصر الستاليني وأبشع طرائقه قد عادت فجأة إلى الظهور، فإن ذلك يبين على أفضل نحو تلك الصلة القائمة بين تصفية الستالينية الناقصة وبين الغلاسنوست المحدودة، حتى لا نقول إنه يبين الحدود التي ما زالت تُفرض على الديمقراطية الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي.

مهما يكن من أمر فقد كان لهذه الهجمة الستالينية الجديدة ذيول مضحكة مبكية⁽⁵²⁾.

(51) لقد عبر أفانا سيف فيما بعد عن موقفه من تروتسكي بطريقة أكثر إيجابية، أنظر طارق علي ثورة من فوق، ص. 229 وما يليها.

(52) بصدد مغزى هذه الهجمة الستالينية الجديدة، أنظر الفصل الثاني عشر، المتعلق بوجه خاص بالقضية المسماة قضية رسالة نينا أندرييفا. وقد تورطت الكا. جي. ب. بشكل غير مباشر بالقضية في شهر نيسان/أبريل 1988. وقد أعادت إدخال العادة الستالينية المستهجنة بعزو جميع الصراعات الاجتماعية والخلافات في الآراء الأكثر حدة في الاتحاد السوفياتي إلى «مؤامرة» السي. أي. أي.، في نشرتها المخصصة لكوادر الحزب: تركّز قوى السي. أي. أي. وعملاء آخرون متحالفون معها في أعمال التجسس (...). على تنفيذ عمليات سرية، تهدف إلى تشكيل معارضة سياسية داخل الاتحاد السوفياتي واستخدام البيروستروكا وعمليات إضفاء الديمقراطية بغية تخريب البنية الاجتماعية للدولة السوفياتية من الداخل (...). من أجل إقامة سستام التعددية الحزبية على النمط البورجوازي [نمط بورجوازي دون بورجوازي؟] وخلق نقابات حرة (...). وحفز النشاط المعادي للمجتمع، بما فيه تعميم الفوضى» (مذكور في الغارديان، 28 نيسان/أبريل 1988).

فبعد أن اتخذت المحكمة العليا في الاتحاد السوفياتي قراراتها التي ألغت الأحكام والالتزامات التي وُجّهت لمتهمي محاكمات موسكو الثلاثة، وبالتالي لتروتسكي، نشرت صحيفة رودى برافو، لسان حال الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، مقالة على صفحتها الأولى، ما لبثت أن وزعتها في الخارج بتاريخ 17 حزيران/يونيو 1988 وكالة أوريس برس، وتضمنت هذه المقالة تهجمات لاذعة على الاشتراكي الثوري التشيكوسلوفاكي المعروف بـ «بيتر أول وعلى آلان كريفين وعلى كاتب هذه الأسطر، وعلى تروتسكي بنوع خاص».

وقد حفلت تلك التهجمات بكل الافتراءات الستالينية القديمة التي لم يمضِ على إدانة المحاكم السوفياتية لها، بوصفها افتراءات لا أساس لها، إلا أيام قليلة: «فقد قال تروتسكي في كتابه حول الثورة الدائمة الذي نشر عام 1930 إنه يستحيل القيام بثورة [!] اشتراكية ضمن إطار وطني. وإذا [!] فقد كان من دعاة إلغاء السلطة الإشتراكية في كل مكان نشأت فيه (...)». أما أنصار تروتسكي (...) فقد اعتبروا بالحرف الواحد أن من أول مهامهم وعلى رأسها شنّ النضال ضد القوى المعادية للفاشية وذلك انسجاماً منهم مع فكرتهم الاستفزازية التي تقول إنه ينبغي أن تنتصر الفاشية أولاً، لأن سقوطها بعد ذلك سيجعل الثورة العالمية، في رأيهم، أمراً ممكناً (...) حتى أن التروتسكيين وضعوا دستوراً للجهة الداخلية تعمل على مهاجمة القطاعات الفردية اليسارية من حركة التحرير الفرنسية. وربما كان هذا هو السبب الذي جعل التروتسكيين يتمكنون من عقد مؤتمرهم بصورة شرعية [!] في فرنسا إبان احتلال تلك البلاد».

من العيب أن يضيّع المرء وقته في الرد على هذه المجموعة التعيسة من الأكاذيب التي لا تحتوي على ذرة من الحقيقة. لكن تاريخ صدور هذه المقالة أمر ذو مغزى ودلالة. فهل اضطرب الجناح المحافظ من البروقراطية التشيكوسلوفاكية إلى مهاجمة غورباتشيف عشية الاجتماع التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفياتي عبر مهاجمته لتروتسكي والأهمية الرابعة وبيتر أول وآلان كريفين وآرنست ماندل؟ لا شك في أن العالم قد تغير عمّا كان عليه، عندما كان الستالينيون والستالينيون الجدد يتبنون بصورة أوتوماتيكية كل ما يُقال في موسكو.

صحيح أن وكالة الأنباء السوفياتية نوفوستي قد ردت بعد ستة أشهر، وبصورة غير متوقعة، على مقالة رودى برافو، فنشرت مقالة بقلم د. نيكولاي فازيتسكي⁽⁵³⁾، عنوانها

(53) لقد كتب نيكولاي فازيتسكي هذا نفسه كراساً تحت عنوان «التروتسكية المعاصرة ضد السلم والوفاق» وطبع بعدة لغات عام 1986 ووزع بشكل واسع على سفارات الاتحاد السوفياتي، بما فيها سفارة كوبا =

«التروتسكية الحديثة، فكراً وممارسة»، تحتوي هي الأخرى على كمية لا بأس بها من التشويشات والمغالطات السيئة النية. لكنها تنتهي على الرغم من ذلك بالمقطع التالي: «إن معظم التنظيمات اليسارية تتبنى حيال التروتسكية موقفاً حيادياً» نشيطاً. لكن هذا لا ينبغي إمكانية التعاون السياسي مع التروتسكيين. فهناك عدة أمثلة على مثل هذا التعاون من جانب عدة أحزاب شيوعية واشتراكية وعدة منظمات وحركات معادية للحروب، في سلسلة من بلدان أوروبا الغربية وأميركا اللاتينية وأستراليا. وقد نشأت بالاشتراك مع المجموعات التروتسكية كتكتلات انتخابية وتحالفات سياسية واتفاقيات من أجل القيام بحملات سياسية قصيرة الأمد وأحياناً طويلة الأمد. فينبغي للمرء أن يتناول كل حالة من هذه الحالات ليرى إلى أي حد يستطيع التعاون أن يصل إلى نتيجة. أما نحن فنرى أن مثل هذه التحالفات ينبغي أن تكون إما «مع» وإما «ضد». «ضد» السياسة التي تمارسها إمبريالية الاحتكارات ضد الشعوب، و«مع» التحولات التي تتم لصالح الشغيلة. إن هذا التعاون فقط هو الذي قد يكون له معنى ولا تترتب عليه نتائج سلبية بالنسبة للحزبين المعنيين». أجل!

كان تروتسكي، بما عرف عنه من حدس مدهش، قد اختتم كتابه «جرائم ستالين» بالكلمات التنبؤية التالية: «إن التاريخ لن يغفر أية قطرة دم أهرقت في سبيل هذا المألوس»^(*) الجديد، المألوس التعسف والامتيازات. إن الشعور المناقبي يجد أقصى درجات الرضى عن النفس في ذلك اليقين الذي لا يتزعزع بأن حكم التاريخ سيكون بمثل حجم الجريمة. وسيكون للثورة أن تفتح جميع الخزائن السرية المغلقة. وتتحقق من صحة كل الدعاوى والمحاكمات، وتُنصف كل الافتراءات، وتقيم أنصافاً تذكارية على شرف ضحايا التعسف والظلم، وتطلق اللعنة الأبدية على أسماء الجلادين أجمعين». كل هذا بدأ يحصل بالفعل...

= بنسخته الصادرة باللغة الإسبانية. ونقرأ فيه بالتحديد: «يقرن التروتسكيون بين الحرب والأمل بتصفية حساباتهم مع القيادة السوفياتية (...) إنهم يأملون أن يتلقى الاتحاد السوفياتي الهزيمة بالحرب، ولهذا فإنهم لا يوفرون المديح إزاء المانيا الفاشية. فهنا يجدون حليفهم الرئيسي في التنبال ضد الاتحاد السوفياتي. وقد دعا تروتسكي معاونيه في التوجيهات التي أرسلها لهم إلى إقامة صلات مباشرة مع حكومات المانيا الفاشية واليابان العسكرية». وكل ذلك «نتيجه» رسالة ذكرها راديك في المحاكمة الثانية من محاكمات موسكو، وهي عبارة عن نص مزور بشكل فاقع (نيكولاي فازيتسكي، Hedeidaags Trotskisme tegen vrede en ontspanning، ص. 15) إن حيل الفكر البيروقراطي لا يعقلها عقل... خاصة عندما يُفتقد الحد الأدنى من النقد الذاتي الصريح.

(*) Moloch: المألوس وهو إله الشعب العموني، شعب سامي قطن شرقي الأردن، وكان إلهاً قاسياً بشعاً (٠٢)

الفصل الحادي عشر

معضلات غورباتشيف

بقدر ما نتحدد إصلاحات غورباتشيف وتنتشر، بقدر ما تصطدم بمجموعة عوائق مرئية، تولد شكوكاً جدية حول إمكانية نجاحها. وبالإمكان إضافة شكوك أخرى - ليست أقل جدية - حول الهدف الأساسي الذي يعمل غورباتشيف على تحقيقه. فهل يخفي هذا الهدف عن شركائه وعن الرأي العام السوفييتي والعالمي؟ ألا يعني ذلك أنه لا يملك بالفعل مشروعاً متكاملًا⁽¹⁾، فيتقدم بطريقة براغماتية، بغية تحقيق غايات جزئية في مواجهة احتمال تغيير هذه الأهداف إذا ما واجهته مقاومة قوية جداً؟.

■ تناقضات البيروسترويك

هذا يصبح بشكل خاص في المجال الاقتصادي. فمن قبيل الخطأ أن تعزى صعوبات تحقيق البيروسترويك وإعادة بناء الحياة والإدارة الاقتصاديةين بمجملهما إلى مجرد عوائق مؤسسية، أي إلى تعنت الشرائح البيروقراطية الوسيطة الأكثر عفاظة والأكثر تأثراً بالروتين والبلادة. ثمة أيضاً منطق ملازم للسستام الاقتصادي السوفييتي - نعي ذلك الخليط الهجين، الخاص، بل الحقيقي والمخصوص من التخطيط البيروقراطي والاقتصاد المشترك الواسع النطاق، من جهة، وبين استمرار إولات السوق في مجالات خاصة من جهة أخرى. وذلك كله ينضوي تحت عباءة شريحة مهيمنة تدافع بحماسة عن امتيازاتها - وهو منطق يظل يقوم بعمله في أسوأ الظروف، ولكن ينبغي استبداله بمنطق جديد كلياً، بغية تحطيم التخريب الذي أحدثه.

(1) كما أشرنا في الفصل الخامس، فإن العديد من الأهداف الجزئية التي ترمي إليها البيروسترويك ليست متناقضة فحسب، بل إن بعضها يستبعد الآخر بكل معنى الكلمة.

والحال أن ما يلفت النظر في جملة الإصلاحات التي شرع بها غورباتشيف حتى الآن، هو أنها لم تستبدل المنطق المعمول به (أو بدقة أكبر، منطق سوء الاشتغال؛ غير أن الديالكتيك يعلمنا أن سوء الاشتغال ليس في المحصلة إلا تنوعاً من تنوعات الاشتغال، إلا عندما يتوقف هذا الأخير كلياً) بمنطق جديد كلياً. ومن أجل البرهان على صحة هذا القول يكفي تفحص القسم الرئيسي من إصلاحات غورباتشيف الاقتصادية: الاستقلالية المالية للمنشآت.

إن المديرين - أو إذا شئنا، «تعاونيات العمل»، فالفرق بينهما ليس أساسياً من وجهة نظر اقتصادية، علماً أنه أساسي بالطبع من وجهة نظر اجتماعية - قد وفّقوا في تهريبهم من وصاية الوزراء التي تستهدف تحديد عينة الإنتاج، كما وفّقوا أيضاً في اكتسابهم حق الحفاظ على جزء من «الربح» لغايات استثمارية، وحتى لتوزيع المكافآت؛ ثم وفّقوا أخيراً في الحصول على إمكانية إجراء عقود واتفاقات تعاون ملزمة مع منشآت أخرى (وبالتحديد مع شركات المُمَوَّنين)؛ وطالما أنهم ليسوا مستقلين في مجالات الأسعار والأجور والطلبات، وإلى حد بعيد في مجالات الاستثمارات، فإن حقوقهم المكتسبة تبقى جزئية جداً، ما لم تكن وهمية إلى حد كبير.

غير أن أية استقلالية فعلية - كلية - في مجال الاستثمارات، والطلبات والأسعار والأجور تعني نهاية كل تخطيط إلزامي فعلي. وهذا الأخير سوف يُستبدل بذلك فصاعداً بسلوك توجيهي «إرشادي» يُعتبر الموضوعة السائدة في ظل «الراسمالية المتأخرة»، علماً أنه لم يعد ثمة مجال للشك بانعدام فعالية هذا السلوك على المدى الطويل، في عمليات تفادي أزمات فيض الإنتاج والتقلبات الظرفية والفوضى المالية، على وجه التحديد. وذلك في ضوء ما جرى في الاقتصاد الرأسمالي أثناء الخمسة عشرة أو العشرين عاماً الأخيرة⁽²⁾. فمن يريد التوفيق بين سيادة قانون القيمة والحفاظ على اقتصاد مخطط، هو كمن يريد المزاجية بين الماء والنار، لذا فالمشروع محكوم عليه بالفشل المحتم.

ومن المفيد الإشارة إلى السبب الرئيسي لذلك. فملكية وسائل الإنتاج، بالمعنى الاقتصادي لا بالمعنى القانوني للعبارة، هي في التحليل الأخير سلطة امتلاك تلك الوسائل وفي الوقت نفسه امتلاك فائض الإنتاج الاجتماعي الذي يسمح بتنميتها.

أما حيازة ذلك الحق فتجب أن تكون من نصيب الدولة أو من نصيب أي جسم يمثل

(2) أنظر بهذا الصدد كتبنا، الأزمة، الراسمالية المتأخرة، والنظرية الاقتصادية الماركسية.

الجماعية في مجملها، على النحو الأكثر ديمقراطية وفعالية من الدولة نفسها. ومثال ذلك مؤتمرات مجالس الشغيلة المنتخبة ديمقراطياً. وفي هذه الحالة نكون بالفعل حيال ملكة مشتركة لوسائل الإنتاج ولجزء من فائض الإنتاج الاجتماعي المخصص للاستثمارات المنتجة (بالمعنى الأوسع للعبارة) وهكذا نجد أنفسنا بالفعل حيال اقتصاد ما بعد رأسمالي. فالسوق وقانون القيمة لا يعودان يحددان إزاء لا بنية الإنتاج ولا بنية الاستثمارات، (ناهيك بمستوى الاستخدام وإعادة توزيع اليد العاملة). فضلاً عن ذلك كله فإن اللجوء إلى إحوالات السوق يسمح بالتحقق من الصحة ومن التماسك الاقتصادي لعدد من القرارات المسبقة، بإحلال منطق السوق محلها في مجالات يكون فيها التخطيط المركزي المسبق عديم الفعالية بحكم تعريفه وبالتالي عديم الفائدة في جميع الأحوال، وذلك نظراً لدرجة تشريك العمالة التي تكون ما زالت غير كافية: سلسلة من مجالات الإنتاج الصغير والخدمات.

وأما أن تكون سلطة امتلاك وسائل الإنتاج فضلاً عن امتلاك جزء من الفائض الاجتماعي المخصص للاستثمارات والذي يحدد مستوى الاستخدام - بيد المنشآت بصورة رئيسية وفعالية، مما يجعلها تصبح، بحكم ذلك، شركات مستقلة؛ أن يكون الحال على هذه الصورة يعني أن نحل ملكية المجموعة، التي ليست سوى منوع من منوعات الملكية الخاصة عن الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج. وهكذا يتوقف السوق وقانون القيمة عن مجرد التأثر على التطور وعلى الحياة الاقتصادية، ليهيمن عليها برمتها ويحركها تحريكاً فعلياً. وفي هذه الحالة لا تعود المسألة مسألة اقتصاد مخطط أو اقتصاد مشترك أو اقتصاد ما بعد رأسمالي، بل مسألة إعادة الرأسمالية.

ويحاول أغانيغيان، المستشار الرئيسي لميخائيل غورباتشوف أن يتهرب من هذه المشكلة بالحديث عن «إعادة بناء تدريجية» (متابعة) لسوق السلع الإنتاجية، وللرأسمال وللميد العامل في إطار خطة أكثر مرونة⁽³⁾. وهذا لا يتعدى كونه لعباً على الألفاظ. ففي إطار التخطيط، لا يستطيع السوق أن يسود فعلياً، كما لا يستطيع التخطيط أن يسود في إطار اقتصاد السوق. وإذا كان ثمة من إسهام نظري أساسي ما في سجل بريورجنسكي وبوخارين في العشرينات فهو أن ذلك السجل توصل إلى هذا الاستنتاج الذي أكدت صحته ستون سنة من التجربة منذ ذلك الحين، سواء في الشرق أو في الغرب⁽⁴⁾.

(3) أغانيغيان، «إنجازات جديدة في الاقتصاد السوفياتي»، في نيو لفت ريفيو، العدد 169، أيار/مايو - حزيران/يونيو 1988.

(4) حول سجل بريورجنسكي - بوخارين، أنظر أوجين بريورجنسكي: الاقتصاد الجديد وأزمة التصنيع السوفياتي؛ بوخارين، الاشتراكية في بلد واحد.

إن السوق الحقيقية لوسائل الإنتاج لا يمكن أن تشتغل إلا إذا كانت المنشآت حرة في تحديد خياراتها وأولويات استثماراتها. ولا يمكن حثها على ذلك ما لم تحتفظ بالجزء الأكبر من مداخيلها الصافية التي ستصبح آنذاك أرباحها. وهذا يفترض نموذجاً للتطور محكوماً بالربح - والأصح أن يقال أنه محكوم بالفروقات القائمة بين الربح الذي يحققه الفرع الواحد أو المنتج الواحد والربح المتوسط.

وتتحدد الأولويات الاجتماعية - الاقتصادية آنذاك بتفاوت المداخيل والموارد (الثروات). هكذا بُنى شقق فخمة قبل بناء مساكن اجتماعية، وتُنَجَّ أجهزة تلفزة ملونة قبل إنتاج الكتب وتكون الأسبقية لعيادات الأغنياء وليس لمؤسسات الطب الوقائي، ويجري تفضيل الزراعات القابلة للتصدير على إطعام الشعب. والنتيجة واضحة للعيان، ليس فقط في ساو باولو وفي هونغ كونغ ولاوس، بل أيضاً في نيويورك ونايولي وليفربول. وقد كانت بيّنة في بتروغراد وتبليسي عام 1913، وفي شنغهاي عام 1924، وهي للأسف شديدة الوضوح في شنغهاي⁽⁵⁾ وفي بلغراد عام 1988.

هذه هي حال أية سوق فعلية لليد العاملة، ذلك لأنها لا تعمل من دون أن تُفَرِّد جناحاً خاصاً للبطالة البنيوية الدائمة، أي من دون جيش احتياط صناعي، أي من دون تحويل البروليتاريا من طبقة متحررة اقتصادياً (ولا نقول مهيمنة سياسياً) إلى طبقة مأجورين مستغلين⁽⁶⁾. ومرة أخرى فإن ذلك يعني ببساطة إعادة الرأسمالية، حتى في حال عدم حلول الملكية الخاصة، قانونياً، في الصناعة الكبرى (أو في حال عدم حلها بعد) محل الملكية المؤممة لوسائل الإنتاج. فالملكية الخاصة بالمجموعة تستطيع في أثناء هذه المرحلة أن تقوم بهذا الدور على أكمل وجه.

إن المنطق الاقتصادي الذي يربط بين الربح (من خلال سوق الرساميل) وتحويل قوة العمل إلى سلعة، هو بالتحديد منطق الحكم بالفشل على المشاريع التي تعمل بخسارة. ثم

(5) حسب الصنداي تايمز، 11 كانون الأول/ديسمبر 1988، أكدت Le Quotidien des Paysans في الأسبوع الفائت أن ثلاثين مليون فلاح صيني مهددون بالبطالة، ويعيش سبعون مليون غيرهم دون مستوى الفقر، وعشرون مليون منهم مهددين بالجوع، و16 مليون قد قضوا جوعاً، وهذا بعد عودة «اقتصاد السوق» إلى الريف.

(6) تنقل التايمز اللندنية في 14 تموز/يوليو 1988 الاستشهاد التالي عن صحيفة الحزب الشيوعي الصيني رينمين ريباو، وهو استشهاد على الرغم من صحته فإنه يتميز بانعدام كامل للمسؤولية: «في هجوم لا مثيل له على فكرة «العمل للجميع» أكدت الصحافة الرسمية أمس أن حوالي 25% من اليد العاملة المدنية هي يد عاملة فائضة وأن البطالة أمر لا مفر منه وبالتالي أمر حسن للاقتصاد».

إن هذه المشاريع، ولنكرر ذلك، تتحول بحكم ما بيّناه، إلى شركات مستقلة بالفعل، ومنفصلة الواحدة منها عن الأخرى في امتلاكها لمجموع الموارد الاقتصادية. ثم إن هذه الشركات تقوم في الوقت نفسه بعمل خاص لا تُعرف نتيجته الاجتماعية إلا فيما بعد، أي إبان بيع السلع. لكن في حال كساد هذه السلع، أو في حال بيعها بأسعار متدنية، فإن تلك الشركات ستعمل بخسارة تفضي بها إلى الفشل. وفي حال فشلها ستقوم بتسريح العاملين في ملاكها.

إن منطق الربح هو منطق المنافسة. وهذه الأخيرة تؤمن على الدوام وجود شركات معرضة للفشل. وعدد هذه الشركات يزداد بصورة دورية. وعلى نحو مفاجيء تتحول البطالة البنوية - جيش الاحتياط الصناعي - إلى مؤسسة. فاتساع الفشل ونشوء مشروعات جديدة (على قاعدة رسملة جزء من الربح الجاري)، يحددان الحركة المحتومة القائمة على تحسن الأحوال وترديها، وعلى نمو الإنتاج الإجمالي وتدهوره، وعلى البطالة الجزئية والبطالة الواسعة.

وتؤدي المنافسة، فضلاً عن ذلك، إلى الاحتكارات التي تفاقم اختلالات التوازن في إعادة توزيع الموارد الاقتصادية وعدم عقلانيتها. يؤدي ذلك كله إلى ارتفاع الأسعار وإلى الاتجاه نحو التضخم. وتتواصل هذه العمليات عندما يكون ثمة «فيض في العرض».

وهكذا يشير أندريه ساخاروف، في مقابلة له مع النيويورك ريفيو أوف بوكس (22 كانون الأول/ ديسمبر 1988) إلى أن المصانع التي تُنتج الصابون في الاتحاد السوفياتي والتي تُشكّل تروستاً واحداً، تمجد مصلحة (مصلحة مالية بالطبع) في إنتاج قطع صابون صغيرة فخمة تُباع القطعة الواحدة منها بتسعين كوبيكاً، وذلك بدل إنتاج قطع عادية تُباع الواحدة منها بتسعة عشر كوبيكاً. وإذا كان ثمة استقلالية مالية من دون أهداف كمية تفرضها الخطة أو الجسم الذي يمثل المستهلكين، فإن إنتاج الفئة الثانية سوف يتقلص ويولد نقصاً مصطنعاً.

صحيح إن الاستقلالية المالية للمنشآت تؤدي إلى فشل في إطار البيريسترويكا، كما هي مطبقة حتى اليوم. وقد نقلت الصحافة السوفياتية أن منشأة بناء في لينينغراد تُستخدم حوالي ألفي عامل قد أفلست في آذار/ مارس 1987. غير أن عمالها نُقلوا مباشرة إلى وظائف أخرى في المدينة نفسها، وحافظوا، فضلاً عن ذلك، على مستوى أجورهم. لذا لا يمكننا أن نتكلم، في الوقت الحاضر، عن «سوق قوة عمل» بالمعنى الحرفي للعبارة.

ويتساءل الغورباتشيفيون الرواد بدهشة: «هل أنتم، إذن، ضد «النيب»، وضد التحول الذي قام به لينين في العام 1920، وهل أنتم إلى جانب السياسية الستالينية في

التجميع القسري والتصنيع المتسرع ومن دون حساب الأكلاف؟ وإلى جانب «الاقتصاد الموجه». كلا لسنا مسؤولين عن أي من هذه الأخطاء المميتة⁽⁷⁾. غير أن الإحالة إلى «النيب» تسمح بالضبط بتبيان كل الصعوبة التاريخية التي تعترض البيروسترويك.

إن «النيب» هي أساساً من العودة إلى المبادرة والملكية الخاصتين في الزراعة وفي بعض الخدمات وفي الصناعة الصغيرة، أي أنها نوع من اللجوء الواسع إلى الإنتاج السلمي الصغير. وهذا اللجوء ملائم تماماً للملكية المشتركة وللتنظيم المخطط للإنتاج الكبير، فضلاً عن ملاءمته للتخطيط الاقتصادي بأكمله. ينبغي أن نفهم، بالطبع، أن هذا اللجوء الواسع إلى الإنتاج السلمي الصغير مثقل بالتناقضات والمخاطر⁽⁸⁾. فليئين لم يخف يوماً أن الأمر يتعلق بتراجع ما (التراجع لتحقيق قفزة أفضل). وتؤكد تجربة «النيب» التي أرساها دنغ هسياوبنغ في جمهورية الصين الشعبية هذا الشخيص وهذا التوقع بنسبة مائة بالمائة⁽⁹⁾.

غير أن الفرق بين الاتحاد السوفياتي في ظل غورباتشيف والصين في ظل دينغ هسياوبنغ واضح للعيان. فالاتحاد السوفياتي هو أساساً بلد مصنع، لا بلداً زراعياً كالصين. ومشكلات الإدارة والتنسيق والعقلنة تعني أساساً المنشآت الصناعية الكبرى والمواصلات الطويلة المدى والنقل، كما البنوك، ولا تعني أبداً الزراعة والتجارة.

والحال أن التجربة بأكملها، بما فيها تجربة الصين، وتجربة كل من المجر ويوغوسلافيا وبولندا، على وجه الخصوص، تؤكد استحالة الاستناد إلى نموذج «النيب» لحل هذا النوع من

(7) يؤكد تروتسكي في كتابه حياتي إنه لم يتردد على الإطلاق في موضوع «النيب» بل صاغ الاقتراح الأول حول الانتقال من سستام مصادرة الفائض الزراعي إلى سستام الضريبة العينية، قبل عام من تبني الحزب هذا الاقتراح كقاعدة للسياسة الاقتصادية الجديدة [النيب].

(8) نستطيع ذكر استشهادات لينين العديدة بهذا الصدد، ونكتفي بواحدة منها: «يبقى الاقتصاد الفلاحي إنتاجاً سلمياً صغيراً، وهنا نجد الرأسمالية قاعدة واسعة جداً تتمتع بجذور شديدة العمق والصلابة. وعلى هذه القاعدة، تحافظ الرأسمالية على نفسها وتتجدد في صراعها الأكثر ضراوة مع الشيوعية. والأشكال التي يتخذها هذا الصراع هي: نشاط الميخانيكي Mechatniki والمضاربة على تخزين الدولة للقمح (ولمنتجات أخرى) - وبشكل عام على توزيع المنتجات من قبل الدولة» («الاقتصاد والسياسة في عهد ديكتاتورية البروليتاريا» في أعمال مختارة، مجلدين، المجلد 2، ص 636 - 637).

(9) أنظر مقالتنا «النيب في جمهورية الصين الشعبية» في الأنبركور، العدد 234، 19 كانون الثاني/يناير 1987، وانظر أ. مارافير «ثياب زهاو زيانغ الجديدة» في الأنبركور العدد 271 و272، 5 و19 أيلول/سبتمبر 1988.

المشكلات. ولهذا فإن جميع مشكلات تمويل المنشآت الصناعية في هذه البلدان الأربعة ظلت مدنقة، هجينة، متناقضة وغير متناسكة⁽¹⁰⁾.

في المجال الاقتصادي لا تتمثل المعضلة الفعلية لغورباتشيف في الاختيار بين الأمرين التاليين: «إما التجميع القسري للزراعة وإما «النيب»، فهذه مسألة حسمها التاريخ. فما يجسد معضلته يتمثل في خياره بين: الحفاظ على الملكية الجماعية وعلى الاقتصاد المخطط، أو إعادة الرأسمالية إلى الصناعة الكبرى. ومن المرجح جداً أن يذهب غورباتشيف والقادة الأساسيون في النوميكلاتورا في الاتجاه الأول. وأنداك، يصبح المشروع الغورباتشيفي القائم على اللجوء إلى إولات السوق بشكل واسع (أليس الأصح القول: شبه السوق أو السوق الزائف؟) في مجال الصناعة الكبيرة عرضة للاختلال الاقتصادي على نحو مفاجيء، هذا إذا كان هذا «المشروع الكبير» هو مشروع غورباتشيف بالفعل.

وقد أطلق الاقتصادي الأميركي جوزيف س. برلينر، وهو أستاذ في جامعة هارفرد وأحد أفضل العارفين في الاقتصاد السوفياتي، حكماً مسبقاً على ما يسميه «الإصلاح الجذري»، وهو حكم شبيه جداً بحكمنا: «إن [الإصلاح] الجذري الأقصى سيفترض اللامركزية في كل من التخطيط والإدارة. ويمكن أن تُستخلص ميزات مثل هذا النموذج من النموذج المجري. وبإمكاننا أن نتصور أن الأمر يتعلق ببساطة بتخطيط مركزي من دون أهداف مفروضة على المنشآت. غير أن هذه الصيغة التي تبدو بريئة تنطوي على أكثر من مجرد تغيير في الاقتصاد المخطط مركزياً. فنسيج التخطيط المركزي يتفكك بشكل واسع عندما تختفي السلطة التي تحدّد بصورة مباشرة أهداف إنتاج المنشآت. وإذا لم يكن بالإمكان إجبار المنشآت على الإنتاج تبعاً لتوجيهات الخطة، فلا يمكن تحميلها مسؤولية توفير [كميات] مخصصة من السلع الوسيطة ومن المواد الأولية (...). ففي غياب أهداف الإنتاج ينبغي تبديل المعايير التي بناءً عليها يتم تقويم أداء المنشآت. وفي هذه الحال من الصعب تصور معيار آخر غير اعتماد شكل من أشكال معايير الربح، على أن يُصار إلى تعديل هذا الشكل إلى الحد أو ذاك. أما في حال اعتماد الربح معياراً محدداً للحكم على الجودة، فإنه يصبح

(10) لقد سبق وأشرنا إلى أعمال البروفيسور المجري كورناي الهامة بصلد التنافر الجوهرى بين السيطرة السياسية للبيروقراطية من جهة وتداخل التخطيط المركزى بإولات السوق من جهة ثانية. وهو يشير إلى أنه في إطار الإصلاحات الاقتصادية المجرية أصبحت البيروقراطية متعددة المراكز (وقد استخدمنا التعبير التالي: أصبحت إقطاعية بشكل من الأشكال) وتحولت إلى شبكة من البيروقراطيين الأكثر استقلالية عن بعضهم البعض، لكن الذين يحافظ كل منهم على امتيازاته.

الوظيفة الموضوعية الفعلية [ومن الأفضل القول: إنه يصبح الهدف الرئيسي] للمديرين. عندئذ يصبح من الضرورة بمكان أن يُصار إلى التأكد من أن الأرباح والأكلاف التي تُتخذ على ضوءها القرارات سوف تُعبر بصورة عقلانية عن المنافع الاجتماعية [؟]، وعن الأكلاف الهامشية. وهذا يفترض التخلي عن أربعين عاماً من الإدارة المركزة القائمة على تحديد الأسعار الثابتة تبعاً للأكلاف الوسيطة، فضلاً عن الأرباح العادية. وينبغي أيضاً إدخال تغيرات مماثلة في إدارة سوق العمل [1]، وفي السستام المالي، وفي مجالات أخرى من الاقتصاد⁽¹¹⁾.

ليس من الصعب أن يبرهن المرء على أن مثل هذا «الإصلاح الجذري» - وكان برلينر قد بين أصلاً أنه أمر بعيد الاحتمال، إن لم يكن مستحيلاً - لن يكون فعالاً ولا متماسكاً على نحو فعلي، ما لم تتجاوز «المنفعة المادية للمديرين» مجرد المنفعة التي توفرها كل من المداخليل وسبل الحصول على السلع وعلى الخدمات الاستهلاكية الخاصة (وهي سبل قائمة على الامتيازات)، إلى العلاقات الدائمة، البنوية والمضمونة مؤسسياً، مع الحفاظ على نفس مستوى الأداء الإجمالي للمنشآت، وبوجه خاص مع الحفاظ على قدرة هذه المنشآت على امتلاك الآلات والمواد الأولية بحرية، أي على امتلاك وسائل الإنتاج بحرية. هذا يعني أن مصير هؤلاء المديرين ومصير أبنائهم سوف يرتبط بمصير المنشأة. الأمر الذي سيجعلهم يتحولون من مديرين مؤقتين إلى مديرين دائمين في منشأة محدودة⁽¹²⁾. فهذه الأخيرة سوف تصبح من الآن فصاعداً منشأة (تهم)، أي شركة (هم)، ويصبحون أشخاصاً غير قابلين للعزل. الأمر الذي يفترض إعادة الملكية الخاصة على نحو واقعي إن لم يكن بصورة قانونية. وهذا ما لا يسمح به غورباتشيف ودينغ هسياو بنغ بالطبع. لكن رغم ذلك تبقى إصلاحاتهم مفتقدة للتماسك.

وهكذا نتقل من المعضلة الاقتصادية إلى المعضلة المؤسسية، فغورباتشيف يريد أن يوسّع سلطة المديرين الصناعيين والماليين والتجارين إلى حد بعيد وعلى حساب الموظفين في المستويات الوسيطة، وفي الوزارات، بادئ ذي بدء. وقد قُدمت الأرقام التي تحدّد حجم انخفاض عدد الموظفين والمشرفين «بعدة ملايين». ولا ينبغي مع ذلك الاعتماد على هذه

(11) جوزيف س. برلينر «التخطيط والإدارة». نجد مقالته في كتاب «الاقتصاد السوفياتي حوالي العام 2000» لكاتبه إبراهيم برغسون وهربرت ليفين.

(12) أنظر بوجه خاص الشروحات الهامة حول هذا الموضوع الواردة في مجلة Neue Zürcher Zeitung في العددين الصادرين 15 آب/أغسطس - 1 أيلول/سبتمبر 1987.

الأرقام . فالأمر يتعلق في الواقع بالفساد الواسع . وبديبي أن يصطدم بهذا التوجه جميع أولئك الذين يشعرون بالتهديد في وظائفهم ومداحيلهم . ولم يعد ثمة مجال للشك في أن المخاوف - والعداوة العامة الصامتة إزاء إصلاحات غورباتشيف - تحتاج شرائح تتزايد اتساعاً من البيروقراطية . فهذه الشرائح تخشى من أن يطيح غورباتشيف بالبناء بأكمله في محاولته زعزعة بعض الدعائم في التركيبة السوفياتية بأسرها .

والأهم من ذلك أن الروتين والسلية وانعدام المسؤولية التي تتميز بها البيروقراطية وتشكل مضرب الأمثال⁽¹³⁾ تمثل كابحاً قوياً للبريسترويكا . فالمقاومة السلبية هي أكثر فعالية من المعارضة النشيطة . وتتكاثر إشارات الصحافة السوفياتية إلى هذا التعت، خاصة في صيف وخريف 1987 . وكانت الأذفستيا قد نشرت بالأصل سلسلة مقالات حول وزارة الصناعة والبناء الآلي التي كان من المفترض أنها شهدت إصلاحات واسعة . وفي الواقع ثمة أمور قليلة قد تبدلت : «حتى الآن لم تطبق البريسترويكا في هذه الوزارة إلا على مضض، ولم تؤد إلى نتائج مهمة . فالسائد في أسلوب عمل وزارة الصناعة الثقيلة، الآن كما في السابق، هو طُرقُ الإدارة المباشرة»⁽¹⁴⁾ .

ولم يتجاهل غورباتشيف هذا الوضع، ففي خطابه في لينينغراد في 13 تشرين الأول/أكتوبر 1987 أكد على وجه التحديد : «إن تخطي إوالية العرقلة وقوى الجمود التي تراكت على امتداد سنوات طويلة في جميع دوائر الحياة الاجتماعية بدون استثناء، والتغلب على البلادة الاجتماعية التي طاولت قسماً كبيراً من عملنا، وخلق ضمانات قوية في سبيل إعادة التنظيم الذي لا رجعة عنه [إذن لم يتم التوصل إلى مستوى لا رجعة عنه بعدا]؛ كل ذلك يتطلب من الحزب اليوم، كما قبل سبعين عاماً، إرادة سياسية حازمة، وانضباطاً حديدياً وتحركات عملية، جريئة خلاقة وملينة بالمبادرات (...) على الشيوعيين أن يسعوا لأن يكونوا النموذج في عملهم طبقاً للمبادئ الجديدة، يجب أن يكونوا في طليعة محاربي قوى البلادة . وفي هذه المرحلة سوف تكون هذه القوى صلبة في مقاومتها . لا تظنوا أن هذه القوى سوف توجد في مكان آخر، إنها موجودة فينا (...) وقد وُجّهت التنبيهات في بعض اللجان والدوائر إلى كل من الشيوعيين واللاحزيين بالتحديد، وهم الذي جاؤا إلى هيئات الحزب

(13) بصدد تكاسل البيروقراطية وسلبيتها أنظر ملحق كتاب فولنسكي النوموكلاتورا : الحياة اليومية لأصحاب الامتيازات في الاتحاد السوفياتي . وعنوان الملحق «يوم في حياة دينيس أفانوفيتش» . وهو يستحق أن يكون في عداد الكتب العالمية .

(14) الأذفستيا، 20 كانون الأول/ديسمبر 1986 .

للمشاركة بأفكارهم الجديدة، ولاقتراح ما يجب عمله، وما يجب إعادة تنظيمه. قيل لهم: انتظروا، لا نعرف ما سيحل بإعادة التنظيم هذه [البيروسترويكيا] في الأعلى. ينبغي الانتظار. والذين انتظروا خسروا الكثير من الوقت»⁽¹⁵⁾.

نعرف أن ذهنية الترقب، والبلادة والتعنت قد ظهرت أيضاً في كل من اللجنة المركزية والمكتب السياسي، حيث لم تكن سلطة غورباتشيف مطلقة، بل على العكس من ذلك تماماً. لقد تمت مراجعة العديد من اقتراحاته قبل القبول بها، فأجلت أو استبعدت.

وقد نشر الأكاديمي بافيل بونيتش تحليلاً هاماً حول الصلة العضوية بين تعنت الشرائح الوسيطة في البيروقراطية إزاء البيروسترويكيا و«المنطق الاقتصادي» المشتغل (سيء الاشتغال) في الاتحاد السوفياتي. وهو يُقدّم وصفاً مدهشاً وقاسياً لهذا التعنت وتلك الانتظارية: «هاكم لماذا يكمن مصدر الخطر، اليوم أكثر من أي وقت مضى، في صفوف هؤلاء العارفين، وفي أوساط أولئك المنادين بالجرعات الباهتة لآلية الإدارة، ولكل الإداريين على جميع المستويات. هؤلاء هم الذين لا يدركون ذروة هذا الخط الرفيع من الأفكار الجديدة، بل يدركون ذيله فحسب. إن هؤلاء الأشخاص يفضلون أمنهم الذاتي على التحليق الخطر الذي لا تعترضه عقبات، لأنهم يتقنعون، بكل ثقة، بقناع أمن الدولة. لقد نجح «المُحدّثون» في السابق، بتخريب عملية الإعداد لابتكارات جديدة عام 1965، وذلك بتقويض كل ما هو جديد في القرارات المتخذة آنذاك. والآن ثمة من يأمل في إبطال مفعول الإصلاح انطلاقاً من «واقعيته المسؤولية»⁽¹⁶⁾.

وليست الإستنتاجات التي يخلص إليها بونيتش بأقل مرارة: «لكن هاكم ما يجري: فما كان يسمى في ما مضى «نوموكلاتورة» [الرئيسية] التخطيط المركز» أصبح الآن في عهدة الدولة، من دون أن يكون ثمة تطبيق للإصلاحات الاقتصادية، ومن دون تسهيلات من جانب الدولة، ومن دون دعمٍ لستام الواجبات والقضايا المتبادلة. أما عبثية الوضع فتكمن في أن الخدمات الجارية والمدفوعة والموفرة للسكان، بجميع أشكالها، موسومة بعبارة: «في عهدة الدولة»، وذلك ليس بصورة جزئية، بل على نحو شامل. هذا فيما تقوِّض مروحة الخطّة الخمسية منافع تجارة الجملة في وسائل الإنتاج، حيث تسود الحصص التي يحددها المركز، وحيث تنقلص الموارد المادية المخصصة للإنتاج وتقتصر على مجالي أشغال البناء والتصدير. ولا تُطاول تجارة الجملة إلاّ المنتجات المصنوعة بمنأى عن البرامج [التشديد من وضعنا]،

(15) البرافدا، 14 تشرين الأول/أكتوبر 1987.

(16) أنباء موسكو، 4 تشرين الأول/أكتوبر 1987.

والمواد المقتَصدة والسلع التي أُشيع الطلب عليها (. . .) وينطرح السؤال على الشكل التالي: إما أن تنتقل الفروع إلى الآلية الجديدة وإما أن يُوجَّل حل هذه المشكلة إلى الخطة الخمسية التالية، التي تنطوي من جديد على خطر تجاهل تقديرات الإدارة الذاتية للمنشآت المختلفة»⁽¹⁷⁾.

يضع الكاتب، من دون قصد، أصبعه على التناقضات التي تُحير أنصار البيريسترويكا عندما يطالبون في آن واحد بالاستقلالية المالية للمنشآت (أي إدارتها الذاتية) وبالتحديث. لأن «البلد» بحسب رأيه: «بحاجة إلى فروع جديدة وقطاعات إنتاج جديدة. وإما ما فات أوانه، ينبغي إما تجديده أو صرف النظر عنه». وينبغي تطوير بعض الفروع إلى الحد الأقصى وكبح تطور فروع أخرى: «إن محاولة إيجاد الحلول للمشكلات انطلاقاً من روتين خطط المنشآت يعني أن السيورة سوف تكون بطيئة. أما تسريع هذه السيورة فينبغي أن تقوم به الدولة [التشديد من وضعنا] التي تمنح هذه المنشآت، بفعل طلباتها، الحوافز والتسهيلات التي تنقصها»⁽¹⁸⁾. لكن إذا كان دور محفز التقدم التقني سوف يعود إلى الدولة، فالرحمة على استقلالية المنشآت المالية المقدسة!

يضمن الأمين العام دعم الانتليجنسيا الليبرالية المتحمسة (التي لا تمثل، بحذاتها، إلا فئة من الانتليجنسيا مجملها)، فضلاً عن دعم المديرين الشبان المحدثين في جميع دوائر الإدارة. إنها قوة صغيرة بالمقارنة مع قوة الشرائح «الوسطى» الوسيطة في البيروقراطية وقوة البيروقراطيين الكبار المستنئين (أو المحافظين الذين يستندون إليهم. إذن هذا الدعم لا يكفي لتحطيم العقبات. وثمة حاجة لدعم أوسع، دعم شعبي، مصدره الجماهير. وهذا الدعم لن توفره إلا الطبقة العاملة أو على الأقل شرائحها الأكثر دينامية، والأكثر تخصصاً والأكثر شباباً والأكثر استعداداً للحركة على المستويين الاجتماعي والسياسي.

غير أن الشرط الأول الذي ينبغي توافره من أجل أن تستند البيريسترويكا إلى الطبقة العاملة، حتى لا نقول إلى الطليعة العمالية، هو أن يُقدَّم لها شيء على المستوى المادي. ويُخصَّص فريد هاليداي في مجلة الماركسية اليوم، لسان حال الشيوعية الأروبية البريطانية،

(17) المصدر السابق.

(18) المصدر السابق. في العادة تلقى هذه المشكلة حلها في النظام الرأسمالي على النحو التالي: إن مشاريع الاقتصادية الجديدة - وهي في معظم الأحيان مشاريع صغيرة أو متوسطة - هي التي تطلق الابتكارات التكنولوجية الاختبارية. وبعد أن يتم التثبت من مردوديتها تبناها المشاريع الكبرى، وإن بشيء من المجازفة، وتجعلها «شعبية».

انطباعاته عن رحلة قام بها أخيراً إلى الاتحاد السوفياتي بقوله إن المواطنين يؤكدون: «المهم هو الـ kolhasa [المقاتل]⁽¹⁹⁾» كما الحال في المثل الألماني المأثور: «Es geht um die wurst»^(*).

والحال أنه في هذا الصدد أيضاً يبقى الفرق بين الاتحاد السوفياتي في ظل غورباتشيف والصين في ظل دينغ هسياوبنغ فاقعاً. فهذا الأخير قد استطاع تحسين الوضع المادي لمئة مليون عائلة فلاحية على الأقل دفعة واحدة، وذلك بإلغائه لعسف السستام ولمساوئه في الكومونات الشعبية. أما غورباتشيف فلم يقم حتى اليوم إلا بدفع العمال إلى العمل بصورة متزايدة، بما في ذلك حملهم على العودة إلى ممارسات ستاخانوفية يرفضها العمال كلياً⁽²⁰⁾، ويصاحبها ارتفاع في الأسعار وخفض في العلاوات⁽²¹⁾. وفي مثل هذه الشروط من المنطقي أن تعيش جماهير الشغيلة في حال انتظار، وفي معظم الأحيان على حالٍ من الشك إزاء اليريسسترويكا.

وقد نشرت الصحافة السوفياتية شهادات عديدة بهذا الصدد. وأعادت الكومسومولسكايا برافدا، في نهاية نيسان/ أبريل 1987، نشر بعض الأجوبة - من أصل آلاف منها؛ رداً على السؤال التالي:

«ما هي التغيرات التي لاحظتها حولك في السنوات الأخيرة؟» ويلخص معلق الصحيفة الإجابات على النحو التالي: «إن كثرة من الإجابات كانت قاسية كهذه التي تلقيناها من مدينة كيروف: «عندما نسمع الراديو، أو نقرأ الصحف أو نشاهد التلفزة يبدو لنا أن جملة من الأمور قد تغيرت. لكن كل شيء حولنا بقي على حاله. ليس ثمة انتقال إلى الأفعال»⁽²²⁾.

(19) الماركسية اليوم تشرين الثاني/نوفمبر 1987.

(20) حول هذا الرفض، انظر مقالة آ. غويازدا في انبركور، 28 كانون الأول/ديسمبر 1987 والخطاب الذي ألقته إحدى العاملات في المؤتمر الثاني والعشرين، وأشرنا إليه أعلاه. لقد حاول غورباتشيف مع ذلك إعادة إطلاق كونفرنسات للستاخانوفيين.

(21) نعود في الفصل الثاني عشر إلى موضوع الإضرابات التي حصلت في الاتحاد السوفياتي إثر تخفيض المكافآت نتيجة تعزيز «الرقابة على النوعية».

(22) عن «لوسوار» الصادرة في بروكسيل، 2-3 أيار/مايو 1987، انظر أيضاً الأوبسرفور، 3 أيار/مايو 1987.

(*) بالألمانية في الأصل وتعني: «الأمر يتعلق بالمقاتل» (م.).

وهكذا يظهر مأزق جديد أمام غورباتشيف. إذا قام بدفع الميل الملازم للبيريسترويكا إلى أقصاه، أي إذا تنامت حقوق المديرين، بما فيها حق صرف اليد العاملة بشكل واسع⁽²³⁾، فإن حالة الانتظار التي يعيشها العمال تتحول إلى عداة مفتوح، لا بل متفجّر. وفي هذه الحالة فإن المقاومة السلبية لأغلبية الجهاز سوف تكفي بحد ذاتها لإفشال البيريسترويكا. وإذا كانت الغاية هي إنقاذ بعض أجزاء البيريسترويكا من الغرق، فينبغي إذن كسب القطاعات الأساسية في الطبقة العاملة، وتنبغي كذلك التضحية ببعض الجوانب المعادية للعمال في البيريسترويكا، غير أن ذلك سوف يُجرّد هذه الأخيرة من كل تماسك اقتصادي.

والحال أن مخاطر البطالة تتضح على نحو متزايد. وبحسب الأسبوعية البريطانية الانديبندنت، فإن الإزفستيا قد نشرت مقابلة مع ليونيد كوستين، أول نائب رئيس للجنة الدولية للعمل والأسعار، صرّح فيها أنه تم «تسريح» ثلاثة ملايين أجير في الصناعة العملية، وذلك إثر نمو الإنتاجية، ومايتين وثمانين ألف مستخدم في السكك الحديدية، وسبعين ألف مستخدم في استخراج البترول. وبحسب كوستين فإن هؤلاء «اللا - عاملين المؤقتين» سوف يجري استيعابهم بسرعة في المناطق، حيث ثمة نقص حاد في اليد العاملة (سيبيريا والشرق الأقصى)، وفي قطاع الخدمات. وقد عبّر أغابيفيان عن الفكرة نفسها، لكن من دون أن يذكر أرقاماً⁽²⁴⁾.

وبحسب اليومية سوسيا ليتشسكايا أندستريا⁽²⁵⁾ إنه سوف يكون هناك مئة وخسون ألف عاطل عن العمل في جمهورية أذربيجان. وثمة مليون شخص من دون عمل في أوزبكستان. وتصاحب نشر هذه الأرقام دعوات للهجرة (والاستيطان) الداخلية. وهكذا فإن خمسة وثلاثين ألفاً إلى أربعين ألف عاطل عن العمل في أذربيجان قد وجدوا في الحال عملاً في سيبيريا.

وقد أكد الرفسورف. كوستاكوف، المدير المساعد في معهد غوسبلان للأبحاث، لمجلة سونتيشسكايا كولتورا⁽²⁶⁾ أن حوالي مليوني عامل قد «سُرحوا مؤقتاً» في السنوات الخمس الأخيرة، لكنهم في أغليتهم قد وجدوا عملاً. واحتسب كوستاكوف هذا «التعطيل» عن

(23) حول القلق العمالي من هذه المسألة، أنظر مقالة دايفيد سيبو المذكورة أعلاه (الأنبركور، العدد 251، 19 تشرين الأول/أكتوبر 1987).

(24) استعدادها الأنديبندنت، 16 أيلول/سبتمبر 1987.

(25) سوسيا ليتشسكايا أندستريا، 29 آذار/مارس 1987.

(26) أوردت الأكونوميست عتوى مقالة ف. كوستاكوف في عددها الصادر في 26 كانون الأول/ديسمبر 1987.

العمل، فتبين له أنه سيطاول ما بين ثلاثة عشر مليون وتسعة عشر مليون شخصاً في السنوات القادمة.

إنها علامة الزمن. فللمرة الأولى منذ الثلاثينات تم إدخال قانون تعويض البطالة رسمياً في الاتحاد السوفياتي. ويتلقى المعنيون بهذا الأمر أجورهم كاملة على امتداد ثلاثة أشهر، «إذا ما كان التسريح قد حصل بنتيجة أمر حكومي هدفه تحسين إدارة الصناعة وبعض القطاعات الاقتصادية».

غير أنه ثمة اختلافاً بين إيجاد عمل لمدة وثمانين ألف عامل، كعمال السكك الحديدية، وإيجاد عمل لخمسة عشر مليون إلى سبعة عشر مليون عامل. والرقم الأخير هو الرقم الذي أعلنته البرافدا في 11 آب/ أغسطس 1988، بصفته النسبة المتوقعة لعدد العاطلين عن العمل حتى العام 2000.

وثمة إختلاف بين إيجاد عمل للشغيلة من دون فقدانهم لأجورهم ومساكنهم، وبين إيجاد أي عمل كان لهم، وفي أي مكان كان، ولقاء أي أجر كان، فمثل هذا الأمر سوف يؤول إلى بلورة مقاومة عمالية تنحو نحو الوحشية⁽²⁷⁾.

وقد بين استفتاء للرأي قامت به أنباء موسكو⁽²⁸⁾ أن 85% من العمال يعادون فكرة التسريح، فيما 87% من المستجوبين أيدوا تسريح «عمال جهاز الإدارة الاقتصادية»، و 62% أيدوا خفض عدد «عمال اللجان التنفيذية في سوفياتات الدوائر، والمدن، الخ»، و 60% قَدَّروا أن البطالة غير مقبولة في الاتحاد السوفياتي؛ فيما إعتبر 32% أنه بالإمكان، لا بل من الضرورة بمكان، السماح بمستوى معين من البطالة.

وقد علّق البرفسور بوريس راكيتسكي على نتائج هذا الاستفتاء بالعبارات التالية: «إن حوالي ثلث الأشخاص مستعدون (...) للاعتراف [بالبطالة] كظاهرة اقتصادية عادية. وهذا يعكس تصاعد «نقص المناعة الاجتماعية - الاقتصادية»، في مجتمعنا، إزاء بؤس الآخرين. ماذا يعني أن يكون المرء مستعداً للقبول بالبطالة (حتى المحدودة منها) كظاهرة عادية؟ هذا يعادل القبول بالبؤس، والتشرد، وانعدام الحقوق باعتبارها مبدأً. فلا يمكن أن نعفي المجتمع والدولة من واجباتها الدستورية، وهي ضمان حق العمل (...) إنني، والحق يقال، قد فوجئت: إن أكثر من فقدوا مناعتهم الاجتماعية - السياسية إزاء الظلم هم

(27) يذكر رادفايني، في كتابه الاتحاد السوفياتي في الثورة، ص. 75 - 76، الأرقام نفسها ويشير إلى المخاطر نفسها، وإن يحذر أشد من الحذر الذي يساورنا نحن.

(28) أنباء موسكو، 24 نيسان/ أبريل 1988.

الأشخاص المتعلمون والعلماء والمعلمون (...). والحال أن هؤلاء المديرين والمعلمين والأساتذة والعلماء هم أنفسهم الذين يتحملون جزءاً هاماً من المسؤولية إزاء الجمود والتراجع والكبح والتنظيم السيء في مجالات الحياة كلها (...). إن الطريق نحو الفعالية لا تكمن في تخفيض أعداد المستخدمين في ملاكات العمل، بل في تغيير طابع إدارة الاقتصاد والمجتمع.

لا يسعنا أن نقول ما هو أفضل من هذا الكلام. لكن. على وجه الدقة، ليس ثمة ما يفاجيء في أن تشدد فئة من البيروقراطيين على إدخال البطالة إلى الاتحاد السوفياتي. ف وراء هذا الموقف المزدوج من البطالة يظهر بوضوح صراع المصالح المادية، أي صراع المجموعات الاجتماعية الأساسية: الكتلة العمالية من جهة، والبيروقراطية صاحبة الامتيازات من جهة ثانية.

ولا يختلف في شيء عن صراع المصالح هذا الصراع على السلطة الفعلية في «مجالس تعاونيات العمال» التي أنشئت حديثاً في المنشآت، حيث ثمة خوف حقيقي من أن تتحول الإدارة الذاتية للعمال إلى «ديموقراطية للمدير»، كما كتب أوجوني توركانوفسكي في أنباء موسكو: «يستطيع القيادي صاحب الإرادة، بصفته رئيساً، أن يحول المجلس من هيئة تعاونية للعمال إلى هيئة في جانب المدير، ومنقادة لإرادة الرئيس». وعلى سبيل الإضافة كتب أيضاً: «ثمة كليشه راسخة عميقاً في الأذهان، مفادها أن: «الطبّاحة» غير مؤهلة للإدارة [إشارة إلى جملة شهيرة للينين، في الدولة والثورة، قال فيها العكس تماماً...]⁽²⁹⁾.

ويتحدث بوريس كاغارليتسكي، بحق في هذا الصدد، عن تعارض واضح بين اقتراحات التكنوقراطيين الداعين إلى الإصلاح «السلمي» وبين دينامية الغلاسنوست الديمقراطية⁽³⁰⁾. وفي الواقع لا تتفق «ديمقراطية المنتجين»، أي الديمقراطية الاشتراكية الفعلية، بصرف النظر عن الحديث عن الإدارة الذاتية العمالية على مستوى المنشآت، مع آليات السوق التي تنطوي على البطالة. ففي يوغوسلافيا على وجه التحديد، أدى ظهور الإفلاسات وإغلاق المنشآت على نطاق واسع، إلى تعديل، لا بل إلى إلغاء القوانين (الدستورية) الخاصة بالإدارة الذاتية العمالية.

«هل تنكرون، إذن، أنه بمقدور العمال أن يبرهنوا عن عقلية حرفية تواطئية مع المديرين؟ هل تنكرون، إذن أنه بإمكان العمال أن يتظاهروا بأنهم يكتفون بتقاضي أجورهم

(29) أنباء موسكو، 22 أيار/مايو 1988.

(30) بوريس كاغارليتسكي، في نيولفت ريفيو، العدد 169.

الدنيا الشهرية في مقابل تقليص جهدهم الإنتاجي؟، هذا ما سوف يجيبنا به الغورباتشيون الليبراليون... ألم تكن النقابات اليوغوسلافية على حق عندما كتبت: «إن زيادة ضمان العمل لم تظهر بصفتها عاملاً إيجابياً في دفع العمل أشواطاً [1] ونحو الأفضل. ولقد تم القضاء على هذه المشكلة بمراجعة تشريع العمل: فأصبح كل عامل أكثر مسؤولية في تنفيذ مهامه المهنية، ومن الطبيعي أن يفقد المرء عمله إذا لم يقدم نتائج جيدة. ووافقت النقابات على هذه الصيغة في تشريع العمل، وهي الصيغة التي تعرضت للنقد لأنها لا تحمي بصورة كافية مصالح الشغيلة. لكن النقابات قدمت حججاً مقنعة دفاعاً عن الفكرة القائلة أن النقابات، إذا ما تخلت عن هذه «الحماية المبالغ بها»، فلنأخذ تعبيراً بصدق عن مصالح العمال الشجعان والشرفاء الذين يقع الإنتاج على عاتقهم، أي عن مصالح الأغلبية الساحقة من النقابيين»⁽³¹⁾.

إن القاموس الأخلاقي الزائف يخدم في الواقع غاية اجتماعية محدّدة يكون انعكاسها الأخلاقي مضللاً إلى حد بعيد. فالأمر يتعلق بتبرير الإصلاح الاقتصادي التكنوقراطي الذي أوحى به، إلى حد بعيد، صندوق النقد الدولي، وهو إصلاح يهدف إلى تقليص حصة المستهلك العمالي (الشعبي) من الدخل الوطني، لتحرير الطاقات الضرورية بغية تسديد الدين الخارجي. وهذا أمر لا علاقة له «بخمول» قسم من الطبقة العاملة.

إن المصانع المغلقة هي المصانع الأقل «مردودية»، وهي التي تصل فيها تكاليف الإنتاج إلى أعلى مستوى في كل فرع. غير أن إنتاجية عمل المنشآت تتوقف أساساً على التكنولوجيا السائدة وعلى عمر الآلات وعلى اهتلاكها، وليس على الجهد الجسدي الذي يقوم به العمال والحال، أن القرارات المتخذة في مجال التكنولوجيا والتمويل وأسعار المواد الأولية، الخ... لا شأن للعمال بها إلى حد بعيد في سستام الإدارة الذاتية المحدودة في المنشأة، وهو سستام يتداخل في آن مع كل من التخطيط البيروقراطي والسوق المتسع والتجارة الخارجية التي ضُعفت الرقابة عليها شيئاً فشيئاً. ضمن هذه الشروط بأي حق (أخلاقي؟) يجازى العمال بسبب قرارات اتخذها الآخرون؟

هذا، وتتمتع كثرة من المنشآت بأوضاع احتكارية أو شبه احتكارية، وذلك في فروع الصناعة الثقيلة بوجه خاص. وهذا ما يبيّنه مجمل تطور الرأسمالية («اقتصاد السوق» بامتياز). فالسوق لا يشكل على الإطلاق علاجاً لاختلال الأسعار بين القطاعات الاحتكارية

(31) النقابات اليوغوسلافية [مجلة]، ص. 174، أيار/مايو - حزيران/يونيو 1988، ص. 3 - 4.

والقطاعات التنافسية أو شبه التنافسية. ينجم عن ذلك أن المباحكة كلها التي تدور حول «الدور التحكيمي للسوق» تنقلص على محك الممارسة إلى ارتفاع أسعار المنتوجات الأساسية (والخدمات) من خلال رفع الدعم الذي يفرضه صندوق النقد الدولي، في حين أن الأسعار الاحتكارية لا تنخفض بتاتا. فما المدهش، إذن، في أن يثور العمال على هذا التطور؟.

غير أن هذا التطور لا ينجم عن أية حتمية اقتصادية، بل عن خيار اجتماعي - سياسي محدد، أي عن الأفضليات التي تتمتع بها فئة اجتماعية محددة: البيروقراطية صاحبة الامتيازات. ويتساءل العمال بحق: لماذا تنقلص قدرتنا الشرائية بفعل التضخم، وإلغاء الدعم، إلخ... فيما تعيش كثرة من ذوي الشأن في رخاء وبزخ، فتبني فيلات ضخمة، وتمتلك حسابات ضخمة بالعملة الأجنبية في البنوك الخارجية، وتتمتع بامتيازات كبيرة ظاهرة للعيان؟ لماذا لا يجري البدء بتقليص هذه المصاريف فضلاً عن التكاليف الإدارية المرتفعة جداً، وعن توظيفات الدولة الكمالية، قبل تقليص الاستهلاك العمالي المتواضع جداً في الأصل؟

وطالما لم تُحلّ هذه المشكلات الأساسية، فمن الحتمي أن يردّ، على الأقل قسم من الطبقة العاملة، بتقليص جهده الإنتاجي الذي لا يريد تبديده في العمل لصالح «ملك بروسيا»...

وثمة إمكانية هامة أتاحتها البيروسترويكاً تدريجياً أمام العمال: بإمكان المصانع أن تحتفظ بفائض الإنتاج - الذي يتخطى الخطوة - والذي تستطيع توزيعه على الشغيلة؛ سواء بصورة مباشرة، هذا بما يخصّ سلع الاستهلاك (بما في ذلك الفحم!) أم على شكل توظيفات اجتماعية (حضانات، مطاعم جماعية، حمامات، منشآت حماية من الحوادث، ومساكن، إلخ)، وهذا ما يصحّ على السلع الوسيطة أو السلع التجهيزية التي يحقّ للمصنّع، من الآن فصاعداً، أن يبيعها مباشرة لمنشأة أخرى.

لقد قَبِلَ العمال هذا التحدي في عددٍ من المنشآت. غير أن النتيجة كانت مفاجئة، فبصورة شبه دائمة كان الوزراء أو أية سلطات مركزية أخرى يحتلقون جميع أنواع الأسباب لانتزاع هذا «الفائض» من العمال. والنتيجة: اختفاء جهدهم الإضافي ومرة ثانية، يعني الأمر رفضهم العمل «لصالح ملك بروسيا».

يبدو أن فريق غورباتشيف، وبموافقة جميع الشرائح العليا في البيروقراطية بالطبع، يحاول وضع خطة مناورة كلاسيكية لإثارة الانقسام بغية تخطي هذه المعضلة: محاولته وضع

قسم من الطبقة العاملة بوجه قسم آخر، من خلال إغراء هذا القسم أو ذاك بمنافع مادية هامة، على نحو ما كان عليه الحال في أثناء تجربة المصنع الكيميائي في شتشمينكو. هذا وتسعى بعض الدراسات السوسيولوجية، بصورة واضحة، لعقلة تلك المحاولات وتبريرها. ومن الأمثلة على هذه الدراسات، واحدة أجرتها تاتيانا زاسلافسكايا التي مرت مرور الكرام على تحليل اختلاف المصالح الاجتماعية - الاقتصادية القائمة حتى الآن، في الاتحاد السوفياتي، من حيث علاقتها بالمواقف السياسية المختلفة وعلاقتها باختلاف مصالح المجموعات، لا بل المجموعات الصغيرة - وتحصي الباحثة ما لا يقل عن أربعين منها⁽³²⁾.

■ التناقضات بين البريسترويكا والglasnost

ما لم يستطع غورباتشيف تقديم أي شيء للعمال على المستوى المادي، في المدى القصير، على الأقل، فإن مخرجه الوحيد يلوح في إمكانية تقديم أي شيء لهم على المستوى السياسي. ومن هنا الصلة التي تزداد وثوقاً بين الغلاسنوست والبريسترويكا في طروحات غورباتشيف نفسه وأعوانه ومستشاريه الأكثر تنوراً. وقد أعلن غورباتشيف في مؤتمر النقابات: «تظهر المشكلة على النحو التالي: إما إضفاء الديمقراطية وإما البلادة الاجتماعية والعقلية المحافظة. ليس ثمة طريق ثالث»⁽³³⁾.

غير أن العمال السوفييات لا يكتفون بالطبع، بتصريحات غامضة ولا باستخدام الغلاسنوست وإضفاء الديمقراطية كمجرد «مصاصة» لإلهائهم عن تدهور شروطهم المادية والدفاع عنها. بل إنهم على العكس من ذلك تماماً: يرون أن الغلاسنوست تصبح فارغة من المعنى إذا لم تتح لهم مفصلة استيائهم على مطالبهم. ولا معنى لإضفاء الديمقراطية ما لم يؤد إضفاؤها إلى تنامي حقوقهم النقابية والسياسية وسلطاتهم الفعلية.

انطلاقاً من ذلك يجد غورباتشيف نفسه بمواجهة معضلة جديدة تضاف إلى جميع المعضلات الأخرى التي عدّناها.

فعليه إما أن يسمح لمنطق الغلاسنوست الداخلي بأن يجري في صفوف الطبقة العاملة من دون عوائق، إلى هذا الحد أو ذاك، وعندئذ لا يجوز العمال فقط على إمكانات إضفاء الديمقراطية فعلياً على التمثيل النقابي، فضلاً عن انتخاب المديرين وحق إقالتهم، وإعادة

(32) حول تجربة شتشمينكو ومقالة تاتيانا زاسلافسكايا، أنظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(33) الإزفستيا، 26 شباط/فبراير 1987.

الإشراف العمالي والشعبي في سلسلة متنامية من المجالات الاجتماعية وتعميم هذا الإشراف؛ لا يجوز العمال على هذا كله فحسب، بل يصبح بوسعهم أيضاً أن يستعينوا بالصحافة العمالية والاشتراكية المستقلة، وأن يلجأوا إلى الإضرابات والتظاهرات. ومن ثم فإنهم ينخرطون عندئذ في سيورة تنظيم ونشاط ذاتيين، على نحو بطيء ومتردد في البداية، لكنهما لا يلبثان أن يتحوّلا إلى عملية متسارعة وتراكمية. وهذا مسار بديهي: إنه مسار من طبيعة ربيع براغ إن لم يكن من طبيعة مسار نقابة التضامن، ولكن بشروط أيديولوجية - سياسية أكثر ملاءمة للطبقة العاملة مما في تشيكوسلوفاكيا وبولندا. إنه تهديد قاتل لامتيازات البيروقراطية واحتكارها للسلطة.

ولما أن يجهّذ الجهاز بكل ما أوتي من وسائل لامتناهية يقظة النشاط العمالي، من دون أن يتسامح إلا مع ما يمكن أن يشرف عليه الحزب من تلك النشاطات. وفي هذه الحالة يصبح اللجوء إلى القمع - حتى ولو كان قمعاً محدوداً جداً ومعتدلاً - أمراً حتمياً. غير أن كل لجوء إلى قمع العمال من شأنه أن يدمر، دفعة واحدة مصداقية الغلاسنوست كلها في نظر الطبقة العاملة ويضعها خارج معسكر الذين يدعمون غورباتشيف.

إن الأمين العام يعني تماماً هذه المعضلة. وقد أكد في خطابه في لينينغراد: «إن بعض الكوادر يعربون عن حيرتهم إزاء اتساع النقد وحُدّته [في الواقع]، وهو النقد الذي يتناول اليوم الظواهر الاجتماعية السلبية وبعض قطاعات اقتصادنا الوطني المتهمة بالتأخر وبالنقص وبالأخطاء المرتكبة من قبل بعض المنظّمات والإدارات في نشاطها. هل واجه هذا الجهد النقدي اعتراضات؟ نعم، على ما أظن، أيها الرفاق. وأعتقد مع ذلك أنه ينبغي تبيان ما هو أساسي: ينبغي أن نرى في بلورة النقد والنقد الذاتي شهادة على الوعي والمسؤولية السياسية والنشاط الاجتماعي المتنامي لشغيلتنا. لقد ناضلنا وستناضل دائماً ضد الديمقراطية والمبالغات والنقد الإحادي الجانب. لكن هذه الظواهر لن تُحجّلنا. لن تنفادها ولن نضع على عاتقنا محاولة منعها. ينبغي على الكوادر كلهم وعلى جميع المستويات أن يأخذوا بالاعتبار [1] رأي الجماهير التي يجب عليهم أن يعرفوا كيف يؤثرون فيها وينبغي أيضاً أن نتعلم مرة أخيرة كيف نكلّم الجماهير، من دون أن نستخدم أسلوباً غير أسلوب الاقتناع والحوار بين نَدّين»⁽³⁴⁾.

ويعني غورباتشيف جيداً هذه المعضلة فلا يُدين بتعابير تكاد تكون صريحة، جميع ممارسات ستالين فحسب، بل أيضاً اجتياح المجر وتشيكوسلوفاكيا، فضلاً عن انقلاب

(34) البرافدا، 14 تشرين الأول/أكتوبر، 1987.

الجنرال ياروزلسكي. والحال أنه يصعب علينا، في الواقع، أن نخلص إلى أنه في جميع هذه الحالات لم يتم اللجوء إلى شيء آخر غير «أسلوب الإقناع».

ثم إنه يقع، في خضم حماسه، بتناقضات مستعصية. فهو لا يتردد بالإحالة إلى لينين في الدولة والثورة، أكثر أعمال القيادي الحزبي الكبير «تحريضاً على التحرر»، مع العلم أنه متمحور بأكمله حول التنظيم الذاتي للجماهير الكادحة وممارستها للسلطة. كما أنه يُنادي بأن «التاريخ هو من صنع ملايين الأشخاص». ويضيف: «إننا اليوم نتحدث كثيراً ونكتب كثيراً لغرس هذا الشعور عند كل عامل سوفياتي: وهو أنه سيد بلده (...). فمن الضرورة بمكان خلق الشروط الفعلية التي تتيح لكل شغيل ولكل نقابة عمالية أن يمارسها حقها كشركيين في ملكية وسائل الإنتاج». و«وحده تطوير الديمقراطية إلى حدّها الأقصى، وهو الأمر الذي كان لينين يطالب به، وليس التحسينات الجزئية أو نصف الإجراءات، هو الكفيل بتوفير التقدم المتعدد الأشكال نحو الاشتراكية بصورة صحيحة»⁽³⁵⁾.

لكن كيف يمكن ضمان «الإدارة الذاتية الشعبية» في ظل الحفاظ على عقيدة الحزب الواحد والمؤسسات التي تنطوي عليها؟ كيف يمكن أن يتفق «التطوير الأقصى للديموقراطية» مع الإشراف الصارم من الحزب (وفي الواقع، جهاز الحزب) على تنظيم النقابات وتمثيلها؟ ألا يفترض ذلك بالأحرى أن يتمتع العمال بالحريات الديمقراطية كلها: حرية التجمع، حرية التظاهر، حرية الصحافة، وحرية الإضراب، إلخ...؟.

وكيف يستطيع العمال أن يمارسوا حقهم كاملاً في أن يكونوا مشاركين في ملكية وسائل الإنتاج، عندما يقال في الوقت نفسه إنه كلما اتسع تطبيق الاشتراكية، فإن ذلك يلائم المصالح الحيوية لجميع الطبقات والشرائح الاجتماعية في الاتحاد السوفياتي (نفس المصدر). والحال أن مصالح المنتجين تتعارض بكل تأكيد، على مستوى الإدارة - وممارسة حقوق الملكية المشتركة - مع مصالح الإداريين (البيروقراطيين)⁽³⁶⁾ وهل تتوقف الغلاسنوست عند عتبة الخلاصة التي يتوصل إليها ف. ايفانوف، مدير معهد الأبحاث السوسيولوجية في أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، عندما يعمم نتائج تحقيق أجراه في مئة وعشرين منشأة في طول البلد وعرضه، فيقول بوضوح: «لا نستطيع أن نغمض أعيننا عن التناقض الذي

(35) هذه الجملة منقولة عن كتاب غورباتشيف، البيروسترويكا.

(36) تعترف بذلك العديد من الدراسات السوفياتية، وبوجه خاص، دراسة ت. زاسلافسكايا، لكن أيضاً دراسة آ. بوتينكو (موسكوفسكايا برافدا، 7 أيار/مايو 1987) ودراسة الكاتب ليشيشكين (ليتيراتورا غازيتا، 3 حزيران/يونيو 1987).

يظهر بين التأطير [الكوادر] والمنفذين . وهذه المشكلة تصبح أشد وضوحاً في كل دراسة نجريها . وقد كانت لهذا التقسيم الجامد بين «نحن» و«هم» نتائج خطيرة»⁽³⁷⁾ .
وفي مقابلة أجرتها معها الأسبوعية نيوزويك (13 آذار/ مارس 1989)، تذهب تاتيانا زاسلافسكايا مذهباً أبعد في هذا الصدد: «يتحدث أحد أعضاء النوموكلاتورا دائماً عن الشعب بقوله «هو» . كأن الشعب يُعرف الطبقة القائدة بقوله: «هم» .

تخاف البيروقراطية، خصوصاً في قممها، وإلى حد بعيد في الجناح البوليسي والسياسي منها وأيضاً يخاف المديرون، خوفاً مميّناً من هذه الدينامية . إنهم لا يريدون الإدارة الذاتية والنشاط المستقل للطبقة العامة، مهما كان الثمن . هذا هو مصدر التحذيرات المتزايدة التي يُطلقها ليغاتشيف وبعض أنصار البيرسترويكا المعتدلين، بينما يكظم ممثلوا «المحافظين» الأصليين غيظهم ويتنظرون ساعتهم . ومن هنا أيضاً تصدر الصعوبات التي يواجهها غورباتشيف داخل الحكومة والمكتب السياسي من دون الحديث عن اللجنة المركزية وينحو هذا كله، على وجه الدقة، منحى التحسينات الجزئية والإجراءات النصفية» وليس منحى «التطوير الأقصى للديمقراطية»¹ .

■ حدود الغلاسنوست

لكن غورباتشيف وأنصاره، حين يتحدثون من فعالية الغلاسنوست السياسية فإنهم يجدون أنفسهم في مواجهة معضلة جديدة وأخيرة، وهو: كيف يمنعون تغلغل الأفكار «الهدامة» من وجهة النظر السياسية في الأدب والمسرح والسينما، التي يحاولون، في الظاهر، «لبرلتها» على نحو أفضل؟ إن التعارض بين البيرسترويكا والغلاسنوست، وبين الغلاسنوست والقدرة الكامنة لدى الطبقة العاملة على التنظيم الذاتي والنشاط الذاتي، يتحول إلى تناقض داخلي مستعصٍ في الغلاسنوست نفسها . وتفرض آنذاك قيود على الفنانين والكتاب - حتى لا نقول على الصحفيين - طالما لم تُطرح سلطة البيروقراطية السياسية على بساط البحث بصورة جدية .

وعلّمنا روي ميدفيدف⁽³⁸⁾ أنه تم عرض مسرحية معادية للبيروقراطية بعنوان «زيجات مادية» في مسرح كودوجيستفني في موسكو إبان انعقاد المؤتمر السابع والعشرين للحزب

(37) ريلانوست ناديزك، مذكور في الأفتستيا، 5 أيار/مايو 1987 .

(38) روي ميدفيدف، «بانوراما الحياة الثقافية في الاتحاد السوفياتي عام 1986»، في البديل الجديد، العدد 4، كانون الأول/ديسمبر 1986 .

الشيوعي السوفياتي. ونظراً لطابعها الجذري المليء بالإشارات إلى ستالين والستالينية لم تُعرض المسرحية إلا بعد عرض أول أخذت فيه موافقة ليغاتشيف.

بعد ذلك بوقت قصير، عرض مسرح الكموسومول اللينيني مسرحية جذرية بعنوان الدكتاتورية والوعي. وقد وضعت هذه المسرحية مؤيدي اللينينية في مواجهة معارضيهما، من خلال حوار حيّ (تنتصر بمؤداه اللينينية بالطبع). وثمة شخصية مميزة في المسرحية، هي شخصية الغريب التي أداها الفنان أو. يانكوفسكي. وفي أثناء العروض الأولى توجه يانكوفسكي إلى الجمهور في الصالة لحمله على المشاركة في النقاش. لكن أحد المشاهدين من الذين أعطوا الكلام، قال: «كان والدي اشتراكياً منشقياً. وقد أعدم في الثلاثينات. يجري الحديث اليوم كثيراً عن العقلية الديمقراطية. لكن التجربة تبين أنه ليس ثمة ديمقراطية فعلية ما لم تكن ثمة أحزاب مُعارضة». بعد هذه الحادثة أوقف النقاش مع الجمهور... واستنتج روي ميدفيديف: «على خشبة المسرح يدور مثل هذا النقاش الهام، علماً أنه يجري تردها بعناية [ونحن نقول تجري تقنيته]. لكن في حياة المجتمع ليس ثمة ديمقراطية أصيلة»⁽³⁹⁾.

إن حادثة المسرح ليست على الإطلاق حالة معزولة. فالفيلم السينمائي أساء، المخصص لموسيقى الروك، لم يُعرض في صالات موسكو، بعد أن كان قد تقرر عرضه فيها (أنباء موسكو، 37 كانون الأول/ ديسمبر 1987). وأكد الكاتب المسرحي شاتروف خلال سهرة مناقشة حول التاريخ نُظمت في مقر اتحاد الكتاب في موسكو في 7 كانون الثاني/ يناير 1988 بأن مقالة حول النائب العام في محاكمات موسكو فيتشنسكي، والتي كان من المفترض

(39) يمكن ذكر أمثلة أخرى عن الرقابة. والحال أن صحيفة كومسومول إيركوتز المحلية سوفيتسكايا مولود لم تتمكن من توزيع عددها الصادر في 30 آب/ أغسطس 1988 على مشتركها، بتدخل من لجنة الحزب لأنها نشرت مقابلة مع بوريس يلتسين. ونشرت مجلة نيدليا الأسبوعية في العدد 41، 1988، رسالة وقعها 45 كاتب سيناريو ضد الرقابة على ستة أفلام وثائقية. وبحسب سوساليتشسكايا إندستريا، 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987، صادر سكرتير الحزب في مدينة بيرما إصداراً كاملاً من صحيفة تُنشر في أحد مصانع المدينة لأنها انتقدت مديري المصانع. وثمة حالات رقابة كثيرة حصلت بالنسبة لبرامج التلفزة المركزية (الأزفستيا، 14 أيار/ مايو 1988، سوفيتسكايا كولتورا، 19 أيار/ مايو 1988). أما الحالة الأكثر إثارة فهي الخاصة بالرقابة على مجلة نوفى مير، من قبل فاديم ميدفيديف، المكلف الجديد بالأيديولوجيا، مما اضطر هذه المجلة لإيقاف توزيع أكثر من مليون نسخة من العدد الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، والذي كانت قد بدأت تنشر فيه كتاب سولجنستين أرخبيل الغولاك على حلقات (واشنطن بوست، 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1988).

أن تُنشر في ليتيراتور نافا غازيتا قد منعتها الرقابة⁽⁴⁰⁾.

فما المدهش في أن تستقطب مسألة الرقابة، في هذه الظروف، إهتمام المثقفين والشيوعيين الأكثر نقديّة، بصورة متزايدة؟. وفي مطالعة مثيرة، أّبان المؤتمر العاشر للكتّاب في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، حاكم سينشون هاين الرقابة مستعيّداً تقليد كارل ماركس⁽⁴¹⁾، فعراًها باعتبارها متنافية مع مصالح الاشتراكية. ومع العلم أن نصه الرائع يستحق أن يجري الاستشهاد به كاملاً إلا أننا نكتفي بالمقاطع التالية منه:

«إن إجراءات التصريح [بمنشورات صادرة عن هيئة محددة]، وإشراف الدولة عليها، بعبارات أشد اقتضاباً من دون أن تكون أقل وضوحاً من السابق، فضلاً عن الرقابة على دور النشر والكتب والناشرين والكتّاب، إن إجراءات من هذا النوع قد تخطأها الزمن، وهي لا تجدي نفعاً وتعبر عن وضع ينطوي على مفارقة، فضلاً عن كونها معادية للإنسان والمصالح الشعبية وغير شرعية وينبغي أن تخضع للعقاب (...). إن الرقابة تدمّر الرقيب (...). والرقابة معادية للمصالح الشعبية: إنها جريمة بحق الحكمة الشعبية الشهيرة التي أثّرت مراراً. إن قراءنا راشدون وأسياد أنفسهم بما يكفي ليميزوا بأنفسهم. فالفكرة القائلة إنه بإمكان الموظفين أن يقرّروا ما يمكن أن يهضمه الشعب وما لا يمكنه هضمه لا تعبر إلا عن ادعاء المكاتب وتغطرسها (...).

«إن فقدان المعلومات والسجلات المفتوحة الخاصة بشؤوننا العامة أو نقصها في الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى يضرّان بالثقافة السياسية في بلدنا ويدمّرانها. فمن يعمل لصالح مجتمعنا وتطوره ينبغي أن يشعر بالقلق العميق إزاء هذه الخسارة. ولا ينبغي أن تكتفي الصحافة بنقل المعلومات فحسب، بل المطلوب منها أن تكون بمثابة سِر لنقل الحركة بين القمة والقاعدة، وبين القاعدة والقمة، وبين المجتمع والدولة، وبين الجماهير والقيادة المنتخبة. وعندما تكون هذه الصلة ذات اتجاه واحد، لا تبقى ثمة صلة واحدة في أي اتجاه (...).

(40) اللوموند، 11 كانون الثاني/يناير 1988، وبحسب اللوموند، في عددها الصادر في 29 كانون الثاني/يناير 1988، أن الكتاب طبع منذ ذلك الحين.

(41) نشر البروفسور إيرينغ فيتشر كتاباً يحتوي على مجموعة مقتطفات من جميع نصوص كارل ماركس الخاصة بمعادة الرقابة وبالدفّاع عن حرية الصحافة، بعنوان *Europäische Ver Lagsanstalt, Karl Marx, Pressefreiheit und Zensur*، فرانكفورت، 1969.

«منذ اختراع الصحافة، لم يكن هناك، في الواقع، إلا نوعان من المانشيت: «مات الملك»، «عاش الملك». وفي صحافة لا تعيش إلا على المانشيت، وتبذل جهدها باستمرار سواء للتمجيد أو لقطع الأعناق، قد يرتاح الكاتب لأحد هذين النوعين من المانشيتات أكثر من ارتياحه للآخر. لكن النوعين قاتلان بالنسبة له. فالعرش المصنوع من ورق الصحف وأسلاك وسائل الإعلام يشبه في شكله الخارجي منصة الإعدام»⁽⁴²⁾.

وراء الحفاظ على الرقابة، الجزئية على الأقل، من قبل فريق غورباتشيف، ثمة خشية من فقدان احتكار ممارسة السلطة بالطبع. ولهذا فإننا نجد لدى غورباتشيف، دائماً وأبداً، الصيغ المرتبكة والغامضة نفسها: «فلنذكر مرة جديدة بلينين: إن الأدب هو مهمة الحزب كله. هذه أطروحة أساسية ولا زلنا نستوحىها حتى اليوم (...). لن نتخل عن أفكار لينين (...). ولا ينبغي أن ننسى أن أية مجلة أو دار نشر أو صحيفة ليست شأنًا من الشؤون الفردية، مهما يكن الأمر. إنها مهمة الحزب والشعب كله (...). وعندما أقول ذلك فلإنني أشدد أيضاً وأيضاً على التالي: إننا مع الشفافية من دون تحفظ ومن دون قيود. لكننا مع الشفافية في ما نخدم مصلحة الاشتراكية»⁽⁴³⁾.

إذا لم تكن الصحافة شأنًا عاماً يمارسه الجميع، فكيف يجري التسامح مع كونها الشأن الشخصي لكل من رجال الرقابة واللجان الصغرى التي تقول كلمة الفصل فيما يجب نشره أو عدم نشره؟ وإذا كانت الصحافة والأدب من شؤون الحزب كله. فكيف يمكن أن يفوض هذا الحزب - المؤلف من ملايين الأشخاص - مهمة الإشراف لحفنة من رجال الرقابة؟ أليس لدينا كبير ثقة في قدرة الشيوعيين على الحكم كي نستبدلهم برجال رقابة غير منتخبين؟ (إن تفويض رجال الرقابة المنتخبين هو غير مقبول أيضاً في مبادئ الماركسية والشيوعية ومعادها، إلا في وضع الحرب الأهلية الحادة، وهذا ما ليس عليه الوضع في الاتحاد السوفياتي اليوم، بالطبع). وإذا كانت الصحافة والأدب شأنًا من شؤون الشعب بأكمله، فماذا بشأن الأغلبية الواسعة من العمال الذين ليسوا أعضاء في الحزب؟ ألا يملك هؤلاء حق الحكم بأنفسهم على ما يريدون قراءته؟ ومن له الكلمة الفصل غيرهم؟ ألا يعتبر هذا تأكيداً ناقعاً على الأطروحة الماركسية الثورية القائلة أن الاتحاد السوفياتي لا يزال يعيش في ظل نظام مُصادرة سياسية

(42) داي زايت، 4 كانون الأول/ديسمبر 1987.

(43) أعلن ميخائيل غورباتشيف أمام اللجنة المركزية في 8 كانون الثاني/يناير 1988. «إن عملية إخفاء الديمقراطية هي جوهر إعادة بناء الاشتراكية بالذات» في أنباء موسكو، ملحق العدد الرابع، 1988.

للبروليتاريا حيث هناك سلطات أساسية - وبالتحديد سلطة القراءة والكتابة ونقل ما تريد - قد انتزعت منها؟ وبأية خديعة يُبرر هذا الاغتصاب لحق ديمقراطي أساسي باسم «مصالح الاشتراكية»؟ فليقدّموا لنا، إذن، مثلاً على شفافية ما ليس في مصلحة الاشتراكية، ويتم الإقلاع عن صيغة شفافية من دون تحفظ، لتبقى في حدود الدفاع عن الاشتراكية. وليقال بالأحرى: شفافية من دون حدود وفي مصلحة الاشتراكية!

إن الأهمية الاستثنائية التي يعلّقها مؤيدو أصدقاء الديمقراطية على مبادئ دولة الحق في الاتحاد السوفياتي، تفسر في آي واحد ذلك الخوف من أن يكون ثمة مجال بعد للعودة عن بعض مكاسب الغلاسنوست. والخوف من القدرة الكلية التي تحتفظ بها الكا. جي. ب. في ذلك البلد. إن تكاليف التعسف البوليسي كانت مرتفعة في السنوات الستين الأخيرة، حتى ليبدو هذا الهَمّ مبرراً (لم تنتظر الأمية الرابعة الغلاسنوست حتى تعلن بوضوح موقفاً مماثلاً في وثيقتها «دكتاتورية البروليتاريا والديمقراطية الاشتراكية»). وبإمكاننا أن نناقش ما جرى وما لم يجر غداة ثورة أكتوبر - وكذلك خلال جميع الثورات، هذا من دون الحديث عن الثورات المضادة بما فيها تلك التي جرت بقيادة الاشتراكية - الديمقراطية. وفي صورة عامة عندما يكون القتال دائراً في الشارع ليس ثمة وقت لصياغة قانون جزائي. لكن ليس ثمة في اللينينية، حتى لا نقول في الماركسية، ما يتعارض مع مبدأ دولة الحق.

إن واحداً من السجلات البيزنطية - ولكن المثقلة بالنتائج على المدى الطويل - التي طبعت قمة البيروقراطية في ظل اندروبوف تتعلق بالمسألة الشهيرة الخاصة «بالتناقضات غير التناحرية والتناحرية في ظل الاشتراكية»⁽⁴⁴⁾. «إن التوصل للاعتراف بتناقضات تناحرية هو أكبر إثبات على أن الاتحاد السوفياتي ما زال بعيداً عن الاشتراكية». فوجود «التناقضات التناحرية» يعني للماركسي وجود طبقات أو فئات أساسية من طبقات تمتلك مصالح: وهذا من قبيل تحصيل الحاصل.

كيف يمكن إذن أن تتفق بلورة هذه المصالح مع نظام الحزب الواحد الذي تديره، فضلاً عن ذلك، المركزية البيروقراطية⁽⁴⁵⁾؟ إن مشكلة حدود الديمقراطية بالنسبة للعمال، ومشكلة حدود الغلاسنوست، يجعلاننا بالضرورة إلى مشكلة نظام الحزب الواحد. ويقرّ أوتو

(44) حول هذا السجل، أنظر بوجه خاص ديف موراركا، غورباتشيف، ص. 148 - 149، 173.

(45) لقد استخدم ميرونيكو السكرتير الجديد للكموسومول هذه الصيغة (رادفايني، الاتحاد السوفياتي في الثورة، ص. 190).

لاتأسيس، مساعد رئيس تحرير مجلة كومينست: «لقد كان خيار ثورة أكتوبر في الأساس يستهدف التعددية. وقد رفضت السستام البرلماني لتقييم مكانه السستام السوفييتي، غير أنه تم الحفاظ على التعددية في السوفييات في البداية»، لكنه يستطرد على الفور، فيقول «نحن نعرف أكثر من الآخرين تلك الأخطاء التي ظهرت في حقبة أو في أخرى [كم من العقود؟] في سستام الحزب الواحد. لكن الأمر يتعلق بواقع تاريخي وبخيار تاريخي لشعب متى وأين قام الشعب بهذا الخيار؟ أليس الجهاز البيروقراطي هو الذي قرر ذلك بدلاً منه؟». وحتى اللحظة لا زال الحزب هو القوة الوحيدة الفعلية القادرة على إعادة الوضع إلى سابق عهده، وعلى ضمان النضال ضد البيروقراطية⁽⁴⁶⁾.

ولكن أليس هذا الحزب نفسه - ومرة أخرى، جهازه - هو الذي أرسى جرائم حقبة ستالين، ومن ثم شروط الجمود، وأزمة السستام، التي ينبغي أن تتم بتبنيها اليوم «ثورة جديدة» بحسب رأي غورباتشيف نفسه وبحسب الغورباتشيفين؟ أليس من الأفضل إيلاء شيء من الثقة للطبقة العاملة بدل إيلائه لجهاز الحزب المؤلف بأغليته الساحقة من أشخاص يمتلكون مصالح مادية للدفاع عنها؟ أليس هذا سبباً كافياً لتخطي نظام الحزب الواحد؟.

إن غورباتشيف يرفض وضع هذا النظام على محك البحث. ولهذا السبب الرئيسي - وليس بفعل «فنه» السياسي - فإنه يتمسك «بوحدة القمّة»، ويرفض السجلات العلنية مع أعضاء آخرين في المكتب السياسي، ويرفض أيضاً كشف الخلافات مع ليغاتشيف وأعوانه علناً. وعلى الرغم من قلق مؤيديه⁽⁴⁷⁾ الذين يشاطروهم إياه جزئياً على الأقل، فإن دعوته إلى المبادرة الشعبية وإلى إضفاء الديمقراطية تصطدم بهذه العقبة التي يستحيل تجاوزها، على الأقل في الظرف الحالي.

ويعلن البرفسور اناتولي بوتينكو أن البيريسترويكا تعني «تحولاً حاسماً نحو السلطة الشعبية الفعلية وغير الإعلانية (...)» وفي إعادة بناء كل السستام السياسي للمجتمع (...). الأمر الذي لا غنى عنه (...) هو وضع جميع الموظفين من دون استثناء تحت إشراف الجماهير. (أنباء موسكو، 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1988). وتضيف تانيا زاسلافسكايا بهذا الصدد: «يجب انتزاع السلطة من البيروقراطية لإعادتها إلى الشعب من خلال ثورة اجتماعية حقيقية».

(46) أو. لاتسيس، «ينبغي أن تعمل الاشتراكية في خدمة الإنسان» في أنباء موسكو 10 كانون الثاني/يناير 1988.

(47) قال سيرغي زاليجين، رئيس تحرير مجلة نوفوي مير، في اجتماع المناقشة الذي عُقد بين مسؤولي وسائل الإعلام وغورباتشيف: «جئنا إلى هنا من أجل عرض الأماء (البرافدا، 11 أيار/مايو 1988).

(الازفستيا، العدد 126، حزيران/ يونيو 1988). ويخلص دانيال غرانين في تقرير قدمه في لينينغراد عن مشاركته في المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفييتي إلى أن مسألة «كل السلطة للسوفييات» قد نوقشت بحدّة في هذه المدينة. ثم يطرح السؤال التالي: «كيف نستطيع تحويل السوفييات من مجرد ملحقات لأجهزة الحزب، إلى الأسياد الفعليين للبلد؟» عندما «لا تمتلك السوفييات أية سلطة فعلية» (البرافدا، 5 آب/ أغسطس 1988).

ويضيف غابرييل بوبوف بحق: «لا يخاف البيروقراطيون القرارات ولا الخطابات ولا الاجتماعات، إنهم لا يخافون إلا الانتخابات الحقيقية»⁽⁴⁸⁾.

غير أن الانتخابات الحقيقية هي الانتخابات الحرة التي تتخطى فيها كل مجموعة من المواطنين والمواطنين عتبة عددية محدّدة لتُقدّم مرشحيها، مع اقتراحات وبرامج مختلفة، أي انتخابات تُمثّل، في الواقع، التعددية وحقّ تشكيل تجمعات مختلفة واتجاهات وأحزاب. ليس ثمة سيادة فعلية للسوفييات وللشعب العامل، وليس ثمة إلغاء فعلي لسلطة البيروقراطية خارج هذا المسار.

(48) غابرييل بوبوف، «إلغاء البيروقراطية» أنباء موسكو، 17 تموز/ يوليو 1988.

الفصل الثاني عشر

ديالكتيك الإصلاحات والحركة الاجتماعية

لما كانت إصلاحات غورباتشيف وليدة نزاع اجتماعي وثيق الصلة بالتناقضات الموضوعية في المجتمع السوفييتي، فهي تغذي هذا النزاع وتغذي بالتالي التسييس والتمايز (الاستقطاب) السياسي لدى شرائح متنامية في المجتمع، على قاعدة جمود شروط الحياة والعمل، بل تدهورها، بالنسبة لأغلبية البروليتاريا. هذا ما تبدو عليه الدينامية الاجتماعية - السياسية الأساسية في السنوات الأربع المنصرمة في الاتحاد السوفييتي. وهي دينامية تعمل على تقليص المهل التي من المفترض أن يستطيع غورباتشيف خلالها الاعتماد على نتائج ملموسة للبريسترويكا ثمكته من الحفاظ على ثقة أئداده (في قمة البيروقراطية)، ومن كسب دعم واسع، أو على الأقل توافق شعبي، ومن تفادي انفجارات اجتماعية وسياسية بدأت تظهر في الأفق. فكل شهر يمضي من دون نتائج ملموسة يُضعف حظوظه بالنجاح.

لقد ظهر التمايز والنزاع من قمة الهرم الاجتماعي في الاتحاد السوفييتي وحتى أسفله: داخل المكتب السياسي واللجنة المركزية، وداخل الأقليات القومية؛ وعبر الحركة البيثوية، وبين المؤدجين والصحافيين والكتاب والفنانين، وداخل الطبقة العاملة. والأهم من ذلك كله هو ظهور تيارات وهيئات مستقلة تعبر عن يقظة النشاط المستقل لقطاعات جماهيرية لا تزال بالطبع شديدة التواضع.

■ تبعات تشيرنوبيل

تشكل ظروف قضية تشيرنوبيل وتبعاتها⁽¹⁾ في وجه من وجوها رمزاً معبراً عن هذا

(1) نُشرَ كتابين حول كارثة تشيرنوبيل، بخلفياتها وتبعاتها: دافيد ر. ماربلز، تشيرنوبيل والطاقة النووية في الاتحاد السوفييتي. وللكاتب نفسه، الأثر الاجتماعي لكارثة تشيرنوبيل.

الديالكتيك بأكمله. وتكشف أيضاً اختلال الجهاز البيروقراطي وانعدام مسؤوليته، بما في ذلك جزء من الجهاز العسكري⁽²⁾. غير أن الكارثة تكشف أيضاً إمكانات رد الفعل السريع والمتضامن من جانب فئات في البيروقراطية وقطاعات هامة من السكان. إنها تكشف أيضاً حدود الغلاسنوست - ولا شك أن التأخرات المجرمة التي حصلت على مستوى نشر المعلومات قد فاقمت نتائج الكارثة وضاعفت عدد الضحايا - ووجود رأي عام مستقل، وهو الذي تحرك على نحو نقدي.

وفي الواقع نعرف اليوم أن صحافياً أو كرانياً كان قد لفت النظر إلى عدم احترام شروط السلامة في تشيرنوبيل، قبل أشهر من وقوع الكارثة. وعلى الرغم من تحذيرات هذا الصحافي الشجاع، فإن أي إجراء لم يتخذ تجاوباً معها⁽³⁾.

وفي أثناء محاكمة المسؤولين عن تشيرنوبيل، بين 7 و 29 تموز/ يوليو 1987، لم يُقدّم هؤلاء اعترافاتهم بطريقة سلبية، فاعترفوا بأنهم قاموا باختبار - هل طلب إليهم ذلك من أعلى أم لا؟ هذا ما ظل غامضاً - فأوقفوا إولات الحماية. غير أنهم أدانوا مشكلات البناء كما أدانوا بصورة أشد وضوحاً موقف المسؤولين في المواقع العليا، وذلك بمطالبتهم بإجراء المحاكمة في كييف، عاصمة جمهورية أوكرانيا الاشتراكية، لا في تشيرنوبيل نفسها، وهو الطلب الذي تم رفضه.

ويبدو الحكم على المسؤول الرئيسي فكتور بروكانوف، فضلاً عن الحكم على اثنين من مساعديه، بعشر سنوات من الأشغال الشاقة، كناية عن عملية تقديم كبش فداء. فمسؤولية السلطات العليا في أوكرانيا - في اختيارها نموذج المفاعل، وفي سماحها بإجراء الاختبار وإيقاف إجراءات الحماية بصورة متواترة⁽⁴⁾. وفي تأخيرها إجلاء السكان - لم يكشف عنها إبان المحاكمة. يبدو مع ذلك أنه قد جرت معاقبات إدارية - سياسية (عمليات طرد من الحزب الشيوعي السوفياتي).

ولم يستدع الصحافي الذي حذر السلطات والسكان من عدم احترام شروط السلامة في تشيرنوبيل للشهادة في المحاكمة، هذا ما نعرفه على الأقل في حدود المعلومات المتوافرة.

(2) حول هذا الموضوع أنظر مقالة الكسندر أدلر في صحيفة ليبراسيون، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1987.

(3) حول مقالة ل. كوفاليفسكايا، أنظر دايفيد ر. ماربلز، الأثر الاجتماعي لكارثة تشيرنوبيل.

(4) يبدو أن الكارثة أوشكت أن تقع في العام 1985، عندما تم تعليق الإجراءات الأمنية لإجراء تجربة سابقة.

ويجب ألا ننسى أن المحاكمة كانت سرية، وفتحت الجلسات الأولى والأخيرة منها فقط لعدد محدود من الصحفيين. غير أن جميع هذه الاحتياطات لم تمنع ردود الفعل النقدية جداً من التطور لدى قطاع من الرأي العام. ويُقدّر خوريس ميدفيديف أن نهاية «شهر العسل» بين الجمهور السوفيياتي وغورباتشيف في بدأت مع كارثة تشيرنوبيل⁽⁵⁾.

غير أن ذلك لا ينهي على الإطلاق «التبعات» السياسية لكارثة تشيرنوبيل. فقد كتبت البرافدا في عدد 25 نيسان/ أبريل 1988 إن المسؤولين الجدد في تشيرنوبيل يتصرفون وكأن «شيئاً لم يكن». فبحسب المقالة المذكورة أن الإدارة الجديدة وظفت ملاكاً جديداً غير مختص على الإطلاق. وفضلاً عن ذلك فلن هؤلاء الأشخاص الذين يحتلون مواقع هامة هم في أغلبهم ذوو ماضٍ مشبوه. فالإدمان على الكحول لم يختف في تشيرنوبيل. هذا فضلاً عن سيادة عدم الانضباط وانتهاك القواعد الداخلية، حتى أن القواعد الصحية بدورها غير محترمة.

وسعى مسؤولو المركز بأي ثمن إلى تسريع الإنتاج، وذلك على «حساب التصليحات التي أجريت» على نحوسيء، من دون أن يكشف عليها أي مهندس مختص. وقد شغلت بعض الأجهزة لإجراء اختبار واحد، علماً أن هذه الأجهزة تعاني من «عيوب كبيرة». وتخلص المقالة إلى الحكم القاسي التالي: لم تأخذ الإدارة درساً واحداً من الماضي. وهي تتصرف كما لو أن الحادثة لم تقع. إن الإهمال سوف يجعل من أية كارثة جديدة أمراً محتملاً.

وفي أيار/ مايو 1988 علمنا أن أحد مسؤولي الطاقة النووية في الاتحاد السوفيياتي، الأكاديمي فاليري ليغاسوف الذي لعب دوراً رئيسياً في وقف كارثة تشيرنوبيل، قد انتحر. وقد نشرت البرافدا مقاطع من مذكراته التي تتضمن اتهامات خطيرة لكل سستام الإدارة الذي سمح بوقوع هذه الكارثة. وينبغي أن نورد مقتطفات واسعة من هذه المذكرات، لكننا نكتفي بهذه: «بعد أن زرت تشيرنوبيل، خلصت إلى الأمر البديهي التالي: إن حادثة تشيرنوبيل كانت النتيجة النهائية لمجمل الإدارة الخاطئة للاقتصاد وذورتها التي ميزت بلدنا من عقود طويلة (...). كان ثمة جهل حول وضع التجهيز وحالة المنشآت بين فترات التحقق (والصيانة) المخطئ. وقد عبر أحد مديري المركز عن رأيه بوضوح: «ما الذي يقلقك؟ المفاعل النووي، إنه سماور، وهو أبسط بكثير من معمل الطاقة الحرارية، لدينا ملاك

(5) خوريس ميدفيديف، الكارثة النووية في الأورال.

مُتخصِّص، لن يكون هناك أي حادث». (...) تسربات في الأنابيب الأساسية، وأجهزة إغلاق تعمل بشكل سيء، وأقنية مفاعلات من نوع RBHK المليئة بالعيوب: هذا ما كان يحدث عاماً بعد عام. على امتداد سنوات عشر خضنا نقاشات لتحسين التجهيز، وفي سنوات خمس خضنا نقاشات طويلة لنخلق سستام يتولى مراقبة التجهيزات. لكن شيئاً من ذلك لم يتحقق (...). لقد انخفضت على نحو بطيء مهارة قسم من المهندسين ومهارة بقية العاملين في الملاك (...). وتوجد في خزانتي محاضر النقاشات الهاتفية التي جرت بين أعضاء الملاك عشية لحادثة. [إن قراءة هذه المحاضر تقشعر لها الأبدان]. أجرى أحد المشرفين اتصالاً هاتفياً بمشرف آخر وسأله: «يشير البرنامج إلى ما يجب القيام به، غير أن كثرة من الملاحظات مشطوبة. فماذا علي أن أفعل؟ فأجابه الآخر: «نقذ الملاحظات المشطوبة»⁽⁶⁾.

وقد لخص بوريس كاغارلتسكي مغزى هذه المأساة على النحو التالي: «كشفت حادثة المفاعل النووي في تشيرنوبيل عن النواقص العديدة في السستام التقليدي للإدارة وعن عدم ملائمتها للتكنولوجيا الحديثة. وقبل وقوع الكارثة بوقت طويل أشار العديد من الخبراء إلى أخطاء الحسابات الاقتصادية والتكنولوجية التي سادت في السبعينات خدمة لاستراتيجية تطوير الطاقة النووية. هذا وُبنيت المفاعلات في أمكنة قريبة جداً من مراكز صناعية ذات كثافة سكانية عالية. ثم إن بناءها جاء مختلفاً عما كان مقرراً. ومع ذلك أصرّت قيادة بريجنيف على تحقيق برنامج «الذرة في خدمة السلم» على نحو سريع، لأنها اعتبرت تحقيقه وسيلة سحرية لحل مشكلة التزود بالطاقة التي لا تتي تتفاقم. وعندما حصلت الكارثة، تبين أن المركز النووي كان بإدارة أشخاص غير مؤهلين، لدرجة أن الاطفائيين الذين أرسلوا إلى أمكنة الكارثة لم يكونوا معيّنين لممارسة عملهم ضمن شروط الإسقاطات الإشعاعية (...). وقد أخفى الإداريون المحليون معلومات تتعلق بالوضع ولم ينقلوها إلى السلطات العليا. الأمر الذي تسبّب بتدهور الوضع»⁽⁷⁾.

وفي الواقع دار سجال لمعرفة ما إذا كان يجب الحفاظ على مفاعل تشيرنوبيل أو التخلي عنه نهائياً، بل إلغاء المدينة برمتها. فمستوى الإشعاع المرتفع بصورة غير عادية في أوكرانيا وفي جنوب روسيا البيضاء يحفز، هو الآخر، نقاشات مماثلة⁽⁸⁾.

(6) البرافدا، 20 أيار/مايو 1988.

(7) نيو لفت ريشيو، أيار/مايو - حزيران/يونيو 1988.

(8) أنظر بوجه خاص البرافدا، 8 تشرين الأول/أكتوبر 1988؛ نوئي مير العدد 9، أيلول/سبتمبر 1988؛

والبرافدا، 20 أيار/مايو 1988 سوساليتيشسكايا إندستريا، 10 شباط/فبراير 1988.

وإثر الكارثة ظهرت تعبيرات عن النفور من إنشاء مراكز نووية جديدة. فتضاعفت المجموعات البيئية، ولاقى بعضها نجاحات مذهلة⁽⁹⁾. وبحسب الكومسومولسكايا برافدا، انتهت السلطات إلى الرضوخ للضغط الشعبي المحلي، فأوقفت بناء مركز نووي في كراسنودار⁽¹⁰⁾. ولاقت مسرحية فلاديمير غوبارييف التابوت الحجري نجاحاً كبيراً. وطُرح السؤال على النحو التالي: كيف اتفق أن أخرج المسؤولين المحليون عائلاتهم مباشرة في حين أن التأخر في الإعلان عن كارثة تشيرنوبيل والبداية بإخلائها من السكان دام ستاً وثلاثين ساعة⁽¹¹⁾؟.

إن ما تعكسه ردة الفعل هذه يشير إلى أي حد تقع امتيازات البيروقراطية في قلب الديالكتيك التالي: «استياء السكان/ إصلاحات غورباتشيف/ ولادة حركات اجتماعية مستقلة»، وهو الديالكتيك القائم اليوم في الاتحاد السوفياتي.

لقد سبق التشهير العلني بامتيازات البيروقراطية انعقاد المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي (انظر الفصلان الثاني والسادس) بوقت قصير. وتوقف فجأة بعد مداخلة علفيف في ختام المؤتمر. لكنه عاد للظهور بانتظام في الصحافة بمناسبة نشر رسائل القراء المتشددة في نقديتها، أو (حوارات) المسؤولين مع الجمهور في اللقاءات المحلية الواسعة.

ولم جانب المتاجر الخاصة والبيوت المخصصة لقضاء العطل فضلاً عن المصحات والأقسام الخاصة في المستشفيات والمساكن (والمنازل الثانوية) المريحة، إن لم تكن الفخمة التي تمتلكها الدوائر العليا من النوميكلاتورا، (هذا بالإضافة إلى مجال الامتيازات المفتوح أمام انتساب أبناء البيروقراطيين إلى مؤسسات التعليم العالي)، إلى جانب هذا كله كُشف النقاب

(9) نذكر على سبيل المثال الحملة من أجل إغلاق مصنع الخبائر في سابوروج (البرافدا، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1988)، والرسالة المفتوحة إلى رئاسة مجلس السوفيات الأعلى التي تتعلق بمصنع الفولغا الكيميائي في سافولشسك (البرافدا، 5 كانون الأول/ديسمبر 1988)، والحملة ضد تلوث بحر الآرال (عن الأرفستيا، كما أوردتها وكالة نوفوستي، 15 أيلول/سبتمبر 1988)، والتحرك حول الوضع الصحي في موسكو (أنباء موسكو، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1988)، إلخ.

(10) خوريس ميدفيديف، الكارثة النووية في الأورال، ص. 269؛ أنترناشيونال هيرالد تريبيون، 28 كانون الأول/ديسمبر. وكانت النيويورك تايمز قد نشرت مقالة الكومسومولسكايا برافدا في عددها الصادر في 28 كانون الثاني/يناير 1988.

(11) حول الاستياء الشعبي، أنظر أعمال ديفيد ر. ماربلز. وقد كشف خوريس ميدفيديف الكارثة النووية في الأورال عن كارثة نووية سابقة في الاتحاد السوفياتي، وأثار هذا النص سجلات عديدة، لخصها جايمنس آ. أوبرغ في كتابه كشف الستار عن كوارث سوفياتية.

أيضاً عن مدارس خاصة (spets skholi) مسماة «لأصحاب المواهب»، وهي مدارس يكاد يقتصر تلامذتها على أبناء النوميكلاتورا. وقد تسبّب هذا الواقع باستياء الرأي العام.

هذا وأشار تحقيق أجرته مجلة موسكو فسكايافرافدا في آذار/مارس 1987⁽¹²⁾ إلى أن تسعين من الـ spets skholi في موسكو تتركّز في الأحياء الجميلة من المدينة. ويرتادها 6% فقط من الأطفال ذوي الأصول العمالية، وتصل هذه النسبة إلى الصفر عندما ينهي هؤلاء دراستهم. وهذه المدارس مجهزة بأحواض للسباحة وحمامات السونا. ويتداول الطلاب الأنيقون داخلها سلعاً أجنبية عديدة وحُبات علكة عليها صور خلّاعية بحسب ما ذكرت المجلة.

وأثار نشر هذا التحقيق استياء القراء، فكتب أحدهم إلى المجلة: «ليست المدارس ذات الامتيازات إلا مظهراً (...) ملائماً للغاية للوضع الذي خلقه الرسمىون (الموظفون) في المواقع العليا ومن يحيط بهم ممن يرغبون في الظهور بمظهر النخبة».

لا نستطيع بالطبع القول أن كل شيء يُعرف، وكل شيء يُفشى، وكل شيء يُناقش اليوم في الاتحاد السوفياتي. فالأمر يتعلق ببلد شاسع حيث لا زالت الأخبار تنتقل بصورة محدودة. ولا زالت الشبكات الإعلامية تحت إشراف الجهاز أو أجنحة في الجهاز: الأجنحة المركزية، الأجنحة المنطقية والمحلية، وقيادات «المنظمات الجماهيرية»، وقيادة المنظمات المسماة ثقافية. وإلى جانب الصحفيين - المخبرين والمعلقين المقدامين والنقاد ثمة كتلة كبيرة من الكتاب الفاشلين المطيعين البالغين الحذر. الذين يُفضّلون تفاذي الموضوعات التي تثير سجلات كبيرة. ولا يختلّف الوضع في البلدان الغربية في ظل الديمقراطية البورجوازية، حيث التعددية السياسية - التنظيمية تجعل من هوامش الأمور الممكن إعلانها واسعة الانتشار، فيما يضيق، على نحو نسبي فحسب، نطاق الأسرار التي تغطيها المصالح الرأسمالية الكبرى والسلطة. لكن على الرغم من ذلك، وفيما يتخطى هذه التحفظات، ثمة استنتاج يعرض نفسه: بين كل من الغلاسنوست وكشف الوقائع، والمؤسسات والبنى التي تُشكّل موضوعات فضائح وتطلق ردود الفعل الشعبية العفوية، ثمة دياكتيك فعلي بدأ يشق طريقه، فضلاً عن أن تأثيره التراكمي أخذ يتسع شهراً بعد شهر.

(12) نقلته الصنداي تايمز في 15 آذار/مارس 1987.

■ الأزمة الأرمنية والانفجار القومي في بلدان البلطيق

لقد كان للمشكلات البشوية أيضاً فعل المحرّك للتعنّبة الشعبية التي تطوّرت في أرمينيا وتركّزت حول مشكلة كاراباخ. وتؤكد هذه المشكلات الانطباع الذي كان قد تولّد سابقاً بفعل قضية التاتار في القرم⁽¹³⁾، حيث نشكّل القضية القومية اليوم أحد مصادر الصراعات وردود الفعل الجماهيرية الأكثر تفجراً في الاتحاد السوفياتي.

لقد اتخذت الأزمة الأرمنية بُعداً أكبر بكثير من قضية التاتار في القرم. وتعود أهمية هذه الأزمة إلى الإمكانيات الذاتية الكامنة التي يتصف بها التنظيم الجماهيري الذاتي، وإلى ما نتج عنها، أكثر مما تعود إلى المشكلة الدستورية التي أثارها⁽¹⁴⁾. فمُنذ ثورة أكتوبر لم نشهد شيئاً مماثلاً في الاتحاد السوفياتي: سلسلة إضرابات عامة تتكرر على امتداد أشهر، في مدينة ستيباناكيرت في البداية، ومن ثم في مدينة يريفان الصناعية، وأخيراً في جمهورية أرمينيا الاشتراكية كلها؛ تشكيل لجان عمل، مناطقية وقومية وتظاهرات ضخمة تضم مئات آلاف الأشخاص في مناسبات عديدة. ولم تتأخر النتيجة عن الظهور، مؤكدة دروس الانفجار الجماهيري في بلدان عدة من أوروبا الشرقية. وقد تراجعت بعض السلطات المحلية في الحرب، كما في جمهورية أرمينيا، تراجعاً عملياً عن موقفها أمام الجماهير، بأن استعادت مطالب هذه الأخيرة بخطوطها العريضة. هكذا تحول الصراع بين الجماهير والسلطة المركزية،

(13) لقد نَقَلَ ستالين سكان بلاد القرم التاتار بأكملهم عام 1944 من مسقط رأسهم إلى مناطق بعيدة في الأورال في كازاخستان وأوزبكستان. وحسب تقرير خروتشيف أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي كان فعل النقل هذا، الذي ذهب ضحيته في الطريق مئة ألف من أصل أربعمئة ألف شخص، فعلاً تعسفياً، واعتداء سافراً على الدستور السوفياتي. وإثر علمية إذابة الجليد التي قام بها خروتشيف أطلق الذين بقوا على قيد الحياة من التاتار حركة من أجل حق العودة إلى وطنهم الأم، ودعم هذه الحركة شيوعيون جريشون مثل كوستيرين والجنرال بيوتر غرينغورينكو (كان شيوعياً آنذاك). وقد تعرّض هؤلاء للقمع ما أن تمت الإطاحة بخروتشيف. وعندما استعادوا نشاطهم عام 1987 تعرّضوا للقمع مجدداً، لكن بشكل محدود أكثر مما في ظل حكم بريجنيف (أنظر بوجه خاص بيوتر غرينغورينكو، مذكرات، ص. 485 - 486؛ البرافدا، 16 تشرين الأول/أكتوبر 1987).

(14) حول خلفيات مشكلة منطقة ناغورو كاراباخ المستقلة، أنظر بوجه خاص المقابلة مع كلير موراديان في الأنبركور 11 نيسان/أبريل 1988. وقد نشرت الصحافة السوفياتية وثائق تبين أن لينين أيد في البداية إعادة الحاق ناغورو - كاراباخ بأرمينيا، لكن ستالين عاد وتراجع عن هذا الموقف، تدفعه إلى ذلك مبررات السياسة الواقعية (المفاوضات مع تركيا القومية والمعادية لأرمينيا). أنظر العدد الخاص من الأزمّة الحديثة، «الشتات - الأرمني»، آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر 1988.

لفترة من الزمن على الأقل، إلى صراع بين الجماهير المدعومة من السلطة المحلية من جهة، وتلك المدعومة من السلطة المركزية من جهة أخرى.

ولم تقف مطالب المضربين عند حدود المطالب القومية. فقد ذكرت البرافدا في 12 آذار/ مارس 1988 «أنه قد جرت المطالبة بعزل مديري المنشآت وقادة الحزب عن مهامهم وانتخاب قادة جدد، فضلاً عن المطالبة بعزل مفوضي الشعب وطردهم من الحزب إذا ما تصلبوا إزاء مطلب تشكيل «لجان قاعدية في كاراباخ».

بإمكاننا التعقيب، من وجهات نظر مختلفة، على أسباب الصراع الدائر حول مشكلة ناغورو - كاراباخ والعوامل المفجرة له، وبالإمكان أيضاً اختزاله كله إلى صراع يعود إلى عقود طويلة بين الأرمن والأذربيجانيين، أو إلى ما هو أسوأ من ذلك، أي إلى صراع بين الكاثوليك والمسلمين. ويبدو أن العامل المفجر هو استياء الأرمن الكبير من التلوث الذي أصاب يريفان، وهو تلوث ناجم عن إقامة مصانع كيميائية على نحو غير مسؤول. وقد ساهم النقص الصارخ في البنية الاجتماعية التحتية وفي مستوى الحياة المزري في المناطق المستقلة في ناغورو كاراباخ، ع. ا. عدم توافر المتطلبات الثقافية في ذلك إلى حد بعيد، ذلك كله يوفر محتوى ملموساً لمطالب الاستقلال الذاتي الأكثر تقدماً من جانب الأرمن، التي تتضمن مسألة استعادة المنطقة المستقلة إلى جمهورية أرمينيا الاشتراكية. إن تداخل هذه العوامل كلها هو وحده القادر على تفسير الطابع المتفجر لهذا الصراع⁽¹⁵⁾.

على الرغم من ذلك ينبغي عدم التقليل من أهمية وزن العامل القومي بأي شكل من الأشكال. فالاتحاد السوفياتي يدفع بصدد هذه المسألة ثمن انحراف ثلاثي الوجوه: الانحراف الذي تمثله سياسة «الاشتراكية في بلد واحد» وخسارة مصداقية كل تربية وكل دعاوة من أجل الأهمية

(15) لم تنقل الصحافة السوفياتية كل هذه الأحداث إلا بطريقة جد جزئية وتأخر كبير: وهذا إثبات جديد على محدودية الغلاسنوست حتى اليوم. وقد خصص روي ميدفيدف مقالة هامة للصراعات القومية في الاتحاد السوفياتي في لوس أنجلوس تايمز، 10 نيسان/أبريل 1988. ووصفت أنباء موسكو في عددها الصادر في 12 شباط/فبراير 1989 شروط المعيشة المذرية لسكان ناغورو كاراباخ، وهي الشروط التي ساهمت باستمرار بحفز مطلب الانضمام إلى جمهورية أرمينيا الاشتراكية «لم يبلغ الخراب هذا المبلغ يوماً وفي أي مكان آخر». ليس ثمة طرقات، ويوجد القليل القليل من المستشفيات، ونقص في الاستخدام. ويصل انتشار الأمراض المعدية إلى نسبة مرتين ونصف بالمقارنة مع متوسط انتشاره في الاتحاد السوفياتي وليس ثمة في المنطقة كلها برّاد صناعي واحد. كما لا تتوفر مياه الشفة خلال فترة طويلة من النهار.

الأصيلة، وهو انحراف قائم منذ عقود بالإضافة إلى الانحراف الذي تمثله سياسة ستالين البيروقراطية المتطرفة، العنيفة والقمعية، في مواجهة القوميات غير الروسية، والانحراف الذي تمثله «سياسة الكوادر» في ظل بريجنيف، بعد أن سعى هذا الأخير إلى «نزع فتيل» القنبلة الموقوتة التي تنطوي عليها المشكلة القومية، باعتماده على نحوٍ مدروس على المافيات البيروقراطية المنطقية في الجمهوريات المختلفة. ومع بداية إضفاء الديمقراطية ووصولاً إلى النقطة التي بلغتها الغلاسنوست، أصبحت هذه الأمور كلها مطروحة على بساط البحث⁽¹⁶⁾. وسرعان ما تضافر انفجار بلدان البلطيق مع انفجار أرمينيا، وبالتحديد في استونيا، قبل أي مكان آخر، حيث جرت تظاهرات جماهيرية هي الأوسع بين التظاهرات التي عرفتها أوروبا منذ أيار/ مايو 1968⁽¹⁷⁾. بالطبع لم يكن ثمة مظاهر تنظيم ذاتي شبيهة بتلك التي قامت في أرمينيا. ويبدو أن البيروقراطية المحلية استطاعت التحكم بالأحداث. وحتى لو أن ضغط الجماهير قد أدى إلى صراع دستوري جدي، فإن هذا الصراع قد حُلَّ أخيراً بمساومة⁽¹⁸⁾. فضلاً عن ذلك، ينبغي أن نشير إلى أن غورباتشيف قدّم أخيراً تنازلات بصدد كاراباخ، على الرغم من انزعاجه المؤكد⁽¹⁹⁾.

وإثر مشكلات أرمينيا وأذربيجان ومشكلة بلدان البلطيق ظهرت مشكلة روسيا البيضاء. وقد تسبّب اكتشاف حفرة جثث غيفة في كوروباتني في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1988 بقيام تظاهرة جماهيرية شارك فيها عشرة آلاف شخص في مينسك⁽²⁰⁾، وقُمِعَت بتدخل من

(16) من دون الدخول في تحليل أعمق لجلودر القومية الأرمنية والقومية الأذربيجانية نشير إلى وجه من وجوه الصراع الذي ليس ثمة مجال للخلاف حوله. فقد حصلت مذابح منظمة ضد الأقلية الأرمنية في أذربيجان، وهي مذابح تستحق الإدانة من دون أي تكتم أو تحفظات أو أعذار.

(17) هناك تقديرات بأن ثلث سكان استونيا نزلوا إلى الشارع بهذه المناسبة.

(18) لقد طالبت استونيا من خلال التصويت في سوڤيات (برلمان) جمهوريتها، بحق النقض على جميع قرارات السوڤيات الأعلى المتعلقة بها. وقد أيدّت المطلب أغلبية قادة الحزب الشيوعي في استونيا. وجاءت التعديلات المقترحة على الدستور في تشرين الأول/ أكتوبر 1988، متعارضة مع هذا المطلب. وبعد سجال جدّي، تدخل فيه بوجه خاص النائب شيلوفسكي من منطقة سابوروڤ (أوكرانيا) قدّمت تنازلات إلى الأستونيين وإلى أقليات قومية أخرى في النسخة الأخيرة من المراجعة الدستورية (أنظر بوجه خاص البرافدا، 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1988 و30 تشرين الثاني/ نوفمبر وأول كانون الأول/ ديسمبر 1988).

(19) لم تُلحق كاراباخ بأرمينيا، غير إنها ما زالت حتى الآن مرتبطة إدارياً بموسكو بشكل مباشر، وهذا ما يعتبره الأزمن من أهون الشرور.

(20) أنباء موسكو، 25 كانون الأول/ ديسمبر 1988.

الميليشيا، الأمر الذي حفز - وهذه علامة من علامات المرحلة - على تشكيل جبهة شعبية في روسيا البيضاء لا يستطيع أحد أن يدعي أنها ولدت ميتة. وحتى الآن تشكّل الإضرابات العامة الأرمينية نقطة الذروة في الحركة الجماهيرية المستقلة في ظل غورباتشيف. غير أن هذه الإضرابات تكشف بقطة الحركة العمالية التي لا تقف عند حدود الأقليات القومية.

■ موجة أولى من الإضرابات

يظهر ديالكتيك الإستياء الشعبي والإصلاحات الغورباتشيفية وولادة الحركات (ونشاطها) المستقلة، في مجال التحرك العمالي الذي يعني الطبقة الاجتماعية ذات الأغلبية العددية في الاتحاد السوفياتي. لقد ذكرت الصحافة السوفياتية حركات إضراب عدة، خصوصاً تلك التي جرت في مصانع شاحنات كاماز في بريجينيف (الجمهورية التترية المستقلة)؛ وإضراب سائقي الباصات في تشيكوف، وهي مدينة تقع على بعد سبعين كيلومتراً جنوب موسكو، وإضراب سائقي الباصات في تشيرفوفسكي وتشيكينيف؛ وإضراب مصنع الآلات الزراعية في تشومان في سيبيريا، وإضراب المصنع الإلكتروني في ليتوانيا.

وحصل إضراب أيضاً في مصنع الآلات الزراعية في رياسلماش في رياسان، وفي مصنع الباصات الضخم في ليكنو (وهي المنشأة الأكثر أهمية في أوروبا في هذا الفرع). وقد حصل إضراب سائقي باصات في كليبيدا في ليتوانيا. وكان الإضراب الأهم ذلك الذي جرى في مصنع محركات الديزل في ياروسلافل، في نهاية تشرين الثاني/ ديسمبر 1987، واستمر سبعة أيام⁽²¹⁾.

وقد نقلت التلفزة إضراب أحد المصانع في موسكو الذي احتج فيه العمال على الشروط الصحية وعلى حوادث العمل العديدة⁽²²⁾.

وبشكل عام تتعلق الإضرابات بموضوع إدخال إشراف الدولة على نوعية المنتوجات، وهي تغطي حالياً حوالي 50% من الإنتاج الصناعي. والمنتوجات التي لا تتلاءم مع معايير

(21) أنظر بوجه خاص ديفيد سيبو «خلافات حول العمل في الاتحاد السوفياتي» في كريتيك كومينست، تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر 1988؛ أنباء موسكو، 11 كانون الأول/ديسمبر و3 تموز/يوليو 1988.

(22) لاريبيليك، 20 نيسان/أبريل 1987، مذكور في مقالة جان ماري شوفيه في لوموند ديبلوماتيك، أيار/مايو 1987.

النوعية تعتبر مسئلة بإيصال، أي أنها لا تدخل في حساب المكافآت. فضلاً عن ذلك، وعندما يتعلق الأمر بسلع وسيطة، يؤدي الأمر إلى توقف مؤقت للسلسلة وإلى خفض الإنتاج الجاري المسلم بإيصالات من جديد، وبالتالي إلى خفض المكافآت. وبحسب مقالة في صحيفة سوفيا تسكايا روسيا في شهر كانون الثاني / يناير 1987⁽²³⁾، تكبد العديد من العمال خسارات في دخلهم الشهري بمعدل خمسين روبلاً، (من أصل دخل متوسط يبلغ مئتي روبل)، بعد عمليات الإشراف على النوعية. وينجم عن ذلك استياء واسع.

هذا وتقدم أبحاث أخرى أرقاماً أخطر بكثير. فقد قُدرت الخسارة في دخل العمال في مصانع الآلات الثقيلة في الألما - آتا بستين أو سبعين روبلاً في الشهر. وفي لينينغراد، وبعد إدخال تجربة «الإالات الاقتصادية الجديدة» الرائدة منذ العام 1984 في مئتي منشأة، بُنت دراسة أجريت في العام 1987 أن 70% من العمال يعتبرون أنه ليس ثمة أي تحسُّن. وفي كانون الأول / ديسمبر 1986 استجوب بوريس يلتسين عدداً من العمال الشبان في مصنع سيارات سيل في موسكو ولُخص هو نفسه إجاباتهم بالصيغة التالية: «لا تغيّر، لا حركة».

وثمة مصدر آخر للاستياء هو مراجعة المعايير الأجرية وسستام المكافآت العام الذي يعبر عن نفسه أيضاً بخسائر في الدخل بالنسبة لبعض فئات العمال في هذه المنشأة أو تلك، إن لم يكن في أغليبيتها. ويتولد لدى العمال انطباع مفاده أنه على الرغم من كل ضجيج الغلاسنوست والإدارة الذاتية، فإن هذه القرارات تفرض عليهم من البيروقراطية من دون أن تكون لديهم أية سلطة تقرير⁽²⁴⁾.

وكمؤشر على تطور بدأت تظهر معالمه، تشكلت «مجموعات عمالية» تمثل عدة منشآت في مدينة واحدة، كما حدث في ياروسلافل واندروبوف وکاناس.

وتعترف كثرة من المصادر الغورباتشيفية بالاستياء العمالي. وفي تحقيق لأنباء موسكو حول شركة سيارات فولسكي الضخمة في تولياتي تردُّ الفقرة التالية: «يتصاعد الاستياء بين العمال، ولسان حالهم يقول: «إدارة ذاتية أم لا. نحن الذين نصنع العجين»⁽²⁵⁾.

(23) نقلتها Neue Zürcher Zeitung، 6 نيسان / أبريل 1987.

(24) من هنا تبرز أحياناً فورات غضب فعلية من قبل الشغيلة. وقد أبرزت أنباء موسكو مانشيتاً معبراً لتحقيق نشرته في 3 تموز / يوليو 1988، حول إضراب سائقي البوسطات في كليبيدا: «للصبر حدود».

(25) أنباء موسكو، 4 تشرين الأول / أكتوبر 1987.

ويعي غورباتشيف ذلك تماماً. فقد قال في الخطاب الذي ألقاه في كومسومولسك، في نيسان/أبريل: «ما لم يضع القادة الاقتصاديون المسائل الاجتماعية في صلب اهتمامهم، فلنني أعلن من دون تردد أن كل خططنا، فضلاً عن الأدوات الأكثر جِدَّة والإنتاج المُحقَّق بأكمله، بالإضافة إلى الإنسان الآلي ومراكز الإنتاج المزودة بأدوات آلية مرقَّمة [مؤللة ومبرجة] لا تساوي شيئاً - وتبقى بلا عناية»⁽²⁶⁾.

وكانت مسألة امتيازات البيروقراطية في الكونفرانس التاسع عشر موضع نقاش متجدد وملح من جانب عدة مندوبين، ومن بينهم بوريس يلتسين. وقدم ليفاتشيف في «خطابه الختامي المضاد» إجابة كلاسيكية مضللة. فأكد ببرودة أن موظفي الحزب - الذين يبلغ عددهم عدة ملايين - لا يتخطى دخلهم دخل العامل الوسطي. بالتأكيد. لكن الأمر لا يتعلق بهؤلاء عندما يجري الحديث عن الامتيازات المذهلة، بل يتعلق بالنوموكلاتورا. وقد تنبّه لذكر قيمة دخلهم المتوسط من دون الحديث عن المنافع العينية الموفرة لهم.

وقد نشرت أنباء موسكو⁽²⁷⁾ استفتاء للرأي يشير إلى الانعدام الواسع لشعبية هذه الامتيازات (باستثناء سيارات الخدمة التي يؤيدها 42% من الأشخاص المستجوبين)، ورداً على السؤال التالي: «هل تُجَدِّ هذه المكاسب غير عادلة؟»، أجاب 60% من الأشخاص المستجوبين «بنعم» بالنسبة للعلاج الامتيازي في المستشفيات والعيادات، وأجاب 60% «بالنعم» نفسها بالنسبة للشقق الخاصة؛ و 67% فيما يتعلق بالشقق المؤجرة تبعاً للأفضلية؛ و 80% فيما يتعلق بالدخول إلى حفلات الأوبرا، والمسرح، وصلالات السينما، و 84% فيما يخصّ المخازن الخاصة ورزم المأكولات، الخ.

وأخذت مسألة الامتيازات معناها كله بالقدر الذي بدأت فيه وسائل الإعلام السوفييتية بنشر تحقيقات حول مستوى المعيشة المتوسط للعمال والعاملات، ومستوى معيشة الفقراء. وتكشف هذه التحقيقات أوضاعاً مأساوية. فالحد الأدنى المعيشي يقدر بثلاثمائة وعشرين روبلاً في الشهر لعائلة تتألف من أب وأم وولدين. ويمثي روبل في الشهر لعائلة من دون أولاد. والحال، هاكم ما نشرته الكومسومولسكايا برافيدا عن حال شابتين تعملان

(26) تشير مقالة كريستيان شميدت هاور نفسها إلى أن 25 بالمائة إلى 50 بالمائة فقط من خطط بناء المساكن - التي أولاهها المؤتمر السابع والعشرين أولوية كبيرة - قد أنجزت في عدة مناطق (داي زايت، 10 نيسان/أبريل 1987).

(27) أنباء موسكو، 3 تموز/يوليو 1988.

كطباختين في نوفوسيبيريك: «تكسب الواحدة منا بين مئة وعشر ومئة وعشرين روبلاً في الشهر. وتنفق كل واحدة ستين روبلاً على الطعام، فيما يكلف الإيجار اثنتي عشرة روبلاً، والنقلات خمس روبلات. ويبقى لنا ثلاثون إلى أربعين روبلاً للمصاريف الأخرى الباقية كلها. وبما أن نوفوسيبيريك ليست مدينة جنوبية فإن الشتاء فيها طويل والبرد يفرض تبديل الزي، لكن علينا من أجل شراء حذاء (بأبخس ثمن) ألا ننفق شيئاً، عدا الضروري جداً، على امتداد شهرين. والحال أننا نحتاج لمعطف - يستلزم حصولنا عليه عصر النفقات لمدة تتراوح بين تسعة أشهر وعشرة، ولقبعة - تستلزم أيضاً عصر النفقات مدة أشهر ثلاثة أو أربعة (...). وعلى اقتراض أننا وقرنا ملاً بسناً للشتاء، الأمر الذي يكون قد تطلّب منا ثمانية عشر شهراً، فإن الطبيعة فيها أيضاً الخريف والربيع والصيف (...). فكيف يعيش الشبان الذين يرتدون ثياباً مناسبة للفصول والموضة؟ كم يبلغ أجرهم وكيف يتدبرون أمورهم؟ تبدو لنا حياتهم لغزاً ونعتقد أننا لن نفهم ذلك أبداً، فثمة هوة مالية تفصل بيننا».

ونستطيع إطالة لائحة التشهير بالتفاوت والظلم الاجتماعي التي ظهرت في الصحافة السوفياتية. لكننا نكتفي بمثل إضافي: يعلّق العامل ج. جانغوروف من الشكير على اقتراح فرض ضريبة مُسبقة على مداخيل المُقاولين الخاصين والمضاربين والسارقين والمرايين، الخ، تحت عنوان معبر: «أمراء وشياطين فقراء»: «أقدر أن هذه البيروقراطية المتورطة «بشكل ما» في الجريمة الاقتصادية هي التي سوف تحقق إجراءات فرض الضريبة هذه [بصد المداخيل الكبيرة] وتشرف عليها. وهنا يُطرح السؤال ما إذا كان الغراب سيفقأ بالفعل عيني غراب آخر (...).

«فلنأخذ عاملاً في الصناعة البترولية يكدح صيفاً شتاء ولا يكسب أكثر من خمسين ألف روبل في حياته كلها ولنقارن وضعه مع وضع متعهد «منشأة بناء» يكسب بسهولة المبلغ نفسه في عام واحد (...).

«وطالما أننا لا نعيش بالفعل في دولة عادلة، حيث يقرر الشعب بنفسه ما يجب فعله، وليس الموظفون الذين لا مجال لعزلهم (...). فإن النقاش حول التصريح عن المداخيل وعن الضرائب التصاعدية يبدو مضيعة للوقت. وفي ذلك نضع سوطاً جديداً بيد الجهاز»⁽²⁸⁾. ما المدهش في أن يتحول هذا الشعور الأولي بالظلم إزاء التفاوت الاجتماعي الصارخ إلى عمل عنفي؟ هاكم تحقيقاً في شيبغل⁽²⁹⁾: «بينما لا تحصل أغلبية المتقاعدين على الحد الأدنى

(28) البرافدا، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1988.

(29) دير شيبغل، العدد 27، 1988.

المعيشي للبقاء، وفي حين أن واحداً من أصل خمسة منهم يكسب أقل من خمسين روبلاً في الشهر، مما لا يكفي لشراء خمسين كلغ من البطاطا، نجد أن المقاولين الخاصين الجدد يقضون أوقاتهم في التسلية مع أصدقائهم (...). على ظهر الباخرة - المطعم «ريفييرا» على ضفة موسكفا حيث تقدّم إحدى الشركات المشتركة الفرنسية - السوفياتية قوائم طعام ذات مستوى عالمي: تبلغ كلفة العشاء الفاخر لشخص واحد ما يعادل الأجر الشهري المتوسط لعامل سوفياتي (مثنى روبل). «سيأتي يوم نحرق فيه ذلك كله»: هذا ما علّق به أحد العابرين على الضفة».

وقد اضطرت السلطات إلى القيام ببعض التنازلات بفعل ضغط الجماهير. ففي كانون الثاني/ يناير 1988 قررت إلغاء المتاجر (المساة بيروزكا) حيث بإمكان المواطنين السوفيات شراء سلع فاخرة لقاء عملات أجنبية لا يمتلكها العمال. كما قررت إيقاف 40% من سيارات الخدمة الموضوعة مجاناً في تصريف البيروقراطية. وقد ضربت بذلك الشرائح الوسيطة من البيروقراطية بصورة أساسية. لكن كثرة من الممتنمين إلى هذه الشريحة كانت قد حصلت، إبان ذلك، أو أنها سوف تحصل على الفور، على سيارات خاصة...

ويلمّح بعض الغورباتشيفيين في الغالب إلى أن الاضرابات والمقاومات العمالية تجري بتحريض، أو على الأقل بتشجيع، من معارضي البيريسترويكا «المحافظين». غير أن طابع هذه المحاججة المتناقض وقلة مصداقيتها سرعان ما يتضحاً عندما تظهر مقاومة هؤلاء «المحافظين» أنفسهم لتعزيز (لا يزال خجولاً جداً ومحدوداً) حقوق العمال داخل المنشأة. وينقل جان ماري شوفيه التعليق التالي إثر انتخاب رؤساء الورش والمديرين وفي بعض الحالات⁽³⁰⁾، على قاعدة مشروع قانون نُشر في البرافدا في 8 شباط/ فبراير 1987، «ماذا حلّ بمبدأ وحدة القيادة في المنشآت؟ هل يجب اللجوء إلى التصويت السري أم لا؟ هل أن العمال مستعدين وراغبين فعلاً بهذه المشاركة المفاجئة بالمسؤوليات؟ أليس من المفترض، قبل الحديث عن الإدارة الذاتية، أن يتمكن العمال من الدفاع عن أنفسهم بشكل أفضل بواسطة النقابات بمواجهة الإدارة؟»⁽³¹⁾.

وببقى مع ذلك أنه ليس ثمة تناقض بين واقع المطالبة بنقابات مستقلة عن الدولة وبين المطالبة بإشراف عمالي على الإنتاج، وهي مرحلة انتقالية باتجاه الإدارة الذاتية العمالية. وقد

(30) ينبغي أن تُصلّق الدولة على هذه الانتخابات وتحفظ حق النقض والتعيين في المصاف الأخير.

(31) لوموند ديبلوماتيك، أيار/مايو 1987.

أظهر البيروقراطيون كرههم بقدر متساوٍ للغلاسنوست وللديموقراطية وللعمال في أثناء إضراب النقلات في تشيكوف: «صرح مسؤول النقلات في البلدية، فيكتور فوروني أنه «لو حصل ذلك منذ ثلاث سنوات [قبل غورباتشيف] لكان العمال أتهموا بأنهم مخربون». «لقد أطلق العنان للشعب في ظل الديمقراطية»، كما استنتج بشيء من الأسى. أما رئيس النقلات في البلدية فقد زاید بالقول: «هذه فضيحة»⁽³²⁾.

أما بصدد العمال الأكثر وعياً - لا نعرف بالضبط كم يبلغ عددهم: إنهم يُشكّلون أقلية بالطبع - فإنهم يتقدمون ببيادقهم بحذر وتهور في آن. ففي أثناء إضراب الشاحنات في تشيكوف، وذائماً بحسب مقالة اللوموند التي ذكرناها أعلاه، والتي نقلت تحقيقاً عن أبناء موسكو، شكّل «مجلس تعاونيات للعمال» بعد الإضراب، وهو مجلس يُفترض فيه حل المشكلات الحامية المتعلقة بأوقات الاستراحة، وتوفير المساكن. وفي أثناء إضراب مصانع كاماز حدّد العمال أسباب كرههم «للإشراف على النوعية»: «لقد قلّصت أجورنا لأن أشخاصاً آخرين قد ارتكبوا أخطاء. فلتتحمل نحن المسؤولية، ونحن مستعدون لتقبّل النتائج».

هذا هو عمق المشكلة. ليس ثمة إضفاء للديموقراطية، بل هنالك تطبيق ممكن للغلاسنوست داخل المنشآت، من دون أن يعني ذلك تعميم الإشراف العمالي والعام على الإدارة. غير أن تعميماً مائلاً يفترض تقليصاً واسعاً لحقوق المديرين وسلطاتهم لا تنمية لهذه الحقوق والسلطات. فالإدارة الذاتية العمالية تنفي الإدارة الذاتية للمديرين والعكس صحيح.

ويفسّر عامل في مصنع الأدوات - الآلية في أورجونيكينزه المسألة على طريقته: «في السابق كانت هذه الآلات نفسها ملكاً للعمال وفي أفضل الأحوال للمصنع. هذا ما يعتقدّه العمال. أما فيما يتعلق بالمرود الصافي لهذه الآلات فهذا ما لا يعرفه إلا قطاع التخطيط. لم يكن هذا الوضع يرضي أحداً، لكنه لم يكن يُشغّل أحداً أيضاً. من الآن فصاعداً ستصبح هذه الآلات لنا»⁽³³⁾.

وقد نشرت أبناء موسكو⁽³⁴⁾ مساهمتين حول طريقة تخطي سوء اشتغال الصناعة تعكسان

(32) لوموند، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1987.

(33) أبناء موسكو، 10 كانون الثاني/يناير 1988.

(34) أبناء موسكو، العدد الأول - ملحق، 1988.

بوضوح الموقعين المتعارضين كلياً بهذا الصدد. وكما لو أن الأمر صدفة فقد كتب المقالة الأولى سكرتير مكتب الحزب، الرئيس المساعد لإحدى الورش، وكتب الثانية عامل صادق وبسيط. الأولى مساهمة ستالينية لا غبار عليها معادية لانتخاب المديرين، والثانية مساهمة شيوعية أصيلة تدافع عن الإدارة العمالية الذاتية.

موقف بيروقراطي ستاليني: «في هذا الوضع القاسي الذي تمر به المنشأة يقوم البعض بلعب لعبة الديمقراطية بدلاً من فرض الانضباط الحديدي الذي يسمح بتطبيق النظام واتخاذ القرارات الجريئة. من يستفيد من ذلك؟ الكسالى والخاملون؟ هؤلاء هم الأكثر اهتماماً بالموضوع وهم مبتهجون. اذهبوا واقلقوا سكينتهم الآن، سوف يزعمون بوجوهكم محتجين بالديموقراطية! إنهم يطالبون بالحرية الكاملة (...). لكن عندما يتعلق الأمر بانتخاب رئيس للعمال أو رئيس للمشغل، أو مدير... فإن هذه المواقع تكون عندئذٍ شبيهة بالمواقع داخل الجيش، حيث ثمة قائد ومعاونين. فكلية الأول هي القانون. وماذا يحدث لوراح كل شرطي ينتخب القائد على مزاجه؟ وقد بدأ بعض رؤساء المشاغل الذين يشعرون بحالة العمال يتكيفون مع عقليتهم ويضعون قناع الرجل الطيب المتساهل. أما انتخاب المديرين فأمر يضحكني بالفعل. هل التعاونية مؤهلة لحل هذه المشكلة؟ نحن بحاجة للمصرامة من جانب مسؤول واحد حازم من دون نقاشات جوفاء. ينبغي ألا يكون ثمة أكثر من سيد واحد في المنزل، لكن المباحكات التي تدور حول إمكانية أن يكون الكل أسياداً فلا تعدو كونها ديماغوجية محضة. ينبغي أن يكون القائد الوحيد (على مستوى القطاع، والمشغل، والمنشأة) متمكناً من جميع الأمور. وانطلاقاً من هذا الشرط نستطيع أن نطلب منه إنجاز كل واجباته. وهذا ما يضمن النظام والانضباط (...). لست نصيراً لستالين، «أعرف أنه سبب الأذى للناس [والبلد؟ والطبقة العاملة؟ والجماهير الفلاحية الكادحة؟ والشيوعيين؟ والثقافة والعلم؟] لكنه عَرَفَ كيف يفرض النظام. ويا له من نظام! لماذا؟ لأنه كان ثمة خوف من المحكمة. واليوم أيضاً ينبغي أن نُعاقب من دون رحمة للتأثير على الآخرين ولتحذيرهم. ومحقّ من قال أنه من الأفضل إعدام شخص واحد بالرصاص كي يتتظم الفيلق كله بصورة أفضل». (أناتولي كونوغوف).

موقف عمالي - شيوعي: «هذه الشروط لا تجذب العمال كثيراً. لقد كانت هناك مشاكل دائمة بين الرؤساء. كل منهم يريد البروز على حساب الآخرين. أذكر أن المصنع قد اشتغل في إحدى الفترات بدون مدير وبدون مهندس مشرف وبدون رئيس محاسبة، وبدون اقتصادي. كيف؟ بفعل حماسة العمال. والأمر المثير للدهشة هو أن تعاونيتنا تمكنت بعد

مرحلة طويلة من تخطي الخطة [1986] لناحية التسليم. وكان ذلك انتصاراً كبيراً: قبل خمس أو عشر سنوات لم يكن ذلك ممكناً. أقول ذلك بثقة، لأنني عامل ولأنني على اتصال يومي بزملائي، وأرى موقف السيد يستيقظ فيهم. وأقول «يستيقظ» بالتحديد لأن المسألة عبارة عن عملية طويلة ومعقدة من دون شك. إذا أتى أحدهم وأكد لي أن الديمقراطية في منشأته قد طاولت جميع الحقوق، فلن أصدقه (...). لقد سمعتُ أيضاً أن المرحلة الحالية من إعادة البناء، ليست سوى حملة سوف تنجو مع الوقت مثلها مثل الحملات التي سبقتها، وأن الديمقراطية ليست سوى طريقة لخداع الشعب. بالنسبة لهم علينا أن نعمل دائماً وفقاً للمبدأ السابق نفسه: ادفعوا لي جيداً، وسأعمل حسب الأوامر من دون التدخل بأمور رؤسائي. لكن هذه هي فلسفة خادم المزرعة: المدير هو السيد وأنا المنفذ. ألم تكن هذه الفلسفة هي السبب في افتقارنا لعادة العمل كأشخاص خلاقين، نُطيعُ وعينا، وننتصدي للفوضى والإهمال في المنشأة، ونعتبر مال الدولة ما لنا نحن بالذات؟ هل قبلنا بهذا الوضع الذي يُفكر فيه الآخرون بدلاً منا ويقررون عوضاً عنا، فيما ننصاع نحن من دون أية كلمة؟ قليلون هم الذين يتساءلون عما إذا كانت القرارات المفروضة عليهم صحيحة، وعما إذا كان بإمكان رجل واحد - أو رجال عديدين - تحديد سياستنا من دون أخطاء. فلنتذكر إلى أين أدت عبادة شخصية ستالين بالبلاد، ولنتذكر أيضاً الجُمل المليئة بالتبجح والتهذبة التي كانت تطلق من أعلى المنصات (...). اليوم ليس ثمة عودة ممكنة إلى الوراء. إن تطبيق الديمقراطية الأصيلة (لا الوهمية) في مجتمعنا، ويقظة حس السيد عند الشعب، هما وحدهما القادران على تغيير الوضع القائم، وليس السوط والمجاملة، بل الثقة الفعلية ونقاش المشكلات بصورة حرة على مستوى رفيع من الوعي (اناتولي بتيستين).

إن العقلية النقدية التي بدأت تظهر في مختلف الأوساط هي أكثر انتشاراً وأكثر تقدماً في أوساط الشباب. ويتولد الانطباع بأن الشبيبة السوفياتية، خاصة في بعض المدن الكبرى، تعيش عشية أيار 1968. لقد تحولت حفلات البوب إلى تظاهرات شبه سياسية، وذلك عندما يبدأ مغن شاب، على سبيل المثال، في ضاحية موسكو بارتجال أغنية ضد حرب أفغانستان، فيستتبع غناؤه تصفيقاً حاداً من الجمهور. وفي أثناء عرض مسلسل «الطابق الثاني عشر» في التلفزيون، أطلق شبيبة مدينة تومسك الذين تجمعوا بالآلاف في ساحة المدينة، دعوى مدارها التعليم ونقص الديمقراطية في المدرسة.

حتى أن القمع القضائي لا ينجو من النقد العام. وتذكر صحيفة سوفيتسكا يا روسيا الشروط المتعلقة باحتجاز الشباب الجانحين في منطقة ليننغراد، وهي شروط حافلة بالمعاني

حول هامشية جزء من الشبيبة السوفياتية وحول العقلية الإدارية الإصلاحية للكا. جي. ب. ، وذلك على نقيض النزعة الإنسانية النقدية والمادية التي تجدها عند كارل ماركس في كلامه عن الشبان السجناء. وتكتب الصحيفة «لا تُعبر عيونهم عن شيء آخر غير الملل والانقياد». «نحاول إعادة تأهيلهم وتعليمهم العمل، كما نحاول إقناعهم بأن هدف الإنسان من الحياة قد يكون البناء وليس التدمير، بحسب ما صرح به المسؤول المساعد للتربية السياسية في المعسكر للصحافي الكسندر سوكاكو. لكن بالنسبة للبعض، وهذا ما نعرفه هنا، ينبغي أن نُعلّمهم أن يستحموا وأن يناموا على أغطية، وأن نجعلهم يعتادون على تبديل ملابسهم الداخلية مرة واحدة في الأسبوع، وعلى استخدام المعلقة».

ويلاحظ الصحافي أنه من المفترض بالاحتجزين أن يُراعوا التعليمات بدقة. لهذا يعمّلون نهار الأحد (1)، وهو نهار العطلة كما هو مفترض، بغية بلوغ أهداف الإنتاج التي تحددها الخطة.

ويذكر الصحافي أخيراً أن الكولونيل الكسندر سيدوف، وهو مسؤول كبير في إدارة الإصلاحية في منطقة لينينغراد، قد أشار إلى أن المعسكر هو «دولة في الدولة» مُعدّة للجانحين «المحكومين بطريقة عادلة ويعرفون ذلك». ويضيف هذا المسؤول أنه لو كان هو الوحيد المعني بالأمور، ما كان لينشر أية معلومات عن سستام المعسكرات [وهذا في عزّ الغلاسنوست]، لأن الحديث عن شروط الاحتجاز ليس سوى «ديماغوجيا»⁽³⁵⁾.

وبحسب استفتاء للرأي نشرت نتائجه أبناء موسكو (19 شباط / فبراير 1989) وضع قراء الصحيفة الكا. جي. ب. على رأس الإدارات التي يُفترض باللجان الدائمة في السوفيات الأعلى أن تراقب نشاطها على نحو مُلح.

إن اكتشاف إمكانية النشاط المستقل عند الشبان يُشكّل حافزاً على ظهور تمايز سياسي شديد الوضوح. وهكذا ولدت في موسكو عصابات «اللوبار»^(*) المتعارضة فيما بينها، والتي تشبه إلى حد بعيد عصابات حليقي الشعر (الرجعيين) والبانك (المنفتحين أكثر على «اليسارية») في أوروبا الغربية. إن الليوبيري (والتسمية مشتقة من اسم مدينة صغيرة متاخمة لموسكو تدعى ليوبرتسي) يتجهمون على كل من البانك والهيبين والمتحمسين لموسيقى البوب

(35) لوموند، 15 - 16 آب / أغسطس 1987.

(*) اللوبار: شبان من سكان ضواحي المدن، أو من المدن، يتجمعون في عصابات ويمارسون سلوكاً مضاداً للمجتمع (م.).

والروك. ويريدون «تنظيف موسكو من هؤلاء الأوباش» الذين يعتبرونهم «عاراً على نخط الحياة السوفياتية». وقد شهدت الشوارع مواجهات مُنظمة بين هذه الأجنحة المختلفة من شبيبة موسكو. ويقال أن بعض جماعات الكا. جي. ب. تُقدم الحماية لليوبيري؛ غير أن الصحافة الغورباتشيفية - الليبرالية معادية عداءً قاطعاً لليوبيري هؤلاء.

إزاء تصاعد الضغوط باتجاه إضفاء الديمقراطية يصاب الجهاز كله، من دون استثناء الغورباتشيفيين المعتدلين، بالانفعال والرعب. وقد دخل ليغاتشيف وزعيم الكا. جي. ب. تشيبريكوف في مهارات عنيفة ضد «الديماغوجيين» وضد «وجهات النظر وحيدة الجانب للماضي» (أي لستالين) التي تطورت بصورة خاصة في أوغونيوك وفي أبناء موسكو⁽³⁶⁾. إنهم يتعرضون بذلك للـ «الغورباتشيفيين الرواد» مثل يغورياكوفليف وأفانا سييف وكورشيش وآخرون.

■ قضية يلتسين

لقد بلغ هذا الانفعال وذاك الرعب ذروتها إبان إبعاد بوريس يلتسين عن الأمانة العامة للحزب الشيوعي في موسكو، في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1987. وكانت هذه الدورة مسرحاً للمواجهة بين مجموعة ليغاتشيف - تشيبريكوف - زايكوف من جهة، وبوريس يلتسين من جهة ثانية - الأمر الذي أتاح لغورباتشيف أن يُلور موقعه البونابارتي بين الفريقين. وبما أن المحاضر الرسمية لهذه الدورة لم تنشر حتى الآن، ناهيك بأي كشف حساب رسمي لها، فإن المحتوى الفعلي للسجلات يظل عرضة للإفتراسات والاحتمالات.

وبحسب الكسندر أدلر⁽³⁷⁾، وجّه يلتسين انتقاداً لليغاتشيف يتهمة فيه «بانعدام إنسانيته»

(36) أعلن ليغاتشيف عندما تكلم في غوركي في آب/أغسطس 1988: «بمحاول البعض، الذي يسيء تفسير إضفاء الديمقراطية، حل المشكلات النابعة من تعليق العمل. إن الاشتراكية هي نسق اجتماعي في خدمة [أ] الجماهير الكادحة. فما معنى أن يُضرب الإنسان ضد نفسه؟ ويستحق كل الذين يُحْضُونَهُ على الإضرابات وعلى الاجتماعات وعلى التظاهرات غير الشرعية كل الاحتقار. ويُفترض بالقوى القيادية [في] الحزب الشيوعي السوفياتي] التي تسمح [أ] بهذه الأعمال اللاشرعية أن تقدم كشفاً بمواقفها. بالنسبة لأعضاء الحزب فإن مشاركتهم في التوقف عن العمل وفي الاجتماعات غير الشرعية هي أمر لا ينسجم ببساطة مع عضويتهم في الحزب الشيوعي» (البرافدا 6 آب/أغسطس 1988). لقد نسي هذا «اللينيني» البارز إن الاتحاد السوفياتي كان بين عام 1920 - 1921، من وجهة نظر لينين، دولة عمالية ذات تشويحات بيروقراطية - ماذا كان لينين ليقول حول «التشويحات» البيروقراطية في عام 1988 - وإن هذه التشويحات تبرر الإضرابات أيما تبرير...

(37) ليبراسيون، 31 تشرين الأول/أكتوبر و1 تشرين الثاني/نوفمبر 1987.

كما يتهم غورباتشيف بالتحضير «لعبادة الشخصية». وعبر أيضاً عن استيائه من التباطؤ في تحقيق البيريسترويكا. وطالب بتحسينات مباشرة، أو على الأقل متسارعة لشروط حياة الجماهير التي لا يمكن أن تنجح البيريسترويكا بدونها. وقد عثفه ليغاتشف بقوة، ملاحظاً أن كشف حساب الإنجازات بهذا الصدد ما زال ضئيلاً جداً في موسكو، حيث تيزعم يلتسين الحزب.

وفي هذه الجلسة قدّم يلتسين استقالته للجنة المركزية التي طلبت منه مهلة للنظر في طلبه غير أن غورباتشيف، وبعد محاولات توفيقية - زائفة أو فعلية؟ من يدري - انتهى إلى الاقتناع بضرورة إبعاد يلتسين عن قيادة الحزب.

مهما يكن من أمر، فإن الجمهور المُسيّس في الاتحاد السوفياتي وفي الخارج تلقى في 13 تشرين الثاني / نوفمبر 1987 صدمة حين فتح صفحات البرافدا وقرأ تقريراً مُفضّلاً عن الجلسة الكاملة للجنة الحزب في موسكو، وهي الجلسة التي أدت إلى إبعاد بوريس يلتسين عن الأمانة العامة لهذه الهيئة. إن عنوان هو التقرير⁽³⁸⁾ («ينبغي تطبيق إعادة البناء بصورة نشيطة»)، فضلاً عن الجملة الأولى منه («انعقدت الجلسة المكتملة للجنة الحزب في موسكو المدينة في جو من الصراحة الحزبية والحزم والتبادل الحر للآراء»)، يحاولان جهدهما خداع الناس، لكن على نحو أحرق. غير أن أحداً لم يُجَدِّع. فهذا التقرير، فضلاً عن إبعاد يلتسين، هما عبارة عن تراجع خطير في سيرورة إضفاء الديمقراطية الجارية في الاتحاد السوفياتي. إنهما يعبران عن الحدود - التي لا زالت ضيقة جداً - التي يحاول الجهاز من خلالها التسامح في شأن الغلاسنوست. وكل من يمتلك أوهاماً حول هذا الأمر سوف يدفع الثمن من حسابه الخاص.

«ضربة «كونترا» الكرملين - كيف يستغل أعداء غورباتشيف وضع يلتسين كي يناوروا لإحداث تحول ما»، هذا هو العنوان الذي وضعه كريستان شמידت لمقالته في الداي - زايت⁽³⁹⁾ التي يصف فيها القضية «لقد ضحى غورباتشيف بيلتسين ليُنقذ نفسه» وهو العنوان الذي اختاره مارتين والكر لمقالته في الغارديان في 22 تشرين الثاني / نوفمبر 1987. وبحسب روبرت كورنويل في اليومية البريطانية «الأنديبندنت»⁽⁴⁰⁾ يمثل «إبعاد بوريس يلتسين تراجعاً

(38) كل الاستشهادات والمقتطفات عن هذا التقرير نقلها عن أنباء موسكو، ملحق العدد 47، تشرين الثاني / نوفمبر 1987.

(39) داي زايت، 20 تشرين الثاني / نوفمبر 1987.

(40) الأنديبندنت، 1 تشرين الثاني / نوفمبر 1987.

مذهلاً [ominous setback] من حيث نتائجه على غورباتشيف». ويتحدث جان ماري شوفييه عن «سقوط الهالة» عن السيد غورباتشيف⁽⁴¹⁾. ويبدو أن ثمة إجماعاً حول الموضوع.

ليس إبعاد الممثل الأصعب مراساً في شؤون الإصلاحات هو ما صدم الرأي العام، بل إن ما صدمه هو محتوى «السجلات» التي دارت في لجنة الحزب في موسكو المدينة وخلاصات هذه السجلات. وقد تكلم البعض عن يوم 13 تشرين الثاني/ نوفمبر، وهو اليوم الذي نشر فيه التقرير في البرافدا، بوصفه «يوماً أسود» بسبب ما خلفته قراءة هذا التقرير من انطباع مؤلم يذكر بأكثر من وجه من وجوهه بأسوأ وجوه الستالينية (وإن في «حقبتها الحلوة» قبل تصفيات 1934 - 1939).

في البداية لم يكن ثمة سجال فعلي. وكان التقرير قد حاز على إجماع كامل. فتدخل يلتسين نفسه في ختام «النقاش» ليبيد تراجعاً كاملاً: «أوافق على الملاحظات النقدية الموجهة لي اليوم. وربما كان الرفيق ايليسيف على حق حين قال: لو جرى ذلك قبل الآن لكان الوضع أفضل. أحب أن أقول إنني على إيمان مطلق (كذا)، إيمان الإنسان الشيوعي، بالخط العام للحزب وبنقاشات المؤتمر السابع والعشرين (...). ولا مجال للجدل بأنني أومن بإعادة البناء. إنني أعلنها صراحة أمامكم أيها الشيوعيون الذين عملتم معي في المنظمة الحزبية نفسها على امتداد عامين. وأي عمل أقوم به يتعارض مع تصريحتي هذا ينبغي أن يؤدي بصورة طبيعية (كذا) إلى طردي من الحزب»، غير أنه لم يُعرف حتى اليوم محتوى مداخلته يلتسين في اللجنة المركزية والتي فجرت هذا الموقف، وما هي الاختلافات الفعلية التي تنطوي عليها هذه «القضية»⁽⁴²⁾.

ومن ثم فإن النبرة الحاقدة ومحتوى مداخلات أعضاء اللجنة التي نشرتها البرافدا كانت غير شريفة على الإطلاق. وكان جميع المشاركين في «السجلات» من البيروقراطيين ذوي المواقع العليا والرتب الدسمة. لم يكن ثمة عامل ولا ممثل «للقاعدة» يتمتع بحد أدنى من المصداقية. واختصرت المسألة بأكملها إلى إدانة «الطموحات الشخصية» [يلتسين] التي توضع فوق مصالح الحزب: وقد صدرت هذه الجملة عن غورباتشيف نفسه.

(41) لوموند ديبلوماتيك، كانون الأول/ديسمبر 1987.

(42) قد يكون سبب هذا الاستسلام، الخارج عن المألوف، أن يلتسين كان إبّان الاجتماع مريضاً ومغذراً بفعل الأدوية.

وبعد ذلك انهمرت على يلتسين الصيغ النيو - ستالينية: «فقدان احترام الكوادر»، «التنكيل بالكوادر»؛ «لقد استبدل اثنين وعشرين سكرتيراً للجنة الدائرة، وجعل من بعض الرفاق شهداء فعليين (كذا)، على سبيل المثال تم استدعاء أحدهم، علماً أن إجازته كانت تمتد لأسبوع آخر»، «أسلوب عمل ديماغوجي بامتياز»، «إنه ينتقد اللجنة المركزية لغياب الديمقراطية [جرمة رهية]». «لقد انفصل بوريس يلتسين عنا، على أي حال لم يكن يوماً في صفوفنا»؛ «لقد أخذ مسافة من متفرغي الحزب» «الكل في بلدنا يحبون موسكو. لكن أنت يا يورس نيكولايتش، أنت للأسف لا تحب موسكو ولا سكان موسكو». الخ. الخ. وأخطر ما في الأمر، أن ذلك كله يبلغ ذروته في إعلان المبادئ التالية، الذي يقف على طرفي نقيض من المركزية الديمقراطية ومن ممارسات الحزب في أثناء حياة لينين: «إن إثارة أدنى شك حول اتفاق سكان موسكو مع مواقف اللجنة المركزية هو بمثابة انتهاك الحرمات (كذا)، إنها لجرمة (كذا) مروعة، جريمة داخل الحزب، من فضلكم، ومن المستحيل وصفها بغير هذا الكلام».

وقد نشرت البرافدا في عددها الصادر في 16 تشرين الثاني / نوفمبر 1987 تنبيهاً واضحاً جداً ضد «التفسيرات المتطرفة» للديمقراطية التي تهدد بالوصول إلى الفوضى والبلبل. كما لو أنها تؤكد أن الأمر يتعلق بالفعل بـ «حالة نموذجية». وإذ تلتفت الصحيفة الانتباه إلى الإمكانات الجديدة الموفرة للعمال للاحية انتخاب مديري منشآتهم، فإنها تذكر «بأن الدور القيادي للحزب أمر يُقرّه الدستور». . . . ولهذا السبب، تؤكد البرافدا، على حق لجان الحزب بأن تعبر بوضوح عن رأيها بالأشخاص المرشحين لهذا المنصب أو ذاك⁽⁴³⁾.

غير أن التعطيل الذي تعرضت له الغلاسنوست بفعل التدخل المباشر للحزب، ممثلاً بمجموعة ليغانشيف - تشيريكوف، ليست الوجه الأساسي من أوجه «قضية يلتسين». فقد اتضح أيضاً بشكل جلي في هذه المناسبة أننا نشهد في الاتحاد السوفياتي عملية دياكتيكية حقيقية بين الإصلاحات والحركة الاجتماعية.

لم تشارك العناصر الأكثر تسيساً من السكان مشاركة سلبية في هذا الحمام البارد الذي تَلَقَّته. فقد قامت النوادي المستقلة في موسكو وفي أمكنة أخرى بتحريك مباشر. وعقد طلاب موسكو اجتماعاً احتجاجياً. وجرت تظاهرة وأضراب عفويان في سفردلوفسك (مسقط رأس

(43) لوموند ديبلوماتيك، 18 تشرين الثاني / نوفمبر 1987.

يلتسين). ويبدو أن ذلك قد حصل في لينينغراد أيضاً. وقد ثارت القلاقل بصورة خاصة في صفوف عمال موسكو⁽⁴⁴⁾.

وقد صرّح جف تورف علناً، والذي كان آنذاك رئيس الحزب الشيوعي الهولندي وشاهد عيان على الحادث، أن القلاقل والنقاشات والتوقف عن العمل في مصنع السيارات في موسكو (أكبر مصنع في المدينة) كانت واسعة جداً منذ صباح 13 تشرين الثاني/ نوفمبر بحيث سارع المديرون إلى منح العمال إجازات لفترة بعد الظهر، خوفاً من انفجار أضراب عفوي يشمل عشرات آلاف العمال.

ولا يتعلق ذلك كله بشخصية يلتسين وحسب، علماً أن مداخلاته التي تميزت بأسلوبها «الشعبي» ضد امتيازات البيروقراطيين وضد الفساد ولصالح تحسين شروط حياة الجماهير، كانت تلقى شعبية باستمرار. والواقع أن يلتسين هو الشخصية الأكثر شعبية اليوم بين العمال السوفييات. بل إنه أكثر شعبية من غورباتشيف، ناهيك «بالشخصيات المرموقة» الأخرى في الحزب الشيوعي السوفيياتي. وقد صُنعت عفواً عشرات آلاف من الشارات اليدوية التي طُبِعَ عليها الشعار التالي: «أعيدوا يلتسين إلى وضعه السابق!». يشير هذا كله إلى إرادة شريحة واسعة سياسياً بالحفاظ على الحريات الديمقراطية الجزئية التي تم اكتسابها بين عامي 1986 - 1988 وتوسيعها، وعدم السماح لأي كان بالسير القهقري بصورة سريعة. وهذا ما يُفترض أن يأخذه فريق ليغاتشيف - تشيريكوف - رايكوف بعين الاعتبار، كما يُفترض بغورباتشيف أن يفعل أيضاً.

وظهرت شعبية يلتسين من خلال العريضة التي رفعت لصالح إعادته إلى وضعه السابق في قيادة الحزب في موسكو، والتي جمعت خمسة وعشرين ألف توقيع في فترة قصيرة. ولأثر ذلك، عاد يلتسين نفسه عن تراجعه. وشرع بشرح موقفه في مقابلة مع أنباء موسكو في نيسان/ أبريل 1988، وهي مقابلة لم تنشرها هذه النشرة الأسبوعية في نهاية المطاف إلا في إصدارها باللغة الألمانية، ومنعت نشرها في جميع اللغات الأخرى. ومن ثم عبّر عن موقفه في لقاء مع (البي. بي. سي.)، وانتهى به الأمر إلى تقديم مداخلته مؤثرة أمام كونفرانس الحزب الشيوعي السوفيياتي التاسع عشر الذي انتخب إلى عضويته بالرغم من ذلك كله.

(44) يوجد أفضل وصف لقضية يلتسين وأفضل تحليل لها في كتاب طارق علي الثورة من فوق، ص. 29. أيار/مايو 1988.

وظهر تسييس شريحة عمالية معينة - وإن تكن لا تزال محدودة - بصورة مشهدية أيضاً إبان تعيين مندوبين للكونفرنس التاسع عشر للحزب. ففي هذه المناسبة، حدث انفجار شعبي فعلي⁽⁴⁵⁾ ضد تعيين مندوبي منشآت ومندوبين محليين يمثلون قمم البيروقراطية. وبصورة محددة حصلت تظاهرات جماهيرية في كل من ياروسلافل وكيبشيف واسترخان وسفردلوفسك وكراسنويارسك وجاغورسك وكالينسك، وفي مناطق أخرى، وذلك بشكل أوسع مما في موسكو. وقد شهدت جاغورسك وكالينسك إضرابات ضد تعيين أمناء عامين للحزب كمندوبين للكونفرنس.

■ النوادي المستقلة والجهات الشعبية

لقد تلقت النوادي المستقلة التي تشكلت في صيف وخريف 1987 دفعةً هاماً مع بداية هذه التعبئة الشعبية المعادية للبيروقراطية، وإن تكن حتى اليوم موجهة ضد بيروقراطيين أفراد أكثر مما هي موجهة ضد البيروقراطية بصورة عامة. ويتميز نادي المبادرة الاجتماعية الذي يُديره الباحثان الاجتماعيان ف. بلمان وب. كاغارليتسكي والصحافي ج. بافلوفسكي والفيلسوف مالجوتين، عن جميع هذه النوادي بأهميته، لأنه يمثل استمرارية لماضي «المنشقين اليساريين». وهو يضم في صفوفه أحد المشاركين في مجموعة بواسكي في السبعينات، فضلاً عن عضو في مجموعة الشبيبة الاشتراكية السرية القديمة. ويعتبر جميع أعضاء نادي المبادرة الاجتماعية أنفسهم اشتراكيين وماركسيين، بالإضافة إلى اتجاهات متنوعة، وبعضهم أعضاء في الحزب الشيوعي السوفييتي.

أما منطلقات نوادي «بيرسترويكا» في كل من موسكو ولينينغراد فلا تتميز بذلك الوضوح الذي تتميز به منطلقات نادي المبادرة الاجتماعية. فتلك النوادي يتنازعها «الليبراليون» و«الاشتراكيون» والذين قلما يتفقون على شيء. وثمة نواذٍ بيئية أيضاً، فضلاً عن مجموعات يسارية أكثر جذرية، متمحورة حول «الإدارة الذاتية الثورية للجماهير» وحول رفض أي تعاون مع السلطات. وتتمركز هذه النوادي والمجموعات في ريفنا وفيلنا وكيف، وهي منضوية في نوادي عموم الاتحاد السوفييتي لتعليم البالغين. ومن المفيد الإشارة أيضاً إلى نادي ن. أي. بوخارين في مصنع كاما. وقد ضم كونفرنس 20 آب/ أغسطس 1987 في البداية أربعين مندوباً يمثلون أكثر من أربعين نادٍ. ووقع البيان الختامي، الذي سمي إعلان

(45) أنباء موسكو، 29 أيار/مايو 1988.

اتحاد النوادي الاشتراكية، ست عشرة مجموعة، من بينها نادي المبادرة الاجتماعية وفرع نوادي عموم الاتحاد السوفياتي لتعليم البالغين في موسكو، ونادي البيريسترويكا ومجموعة اوبستيشينا (الجماعة). والنادي والمجموعة الأخيرين وقعا في اليوم التالي على البيان، فتبعتهما في ذلك أعداد متزايدة من النوادي من بينها مجموعة شبان جذريين تحمل اسم فرقة أرنستو (تشي) غيفارا. وظهرت في البيان الختامي أيضاً أسماء ستائة مندوب يمثلون خمسين نادياً.

وفي نهاية المطاف فُرض الخط الاشتراكي الجذري وتم تبني برنامجاً مشتركاً يطالب على وجه التحديد بإلغاء كل من الرقابة و«الأقسام الخاصة» في المكتبات والأرشيف ويإنشاء دور نشر تعاونية مستقلة، وبحرية التعبير وإقامة نصب لضحايا المحاكمات الستالينية⁽⁴⁶⁾.

ومع العلم أن العديد من الصحفيين كانوا بين الحضور في هذه الكونغرسات، فإن الصحافة التزمت الصمت حيالها في بداية الأمر بانتظار «الإشارة من فوق» لمعرفة كيفية التصرف بهذه المعلومات. وفي نهاية المطاف، نشرت أوغونيوك في عددها الصادر في 5 أيلول/ سبتمبر 1987⁽⁴⁷⁾، تقريراً يتمتع بقدر معقول من التسامح.

وتظهر الدينامية الأساسية للتسييس المتسارع في حال «المنظمات الثقافية - العلمية» أيضاً، كما تظهر في صفوف الصحفيين. وفي هذا الصدد أقيل مدير معهد علم المحيطات في نيسان/ أبريل 1987 لعدم كفاءته الواضحة وفساده. وفي اجتماع المجلس العلمي المفتوح تقدم ثمانية مرشحين لمنصب المدير، فتم على الفور الطعن بترشيح أربعة منهم. وحصل انتخاب فعلي. وحاز المرشح المنتخب على 860 صوتاً بناء على البرنامج الذي تقدم به بعنوان «خطة إضفاء الديمقراطية داخل نقابة المعهد وفي إدارته». وحاز المرشحين الآخرين، على التوالي، على 679 صوتاً و 570 صوتاً. كما حاز المدير السابق على صوتين. هذا مع العلم أن هذا الانتخاب يظل بحاجة إلى مصادقة أكاديمية العلوم⁽⁴⁸⁾.

(46) حول النوادي المستقلة، أنظر بوجه خاص مقال آ. سيفريوشين، «اليسار يتحد»، أعادت نشره الأنبركور عدد 252، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1987؛ أنظر أيضاً كتاب طارق علي ثورة من فوق؛ وكتاب جان ماري شوفيه الاتحاد السوفياتي، مجتمع متحرك؛ ومقالة بوريس كاغارليتسكي، «من البيريسترويكا إلى الجبهات الشعبية» في الأنبركور، العدد 275 والعدد 276، 31 تشرين الأول/أكتوبر و 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1988.

(47) لقد أعادت الغارديان نشر تصريح إتحاد النقابات الاشتراكية في 12 أيلول/سبتمبر 1987.

(48) أنباء موسكو، 25 تشرين الأول/أكتوبر 1987.

ودافع انتاتولي ستريليان في مجلة نوفوي مير عن فكرة الصحافة المستقلة تماماً في اجتماع صاخب مع أعضاء كومسومولات جامعة موسكو. ونعرض هنا بعضاً من حججه: «نحن بحاجة لصحافة مستقلة عن بيروقراطية الحزب وجهاز الدولة. فالصحافة المستقلة هي الصحافة التي توفر لنا معلومات عن عدد الجرحى والقتلى في أفغانستان، والتي تُقدم كشف حساب يومي عن نسبة الإشعاع في تشيرنوبيل (...). وإذا أردنا أكل خبزنا نحن وليس خبز الأميركيين، فنحن بحاجة لصحافة مستقلة (...). لو كان لدينا صحافة مستقلة منذ عشر سنوات لكان ميدفيديف، المهندس الذي كتب أنه يجب عدم بناء مفاعل نووي بالقرب في كيبف ووصف الكارثة المحدث، لقي آذاناً صاغية. لكنه أمر بالصمت (...). نعم، لقد قال ماركس إن حرية الصحافة ليست أمراً جيداً وحسب، بل إنها تنطوي أيضاً على مساوئ. ينبغي طباعة كل شيء. فإذا نشرت الصحافة أمراً لا يوافق عليه أحد المواطنين، فلنتركه يتجه إلى المحكمة. وسوف ندافع عن وجهة نظرنا أمام العدالة وسوف يحدث الأمر بليلة. لكن سيكون هناك أيضاً موجة تغييرات. ونحن بأمس الحاجة لهذه التغييرات، حتى لو أتت بالبليلة (...). فللحرية ثمن، وهذا ما لا نستطيع تفاديه. لكن السؤال الحقيقي هو: من يتسفيد من الصمت؟»⁽⁴⁹⁾.

في العام 1988 شرّعت النوادي المستقلة بنقاش نشاطاتها ومبادراتها السياسية. وقد حسم عددٌ منها خياره باتجاه تشكيل «جبهات شعبية» تقوم بالتحريض الشعبي بشكل مستقل، وبدعم الغلاسنوست دعماً نقدياً في آن. وتمتلك هذه الجبهات الشعبية وزناً هاماً في كيبشيف وكراسنويارسك وجاغورسك وأمسك واستراخان، وسفردلوفسك وكازان وموسكو ولينينغراد. لكن هذه الجبهات لا تحوز على الطابع الشعبي الذي تتمتع به الجبهات التي تحمل الاسم نفسه في كل من أرمينيا وجمهوريات البلطيق وروسيا البيضاء، والتي تشكّلت بدعم من البيروقراطية المحلية⁽⁵⁰⁾.

والحال أن هذه المنظمات ليست «المنظمات غير الرسمية» الوحيدة المتميزة بدعوتها السياسية... وتكفي في هذا الصدد الإشارة إلى عدد كبير من مبادرات المجموعات

• (49) L'Evenement de Jeudi، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1987.

(50) حول الصلات بين الاتحاد النقابي الاشتراكية والجبهات الشعبية أنظر مقالة بوريس كاغارلitsكي المذكورة في الهامش 46.

القاعدية⁽⁵¹⁾ «بورغرينيسيا تيفن» التي تهتم بصورة محدّدة بالمشكلات البيئية والنسائية وبمشكلات الأحياء، الخ...⁽⁵²⁾

وقد طُرحت بعد ذلك مسألتان تبين منها أن قضية يلتسين لم تكن القضية الوحيدة التي تنتمي إلى حيز التمايز السياسي الجاري في الاتحاد السوفياتي بعلاقته بمبادرات القمة ومفاعيله داخل بعض القطاعات الشعبية.

■ مسألة نينا أندرييفا

في البداية طُرحت قضية نينا أندرييفا التي تكشف أيضاً حدود الغلاسنوست، علماً أنها تعكس تطوراً غير قابل للجدل في مجال الإصلاحات الديمقراطية. ففي 13 آذار/ مارس، نشرت صحيفة الحزب الشيوعي في جمهورية روسيا، سوفيتسكايا روسيا في صفحة كاملة رسالة إحدى القارئات، وهي أستاذة في لينينغراد تدعى نينا أندرييفا، تحت عنوان «إنني عاجزة عن التصالح مع مبادئ». والرسالة هذه عبارة عن مرافعة دفاع عن ستالين مصحوبة بشحنة ضد من أسمتهم: مؤيدي «الاشتراكية الليبرالية اليسارية». وبحسب أندرييفا فإن هذه الفئة تضم الغورباتشيفيين الرواد من أمثال الكاتب المسرحي شاتروف والروائي ريباكوف، «والورثة» الروحانيين لدان ومارتوف (قائدين منشقين) و«الأتباع الروحانيين لتروتسكي وجاغودا». وهذه الصيغة الأخيرة هي عبارة عن خليط ستاليني نموذجي ومقيت على نحو خاص: فجاغودا كان رئيس الغيبسو الذي أوقف على وجه التقريب جميع «أتباع تروتسكي» في الاتحاد السوفياتي وأعدمهم رمياً بالرصاص.

ونعلم اليوم مما كشفته صحيفة الحزب الشيوعي الايطالي أونيتا أن النسخة المنشورة من

(51) بوريس كوبيتز،

«De Prestoika Van onderaf, Burgerinititieven in Sovjetunie» العدد 98، آب/اغسطس 1988.

(52) حسب Argumenty I Fakty العدد 31، 1988، يشارك 50% من شبان موسكو في نواد غير رسمية، وطابع أغلبها نقابي - ترفيهي. أما المجموعات البيشوية فهي ذات وزن في أوكرانيا. وفيما تتعرض لها السلطات في لينينغراد وموسكو وياروسلافل وأوكرانيا وروسيا البيضاء، فإنها تتسامح معها في المناطق الأخرى. تشير مع ذلك إلى أن الجبهة الشعبية في ياروسلافل قد لقيت صدى جماهيرياً وقامت بالعديد من المبادرات القاعدية «البناءة»، حسب ما ذكرت أنباء موسكو في عددها الصادر في 15 كانون الثاني/يناير 1989، وقد أنشأت «نادي عمالي للجبهة الشعبية» في مصنع المحركات، وهو المنشأة الأكثر أهمية في المدينة. وتضم الإجتماعات الشهرية للجبهة أكثر من ستمائة وخمسين شخصاً.

رسالة نينا أندريشفا هي نسخة مختصرة جداً. فالنسخة الأساسية تحوي 18 صفحة، نشرت منها 5 صفحات فقط. أما النسخة الأصلية فتمثل مراعاة مبالغ بها عن ستالين - وقد لُطِّفت - وتحوي مقاطع معادية للسامية إلى حد بعيد، فضلاً عن تهجمها على البيريسترويكا والglasnost، بصورة تكاد تكون سافرة وقد أحسن اختيار وقت نشرها، إذ نشرت حين كان غورباتشيف خارج موسكو، وكان معاونه الرئيسي (ويقول البعض أنه ملهمه) في المجال الايديولوجي، ياكوفليف، مريضاً. وهكذا خلّت الساحة للمحافظين المدعومين من ليغاتشيف.

إننا أمام مشهد يثير قلق الغورباتشيفيين الرواد و«اليسار الجديد» السوفييتي، إلى حد بعيد. وقد أعادت عدة مؤسسات صحافية سوفييتية نشر رسالة أندريشفا، من دون تعليق أو نقد. وتبين لاحقاً أن التعليقات في شأن إعادة نشرها أتت من فوق⁽⁵³⁾. ويبدو أن صحيفة واحدة فقط رفضت الإذعان وهي زهميا تونوسيتي، صحيفة كومسومولات روسيا البيضاء، (وتبني الإشارة أيضاً بصدد هذا الموقف المستقل إلى أضراب طلاب وطالبات نينا أندريشفا العفوي في لينينغراد، الذين امتنعوا عن حضور صفوفها). غير أن الأغلبية العظمى من وسائل الإعلام رضخت مثبتة على نحو فاضح أن عادة الاستجابة الآلية، من دون أية عقلية نقدية ومن دون قدرة على الحكم بصورة مستقلة لا تزال غالبية بين الصحافيين السوفييت على الرغم من انقضاء سنوات أربع على glasnost.

بعد مضي ثلاثة أسابيع تغير الديكور فجأة. فالبرافدا، الصحيفة المركزية للحزب، نشرت بدورها في 5 نيسان/ أبريل 1988، صفحة نقدية كاملة تدحض طروحات نينا أندريشفا. ونُسبت هذه الصفحة إلى ياكوفليف، المستشار الرئيسي لغورباتشيف. وفي عددها الصادر في 18 - 19 نيسان/ أبريل دعمت البرافدا هذه الصفحة بمساهمة من مجموع منظمات المفكرين وبمساهمة 83 كاتباً من بينهم أشخاص اشتهروا بدعمهم الخجول جداً للglasnost، ناهيك عن كونهم محافظين ليبراليين (ومتحديداً رئيس اتحاد الكتاب ماركوف).

هاجمت هاتان المساهمتان رسالة أندريشفا بعنف، وأدانتا المحافظين الذين يريدون إعادة البلاد «إلى الزمن الذي كان يداس فيه القانون بالأرجل» وشبهتا الدفاع عن الحقبة الستالينية بمعارضة تكاد تكون سافرة للمسار الإصلاحي لغورباتشيف. هذا وحذرت الأعداء من إظهار معارضتهم للبيريسترويكا وعملية إضفاء الديمقراطية.

(53) كشف محررو صحيفة كومسومولات روسيا البيضاء هذه التعليقات «الآنية من موسكو».

منذ تلك اللحظة انفجرت عاصفة حقيقية معادية للستالينية في الصحافة السوفياتية. ولم يمر يوم واحد من دون أن تكشف هذه الصحيفة أو تلك المجلة الأسبوعية أو الفصلية وجهاً من وجوه المرحلة الستالينية الأكثر إثارة لمشاعر الرفض.

بالطبع ثمة شيء مصطنع، لا بل غير ديموقراطي، في الطريقة التي أعقبت بها هذا الإجماع المعادي للستالينية الإجماع المؤيد للستالينية في الأسابيع السابقة. لكن ينبغي قول كلمة إنصاف بحق الغورباتشيفيين: إنهم لا يخنقون (أو على الأقل ليس كلياً) صوت أعدائهم الايديولوجيين. ويستطيع المؤيدون للستالينية في الغالب أن يعبروا عن رأيهم بصوت عالٍ.

وتشير أنباء موسكو إلى رسالة من ثنائي صفحات تلقتهما من مجموعة انياتوف، وهي تشكل برنامجاً فعلياً معادياً للغلاسنوست. وقد وصفت فيها اليريسسترويكا والغلاسنوست «برنامج الاشتراكيين - الثوريين الذي سيؤدي بالبلاد وبالشعب إلى كارثة اقتصادية، وإلى اضطرابات اجتماعية، وفي النهاية إلى ابتلاع البلاد من قبل الدول الامبريالية». وتؤكد انياتوف أن المركزية [الستالينية] هي التي أتاحت لبلادنا الوصول إلى وتأثر سريعة جداً في التطور الاقتصادي»⁽⁵⁴⁾.

وتؤكد رسالة تلقتها أنباء موسكو نفسها: «إنني أشاطرهم الرأي أولئك الذين يعتبرون شعار «العداء للستالينية»، الذي يبدو ديموقراطياً، شعاراً يصطف وراءه، إلى جانب المعادين المحترفين للشيوعية، منشقون يعيشون بيننا وطبقات بائدة منذ ثورة أكتوبر، وعصابات معادية للثورة وكولاك».

وفي عددها الصادر في أواخر نيسان/ أبريل 1988 نشرت مجلة مولودايا غفارديا (الحارس الشاب) التي تشكل إحدى معازل المحافظين، مقالاً لعضو هرم في الحزب الشيوعي السوفياتي، م. مالاخوف، يدافع فيه عن طروحات نينا أندرييفا ومجموعة انياتوف: «سوف نصل إلى المصالحة الأيديولوجية مع الفوضوية»، ويهاجم المقال «الميل إلى إدانة أبناء جيلي بتهمة تحمل مسؤولية مجمل المساوىء التي أملت بالاقتصاد وبالحياة في العقود الأخيرة. ففي الثلاثينات بالذات حققنا أفكار لينين (كذا)». ويدافع مالاخوف علناً عن التدخل العسكري في المجر وتشيكوسلوفاكيا، ويؤكد أنه «وجدت في بعض البلدان الاشتراكية قوى سلبية [؟] وأن القوى المعادية للثورة بدأت تطل برأسها».

(54) أنباء موسكو، 10 نيسان/ أبريل 1988.

وهذا ما دفع نيكولاي شميلوف إلى الكتابة في مجلة نوفى مير (نيسان / أبريل 1988): «إننا نصل بصورة لا إرادية إلى الفكرة القائلة أن مؤامرة قوامها الصمت تتدبر أو تُدبر بالفعل ضد البيروسترويك في هذا البلد. يلتقي في تدبير هذه المؤامرة على نحو متزايد القادة المحليون ومجموعة من الهيئات المركزية».

وهنا تكمن بالضبط نقطة الضعف. ذلك أن «قضية نينا أندرييڤشا» كلها قد انفجرت في خضم التحضير للكونفرنس الحادي عشر للحزب الشيوعي السوفييتي، وفي خضم اختيار مندوبين لهذا الكونفرنس. والحال، أن الكونفرنس التاسع عشر ينبغي أن يتألف من مندوبين منتخين لا من قبل القاعدة، بل من قبل الفروع المحلية والمناطقية في الحزب. لم تتجدد هذه البنى بعمق. ولا تزال البيروقراطية «الوسطى» تهيمن عليها. لقد عتفها غورباتشيف، ووجه لها ضربات وهدهدها. وتوصل إلى مساومة معها.

في عدد لوموند الصادر في 18 أيار 1988، يشير ميشال تاتو، وهو محق في ذلك، إلى أن غالبية قادة المناطق في الحزب الشيوعي السوفييتي الذين يسميهم «الولاة»، كانوا قد عُينوا قبل ظهور غورباتشيف أو كانوا قد أمضوا فترة طويلة في موقعهم البيروقراطي قبل تعيين غورباتشيف ويستنتج: «كيف يمكن إحداث «الثورة» [تستخدم هذه العبارة بصورة متزايدة في موسكو للدلالة على البيروسترويك] بمادة بشرية تعوزها الثورة»⁽⁵⁵⁾؟ وتنطبق الملاحظة نفسها على تكوين اللجنة المركزية أيضاً، حيث أن أعضاءها الجدد، الذين تُطلق عليهم تسمية «الغورباتشيفيين» (وهم بصورة عامة غورباتشوفيون معتدلون جداً) يعودون بأصولهم، على نحو حصري تقريباً، إلى أعضاء الجهاز الذين نخطوا عدداً لا بأس به من درجات سلم السلطة في ظل بريجنيف وتشرنينكو. وذلك كله يظهر بوضوح من الجدول التالي:

(55) لوموند، 18 أيار/مايو 1988.

جدول رقم (15):

تطور تكوين اللجنة المركزية منذ انتخابها في آذار/ مارس 1986

أيار/مايو 1988		آذار/مارس 1986		
%	العدد	%	العدد	
100,0	306	100,0	307	مجموع الأعضاء المثبتين الأقدمية
45,5	167	56,0	172	منتخب منذ 1981
34,9	107	36,4	112	منتخب منذ 1976
19,6	60	19,8	61	منتخب منذ 1971
9,1	28	9,4	29	منتخب منذ 1966
5,2	16	6,2	19	منتخب منذ 1961
1,2	5	1,9	6	منتخب منذ 1956
				السن
13,7	42	10,7	33	أكثر من 70 عام
36,8	113	30,6	94	من 60 إلى 70 عام
42,2	129	47,2	145	من 85 إلى 60 عام
6,5	20	10,7	33	أقل من 50 عام
				الأمناء الأولون في المناطق
36,5	57	49,0	77	أعضاء في اللجنة المركزية
15,3	24	17,8	94	أعضاء احتياطيين في اللجنة المركزية
4,4	7	4,4	145	لجنة مراجعته
43,9	69	28,6	33	بلا حقائب
				وزراء في الاتحاد السوفياتي
47,5	39	59,5	50	أعضاء في اللجنة المركزية
19,5	16	28,5	24	أعضاء احتياطيين في اللجنة المركزية
4,8	4	7,1	6	لجنة مراجعة
28,0	23	4,7	4	بلا حقائب

المصدر: لوموند 18 أيار 1988

لكن الغورباتشيفيين الرواد لم يقبلوا بهذه المساومة بطيبة خاطر. لقد اعترضوا عليها بعنف. وقد أعلن البعض منهم بوضوح عن ذلك: «لقد دُمرنا». فيطرح الكسندر غيران مسألة مراجعة لائحة انتخاب المندوبين إلى الكونغرس⁽⁵⁶⁾. ويدعمه في ذلك غافريل بوبوف في سوتسيا ليتشسكايا. ويحاجج يوري اندريف، العضو القيادي في اتحاد الكتاب في الاتحاد السوفياتي، في الاتجاه نفسه، في مجلة سوفيتسكايا كولتورا. وفي صحيفة زاريا فوستوكا الناطقة باسم الحزب الشيوعي في جيورجيا، يتم توجيه نداء إلى جميع الشغيلة في هذه الجمهورية كي يعقدوا اجتماعات حزبية للجميع يُناقش فيها جدول أعمال الكونغرس بأدق طريقة ممكنة.

وبغية رفع قيمة المزاد كتب الناطقون الرسميون - الأكثر تقدماً - باسم الغلاسنوست، مثل آ. بوتينكو وأتولانسيس وغافريل بوبوف، أن ثمة مفهومين متعارضين للاشتراكية ولعملية بنائها وينبغي اختيار أحدهما: الأول لينيني والآخر ستاليني. ونشرت أنباء موسكو في عددها الصادر في 10 نيسان/ أبريل 1988 رسالة لايفان نستافشيف يعنف فيها قادة الحزب الشيوعي السوفياتي في العقود الأخيرة (1): «كيف اتفق أنكم لم تُقيموا سلطة شعبية أصيلة؟»، ويختتم تعنيفه بصيغة تصطفق كأصوات السياط: «الاشتراكية والستالينية مفهومان متعارضان. وحيث توجد الستالينية ليس ثمة اشتراكية»⁽⁵⁷⁾. (أنباء موسكو، 24 نيسان/ أبريل 1988).

وقد نشرت الصحف عدة تقارير عن اجتماعات صاخبة، عارض فيها الشغيلة التلاعب في تعيين المندوبين. وكان الاجتماع الأشد حماساً وتأثيراً هو اجتماع مصنع سيارات فولجسكي في تولياتي. لقد اقترحت لجنة الحزب مندوبين. المدير العام للتروست أفتوفاز وهو نائب في السوفيئات الأعلى، فضلاً عن أحد رؤساء فريق «بطل العمل الاشتراكي»، عضو اللجنة المانطقية في الحزب. وانفجر غضب العمال بصورة فعلية: «تخلوا استياء 130 ألف عامل في المصنع إذا ما أعلن في الغد أننا رضخنا ببساطة لأمر أحد الأشخاص من دون نقاش على مستوى خلايا القاعدة، ومن دون استشارة غير الحزبيين، ومن دون كتابة أي شيء في جريدة المصنع»- الآن سوف يُزجج الجميع في المصنع: ما هي هذه البيروسترويكا،

(56) أنظر بوجه خاص المساهمات العديدة التي تنحو هذا المنحى في أنباء موسكو في 22 و29 أيار/ مايو 1988.

(57) تتخذ البراهدا، 25 حزيران/يونيو 1988، موقفاً مضاداً بالكامل من خلال نقدها لمقالة المؤرخ ج. ن. آلمانا سيف التي ظهرت في ليتيراتورنايا روسيا في 17 حزيران/يونيو 1988. يؤكد رد البراهدا الذي وقّعه ب. كوسنيجوف إن روسيا الستالينية كانت «اشتراكية» بكل معنى الكلمة.

إذن؟ ليس لدى أيّ منا سوى أمنية واحدة: إبلاغ الكونغرس عن هذا الصنف من الديكتاتورية السائد عندنا»⁽⁵⁸⁾.

■ بداية القمع الانتخابي

أما القضية الثانية فكانت قضية الحملة الانتخابية لعام 1989 من أجل انتخاب «نواب الشعب»، وما رافقها من مظاهر «لاستعادة السيطرة على الوضع جزئياً»، فضلاً عن بعض مظاهر القمع الانتخابي. والواقع أنه تم الإخلال بالوعد الذي قطع بتقديم أكثر من مرشح للمنصب الواحد في عملية انتخاب مرشحي الحزب و«المنظمات الجماهيرية». وهكذا تم تعيين أكثر من ثلث النواب مُسبقاً من قبل السلطات العليا. وبقيت فقط بعض مقاعد الدوائر الإقليمية وجزء من تلك المُخصّصة للجمهوريات وللأراضي الاتحادية المستقلة (ويشكل مجموعها أكثر من نصف عدد النواب بقليل)، موضوع نزاع حقيقي.

فضلاً عن ذلك، كان المرشحون الوحيدون الذي عُيّنوا من قبل الهيئات القيادية (عُيّنَت اللجنة المركزية أعضاء الحزب الشيوعي) يتصفون بالامتثالية بصورة عامة ويمثلون الجهاز. وهكذا استُبعد ترشيح يلتسين من قبل اللجنة المركزية، فيما قامت أكاديمية العلوم باستبعاد أندريه ساخاروف.

وتتميز تدهور مناخ الحرية السياسية النسبية، فضلاً عن ذلك، بتشريع قمعي، وهو تشريع يحد من حرية التظاهر والاجتماعات العامة، وبتشريع آخر لا يتيح للتعاونيات القيام بأعمال نشر النصوص، الخ. وفي أرمينيا جرى قمع فعلي لقادة لجنة كاراباخ، وتم توقيف الكثير منهم، من بينهم اثنان من النواب المنتخبين إلى سوفيات أرمينيا، واقتيدوا إلى المحاكم. وجرت إقالة قادة في الحزب الشيوعي من مواقعهم بسبب مشاركتهم في التحركات الجماهيرية.

وتبدو خطورة الوضع من خلال التعليق التالي لالكسندر بوفين، رئيس تحرير الألفستيا: «كل شيء نسبي. بالنسبة للعام 1985، كانت الغلاسنوست مذهلة. وبالنسبة لحاجات المجتمع، كانت نصف غلاسنوست على الأكثر. لا زالت المعلومات التي يحصل عليها الصحفيون «مقننة». وفي أية لحظة يمكن «للهيئة» العليا أن تمنع النشر أو تتيحه. ويسود «حق الاتصال الهاتفي» في كل مكان، وهذا ما يعرفه الجميع. والحال، أنه ليس من

(58) أبناء موسكو، 29 أيار/مايو 1988.

الخشمة أن نتكلم بصوت عالٍ (. . .) من هنا تأتي نصف الاجراءات التي تظهر على مستوى الحياة اليومية كسلوكات مترددة وكتباعد بين القول والفعل أو كمحاولة لزعج الأحداث من جديد في المأزق المعهود»⁽⁵⁹⁾.

وأرسل ستة غورباتشيفيين من الرواد، ومن بينهم غرانين وغولين، رسالة مفتوحة إلى ميخائيل غورباتشيف يؤكدون فيها بالتحديد: «يؤدي غياب الإبداع بشكل دوري إلى الابتعاد عن المنطق الديمقراطي. وهذا ما يفسر أيضاً وفي الغالب ذلك الخيار التحريمي الذي يلجأ إليه بعض الرسميين لمواجهة الحركات الديمقراطية غير الرسمية الداعمة للإصلاحات الديمقراطية (. . .) وما لم نجد طريقاً يؤدي إلى التعاون مع هؤلاء الرافضين، فسوف تبرز أماننا بالتأكيد - وقد بدأت بالبروز فعلاً - محاولة للجوء إلى القمع مع كل العواقب المعادية للديموقراطية التي ينطوي عليها»⁽⁶⁰⁾.

وقد عبر ساخاروف عن القلق نفسه قفي مقابلة معه نشرت حديثاً⁽⁶¹⁾. وهو لا يكتفي بإدانة الطابع غير الديمقراطي للانتخاب والبرلمان الذي نشأ عنها، بل يشدد أيضاً على الطابع الأشد سلطوية ومركزية في أسلوب غورباتشيف والذي يبرره هذا الأخير بالصراعات القومية.

أما التعبير الأشد خطورة عن هذا القلق فنجد في السجال الذي نظمته مجلة القرن العشرين والسلام، حيث لم يتردد المخرج السينمائي آ. نجوكين في طرح السؤال الذي يخامر الضباط، أصحاب المواقع العليا في الجيش السوفيياتي: «ماذا سيكون موقف الجيش فيما لو تقرر عندنا القضاء على البيريسترويكا بالقوة؟»⁽⁶²⁾.

■ الرأي العام يردّ رداً صارخاً

غير أن تطورات الانتخابات التي جرت في 26 آذار 1989 ونتائجها لم تعكس حدود سيرورة إضفاء الديمقراطية في الاتحاد السوفيياتي وحسب بل هي أكدت بوجه خاص على واقع الأمر فعلى الرغم من الإجراءات الوقائية لحماية النوموكلاتورا والحفاظ عليها، والتي تضمن لها أغلبية المقاعد، سواء داخل المؤتمر أو في السوفييات الأعلى، وعلى الرغم أيضاً من الانتخاب

(59) أنباء موسكو، 1 كانون الثاني/يناير 1989.

(60) أنباء موسكو، 1 كانون الثاني/يناير 1989.

(61) نيويورك ريفيو أوف بوكس، 22 كانون الأول/ديسمبر 1988.

(62) كريستيان شميدت هاور «Mit Wem Wird die Armee gehen?» في داي زايت، 20 كانون الثاني/يناير 1989.

الأكيد لغورباتشيف كرئيس يتمتع بسلطات واسعة على النمط الديغولي، وعلى الرغم، أخيراً، من الضغوطات المحلية التي لا تخصي لصالح مرشحين رسميين من الجهاز(على الرغم من هذا كله استطاع الرأي العام أن يعبر عن نفسه تعبيراً بلغ من الاتساع مبلغاً لم يشهد الاتحاد السوفياتي مثيلاً له منذ 1919 - 1920. الأمر الذي أعطى لهذه الانتخابات طابع مواجهة فعلية بين البيروقراطية والجماهير الشعبية.

لقد فرض شغيلة موسكو ترشيح بوريس يلتسين، على الرغم من افتتاح دعوى طرده من اللجنة المركزية التي رفعتها مجموعة ليغاتشيف - زايكوف؛ ومن ثم انتخب يلتسين بطريقة الاستفتاء الشعبي الفعلي من قبل سكان موسكو. وهو الأمر الذي شكل هزيمة ماحقة لليغاتشيف، عدوه اللدود. هذا وفرضت كتلة الشغيلة في المجال العلمي ترشيح أندريه ساخاروف وجرى انتخابه أيضاً.

مع يلتسين وساخاروف دخلت المعارضة الفعلية البرلمان وجمعت حولها العديد من النواب. وعلى الرغم من الطابع المتناقض للمواقف السياسية لهاتين الفعالتين من عملية تسريع الغلاسنوست، بصدد بعض المسائل على الأقل، فإنهما تدافعان عن أطروحات تقدمية وجرئية: ضرورة وضع برامج بديلة خاضعة لرأي الشعب قبل اتخاذ القرارات السياسية الكبرى؛ والقيام بخطوة في اتجاه تعددية الأحزاب؛ ونضال معمم ضد امتيازات البيروقراطية. هذا ويضيف ساخاروف إلى هذه المسائل كلها مسألة توزيع 40% من المواد الغذائية بصورة مجانية على السكان الأشد فقراً.

غير أن هزيمة النوموكلاتورا لم تحدث في موسكو فقط. فقد هزم أحد عمال أحواض السفن، بطريقة مشهدة وغير متوقعة، رئيس الحزب في لينينغراد. وفي كييف وفي خارجها منع المقترعون انتخاب رؤساء الحزب المحليين، والمرشحين الوحيدين، بشطب أسمائهم. وفي أرمينيا استجابت أغلبية المقترعين لنداء المقاطعة الذي دعت إليه لجنة كاراباخ. وفي استونيا وليتوانيا كانت الغالبية المطلقة للمنتخبين من الجهات الشعبية أو الحركة الاستقلالية؛ ولم تتمكن قيادة الحزب الشيوعي في استونيا من الفوز بالانتخابات إلا عبر انضمامها إلى طروحات الجبهة الشعبية.

إن اتساع المعركة الانتخابية واتساع هزائم الجهاز يؤكدان الأطروحة الرئيسية في هذا الكتاب: لقد كانت يقظة الرأي العام أوسع بكثير مما اعتقدته الغالبية الساحقة من المراقبين، فبدت هذه الغالبية بعيدة جداً عن واقع الأمور. وكان ثمة مبالغة كبيرة حول بلاهة جماهير

الشفيلة ولا مبالاها. فالغلاسنوست لا اهم المثقفين فقط، بل إن الشفيلة يتعطشون هم
أيضاً للديموقراطية الاشتراكية. إنهم يُوسعون الشفرة التي فتحها غورباتشيف وهم سيعملون
على توسيعها في المستقبل يوماً بعد يوم.

الفصل الثالث عشر

مستقبل تجربة غورباتشيف

كان الكونفرنس التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفياتي بمثابة المحك الكاشف للوضع السياسي في الاتحاد السوفياتي. فهذا الكونفرنس يختلف إلى حد بعيد عن الصورة الوردية التي رسمها له العديد من المراسلين الأجانب في موسكو، فضلاً عن عدد لا بأس به من المقربين لغورباتشيف في الغرب. ولاختصاره بصيغة قد تبدو جريئة، غير أنها تجدد مبررها في عملية التحضير له، وبالأخص في السجلات التي دارت فيه، نقول إن غورباتشيف كان في هذا الكونفرنس في موقع الأقلية ضمن القيادة. وهذه الأخيرة، التي لا تزال كلية القدرة، هي بأيدي ليغاتشيف وزايكوف؛ وغورباتشيف، والحال هذه، لا يحكم إلا بفعل تسامح هذين الآخرين، فيما يشكل أنصاره ثلث المندوبين في أحسن الأحوال.

■ كونفرنس حافل بالدلالات

شهد هذا الكونفرنس نقاشاً فعلياً للاتجاهات. والذين تقدموا بمداخلات كانوا في غالبيتهم من أنصار المحافظين (وفي بعض الحالات مناصرين لهم معتدلين). وكانوا كلهم، على وجه التقريب، من المتنفذين في الجهاز. وقد استعادت مداخلاتهم موضوعات أكل الدهر عليها وشرب. لكنها ذات دلالة كبيرة: «ينبغي تعزيز الانضباط الحزبي»، «ينبغي تعزيز سلطة الحزب»، «ينبغي التأكيد على الدور القيادي للحزب»، «ينبغي منع العناصر الراديكالية من أن تشتط بالغلاسنوست، من أجل رسم صورة بالغة السلبية عن الحزب⁽¹⁾ والبلد»، «ينبغي التصدي لإعادة طرح مبدأ الحزب الواحد على بساط البحث⁽²⁾».

(1) أنظر الخطابات العديدة التي ألقاها ذوو الشأن في اليوم الأول للكونفرنس (البرافدا، 30 حزيران/يونيو 1988).

(2) اقترح «شيوعيو الكا. جي. ب. ب.» على الكونفرنس بوجه خاص «صياغة ضهانات ضد التفسيرات الإعتباطية للتعددية الاشتراكية» (موسكو نيوز، العدد 27، 1988).

وفي مواجهتهم، تميز الغورباتشفيون الذين طلبوا الكلام - وهم يشكلون أقلية واضحة جداً بين المداخلين! - بإدانة بعض الجوانب المثيرة للاستياء، وعلى نحو خاص تلك المتعلقة بالظلم الاجتماعي، وبالدفاع عن الكتاب والعلماء والصحافيين الذين يتعرض لهم اليمين المحافظ. وكانت مداخلة وزير الصحة العامة ومداخلة ممثلة النساء الشيوعيات⁽³⁾ ذات دلالة خاصة.

لا يفضي هذا التشخيص إلى الاستنتاج بأن غورباتشيف قد انهزم، أو شُلَّ إلى حد بعيد عن تحقيق مشروعاته من الآن وصاعداً. فالواقع أكثر تعقيداً وتناقضاً.

ليس ليغاتشيف وتشيريكوف وزايكوف أنفسهم معادين للبريسترويكا، وهذا أمر لا شك فيه. فالأمر الذي يعنيه هو تفادي تعميق الغلاسنوست بما تعينه من عملية إضفاء للديموقراطية على إواليات السلطة، إن لم يكن على المجتمع بوجه عام. والأمر الذي يعنيه بالمستوى عينه هو الدفـاع عن احتكار الحزب (وبوجه أكثر تحديداً جهاز الحزب الشيوعي) للسلطة، والدفـاع عن الامتيازات المادية للنوموكلاتورا. والحال أن ليغاتشيف وزايكوف لا يمثلان اليمين المتطرف القومي ولا حتى اليمين البريجينييفي الأكثر محافظة. وعندما يذكر ليغاتشيف، في خطابه الختامي، بأنه هو نفسه وغروميكو وتشيريكوف (رئيس الكا.جي.ب.) هم الذين قاتلوا من أجل تعيين غورباتشيف أميناً عاماً؛ وأنه شعر بضيق حقيقي إزاء احتمال عدم انتخاب غورباتشيف أميناً عاماً؛ وعندما يذكر على النحو نفسه بأنه هو الذي اقترح انتخاب بوريس يلتسين إلى اللجنة المركزية، فإنه لا يريد بذلك أن يذكر بموازين القوى الحقيقية داخل الجهاز وحسب. إنه صادق من دون أدنى شك.

ولا يمكن لليغاتشيف أن يختلف كثيراً عن غورباتشيف في تشخيصه للأزمة الخطيرة التي تعصف بالاتحاد السوفياتي. إنه يستشعر مثله بالتأكيد بالحاجة التغيير العميق⁽⁴⁾. والخلاف بينهما

(3) لقد أدانت هذه الأخيرة بجرأة استغلال العاملات بشكل مفرط: إجبار 20% منهن على العمل في الفرق الليلية؛ وتحويل التشريع حول إجازة الأمومة إلى أعمال تسريع ما أن يتبين الحمل. فيما يطول تخفيض الملاك العامل الجاري حالياً النساء العاملات والمستخدمات بشكل رئيسي، إلخ... (البرافدا، 3 تموز/يوليو 1988).

(4) كتب ليغاتشيف في مجلة *La Nouvelle Revue Internationale*، العدد 7، تموز/يوليو 1987 بالتحديد: «إننا نصف التغييرات التي جرت عندنا بالتحول ذي القيمة التاريخية، وفي الطابع الثوري. وليس ذلك من قبيل الاستعارة أو من قبيل الرغبة بإعطاء أهمية أكبر للتغييرات الحاصلة، وبأساليب عاطفية. إنها تغييرات ثورية بحكم جوهرها بالذات [التشديد في الأصل].»

لا يتصل بالعلاج ولا بمحتوى المقترحات الاقتصادية، بل بالأحرى بالشروط السياسية لتحقيق البيروسترويك. وهذا الصدد، يزداد شعور ليغاتشيف ومجموعته بأن غورباتشيف يلعب دور مُطلق الجُن، كما فعل دويتشك وسمركوفسكي ومجموعتهما في تشيكوسلوفاكيا إبّان ربيع براغ.

إلى ذلك لا يمثّل غورباتشيف وأعوانه اليسار في ترتيب القوى السياسية القائمة اليوم في الاتحاد السوفياتي. فهذا اليسار وجد في يوريس يلتسين معبراً عن مشاغله وهمومه الخطيرة في الكونفرنس التاسع عشر للحزب. أن غورباتشيف وفريقه يمثلون يسار الوسط. ويحتل هو نفسه موقع الوسط في يسار الوسط هذا، فميله إلى التعلق بالمواقف الأكثرية بأيّ ثمن، وهجسه بتفادي المواجهة العلنية بين أعضاء المكتب السياسي بأيّ ثمن أيضاً، وشغفه بالمناورة وفن الإخفاء، إن ذلك كله يدفعه إلى إجراء المساومات حول المسائل الأكثر إثارة للجدل.

وعلى الرغم من ذلك ليس في إمكان المرء أن يتخلى عن الانطباع بأن هذه المساومات قد بدأت تثير حفيظته. فهو يفهم جيداً مؤداها الإجمالي: أن يبقى حبيس حلقة الجمود المفرغة⁽⁵⁾. من هنا هذا الإخراج المفاجيء الذي أوجده للمرحلة الجديدة من عملية إضفاء الديمقراطية على المؤسسات السياسية، وهي مشكلة عاجلناها في الفصل الثاني عشر.

لقد غُلف بالتأكيد اقتراحاته بضرورة فصل عمل أجهزة الدولة فصلاً واضحاً عن عمل هيئات الحزب، وبضرورة تحرير قادة الحزب، إلى هذا الحد أو ذاك، من مسؤوليات الإشراف المباشر على الاقتصاد، ناهيك عن مسؤوليات إدارة هذا الاقتصاد⁽⁶⁾. وذلك كله كي يتمكن أولئك القادة من التفرغ للمشكلات السياسية ويصرفون لها جلّ اهتمامهم.

(5) أعلن ليونيد ايبالكين، وهو مدير معهد الاقتصاد التابع لأكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، في الكونفرنس التاسع عشر: «تبيننا منذ خمس سنوات القرار حول حقوق تعاونيات العمل. ولم يتغير شيء في الواقع، وتبيننا بعض القرارات حول حقوق السوفيئات المحلية، وبقي كل شيء على حاله (البرافدا، 30 حزيران/يونيو 1988). وأكد غورباتشيف نفسه، في التقرير الذي قدمه للكونفرنس، وبشكل متور: «هل يعني ذلك إن التحول نحو الأفضل هو أمر واضح للعيان في كل مكان، وإن التحولات الثورية أصبحت أمراً لا رجعة فيه؟ كلا، ليس الأمر على هذه الشاكلة. إذا كنا نريد أن نبقي على أرض الواقع علينا أن نُقر بأننا لم نصل إلى هذه الغاية، أيها الرفاق». (البرافدا، 29 حزيران/يونيو 1988).

(6) موشيه لورين، ظاهرة غورباتشيف، ص. 109: «كما كان تروتسكي قد استبق الأمر في المجزى الجديد، فإن جهاز الحزب قد ذاب في بيروقراطية الدولة. والنتيجة الرئيسية لهذا الدوبان، هي تبدل جهاز الحزب نفسه. وإذا جرى تنظيم هذا الجهاز على الشكل الذي يتيح له الإشراف على الحكومة، فإنه قد سقط في عباذير النموذج الذي من المفترض فيه أن يُشرف عليه. وأخلد (لمبدأ الفرع). ولم يتدوّلن وحسب. كما لاحظ تروتسكي وفيما بعد بونخارين. بل أصبح معاون البيروقراطية الاقتصادية بدلاً أن يلعب دور المشرف عليها وخسر بذلك طابعه السياسي وتحول إلى إدارة اقتصادية بشكل رئيسي».

غير أن هذه الاقتراحات قد انتهت إلى مشروع تعزيز دور رئيس الدولة، الذي هو رئيس الحزب أيضاً، فيما صُنِعَ التعزيز على مقاس ميخائيل غورباتشيف بالذات. فالأمر يتعلق، إذن، بادغام السلطات في القمة وليس بتوزيع هذه السلطات. وسوف تتخلص وظيفة رئيس الدولة، في الوقت نفسه، من طابعها التنزيهي والاحتفالي إلى حد بعيد، لتتخذ محتوى لا يختلف كثيراً عن محتوى الجمهورية الفرنسية الخامسة⁽⁷⁾. إنها، في جميع الأحوال، تحصّن غورباتشيف إزاء «ثورة القصر» التي أطاحت بخروتشيف.

وقد عُرِزَ إلى الغورباتشيفيين الرواد المشروع الإضافي القائم على انتخاب رئيس الدولة بالاقتراح العام. الأمر الذي عزّز أيضاً الطابع البونابرتي الشعبي للعملية.

ولكن إذا كان هذا مشروع الغورباتشيفيين بالفعل - أو الغورباتشيفيين الرواد - فإن الهروب إلى الأمام لم ينجح إلا بشكل جزئي. لقد تمكن ليغاتشيف ومعاونوه الذين يقومون مقامه، وعلى نحو خاص كتلة مناوراته، من نزع فتيل القنبلة إلى حد بعيد. فريث الدولة لن يُنتخب بالاقتراع العام، بل بواسطة البرلمان المصغر «الصغير» المكوّن، بصورة شبه حصرية من أعضاء النوميوكلاتورا. وقد هزم ليغاتشيف غورباتشيف في اللحظة الأخيرة، بضربة فريدة في فن المناورة - وقد أسىء، في أوساط عديدة، على ما يبدو، تقدير مكر ليغاتشيف وحذقه - إذ فرض اقتراح الجمع بين رئاسة السوفيئات ووظيفة الأمين العام للحزب، على جميع المستويات.

ولا يعني هذا الأمر أن الفصل الأشد وضوحاً بين الدولة والحزب أصبح أمراً مستبعداً في أعلى مستويات السلطة وحسب، بل إنه يعني، بشكل خاص، أن مبدأ أهلية الانتخاب المقدّس على مستوى وظائف الدولة كلها⁽⁸⁾ أصبح هو الآخر أمراً مستبعداً من جديد وبطريقة لثيمة. فما لم يكن ثمة أكثر من أمين عام واحد للحزب الشيوعي السوفيياتي في المستويات المعنية، فلن يكون ثمة أكثر من مرشح واحد لرئاسة السوفيئات. إنها طريقة جميلة، وكم هي بيروقراطية، لضمان «الدور القيادي للحزب» بطريقة آلية وإدارية بحتة، عبر إفراغ هذا الدور من كل محتوى سياسي - أيديولوجي.

(7) «من المفترض منح سلطات واسعة بما فيه الكفاية لرئيس السوفيئات الأعلى في الاتحاد السوفيياتي، ويفترض بالرئيس أن يمارس التوجيه [Guidance] في وضع التشريع والبرامج الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية. وينبغي أن يقرّر في القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسة الخارجية والدفاع والأمن الوطني، وأن يكون رئيس مجلس الدفاع، وأن يدرس طلبات الترشيح إلى منصب رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفيياتي، فضلاً عن قيامه بالمهام التقليدية الأخرى المتصلة بالرئاسة» (موسكو نيوز، العدد 27، 1988).

(8) نذكر بأن ماركس قد فحّم بهذا الأمر في كتابه الحرب الأهلية في فرنسا وكذلك لينين في كتابه الدولة والثورة.

فعوضاً عن إقناع المقترعين والمقترعات، أو على الأقل السعي للتأثير عليهم سياسياً، فإنه يجري فرض رئيس عليهم، بغض النظر عن خيارهم. وثالثة الاثافي أن بعض البيروقراطيين في أعلى الهرم السلطوي، ممن يتمتعون بذلك النوع من العجرفة الفريدة من نوعها، والتي يمتلكها عادة المعتادون على ممارسة السلطة من دون حسيب أو رقيب، قد شددوا على أن هذا الإجراء الأخرق يهدف... إلى تنمية سلطة السوفيئات، إذ إنه ينيط بها سلطة قيادة الحزب⁽⁹⁾. فكل ما وفّرتة الغلاسنوست من كشف لفقدان الحزب سلطته بشكل واسع، جرى شطبه بحركة يد واحدة⁽¹⁰⁾.

وقد تكلم أحد المداخلين الأكثر نقدية في الكونغرس، وهو رئيس كوخوز أيداك، بصراحة فظة فأكد أن الحزب لن يستعيد سلطته ما لم يبلغ الامتيازات (البرافدا 22 تموز/ يوليو 1988). وهذا ما فعله أمين عام الحزب الشيوعي في مقاطعة كومي، ملينكوف، الذي طالب بإزاحة جميع الذين خلفتهم الحقبة البرييجينية عن القيادة.

صحيح أن المسألة خضعت لنقاش فعلي وأن بعض المندوبين تساءلوا حول صحة هذا الطرح⁽¹¹⁾، وأن مشكلة توفير موارد مالية أساسية، ليس فقط للجمهوريات السوفياتية بل أيضاً للسوفيئات الإقليمية والمحلية (والتي بدونها تصبح «استقلاليتها» مسألة بحث شكلية، أي غير قائمة عملياً)، قد نوقشت مطولاً أيضاً. وهذا ما يدفع المرء مرة أخرى إلى المزيد من الحذر إزاء حقيقة إضفاء الديمقراطية والغلاسنوست.

من العيب أن ننفي أن شيئاً ما قد تغير. فهذه ليست نقاشات مطروحة «لتسليبة المشاهدين». إنها مفاعيل متعددة لسيرورة (إعادة) تسييس الجماهير الشعبية. وهي مفاعيل تستدعي قلق النوميكلاتورا بأكملها. فهذه الأخيرة تتلقاها على مضض بشكل متزايد. وهذا هو المحتوى الفعلي للتعارض بين ليغاتشيف وغورباتشيف.

غير أن الطريقة التي تُحَدّث بها هذه النقاشات وتُحتوى⁽¹²⁾، وبشكل خاص الطريقة التي

(9) أنظر خطاب أمين عام الحزب الشيوعي في موسكو بليانينوف، في الكونغرس التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفياتي (البرافدا، 30 حزيران/يونيو 1988).

(10) أنظر بهذا الصدد تصريحات غورباتشيف المذكورة في الفصل السادس. وانظر أيضاً البرافدا، 11 تموز/يوليو 1988، التي نشرت إحدى رسائل القراء وفيها ما يلي: «يكمن النقص الأكبر لدى الشيوعيين في كونهم لا يصلون بحرية إلى المعلومات ذلك أن القيادة ما زالت تتحكم بها».

(11) بوجه خاص الأكاديمي أبالكين.

(12) لا تنتشر على الدوام التقارير المختلة لدورات اللجنة المركزية، هذا ما لم نذكر تقارير المكتب السياسي.

تُحسَم بها، تؤكد أن العملية تتعلق بإضفاء ديمقراطية أولية جزئية وتحت إشراف السلطات العليا. ولا زلنا أبعد ما يكون عن سلطة ديمقراطية للشغيلة (للشعب). لا زلنا إزاء نظام الديكتاتورية البيروقراطية، الذي أصبح تعسّفه من الآن وصاعداً، محدوداً. وهذا ما يشبه، بأحسن الأحوال، الامبراطورية الليبرالية التي سادت في السنوات الأخيرة من حكم نابليون الثالث.

ضمن هذه الشروط، لا زال نجاح غورباتشيف أبعد من أن يكون مضموناً، حتى لو كان فشله، ناهيك بسقوطه، أمراً غير مضمون هو الآخر. إننا نشهد سباقاً مزدوجاً عكس مدار الساعة. فلن يستمر غورباتشيف في السلطة ما لم تحرز البيريسترويكا نتائج ملموسة، سواء فيما يتعلق بتسريع النمو الاقتصادي أو في مجال رفع مستوى معيشة الجماهير. وحتى اللحظة الحالية، م يحصل هو العكس تماماً⁽¹³⁾. ولن يستمر غورباتشيف في السلطة ما لم يتسع النشاط الجماهيري السياسي إلى الحد الذي يضع أخصامه في الجهاز أمام أمرين: إما اعتبار غورباتشيف الخيار الأقل سوءاً من بين الخيارات المطروحة («من المفضل أن تتحقق إصلاحات جذرية من قبل واحد منا من أن تحدث ثورة حقيقية ترسم في الأفق، وهي ثورة من تحت»)، أو تتم إزاحتهم بفعل الحركة الجماهيرية.

بهذا المعنى وفّر كل من الكونفرنس التاسع عشر للحزب وأحداث أرمينيا مهلة ما لغورباتشيف، وذلك على الرغم من الفشل التكتيكي الذي انطوى عليه بالنسبة له. لقد انطلق السباق عكس مدار الساعة، لكنه سوف يستمر، من دون شك، لسنوات عديدة. و«الانقلاب الصغير» الشهير الذي حدث في 30 أيلول/ سبتمبر 1988 (تغيير تركيبة المكتب السياسي، وانتخاب غورباتشيف رئيساً للدولة بدلاً من غروميكو)، والذي جرت المبالغة بأهميته في الغرب، لم يغير بالعمق واقع هذا الأمر. هذا ما تؤكده التركيبة الثلاثية التي تضم مرشح - مصدّق على ترشيحهم من قبل اللجنة المركزية - لانتخابات السوفييات الأعلى في آذربايجان/ مارس 1989، ويؤكداه أيضاً واقع أن رئيس (الكا. جي. ب.) تشيريكوف هو الذي يرأس

(13) صرّح الأكاديمي أبالكين من دون موارد في الكونفرنس التاسع عشر: «لا زال الاقتصاد بوضع الجمود (...) وقد تنامي الدخل الوطني بشكل أبطأ خلال العامين الماضيين مما كان عليه خلال أعوام الجمود إنسان الخطّة الخمسية الحادية عشرة (...) وتدهور الوضع في سوق الاستهلاك». (البرالدا، 30 حزيران/يونيو 1988).

اللجنة الجديدة المنبثقة عن اللجنة المركزية والمكلفة بصياغة تعديلات القانون الجزائري⁽¹⁴⁾.
ويمواجهة المناورات التي يقوم بها سياسيون منحكون، يعتمدون أحياناً الجدل الإيزوبي، حتى لا نقول الجدل البيزنطي بكل بساطة، وعلى الرغم من مناداة هؤلاء السياسيين الدائمة «بالشفافية»، فإن الغورباتشيفيون الرواد، الذين يتميزون بقدر أكبر من الصدق والصراحة، يستعوضون عن سوء الحظ بطيبة القلب، فيقدمون صورة متفائلة عن نتائج الكونغرس التاسع عشر. غير أن بعضهم لا يُخفي، مع ذلك، قلقه. وقد ظهر ذلك أصلاً عشية الكونغرس، لبأن إعداد مجموعة مقالات بغية توزيعها على المراسلين الأساسيين في أنباء موسكو. غير أن هذه المقالات، التي كان من المفترض أنها معدة للكونغرس ولتوزع على نحو واسع، لم تصدر إلا بعد اختتامه (مع العلم أن هذه النشرة تطبع مئات آلاف النسخ باللغة الروسية)، ولم يُطبع منها سوى خمسين ألف نسخة⁽¹⁵⁾.

وقد طرح المؤيدون الجذريون للإصلاحات الغورباتشيفية السؤال التالي: هل ستُلقى الغلاسنوست؟ كما ذكر البروفسور أفاناسييف كلمات نائب رئيس تحرير الصحيفة الذي أجاب على السؤال التالي: «لماذا لا تتخذ موقفاً أكثر وضوحاً إلى جانب صحافييك؟» بأن ابتسم وقال: «إنني لا أريد أن أموت معهم». إذا كان الخوف من الاقتصاص قد زال في بعض الأوساط، أو أنه لم يعد يشل، على الأقل، الجراءة المدنية والوعي الاشتراكي، فإنه لا يزال ماثلاً بشكل واضح في العديد من الأوساط الأخرى. فالطريقة العنيفة التي هوجم بها العديد من المداخلين في الكونغرس التاسع عشر، ومن ثم في شهر كانون الأول/ ديسمبر 1988 وكانون الثاني/ يناير 1989⁽¹⁶⁾، لم يكن هدفها بالطبع تهذئة هذه المخاوف.

وتبدو إحدى الخصائص الهامة للإعداد للكونغرس التاسع عشر في تدخل أوساط عمالية

(14) وما يجعل هذا التعيين أمراً مثقلاً بالعواقب الوخيمة هو أن شيريكوف كان قد صرح في مقابلة له مع اليرافدا بتاريخ 2 أيلول/سبتمبر 1988 تصريحات مشوبة بأمور تذكرنا بالهستيريا والبارانويا الستالينيتين وما بعد الستالينيتين، وذلك عندما عالج مشكلة «التخريب الإيديولوجي» بقوله: «إن التخريب الإيديولوجي كان يرمي دائماً وأبداً إلى زعزعة نظرة السوفييتيين إلى العالم الاشتراكي، كما كان يرمي إلى تنمية الآراء والمواقف الغربية على مجتمعنا، والتي تدفع السوفييتيين إلى القيام بنشاطات مناهضة للاتحاد السوفياتي (...). إن الأجهزة السرية ومراكز التخريب الإيديولوجي ما زالت تعمل جاهدة باتجاه عرقلة البيروسترويك وذلك في سبيل العمل على إنشاء مجموعات غير شرعية وشبه شرعية وشرعية (أ) تسير على خطاهم في بلدنا».

(15) أنظر موسكو نيوز، العدد 27، 1988.

(16) أنظر بوجه خاص الهجمات العنيفة ضد رئيس تحرير أغونيك التي عرضناها في الفصل الثاني عشر.

في النقاشات السياسية. فمنذ بداية الدكتاتورية الستالينية لم يحصل شيء من هذا القبيل في الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي يثبت مرة أخرى كم من العبث التأكيد أن شيئاً لم يتغير في هذا البلد منذ بداية حقبة غورباتشيف.

بالطبع، كان هذا التدخل محصوراً ببعض المراكز الصناعية الكبرى، وفي بعض المنشآت (صحيح أنها الأكثر أهمية). فالطبقة العامة السوفياتية تعود من مكان بعيد، بعد عقود من التذير وفقدان التسييس. لكن على الرغم من ذلك، ينبغي تقويم تدخل العمال في النقاش السياسي، بحد ذاته، وهو التدخل الذي يجعلهم يتقدمون بمطالبهم ومهمهم الخاصة على نحو مستقل، ينبغي تقويم ذلك التدخل تقويمياً يعطيه حق قدره، فضلاً عن القيام بدرسه عن كثب، وبالقدر الذي يعتبر فيه كنايةً عن مؤشر على مستوى وعي الطليعة البروليتارية وإمكاناتها الكامنة.

أما التدخلات العمالية النموذجية فكانت تدخلات عمال مصنع سيارات فولشكي (فاز) في تولياتي. وقد حدث في هذه المنشأة تحرك عمالي ضد «المرونة»، غير أنه أدى إلى مبادرات على مستوى التنظيم: «بإمكانك أن تستنتج من المذكرات أن العمال يشعرون أنهم يمتلكون جسماً قتالياً يتمثل بمجلس تعاونيات العمل، الذي هم أصحابه الفعليين. وقد بدأ العمال يؤمنون به، بعد الوضع الناشئ عن دوام العمل، منذ حوالي ستة أشهر. آنذاك، طلبت إلينا موسكو تسوية يوم العمل على النحو الذي يجعله ملائماً لأيام العمل في المنشآت الصناعية الأخرى. فنحن نعمل 12 ساعة إضافية عنها. رضخت الإدارة [في المصنع] للأمر. فنجم عن ذلك، إثر تقصير مدة يوم العمل، أننا سنكون مجبرين على العمل «أيام سبت سوداء» إضافية، تتراوح بين ست وثمان مرات في السنة، بغية تحقيق الخطة. لقد إستاء العمال. وحصلنا على ما طالبنا به: الحفاظ على دوام العمل السابق» (موسكو نيوز، العدد 27، 1988).

وأدت القضية إلى اقتراحين تنظيميين: يقضي الأول بتوسيع مجلس العمل التعاوني في المنشأة ليلبلغ عدده 90 عضواً، بدلاً من ثلاثين (في منشأة تضم 120 ألف عامل)؛ وتوفير جهاز له يتمتع بحد أدنى من الاستقلالية، (على عكس رغبة ليفاتشيف المعلنة، إثر زيارته المنشأة)؛ ويدعو الثاني إلى كونغرس أو مؤتمر لجميع مجالس البلد، «بغية تحديد استراتيجية مشتركة للعمل». وهو أمر غير سيء على الإطلاق..

وقد كان للتدخل العمالي - تدخل العمال الشيوعيون - في الإعداد للكونغرس، فضلاً عن ذلك، صدى مباشراً بالعلاقة مع مسألة موجة الإضرابات التي شهدتها الاتحاد السوفياتي

خلال الفترة الأخيرة. فقد هاجم العديد من المداخلين المضربين وقادتهم بعنف⁽¹⁷⁾. غير أن ليونيد كابليوتشفي الذي أجرى تحقيقاً عن إضراب سائقي الباصات في كليبيدا في ليتوانيا كتب يقول: «عندما بدأت ظواهر الاستياء تعبر عن نفسها منح الشيوعيون أنفسهم حق الكلام باسم تعاونية العمل كلها، وهو الأمر الذي يفترض الجراءة. ثمة تفصيل واحد لا يزال عالقاً في ذهننا: في ذروة الأحداث، وعندما وصلت المفاوضات إلى نقطة الصفر، قرر ممثلو السلطات العليا والإدارة نقل [الاجتماع و] المجلس إلى مكان أكثر هدوءاً. ودعوا بعض السائقين إلى الانضمام إليهم، كي لا يتهموا بأنهم يريدون المناورة من وراء ظهر الشغيلة. في هذه اللحظة. أبدى أحد ممثلي السلطات تعجبه وقد اجتاحت نوبة من الغضب: «هل على هذه الشاكلة تخاض الاضرابات بالفعل؟ لا برنامج واضح، ولا مطالب معللة بشكل مقنع، ولا ممثلين من أجل التفاوض» وأجابته أحد السائقين: «لكنه إضرابنا الأول، إننا نفتقد للتجربة»، راح الجميع في بادئ الأمر يضحكون، ومن ثم ساد الصمت». (موسكو نيوز، 3 تموز/ يوليو 1988).

■ الخيارات التكتيكية اليسار السوفياتي

على ضوء هذا التدخل من جانب الطبقة العاملة، الذي لا زال يتميز بالجددة والتواضع، لكنه أصبح فعلياً، يمكننا فهم الخيارات التكتيكية المطروحة على اليسار السوفياتي «الجديد».

فهو من جهة، يقدر بحق أن شك جماهير العمال بالبيروسترويك لا يمكن تخطيه إن لم ترفع التهديدات التي يزرع تحتها حق العمل الكامل، وإن لم ترفع أيضاً القدرة الشرائية وتماسك العمال، على مستوى المنشآت، ناهيك عن ضرورة تحسين التموين تحسباً فعلياً ومستمرأ. وبكلام آخر، فإن العمال لن يدعموا أية إصلاحات اقتصادية ما لم تحمى باتجاه مصالحهم المادية. ويؤدي تشخيص من هذا النوع إلى الاستنتاج أن تخطي السلبية السياسية للكتلة العمالية الواسعة يستوجب صياغة برنامج اقتصادي بديل عن بيروسترويك التكنوقراطيين والتقدم به.

ومن جهة أخرى فإن «اليسار الجديد» يشاطر الغورباتشيفيين الرواد ضيقهم لناحية النتائج التي ينطوي عليها أي تعليق للغلاسنوست أو فشلها أو الإطاحة بها. وعندما يكتب البرفسور أفاناسييف في الكتاب المذكور أعلاه: «هذا الكتاب لا يعبر عن رأي العديد من

(17) موسكو نيوز العدد 27، 1988.

المفكرين الذين يعتبرون البريسترويكا ذوباناً مفرحاً للجليد، لكنه ذوبان قصير الأمد، ويعقبه البرد من جديد». (موسكو نيوز، العدد 3، تموز/ يوليو 1988)؛ وعندما يصرخ ميخائيل أوليانوف، رئيس جمعية المسرحيين في الاتحاد السوفياتي، في الكونغرس التاسع عشر «إذا ما فشلت البريسترويكا، فهذه ستكون نهاية العالم». وأيضاً: «إلى أين سيقودنا إحباط الشعب للمرة الثالثة في حال حدوثه؟» (البرافدا، 30 حزيران/ يونيو 1988)؛ أو حتى عندما يؤكد أحد أتباع ليغاتشيف المعتدلين من أمثال رئيس جمعية الكتاب، كاربوف، في الكونغرس نفسه: «هذه المرة أيضاً قد منحنا الشعب ثقته، لكن، ظاهرياً. وهذه هي فرصتنا الأخيرة بالفعل. فلماذا أن نشيد، أخيراً، المجتمع الاشتراكي الحقيقي، أو أن (...) العار سيحقيق بنا أمام شعبنا، وأمام البشرية جمعاء وأمام التاريخ». (البرافدا، 30 حزيران/ يونيو 1988)؛ عندما يقال هذا كله فمن المؤكد أن مناضلي «اليسار (السوفياتي) الجديد» يوافقون على هذه الأحكام ولا ينادون باتباع النهج السياسي الأسوأ. فالدعوة إلى الأطاحة بغورباتشيف اليوم، في حين أن الطبقة العاملة غير مؤهلة للحلول محله، تعني موضوعياً الدعوة إلى إيصال البيروقراطيين الأشد محافظة وممارسة للقمع، إلى السلطة. ولا يسع المرء أن يرى ما الذي يمكن أن تجنيه الطبقة العاملة من سياسة خرقاء كهذه.

هل يعني أن «اليسار (السوفياتي) الجديد» ينادي بالتحالف التكتيكي مع الجناح السائري⁽¹⁸⁾ في الغورباتشيفية؟ إنه يبدو منقسماً تجاه هذا الأمر. غير أن أغليبيته تنحو هذا المنحى⁽¹⁹⁾، بحسب القاعدة الكلاسيكية للجهة المتحدة: نسير كل بمفرده ونضرب مجتمعين. وقد تميز أول تعبير مشهدي علي عن ذلك في موسكو بثلاث يافطات: «تعيش الغلاسنوست» - «لتسقط البيروقراطية» - «كل السلطة للسوفياتات». هذا علماً أنه ينبغي بالتأكيد تكييف هذا المنحى تبعاً للوضع الملموس وتبعاً لكل مشكلة ملموسة تُطرح على بساط البحث. فالتحالفات تُعقد وتُحل على ضوء الأحداث.

وبهذا المعنى بالذات ينبغي فهم تشكيل «الجبهات الشعبية» التي تناولناها بالمعالجة في الفصل الثاني عشر⁽²⁰⁾. فإذا حملنا سياسة غورباتشيف على المحمل الصحيح باعتبارها سياسة إصلاحات جذرية إلى هذا الحد أو ذاك، فهل ينبغي أن يعارضها الشيوعيون الثوريون؟ إن مثل هذا الاقتراح سيكون اقتراحاً يسارياً تبسيطياً وغير منتج.

(18) أنظر بوجه خاص مقالة جان - ماري شوفيه في لوموند ديبلوماسيك، تموز/ يوليو 1988، فضلاً عن مقالة بوريس كاغارلitsكي في نيو لفت ريفيو، أيار/ مايو - حزيران/ يونيو 1988.

(19) أنظر طارق علي، ثورة من فوق.

(*) L'aile marchante. كذا في النص الأصلي (م).

ولا يسع الثوري، تحت طائلة خسارة كل فعالية سياسية وكل صلة بال الجماهير وكل مصداقية تحريرية وكل مبرر تاريخي، أن يعارض الإصلاحات من أي طرف أتت طالما أنها تحسّن شروط حياة الجماهير الكادحة وعملها ونضالها بصورة فعلية.

ليست الثورة غاية بحد ذاتها. فهي ليست أكثر من وسيلة للنضال من أجل التحرر. وإذا ما تم التعبير عن لا مبالاة خرقاء لإزاء الشروط الفعلية لحياة الجماهير ونضالها وإزاء تنامي حقوقها وسلطاتها وحرياتها، ناهيك عن تحسّن مستوى معيشتها، وذلك بحجة تسهيل النضال الثوري؛ أو إذا ما تم تمني شروط أكثر بؤساً لها بكل وضوح، فإن هذه الجماهير سوف تخلص إلى الاستنتاج بأن من يدعون الثورة يضخّون بمصالح المستغلّين والمضطهدين لصالح مشاريعهم السياسية الخاصة، التي أقل ما يقال فيها عندئذ أنها مُلتبسة. وسوف تكون هذه الجماهير على حق مئة بالمئة⁽²⁰⁾.

ذلك أن المستغلّين البؤساء، بما هم عليه من تراجع وانقسام على أنفسهم وتشوّش بصدد الأهداف التحريرية الفعلية لمعركتهم، سوف يعجزون عن بناء مجتمع لا طبقي مساواتي فعلاً، مجتمع المُنتجين المشاركين الأحرار الذين يُديرون شؤونهم الخاصة. وهذا هو بالذات تعريف الاشتراكية.

إن الماركسيين الثوريين يدعمون، إذن، ويقوّمون كلها، كل معركة من أجل الإصلاحات تنحو باتجاه تحرر الشغيلة، أي باتجاه تحسّن شروط حياة أوسع الجماهير وشروط عملها ونضالها. هذا فضلاً عن سعيهم لأن يكونوا أفضل المحاربين من أجل هذه الإصلاحات.

إن الفرق الجوهرية بين الثوريين والإصلاحيين لا يكمن في رفض النضال من أجل الإصلاحات أو قبوله⁽²¹⁾. إنه يكمن، قبل أي شيء آخر، في رفض كل تحديد ذاتي لهذه النضالات الجماهيرية من جانب الثوريين، وفي رفض كل توجه سياسي قائم على التخلي عن زعزعة - أو على عدم «الشطط» في زعزعة - الاستقرار الاجتماعي والسياسي، أي سلطة الطبقات أو الشرائع الحاكمة، وذلك بحجة تفادي الردود الشديدة الحدة من جانبها. إنه

(20) أنظر بوجه خاص الفصل الشهير من البيان الشيوعي الذي يشير فيه ماركس وانغلز إلى أنه لا مصلحة للشيوعيين مستقلة عن مصالح الجماهير التي يدافعون عنها.

(21) يبقى عرض روزا لوكسمبورغ «Sozialreform oder Revolution» أفضل عرض حول هذا الموضوع، Dietz - Verlag, 1/1, Gesammelte Werke, برلين، 1972.

يمكن، بحكم المنطق نفسه، في الأولوية التي يوليها الثوريون لنشر حركة الجماهير المستقلة (وبشكل أساسي، وإن لم يكن الشكل الوحيد، التحركات الجماهيرية) لاكتساب هذه الإصلاحات، الأمر الذي يفترض نضالها المتواصل من أجل الاستقلال السياسي الطبقي والحفاظ عليه بوجه القوى الاجتماعية الأخرى القائمة. ويمكن أيضاً في الإعداد والتشجيع المنهجين لبروز جميع أشكال التنظيم الذاتي الجماهيرية وتطويرها - من أشكالها الأكثر جنينية في لجان الإضرابات أو الأحياء المنتخبة، وصولاً إلى أشكالها الأكثر تعميقاً، وهي المجالس العمالية والشعبية المركزة على المستوى الوطني - أي في توجيه نضالاتها نحو حركة فعلية لإقامة سلطة مضادة (إزدواجية سلطة) في بادئ الأمر، والاستيلاء على السلطة، فيما بعد، من قبل الجماهير (الأمر الذي يفترض، في المجتمع البورجوازي، إزالة جهاز الدولة البورجوازية).

لا يمكن أن تولد هذه الحركة الفعلية بنتيجة مطالب مباشرة تظهر في شكل مطالب إصلاحية. لا يمكن أيضاً، إلا بفعل التجربة العملية التي تبين أن هذه الإصلاحات مستحيلة التحقيق في الإطار المؤسسي القائم، أن تولد الثورة الجماهيرية الفعلية، على الأقل في بلد مصنع أغلبية سكانه بروليتاريون ومدينيون⁽²²⁾. وبهذا المعنى، ومن وجهة نظر الثوريين، يمكن أن يؤدي النضال من أجل الإصلاحات الجذرية إلى الثورة، كما يمكن أن يولد الثورة. أما من وجهة نظر الإصلاحيين، فعلى العكس من ذلك، يقف الخوف من الثورة واستبعادها حاجزاً أمام النضال الفعلي من أجل الإصلاحات، إن لم يجعلها مستحيلة، وذلك بدءاً من اللحظة التي يرفض فيها «النسق القائم» هذه الإصلاحات.

لكن هناك إصلاحات وإصلاحات. لقد أشرنا إلى واجب الثوريين في دعم النضال من أجل الإصلاحات التي تنحو منحى تحرير المستغلين والمضطهدين، والتي تحسّن شروط عملهم وحياتهم ونضالهم. وهذا يفترض بالتأكيد أن الماركسيين الثوريين يرفضون كل إصلاح يؤدي، بحجة تحسين فعالية سستام اجتماعي معين (حتى لو أطلقت على هذا السستام تسمية «اشتراكي») وعقلنته ومردوديته أو «ضرورات تطويره»، إلى تدهور شروط العمل والحياة والنضال عينها بصورة دائمة⁽²³⁾. وهذا يعني أن لا مناص من التحليل الملموس

(22) حتى في البلدان التي لا تزال البروليتاريا فيها في موقع الأقلية، فإن ثورة من هذا الطراز قابلة للتحقيق بكل تأكيد: هذا ما تثبتته ثورة أكتوبر. غير إن هذا الطراز ليس الوحيد فمة إمكانية للعديد غيره أيضاً، لكن ليس في البلدان حيث البروليتاريا وسكان المدن يشكلون أكثرية واسعة.

(23) خلال الحروب الأهلية وحروب التصدي للتدخلات الأجنبية، بإمكان البروليتاريا بشكل مؤقت، أن تلجأ إلى التضحية بمصالحها المادية المباشرة للاستيلاء على السلطة أو للحفاظ عليها. غير إن ذلك لن يكون فعالاً ما لم تقم به البروليتاريا بجمع إرادتها، وما لم تقبله بأغليبتها بشكل واع وشرط ألا يمتد لمرحلة طويلة، وإلا فإن آثاره الذاتية والموضوعية سوف تكون كارثية، حتى في هذه الحالة.

لوضع الملموس قبل اتخاذ القرار بشأن دعم النضال من أجل هذا الإصلاح الملموس أو ذاك أو عدم دعمه، وبالنظر بالضبط إلى تأثيره على شروط عمل الجماهير وحياتها ونضالها (وليس تأثيره المفترض على المشروع السياسي للثوريين، وهو أمر مختلف تماماً).

ينطلق حُكمنا على طبيعة الإصلاحات المقترحة، التي بدأ العمل بها أو المطالب بها من قبل فئات جماهيرية شعبية، من معيار طبقي، وهو المعيار الذي يبقى البوصلة الوحيدة الصالحة في عالم يَتميّز بمبادرات تزداد تنوعاً وعموضاً وتناقضاً وبدوافع أقل ما يقال فيها أنها صفيقة، في المجال السياسي وبالمعنى الأوسع لهذه العبارة. وبفضل هذه البوصلة نفسها يحكم الماركسيون الثوريون على الإصلاحات التي أطلقها غورباتشيف في الاتحاد السوفياتي. فليست المسألة المطروحة هي مسألة قبول هذه الإصلاحات ككتلة واحدة أو رفضها بالشكل نفسه. ولا يمكن أن يتعلق الأمر بغير تقديم الدعم النقدي لكل إصلاح مأخوذ على حدة أو برفضه على الشاكلة نفسها.

قد يعترض معترض على أن هذا المسار غير واقعي، بحجة أن الخيار المطروح هو بين الإبقاء على غورباتشيف (أو على الأقل احتمال استمرارية تجربة الإصلاحات الجذرية) أو أبعاده (استبداله بشكل سلمي، الإطاحة به، اغتياله: تتعدد الأسباب، والنتيجة واحدة).

في الحالة الأولى، ثمة احتمال للتقدم باتجاه الديمقراطية الاشتراكية وتحقيق سلسلة من الأهداف الاجتماعية - الاقتصادية الاشتراكية. أما في الحالة الثانية فسوف يكون هناك جمود وتخلّف في الوضع الداخلي للاتحاد السوفياتي وهما أمران ينحوان منحى المراوحة في المكان الواحد. عندئذ تنوء على كاهل المجتمع بأسره كتلة من الاسمنت البيروقراطي لتضغط عليه ضغطاً لم يشهده في تاريخه. وسيكون من قبيل انعدام المسؤولية تشجيع إضعاف غورباتشيف، بأية طريقة كانت، في الظروف الراهنة. فالبديل الوحيد هو إما غورباتشيف وإما بريجنيف جديد، لا بل ستالين جديد. والراهن اليوم في الاتحاد السوفياتي أنه ليس من حل أفضل جوهرياً من الحل الذي يقدمه غورباتشيف، وذلك من وجهة نظر المصالح الاجمالية للجماهير الشعبية، ناهيك بالبيروقراطية العالمية. إن رفض دعم غورباتشيف (حتى لو بطريقة نقدية) دعماً إجمالياً، يعني موضوعياً ممارسة السياسة الأشد سوءاً.

إن هذا المسار السياسي والتحليل الذي ينطوي عليه، هما أبعد ما يكونان من أن يوصفا بالواقعية والملموسية. إنها مجردان وقصيرا النظر، بوصفهما تنويعان من تنويعات السياسة الواقعية ريل بوليتيك. إنهما يستندان إلى مقدمات يظهر طابعها المتناقض بسهولة للعيان.

المقدمة الأولى: لا زال وضع غورباتشيف هشاً سريع العطب. لكن عمّا تنجم الهشاشة وسرعة العطب؟ إنها تنجبان، في الظاهر، عن قوى اجتماعية قادرة - الجناح المسمى محافظاً في الجهاز - تعارض الإصلاحات الجذرية، أو تتخوف من اتساعها ومن منطقها الباطن - لكن إذا ما تمكنت هذه القوى الاجتماعية، والتي يمكن القول مع ذلك إنها أقلية جداً في المجتمع السوفياتي، من أن تمارس تهديداً فعلياً، بل من أن تطيح بغورباتشيف، فهذا يعني أن قوى الأغلبية في المجتمع، وفي طليعتها العمال، لم تتحرك أو لم تعبر بشكل كافٍ عن دعمها للإصلاحات.

وبضربة واحدة تنهأى المقدمة الأولى. فالمسألة بمجملها لا تتعلق بالدرجة الأولى بشخص غورباتشيف وبمحيطه، بل هي تتعلق بالأحرى بموازين القوى بين الاتجاهات السياسية الفاعلة على الأرض، والتي هي نتاج تحرك القوى الاجتماعية الداعمة لكل منها، في التحليل الأخير. ويبدو غورباتشيف نتاج أحد متوازيات الأضلاع بين قوى تنطلق من نقاط مختلفة وتذهب في اتجاهات مختلفة، أكثر مما يبدو شخصية ذات دور استثنائي، لا بل حاسم، في لحظة محددة من التاريخ.

ضمن هذه الشروط، يجعل العمل ضد مصالح الشغيلة من تحركهم الداعم لغورباتشيف أمراً أكثر صعوبة في أقل تعديل، ويدفع أقساماً منهم نحو السلبية ناهيك بالدعم الحذر للمحافظين. وبضربة واحدة يتم توفير الدعم لذلك الجزء من إصلاحات البيروسترويكا الذي يتميز بعدائه الواضح للعمال، وبالتالي تسهيل الإطاحة بغورباتشيف. إن السياسة الواقعية تؤدي، على نحو مفارق، إلى نتيجة معاكسة للنتيجة التي تتوخاها.

وثمة مقدمة أخرى يحملها المدافعون عن الدعم المطلق الذي يجب منحه لغورباتشيف وهي مقدمة أكثر افتراضية من الأولى، إذ تؤكد على أن ليس ثمة أكثر من خيار وحيد ممكن: إما غورباتشيف وإما العودة إلى الجمود، وهكذا تتناسى هذه المقدمة أن غورباتشيف كان وليد هذا الجمود بالذات بعد أن أصبح هذا الأخير فوق احتمال المجتمع السوفياتي بأكمله، وفوق احتمال أقسام واسعة في الجهاز. وما كان يصح في العام 1984 يظل صحيحاً في العام 1990. خصوصاً وأن التجربة الحاصلة بين هذين التاريخين قد قدمت المزيد من المعلومات ووفرت المزيد من الوعي فيما يتعلق بـ «وضع الأمة».

لنفرض في هذا الوضع أن إبعاد غورباتشيف يكفي سبيلاً للعودة إلى الجمود، وهذه فرضية لا يمكن للكثرة المحافظة حتى أن تدافع عنها من دون أن تكون شديدة التوهم. فمن المحتمل جداً - إن لم نقل الأكثر احتمالاً - أن يخلف غورباتشيف غورباتشيف، أي أن يتم

استبدال الأمين العام الحالي بغورباتشيف ما يكون أقل اندفاعاً بقليل، وأقل جذرية بقليل، وأقل «ليبرالية» بكثير، لكنه مع ذلك كليّ التصميم على تطبيق إصلاحات هامة. هل يُحبط مثل هذا الاحتمال كل إمكانية ليقظة النشاط الجماهيري المستقل وتطوره؟ هذا ما لا يجد تعليلاً له.

في حدود المعلومات المتوفرة حالياً، ومع الاحتفاظ بحق المراجعة، ثمة إستنتاج يفرض نفسه: إن واجب الماركسيين الثوريين - ومن بعدهم واجب جميع القوى ذات القناعة الاشتراكية/ الشيوعية الحقيقية في الاتحاد السوفياتي وخارج الاتحاد السوفياتي - إزاء تجربة غورباتشيف هو دعم كل إصلاح (إجراء) ملموس تشرع به المجموعة القيادية في الاتحاد السوفياتي دعماً نقدياً، أو رفضه تبعاً لما إذا كان يخدم مصلحة الطبقة العاملة أو لا يخدمها، وهذا يعني في المحصلة:

- دعم نقدي للغلاسنوست وللانحياز نحو اللبرلة في مجال وسائل الإعلام والثقافة والفنون، دعم كلي وشامل لإعادة حرية التعبير والتعددية الأيديولوجية - السياسية، وتنامي الحقوق السياسية للمواطنين، وحرية الصحافة، الخ؛

- دعم نقدي للإجراءات الخاصة بتحليل التخطيط المركز بيروقراطياً، ولكل إجراء ينمي قدرة الشغيلة والمستهلكين (في الواقع جميع المواطنين والمواطنين) على المشاركة في عملية اتخاذ القرار في المجال الاقتصادي وفي جميع المجالات؛

- دعم نقدي لكل إجراء يحسّن من شروط حياة الجماهير الواسعة، وتحديدًا في مجال الغذاء والتوزيع والإسكان والنقل المشترك، والعناية الصحية والتعليم والحضانات والسياحة الشعبية، الخ؛

- دعم نقدي للمبادرات في مجال نزع السلاح، وفي مقدمتها نزع الأسلحة النووية الكامل والإلغاء الكامل للأسلحة البيولوجية والكيميائية؛

- رفض كل قمع سياسي، حتى لو كان تدرجياً أو جزئياً.

- رفض جميع الإجراءات التي تنتقص من حقوق الطبقة العاملة المكتسبة، وفي طليعتها الإجراءات التي تنمي حقوق المدراء ومدراء الأعمال وسلطاتهم في المنشآت، ورفض كل هجوم على حق العمل الكامل؛

- رفض كل ما ينمي التفاوت في المجتمع السوفياتي؛

- رفض كل توسيع مفرط لتأثير السوق وإوالات السوق في أي مجال آخر غير مجال الإنتاج الصغير الذي لا يسعه إلا أن يجرب الاستخدام الكامل وينمي التفاوت الاجتماعي؛

- رفض كل مبادرة حول «التعايش السلمي» مع البورجوازية في مجال الصراع الطبقي العالمي الحالي، أي كل مناورة مشتركة مع البورجوازية ضد ثورات أو نضالات عمالية جارية (الأمر الذي لا يفترض بالطبع الاندفاع في مغامرات خارج الاتحاد السوفياتي، والتي لا تحتاجها البروليتاريا والشعوب المضطهدة على الإطلاق ولا ترغب فيها)؛
- رفض «التفكير الجديد» القائم على التعاون الطبقي العالمي.

لا تشتمل هذه اللائحة على مجموع إصلاحات الحقبة الغورباتشيفية وإجراءاتها، سواء التي تم الشروع بها أو تلك المقترحة. غير أنها وافية بما فيه الكفاية لرسم ملامح سياسية محددة.

وهكذا فإن تحليل المسار الإصلاحي لغورباتشيف يفضي إلى تحليل السلطة الاستبدادية المستنيرة باعتبارها البديل الوحيد عن الدكتاتورية الظلامية في الظروف الراهنة للاتحاد السوفياتي، وهي أطروحة يدافع عنها، من زوايا مختلفة، عدد كبير من المراقبين المؤرخين وعلماء الاجتماع وتيارات في الحركة العمالية الغربية كما في الاتحاد السوفياتي، ويُقال أن التغيرات الجارية اليوم في هذا البلد هي عبارة عن «ثورة من فوق». فكل شيء يتعلق إذن بمن يوجد «فوق»، أي بال «زعيم».

■ ثورة من فوق؟

بالنسبة للماركسية ليس ثمة ثورة حقيقية ممكنة من فوق، علماً أن الصيغة قد استُخدمت أكثر من مرة بأسلوب صحافي من قبل ماركسيين بارزين، بمن فيهم انغلز. فالثورة، سواء كانت اجتماعية أم سياسية، تفترض مسبقاً أن يفقد الذين يمارسون السلطة هذه السلطة لصالح قوى اجتماعية أخرى. إن الثورة من فوق، بالمعنى الفعلي، عبارة تفترض إذن التصفية الذاتية للطبقة (أو لشرريحة غالبية من الطبقة) المسيطرة وهذا أمر لم يشهده التاريخ، ولن يشهده على الإطلاق.

إن عبارة «ثورة من فوق» موضوعة بين مزدوجتين، تشير عموماً إلى إجراءات جذرية يتخذها الحكام للخروج من مأزق تاريخي يكونون قد انزلقوا فيه. والأمر يتعلق، من وجهة نظرهم، باستباق الانفجار الثوري بالضغط، أي بمنع «الثورة من تحت» من خلال هذه الإجراءات. لكن لهذا السبب بالذات تكون هذه العملية، وبالملموس، عبارة عن

إصلاحات جذرية وليس عن ثورة بالمعنى الفعلي للعبارة⁽²⁴⁾. وأحياناً، تصل هذه الإصلاحات عملياً إلى غاياتها، فلا تحدث الثورة من تحت، أو على الأقل، تتأخر بضع عقود⁽²⁵⁾.

يجري الحديث غالباً عن «ثورة من فوق» لوصف عملية التغيير الجارية اليوم في الاتحاد السوفياتي. حتى أن الرجل الثاني في هرم الحزب الشيوعي السوفياتي، ليغاتشيف، زعيم الجناح المحافظ، يخصص لهذا الموضوع افتتاحية أعدها للعدد السابع (تموز/يوليو 1987) من مجلة الأهمية الجديدة تحت عنوان «الطبيعة الثورية لإعادة البناء في الاتحاد السوفياتي». ونجد فيها تحديداً المقطع التالي: «إننا نصف التغييرات الجارية عندنا بأنها تحول ذو أهمية تاريخية وذو طابع ثوري. ليس في الأمر أي مجاز أو رغبة في المبالغة بأهمية التغييرات، فهي فعلياً ثورية في جوهرها [التشديد من وضعنا]».

لكن من الواضح أن «التغييرات النوعية» الجارية في الاتحاد السوفياتي بحسب ليغاتشيف، لا تفترض بأي شكل من الأشكال انتقال السلطة من قوة اجتماعية محددة إلى أخرى. وبهذا المعنى، فإن الأمر يتعلق بالضبط بإجراء إصلاحات جذرية لاستباق الثورة الفعلية. وبهذا المعنى، وبهذا المعنى فقط، نستطيع استخدام عبارة «ثورة من فوق»⁽²⁶⁾ لتعريف

(24) يفترض مفهوم «الثورة»، للسبب نفسه، نشاطاً متهوراً، أروعاً ولا يحترم أي سلطة، من جانب الجماهير الواسعة. وبإمكاننا عند الاقتضاء استخدام صيغة «ثورة من فوق» (لكن دائماً بين مزدوجتين) للإشارة إلى التحولات المساوية للثورة الاجتماعية التي تحققت في أوروبا الشرقية بين عامي 1945-1949، من دون حصول نشاط جماهيري معمم - باستثناء جزئي للحالة التشيكوسلوفاكية - وهي محاولات ناجمة بشكل رئيسي عن الضغط العسكري - البيروقراطي داخل الاتحاد السوفياتي. لكن ما حصل في هذه الحالات هو انتقال السلطة من قوة اجتماعية إلى قوة أخرى. وفي يوغوسلافيا، حصلت ثورة اجتماعية شعبية فعلية توافقت مع تحركات جماهيرية على نطاق واسع، بما فيها الحرب الأهلية. ولا يغير من واقع هذه الحركة ولا من واقع الثورة الاجتماعية التي توجتها أن هذه التحركات قد تمت بقيادة حزب يستخدم أساليب الإشراف البيروقراطي على الحركة الجماهيرية.

(25) إذ حرّر القيصر الكسندر الثاني الأقتان بقرار حكومي أتوقراطي، فإنه قد أخر دون شك اندلاع أول ثورة روسية أصيلة مدة أربعين عاماً.

(26) يثير مصطلح «إصلاحات غورباتشيف» «ثورة [فعلية] من فوق»، حماسة كبيرة سواء في الغرب أو في الاتحاد السوفياتي نفسه، وقد عنون طارق علي كتابه بهذا الشكل. كما نشير إلى مثلين آخرين، فقد عنون الكاتبان الألمانيان، المتعاونان بشكل دائم مع المجلة الأسبوعية الليبرالية داي زايت، كريستيان شميدت هاور وماريا هوبر عملهما الأخير Russlands Zweite Revolution (الثورة الروسية الثانية) وقد نشرت مجلة Nouvelle Revue Internationale في عددها الأول (كانون الثاني/يناير) عام 1987 مقالة لغنادي باشتانوك وهو عضو عمالي في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي تحت عنوان =

حقبة غورباتشيف. وتبرز المماثلة بينه وبين السلطة الاستبدادية على الفور للعيان⁽²⁷⁾. كما في عهد السلطة الاستبدادية المستنيرة تنبع المبادرة ظاهرياً من قمة الدولة ومن السلطة الفعلية. وكذلك الأمر كان «الصاعق» في ذلك العهد، هو وعي مخاطر الانفجارات التي ينبغي تفاديها بأي ثمن، تلك الانفجارات التي تعلن عن نفسها من خلال التناقضات المتراكمة والتي لم تجد حلاً لها منذ عقود. واليوم، كما بالأمس، تبدو جماهير الشعب في موقع المتفرج السلبي، فتنحو تارة نحو التسليم وطوراً نحو الرفض والشك، لكن من دون أن تشارك فعلياً في الصراع السياسي. ويبدو هذا الأخير وقفاً على حلقة الحكام وأصحاب الامتيازات وحدهم. وتبدو شخصية الأتوقراطي وشخصية مستشارية الرئيسيين هي العامل المحدد في السيرة.

غير أن المماثلة بين الحالتين تقف عند هذا الحد. فثمة عالم بأكمله يفصل بين جماهير الفلاحين الأميين والمشتتين في النمسا عام 1780، حتى لا نقول في بروسيا عام 1765 وإسبانيا عام 1795، والبروليتاريا عالية التعليم والماهرة والمتركة في قلاع مدينية ضخمة في الاتحاد السوفياتي اليوم: البروليتاريا الأكثر عدداً اليوم في العالم، والتي تخطط بروليتاريا الولايات المتحدة من حيث العدد⁽²⁸⁾. إن عالمها عالم أعيدت صناعته، واهتز، وتقلب واستيقظ، ليس فقط بفعل مرور قرن من تطور الصناعة والتقنية الرأسمالية، بل أيضاً بفعل ثورة أكتوبر وكل ما أنتجته. إن القوة الثورية والتحررية الكامنة في الدينامية التي يُولِّدها هذا العالم قد عبرت عن نفسها في أوروبا، ليس فقط في أيار 68، لكن أيضاً في ربيع براغ وفي صعود مشروع نقابة التضامن القائم على التسيير الذاتي بين عامي 1980 - 1981.

وبما أن البروليتاريا السوفياتية، من حيث قوتها الكامنة، هي أقوى بكثير من البروليتاريا الفرنسية والبروليتاريا التشيكوسلوفاكية والبولندية، فإن ثمة إمكانية لدينامية مماثلة في الاتحاد السوفياتي، وعلى قاعدة أكثر اتساعاً. ولا يسعنا بالطبع أن ندخل في تفاصيلها. وينبغي أن ينطلق كل حكم حول المفاعيل المحتملة «لإصلاحات غورباتشيف» من الإشكالية

= «التغيير هو عمل ثوري» الذي تبدأ الفقرة الثانية فيه بالجملة التالية: «في طريق عودتي من المؤتمر الذي انتدبت إليه من قبل اثني عشر ألف شيوعي في منظمة الحزب بمصنع سيارات كاما، الكامار، سألني رفاقي في فريق العمل، والذين عملت معهم لسنوات طويلة، كيف إنه توضع على جدول الأعمال موضوعة التحولات الثورية لواقعنا بأكمله بعد مرور سبعة عقود على ثورة أكتوبر».

(27) لقد حلل صديقنا المأسوف عليه رومان روسدولسكي بطريقة رائعة الحالة الاستبدادية المستنيرة الأكثر نموذجية في التاريخ، وهي حالة الامبراطور جوزيف الثاني امبراطور النمسا في - Die grosse steuer und agrarreform josefs II).

(28) ثمة اليوم حوالي مئة وخمسة عشرة مليون أجير في الاتحاد السوفياتي مقابل حوالي مئة وعشرة ملايين أجير في الولايات المتحدة الأميركية.

العامة التالية: ما هي تأثيراته على مقدرة الدفاع الذاتي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عن النشاط الذاتي والتنظيم الذاتي للجماهير الواسعة؟ ذلك لأن إحدى المسلمات بالنسبة للماركسي - أو لنقل بطريقة أكثر علمية، إنها إحدى الفرضيات الرئيسية في الماركسية - هي أن تحرر الشغيلة لا يمكن أن يتم إلا على يد الشغيلة أنفسهم، وأنه لا يمكن تصور أي تنوع من تنوعات الاشتراكية، ولا إمكانية وجوده، إن لم يسلم العمال به، وإن لم ينشأ كنتيجة لنشاطهم الخاص.

لقد أشار غورباتشيف نفسه، كما رأينا أعلاه، إلى الطابع «الثوري» للبيريسترويكا، لكنها ثورة من نمط خاص. وقد استشهد بوضوح بالثورات الفرنسية في القرن التاسع عشر والتي هي بمثابة سوابق للثورة الحالية - وقد رجع إليها ليون تروتسكي للتمييز بين الثورة السياسية الضرورية في الاتحاد السوفياتي والثورات الاجتماعية مثل الثورة الفرنسية في عام 1789⁽²⁹⁾.

وتكمن المشكلة في أن ثورات 1830 و 1848 و 1871 التي يشير إليها ميخائيل غورباتشيف لم تكن على الإطلاق «ثورات من فوق»، بل ثورات شعبية حقيقية، رافقتها تحركات جماهيرية محمومة، وأطاحت بحكومات «في الشارع»، لا بل انتفاضات مسلحة. ذلك كله لا يتفق مع «الثورة من فوق»، التي تتحكم بها السلطة القائمة.

يضع موثي لورين المشكلة - مع العلم أنه أكثر تفاؤلاً بصدد مصير إصلاحات غورباتشيف - على مستوى التحالف بين قوى اجتماعية: «إن العالم الاجتماعية للتحالف المنخرط في عملية الإصلاحات الاقتصادية الرئيسية بدأت تظهر أمام أعيننا. وبالنسبة للاتليجنسيا الخلاقة في مجال الفنون والعلوم فإن التوجه الجديد يفتح أمامها آفاقاً جديدة، ناهيك باحتالات البروز الاجتماعي والنفوذ. ويحوز الإصلاح الاقتصادي على دعم كبير بين العاملين في مجال العلوم الاجتماعية (...). وقد عرف المهندسون والتقنيون الأكثر مهارة، الخلاقون والموهوبون، (...) مرحلة طويلة من الكبت بفعل الإكوالات الاقتصادية المهترئة وبفعل انعدام الفعالية البيروقراطي. ويمكن أن نتوقع دعماً مائلاً من جانب العمال الأكثر مهارة. وقد بين العديد من الدراسات المتعلقة بشغيلة شبان أنها تعليمهم الثانوي، وهم يمثلون نسبة كبيرة من الوافدين الجدد إلى العمالة، أن هؤلاء أيضاً قد شعروا بالكبت داخل المصانع، وبإمكانهم أيضاً أن يروا في الإصلاحات محاولة لحل التناقضات والانحرافات عن

(29) ميخائيل غورباتشيف، البيريسترويكا، ص. 65.

الأخلاق والقيم التي تعلموها في المدرسة وعن الوقائع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للحياة اليومية»⁽³⁰⁾.

وتبلغ المشكلة ذروتها عند نقطة الخلاف حول طبيعة القضاء على البيروقراطية - وهو أمر يبدو للجميع متفقاً عليه⁽³¹⁾ - والذي لا يمكن له إلا أن يفضي إلى الشعار التالي: «كل السلطة للسوفيئات»، وهو الشعار الذي ورد في بعض وسائل الإعلام، وبقلم مناصري البيريسترويكا الأكثر جذرية.

غير أن أية سلطة سوفيائية مماثلة تفترض مسبقاً تحولات ثورية في مجال الإدارة الاقتصادية وفي مجال السلطة السياسية في آن واحد. وهي تفترض مسبقاً أن تمارس السوفيئات - أي أغلبية العمال - سيادتها في تقرير الخيارات الاقتصادية الكبرى، وفي أولويات التوظيف، ودينامية الاستهلاك الفردي والاجتماعي، ويوم العمل، وسياسية الأسعار، هذا ونقتصر على ذكر هذه الأمثلة فقط. وتقتضي سلطة القرار هذه، على المستويين الفيدرالي والوطني، إمكانية الاختيار بين بدائل عديدة، ووجود هذه البدائل، وبالتالي سستام تعددية الأحزاب. وهي تفترض على مستوى المنشأة (وعلى المستوى المحلي) أن تمتلك مجالس المنشآت والمجالس الشعبية (سوفيئات المنشأة والسوفيئات المحلية) حق الفيتو وحق القرار بما يتخطى حق المديرين وقادة المنظمات السياسية (الأحزاب).

وقد كشفت قضية أرمينيا هذا التناقض بأروع أشكاله. فقد وجه تشيشيرينسكي، السكرتير الأول للحزب الشيوعي في أوكرانيا وأحد «ديناصورات» البريغينيفية في المكتب السياسي إدانة عنيفة لاقتراح لجنة العمل في يريفان الداعي إلى «استيلاء القاعدة على السلطة» من خلال انتخاب قادة جدد: «يدعو بعض المتطرفين الآن الأرمن إلى الحلول محل قادة هيئات الحزب والمنشآت والسوفيئات (...) أعرف أشخاصاً وجهوا النقد لنا، واعتبروا

(30) موشيه لوفين، ظاهرة غورياتشيف، ص. 143 - 144.

(31) لقد هاجم البيروقراطية جميع المداخلين في الكونغرس التاسع عشر، لكن، وكما قال ميخائيل أوكيانوف في الكونغرس نفسه: «البيروقراطية، البيروقراطيون، لكن ما هو هذا الكائن غير المرئي، الغامض؟ جميع الناس يعرفون أنه موجود، لكن أحداً لم يره، إنه مثل «رجل الثلج» البشم» (البرافدا، 30 حزيران/يونيو 1988). وفي تؤكد الممارسة «الغموض» (أو بالأحرى تكشفه) نكتفي بإيراد مثل من بين ألف مثل مشابه: يُفترض أن يؤدي اندماج وزارة الإنشاءات الآلية للصناعة الثقيلة ووزارة الإنشاءات الآلية لقطاع الطاقة إلى التخلي عن سبعة موظف. والحال إنه جرى «تسريح» خمسمائة وستة وثلاثين شخصاً، تمكن نصفهم من إيجاد عمل في الحال، ضمن الفرع عينه، وأحيل مئة وعشرون منهم إلى التقاعد. وخسر أخيراً ثمانية وأربعون منهم عائلاتهم التي كان يوفرها لهم موقعهم البيروقراطي (أنباء موسكو، 14 شباط/فبراير 1988).

أنه لم يعد بالإمكان التسامح مع هذا الوضع⁽³²⁾.

ماذا إذن؟ هل إن الانتخابات وحق عزل القادة ما عدا يشكلان جزءاً من «المبادئ اللينينية»؟ وهل تمارس السوفيئات «سلطتها» من دون إمكانية عزل أعضائها بناء لرغبة الناخبين؟ سوف تتهز عظام لينين وماركس في قبرها إزاء هذه «الأرثوذكسية» الجديدة. أم أنها الأرثوذكسية الستالينية القديمة وقد قامت من بين الأموات؟.

تفترض «سلطة السوفيئات» الفعلية مسبقاً، على المستوى السياسي، انتخابات حرة للسوفيئات، وهو أمر غير ممكن هو الآخر، ما لم تتوافر إمكانية الاختيار بين مرشحين مختلفين يملكون حق الالتقاء على برامج واقتراحات بديلة متماكة، وهذا هو تعريف سستام تعددية الأحزاب بالذات. ومن دون هذا المحتوى الملموس، تصبح صيغة «كل السلطة للسوفيئات» خدعة فظة فعلية. فالسوفيئات التي لا تُنتخب بشكل حر ولا تمتلك سلطة اقتصادية فعلية ليست سوى ديكتاتورية بيروقراطية مستقرة.

«تنبغي المطالبة اليوم، وعلى طريق سلطة السوفيئات الفعلية، بالمقدمات التالية، التي تشكل في آن واحد، خطوة إلى الأمام تنتظرها الجماهير، وتتلاءم مع تطلعاتها. كما تشكل اختبارات مهمة لغورباتشيف والغورباتشيفيين وتحدد تصميم على الاستجابة لهذه التطلعات، وقدرة على ذلك، أو تكشف، على العكس، عن ترددهم ورفضهم الاستجابة لها، ونكرر مرة ثانية: لا تبلغ الجماهير الواسعة النقاش السياسي والنقد السياسي والوعي السياسي إلا بالممارسة والتعلم السياسي اللذين تمارسهما القاعدة. وقد سخر ماركس من أولئك الذين كانوا يعتقدون إبان سلطة الاستبدادية المستنيرة في مملكة بروسيا، من أنه بإمكان المرء أن يتعلم السباحة من دون إنزاله إلى المياه. واستخف «بأساتذة القفز» هؤلاء الذين يُعدّون لاجتياز الهوة بواسطة خيط قماش وإو.

تصطدم أبوية غورباتشيف المستنيرة بعقبة مماثلة. ولما كان العلم لا يتطور من دون نقاش حر، فإن إعداد الجماهير السياسي يحتاج إلى نشاط حرّ كي يؤتي ثماره. فينبغي أن نطالب بإصلاحات سياسية وإجراءات اقتصادية واجتماعية أكثر جذرية:

- إلغاء الرقابة. حق كل مجموعة مواطنين أن تنشر كتباً وكراريس ومجلات ودوريات، وبيانات، الخ؛

(32) لوموند، 20 تموز/يوليو 1988.

إلغاء المواد 70 و 190/2 من القانون الجزائري، التي تحدّد حرية التعبير؛ وخاصة تلك التي تمنع «التحريض المعادي للسوفييات» و«التعرض للسلطة السوفيائية»، وهي بنود لا تعني بوضوح التجسس ولا الأعمال الإجرامية (الإرهابية، الخ.) لكنها تؤسس لجنح الرأي وتمنع أو تعيق ممارسة الجماهير لحقوقها الديمقراطية⁽³³⁾؛

- تحرير جميع المساجين السياسيين، أي جميع الموجودين في السجون وفي المعسكرات بسبب جُنح الرأي⁽³⁴⁾؛

- إقرار قانون الأمر بالمثل⁽³⁵⁾. بحيث يواجه كل متهم اتهاماً محدداً مكتوباً، بعد انقضاء 24 ساعة على توقيفه. ويحق لهذا المتهم أن يختار بحرية محامياً يضمن له حق الدفاع عن نفسه. وللمحامي كامل الحق في أن يطلع على ملف الاتهام؛

- ضد تعسف الشرطة، وحق كل شخص موقوف اللجوء إلى السوفيئات. حق السوفيئات المحلية في استجواب كل موقوف يقدم التماساً بهذا المعنى، وذلك على نحو مستقل، أي في غياب الشرطة. حق السوفيئات في التحقيق في عمليات الشرطة.

- حق كل مجموعة من المواطنين، يتجاوز عدد أفرادها حداً أدنى معيناً، ليس فقط في أن تقترح مرشحين لانتخابات السوفيئات (بما فيها السوفيئات الأعلى) في جمعيات عامة مخصصة لاختيار المرشحين، بل حقها في أن تقترح مرشحين للانتخابات نفسها، إذا ما حاز هؤلاء المرشحون على الحد الأدنى المطلوب من الأصوات في الجمعيات العامة لاختيار المرشحين (أو عدداً محدداً من التواقيع المؤيدة لهذه الترشيحات)؛

- حق المرشحين في الدفاع عن برامجهم وفي نشرها وفي توزيعها على جميع الناخبين، حتى لو تعارضت مع برنامج الحزب الشيوعي السوفيائي، من دون أية قيود سياسية قط؛

(33) يستخدم بورلاتسكي، وهو معلقٌ سياسي في الليتراتورنايا غازيتا وأحد الغورباتشيفيين الرواد كما كنا قد أشرنا، الصيغة التالية: «حرية نقاش، لكن لا حرية للأفكار المعادية للإشتراكية». ويستخدم تنغ هسياوبنغ وبنغ تشين صيغةً مماثلة في جمهورية الصين الشعبية. لكن من هو الذي يعيّن الحدود بين الحريتين؟ ألم يعمد ستالين جميع الأفكار التي تختلف عن أفكاره أفكاراً «معادية» للسوفييات، و«معادية للإشتراكية» وحتى «فاشية»؟ وكيف نفسّر أنه يجري التسامح في الاتحاد السوفيائي مع نشر كتابات تُعلن عداها للإشتراكية وشوفينية وداعية إلى إحياء القومية السلافية ومعادية للسامية وحتى شبه فاشية فيها تبقى الكتابات الاشتراكية والشيوعية المُعارضة، بدءاً بكتابات تروتسكي وكتابات المعارضة اليسارية، محظورة إلى حد بعيد.

(*) Habeas Corpus، بالأصل اللاتيني (م.)

(34) تجدر الإشارة إلى إحدى الحالات الجريئة بشكل خاص، وهي حالة الطبيب النفسي كوريباغين، الذي

- الانتخاب الحر للمندوبين النقابيين وأعضاء «مجالس الشغيلة» و«مجالس النساء» في المنشآت، مع حق اقتراح مرشحين مختلفين، من دون أية قيود مهما كان نوعها. وفي مرحلة انتقالية، وللأسباب التي حددها غورباتشوف نفسه، يتم ضمان حرية الانتخابات بواسطة الاقتراع السري؛

- حق المندوبين النقابيين المنتخبين بحرية في التداول فيما بينهم وفي تنظيم أنفسهم «عامودياً» على مستوى الفرع الصناعي نفسه، وتنظيم أنفسهم «أفقياً» على مستوى الأحياء في الحواضر، والمدن، والمقاطعات، والمناطق، والجمهوريات. إلغاء مبدأ «المركزية الديمقراطية» في النقابات وفي تجمعات المنشآت و«مجالس الشغيلة» وجميع المنظمات الجماهيرية. فهذا المبدأ، حتى في شكله اللينيني الأصلي (أي الديمقراطية فعلاً)، لا يكتسب أي معنى إلا ضمن مجموعة أشخاص تربطهم قناعة مشتركة، وليس على مستوى منظمات طبقية أو منظمات الدولة. فعلى هذا المستوى، ولضمان ممارسة الجماهير لسلطانها الفعلية، ينبغي أن تكون القاعدة المتبعة هي مبدأ انتداب أشخاص مفوضين من قبل الناخبين، مع الاحتفاظ بحق عزل المنتخبين إذا شاء الناخبون، وبالنظر، على نحو خاص، في التزامهم بالتفويض أو عدم التزامهم به؛

- إرساء حق الإضراب وحرية كل عمل مطلبية للشغيلة وضمانها؛

- إشراف عمالي معمم على مجمل النشاطات الاقتصادية وعلى مجمل مستويات الخطة والإدارة: التخزين والإمداد في المواد الأولية (المرسلة منها والمنقولة والمستلمة)؛ استخدام التجهيزات وطلبها؛ حساب أكلاف الإنتاج الجاري؛ وضع معايير للإنتاج وللأجور؛ وضع أهداف للخطة في المنشأة وفي منشآت أخرى؛ تحديد الأولويات الإجمالية للخطة؛ الإشراف على الاستخدام؛ حق الفيتو على التسميمات أو على أي شكل آخر من أشكال تقليص الاستخدام. الخ. وهذا إجراء أساسي في تنمية مشاركة العمال في الإدارة على نحو فعلي وليس شكلياً، أي صورياً. إنه خطوة حاسمة في اتجاه الديمقراطية الاقتصادية التي يسهب

بقي طوال سبع سنوات في السجن، وقام بإضرابات عن الطعام دفاعاً عن حقوق المساجين السياسيين. وكانت «جريمته» الوحيدة إنه أدان سوء استخدام الحجر النفسي، إنطلاقاً من دوافع سياسية. وقد أشار بشكل خاص إلى حالة أحد عمال المناجم نيكيتين مؤسس إحدى النقابات المستقلة في منطقة دونيتس، والذي جرى وضعه في الحجر بحجة إنه مجنون بعد قيامه بهذه المبادرة. وأطلق سراح كوروا غين عام 1986، لكنه نفى وجرد من الجنسية السوفياتية. وهذا ما يثبت إن الملاحظات التي تتم على أساس جنح الرأي لا زالت سارية المفعول.

الغورباتشييفيون في الحديث عنها، والتي يُفترض أن تكون النسخة المحدثة «لديمقراطية المنتجين»، كما طُرحت غداة ثورة أكتوبر؛

- فتح دفاتر حسابات في المنشآت كلها وفي المؤسسات الوسيطة بين المنشآت. إعلانات شاملة وكاملة عن جميع العمليات؛

- سُلم متحرك للأجور ولجميع التقديرات الاجتماعية. وضع مؤشر شهري لكلفة المعيشة استناداً إلى تحقيقات مستقلة. تقوم بها لجان منتخبة من العمال وربات البيوت في كل مدينة. زيادة أكثر من نسبية على مخصصات ذوي العاهات وعلى التقديرات الموفرة لهم، وعلى أجور الفئات الدنيا؛

- زيادة الحضانات ورياض الأطفال. تمديد إجازات الأمومة، مع ضمان حق الأم في عملها لاحقاً.

- وضع خطة للانتقال السريع نحو أسبوع عمل مجموع ساعاته 35 ساعة (5 × 7)، إن لم يكن 32 ساعة (4 × 8)، أو 30 ساعة (5 × 6)؛

- تعزيز سستم التفتيش المهني تحت إشراف عمالي، من أجل التحقق من الاحترام الصارم للتشريع في مجالي أمن العمل وشروطه الصحية؛

- إنشاء بيوت مخصصة لقضاء العطل للسماح بزيادة عدد العاملات والعمال القادرين على قضاء عطلةهم المدفوعة خارج منازلهم؛

- زيادة هامة في التوظيفات المخصصة لبناء المستشفيات وصناعة الصيدلة، كي تبلغ العناية الطبية ومعدلات حياة العمال والعاملات مستوى أرفع من أوروبا الغربية؛

- إلغاء المخازن الخاصة والأقسام المخصصة في المستشفيات ومراكز تمضية العطل والمطاعم ومؤسسات التعليم للبيروقراطيين. إلخ. إشراف عمالي (وإشراف لجان المواطنين والمواطنات) على تطبيق هذه الإجراءات؛

- إدخال مبدأ يحول دون حصول موظف الدولة، حتى في المستويات العليا، على دخلٍ بما فيه المنافع العينية) أعلى من دخل العامل المتخصص؛

- حق اللجان النسائية في المنشآت باتخاذ القرارات بصدد المسائل المتعلقة بالوضع الخاص للعاملات والمستخدمات؛

- لإقرار حق الإدارة الذاتية وحق تقرير المصير للأقليات القومية، الأمر الذي يفترض

بوجه خاص امتلاكها حق ممارسة إدارة كل جمهورية تتكلم لغة هذه القومية، فضلاً عن امتلاكها الموارد المالية (اعتمادات في الموازنة تبعاً لقواعد الموازنة الفيدرالية) الضرورية لتأمين إدارتها الذاتية، وأن تتمتع بحق الفيتو الفعلي على كل قرار تتخذه سلطات الاتحاد السوفياتي ويتعلق مباشرة بأراضيها وسكانها.

نظراً للتداخل الوثيق بين الدولة والحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي فإن توسيع سلسلة المطالب المتعلقة بالglasnost لتتطاول بـ الحزب الشيوعي لا يعكس أوهاماً حول طبيعة هذا الحزب، بل مطالب ديمقراطية أولية. حيث أن السجلات السياسية الفعلية تدور فقط داخل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي حتى اللحظة الراهنة. فمن الطبيعي أن يطالب المواطنون النقاد بنشر هذه السجلات. وبما أن غورباتشيف يقترح أن يُنتخب أعضاء لجان الحزب الشيوعي بالاقتراع السري، فمن الطبيعي أن يطالب المواطنون بالألّا تكون الانتخابات مجرد عملية صورية، بل انتخابات يتنافس فيها المرشحون على قاعدة برامج فعلية متعارضة. وهذا ما لا ينتقص في شيء، بطبيعة الحال، من أهمية مطلب التعددية السياسية، أي حق العمال والفلاحين السوفيات في تشكيل أحزابهم السياسية التي يختارون، وعلى نحو حر.

هل من قبيل الشطط والسابق لأوانه طرح مثل هذه المطالب في الاتحاد السوفياتي؟ هل هي تعزز موقع المحافظين المعارضين لإصلاحات غورباتشيف. إنها الحجة الأكثر ابتدالاً. في السابق، عشية ثورة 1848 كان الليبراليون يتهمون شيوعيين تلك الحقبة بأنهم يلعبون لعبة الرجعية المحافظة في مطالبهم «التميز بالشطط». إن المشكلة الفعلية هي في مكان آخر. إنها تكمن في الطبيعة الطبقيّة للنشاط السياسي وفي المصالح الاجتماعية الثابتة التي ينبغي التعبير عنها ومفصلتها.

■ لا ديمقراطية اشتراكية من دون تعبئة جماهيرية، من دون ثورة سياسية

إن الاعتقاد بإمكانية إجراء تغيرات فورية فعلية في الاتحاد السوفياتي على ما هو عليه اليوم، من دون تحريك الطبقة العاملة، هو اعتقاد وهمي. أما الاعتقاد بإمكانية تحريك الطبقة العاملة من دون الاستجابة لمصالحها، فهو سقوط في الطوباوية المثالية والإرادوية الأشدّ عقماً. فالمحاور الكبرى «للمنفعة»، المادية منها والمعنوية، للشغيلة في المجتمعات المابعد رأسمالية، تمر في طُرق رسمتها التجربة العملية للنضالات الجماهيرية في مجملها منذ ثلاثين عاماً: تضامن، عدالة، مساواة، سلطات تقرير فعلية. ويضيف الماركسيون الثوريون إلى ذلك: النضال الدؤوب في سبيل العودة إلى التضامن الأممي الفعلي في صفوف الشغيلة.

كان غورباتشيف قد أكد في كلمة ألقاها في 19 حزيران/ يونيو 1986 أمام جمع من الكتاب: «إن العدو [ومن الأفضل القول بالبرجوازية العالمية] لا يخشى الصواريخ النووية السوفياتية، لكنه يخشى اتساع الديمقراطية في الاتحاد السوفياتي». (نيويورك تايمز 22 كانون الأول/ ديسمبر 1986). إن اتحاداً سوفياتياً تسود فيه ديمقراطية اشتراكية فعلية يصبح كناية عن قوة جذب للجماهير العالم أجمع. إنه يغير الوضع العالمي دفعة واحدة. لكن هذا الأمر يتطلب ديمقراطية اشتراكية فعلية وليس خرافية، لا تمنح الشغيلة حقوقاً وسلطات اقتصادية فحسب، بل تمنحهم أيضاً حقوقاً وسلطات سياسية تتخطى تلك السائدة في البلدان الرأسمالية الأكثر تقدماً. إن مثل هذه الديمقراطية لن تكون نتاج مبادرات غورباتشيف، بل إنها تنتج عن النشاط الجماهيري. غير أن إصلاحات غورباتشيف تفتح ثغرة يمكن لهذا النشاط أن يتسلل منها ويتعمم حين تصل الآمال المرجوة منها إلى طريق مسدود.

يشكك العديد من المعلقين في الغرب بمقدرة الجماهير السوفياتية على التدخل بشكل مستقل في الحياة السياسية، لا فقط على المدى القصير وال المدى المتوسط، بل على المدى الطويل أيضاً. وهم يجدون مبرر هذا التشكيك في السوابق «الآسيوية» للسلطة في روسيا، وفي «استمرارية» الأتوقراطية القيصرية في الدكتاتورية البيروقراطية، وفي ضعف التقاليد الديمقراطية الجماهيرية - باستثناء تقاليد الحكم الذاتي على مستوى القرى والتي اندثرت مع اندثار طبقة الفلاحين القدامى⁽³⁵⁾ - وفي انعدام التسييس «الحاسم» للطبقة العاملة، كنتيجة مركبة للإرهاب الستاليني ولفقدان الإيمان بالاشتراكية ولجاذبية «الشطارة الفردية».

ويجري إدراج مقاومة البيروقراطية المستميتة لإصلاحات غورباتشيف، هي الأخرى، في سياق القدرة «الأبدية» للبيروقراطية في روسيا، فيصنّف مارشال غولدمان كتابه⁽³⁶⁾ بمقطع شهير لجون ستوررات ميل (1859): «يَعجزُ القيصر نفسه عن مواجهة الجسم البيروقراطي فمقدوره أن يرسل أياً من البيروقراطيين إلى سيبيريا لكنه لا يستطيع أن يحكم بدوهم أو ضد إرادتهم. إنهم يمتلكون سلطة نقض ضمنية لأي من مراسيمه بمجرد امتناعهم عن تطبيقها بشكل فعلي».

ويذهب البعض منهم إلى ما هو أبعد من ذلك فيفسر الصراع الحامي بين الغورباتشيفيين والمحافظين باعتباره امتداداً للتعارض الذي كان قائماً بين «المنادين بالتغريب»

(35) انظر بوجه خاص آدم ب. أولام، ثورة روسيا الفاشلة؛ لكن أنظر أيضاً دراسات عدة كتاب أشرنا إليها هنا، مثل دافيد ك. ويليس، إمتيازات النوميكلاتورا.

(36) مارشال إي. غولدمان، تحدي غورباتشيف.

وبين «المتعصبين للقومية الروسية» في القرن التاسع عشر. وكان التقليديون يمثلون انطلافاً من ذلك «روسيا الأبدية» الفلاحية في مواجهة الغرب، وأوروبا، والتحديث.

ومن المفارقات الواضحة أن نجد بعض المتعصبين للشيوعية والذين يزدادون مع ذلك عداءً لدعاة التحديث، والديموقراطية مثل الكسندر زينوفيف، ينضمون في الواقع إلى الستالينين الجدد في تمجيد «الدكتاتورية الفكرية لمجموعة صغيرة من الأشخاص القادرين».

إن هذه النظرة للتاريخ الروسي تقوم على تبسيط بالغ وعلى تقليل من شأن تقاليد الانتفاضات الفلاحية كما أنها وبوجه خاص محاولة لإعادة كتابة تاريخ ثوري 1917 و 1955؛ أما الطابع البالغ الاتساع الذي اتصفت به التحركات العنصرية الجماهيرية التي جرت إبان هاتين الثورتين، فأمر يجري العمل بصورة منهجية على الاستهانة بقيمته، هذا عندما لا يُصار إلى إنكاره جملةً وتفصيلاً. لكن هذه النظرة تقلل بوجه خاص من شأن التحولات الأساسية التي حصلت في المجتمع السوفييتي منذ ثورة أكتوبر كما أنها تسيء تقدير هذه التحولات. فعندما تظهر على المسرح الاجتماعي أغلبية طبقية بروليتارية تشكل الأكثرية العددية من السكان، وتتصف بالمهارة العالية وبالثقافة الرفيعة، فضلاً عن انشدادها للنشاط الذاتي على مستوى المنشآت على الأقل - وغداً على مستوى المدن والبلاد بأكملها - فإن ذلك يخلق للمرة الأولى قوة كامنة قادرة على تحرير الاتحاد السوفييتي من نير البيروقراطية.

هذا وتؤكد التطورات الجارية أن التحليل والتوقعات التي صاغها ليون تروتسكي منذ نصف قرن ما زالت أكثر واقعية وأقرب إلى الصحة: «إن البيروقراطية السوفييتية إذ تستهلك على نحو غير منتج حصة ضخمة من الدخل القومي فإنها مهتمة في الوقت نفسه بفعل وظيفتها بالذات بتطوير البلد اقتصادياً وثقافياً. فكلما ارتفع الدخل الوطني كلما ازداد حاصل امتيازاتها. والحال أن النمو الاقتصادي والثقافي في ظل الركائز الاجتماعية للدولة السوفييتية سوف يقوّض ركائز السيطرة البيروقراطية نفسها (...).

«لكن البيروقراطية، إذ تستهلك قسماً يتزايد باستمرار من الدخل القومي، وإذ تقضي على التوازنات النسبية الأساسية في الاقتصاد (...)»، فإنها تعيق النمو الاقتصادي والثقافي في البلد. وأي تطور لاحق لا تعترضه البيروقراطية سيؤدي لا محالة إلى توقف النمو الاقتصادي والثقافي وإلى أزمة اجتماعية خطيرة وإلى تخلف المجتمع بأكمله.

إن الجذور الاجتماعية للبيروقراطية (...) تكمن في صفوف البروليتاريا: إن لم يكن في دعمها النشط، فعلى الأقل في «تسامحها»، وإذا ما انخرطت البروليتاريا في النشاط فإن

الجهاز الستاليني سوف يبقى معلقاً في الهواء، وإذا ما حاول هذا الأخير المقاومة فلن يكون ثمة ضرورة للجوء إلى تدابير حرب أهلية ضده بل بالأحرى إلى تدابير من الصنف البوليسي، حيث أن الأمر لا يتعلق في حال من الأحوال بانتفاضة على ديكتاتورية البروليتاريا، بل باستئصال الزائدة الفطرية الضارة التي نمت فيها»⁽³⁷⁾.

ويقول أيضاً «نحملنا المؤشرات كلها على الاعتقاد بأن الأحداث ستؤدي لا محالة إلى صراع بين القوى الشعبية المتنامية بفعل تطور الثقافة والأوليغارشية البيروقراطية. ولا تنطوي هذه الأزمة على حل سلمي. إذ لم يتفق لإبليس يوماً أن قلم أظافره عن طيبة خاطر. لن تتخلل البيروقراطية السوفياتية عن مواقعها من دون معركة؛ وسيتجه البلد كما يبدو نحو الثورة.

«وفي ظل الضغط الجماهيري النشط ومع الأخذ بالاعتبار التمايز الاجتماعي في صفوف الموظفين، فمن المحتمل أن تكون مقاومة القادة أكثر ضعفاً مما قد يتبادر للذهن (...).

«إن الثورة التي تُعدّها البيروقراطية ضد نفسها لن تكون ثورة اجتماعية على شاكلة ثورة أكتوبر 1917: فالأمر لا يتعلق بتغيير الأسس الاقتصادية للمجتمع ولا بإحلال شكل من الملكية محل آخر (...).

«لا يتعلق الأمر باستبدال زمرة قيادية بأخرى، بل بتغيير أساليب الإدارة الاقتصادية والثقافية، وينبغي أن يخلي التعسف البيروقراطي مكانه للديمقراطية السوفياتية. إن إعادة إرساء حق النقد والحرية الانتخابية الأصيلة هما شرطان ضروريان لتطور البلاد. ويفترض هذا التطور أيضاً إعادة إرساء حرية الأحزاب السوفياتية، بدءاً بالحزب البلشفي وبعث النقابات.

«سوف تستتبع الديمقراطية، على مستوى الاقتصاد، مراجعة جذرية للمخطط بما يخدم مصلحة الشغيلة. وسوف يُقلّل النقاش الحر في المسائل الاقتصادية من الأكلاف العامة التي تفرضها أخطاء البيروقراطية وتذبذباتها. وسوف تحل المساكن العمالية محل المنشآت الكمالية

(37) ليون تروتسكي، «الأممية الرابعة والاتحاد السوفياتي»، أول تشرين الأول/أكتوبر 1933 في أعمال تروتسكي، المجلد 2، إدي، باريس 1978، ص. 259-263.

وقصور السوفياتات والمسارح الجديدة وشبكة المترو المشيدة على سبيل التباهي⁽³⁸⁾. إن «المعايير البرجوازية للتوزيع» سوف تتحول إلى نسب تحددها الضرورة على نحو صارم، لتتراجع بالتوازي مع تنامي الإثراء الاجتماعي، أمام المساواة الاشتراكية.

سوف تلغى المراتب على الفور وتعاد الأوسمة إلى أماكنها في دكاكين الخردة. عندئذٍ ستمكن الشببية من التنفس بحرية وسيكون لها أن تزاوّل النقد وأن تخطيء وتنضج. وسوف يتحرر العلم والفن من أغلالهما، وتستعيد السياسة الخارجية تقاليد الأهمية البروليتارية⁽³⁹⁾. وهذا ما سيكون.

(38) «لقد تم بناء محطة من الألومنيوم والرخام في تيندا [وهي مدينة تقع على سكة الحديد الجديدة بام في سيبيريا الشالية] (...). ويشكل هذا الأمر مفخرة للبلاد بالطبع. لكن مستشفى المدينة يقع في معسكر يفتقد لجميع أسباب الراحة» (أوجين شاسوف، وزير الصحة العامة في الاتحاد السوفياتي في كلمته أمام الكونغرس التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفياتي، مذكور في البرافدا، 30 حزيران/يونيو 1988).

(39) ليون تروتسكي، الثورة المغدورة، ص. 323، 324، 324، 325.

تعقيب

شهدت الأشهر الثمانية عشر المنصرمة في الاتحاد السوفياتي تنامياً في التمايزات الاجتماعية والسياسية. وقد ارتسمت هذه التمايزات على خلفية ضعف النوموكلاتورا إزاء الإمبريالية وإزاء الجماهير السوفياتية في آن واحد، وعلى خلفية تدهور الحالة الإقتصادية كنتيجة لازمة سستام مختلفة اختلافاً كلياً عن الأزمات الرأسمالية.

إن ضعف موقع البيروقراطية في علاقتها بالإمبريالية ليس حصيلة مخطط جهنمي من قبل ميخائيل غورباتشيف، كما ادّعى بعض التيارات وبعض المعلقين بشيء من التهور. فعلى امتداد خمسة عشر عاماً كان معدل النمو السنوي للاقتصاد السوفياتي أقل منه في اليابان والغرب، وعلى الرغم من فترات الإنكماش الخطيرة التي أصابت العالم الرأسمالي في الفترة نفسها. وكذلك الأمر فإن الهوة التكنولوجية بين الاتحاد السوفياتي وأكثر الدول الرأسمالية تقدماً لا تني تتسع. ومع مطلع العقد المنصرم أخذ هذا الضعف التدريجي على مستوى الإقتصاد يتكشف عن آثار كارثية داخل المجتمع السوفياتي نفسه، فيما راحت الحركات الجماهيرية عبر العالم تشعر بتأثيره السياسية والأيدولوجية منذ ستة أعوام على الأقل.

والحق إنه ينبغي تفسير الهوة التكنولوجية بحذر أشدّ مما جرت عليه العادة، كما أشرنا في الفصل الثالث. والحال إن المجلة الأميركية بيزنيس ويك قد عدّدت في عددها الصادر في 7 تشرين الثاني/نوفمبر سلسلة من فروع الصناعة التي يتخطى فيها الاتحاد السوفياتي الولايات المتحدة الأميركية من الناحية التكنولوجية. والواقع إن عدد العلماء والمهندسين في الاتحاد السوفياتي يبلغ ضعف عددهم في الولايات المتحدة، فيما يُتفق هذا البلد 2 بالمائة من الدخل الوطني على الأبحاث العلمية المدنية مقابل 1,7 بالمائة في الولايات المتحدة. وقد بُني نفق واشنطن باستخدام براءات اختراع سوفياتية للسكك الحديدية ولتلحيم خطوط الأنابيب. وبالإمكان ذكر أمثلة مشابهة في مجال الجراحة ومجالات أخرى عديدة. هذا وتدخل

التكنولوجيا السوفياتية عنق الزجاجة في مجال الابتكارات الصناعية واسعة النطاق والإنتاج بكميات ضخمة أكثر مما في مجال الأبحاث الرئيسية أو الاختراعات. فثمة فروع بأكملها بقيت في وضع المتخلفة نتيجة القرارات البيروقراطية اللا مسؤولة من دون أن يغير ذلك في اللوحة التي رسمنا خطوطها العريضة ⁽¹⁾.

يجدر بنا أن نكرر بأنه ليس بمقدور أية قيادة، حتى لو كانت قيادة شيوعية أصيلة كتلك التي يمكن أن تنبثق عن ثورة سياسية مظفرة، أن تمارس دورها في الاتحاد السوفياتي وفي العالم اليوم من دون أن تأخذ بالاعتبار هذا الإختلال في ميزان القوى لصالح الامبريالية. إذ يستحيل مادياً على الاتحاد السوفياتي أن يحسن، مستوى معيشة الجماهير، وأن يحسن مستوى الصناعة والبنية التحتية الإجتماعية - الإقتصادية وأن يضاهي القدرة العسكرية للإمبريالية في وقت واحد.

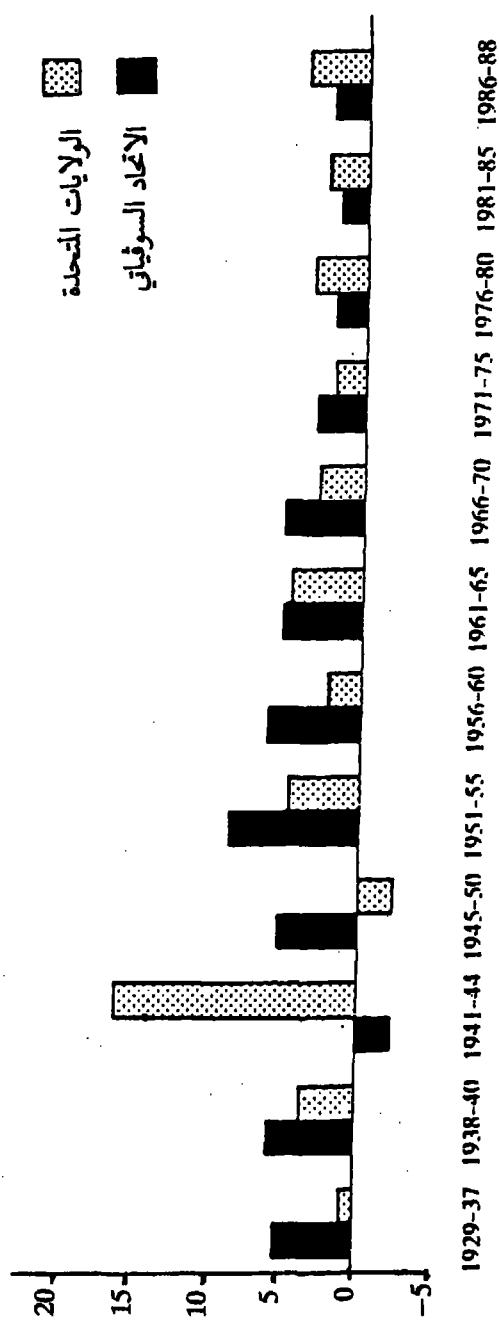
تستند إجابة غورباتشيف على هذا الوضع، على تقديم المزيد من التنازلات للإمبريالية التي يأمل بالحصول مقابلها على إبطاء عملية سباق التسلح وزيادة القروض الغربية بغية تضيق الهوة التكنولوجية. وهو مستعد للتضحية ليس بالحركات الثورية عبر العالم فحسب، بل بزبائنه وبحلفائه الخاصين في أوروبا الشرقية (بالطبع كان ستالين وخروتشيف مستعدين أيضاً للقيام بالشيء نفسه، ولكن بطريقة أكثر لؤماً وضمن ظروف مماثلة. فلو إن ترومان لم يتهور في خوض مغامرة فرض إحتكار الولايات المتحدة للسلاح النووي على المدى الطويل، وضمن بالتالي القروض الهائلة التي طلبها ستالين لعامي 1945 - 1946 بغية إعمار الاتحاد السوفياتي بعد مرحلة سياسة الأرض المحروقة في الحرب مع النازية، لما كان «الجدار الحديدي» ليقوم بين أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية).

وفي أي حال تجد قيادة غورباتشيف نفسها أيضاً في موقع الضعف إزاء الجماهير السوفياتية. فالبيرسترويكا لم تفلح في تجاوز الجمود الإقتصادي، كما إنها لم تحرر البضائع بغية رفع مستوى المعيشة. ففي العام 1989 بلغ معدل نمو الناتج المادي القائم 2,4 بالمائة، لكن هذه النسبة تغدو 1,5 بالمائة كناتج مادي صافٍ وتهبط إلى 0,7 بالمائة - وبالكاد تبلغ هذه

(1) أشارت البيزنيس ويك إلى ضعف مصداقية قرار الحكومة بالتخلي نهائياً عن قسم الإحصاء التابع لأكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي عام 1962. وقد وضع بنجامين باستيدا فيلدا دراسة هامة وغنية بالوثائق حول التأخر التكنولوجي في الاتحاد السوفياتي، والتي توصلت إلى استنتاجات شبيهة باستنتاجاتنا. أنظر. *Informacion Comercial Española*.

رسم بياني رقم (3)

النمو الاقتصادي: مقارنة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة⁽²⁾



المصادر: الاتحاد السوفياتي - ابراهيم برغسون [1955 - 1928] سي. إي. آبي [1955 - 1988]
الولايات المتحدة - غرفة التجارة.

(2) عن لفت بينزس أو بنفون، نيويورك، كاتون الثاني/يناير 1990.

النسبة - ما أن تأخذ النمو الديموغرافي بعين الاعتبار. وقد ارتفع العرض الكلي للبضائع بنسبة أقل من 1 بالمائة، وانخفض الناتج الصناعي في مجال الفحم الحجري والنفط والفولاذ والسيارات والكيماوي وحتى السيارات. وهبطت نسبة ما تستلمه الدولة من الإنتاج الزراعي إلى 30 بالمائة من الإنتاج الكلي، فيما كانت النسبة 37 بالمائة في العام الفائت. ولم يشهد المنتج الحيواني أية زيادة على الرغم من أن الحصاد كان ممتازاً.

وفي الوقت نفسه ارتفعت المداخيل المالية بنسبة 12,9 بالمائة. والحال إن إنتاجية العمل قد تحسّنت هذه النسبة إلى حد بعيد. وبالتالي فإن تعمّق اختلال التوازن بين العرض والطلب قد ولّد سيرورة تضخمية. صحيح إن عرض البضائع الاستهلاكية إرتفع بنسبة 7 بالمائة، غير إن ثلث هذه النسبة يعود إلى ارتفاع مبيعات المشروبات الروحية، فيما يعود الثلث الثاني إلى الزيادة المفاجئة في أسعار البضائع النسيجية. ويقدر خبراء الغوسبلان معدّل التضخّم بنسبة 10 إلى 11 بالمائة. فيما يُقدّره المحللون الغربيون بنسبة تتراوح بين 12 و 13 بالمائة⁽³⁾.

يتغذى التضخم وعجز الموازنة من بعضهما البعض، وقد قُدّر الأخير بمائة وعشرين بليون روبل عام 1989، أي ما يفوق العشرة بالمائة من الدخل القومي. وبذلك تبدأ جميع الآثار المعروفة لكرة الثلج بالظهور، فيعزّز التضخم المخاوف من زيادة التضخم مجدداً، وهذا ما يولّد الهلع ويحفّز التهافت على الشراء الذي يُفاقم بدوره الندرة الحاصلة ويزيد التضخم بنسب أكبر، هذا الأمر الذي يعزّز هو الآخر «الحركة السريعة نحو القيم الفعلية»⁽⁴⁾. وفي العام 1989 كان لا بد من توسيع سستام التقنين توسيعاً كبيراً، فيما عبّرت الجماهير بصوت عالٍ عن عدم اكتفائها بفعل النقص المتزايد في المواد الاستهلاكية المعروضة⁽⁵⁾.

(3) جميع هذه الأرقام مستقاة من دراسة ماري إينياس كروسييه، «الفوضى الاقتصادية وأزمة السلطة في الاتحاد السوفياتي»، *Le Courrier de Pays de L'Est*.

(4) حصل ما يمكن إعتباره بمثابة المثال النموذجي على هذا الوضع في أيار/مايو 1990، عندما أعلنت حكومة ريكوف عن زيادة أساسية في الأسعار، فتدافع الجمهور بشكل طبيعي إلى المخازن لشراء السلع المعتبرة قبل إرتفاع أسعارها. وبحسب كروسييه فإن عدداً كبيراً من العائلات قد خزّن الصابون ومواد التنظيف بمعدل ستة إلى ثمانية أضعاف إستهلاكه الشهري.

(5) ذكرت مصادر رسمية إن خمس المدن - الـ 445 الكبرى في الاتحاد السوفياتي قد أعادت إدخال نظام القسائم في بيع اللحوم (من كيلو غرام واحد إلى كيلوغرامين للفرد الواحد شهرياً) والزبدة (من 400 إلى 500 غرام) والشاي (100 غرام). وبالإضافة إلى نظام القسائم يشير كروسييه إلى حصر المبيع بالسكان المحليين أو ببعض فئات السكان، وتوفير المنتجات المفقودة في السوق للأشخاص الذي يجمعون الورق المستهلك أو الأشياء المهملة ويقدمونها للدولة، واتساع سياسة توفير السلع مباشرة للمستخدمين في المنشآت من قبل المنشآت نفسها.

وبدل أن تتحسن الأوضاع مع مطلع الجزء الأول من عام 1990 فقد تدهورت بشكل ملحوظ. وخلال الربع الأول انخفض الإنتاج المادي بنسبة 1 بالمائة حسب الأرقام الرسمية، وبنسبة 4 إلى 5 بالمائة حسب الناقد الاقتصادي سيلزوين. واستمر المتوج النفطي والفحي بالتدهور علماً إن عرض الغاز والكهرباء، فضلاً عن عدد من السلع الاستهلاكية، قد شهد نمواً هاماً⁽⁶⁾.

ليس بإمكان أية دولة أن تلغي دفعة واحدة هذا الحكم من نقاط الضعف والتناقضات المتراكمة. لكن بإمكان غورباتشيف وريجكوف إعادة ترتيب أولوياتها بالتشديد أكثر على اشباع الحاجات الأولية لمجموع السكان، (الخدمات الطبية، على سبيل المثال) وتحديث البنية التحتية الاجتماعية - الاقتصادية⁽⁷⁾ وبإمكانها تقليص النفقات على مشاريع التوظيف الضخمة بشكل متعمد، وكذلك الأمر بالنسبة إلى سلع الترف والمصروفات العسكرية التي تتخطى «القدرة الدفاعية الكافية». غير إن تحولاً مماثلاً لن يستبعد الصراعات الاقتصادية والاجتماعية، مع ما يترتب عليها من نتائج سياسية معتومة. كما لا يمكن لأية قيادة اشتراكية أن تتبنى خيار إلغاء هذه النتائج (هذا دون أن نشير إلى تعبيرات هذه النتائج كالإضرابات أو التحركات الجماهيرية الأخرى) بإتباع سياسة قمع سافرة.

إن الحقيقة المرة التي على المرء أن يمتلك الشجاعة لمواجهتها تكمن في أن الديكتاتورية الستالينية في الاتحاد السوفياتي - متضافرة مع الهيمنة الجزئية للستالينية والتيارات الستالينية الجديدة على الأجزاء الرئيسية من الحركة الجماهيرية العالمية، ومع إفلاس البدائل الاشتراكية الديمقراطية - قد قادت الاتحاد السوفياتي والطبقة العاملة العالمية إلى أزمة رهيبية. فقبل أن تنتهي هذه الأزمة بما يخدم مصالح الاشتراكية العالمية وقبل أن يتم تحرير العمل وجميع المستغلين والمضطهدين في جميع أنحاء العالم، ثمة حاجة للمزيد من الوقت، وللمزيد من التجارب، ولهزائم جديدة، ولإنتصارات جزئية جديدة.

(6) أنظر تقرير

Bundesinstitut für Ostwissenschaftliche und Internationale Studien.

كما هو مختصر في نيو زورشر زيتونغ، 15 حزيران/يونيو 1990.

(7) أنظر بهذا الصدد. فريد فوت ول. سيغلوم «البيروسترويك من تحت: عمال المناجم السوفييات، الإضراب وما تلاه» نيو لفت ريفيو، 181، أيار/مايو - حزيران/يونيو 1990.

■ التمايز الاجتماعي - السياسي .

تتنامى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في سياق من تنامي التسييس الجماهيري . ومن المؤكد الآن أن شريحة واحدة من هذه الجماهير قد بدأت بالتحرك، لكننا نتحدث، مع ذلك، عن ملايين وملايين البشر . وهذا هو العامل الرئيسي الجديد الذي طرأ في الثمانية عشر شهراً المنصرمة .

وفي أي مجتمع يتميز بتناقضات اجتماعية هامة، تعكس سيرورة التسييس هذه، وبالدرجة الأولى، المصالح المادية المتضاربة لشرائح اجتماعية مختلفة . وعندما تنادي مجموعة من المؤدجين في ما يشبه الموضة شبه الهستيرية بـ«اللبلة» أو «إحلال السوق» بشكل عميق على مستوى الاقتصاد، بغض النظر عن أكلاف ذلك، من مثل خلق عشرات ملايين العاطلين عن العمل، فإنها لا تعبر بوجه رئيسي - عن حاجات «الوال ستريت» أو صندوق النقد الدولي - علماً إن هاتين القوتين تضمان صوتهما ومصالحهما إلى صوت هذا الكورس ومصالحه . إنها تتكلم بالأحرى باسم تلك الشرائح الاجتماعية داخل الاتحاد السوفياتي (وبوجه خاص باسم الشرائح الوسطى داخل البيروقراطية والأنتلجنسيا، وأحد الاتجاهات داخل النوموكلاتورا) التي تعتقد، عن خطأ أو عن صواب، إن لديها ما تكسبه من تعميم التخصيص أكثر مما يمكن أن تخسره .

وإذا ما أدان آخرون نتائج «اللبلة» الجذرية باعتبارها أمراً لا يمكن السماح به بالنسبة للغالبية العظمى من الشغيلة والمتقاعدين والنساء والشبيبة والفقراء والقوميات النامية، فذلك لأنهم يعبرون لأسباب مختلفة (بما فيها الرغبة في بلوغ مواقع في السلطة السياسية) عن مصالح هذه الشرائح الاجتماعية وليس غيرها، أو يبالغون بإيجاد دعم لهم في صفوف هذه الشرائح .

وهذا المعنى، علينا أن نُميِّز بين النوايا المعلنة والخطابية والتصريحات الإيمانية المجردة من ناحية، والتطلعات والمطالب الملموسة المباشرة من ناحية ثانية . فقد يبدو للوهلة الأولى أن الجميع - باستثناء الستالينيين الجدد المتطرفين، وحتى هذا ليس مؤكداً - يتخذون موقفاً إيجابياً من اللبريسترويكا، ويُدُون ميلاً محدداً نحو «إِولات السوق»، ويرفضون «الاقتصاد الموجه» الذي أصبح إفلاسه أمراً يُجمع الكُلُّ على الإقرار به . والحال إنه عندما أعلن عمال المناجم المضربين دعمهم للبريسترويكا فلمهم كانوا يعنون أمراً مختلفاً تماماً عن مقترحات دعاة السوق الحرة .

فبالنسبة لعمال المناجم يُعتبر رفض «التخطيط المركزي» رفضاً للإضطهاد البيروقراطي، وللعنجهية وللتعسف ولقساوة القلب إزاء حاجات الشعب ولتبديد الموارد الوطنية ولمراكمة الإمتيازات المادية بشكل فاضح. وإذا كانوا يدعمون تلك العمال لجزء من المنتج الجاري فإن ذلك قد يعبر عن دافع غريزي باتجاه الإدارة العمالية بقدر ما قد يعبر عن إرتداد عن الاشتراكية⁽⁸⁾. وحدها التجربة العملية سوف تتيح للعمال أن يفهموا إن البديل الحقيقي عن «الاقتصاد الموجه» البيروقراطي هو التخطيط الديمقراطي الاشتراكي حيث يسود التضامن الطبقي على أنانية المصنع والفرع، وعلى الأنانية المحلية والمناطقية، وحيث تتخذ القرارات الرئيسية بشكل حر وديموقراطي من قبل الكادحين أنفسهم.

وفي الوجه المقابل للصورة وعندما يتحدث مؤدلجون مثل تسيكو وخماكين واقتصاديون مثل شميليخ عن البيريسترويكا فإنهم يعنون بوضوح السياسات الاقتصادية الشبيهة بسياسات ريغان وتاتشر بصرف النظر عن نتائجها الاجتماعية⁽⁹⁾. وكما بالنسبة لمرشدهم فون هايك فإن الظلامية والسلطوية اللتين تتمحوران حول «قيم أبدية» مثل النظام والعائلة والدين، تنتقلان تدريجياً إلى الصدارة وتحلان محل أي نضال منهجي ومشابر في سبيل حقوق الإنسان. وقد نُشرت الصحافة السوفياتية أصلاً، مقالات ترُحَّب بلمنجازات بينوشيه في تشيلي. ومن الواضح إن كل ذلك لا علاقة له بمصالح الجماهير العمالية.

مع ذلك فإن القوى الاجتماعية التي يعبر عن مصالحها هؤلاء المؤدلجون هي أضعف عددياً بكثير من الطبقة العاملة داخل الاتحاد السوفياتي، حتى لو كانت تزعق بصوت أعلى وتحتكر عملياً وسائل الإعلام. ولهذا السبب بالذات فإن غورباتشيف، الذي لا يريد أن يفصل عن الأغلبية الواسعة من السكان، يأخذ مواقف هذه الأغلبية بعين الاعتبار. والحال أن استفتاءات الرأي العام، وعلى عكس غالبية بلدان أوروبا الشرقية، تبين إن هذه الأغلبية معادية للبرلة الاقتصادية جملة وتفصيلاً، وهاكم مثلاً واحداً على ذلك⁽¹⁰⁾:

- ما هو رأيك ببرنامج الحكومة الخاص بالانتقال نحو اقتصاد السوق؟

مع: 14%

ضد: 51%

(8) يُمكن الإطلاع على المواقف المتعاقبة لتسيكو في كتابه: Die Philosophie der Perestroika، ميونخ، 1990، وبوجه خاص المقابلة التي أجرتها معه أنباء موسكو 17 حزيران/يونيو 1990.

(9) أنباء موسكو، 8 تموز/يوليو 1990.

(10) المصدر نفسه.

لا يعرف: 35%

- ما هو رأيك باقتراح الحكومة المتعلق بزيادة عامة للأسعار بدءاً من أول تموز 1990؟

مع: 33%

ضد: 61%

لا يعرف: 6%

هذا هو السبب الرئيسي الذي يجعل غورباتشيف يبدو متذبذباً ومماطلاً إزاء الاتجاه نحو اقتصاد السوق - وليس كما يُدّعي المدافعون عن السوق الحرة بأنه غير قادر على القطع مع عادة المساومة والتوفيق. والحال إن تردد غورباتشيف قد عبّر عن نفسه بإجراءات اقتصادية ملموسة أكثر فأكثر تناقضاً وتحمل بذور فشلها بذاتها. إنها تُعمّق سيرورة الجمود - والبعض يُسميه الركود⁽¹¹⁾ - التي بدورها تُخلّق صعوبات أمام عملية وضع سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية.

إن التمايز السياسي المباشر في الاتحاد السوفياتي مرتبط بالتأكيد بهذه الإنقسامات الاجتماعية، غير إن العلاقة بينهما تبقى علاقة لا تناظرية. من المؤكد إن الطبقة العاملة قد تحركت بالفعل بأعداد أوسع من الليبراليين المتطرفين الموجودين في صفوف الانتليجنسيا ورجال الجهاز والبورجوازية الصغيرة والوسطى المدنية. مع ذلك، وحتى اللحظة الراهنة، ما تزال الاتجاهات السياسية المنادية بالبلرلة وحسب (Tout Court)⁽¹²⁾ - أي بالبلرلة السياسية - بالإضافة إلى «الليبرالية» الاقتصادية الصريحة - أكبر عدداً من تلك التي تدافع عن مصالح الطبقة العاملة، هذا دون أن نأخذ بالاعتبار الإشتراكيين المعلنين. فحتى اليوم، ما تزال الانتليجنسيا الليبرالية تُهيمن على عملية التمهّل والتمايز السياسيين. ولا ترغب هذه الانتليجنسيا، بأغليتها الواسعة، أن «تذهب إلى الشعب» كما فعل أسلافها قبل قرن.

زد على ذلك، إن تجارب الرعب المؤذية التي ولّدتها الستالينية وما بعد الستالينية قد خلّفت تركة هائلة من التضعف السياسي والأيدولوجي في صفوف الطبقة العاملة نفسها. وعلى الرغم من أننا قد بخسنا، على وجه الاحتمال، من شأن عمق هذه الأزمة الأيدولوجية - الأخلاقية، فإن الجزء الرئيسي من هذا الكتاب قد شُخص بشكل صحيح خصائصها العامة. لم تتعرض مفاهيم كالشيوعية واللينينية والماركسية وحسب للإمتحان

(11) انظر، على سبيل المثال، التقرير المشار إليه في الهامش السادس.

(*) بالفرنسية في الأصل (م.).

العميق، بل كذلك مفاهيم كالأشتراكية (بما فيها مفهوم «الديموقراطية الاشتراكية») والصراع الطبقي وتنظيم الطبقة العاملة. ومع العلم إن البريسترويكا قد اعتُبرت «الفرصة الأخيرة» أمام الحزب الشيوعي السوفييتي وأمام الاشتراكية، فلأنها قد شهدت في الواقع فشلاً ذريعاً، فراح هذا الإمتهان يتنامى عاماً بعد عام، ما لم نقل فصلاً بعد فصل من فصول العام الواحد⁽¹²⁾.

بالطبع، ينبغي أن نُميز بدقة بين مختلف المواقف وردود الفعل في صفوف البروليتاريا السوفياتية مجملها. فثمة أقلية ضئيلة نسبياً، علماً أنها كبيرة عددياً بما فيه الكفاية، إذا ما نظرنا إليها من زاوية الأرقام المطلقة، لا تزال معادية للرأسمالية ومتبينة للإشتراكية، وتعلن دفاعها الصريح عن حقوق العمال ومصالحهم⁽¹³⁾. وثمة أقلية أخرى أكثر ضعفاً بعد - لكن عددها هام أيضاً إذا ما أخذنا بالأرقام المطلقة - ما تزال تنهض مع الماركسية والاشتراكية العلمية أو مع إحدى تنوعات الشيوعية/اللينينية. أخيراً تبقى تلك الشريحة الهامة من الطبقة العاملة، وهي ما تزال أقلية على وجه الإحتمال، التي تعترف بالنقابات، حتى عندما تقودها جماعة من النوميوكلاتورا، كوسيلة للتعبير عن تطلعاتها المادية ومطالبها وشكاويها⁽¹⁴⁾. وهناك، في الوقت نفسه، تيار يعجّل ببطء، ولكن بشكل حاسم، باتجاه إرساء نقابات مستقلة.

ليس ثمة ما يدفع أي اشتراكي إزاء جميع هذه التطورات لأن يعبر عن تفاؤل مبالغ فيه بالنسبة للمنظورات قصيرة الأمد. مع العلم إن المرء يفاجأ على الدوام بهذا الإزدهار الملفت للحياة والنشاط السياسيين في الاتحاد السوفييتي. فالصحافة تنقل أخباراً عن إنشاء دزينة أو أكثر من الأحزاب السياسية وشبه الأحزاب، وهناك إثنان منها على الأقل لم يقطعاً علاقتهما بعد بالحزب الشيوعي السوفييتي⁽¹⁵⁾. كما قُدِّمت أرقام عمّا يتراوح بين 2500 و3000 منظمة إجتماعية مستقلة تضم في صفوفها مليونين ونصف مليون عضو⁽¹⁶⁾. وبعد انقضاء ليل طويل من البلادة الجماهيرية في ظل ستالين وبريجنيف لا تبدو هذه الأرقام تافهة على الإطلاق.

(12) أنظر د. كازوتين ول. كارينسكي. «المؤتمر: الفرصة الأخيرة لتوطيد الوضع». أنباء موسكو، 8 تموز/يوليو 1990.

(13) أنظر، على سبيل المثال استفتاء الرأي المشار إليه أعلاه.

(14) حول وظيفة هذه الاتحادات في الاتحاد السوفييتي اليوم، أنظر بوجه خاص، د. سيبو. «التحول في النقابات السوفياتية» أنبركور، 3 تشرين الأول/أكتوبر 1989.

(15) أنظر، على سبيل المثال، أنباء موسكو، 15 تموز/يوليو 1990.

(16) سوفيت ويكلي، 21 حزيران/يونيو 1990.

تتنوع الأحزاب وشبه الأحزاب الجديدة بجذورها وانتماءاتها. فالحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي تأسس في أيار/مايو 1990 في مؤتمر شارك فيه 240 مندوباً قيل أنهم يمثلون 74 فرعاً، يقف عموماً إلى أقصى اليمين من المناشفة القدامى، إنقسم هو نفسه إلى تيار يميني يرفض أي مرجعية «ديموقراطية اشتراكية»، وتيار يساري أقرب إلى الاشتراكية الديمقراطية السويدية والألمانية. وقد وقف أحد قياديه أ. اوبولنسكي بمواجهة غورباتشيف في انتخابات رئاسة السوفييات الأعلى. وتضم التشكيلات الأخرى الهاميات - وهو النموذج الفاشي من الحزب الشعبي الجمهوري في روسيا⁽¹⁷⁾، والديموقراطيين المسيحيين، كما تضم بعض التيارات التي تؤيد إعادة إرساء الحكم الملكي، والديموقراطيين الدستوريين الذين يدعون وراثته كاديت ميليكوف، وحزب ديموقراطي ارتبط أخيراً بالحزب الفيدرالي الديمقراطي الألماني، والحزب الديمقراطي في روسيا وهو عبارة عن انشقاق يميني عن المنبر الديمقراطي في الحزب الشيوعي السوفيياتي، حزب الخضر، وذلك الجناح من «المنبر الديمقراطي» الذي إنشق عن الحزب الشيوعي السوفيياتي في ختام المؤتمر الثامن والعشرين، والمنبر الماركسي في الحزب، والحزب الإشتراكي الجديد، وحزب العمال الماركسي (ديكتاتورية البروليتاريا)، ومجموعات فوضوية متعددة، ومجموعات «الشيوعية التحررية».

وجدت الحياة السياسية الحافلة بين عامي 1989 - 1990 تعبيراتها في سلسلة من «القضايا» نشير إلى سبع منها:

- (1) الصراع المحتدم بين بوريس غيداسبوف، سكرتير الحزب المحلي والمناطق في لينينغراد، الذي عقد تحالفاً مع الستالينيين الجدد المعلنين وأقصى اليمين، وبين السوفييات المحلي المنتخب بالاقتراع العام - وقد ألحق هذا الصراع هزيمة نكراء بالمحافظين.
- (2) انتخابات مؤتمر نواب الشعب، الذي إنهزم فيه ربع المرشحين عن جهاز الحزب.
- (3) السجال بين غورباتشيف ورئيس تحرير المجلة الأسبوعية الأوسع إصداراً في العالم (72 مليون نسخة)، وقد نجح هذا الأخير في مقاومة محاولات إقالته.
- (4) المظاهرات الضخمة التي إنطلقت في الشوارع في 25 شباط/فبراير 1990 والتي ضمت حوالي مليون شخص من جميع أنحاء الاتحاد السوفيياتي بمواجهة المقاومة العنيفة، لا بل الإستفزات العلنية للجهاز ولللكا. جي. ب.

(17) أنظر سوفيت ويكلي، 14 حزيران/يونيو 1990، وأنباء موسكو 8 تموز/يوليو 1990. لقد ثارت حفيظة جماعة «الهاميات» عندما ترأس واحد من المتحدرين من إحدى عائلات الكوزاك التي تنتمي إلى الحزب الديمقراطي في روسيا، المركز الوطني المعادي للفاشية الذي تم إنشائه حديثاً. وجماعة «الهاميات» هذه لم تجد حرجاً في الإدعاء إن هتلر كان متساهلاً.

(5) إنتخاب بوريس يلتسين رئيساً للسوفييات الأعلى في جمهورية روسيا السوفياتية، بفارق ضئيل عن مرشح الجهاز.

(6) قضية النائيين العامين غدليان وإيفانوف اللذين يحوزان على شعبية واسعة. فقد هوجما بعنف بسبب تحقيقاتهما في أمور الفساد على مستوى عالٍ، لكنها إنتخبا مع ذلك إلى مؤتمر الشعب، وجرى دعمهما بإضراب عام سياسي في مدينة سيلينوغراد في ضواحي موسكو⁽¹⁸⁾.

(7) الخطاب القنبلة الذي ألقاه الجنرال في الكا. جي. ب. أوليغ كالاجين في الكونغرس الفيدرالي الثاني للمنبر الديمقراطي في الحزب الشيوعي السوفياتي في أوائل حزيران/يونيو 1990، عندما أدان واقع أن الكا. جي. ب. «ما تزال بعد خمس سنوات [من وجود البيريسترويكا والغلاسنوست] دولة ضمن الدولة، تمتلك سلطات حيوية، قادرة نظرياً على تركيع الحكومة»⁽¹⁹⁾.

■ الحركة العمالية المستقلة.

شهد عام 1989 ولادة حركة عمالية مستقلة في الاتحاد السوفياتي تستند إلى نشاط جماهيري فعلي للطبقة العاملة. وراح هذا الميل يتعزز بدءاً من النصف الأول من عام 1990. فكان هناك 200,000 مُضرب بالنسبة ليوم العمل الواحد، ومليونان بالنسبة للشهر الواحد - وهذه الأرقام تتخطى إلى حد بعيد أرقام عام 1989. كما إنها على الأرجح أضخم الأرقام في العالم في السنوات القليلة الماضية، ربما باستثناء البرازيل في العام 1989.

يستحيل تقديم كشف حساب شامل عن هذه الإضرابات لأن المعلومات ما زالت تنتشر بصعوبة داخل الاتحاد السوفياتي، لكن بإمكاننا وضع لائحة بأهم التحركات في الأشهر الثمانية عشر المنصرمة، على أن نترك جانباً الآن جميع التحركات الخاصة بالحركات القومية، وبوجه خاص في أرمينيا، ومولدافيا وجمهوريات البلطيق. وتتضمن اللائحة: الإضرابات التحذيرية التي ضمت 700,000 عامل في حقول النفط والغاز في تيومن في 1 نيسان/أبريل،

(18) أنظر. Süddeutsche Zeitung، 16 شباط/فبراير، 1990.

(19) لقد خصص رئيس الكا. جي. ب. ربع ساعة من خطابه في المؤتمر الثامن والعشرين لقضية كالاجين، مشدداً على إن إنزال مرتبة هذا الأخير لا تعود إلى نقده الكا. جي. ب.، بل إلى عدم كفاءته وفساده اللذين جرى كشفهما للتو، بمصادفة غريبة، وفي الواقع لقد أصبحت الكا. جي. ب. موضوعاً للخلاف بشكل متزايد، حتى داخل صفوفها.

وعمال المناجم الذهب في ماغادان في أقصى الشمال في 25 نيسان/أبريل 1990؛ وإضراب عمال سكك الحديد في أذربيجان (وإن كان حصل لأسباب قومية) والإضراب في منشأة يناكيفو المعدنية في دونباس، والإضرابات التحذيرية والفعلية لسائقي التاكسيات والحافلات في عدة مدن، بما فيها كييف، وتشكيل لجان إضراب من قبل عمال نفق موسكو، وخاركوف ومينسك، والتحرك في مصانع السيارات الكبرى، بما فيها مصنع كاماز لوري في نابارين شيلن، وإضرابات العلماء والصحافيين في عموم الاتحاد السوفياتي، وكان إضراب نوغينسك هو الإضراب التي تأمنت له أوسع تغطية إعلامية، هذا فضلاً عن التحركات الجماهيرية العديدة ضد سوء استخدام السلطة من قبل الزعماء المحليين المنتمين إلى النوموكلاتورا، وذلك في سفردلوفسك وفلاديفوستوك وياروسلافل ولوفوف وشرنيغوف وفورورشيلافغراد، وإضراب شبه عام للطلاب الأوكرانيين لإحتجاجاً على توقيف قيادتهم بتهمة «تنظيم تظاهرة غير شرعية»⁽²⁰⁾.

والحال إن إضرابي عمال المناجم في تموز/يوليو 1989 وتموز/يوليو 1990 (لقد دعمت الإضراب الثاني إضرابات محلية في صناعات أخرى) والحركات المتضافرة بين فوركوتا ودونباس في خريف 1989، هي التي كانت موضع إهتمام كبير. وهذا ما يمكن فهمه بفعل تقدّم هذه التحركات على صعيد التنظيم الذاتي لقطاع هام من قطاعات الطبقة العاملة السوفياتية.

خلال الإضراب الأول لعمال المناجم، إنطلقت لجان الإضراب وراحت تنسق النشاطات فيما بينها. وقد ذكر فريدغوت وسيفيلوم، كشاهدي عيان، إن هذه اللجان شارفت في عملها، أحياناً، على التحول إلى هيئات لإزدواجية السلطة:

«لقد غدّت لجان الإضراب بسرعة مركز النشاط في المناطق المضربة. واعتصم بعضها عملياً بشكل متواصل هناك، يتلقى على مدار الساعة اتصالات من المواطنين، وفي الحال، تقريباً، راحت اللجان تستقبل جميع أنواع الطلبات والشكاوى من الجمهور»⁽²¹⁾. عمال المناجم،

(20) حول هذه الحركات، أنظر، بوجه خاص مارلين فوغت - دوناي في بيدوم، تموز/يوليو - آب/أغسطس 1990، وفردغوت وسيفيلوم. «البيروتروكا من تحت». أبناء موسكو، 20 آب/أغسطس و19 تشرين الثاني/نوفمبر 1989، ونيوز فروم اوكراني، العدد 14، 1989.

(21) لقد كان جزء من الأنتلجنسيا، في كل حال، معادياً للإضراب. ويستشهد فريدغوت وسيفيلوم (ص. 22)، «بصرخة من القلب» لأحد أساتذة الجامعة: «عندما رأيتهم يدخلون الساحة، فهمت معنى كلمة «ثورة». لقد تملكني الخوف ببساطة».

وعمال آخرون ومواطنون من مختلف مجالات الحياة، إلتجئوا إلى لجان الإضراب طالبين المساعدة في الحصول على العناية الطبية والتوصيلحات المنزلية والمساعدة المالية. لقد رأى الجمهور في هذه اللجان، بطبيعة الحال، مؤسسات سلطة قادرة على الحلول محل المسؤولين المحليين - الذين فقدوا إعتبارهم - في التعاطي مع العديد من المشكلات اليومية التي يعانيها المواطن السوفييتي. وهذا ما كان عليه الوضع في مدينة كيميرفو الكوزباكية، حيث وجدت لجنة الإضراب نفسها محاصرة بالمواطنين الذين أكّدوا لأنهم، على الأقل، يملكون الآن مؤسسة تقوم بمساعدتهم. وكان مقدمو العرائض يصطقّون طوال النهار من أجل الحصول على الختم والإمضاء بغية الإقتراض من البنك، أو للحصول على معلومات عن كيفية التصرف في حال أراد مؤجرو الشقق إنهاء العقود معهم، ولنقاش جملة من المشكلات اليومية الأخرى التي هي أبعد ما تكون عن المسؤوليات التي وضعتها لجان الإضراب على عاتقها⁽²²⁾.

وحسب فريدغوت وسيغليوم، يكمن السبب الرئيسي للإضراب في توقعات العمال المخيبة، والخوف من أن تتخطاهم البريسترويكا (أي بعض التغيير الجذري في الظروف الإقتصادية). وبالنسبة لـديفيد سيبو، فإن الإضراب كان عبارة عن ردة فعل على النتائج السلبية لإعادة تنظيم العمل على مستوى مداخيل عمال المناجم وعلى مستوى ظروف العمل، وهي النتائج المستوحاة من البريسترويكا⁽²³⁾. وفي جميع الأحوال، يمكن إدراج المطالب السبعة والأربعين التي تقدّم بها أخيراً عمال مناجم دونباس تحت هذه الموضوعات الأربع: إضفاء الديمقراطية على إدارة المناجم، قضايا تأمين لقمة العيش، مطالب تتعلق بظروف العمل وتنظيمه، وضمانات ضد قمع الإضرابات وقادتها⁽²⁴⁾.

إن مستوى الوعي الطبقي المتقدم نسبياً الذي تعكسه هذه المطالب كان ظاهراً أيضاً في عمل عدة مناجم على فرض إقالة المديرين المنتخبين ومجالس العمل التعاونية⁽²⁵⁾. غير إن الغاية

(22) المصدر السابق، ص. 12.

(23) يتخذ أحد المقالات الذي نشر في مجلة كومونست أهمية خاصة في هذا الصدد حيث يدعو الناس العاديين إلى النشاط بغية تسريع البريسترويكا وإضفاء الديمقراطية على البنى القائمة.

(24) فريدغوت وسيغليوم، ص. 20، كانت الشروط الإجتماعية سيئة بوجه خاص في «دونباس»، حيث إن معدل الكبريت المستخدم في مصنع الفولاذ في «دونتسك» كان أدنى بمعدل سبع مرات من المعدل المسموح به، ذلك في حزيران/يونيو 1989.

(25) في منجم غوركوي أعيد انتخاب اثنين فقط من الأعضاء الـ 62 في مجلس العمل التعاوني. ثلاثة وعشرون من الأعضاء الجدد كانوا يتمنون أيضاً إلى لجنة الإضراب، وقد انتخب أحد ممثلي هؤلاء الآخرين رئيساً للمجلس وحاز على 58 صوتاً مقابل 4 أصوات إمتناع. المصدر السابق ص. 26.

الإقتصادية تكمن في إحتفاظ عمال المناجم (والمناجم نفسها) بسبعين بالمائة من دخل المناجم القائم على أن تعود نسبة الثلاثين بالمائة فقط إلى الدولة - وهي الحالة المعاكسة لتوزيع النسب المعمول به. لكن الأفكار حول كيفية استخدام هذه «الأرباح» تبقى غامضة.

لقد جعلت لجان الإضراب من نفسها، فيما بعد، لجاناً للعمل، لمراقبة تطبيق الحكومة لوعودها، هذه الوعود التي على أساسها تم إنهاء الإضراب. وعندما أصبح واضحاً إن الحكومة لن تفي بوعودها، بدأت التعبئة من أجل إضراب عام ثانٍ لعمال المناجم، وذلك في منتصف أعمال المؤتمر الثامن والعشرين بالضبط، وعلى الرغم من نداءات مندوبي المؤتمر المسعورة، بمن فيهم بوريس يلتسين. وفي الواقع لم يكن إضراب تموز/يوليو 1990 إضراباً عاماً، علماً إن مئات الآلاف من عمال المناجم قد شاركوا فيه. ومن المحتمل أن تكون إحدى نتائجه تشكيل إتحاد مستقل لعمال المناجم يقوم على وظيفة مزدوجة، نقابية وسياسية⁽²⁶⁾.

والحال إنه قد تمت الدعوة إلى كونفرنس في نوفوكوزنيتسك بين 29 نيسان/أبريل و2 أيار/مايو 1990 حيث شُكلت لجان إضراب عمال كوزبكستان، وهي العمود الفقري لثلاثمائة مندوب تمت دعوتهم إلى ما سمي بـ«إحياء حركة عمالية مستقلة واسعة الإنفراس في النقابات». وحضر هذا الكونفرنس عدد هام من الصحف السوفييتية (برافدا، تروود، وارغيانتي إي فاكتي) كما تم بث بعض النقاشات في جميع أنحاء كوزبكستان⁽²⁷⁾.

كان للمثقفين والإشتراكيين الديموقراطيين في موسكو وزن هام في الكونفرنس الذي رفض مع ذلك اقتراحاً من النائب الشعبي ترافكين (ستاليني سابق) بإقامة حزب متعدد الإنتماءات الطبقية. وبعد سجلات محمومة ومتداخلة تم التوصل إلى إعلان تطيعه روح المساومة: الاتفاق على مشاركة جميع التيارات والمنظمات التي أقرت هذا الإعلان في الإتحاد الجديد. وقد طالب تيار يساري يمثل 25% من المندوبين - ويضم مرة أخرى مثقفي موسكو بوجه خاص، لكن قسماً من عمال المناجم أيضاً - بأن يتضمن الإعلان التزاماً واضحاً بالدفاع عن مصالح العمال، غير إن الأغلبية، ومن ضمنها الإشتراكيين الديموقراطيين، قد رفضت هذا المطلب. لا يزال الوضع إذن في بدايات إنشاء حركة عمالية أصيلة مستقلة،

(26) ويتحدث حتى البروفسور السوفييتي ليونيد غوردون في هذا السياق، عن تطور مشابه للتضامن في بولندا عام 1980. المانيفستو، 8 تموز/يوليو 1990.

(27) كل هذه التفاصيل مأخوذة عن مقالة پول فندر لارسن الرائعة «إتحاد العمل» أوبركور - حزيران/يونيو 1990.

خاصة إن بديل الطبقة العاملة عن مقترحات البيريسترويكا الاقتصادية ما يزال شديد الغموض.

عشية الكونغرس تقدمت مجموعة نقابية مستقلة من لينينغراد تُطلق على نفسها اسم «العدالة»، بمسودة مشروع يتضمن هو الآخر دفاعاً واضحاً عن مصالح العمال. وإذا تعارض هذه المسودة البيروقراطية والإميازات المالية، فإنها تدعو إلى إقامة هيئات للإدارة الذاتية العمالية في جميع المنشآت، بغض النظر عن شكل الملكية في هذه الأخيرة. وفي حين تعارض بيع الأسهم إلى الرأسماليين والشرائح المتمدنة⁽²⁸⁾، فإنها لا تقف بوجه تحول موجودات المصانع إلى ملكية أسهم كبرائها لا تعارض فكرة التملك العمالي الجماعي طالما إن أغلبية القوة العاملة توافق على إجراءات مماثلة⁽²⁹⁾. بإمكان المرء أن يلاحظ إن جميع الأفكار المتعلقة بأشكال الملكية تحتاج إلى وقت كي تتضح، وإن الغموض ما زال يكتنفها إلى حد بعيد.

وحسب فريدغوت وسيغليوم كان غورباتشيف ومستشاروه المقربون مسرورين عملياً بإضراب عمال المناجم الأول حيث وجدوا فيه محاولة لإزاحة البيروقراطيين الصناعيين المحليين والمناطقين والوسطيين بفعل «البيريسترويكا من تحت»، حيث أن هؤلاء يشكلون العائق الرئيسي بوجه تطبيق «البيريسترويكا من فوق». ولا تملك أية وسيلة لمعرفة ما إذا كان هذا الكلام صحيحاً أم لا،⁽³⁰⁾ لكن ما يبدو واضحاً هو خطورة التحدي الذي تُمثله موجة الإضراب بالنسبة للبيروقراطية بمجملها، ولغورباتشيف بوجه خاص.

بادئ ذي بدء تحصل الخسارة في الإنتاج وفي مداخيل الدولة، وفي القطع الأجنبي ضمن ظروف تراجع الاقتصاد بشكل حاد. ثانياً، يستخدم المحافظون فقدان سلطة الحزب

(28) إنه الهاجس الذي يكمن وراء اقتراحات غورباتشيف الخاصة بملكية الأسهم، والتي تنطوي على دينامية اجتماعية - اقتصادية شديدة الخطورة. إن الهدف الأساسي بالنسبة للحكومة هو امتصاص جزء من السيولة الضخمة المتداولة، والتي تلقي بثقلها على الطلب الجاري على السلع الاستهلاكية وتولد ضغطاً تضخيمياً عالياً. وتبلغ إيداعات بنوك الإذخار ما يقارب مئتي مليار روبل، غير إن أكثر من نصف هذا المجموع يعود إلى نسبة ضئيلة من المؤدعين. ولما كانت جماهير السكان هي المعنية، فإن أصحاب الرساميل الضخمة القادرون على إتهاز الفرص لمراكمة أرباح فاحشة، هم وحدهم في وضع يسمح بشراء أسهم بهذه الضخامة. وعلى حد قول كاتبتي وثيقة لينينغراد «المال يراكم المزيد من المال، من دون توظيف أية قوة عمل من قبل أصحاب الأسهم».

(29) لقد نشرت الوثيقة في فوغت دوني.

(30) تُوفر بعض التقارير المتناقضة التي نقلتها الصحافة شيئاً من المصدقية لهذه الأطروحة، لكن إلى حد معين فقط. أنظر بوجه خاص مقالات الأزلستيا، 30 تموز/يوليو 1989، وأوغونيوك، 5 آب/أغسطس 1989.

والحكومة داخل الجهاز لإدانة «الفوضى وغياب النظام» اللذين أطلقتهما الغلاسنوست. وثالثاً، تهدد الإضرابات بادرخال التعددية إلى الحقل الذي يشكل الخطر الأكبر على النموكلاتورا - أي منظمات الطبقة العاملة والنقابات.

كان رد غورباتشيف على هذه التحديات رداً غورباتشيفياً نموذجياً. ففي تشرين الأول/أكتوبر 1989 تم وضع قانون يشرع الإضرابات، ويقيّد حق الإضراب بشدة في آن واحد، موضع التنفيذ⁽³¹⁾، وفي حين سعت السلطات إلى تعزيز هذا القانون كان العمال يسرون عموماً على هواهم على صعيد الممارسة من دون أن يواجهوا أي قمع جدي من قبل غورباتشيف.

■ المسائل القومية.

بدا حين إن المسألة القومية هي المسألة الأكثر تفجراً في الاتحاد السوفياتي إلى درجة جعلت العديد من المعلقين الغربيين يعتقدون أنها قد دفعت جميع الصراعات الجماهيرية الأخرى إلى خلفية الأحداث. وكما أشرنا في الفصلين الثاني والحادي عشر فإن أي انتفاضة ضد القمع القومي - مهما كانت حقيقية وشرعية - لم تشكل مع ذلك الشراة الوحيدة أو حتى الرئيسية التي أشعلت انفجارات الجمهوريات السوفياتية المختلفة. إن أي من المظالم القائمة كان يمكن أن تلعب - وقد لعبت بالفعل - هذا الدور: التلوث والمشكلات البيئية الأخرى، قصور البنية الاجتماعية التحتية الفاضح، البطالة المحلية، إنخفاض مستوى المعيشة مقارنة مع المناطق الأخرى، وبوجه خاص المناطق المجاورة⁽³²⁾. لكن بفعل غياب البنى السياسية الديمقراطية، والمنظمات الجماهيرية المستقلة فعلاً، سرعان ما تحولت الحركة القومية إلى أرضية خصبة لجميع هذه التناقضات. وهذا ما حدث بوجه خاص في أرمينيا وجورجيا وجمهوريات البلطيق، حيث انتشرت جبهات شعبية واسعة تجمعت فيها المطالب الشعبية الأكثر تنوعاً (وأحياناً الأكثر تناقضاً).

(31) تُتخذ الإحتياطات لتفادي منع الإضراب قبل الدعوة إليه. وتخضع لجان حماية الإضراب التي ترافق التظاهرات في الشوارع، لموافقة الشرطة مثلها مثل التظاهرات.

(32) لقد لعبت قضية التخريب البيئي دوراً أساسياً في العديد من الصراعات القومية. حتى إنها حفزت المبادرة الرائعة في «سميالاتينسك»، حيث قرّر 500 مواطن بالإجماع إيقاف الإختبارات النووية في باطن الأرض، بحيط منطقتهم. ودعوا سكان نيقادا لاتخاذ موقف عمائل. أبناء موسكو. 17 كانون الأول/ديسمبر 1989.

مع ذلك، كلما تطورت حركة عمالية مستقلة وواسعة إلى مستوى نقابي شامل، وقادت إضرابات نقابية شاملة كإضراب عمال المناجم، كلما ظهرت في المنظمات النقابية تعبيرات عن التضامن الطبقي. ولا يعني هذا الأمر أن ديناميتها تنحصر منحى معاكساً لحق تقرير المصير القومي - بل على العكس. فبا قد يحدث في الأشهر القادمة، على وجه الاحتمال، هو الميل نحو التمايز الاجتماعي داخل الجبهات الشعبية القومية، وانتقال المصالح الطبقية المختلفة إلى الصدارة.

لا مجال هنا للبحث بشكل تفصيلي في أسباب احتلال المسائل القومية هذه المكانة البارزة في عودة الحياة السياسية إلى الاتحاد السوفياتي. فثمة تحليلات جديدة حول هذه المسألة⁽³³⁾. لكن بالإضافة إلى العناصر التي تناولناها بالنقاش في هذا الكتاب، بإمكاننا أن نشير إلى بعض السمات المشتركة في هذه الصراعات.

بصورة عامة، تنحو هذه الانفجارات منحى إعادة تشكيل القوى السياسية الطامحة لممارسة السلطة، كل بمفردها أو من خلال تحالفات، وذلك في مختلف الجمهوريات. فمن جهة يتوزع القوميون بين معتدلين على شاكلة «ساجوديس» في ليتوانيا، ومتطرفين مسلحين يمتلك بعضهم توجهاً تمييزاً للفاشية - الجديدة بشكل واضح⁽³⁴⁾، ومن جهة ثانية تحاول بعض قطاعات النوميكلاتورا أيضاً الحفاظ على سلطتها وامتيازاتها عبر ركوب الموجة القومية، حتى لو أدى ذلك إلى القطيعة مع موسكو، بينما تسعى أجنحة أخرى إلى إرساء مساومة ما بين الحركة

(33) أنظر بوجه خاص الأبحاث حول المسألة القومية في الاتحاد السوفياتي التي جمعها غيرت ماير في كتاب Nationalitätenkonflikte in der Sowjet - Union، كولونيا، 1990. وتوفر مقدمة ماير للكتاب معلومات مهمة عن عدم تكافؤ الشروط المادية بين الجمهوريات. وهكذا فإن معدل الحياة بين عامي 1985 - 1986 تراوح بين 61,4 عاماً للرجال في تركمانيا و75 عاماً وما فوق للنساء في أرمينيا وروسيا البيضاء. فيما تراوح معدل وفيات الأطفال بين 11,6 بالآلاف في ليتوانيا و58 بالآلاف في تركمانيا. ويبلغ دخل الفرد في جمهوريات آسيا الوسطى نصف معدله فقط في عموم الاتحاد السوفياتي. وفيما كان التفاوت بالتقديمات الاجتماعية يميل للتقلص في أوائل السبعينات، فإنه عاد للتوسع مجدداً في العقدين الماضيين. وفي عام 1986 بلغت المبيعات بالفرق في استونيا ولاتفيا وليتوانيا (1802، 1688، 1435 روبلاً على التوالي) أكثر من ضعف مجموعها في تاجيكستان (656 روبلاً) وأوزبكستان (747 روبلاً) وكيرغيزيا (795 روبلاً) - مع العلم إنه يجب أن نأخذ بالاعتبار عند مقارنة هذه الأرقام حجم الاستهلاك الأعلى للمنتوجات المحلية في هذه الجمهوريات الأخيرة، وهذا ما يصعب تحديده بالأرقام.

(34) في 18 كانون الثاني/يناير 1990 إقنعت عناصر فاشية اجتماعاً للكتاب من أجل البيرسترويكيا. أنظر مقالة ف. أوسكوتزكي وف. سوكولوف المنشورة في Süddeutsche Zeitung، 24 - 25 شباط/فبراير 1990.

القومية والكرملين، أو تتجه إيجاباً معاكساً بشكل كلي، فتحاول إخضاع هذه الحركة إلى الاتحاد بقيادة الحزب الشيوعي بأي ثمن. وأخيراً، برزت منظمات جماهيرية مستقلة هنا وهناك، وبوجه خاص في أرمينيا، لكن دون أن تهيمن على الحياة السياسية.

تتشكل تحالفات بين مختلف هذه الاتجاهات، وينفرد عقدها، لتعود فتشكل من جديد، على خلفية ضغط الكرملين الذي يتأرجح بين القمع السافر - كما في باكو وتبليسي - والقمع المستتر - لكنه لا يقل عنه قدرة على الردع - من خلال الإجراءات الاقتصادية، كما في ليتوانيا⁽³⁵⁾.

يصبح الوضع أكثر تعقيداً عندما نأخذ بالاعتبار إن الحركات القومية لا تنطوي على معارضة الكرملين، المحكوم بشوفينية روسيا العظمى، وحسب، بل تنطوي أيضاً على صراعات إثنية - يشابه العنف فيها عنف المذابح المنظمة - حيث توجد أقليات قومية. وهذا يصح، بشكل خاص، على الاشتباكات بين القوميتين الأرمنية والأذربيجانية، وبين القوميتين الأوزبكية، والتركية، وبين القوميتين الكيرخيزية والأوزبكية.

لا شك إن لبعض أجنحة البيروقراطية ضلع في أعمال العنف الكريمة هذه، تبعاً لمبدأ المضطهدين الذهبي: فَرَّقْ تَسُدْ. غير إنه سيكون من قبيل التبسيط البالغ أن تُعزى أسباب الشوفينية المفرطة السائدة بين القوميات غير الروسية إلى التحريض البيروقراطي، بالضغط كما هو خاطيء تفسير صعود العنصرية المتطرفة في أوروبا الوسطى في الثلاثينات وبداية الأربعينات، أو صعود «العنصرية الجديدة» في أوروبا الغربية اليوم بمجرد ألعاب أرباب الرساميل الكبرى. فالصراعات الإثنية في الاتحاد السوفياتي هي ذات جذور تاريخية مخصوصة، وثمة حاجة لفهمها هي الأخرى.

إنجھ القياصرة، على خلاف الأمبراطوريات الإستعمارية الأخرى، إلى خارج العمق الروسي نحو المناطق المجاورة. وهذا ما لا نجد له مثيلاً تاريخياً سوى في ضم بريطانيا لإيرلندا وضم فرنسا للجزائر، مع العلم إن أيّاً من هاتين الحالتين لم تبلغ حجم الضم الذي مارسه الأمبراطورية الأولى. أما الوضع الناشئ عن ذلك فيحتمل المقارنة فقط مع ما كان يمكن أن ينشأ عن إلحاق شبه القارة الهندية بالجزر البريطانية، وإخضاع جميع صراعاتها

(35) تُلَقَّى مسؤولية القمع الدموي في تبليسي عموماً على ليفاتشيف، فيما أشرف غورباتشيف بشكل مباشر على الحصار الاقتصادي للليتوانيا.

اللغوية والدينية يوماً بعد يوم للسياسة البريطانية. وهذا ما كان ليوازي قضية سلمان رشدي مضاعفة عشر مرات بل عشرة آلاف مرة. ولما لم تنجح ثورة أكتوبر بإيجاد حل ملائم لجميع هذه المشكلات - وحيث إن القادة البلاشفة قد ارتكبوا أخطاء جسيمة طوال تلك المرحلة⁽³⁶⁾ - فإن الاتحاد السوفياتي قد ورث التركة السامة التي خلفتها القيصرية. وقد عززت الديكتاتورية البيروقراطية فيما بعد الطابع المتفجر، وطويل الأمد، لهذه التناقضات، والتي على غورباتشيف، لسوء طالع، أن يواجهها اليوم.

من غير المحتمل أن يتمسك غورباتشيف بعناد بالبنى السياسية التي رفضتها الأغلبية الساحقة من المواطنين السوفيات. فلن ينجح في ذلك ما لم يلجأ إلى القمع الواسع والدموي، الذي لا يمتلك في أي حال أداة لممارسته. وثمة مؤشر بسيط على كون الجيش السوفياتي سوف يبدي استعداداً، وهو نفسه غير محصن إزاء تأثيرات الغلاسنوست، للقيام بالدور نفسه الذي قام به الجيش الصيني (أو على الأقل جزء منه) إبان أحداث ساحة تيان ان مين. فغورباتشيف الإصلاحية - الذي يميل أساساً نحو البراغماتية والمناورة - مقبل، كما هو محتمل، على مساومة مع الأجنحة المحافظة في جهاز الحزب وفي قيادة الجيش. وتقوم هذه المساومة على إعادة نظر شاملة بالبنى السياسية - تحويل الاتحاد السوفياتي، على سبيل المثال، إلى اتحاد كونفدرالي على شاكلة وضع دول الكومنولث البريطاني قبل إنشائه عام 1939 - . وسوف تتمتع الجمهوريات الخمس عشرة بشبه استقلالية كاملة في الشؤون الداخلية، بما في ذلك في المجال القضائي وقوات الشرطة، وسوف تُشرف على مواردها الاقتصادية وعائداتها الضريبية وإنفاقها. فيما تبقى السياسة الخارجية والدفاع وربما النقود، مشتركة بين الجميع⁽³⁷⁾.

يبدو كل ذلك ضبابياً وغير عملي، ويتطلب الكثير من المفاوضات البارة والتنازلات المتبادلة حول هذه المسائل، من مثل التخطيط المتبادل بين الجمهوريات وتقسيم العمل، وتوزيع «الفائض الاقتصادي» والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأجنبية، وما شابه ذلك. لكنه سوف يبدو كأهون الشرور، إن بالنسبة للذين يخشون تفكك الاتحاد الكامل، أو بالنسبة للذين يقدرون الثمن الباهظ للانفصال الكلي - هذا الثمن الذي قد يعني تحول الجمهوريات المستقلة كلياً إلى شبه مستعمرات.

(36) أنظر عدد أيار/مايو - حزيران/يونيو 1989 من مجلة الأمية الرابعة حول تاريخ المسألة القومية في الاتحاد السوفياتي، ويوجه خاص، مقالة أنطونيو موسكاتو.

(37) حول نقاش هذه المقترحات أنظر غيرت ماير: Nationalitätenkonflikte.

■ تداعي أوروبا الشرقية.

إن التحول الأكثر أهمية في العام 1989 من وجهة نظر الاتحاد السوفياتي، هو نهاية «المنطقة العازلة» في وسط أوروبا وشرقها، والتي استولى عليها الكرملين في نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد تداعت هذه المنطقة خلال أشهر قليلة، وببساطة تداعي بيت من الورق.

يفترض الحس السليم هذا الاستنتاج: إن المنطقة العازلة كانت على الدوام أقل صلابة مما بدت للمراقبين في الشرق والغرب على السواء. ولا يمكن أن تُعزى هذه التحولات الخطيرة في غضون الفترة القصيرة التي حدثت خلالها، إلى مؤامرة مدبرة من السي. أي. أي. أو «الوال ستريت» أو إلى سوء تقديرات غورباتشيف. وإذا كانت السدادة قد طارت عن فوهة الوعاء، فذلك إن الحرارة داخله قد وصلت إلى نقطة الغليان. لقد فقد الحكام المستبدون، أتباع الكرملين، سلطتهم في أوروبا الشرقية لأن الجماهير كانت تكرههم بعمق، ولأنهم لم يقدموا لها أملاً مُقنعاً بالتغيير الجذري، ولأن الجماهير لم تعد مستعدة لتحمل تشاوشيسكو، وهونيكر، وأعوامها، وبفعل ما يجري، بوجه خاص، داخل الاتحاد السوفياتي، ولأن الفشل الإقتصادي للسنتام البيروقراطي أصبح أمراً بديهياً في جميع هذه البلدان، باستثناء تشيكوسلوفاكيا.

لقد نجم ذلك كله، بالدرجة الأولى، عن واقع إن جميع هذه الأنظمة، باستثناء يوغوسلافيا، هي عبارة عن حاكميات تابعة لموسكو أكثر مما هي نتاج ثورات شعبية وطنية. لكن القصة لا تكتمل فصولاً عند هذا الحد، ذلك أنها هكذا لا تفسر كيف عصفت أزمات مماثلة بيوغسلافيا وبجمهورية الصين الشعبية، حيث حدثت بالفعل ثورات شعبية وطنية. فما شهدناه هناك هو عجز الديكتاتوريات البيروقراطية بمواجهة الأغلبية الساحقة من السكان، وبوجه خاص الطبقة العاملة. غير أن ذلك قد حدث في سياق دولي ومحلي يتميز بسمات مخصوصة: إستقرار إقتصادي وإجتماعي نسبي تشهده الرأسمالية الغربية منذ أكثر من سبع سنوات؛ تراجع وعي الطبقة العاملة في العديد من البلدان المعنية بفعل موجات القمع البيروقراطي (بوجه خاص في المجر لكن كذلك إلى حد ما في بولندا) وعقود من الديكتاتورية البيروقراطية، والفساد وسوء الإدارة.

ضمن هذه الظروف، لم تؤدِ الانفجارات الشعبية التي حدثت في عام 1989 إلى تنظيم ذاتي واسع النطاق للطبقة العاملة، وما كان يمكن لها أن تؤدي بالتالي إلى الثورة السياسية. لم

يكن الأمر عبارة عن تكرار لتجربة المجالس العمالية في المجر عام 1956، أو لربيع براغ في عامي 1968 - 1969، أو لانتفاضة التضامن في بولندا في عامي 1980 - 1981. حيث إن هذا السيل قد انقطع في مكان ما في منتصف الثمانينات، ومنذ ذلك الحين عانى اليسار العالمي من مرارة الصدمة.

مع ذلك لم تتم إعادة الرأسمالية على الفور إلى هذه البلدان. وأقصى ما يمكننا قوله إن الأحزاب وتكتلات الأحزاب، التي تؤيد عودة الرأسمالية، هي اليوم في السلطة في بولندا والمجر. وليست الأمور بعد على هذا القدر من الوضوح في تشيكوسلوفاكيا وكرواتيا وسلوفينيا، وحتى أقل من ذلك في رومانيا وبلغاريا.

ينبغي التشديد في هذا المجال على إن الحكومة وسلطة الدولة هما غير متطابقتين. لقد وجدت في التاريخ برلمانات إقطاعية وما قبل إقطاعية (في إيسلندا). ووجدت برلمانات شبه إقطاعية. لماذا لا يمكن أن توجد برلمانات ما بعد رأسمالية إذن؟ إن الطبيعة الطبقية للبرلمان تتوقف على الطبيعة الطبقية للدولة (باستثناء ظروف الحرب الأهلية الشاملة). فالقاعدة العامة الوحيدة هي أن المؤسسات البرلمانية الصرف تجعل من مصادرة الطبقة العاملة سياسياً عملاً أسهل مما في ظل المؤسسات ذات النمط الديمقراطي السوفياتي. إن طبيعة الجهاز القومي تتخذ بالتأكيد الأهمية نفسها التي تتخذها طبيعة البرلمان عند تحديد الطبيعة الطبقية للدولة. وثمة ما يدفع للإعتقاد بأن هذه الطبيعة بالكاد تغيرت في غالبية بلدان أوروبا الغربية.

فضلاً عن ذلك، إذا كانت الحكومتان المجرية والبولندية قد أعلنتا بوضوح عن نيتهما إعادة الرأسمالية والملكية الخاصة، فإن هذا الإعلان يبقى بحاجة لوضعه موضع التنفيذ. حيث إنه لا يمكن أن تُختزل طبيعة الدولة إلى ما تُعلنه الحكومة - وألاً كان بالإمكان اعتبار ألمانيا والنمسا بلدان إشتراكيان بين عامي 1918 - 1919، وكذلك الحال بالنسبة للبرتغال في العام 1975.

من أجل إعادة الرأسمالية ينبغي أن تنبثق طبقة بورجوازية تمتلك الجزء الرئيسي من فائض الإنتاج الاجتماعي وتُشرف عليه. كما ينبغي أن يتطور الاقتصاد ضمن الإطار العام للقوانين التي تُحرك غمط الإنتاج الرأسمالي - وهذا يعني، في التحليل الأخير، تطوره على قاعدة قانون القيمة والسوق الرأسمالي العالمي. وإذا نظرنا لحالة أوروبا الشرقية كحالة

ملموسة، وباستثناء بوهيميا ومورافيا، فإن هذا الأمر سوف يعني عودة هذه الدول إلى صورتها السابقة كدول مصنعة شبه مُستعمرة على الطراز الذي كانت عليه قبل عام 1945⁽³⁸⁾.

وحتى اليوم ما تزال هذه الطبقة، في أوروبا الشرقية، في طورها الجنيني الأول وحسب، وما برح التخصيص ظاهرة هاشية. ومع العلم إن قطاعات كاملة من النوميكلاتورا تحاول بالتأكيد أن تتخطى هذا الهاش، لكنها تفتقد إلى المهارة والموهبة والحساسية اللازمة، وتفتقد قبل كل شيء إلى الثروة، لتعمل بفعالية بالمعنى الرأسمالي للتعبير. والحال، ثمة ما يدعو للإعتقاد بأن هناك سيورة تاريخية جديدة، تتمثل في «الانتقال إلى الرأسمالية» أو إلى أحد نماذج «رأسمالية الدولة» العالم - ثالثة، حيث تُحفز الدولة التراكم البدائي لرأس المال. غير أن هذه السيورة لم تبلغ بعد نقطة اللا عودة⁽³⁹⁾. ثمة حاجة إلى فترة تتراوح بين خمس سنوات وعشر سنوات ما لم نقل إلى خمس عشرة سنة، كي تستجبل التغييرات الكمية إلى تغييرات نوعية⁽⁴⁰⁾.

لن نُحسم المسألة، في المطاف الأخير، في مجال الأفكار، والقانون التجاري أو الضمانات الدستورية الممنوحة للملكية الخاصة، بل إنها ستُحسم في ميدان الصراعات الاجتماعية. فمن المستبعد جداً أن تقبل الطبقة العاملة في أوروبا الشرقية بكل سلبية - حتى وهي في هذا الوضع الحرج ضمن الظروف السياسية والأخلاقية - الأيديولوجية غير الملائمة - بأي خفض حاد لمستوى معيشتها وبإلغاء سلسلة كاملة من مكتسباتها الاجتماعية⁽⁴¹⁾. وإذا أخذنا بالسيناريو الأسوأ فإن الطبقة العاملة سوف تنصدي بقوى مشتتة

(38) أفردت حكومة مازوفيتشكي في بولندا - التي صوّت لها النواب الشيوعيون السابقون - مجموع 7 600 منشأة تابعة للدولة (وتسهم بمعدل 80% في الاقتصاد) لمشروعات التخصيص. وقد رُفض طلب منح الأولوية للقوة العاملة في شراء الأسهم داخل منشآتها، بإعتبار هذا الطلب طلباً «غير عادل». وسوف تكون حصتها بالتالي محدودة بـ 20% من الأسهم. أنترناشيونال هيرالد تريبيون، 14 - 15 تموز/يوليو 1990. ينبغي أن نشير مع ذلك إلى أن عوائق لا حصر لها (وقد عُدتها نيوزورشر زايونج بدقة في عددها الصادر في 6 تموز/يوليو 1990) تعترض هذه العمليات. حيث أن العديد من المنشآت الخاصة - عدا تلك التي جرى بيعها إلى الرأسمال الأجنبي - تنتمي إلى القطاع الثالثي في الاقتصاد، وتختص باستيراد السلع الغربية.

(39) أنظر مقالة هانز جورجين شولتز في الأمية الرابعة صيف 1990.

(40) هذه هي وجهة نظر البروفسور بوزيك على سبيل المثال. المصدر المذكور أعلاه.

(41) لقد انخفضت القوة الشرائية في بولندا بمعدل 40% خلال النصف الأول من عام 1990، فيما ارتفعت البطالة إلى 600 ألف - وهذا يبقى رقماً منخفضاً من وجهة نظر المنتشار الاقتصادي في صندوق النقد الدولي سائس.

ومجزأة، وبنتيجة ذلك سوف تتخطى أقلية ضئيلة منها تضعفها السياسي، دون أن يتشكل بديل جماهيري «للحلول» الليبرالية الجديدة/الإشتراكية الديمقراطية اليمينية. أما إذا سارت الأمور على نحو أفضل قليلاً، فسوف تبرز ملامح منظمات مستقلة للطبقة العاملة، وليدة نضالات واسعة، وسوف تلجأ إلى مقاومة سيرورة إعادة الرأسمالية بصورة أكثر منهجية. لكن في الحالتين ستنتضي مرحلة طويلة من عدم الاستقرار السياسي، قبل أن يتضح أي عنصر من عناصر الوضع بصورة نهائية.

أما البرجوازية العالمية فإنها، من ناحيتها، تشعر بالإغتراب من دون أدنى شك إزاء المنظورات المباشرة في أوروبا الشرقية. وإذا كانت تتردد في توظيف كميات ضخمة من الرساميل، فلأنها ما زالت تشكك في توافر الشروط الضرورية «للإنطلاقة» الرأسمالية^(*). وما قاله ماركس بصدد الكنيسة الإنغليكانية في مقدمة المجلد الأول من رأس المال، يصح أيضاً على الشركات متعددة الجنسية في عالم اليوم: سوف تقبل أن تضحي بثمان وثلاثين وصية من وصايا الإيمان التسع والثلاثين، بما فيها الإيمان بالمنشأة الحرة، على أن تخسر جزءاً من 39 من أرباحها وثرواتها.

تشكل جمهورية ألمانيا الديمقراطية الاستثناء الذي يثبت القاعدة، حيث أن الرأسمال يجد هناك حداً أدنى من الاستقرار السياسي والشروط الأخرى المفترضة لتشغيل الإقتصاد الرأسمالي. غير إن تلك الحثالة البائسة من النوميكلاتورا، التي اعتنقت مذهب الملكية الخاصة، لن تكون هي الضامنة لهذا الرأسمال، بل ستضمنه، بشكل مباشر، «الدويتش بنك» و«السيمنز» و«الديملربنز» و«اللينز فرسشبيرونغ»^(*) التي ستعمل تحت مظلة «الباندسبانك» و«الباندسوير» و«الباند سفير فاسونغشوتز»^(*) أي بتعايير أخرى، ستضمنه قوة

(42) لقد قدمت الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية حسابات ضئيلة في بنك التوظيف الأوروبي الجديد في أوروبا الشرقية وقد كتبت مجلة الأكونوميست بطريقة لثيمة، لكن حقيقية، في عددها الصادر في 16 حزيران/يونيو 1990، تحت عنوان «لا تندفعوا»: «إن تدفق التوظيف المباشر إلى الدول الشيوعية السابقة ما يزال هزئلاً. فالشركات المستثمرة تجمد استثماراتها على الطريقة المثبتة في أغلب الأسواق الحديثة والقائمة على مبدأ إن الذي يوظف لاحقاً يجني الأرباح الأكبر... والطريقة الأسرع لتعليم الأوروبيين الشرقيين على أصول السوق الحرة تقوم على إدخالهم في المنافسة مع المكسيكيين والماليزيين لجهة بذل جهد كبير من أجل الحصول على الدولار والين والمارك الألماني من المدخرين الغربيين». أنظر أيضاً مقالة بيترغوان «الدبلوماسية الاقتصادية الغربية وأوروبا الجديدة» نيو لفت ريفيو، العدد 182 تموز/يوليو - آب/أغسطس 1990.

(*) شركات ألمانية غربية (م.)

(*) (*) شركات ألمانية شرقية (م.)

الامبريالية الألمانية الغربية ودولتها البورجوازية. وبالطبع لا توجد ضمانات مماثلة في أي بلد أوروبي شرقي آخر.

بالنسبة لغورباتشيف ولقسم هام من النوموكلاتورا السوفييتية تُشكّل خسارة المنطقة العازلة صفقة قاسية يصعب التحايل عليها بطريقة رواقية⁽⁴³⁾. ويسعى غورباتشيف للحصول على أعلى المكاسب الاقتصادية من الغرب لقاء هذه الصفقة، فهو سوف يحمل لسنوات طويلة عبء الإتهام بـ«تصفية المعسكر الاشتراكي»، كما إتهم تشرشل حزب العمال بتصفية الأباطورية البريطانية في الهند.

لكن مهما كانت الحقيقة جارحة بالنسبة لليغاتشيف وغيره، كما كانت بالنسبة للكولونيل بليمبز في بريطانيا، فإن غورباتشيف لم يكن يمتلك خياراً آخر. فليس بإمكانه استخدام الجيش السوفييتي كما فعل دينغ في الصين، ليس إلا لأنه لم يكن متأكد من أن هذا الجيش سوف يسمح باستخدامه بهذه الطريقة. وأي مجزرة تحدث في برلين، أي في وسط أوروبا، كانت ستعني دفع الوضع إلى شفير الحرب العالمية الثالثة. وما هو الثمن السياسي لجريمة مماثلة، عالمياً وداخل الاتحاد السوفييتي⁽⁴⁴⁾؟ فإن يطرح المرء السؤال يعني أن يجيب عنه.

■ مؤتمر الحزب وما تلاه.

لقد تراءت صورة التحولات السياسية الجذرية خلال الأشهر الثمانية عشر المنصرمة في الاتحاد السوفييتي بصدق في مرآة المؤتمر الثامن والعشرين للحزب الشيوعي، كما يمكن أن يتبين من مقارنة سجلاته وقراراته بسجلات الكونغرس الحزبي التاسع عشر وقراراته أو المؤتمر السابع والعشرين. وما يجعل الأمر أكثر إثارة للإهتمام وهو أن المؤتمر كان من حيث تشكيله مؤتمراً لرجال الجهاز: 48 بالمائة من المندوبين كانوا من أعضاء متفرغين في الحزب، و20 بالمائة منهم من كبار الإداريين أو رسميين من ذوي المناصب الرفيعة على جميع المستويات، و7 بالمائة فقط من العمال والفلاحين⁽⁴⁵⁾.

(*) مذهب فلسفي أنشأه زينون حوالي 300 ق.م. وهو القائل بأن الإنسان الحكيم هو الذي يتحرر من الإنفعال ولا يتأثر بالفرح أو الترح، ويخضع من غير انفعال لحكم الضرورة القاهرة (م).

(43) حسب الأكسبرس - 29 حزيران/يونيو 1990 فإن غورباتشيف كان قد وضع خطة للإصلاح السريع في أنظمة أوروبا الشرقية عام 1988، غير أن الحكام المحليين قد سرّعوا في عملية سقوطهم، إذ رفضوا بعناد وضع هذا البرنامج موضع التنفيذ.
(44) أنباء موسكو، 17 حزيران/يونيو 1990.

ليس لدى الشعب السوفياتي أي وهم بهذا الصدد. فقد قدم استفتاء للرأي أجرته «سيبيريا سكاي غازيتا» الإجابات التالية على هذا السؤال: مصالح مَنْ يمثل الحزب الشيوعي، حسب رأيك؟ مصالح الجهاز - 85 بالمائة، مصالح أعضاء الحزب - 11 بالمائة، مصالح الشعب بأكمله - 7 بالمائة، مصالح العمال - 2 بالمائة، مصالح المثقفين - 2 بالمائة، مصالح الفلاحين - 2 بالمائة، مصالح مجموعات إجتماعية أخرى - 13 بالمائة⁽⁴⁵⁾.

لكن الحزب، مع ذلك، ليس عبارة عن النوميكلاتورا الطاغية وحسب. ومع العلم إنه حزب البيروقراطية، فلا يمكنه أن يؤدي وظيفته كحزب ما لم يعمل كسَيْر لنقل الحركة [Transmission belt] بين جميع الطبقات والشرائح الإجتماعية الأساسية في الاتحاد السوفياتي، فيُرجع كل الإرتجاجات الاجتماعية في صفوفه.

فمن أصل 19,228,000 عضو حزبي، عشية المؤتمر الثامن والعشرين، ثمة:

- 5,4 ملايين - أو 28,1% - مستخدم (بمن فيهم البيروقراطيون)؛
- 3,9 ملايين - أو 20,2% - عامل؛
- 3,3 ملايين - أو 17,4% - متقاعد ورثة منزل؛
- 2,9 مليون - أو 14,5% - فلاح؛
- 2,4 مليون - أو 12,5% - من الانتلجنسيا؛
- 1,2 مليون - أو 6,2% - من القوات المسلحة.
- 0,1 مليون - أو 0,5% - من الطلاب⁽⁴⁶⁾.

إن هؤلاء الملايين من العمال والمثقفين والجنود والمتقاعدين ورثات البيوت، ذوي الياقات البيضاء والياقات الزرقاء، ما عادوا مرتعنين وسلبيين كما كانوا في ظل ستالين، وما عادوا متبلدين ومحيطين كما كانوا في ظل بريجينيف. إنهم يتعلمون تدريجياً أن يقفوا ويمشوا عن استيائهم وعن تطلعاتهم، حتى لو كانت الأغلبية بينهم لا تصوغ مطالبها، بشكل مشترك، على صورة برامج سياسية أو خيارات مختلفة بوجه خاص عن خيارات النوميكلاتورا بمختلف أجنحتها. إنهم يمارسون ضغطاً متنامياً، مما لا يتيح لمؤتمر النوميكلاتورا أن يكون مؤتمراً للنوميكلاتورا وحدها. فثمة أصوات أخرى تُسمع في هذا المؤتمر. وجميع شرائح

(45) المصدر السابق.

(46) أنباء موسكو، 8 تموز/يوليو 1990.

المجتمع السوفييتي ترفع صوتها - لكن بنسب أقل، بالتأكيد، من حجم القوى الاجتماعية المتعارضة في البلد بأكمله.

كانت القضايا التي طغت أكثر من غيرها على هذا المؤتمر هي الإستياء الجماهيري الواسع من عدم توافر السلع الاستهلاكية والخدمات، وفقدان الثقة بالحزب وبالحكومة و«أزمة السلطة» العامة الناجمة عن ذلك⁽⁴⁷⁾. وجاءت نتائج استفتاء الرأي في أيار/مايو - حزيران/يونيو على الشكل التالي⁽⁴⁸⁾.

- هل تعتقد إن الحكومة قادرة على إخراج البلاد من هذه الأزمة؟

أيار 1990	حزيران 1990	
14%	8 %	نعم
18%	10 %	نعم أكثر من لا
29%	35 %	لا أكثر من نعم
19%	32 %	لا
20%	15 %	لا أعرف

- ما رأيك باقتراح إستقالة الحكومة؟

46 %	يدعمون الاقتراح
22 %	يعارضونه
32 %	لا يعرفون

ليس الأمر عبارة عن استفتاءات للرأي وحسب، فقد عكست الإجابات ردود الفعل في الشارع، والتعبئة الجماهيرية الواسعة. وعلى الرغم من الحدود الموضوعة بوجه الديمقراطية، عبر الإستياء عن نفسه في صناديق الاقتراع - عند انتخاب يلتسين، على سبيل المثال، إلى رئاسة مجلس السوفييات الأعلى في جمهورية روسيا، في ظل المعارضة الشديدة من قبل الجهاز. صحيح أن يلتسين قد حاز على أغلبية ضئيلة بين النواب الروس، كما كنا قد أشرنا، غير إن استفتاء للرأي بين إن ما لا يقل عن 84 بالمائة من المستجوبين يؤيدون انتخابه، ويعارضه 15 بالمائة فقط، فيما لا يمتلك الواحد بالمائة المتبقي أي رأي⁽⁴⁹⁾.

(47) مذكور في مقالة كروسنيه، «الفوضى الاقتصادية وأزمة السلطة في الاتحاد السوفييتي».

(48) أنباء موسكو، 8 تموز/يوليو 1990.

(49) المصدر السابق.

إبان المؤتمر الثامن والعشرين نفسه، نشأ دياكتيك خاص بين محافظي الحزب من جهة، و«ضباط الصف» من جهة ثانية (الذين يعكسون الضغط الجماهيري وإن بطريقة مشوشة). ففي المرحلة الأولى سيطر المحافظون المعتدلون على أجواء المؤتمر، حيث حاول ليغاتشيف، الناطق بإسمهم إدارة الدفة، مثلما برع في ذلك خلال الكونغرس التاسع عشر للحزب⁽⁵⁰⁾. وجرى تصوير «الليبراليين» من مثل الكسندر ياكوفليف وفاديم ميدفيديف وإدوارد شيفارنادزه كـ«البُعيث»⁽⁵¹⁾ Bêtes Noires، ووجهوا بهجمات قاسية فُسمعت للمرة الأولى منذ خمس سنوات هتافات من مثل «ينبغي أن نعود إلى نظام أندروبوف».

مع ذلك، عندما ظهرت خطوط الإنقسام بوضوح أكبر، ولاح خطر الإنشقاق، بدأ هجوم «الليبراليين» المضاد ويؤتي ثماره. فالمحافظين المعتدلين، على عكس الستالينيين الأقحاح، يخافون إنقساماً مماثلاً مثلما يخافه أنصار غورباتشيف. وحسب ما نُقل عن المؤتمر، فإن غورباتشيف قد استطاع، من خلال التهديد بالاستقالة، التحكم بالوضع ودفع المحافظين إلى التراجع⁽⁵²⁾. فأعيد إنتخابه بأغلبية واسعة. أما النزاع الأكثر أهمية - حول منصب نائب الأمين العام - فقد انتهى إلى هزيمة مُنكرة لليغاتشيف على يد تحالف المحافظين الأكثر اعتدالاً، والأكثر تلوناً، والغورباتشييفيين و«الليبراليين»⁽⁵³⁾. أما الفائز بالمنصب فلاديمير ايفاتشكو، فهو شخصية باهتة من المحافظين المعتدلين، السكرتير الأول السابق للحزب الأوكراني، ومن ثم رئيس مجلس السوفييات الأعلى الأوكراني. وهذا ما يوفر لغورباتشيف مكسباً إضافياً للاحية تعزيز الحضور الأوكراني رمزياً في بنى السلطة المركزية، مما قد ينزع فتيل انفجار أكبر قنبلة قومية.

ويتبين من الطريقة التي انقسم فيها المحافظون داخل المؤتمر إلى أي حد ينبغي أن نحترس من المبالغة في تبسيط الاختلافات السياسية في المرحلة الحالية من الصراعات داخل الحزب والاتحاد السوفياتي، ومن تفسير كل شيء بمقولة الصراع المباشر بين المعسكرين

(50) كانوا قد اختاروا أصلاً مجموعة المندوبين من جمهورية روسيا السوفياتية حول الزعيم المحافظ الجديد في الجهاز الروسي بولوسكوف. أنظر نيو زورشر زيتونغ العدد 29 حزيران/يونيو 1990.

(*) بالفرنسية في الأصل (م.).

(51) أنترناشيونال هيرالد تريبيون 21 حزيران/يونيو 1990.

(52) من المعبّر أن يكون الشخص الوحيد الذي وافق، في نهاية المطاف، على الوقوف في وجه غورباتشيف هو أقالاني أحد قادة إضراب عمال الناجم في سيبيريا.

الليبرالي والمحافظة⁽⁵³⁾. مع العلم إن حظر التكتلات ما زال موجوداً في الكتب، في إمكاننا التمييز بين سبعة اتجاهات داخل الحزب الشيوعي. وقد تشكلت ثلاثة منها كاتجاهات أو تكتلات علنية من دون أن تُطلق على نفسها هذه التسميات⁽⁵⁴⁾.

- (1) اتجاه علني اشتراكي ديمقراطي - يميني، لا بل ليبرالي - جديد يمثل على سبيل المثال، أفانا سيف، ويتميز بعداء كُلي للماركسية ولثورة أكتوبر.
- (2) اتجاه يتحلق حول المنبر الديمقراطي الذي يضم في صفوفه اشتراكيين - ديمقراطيين يساريين، وغورباتشيفيين جذريين، وشعبويين على غط يلتسين - وهو تحالف ظرفي وغير مُستقر، وقد ينتهي في أي وقت.
- (3) غورباتشيف والغورباتشيفيون الفعليون.
- (4) جماعة رجال الجهاز المحافظين ومعاونيهم المؤدجين، وينقسمون هم أنفسهم إلى «صقور» مثل ليغاتشيف ورؤساء النوميكلاتورا في موسكو ولينينغراد، و«حمام» في أوكرانيا وروسيا البيضاء.
- (5) المحافظون المتطرفون والستالينيون الجدد على غط نينا أندرييفا⁽⁵⁵⁾.
- (6) بيروقراطيون من جمهوريات مختلفة يحاولون الإستناد إلى القومية المناطقية، والدفاع عن سلطتهم وامتيازاتهم، بأخذ مسافة عن الكرملين.
- (7) المنبر الماركسي. يسار الحزب الحقيقي، ويمثل 3 بالمائة من الأعضاء، (وهي نسبة غير صغيرة بالأرقام المطلقة) لكنه تمثل بثلاثة أعضاء في المؤتمر. والناطق الرئيسي بإسمه هو بوزغالين⁽⁵⁶⁾.

-
- (53) لقد شدد بوريس كاغارلتسكي، بحق، على إنه من قبيل السخف وصف الداعين إلى تعميم إوالات السوق على نطاق واسع في الاتحاد السوفياتي، «باليسار». فالأصح وصفهم «بوسط اليمين»، ووصف المحافظين ببساطة «بالتيار اليميني».
- (54) لقد تقدمت ثلاثة اتجاهات ببرامجها الخاصة بشكل رسمي إلى المؤتمر الثامن والعشرين: أغلبية اللجنة المركزية (الغورباتشيفيون والمحافظون المعتدلون)، المنبر الديمقراطي، والمنبر الماركسي.
- (55) إن برنامج نينا أندرييفا هو برنامج ستاليني قومي قمعي (أنظر أبناء موسكو 20 أيار/مايو 1990). لكن الأمر الأكثر إثارة للإهتمام هو الدعم الذي قدمه الكسندر زينويف لستالين بمفعول رجعي، فبعد أن كان هذا المهاجر المعادي للشيوعية ولثورة أكتوبر بكثير من التطرف قد هاجم ستالين وأعماله لفترة طويلة، فإنه يرى الآن إن عهد ستالين كان «أعظم عهد» على الإطلاق (أبناء موسكو 13 آب/أغسطس 1989). ودخل الاتحاد السوفياتي نفسه تأسست مؤخراً «جمعية ستالين» التي يديرها الجنرال دزور شادزه التي تعتبر أن ستالين كان «أعظم زعيم في التاريخ وبين البشر». سوفيات ويكلي 21 حزيران/يونيو 1990.
- (56) أنظر المقابلة الهامة التي أجرتها معه أنبركور في 1 حزيران/يونيو 1990.

وفي الختام، لم يُحقّق المؤتمر انتصاراً للمحافظين ولا سيطرة لغورباتشيف وأعدائه. وأعلن عدد من الوجوه القيادية عن مغادرته صفوف الحزب: بوريس يلتسين، وغاغريل بوبوف (رئيس بلدية موسكو) وسويشاك (رئيس بلدية لينينغراد) والزعماء الرئيسيون للمنبر الديمقراطي، وعدد قليل من أبرز «الليبراليين» الجذريين، فيما قرر مؤيدو المنبر الديمقراطي البقاء في الحزب. لكن علينا أن ننتظر لنرى ما إذا كانوا سيستمرون في موقفهم هذا - خاصة إن المنبر يلاقي صدى أوسع، وهو خارج الحزب.

لقد استبق غورباتشيف هذه التطورات منذ ستة أشهر على الأقل، ولهذا قام بسلسلة من التحسينات الجوهرية، لا بل المدهشة، في مجالي الايديولوجيا والسياسة، ففي شباط/فبراير 1990 تخلّى عن دوحما «الدور القيادي للحزب»، وبعد شهرين أدخل نظام انتخاب الرئيس بالإقتراع العام إلى الدولة⁽⁵⁷⁾، وفي أيار إنحاز نهائياً إلى خيار إزدواجية القيادة السياسية بين هيئات الدولة المركزية (الرئاسة، والمجلس الرئاسي) وهيئات الحزب المركزية (اللجنة المركزية، المكتب السياسي والأمانة). علماً أنه حاول تغطية ذلك بالقول أن المسألة تعني مجرد «تقسيم عمل»، يتحرر فيه الحزب من مهام الإدارة اليومية للدولة وللإقتصاد.

لقد تعزز تقسيم العمل هذا بعدد من التغييرات التشريعية داخل الحزب الشيوعي، التي وطدت سلطات غورباتشيف الهونايرتية. فلن يُنتخب الأمين العام بعد اليوم من قبل اللجنة المركزية، بل بواسطة مؤتمر الحزب، على الشكل الذي يجعل أي إنقلاب، شبيه بانقلاب سوسلوف وبريجينيف على خروتشيف، مستحيلاً من الناحية الشكلية على الأقل. وجرى توسيع اللجنة المركزية إلى درجة تجعلها ماثلة للبرلمان.

وتنحى أبرز المسكين بزمam السلطة في الدولة بصورة طوعية عن المكتب السياسي، بمن فيهم الوزراء: رئيس الوزراء، رئيس الغوسبلان قائد الكا.جي.ب. والجيش، والمكلف بشؤون الدبلوماسية السوفياتية. وسوف يضم المكتب السياسي من الآن وصاعداً ممثلاً واحداً عن كل جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفياتي الخمس عشرة. من ناحية ثانية، تعزز دور الأمانة، التي ما يزال المحافظون يرمون بثقلهم داخلها، من خلال المواقع العليا في جهاز الحزب في لينينغراد وموسكو، ويلعبون بالتالي دوراً مُثلاً. لكن من الناحية

(57) لقد شدّد ديفيد سيبو، بحق، على الميل السلطوية المتنامية ليس لدى بعض الغورباتشيفيين وحسب، بل حتى لدى «ليبراليين راديكاليين» مثل المؤرخ كليامكين، أنترناشيونال فيبوينت، 9 نيسان/أبريل 1990.

العملية، يحتل غورباتشيف وحده موقعاً حاسماً في مؤسسات السلطة المركزية داخل الحزب والدولة. وإذا يُرضي إجتاع هذين الموقعين في شخص رجل واحد المحافظين لناحية إن الدور السياسي للحزب لم ينته، فإنه بالتأكيد يُعزز موقع غورباتشيف الهونايرتي⁽⁵⁸⁾.

مع ذلك فإن غورباتشيف يركب مخاطر هامة بقيامه بجميع هذه التحركات. أولاً إن تحويل المكتب السياسي إلى «هيئة فيدرالية» قد ينقل جميع الصراعات الإثنية إلى داخل القيادة العليا للحزب، مع ما ينطوي عليه هذا الأمر في نتائج يصعب تصورها الآن، على مستوى قدرة المكتب السياسي على العمل، كما هو الحال في يوغوسلافيا. ثانياً، إن عدم إبعاد المحافظين عن مراكز السلطة في الحزب قد يغذي دينامية «الليبراليين الراديكاليين» باتجاه الإنشقاق. ثالثاً، إن غورباتشيف، إذ يبدو مستعداً للمساومة حول جميع القضايا الرئيسية، - وفي مقدمتها مدى الإصلاحات الاقتصادية ومحتواها - يُغذّي حسّ الإحباط العام. فيما يفقد الحزب والحكومة سلطتهما، بصورة متزايدة، أما أعين الجماهير، التي ضاقت صدرها بوعود، لا تُجدي نفعاً في إيقاف تدهور مستوى معيشتها. إن الأبواب مشرّعة، والحالة هذه، أمام ظهور زعيم آخر مركزي يُجسّد «التغيير الجذري».

يبدو وكأن يلتسين قد أعدّ لهذا الدور بالذات. إنه يجمع بمهارة بين صورته الذاتية كداعية ديموقراطي جذري، معادٍ، في آن واحد، للإمتهيازات البروقراطية، وللتسويق في الإصلاح الاقتصادي، وبين معارضته للإجراءات التي تؤدي إلى تدهور مستوى معيشة العمال بشكل حاد⁽⁵⁹⁾. فالحجج الأساسية التي يستخدمها ضد خطة ريچكوف الاقتصادية لا تنطلق من أن هذه الخطة لا تذهب بعيداً بما فيه الكفاية، بل من أنها تفرض على الجماهير أعباء لا يمكن القبول بها.

كانت نقطة الضعف في موقف يلتسين على إمتداد الأشهر الثانية عشر الماضية فشله في إقتراح أي بديل لبرنامج غورباتشيف - ريچكوف الاقتصادي. على أي حال، يبدو، الآن، أنه قد أصبح يدعم بوضوح مسار التخصيص واسع النطاق، الذي ينطوي على بطالة ضخمة⁽⁶⁰⁾. وليس من المؤكد على الإطلاق أن تستطيع شعبيته الصمود أمام هذا الاختبار.

(58) لقد برز موقع غورباتشيف الهونايرتي في الحزب وفي البلد في آن واحد بوضوح، عندما تخطى جميع قرارات المؤتمرات السابقة وفرض زيادة عدد أعضاء اللجنة المركزية - فقط ليضمن دخول مستشاريه الرئيسيين إليها.

(59) أنظر بوريس يلتسين، *Against the Grain*، لندن 1990، صفحة 127 - 134.

(60) لقد قُدِّمت أرقام حول احتمال تحول 40 مليون شخص إلى البطالة بفعل إغلاق المنشآت غير المربحة، ولتفادي هذا العلاج القاتل تنبّه غورباتشيف وريچكوف لإحتيال ردة الفعل الشعبية الواسعة وخفضوا من هجة اقتراحاتهم في مؤتمر نواب الشعب، وبالنظر بوجه خاص، إلى خطط رفع الأسعار.

إن الصعوبة الموضوعية تكمن في أن البيروسترويكا - في ظل غياب أية إمكانية تخصيص رأسمالي أصيل من جهة، أو أية إدارة ذاتية عمالية قائمة على التخطيط الديمقراطي من جهة ثانية - تنطوي على إمكانات ضعيفة للتغيير الحقيقي في وظائف الإقتصاد السوفياتي. إنها تبقى، في جوهرها، عبارة عن إقتصاد موجه بطريقة مركزية بيروقراطية⁽⁶¹⁾. وحتى النمو البطيء - والبطيء جداً - للقطاع الخاص ليس بالأمر الجديد. فقد ارتفع إسهام هذا القطاع في الدخل الوطني من 9% عام 1970، إلى 17,9% عام 1986، هذا دون أن نأخذ بالاعتبار الإسهام الضخم للإقتصاد «السري»⁽⁶²⁾. وقد تم تمرير تعديل على المادتين 10 و13 من الدستور اللتين تحدّدان علاقات الملكية، في 14 آذار/مارس 1990⁽⁶³⁾. لكن، فيما يُعزّز هذا التعديل الملكية الخاصة، ويشرّع تملك الأسهم، وإنشاء شركات مساهمة، فإن حقل تطبيقه ما يزال محصوراً في الزراعة والنشاطات الحرفية الصغيرة وقطاع الخدمات.

وفي الختام، يمكن القول إن غورباتشيف قد سجّل انتصاراً جزئياً ومؤقتاً في المؤتمر الثامن والعشرين، عبر تقديمه تنازلات محدودة للقوى الرئيسية المتصارعة داخل هذا المؤتمر. لكن كان عليه أن يدفع ثمن ذلك على شكل تقسيم فعلي للسلطة: بين الدولة وأجهزة الحزب؛ وداخل أجهزة الحزب نفسها، وبين السلطات المركزية وبنى السلطات القومية النابذة للمركز، وبين جميع أدوات السيطرة على الحركات الجماهيرية والهيئات الصاعدة الممثلة للحركات الجماهيرية المستقلة. وعلى العموم، يمكن القول إن غورباتشيف يُمسك بزمام الدولة. وبمساعدة «الليبراليين» يمكنه أن يُعَمِّم سيطرته على وسائل الإعلام. فيما لا يزال المحافظون يسيطرون على جهاز الحزب والقطاعات الرئيسية في الإقتصاد. أما فيما يتعلق بمعرفة من يمارس السيطرة الفعلية على الكا. جي. ب. والجيش، فهذا سؤال من الأسئلة الرئيسية التي ليس بمقدور أحد تقديم إجابة عنها في الوقت الحاضر.

22 تموز/يوليو 1990

أرنست ماندل.

(61) أنظر بهذا الصدد: أريك ازرائيلوفيتش «Les Ratés de la Perestroïka» لوموند، 6 حزيران/يونيو 1990.

(62) أنظر فرنسوا سيرو. «الاستنام الإقتصادي في الاتحاد السوفياتي»، باريس 1989، ص. 353.

(63) نيو زورشر زيتونغ، 21 - 22 تموز/يوليو 1990.

المراجع

كتب ومجموعات

- Adler Alexandre, Cohen Francis, Décaillot Maurice, Frioux Claude et Robel Léon, *l'URSS et nous*, Editions sociales, Paris, 1978.
- Afanasiev Youri (sous la direction de), *la Seule Issue : Sakharov et trente-trois Intellectuels en lutte pour la perestroïka*, Flammarion, Paris, 1989.
- Aganbegian Abel G., *Perestroïka : le double défi soviétique*, Economica, Paris, 1987.
- Ali Tariq, *Revolution from Above*, Hutchinson, Londres, 1988.
- Antonov-Ovseyenko Anton, *The Time of Stalin : Portrait of a Tyranny*, Harper and Row, New York, 1983.
- Ardent Philippe et Mendras Marie (sous la direction de), *l'URSS de Gorbatchev, Pouvoirs*, Paris, 1988/45.
- Bahr Egon, *Für eine neue Ostpolitik*, Corso bei Siedler, Berlin, 1988.
- Bahre Rudolf, *Die Alternative*, Europäische Verlagsanstalt, Cologne, 1977.
- Barnett Antony, *Soviet Freedom*, Pan Books, Londres, 1988.
- Bergson Abram et Levine Herbert S. (sous la direction de), *The Soviet Economy toward the Year 2000*, Allen and Unwin, Londres, 1983.
- Bloch Sidney et Reddaway Peter, *Russia's Political Hospitals*, Victor Gollancz, Londres, 1977.
- Boukharine N. I., *le Socialisme dans un seul pays*, 10/18, Paris, 1974.
- Carrère d'Encausse Hélène, *l'Empire éclaté*, Flammarion, Paris, 1978.
- Castoriadis Cornélius, *la Stratocratie*, Paris, 1981.
- Castro Fidel, « Our Power is that of the Working People/Building Socialism in Cuba », *Speeches*, vol. 2, Pathfinder Press, New York, 1983.
- Chauvier Jean-Marie, *URSS : une société en mouvement*, Editions de l'Aube, Paris, 1988.
- Chevchenko Arkady N., *Breaking with Moscow*, Kopf, New York, 1985.
- Cohen Stephen F., *Rethinking the Soviet Experience*, Oxford University Press, 1985.
- Conquest Robert, *Russia after Khrushchev*, New York, 1965.

Corson W. R. et Crowley R. T., *The new KGB*, Harvester Press, Brighton, 1986.

Coulloudon Virginie, *Génération Gorbatchev*, Jean-Claude Lattès, Paris, 1988.

Davies R. W. (sous la direction de), *The Soviet Union*, Allen and Unwin, Londres, 1978.

Dawisha Karen, *Eastern Europe, Gorbachov and Reform*, Cambridge University Press, 1988.

Delamotte Jeanne, *Shchekino, entreprise soviétique pilote*, Editions ouvrières, Paris, 1973.

Doder Desko, *Shadows and Whispers*, Harrap, Londres, 1987.

Douglas Joseph D. L. et Hoebber Amoretta M., *Soviet Strategy for Nuclear War*, Hoover Institution Press, Stanford, 1979.

Duchêne Gérard, *L'Economie de l'URSS, La Découverte*, Paris, 1987.

Dunlop John B., *The New Russian Nationalism*, Praeger, New York, 1988.

Duve Freimut (sous la direction de), *Glasnost*, Rowohlt, Hambourg, 1987.

Dyker David A., *The Process of Investment in the Soviet Union*, Cambridge University Press, 1983.

Engels Friedrich, « Der Ursprung der Familie, des Privateigentums und des Staates », *Marx-Engels Werke*, tome 21, Dietz-Verlag, Berlin, 1962.

Engels Friedrich, « Anti-Düring », *Marx-Engels Werke*, tome 20, Dietz-Verlag, Berlin, 1962.

Eppler Erhard et alii, *Kultur des Streits : Gemeinsame Erklärung von SPD und SED*, Pahl-Rugenstein Verlag, Cologne, 1988.

Ferenczi Caspar et Löhner Brigitte, *Aufbruch mit Gorbatschow ?*, Fischer Taschenbuch, Verlag, Francfort, 1987.

Frankland Mark, *The Sixth Continent*, Hamish Hamilton, Londres, 1987.

Galbraith J. K. et Menchikov Stanislav, *Capitalism, Communism and Coexistence*, Houghton, Mifflin and Co, Boston, 1988.

Gelges Adrian, *Revolution ohne Schüsse*, Pahl Rugenstein, Cologne, 1988.

George Vic et Manning Nick, *Socialism, Social Welfare and the Soviet Union*, Routledge and Kegan Paul, Londres, 1980.

Goldfield Michael et Rothenberg Melvin, *The Myth of Capitalism Reborn*, Line of March Publications, San Francisco, 1980.

Goldman Marshall I., *USSR in Crisis*, W. W. Norton, New York, 1983.

Goldman Marshall I., *Gorbachov's Challenge*, W. W. Norton, New York, 1987.

Gorbatchev Mikhaïl, *Perestroïka*, Flammarion, Paris, 1987.

Gorbatchev Mikhaïl, *Rapport politique du comité central du PCUS au XXVII^e Congrès du PCUS*, Editions de l'agence Novosti, Moscou, 1986.

Gorbatchev Mikhaïl, *Demokratisierung, das ist das Wesen der Umgestaltung*, APN-Verlag, Moscou, 1988.

Gordon L. A. et Nasimova A. K., *Rabotchi klass SSSR*, Nauka, Moscou, 1985.

Grechko A. A., *The Armed Forces of the Soviet Union*, Progress Publishers, Moscou, 1977.

Grigorenko Piotr, *Mémoires*, Presses de la Renaissance, Paris, 1980.

Hitzer Friedrich (sous la direction de), *Zeitzeichen aus der Ferne*, Galgenberg, Hambourg, 1987.

Hofmann Werner, *Was ist Stalinismus ?*, Distel-Verlag, Heilbronn, 1984.

Holland Barbara (sous la direction de), *Soviet Sisterhood*, Fourth Estate, Londres, 1985.

Hough Jerry F., *The Soviet Union and Social Science Theory*, Harvard, 1977.

Ivanov S. P. (sous la direction de), *The Initial Period of War*, 1974, traduit et publié par l'US Air Force, US Government Printing Office, Washington, 1986.

Joly Elena, *la Troisième Mort de Staline*, Actes/Sud, Paris, 1988.

Kagarlitsky Boris, *The Thinking Reed*, Verso Books, Londres, 1988.

Kahan-Ruble, *Industrial Labor in the USSR*, L.-Karl Schögel, New York, 1979.

Kanapa Jean, *Kremlin-PCF : conversations secrètes*, Olivier Orban, Paris, 1987.
 Kéhayan Nina et Jean, *Rue du prolétaire rouge*, Le Seuil, Paris, 1978.
 Kéhayan Nina et Jean, *le Chantier de la place Rouge*, Le Seuil, Paris, 1988.
 Klein Dieter, *Chancen für einen friedensfähigen Kapitalismus*, Dietz-Verlag, Berlin, 1988.
 Kolendic Anton, *les Derniers Jours*, Fayard, Paris, 1982.
 Komarov Boris, *The Destruction of Nature in the Soviet Union*, Pluto Press, Londres, 1980.
 Lagasse Charles-Etienne, *l'Entreprise soviétique et le marché*, Economica, Paris, 1979.
 Lampert Nicholas, *Whistleblowing in the Soviet Union*, MacMillan, Londres, 1985.
 Lane David, *State and Politics in the USSR*, Basil Blackwell, Londres, 1985.
 Langendijk, van der Linden et Willemse (sous la direction de), *Gorbatsjov en de Arbeiders*, SUA, Amsterdam, 1988.
 Lavigne Marie (sous la direction de), *Economie politique de la planification en système socialiste*, Economica, Paris, 1978.
 Lénine V. I., « l'Etat et la révolution », *Œuvres*, tome 25.
 Lénine V. I., « les Tâches immédiates du pouvoir des soviets », *Œuvres*, tome 27.
 Lénine V. I., « Lettre au parti », *Œuvres*, tome 36.
 Lewin Moshe, *The Gorbachov Phenomenon*, Radius, Londres, 1988.
 Luxemburg Rosa, « Die Akkumulation des Kapitals », *Gesammelte Werke*, tome 5, Dietz-Verlag, Berlin, 1975.
 Luxemburg Rosa, « Die russische Revolution », *Gesammelte Werke*, tome 4, Dietz-Verlag, Berlin, 1974.
 McAnley Mary, *Politics and the Soviet Union*, Penguin Books, 1977.
 Mamonova Tatyana (sous la direction de), *Women and Russia*, Basil Blackwell, Londres, 1984.
 Mandel Ernest, *Traité d'économie marxiste*, Julliard, Paris, 1962 ; réédition chez Christian Bourgois, Paris, 1986.
 Mandel Ernest, *le Troisième Age du capitalisme*, 10/18, Paris, 1976.
 Mandel Ernest, *la Crise*, Flammarion, Paris, 1985.
 Mandel Ernest, *The Meaning of the Second World War*, Verso Books, Londres, 1986.
 Marcus Lilly, *les Défis de Gorbatchev*, Plon, Paris, 1988.
 Marples David R., *Chernobyl and Nuclear Power in the USSR*, MacMillan, Londres, 1987.
 Marples David R., *The Social Impact of the Chernobyl Disaster*, MacMillan, Londres, 1988.
 Marx Karl et Engels Friedrich, « Das Kommunistische Manifest », *Marx-Engels Werke*, tome 4, Dietz-Verlag, Berlin, 1969.
 Marx Karl, « Artikel für die New York Daily Tribune », *Marx-Engels Werke*, tome 12, Dietz-Verlag, Berlin, 1961.
 Marx Karl, « Der Bürgerkrieg in Frankreich », *Marx-Engels Werke*, tome 17, Dietz-Verlag, Berlin, 1964.
 Medvedev Jaurès, *The Rise and Fall of T. D. Lyssenko*, Columbia University Press, 1969.
 Medvedev Jaurès et Roy, *A Question of Madness*, MacMillan, Londres, 1971.
 Medvedev Jaurès, *Nuclear Disaster in the Urals*, W. W. Norton, New York, 1979.
 Medvedev Jaurès, *Andropov au pouvoir*, Flammarion, Paris, 1983.
 Medvedev Jaurès, *Gorbachov*, Basil Blackwell, Londres, 1986.
 Medvedev Jaurès, *Soviet Agriculture*, W. W. Norton, New York, 1987.
 Medvedev Roy, *Let History Judge*, MacMillan, Londres, 1972.
 Medwedjew Roy, *Sowjet-Bürger in Opposition*, Classen Verlag, Hambourg, 1973.

Medvedev Roy, *Leninism and Western Socialism*, Verso Books, Londres, 1981.

Meney Patrick, *la Kleptocratie*, La Table ronde, Paris, 1982.

Meyer Gert (sous la direction de), *Wir brauchen die Wahrheit. Geschichtsdiskussion in der Sowjetunion*, Pahl Rugenstein-Verlag, Cologne, 1988.

Mommsen Margareta et Schröder Hans-Hennig (sous la direction de), *Gorbatschows Revolution von Oben*, Ullstein-Sachbuch, Francfort, 1987.

Murarka Dev, *Gorbatchev*, Ramsay, Paris, 1987.

Narodnoïé Khozyaïstvo SSSR, diverses années.

Navarro V., *Social Security and Medicine in the USSR*, Lexington Books, 1977.

Nekritch Alexandre, *l'Armée rouge assassinée*, Grasset, Paris, 1968.

Nixon Richard, *Victory without War*, Simon and Schuster, New York, 1988.

Nove Alec, *Political Economy and Soviet Socialism*, Allen and Unwin, Londres, 1979.

Nove Alec, *The Economics of Feasible Socialism*, Allan and Unwin, Londres, 1985.

Oberg James E., *Uncovering Soviet Disasters*, Random House, New York, 1988.

Pavlevsky Jovan, *le Niveau de vie en URSS*, Economica, Paris, 1975.

Pisler-Kouchner Evelynne, *les Interprétations du stalinisme*, PUF, Paris, 1983.

Poljanski Nicolai et Rahr Alexander, *Gorbatchov, der neue Mann*, Ullstein, Francfort, 1987.

Popovsky Mark, *l'URSS, la science manipulée*, Mazarine, Paris, 1979.

Potichnyj Peter J. (sous la direction de), *The Soviet Union, Party and Society*, Cambridge University Press, 1988.

Préobrajensky Eugène, *la Nouvelle Economique*, EDI, Paris, 19872

Preobrazhensky E. A., *The Crisis of Soviet Industrialisation*, MacMillan, Londres, 1980.

Das Programm der KPdSU, 1962.

Das Programm der KPdSU Neufassung, APN-Verlag, Moscou, 1986.

Prozessbericht über die Strafsache des trotzkistisch-sinowjewistlichen Zentrums, commissariat du peuple à la Justice, Moscou, 1936.

Radvanyi Jean, *le Géant aux paradoxes*, Editions sociales, Paris, 1982.

Radvanyi Jean, *l'URSS en révolution*, Editions sociales, Paris, 1987.

Rakovski Marc, *le Marxisme face aux pays de l'Est*, Savelli, Paris, 1977.

Ratouchinskaya Irina, *Grise est la couleur de l'espoir*, Plon, Paris, 1989.

Reiman Michal, *Die Geburt des Stalinismus*, EVA, Francfort, 1979.

Revuz Christine, *Ivan Ivanovitch écrit à la "Pravda"*, Editions sociales, Paris, 1980.

Rosdolsky Roman, *Die grosse Steuer- und Agrarreform Josefs II*, Panstwowe Wydawnictwo Naukowe, Varsovie, 1961.

Samary Catherine, « Plan, marché et démocratie », *Cahiers d'étude et de recherche*, PEC, Paris, 1988.

Samary Catherine, *le Marché contre l'autogestion : l'expérience yougoslave*, Publisud/La Brèche, Paris, 1988.

Samizdat (sous la direction de George Saunders), *Voices of the Soviet Opposition*, Monad Press, New York, 1974.

Samizdat "XX Siècle", *Une opposition socialiste en Union soviétique aujourd'hui*, Maspero, Paris, 1976.

Sapir Jacques, *Travail et travailleurs en Union soviétique*, La Découverte, Paris, 1984.

Sapir Jacques, *le Système militaire soviétique*, La Découverte, Paris, 1988.

Schlögel Karl, *Der rentiente Held*, Junius-Verlag, Hambourg, 1984.

Schmidt-Häuer Christian, *Gorbachov, The Path to Power*, Pan Books, Londres, 1986.

- Schmidt-Häuer Christian et Hüber Maria, *Russlands zweite Revolution*, Piper, München, 1987.
- Schultz Hans-Jürgen, *Die sowjetische Militärmacht*, ISP-Verlag, Francfort, 1985.
- Seurot François, *le Système économique de l'URSS*, PUF, Paris, 1989.
- Shapiro Leonard et Gordon Joseph (sous la direction de), *The Soviet Worker from Lenin to Andropov*, MacMillan, Londres, 1981.
- Smith Hedrick, *The Russians*, Sphere Books, Londres, 1976.
- Sokolovski W. D. (sous la direction de), *Militärstrategie*, Berlin, 1965.
- Stalin J. W., *Werke*, tome 11, Dietz-Verlag, Berlin.
- Streiff Gérard, *la Dynamique Gorbatchev*, Éditions sociales, Paris, 1986.
- Süss Walter, *Kein Vorbild für die DDR ?*, Deutschland-Archiv, deuxième semestre 1986.
- Szeleenyi I. et Konrad G., *la Marche au pouvoir des intellectuels : le cas des pays de l'Est*, Le Seuil, Paris, 1979.
- Tatu Michel, *Gorbatchev : l'URSS va-t-elle changer ?*, Centurion, Paris, 1987.
- Temps modernes (les), « L'URSS en transparence », Le Seuil, Paris, juillet-septembre 1987.
- Temps modernes (les), « Arménie-Diaspora », Le Seuil, Paris, juillet-septembre 1988.
- Thompson E. P. (sous la direction de), *Exterminism and Cold War*, Verso Books, Londres, 1982.
- Ticktin Hillel et alii, *Planlose Wirtschaft*, Junius Verlag, Hambourg, 1981.
- Times Magazine, *Mikhail S. Gorbachov, An Intimate Biography*, Times Book, New York, 1988.
- Tökes R. L. (sous la direction de), *Dissent in Eastern Europe*, Basingstoke, Londres, 1979.
- Toranska Teresa, *Ont*, Flammarion, Paris, 1986.
- Treffen der Vertreter von Parteien und Bewegungen, die an den Feierlichkeiten zum 70. Jahrestag der grossen Oktoberrevolution teilnahmen*, deux volumes, APN-Verlag, Moscou, 1988.
- Trepper Leopold, *le Grand Jeu*, Albin Michel, Paris, 1975.
- Trotsky Léon, *Littérature et Révolution*, Julliard, Paris, 1964.
- Trotsky Léon, *The Stalin School of Falsification*, Pioneer Publisher, 1937.
- Rédition chez Pathfinder Press, New York, 1971.
- Trotsky Léon, *Ma vie*, Gallimard, Paris, 1973.
- Trotsky Léon, *Schriften über Russland*, Rasch und Röhring, Hambourg, 1988.
- Trotsky Léon, « La IV^e Internationale et l'URSS », in *Œuvres*, tome 2, EDI, Paris, 1978.
- Trotsky Léon, *la Révolution trahie*, Grasset, Paris, 1937.
- Trotsky Léon, *les Crimes de Staline*, Maspero, Paris, 1973.
- The Case of Leon Trotsky*, Harper, New York, 1937.
- Ulam Adam B., *Russia's Failed Revolution*, Basic Books, New York, 1981.
- Vandervelde Emile, *Trois Conceptions de la Révolution russe*.
- Van Gondeover Albert P., *The Limits of Destalinization in the Soviet Union*, Croom-Helm, Londres, 1986.
- Vassilevski A., *la Cause de toute une vie*, Éditions du Progrès, Moscou, 1984.
- Vazetski Nikolai, *Hedeldaags Trotskisme tegen vrede en ontspanning*, Uitgeverij Persagentschap Novosti, Moscou, 1986.
- Vlady Marina, *Vladimir ou le vol arrêté*, Fayard, Paris, 1987.
- Voslensky Michael, *la Nomenklatura : la vie quotidienne des privilégiés en Union soviétique*, Belfond, Paris, 1980.
- Walker Martin, *The Waking Giant*, Sphere Books, Londres, 1987.
- Willis David K., *les Privilégiés de la nomenklatura*, Presses de la Cité, Paris, 1985.
- Zaslavsky Victor, *Il Consenso Organizzato*, Il Mulino, Bologne, 1981.

Zemtsov Ilza., *la Corruption en Union soviétique*, Hachette, Paris, 1976.
 Zimine Alexandre, *le Stalinisme et son « socialisme réel »*, La Brèche, Paris, 1982.
 Zinoviev Alexandre, *le Communisme comme réalité*, L'Age d'homme, Paris, 1981.
 Zinoviev Alexandre, *Homo Sovieticus*, Julliard, Paris, 1982.
 Zinoviev Alexandre, *le Gorbatchévisme ou le Pouvoir d'une illusion*, L'Age d'homme, Paris, 1987.

مقالات

Abalkine L., « L'orientation principale de la politique économique du PCUS », in *Kommounist* n° 5, 1986.
 Abalkine L., « De l'élaboration des expériences historiques de l'économie soviétique », in *Kommounist* n° 16, 1987.
 Afanasiev Youri, « Nous ne sommes que des débutants », in *Literatournaya Gazeta*, 21 mars 1987.
 Afanasiev Youri, « La force de la connaissance scientifique », in *les Nouvelles de Moscou*, janvier 1988.
 Afanasiev Youri, « The XIXth Conference of the PCUS », in *New Left Review* n° 171, septembre-octobre 1988.
 Afanasiev Youri, « Soixante-dix ans de mythe socialiste », in *la Pravda*, 26 juin 1988.
 Aganbeguian Abel, « Pourquoi fabriquons-nous quatre fois plus de tracteurs que les USA pour une production agricole moindre ? », in *les Temps modernes*, « L'URSS en transparence », Le Seuil, Paris, juillet-septembre 1987.
 Aganbeguian Abel, « New Directions in Soviet Economics », in *New Left Review* n° 169, mai-juin 1988.
 Antonovito Ivan, « Dialectics of an Integrated World », in *International Affairs*, Moscou, mai 1988.
 Ash Timothy G., « The Empire in Decay », in *New York Review of Books*, 29 septembre 1988.
 Bachtanovk Guénadi, « Changer est faire œuvre révolutionnaire », in *la Nouvelle Revue internationale* n° 1, janvier 1987.
 Bek Marina, « La crise économique à l'Est en débat dans des revues officielles », in *Inprecor* n° 193, 1^{er} avril 1985.
 Boutenko Anatoli, « Le mécanisme de freinage », in *les Nouvelles de Moscou*, 25 octobre 1987.
 Boutenko Anatoli, « Le pouvoir à l'époque stalinienne », in *les Nouvelles de Moscou*, 18 décembre 1988.
 Broué Pierre, « Les trotskystes en Union soviétique. 1929-1938 », in *Cahiers Léon Trotsky* n° 6, 1980, et n° 7-8, 1981.
 Brown Archie, « Comment Gorbatchev a pris le pouvoir — 1978-1988 », in *Pouvoirs* n° 45, 1988.
 Brumberg Abraham, « Moscow : the Struggle for Reform », in *New York Review of Books*, 30 mars 1989.
 Chauvier Jean-Marie, « "Transparence" des débats, opacité des réformes », in *le Monde diplomatique*, mai 1987.
 Chichkov J. V., « Le destin historique de la production marchande », in *Rabotchil Klass i Sovremenniy Mir* n° 6, 1987.
 Chorbatjan Levon, « Quelques constatations sur l'Arménie soviétique », in *les Temps modernes*, « Arménie/Diapora », Le Seuil, juillet-septembre 1988, Paris.

Copplesters Bruno, « Perestroïka van onderop — De opmars der "informalny" », in *Oost-Europa Verskenningen* n° 98, août 1988.

Crosnier Marie-Agnès, « Comment sauver les entreprises déficitaires soviétiques ? », in *le Courrier des pays de l'Est*, novembre 1988.

Daniels Robert F., « Soviet Politics since Khrushchev », in Strong John W. (sous la direction de), *The Soviet Union since Khrushchev and Kosygin*, New York, 1971.

Duncan W. R., « Castro and Gorbachov », in *Problems of Communism*, 1986.

Frolov Ivan, « Commandes d'Etat et plan », in *EKO* n° 11, 1987.

Galkin A. A., « La nouvelle pensée politique et les problèmes du mouvement ouvrier », in *Mirovaya Ekonomika i Mejdunarodnye Otnosheniya* n° 5, 1988.

Gershfeld Victor, « A Green Bolshevik in Moscow », in *Labour Focus on Eastern Europe*, septembre-décembre 1988.

Glequian Hervé, « Evaluation du niveau technologique de l'URSS », in *le Courrier des pays de l'Est*, septembre 1988.

Gordon L. A., « Sotsialnaia politika v sfere oplata trouda », in *Sotsiologicheskiya Issledovaniya* n° 4, 1987.

Grazdeva E. E., « Osobennosti obraza zhizni "inteligentnykh rabotchikh" », in *Rabochii Klass i Sovremennyi Mir* n° 2, 1975.

Guetta Bernard, « L'URSS de Mikhaïl Gorbatchev, an V », in *le Monde*, 14, 15, 16 et 17 mars 1989.

Helmen Jacqueline, « Work like a Man and also like a Women », in *International Viewpoint* n° 115, 9 mars 1987.

Ivanov I., « La démilitarisation de l'économie mondiale, un impératif urgent », in *Mirovaya Ekonomika i Mejdunarodnye Otnosheniya* n° 8, 1987.

Kagarlitsky Boris, « Perestroika, The Dialectic of Change », in *New Left Review* n° 169, mai-juin 1988.

Kagarlitsky Boris, « De la perestroïka aux fronts populaires », in *Inprecor* n° 275 et n° 276, 31 octobre et 14 novembre 1988.

Kahn Michèle et Jampel Wilhelm, « L'industrie de l'habillement à l'Est », in *le Courrier des pays de l'Est*, octobre 1987.

Kahn Michèle, « La nouvelle politique de l'emploi », in *le Courrier des pays de l'Est*, novembre 1988.

Kahn Michèle, « Les réformes dans le secteur du logement », in *le Courrier des pays de l'Est*, novembre 1988.

Kartveli S., « Le nationalisme contre les nationalités », in *Pouvoirs* n° 45, 1988.

Kostakov, « Le plein emploi, qu'entendons-nous par-là ? », in *Kommunist* n° 14, 1985.

Koudrajev Vladimir et Lukachova Elena, « Les principes de l'état de droit socialiste », in *Kommunist*, août 1988.

Krawtschenko Bohdan, « Arbeiter und Bosse in der Sowjetunion », in *Gegenstimmen* n° 19 et 20, Vienne, 1985.

Latsis Otto, « De la restructuration du mécanisme économique », in *Kommunist* n° 13, 1986.

Legrand Dominique, « La fièvre dans la paperasse », in *Inprecor* n° 251, 19 octobre 1987.

Leiman Mel, « Some Theoretical Aspects of Socialism in East and West », (manuscrit).

Leiman Mel, « Legacies of Soviet Planning », in *Against the Current*, janvier-avril 1988.

Ligatchev I., « La nature révolutionnaire de la restructuration en URSS », in *la Nouvelle Revue internationale* n° 7, 1987.

Mandel Ernest, « Once Again on the Trotskyist Definition of the Social Nature of the Soviet Union », in *Critique* n° 12, Glasgow, 1980.

Mandel Ernest, « The Role of the Intellectual in History », in *New Left Review* n° 157.

Mandel Ernest, « The Threat of Nuclear War and the Struggle for Socialism », in *New Left Review* n° 141, septembre-octobre 1983.

Mandel Ernest, « La NEP en république populaire de Chine », in *Inprecor* n° 234, 19 janvier 1987.

Mandel Ernest, « Bureaucratie et production marchande », in *Quatrième Internationale* n° 24, mai 1987.

Mandel Ernest, « En défense de la planification socialiste », in *Quatrième Internationale* n° 25, septembre 1987.

Maraver A., « Les habits neufs de Zhao Ziyang », in *Inprecor* n° 271 et n° 272, 5 et 19 septembre 1988.

Matthews Mervyn, « Poverty in the Soviet Union », in *The Wilson Quarterly*, 1985.

Medvedev Roy, « Panorama de la vie culturelle en URSS en 1986 », in *la Nouvelle Alternative* n° 4, Paris, décembre 1986.

Melksins Gregory, « Soviet Perceptions of War », in *New Left Review* n° 162, mars-avril 1987.

Mirski G., « Du choix de la voie des pays en développement », in *Mirovaya Ekonomika i Mejdunarodnye Otnosheniya* n° 5, 1987.

Mohaev Boris, « L'histoire d'une fracture du bras », in *les Temps modernes*, « L'URSS en mouvement ».

Mouradian Claire, « La question du Karabakh, hier et aujourd'hui », in *les Temps modernes*, « Arménie-Diaspora », Le Seuil, Paris, 1988.

Orlov Youri, interview, in *Inprecor* n° 237, 2 mars 1987.

Palazuelo Manso Enrique, « Panorama general de la Economía soviética. 1965-1985 », in *ICE*, juillet 1987.

Palazuelo Manso Enrique, « Las principales Líneas de Producción de la Industria soviética », in *ICE*, 9 janvier 1989.

Pantin I. K., « Zur Genesis der sozialistischen Revolution in Russland », in *Obchichestvennyé Naouki* n° 5, 1987.

Pietsch Anna-Jutta, « Selbstverwirklichung durch Arbeit », in *Osteuropa-Institut* n° 100, Munich, mai 1980.

Ponomarev L. et Chinkarenko V., « Défi à l'irresponsabilité — Perestroïka contre bureaucratie », in *la Pravda*, 19 décembre 1988.

Popov Gavril, « Supprimer la bureaucratie », in *les Nouvelles de Moscou*, 17 juillet 1988.

Primakov J., « Le sommet de Washington et les rapports soviéto-américains », in *Pravda*, 8 janvier 1988.

Rosdolsky Roman, « Über die Rolle des Zufalls und der "Grossen Männer" in der Geschichte », in *Kritik* n° 14, cinquième année, Berlin, 1977.

Ruban Maria-Elisabeth, in *Osteuropa*, août-septembre 1986.

Sakharov Andreï, « On Gorbachov », in *New York Review of Books*, 22 décembre 1988.

Sapir Jacques, « Crises et mutations de l'économie soviétique », in *la Nouvelle Alternative* n° 4, décembre 1986.

Schmidt-Häuer Christian, « Neue Weltsicht aus dem Krenl », in *Die Zeit*, 19 septembre 1986.

Schmidt-Häuer Christian, « Was nicht ist, das ist nicht », in *Die Zeit*, 10 mars 1989.

Schroeder G., « Soviet Living Standards », in *The Soviet Economy in the 80's*.

Seppo David, « La classe ouvrière face à la "refonte" de Gorbatchev », in *Inprecor* n° 240, 13 avril 1987.

Seppo David, « Une classe ouvrière sceptique », in *Inprecor* n° 251, 19 octobre 1987.

Seppo David, « Montée des conflits du travail », in *Inprecor* n° 283, 6 mars 1989.

Seppo David, « Labour Relations under the Soviet Economic Reform », in *International Viewpoint*, 15 janvier 1989.

Severyukin A., « Protestbeweging : sociale oppositie », in Langendijk, van der Linden et Willemse, *Gorbatsjov en de Arbeiders*.

Shanin Theodor, « Introduction to Aganbegian, New Directions in Soviet Economics », in *New Left Review* n° 169, mai-juin 1988.

Sluda Pyotr, « The Novocherkassk Tragedy, 1-3 June 1962 », in *Labour Focus on Eastern Europe*, septembre-décembre 1988.

Smoldirev D., « Un nouveau type de production marchande », in *Ekonomitscheskié Naouki* n° 8, 1987.

Stone I. F., « Another Betrayal by Psychiatry ? », in *New York Review of Books*, 22 décembre 1988.

Szentes Tomas, « World Economic Crisis, University Project on the Emergence of New Social Thought », ronéotypé, 1984.

Tartarin R., « Le mode de production de l'économie soviétique », in *Cahiers de l'INSA*, Paris, 1979.

Ticktin Hillel, « De Tegenstrijdigheden van Gorbatsjov », in Langendijk, van der Linden et Willemse, *Gorbatsjov en de Arbeiders*, op. cit.

Van den Berg G. P., « Arbeidsrecht en Arbeidspolitiek », in Langendijk, van der Linden et Willemse, *Gorbatsjov en de Arbeiders*, op. cit.

Vazetski Nikolaï, « Le trotskysme moderne, idéologie et pratique », Agence de presse Novosti, décembre 1988.

Wienicki Jan, « Ein Marshall-Plan für Osteuropa ? Warnung vor falschen Erwartungen », in *Neue Zürcher Zeitung*, 26-27 novembre 1988.

Zagladine V. V., « Les buts programmatiques du PCUS et les problèmes globaux », in *Voprossy Filsofii* n° 2, 1986.

Zalyguine Serguei, « Le "projet du siècle" : détournement de fleuves, détournement de la science par la bureaucratie », in *Novyi Mir*, reproduit dans *les Temps modernes*, « L'URSS en transparence », op. cit.

Zaslavskaya Tatiana, « Quelle réforme économique en Union soviétique ? », in *l'Alternative* n° 26, mars-avril 1984.

Zaslavskaya Tatiana, « Remettre l'économie sur ses pieds », in *Kommunist*, reproduit dans *les Temps modernes*, « L'URSS en transparence », Le Seuil, Paris, juillet-septembre 1987.

المحتويات

5	مقدمة الناشر
9	المقدمة
	الفصل الأول:
25	التناقضات الموضوعية في المجتمع السوفييتي وظواهر الأزمة المتنامية
	الفصل الثاني:
50	انبعاث رأي عام متنوع
	الفصل الثالث:
72	اشتداد أزمة الستام المخصوص في الاتحاد السوفييتي
	الفصل الرابع:
102	من أين أتى غورباتشيف وماذا يمثل؟
	الفصل الخامس:
126	البريسترويكا أو إصلاحات غورباتشيف الاقتصادية
	الفصل السادس:
151	الغلاسنوست أو إصلاحات غورباتشيف السياسية
	الفصل السابع:
178	سياسة غورباتشيف الخارجية و«التفكير الجديد»
	الفصل الثامن:
209	«أثر غورباتشيف» في «المعسكر الاشتراكي» واستحالة الغلاسنوست في بلد واحد

	الفصل التاسع :
240	لا وجود لجواب متكامل على الأزمة الأيديولوجية - الأخلاقية
	الفصل العاشر :
278	غورباتشيف وعدم استكمال تصفية الستالينية
	الفصل الحادي عشر :
312	معضلات غورباتشيف
	الفصل الثاني عشر :
339	ديالكتيك الإصلاحات والحركة الاجتماعية
	الفصل الثالث عشر :
375	مستقبل تجربة غورباتشيف
404	تعقيب
435	المراجع



General Director of the Alexan-
dria Library (G.D.L.)

The National Library of Medicine

«ما زال نجاح غورباتشيف أبعد من أن يكون مضموناً، حتى لو كان فشله. ناهيك بسقوطه، أمراً غير مضمون هو الآخر. إننا نشهد سباقاً مزدوجاً على عكس مدار الساعة. فلن يستمر غورباتشيف في السلطة ما لم تُحرز اليروسترويكا نتائج ملموسة. سواء فيما يتعلق بتسريع النمو الاقتصادي أو في مجال رفع مستوى معيشة الجماهير (...).»

«لن يستمر غورباتشيف في السلطة ما لم يتسع النشاط الجماهيري السياسي إلى الحد الذي يضع أخصاصه في الجهاز أمام أمرين: إما اعتباره الخيار الأقل سوءاً بين الخيارات المطروحة (...)، أو تتم إزاحتهم بفعل الحركة الجماهيرية.»



BEV